إطلالات على النّظريّات اللّسانيّة والدّلاليّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين

مختارات معرّبة

الجزء الثاني

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية

في النصف الثاني من القرن العشرين

الجزء الثاني

مختارات معربة بإشراف وتنسيق

د. عز الدين مجدوب

ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين (ج 2) /
عمل جماعي - تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة» 2012
(تونس: وفاء) 432 ص، 24 سم - مسفّر.
ر.د.م.ك. : 978-9973-49-142-8

خط الغلاف : عمر الجمني

سحب من هذا الكتاب 700 نسخة في طبعته الأولى

قرطاج - 2012

إميل بنفنيست

بنية علاقات الشخص في [نظام] الفعل(1)

د. منصور الميغري

التقديم:

يعدّ إميل بنفنيست (1902-1972) صاحب كرسيّ الدراسات النحويّة المقارنة بالكولاج دي فرانس (من 1937 إلى1969) واحدا من علماء اللسانيات الذين تركوا بصمة واضحة في مسار هذا الاختصاص، لا بل في مجال الإنسانيات بصفة عامّة. ورغم أنّه لم يكن رأس مدرسة بالمعنى الفنّي، كما هو شأن أندري مارتني أو بلومفيلد أو تشومسكي فإنّ مقترحاته النظريّة وأعماله التطبيقيّة ألهمت - وما تزال - أجيالا من الباحثين من بين اللسانيين بالتأكيد، ولكن أيضا، من أصحاب الاختصاصات المجاورة. وترجع الحظوة التي لقيها هذا العالم إلى طبيعة أعماله ذاتها. فإنّه، لمّا كان يستهدف صياغة نظريّة عامّة في اللغة قد انفتح على الفنّ والفلسفة وعلم الاجتماع والأتنولوجيا والتحليل النفسي والأدب. وفي المقابل لقيت مقترحاته حول علاقة اللغة بالمجتمع والفرد وبحوثه حول الذاتيّة في اللغة صدى واسعا لدى أصحاب هذه الفروع المعرفيّة. يشهد لذلك مشاركته إلى جانب كلود ليفي ستروس وبيار قورو في تأسيس المجلّة الفرنسيّة للأنتروبولوجيا L'Homme (الإنسان).

(1) Emile BENVENISTE 1966, «Structure des relations de personne dans le verbe», in , *Problèmes de linguistique générale*, t 2, pp. 224-236.

دارت بحوث بنفنيست على ثلاثة محاور أساسيّة تقريبا، وهي:
1. الدراسات النحويّة المقارنة، في نطاق الألسنة الهنديّة الأوروبيّة خاصّة.
2. نظريّة العلامة.
3. القول والذاتيّة في اللغة.

وغذّت كلّ محور من هذه روافد معرفيّة وتفاعلت داخله نظريّات لتثمر فرضيّات ومقترحات لا يسمح المقام باستعراضها هنا.ولكنّا نذكر في ما يلي أشهر مؤلفات هذا اللساني وأكثرها تمثيلا لأفكاره. وهي:

• *Problèmes de linguistique générale*, I (1966)
• *Problèmes de linguistique générale*, II (1974)
• *Le vocabulaire des institutions indo-européennes* (1969)

وقد أثّرت أعمال بنفنيست في الدراسات العربيّة، المغربيّة منها على وجه الخصوص، فبدا هذا التأثير جليّا في مجالي البحوث اللغويّة والدراسات السرديّة وأقلّ وضوحا في المجال الفلسفي. ولكنّ ذلك لم يستتبع انكبابا على ترجمة أعماله إلى العربيّة.

وقد اخترنا للترجمة هنا نصّين هما:

• «Structure des relations de la personne dans le verbe». (P. L.G, I.1966. pp 225-236)
• «L'appareil formel de l'énonciation» (P. L.G, II.1974, pp 79-88)

اخترنا الأوّل لسببين، فهو أوّلا من المواضع القليلة التي ينتصف فيها لسانيّ غربيّ لمقترح من مقترحات النحاة العرب، بل يبني على أساسه منوالا وصفيّا سيكون له تأثير بيّن في تجديد النظر اللغوي الغربي. وهو ثانيا، يمثّل على نحو جيّد المنهجيّة المقارنة التي عُرف بها المؤلّف.

واخترنا الثاني لأنّه يقدّم الأساس النظريّ لبحوث بنفنيست ومن تبع خطاه في مبحثي نظرية القول والذاتيّة في اللغة.

التعريب[1]

يمثّل الفعل إلى جانب الضمير، النوع الوحيد من الكَلِم الذي يخضع لمقولة الشخص، غير أنّ للضمير مزيدا من الخصائص الأخرى التي تنتمي إليه وحده، وهو يدخل في علاقات على قدر من التنوّع حتّى إنّه ليطلب معالجة مستقلّة. ونحن لئن كنّا سنستخدم للمناسبة، الضمائر عامّة فإنّنا سندرس الضمير المتّصل بالفعل فحسب.

تصنّف صيغ التصريف في كلّ الألسنة ذات الفعل بحسب إحالتها على الشخص. فلائحة الشخوص هي ما يكوّن تحديدا نظام التصريف، وفيها يجري التمييز بين ثلاثة: المفرد والجمع والمثنّى احتمالا. هذا التصنيف موروث قطعا، عن النحو الإغريقي حيث تكوّن الصيغ الفعليّة المصرّفة *Πρόσωπα* و*personae* أي ضربا من «المجسِّمات» تتحقّق فيها المقولة الفعليّة.

وتقدّم قائمة «المجسّمات» هذه *Πρόσωπα Personae* على نحو ما، مُوازِيا لقائمة *πτώσεις* أو *casus* أيْ الحالات الإعرابيّة في الإعراب الاسمي. ويعبّر عن المفهوم في الاصطلاح النحوي الهندي الشخوص الثلاثةpurusa وتسميتهم على التوالي: prathamapurusa أي «**الشخص الأوّل**»(وهو الشخص الثالث عندنا)، وmadhyamapurusa أي «**الشخص الأوسط**» (وهو الشخص الثاني عندنا) وuttamapurusa أي «**الشخص الأخير**» (وهو الشخص الأول في اصطلاحنا). فتحدث هذه التّسميات نفسَ التقسيم، لكن في ترتيب معكوس. وقد ثبّت التقليد هذا الفرق فالنحاة الإغريق إذ يمثلون للأفعال يمثّلون لها مصرّفة مع الشخص الأوّل ويمثل لها الهنود مصرّفة مع الشّخص الثّالث.

(1) العنوان الأصلي للمقال هو: «Structure des relations de la personne dans le verbe» نشر في *Problèmes de linguistique générale* I, 1966, pp. 225-236

ما يزال هذا التصنيف كما صنعه الإغريق لوصف لسانهم مقبولا اليوم لا فحسب، باعتباره أمرا تؤيّده كلّ الألسنة ذات الفعل وإنّما على أنّه طبيعيّ راسخ [225] في نظام الأشياء. وهو يُجمَل في العلاقات الثلاث التي يرسيها مجموع المواقع المتحكّمة في كل صيغة فعليّة اتصلت بها قرينة شخص ويصلح للفعل في أيّ لسان كان. وإذن فإنّه يوجد، على الدوام ثلاثة شخوص ولا يوجد إلاّ هذا العدد. ومع ذلك فإنّ الطّابع التقريبيّ المخلّ وغير اللسانيّ لمقولة موضوعة على هذا النّحو ينبغي أن يُرفض. فليس لرصف «شخوص» مُعَرَّفة بتعاقبها ومحالا بها على هذه الكائنات التي هي: «أنا» و«أنت» و«هو» في ترتيب ثابت وعلى صعيد موحَّد سوى أن يحوِّل فروقًا معجميّة إلى نظريّة لسانيّة مزيّفة. فهذه التسميات لا تفيدنا شيئا عن الحاجة إلى هذه المقولة أو عن المحتوى الذي تستدعيه أو عن العلاقات التي تجمع بين الشخوص المختلفة. ويتعيّن إذن البحث عن الكيفيّة التي يقابل بها كل شخص مجموع الشخوص الآخرين وعن الأصل الذي ينبني عليه تقابلها طالما أنّنا لا نقدر على الإمساك بها إلاّ من خلال ما يخالف بينها.

يسبق إلى الذهن [عندئذ] سؤال: هل يمكن أن يوجد فعل دون فروق في الشّخص؟

يعني هذا أن نسأل عمّا إذا كانت مقولة الشخص ضروريّة وملازمة للفعل أم إنّها ليست إلاّ وجها محتملا يتحقّق في معظم الأحوال ولكنّه ليس ممّا لا غنى عنه كما هو الحالفي النهاية،بالنسبة إلى عدد من المقولات الفعليّة. وفي الواقع فمن الممكن أن نجد، رغم أنّ الأمثلة قليلة جدّا، ألسنة يُحتَمل أن يغيب فيها التعبير عن الشخص من لفظ الفعل. وهكذا ففي الفعل الكوري ليس للشخوص النحويّة وسم نحويّ في لسانٍ كلّ صيغ الفعل فيه لا تتأثر بـ (مقولتي) الشخص والعدد» حسب رامستاد (G. J. RAMSTEDT, *A Korean Grammar*, p.61).

من الثابت أنّ الفروق الفعليّة الأساسيّة في الكوريّة ذات طابع اجتماعي: فالأشكال متنوّعة إلى أقصى حدّ وفقا لمنزلة المتكلّم والمخاطب وهي تختلف بحسب ما إذا كنّا نحادث رئيسا أو نِدّا أو مرؤوسا. فمن أجل ألاّ تظهر صراحة علاقةُ المواقع يختفي المتكّلم وتغلب [في الكلام] التعابير اللاّشخصيّة

ويُكْتَفَى في الغالب بالأشكال غير المُمَيَّزة من حيث الشخص والتي لا يَسمح بفهمها، على وجه الصحّة، إلاّ المعنى اللطيفُ المتولّدُ من المواضعات الاجتماعيّة.ولكن ليس ينبغي لنا أن نفعل فعل رامستاد،فنرفع العادة إلى مستوى القاعدة المطلقة.فاللسان الكوري يملك في المقام الأول، قائمة تامّة من ضمائر الشخص يمكن أن تدخل في الاعتبار، وهو أمر أساسيّ. وفضلا عن ذلك فإنّ اللّبس حتّى في الجمل التي يوردها رامستاد [226]، ليس كما قد يذهب إليه الظنّ (1).فـ *pogətta* [الجامع لفظها لمعاني التراكيب الفعليّة الإنجليزية]» *I shall see* (= سأرى) *you will see* (= سترى، سترون) *he will see* (=سيرى) *one can see* (=بالإمكان أن يُرى) *one is to see* (= لأحدهم أن يرى)» *(*Ramstedt, *p.71)* إنّما تعني بصفة عامّة«*je verrai*» (= سأرى) ويُؤدّي معنى «*tu verra*» (= سترى) [العبارةُ الكوريّةُ] *porida*. وأمّا الجملة: *i bənyn yo so hagəni-wa tasi-nən haži ani hagetta* أي «سأسامحك الآن ولكن لن أفعل ذلك مستقبلا» فإنّ معناها متى استُبدل لفظُ *hagetta* بـ *handa* «(أسجِّلُ أنّـ)ـه يُسامحك هذه المرّة،ولكنّه لن يُسامحك من جديد» لأنّ المادّة الاسميّة المجرّدة *hagi* لا تكاد تناسب الشخص الأوّل.و إذا كان يتعيّن أن تُفهم الجملة *i san- son yl məkkəni-wa irhəm ynmollasso* بمعنى «بالرغم من أكلي هذا السمك إلاّ أنّي لا أعرف اسمه» فإنّ استبدال *mollasso*بـ *mollati* يحوّل الجملة إلى الشخص الثاني: «بالرغم من أكلك هذا السمك فإنّك لا تعرف اسمه» ولا يختلف في هذا، شأن الجملة:*ilbon e sardaga pyoŋ yl edesso* أيْ «عشتُ في اليابان وأُصِبتُ بهذا المرض» فإنّها ستعني متى استُبدل لفظ *odokəsso*بـ*edesso*، «عشتَ في اليابان وأُصِبتَ بهذا المرض». وتسهم هذه القيود على الاستعمال وكذا استخدام الضمائر عند الحاجة، في إحداث تغييرات في الشخص ضمن [لفظ] فعل غير موسوم في الأصل. وحسب رومان جاكبسون فإنّ الصيغ

(1) لقد تأكّدت من الأمر بسؤال م.ليلونق تسو،وهو كوريّ مطّلع ولسانيّ. وإليه أدين بالتعديلات التي ستأتي. وأنا اعتمد نطقه في رسم [لفظ] الكوريّة.[المولف]

الفعليّة في لسان الجيلِيَاك[1] من الألسنة باليو سيبيريّة[2] لا تخالف، عموما، في الشخص أو العدد ولكنّ الأبنية«المحايدة» [في نفس اللسان] تخالف في المفرد بين الشخص الأوّل وما ليس بشخص أوّل. ولا تفرّق ألسنة أخرى من نفس المجموعة إلاّ بين شخصين كذلك، فطورا ينصهر الشخصان الأول والثاني، كما في اليوكاغير وطورا الأوّلُ والثالثُ كما في الكات[3]. ولكنّ هذه الألسنة جميعها تمتلك ضمائر شخص. وفي الجملة لا يبدو أنّه يُعرف لسان ذو فعل لا توسم فيه فروق الشّخص في الصيغ الفعليّة على هذا الوجه أو ذاك. فخلاصة الأمر أنّ مقولة الشخص تنتمي بالتأكيد، إلى مفاهيم الفعل الأساسيّة والضروريّة.

هاهنا إثبات كاف بالنسبة إلينا، ولكن من البديهيّ أنّ فرادة كلّ نظام فعليّ ينبغي أن تدرس ضمن هذا المنظور، دراسة مستقلّة.

إنّ نظريّة لسانيّة في الضمير المتّصل بالفعل لا يمكن أن تبنى إلاّ على أساس التقابلات التي تميّز الشخوص بعضها من بعض، وهي ستختزل كلّها في بنية[227] هذه التقابلات.ويمكن، من أجل استخراج هذه البنية،الانطلاق من التعريفات التي استخدمها النحاة العرب. فالشخص الأوّل عندهم، هو **المتكلّم**أي «من يتكلّم» والثاني**المخاطب** أي «من يُتَّجه إليه بالخطاب» ولكنّ الثالث هو **الغائب**. ويوجد في هذه التسميات من طريق الاستلزام، مفهوم صحيح عن العلاقات بين الشخوص. وهو صحيح خاصّة من جهة ما يبرزه من انعدام التناسب بين الشخص الثالث من ناحية والشخصين الأولين من ناحية

(1) لسان الجِلْيَاك من سكّان سيبيريا، ينتمي إلى المجموعة المسمّاة باليوسيبيريّة.[المترجم]

(2) اسم يُطلق على عدد من الألسنة كان يُعتقد عند اكتشافها في القرن 19 أنها قد تكون بقايا عائلة لغويّة كبيرة كانت منتشرة في سيبيريا قبل أن يشتّت المتكلمين بها الغزاة من الترك والتونقوز.لكنّ البحث اللساني لم يتوصل إلى إثبات أصل مشترك لهذه الألسنة ولا إلى إلحاقها بعائلة لغويّة معروفة.[المترجم]

(3) لهجة باليوسيبيريّة يتكلّمها بضع مئات من الأفراد.[المترجم]

ثانية.فهي، خلافا لما قد تدفع إلى اعتقاده مصطلحاتنا، غير متجانسة.و هو ما يتعيّن علينا في المقام الأوّل، أن نوضّحه.

يوجد في [استعمال] الشخصين الأولين شخص مشارك وحديث عن ذلك الشخص. أمّا «أنا» فيعيّن المتكلّمَ ويستلزم في الوقت نفسه قولا مداره على «أنا». فلا يمكنني إذ ألفظ بـ «أنا» ألاّ أتكلّم عن نفسي،و أمّا «أنت» فيعيّنه بالضرورة، في نسق المخاطبة «أنا» ولا يمكن أن يُستحضر خارج مقام مصوغ انطلاقا من «أنا»، في الوقت نفسه يتلفّظ «أنا»بشيء ما يحمله على «أنت». ولئن تُلُفِّظ فعلا، مع الشخص الثالث بمحمول فإنّ هذا الحمل يكون خارج العلاقة «أنا- أنت».فتكون هذه الصيغة، على هذا الوجه، مستثناة من العلاقة التي يتخصّص بمقتضاها «أنا» و«أنت». وعندئذ فإنّ شرعيّة اعتبار هذه الصيغة شخصا تصبح موضعا لإشكال.

نحن هنا في صلب المسألة، فالصيغة المسمّاة صيغة الشّخص الثالث تتضمّن بالتأكيد بيانا حول شخص ما أو شيء ما. ولكنّه بيان غير معزوّ إلى «شخص» محدّد. فالعنصر المتغيّر والشخصيّ المحض في هذه الأسماء منعدم هنا. إنّه فعلا «الغائب» عند النحاة العرب.فهو لا يُظهر إلاّ العنصرَ الثابتَ اللازمَ في كلّ صيغة من صيغ تصريف ما. إنّ النتيجة ينبغي أن يعبّر عنها بوضوح: ليس «الشخص الثالث» بـ«شخص»، إنّه الصيغة الفعلية نفسها التي من شأنها التعبير عن **اللاشخص**. يؤيّد هذا التعريف أمران: أوّلهما غياب كلّ علامة إضمار للشخص الثالث [متصلة بلفظ الفعل]، وهي حقيقة أساسيّة يكفي التذكير بها هنا، وثانيهما وضع الشخص الثالث الخاصّ جدّا في أفعال معظم الألسنة.وهو ما سنقدّم في شأنه بعض الأمثلة.

ليس للمنقضي مع الشخص الثالث المفرد في الألسنة السامية علامة ضميريّة. وله في التركيّة بصفة عامّة العلامة صفر، في مقابل الشخص الأوّل المفرد[وعلامة إضماره] ***m***- والشخص الثاني المفرد [وعلامة إضماره] ***n***-، كذا الأمر في صيغة الحال الدائمة من الفعل «أحبّ»:

- ش$_1$: *sev-iyor-um*
- ش$_2$: *sev-iyor-sun*
- ش$_3$: *sev-iyor*

أو في صيغة الماضي المحدّد من نفس الفعل:

- ش$_1$: *sev-di-m*
- ش$_2$: *sev-di-n*
- ش$_3$: *sev-di*

وفي الفنّوأُوغريّة [1]يوافق الشخص الثالث المفرد المادّة الفعليّة مجرّدةً: مثاله من لسان الأوزتياك [2]:

- ش$_1$: *eutlem*
- ش$_2$: *eutlen*
- ش$_3$: *eutl*

وفي اللسان الهنغاري يُصرّف «كتب» تصريفا ذاتيّا كما يلي:

- ش$_1$: *ir-ok*
- ش$_2$: *ir-sz*
- ش$_3$: *ir* [228]

وفي التصريف الذاتي في الجيورجيّة (وهي الحالة الوحيدة التي ينظر فيها إلى الضمير على أنّه فاعل) يتميّز الشخصان الأولان بالإضافة إلى العلامة الإعرابيّة بزيادة في أوّلهما: ش$_1$ -v ش$_2$ -h. وليس للشخص الثالث سوى الوسم الإعرابي.

(1) مجموعة من الألسنة من العائلة الأوراليّة، تجمع الهنقاريّة وبعض الألسنة السيبيريّة. [المترجم]

(2) لسان من المجموعة الأوغريّة، يتكلّمه قوم من سكاّن سيبيريا. [المترجم]

ولقرائن الشخص مع الشخصين الأولين في قوقازيّة الشمال الغربي (في الأبخازيّة والشركسيّة خصوصا [1])صورة ثابتة ومنتظمة، ولكنْ للشخص الثالث عدد جمّ من القرائن وكثير من التعقيدات.و يستعمل اللسان الدرافيدي[2] مع الشخص الثالث -خلافا للشخصين الأولين- صيغة اسميّة من قبيل اسم الفاعل. وفي شأن لسان الاسكيمو يرصد و.ثالبيتزر فعلا، الطابع اللاشخصي للثالث المفرد فيقول:«لنهاية صيغة الشخص الثالث المفرد طابع محايد عار من أيّ علامة على الشخص...وهو ما يُطابق تماما نهاية الاسم... هذه النهايات المميّزة للشخص الثالث في صيغة الإخبار....ينبغي النظر إليها على أنّها أبنية لاشخصيّة.» *(Hdb. of Amer. Ind. Langu., I, p.1032,1057)* وفي جميع الألسنة الأميرنديّة [3] حيث الفعل يشتغل وفق نظام الوسم الإعرابي أو وفق نظام الزوائد الصدريّة الدالّة على الشخص فإنّ هذه العلامة تغيب، بصفة عامّة، من الشخص الثّالث، ففي اللسان البوروشسكي [4]يخضع ش3 المفرد في كلّ الأفعال لقرائن الأصناف الاسميّة، بينما لا يخضع لذلك الشخصان الأولان. (LORIMER, *The Burushaski Language*, Ip, 240, §269).

قد يُعثر دون عناء، على قدر مماثل من الوقائع في عائلات لغويّة أخرى. ولكن تكفي هذه الوقائع التي أوردناها للتوّ لإثبات أنّ الشخصين الأولين لا يقعان والشخصَ الثالثَ على صعيد واحد وأنّ هذا الشخص يعامل أبدا بطريقة مختلفة وليس باعتباره «شخصا» حقيقيّا في الفعل، وأنّ التصنيف الموَحِّد إلى ثلاثة شخوص متوازية لا يناسب الفعل في هذه الألسنة.

(1) الأبخازيّة لسان سكان أبخازيا في جورجيا وعدد من سكان تركيا.و الشركسيّة لسان الشركش وهم قوم يسكنون شمال بلاد القوقاز. [المترجم]

(2) يتكلمه قوم يسكنون جنوب الهند خاصّة، ويعتبر من ضمن الألسنة الهندوأوروبيّة. [المترجم]

(3) اسم جامع للألسنة واللهجات التي يتكلّم بها سكّان أمريكا الأصليّون. [المترجم]

(4) لسان يتكلّمه بضع عشرات الآلاف من سكان باكستان، لا يُعرف له أصل واضح. [المترجم]

يشهد لما تقدّم في الهنديّة الأوروبيّة شذوذ الشخص الثالث في الليتوانيّة. فإذا حلّلنا علامات الإعراب القديم [في لفظ] المنقضي:

ش$_1$ a - ش$_2$ tha- ش$_3$ e-، إلى عناصرها فإننا نحصل على: [علامة] ش$_1$ وهي $ə_2$e- [وعلامة] ش$_2$ وهي $ə_2$e-t، في مقابل ش$_3$ e- الذي يشتغل اشتغال العلامة الصفر. و إذا فَحص المرءُ [لفظ] المستقبل التركيبي في السنسكريتيّة: ش$_1$، *kartăsmi*، ش$_2$ *kartăsi* ش$_3$ *kartă*، في المستوى الآني ودون أيّ إحالة على الجملة الاسميّة، فإنّه سيُلاحظ نفس الاختلاف بين الشخص الثالث والشخصين الأولين. وليس من باب الصدفة كذلك، أنّ تصريف فعل الكينونة «*être*» في الإغريقيّة المعاصرة يقابل بين الشخصين الأولين: είμαι و είσαι وشخص ثالث είναι مشترك بين المفرد والجمع وذي بنية مميّزة. وعلى العكس من ذلك يمكن أن يَظهر الفرقُ في لفظِ شخص ثالث هو الوحيد الموسوم: كذا تقابل *he loves* في الانجليزيّة *(I,you,we,they) love* [229] ينبغي التفكير في جميع هذه الوقائع المتطابقة لتبيّن فرادة التصريف العادي في الهنديّة الأوروبيّة ذاك الذي تراه، على سبيل المثال، في بنية الحال غير المزيد في لفظه *Présent athématique*[1] ذي الشخوص الثلاثة المتوازية: *es-mi*, *es-si*, *es-ti*. إنّ هذا التصريف أبعد من أن يمثّل نمطا ثابتا وضروريّا، وهو في داخل الألسنة حالة شاذّة. فالشخص الثالث قد نُسق إلى الشخصين الأولين طردا للباب ولأنّ كلّ صيغة فعليّة هندوأوروبيّة تميل إلى إبراز قرينة الفاعل القرينةِ الوحيدة التي تستطيع إظهارها. فلنا هاهنا، مظهر اطّراد ذو طابع أقصى واستثنائيّ.

ويترتّب على ما سبق أنّ مقولة الشخص لا تخصّ عموما إلاّ الموقعين «أنا» و«أنت». أمّا الشخص الثالث فهو بحكم بنيته نفسها الصيغة غير الشخصيّة من التصريف الفعلي.

(1) تشير المعاجم العامّة واللسانيّة إلى أنّ الصفة athématique تقع على الكلمة إذا اتصلت علامات الإعراب أو التصريف فيها بالمادّة الأصليّة اتصالا مباشرا دون توسّط ما يسمّونه voyelle thématique، ومثاله الفرق بين اتصال اللاحقة ment بالمادّة direct في directement بتوسّط الصائت e واتصالها بالمادّة absolu في absolument بلا توسّط. [المترجم]

وفعلا،فإنّه يصلح دائما عندما لا يكون الشخص معيّنا وخاصّة في الأبنية المدعوّة لاشخصيّة. إنّنا نواجه هاهنا، من جديد مسألة الأبنية اللاشخصيّة، إشكال قديم ونقاش عقيم طالما استمرّ الخلط بين «الشخص» و«الفاعل». ففي ὕει و *tonat* و *it rains* [إنّها تُمطرُ] يُرْوى الحدث على أنّه بالتأكيد، غير شخصيّ، وعلى أنّه ظاهرة لم يُعْز حدوثها إلى فاعل. وما العبارات التي من قبيل Ζεὺς ὕει إلاّ مُحدثة بلا شكّ، وهي بمعنى ما، قد نسقت على غير ما يقتضيه الأصل. وتكمن أصالة ὕει في أنّها تعبّر إيجابا، عن الحدث على أنّه يجري خارج الزّوج «أنا -أنت» وهو الزوج الوحيد الذي يُعيّن شخوصا.

وفي الواقع فإنّ خاصّة من خواصّ الشخصين «أنا» و«أنت» هي تفرّدهما المميّز، فـ«أنا» المتلفّظ و«أنت» مُخاطَبُ «أنا» هما في كلّ مرّة فردان. ولكنّ «هو» يحتمل [الإحالة على] ما لا نهاية له من الفاعلين احتماله [الإحالة على] لا أحد. ولهذا يزوّدنا قول [الشاعر الفرنسي] رامبو «إنّ أنا كائن آخر» بتعبير نمطيّ عن حالة «الاغتراب» الذهنيّ الحقّ، حيث الأنا قد سُلبت منه هويّته المكوّنة له.

وهاهنا خاصّة ثانية تتمثّل في أنّ «أنا» و«أنت» ينقلب أحدهما إلى الآخر، فمن يعرّفه «أنا» بأنّه «أنت» يرى نفسه «أنا» ويمكن أن ينقلب إلى تلك الحال، بينما ينقلب «أنا» إلى «أنت». وتنعدم أيّة علاقة مشابهة بين هذين الشخصين و«هو» لأنّ «هو» لا يعيّن حصرا، شيئا فضلا عن شخص.

وأخيرا فإنّه يتعيّن الانتباه كلَّ الانتباه إلى هذه الخاصّة المميّزة «للشخص الثالث» المتمثّلة في أنّه الوحيد الذي يُمكّن لشيء من الأشياء من أن يُسند إليه حكم.

علينا إذن ألاّ ننظر إلى «الشخص الثّالث» على أنّه شخص قادر على نزع شخصيّته. فليس الأمر من باب التخفّف [230] من الشخص، وإنّما هو اللاشخص وعلامته غياب ما يسم «أنا» و«أنت» وسما مميّزا. ولأنّ «هو» لا يستلزم أيّ شخص فإنّه قد يقع على كلّ ذات فاعلة وقد لا يقع على أيّ ذات. وهذا الفاعل المُظهر أو غير المُظهر لا يُقدّم أبدا على أنّه «شخص». فليس لهذا

الفاعل سوى أن يزيد، في موضع البدل، تدقيقا يُقدّر أنّه ضروريّ لفهم المضمون وليس لتخصيص الشكل. فالقول *volat avis* لا يترجمه قولك «*l'oiseau vole*» (أي، يطير العصفور) بل قولك: «*il vole (scil.).(scil.) l'oiseau*» (أي،إنّه يطير العصفور). فالشكل *volat* كاف بذاته وهو يتضمّن، رغم طابعه اللاشخصي، مفهوم الفاعل النحوي. وبالطريقة نفسها يتصرّف لسانا النَّهُوَا والشينُوك [1] اللذان يدمجان الضمير الفاعل أبدا، (وكذلك الضمير المفعول أحيانا) في الصيغة الفعليّة، فيُعامل الاسمان المُظهران الفاعلُ والمفعولُ معاملةَ البدل. فقولهم في الشينوك *tgigεxaute ikanáte temewàlema* يترجمُ معناه قولُك «*les esprits surveillent l'âme*» (أي، تحرس الملائكة الروح) وترجمته الحرفيّة قولُك «*ils la surveillent l'âme les esprits*» (cf. BOAS, *Hdb. of Amer. ind. langu.*, p. 647) (أي، إنها تحرسها الأرواحَ الملائكةُ).

إنّ كلّ ما هو خارج عن مقولة الشّخص المحض،أي عن الزوج «أنا-أنت» يتركّب إليه في الإسناد، صيغة فعليّة مصرّفة مع الشخص الثالث ولا يمكن أن تُعلّق عليه أيّ صيغة أخرى.

تفسّر وضعيّةُ الشخص الثالث هذه، وهي وضعيّةٌ خاصّة تماما، بعضا من استعمالاته المخصوصة في ميدان «الكلام». فيمكن أن يُجعل في تعبيرين بقيمتين متقابلتين. فـ«هو» (أو «هي») يمكن أن يصلح صيغة لمخاطبة من هو حاضر عندما يُرغب في انتزاعه من دائرة «أنت» («أنتم») الشخصيّة. فهو من جهة، في سياق التبجيل، عبارة الاحترام (الجارية في الإيطاليّة والألمانيّة وفي الصيغ المستعملة لمقام «السيادة») التي ترفع المخاطب فوق منزلة الشخص وعلاقة الإنسان بالإنسان. وهو يجري من جهة أخرى، في مقام الازدراء للحطّ من شأن من لا يستحقّ أن يُخاطب مخاطبة شخصيّة. ويستمدّ «الشخص الثالث» من وظيفته باعتباره شكلا لاشخصيا هذه القابليّة لأن يكون، على حدّ

(1) النهوا مجموعة من اللهجات يتكلّمها سكان أمريكا الوسطى (المكسيك) الأصليون، والشينوك عائلة من الألسنة يتكلّمها سكّان أمريكا الأصليون في ساحل المحيط الهادي. [المترجم]

سواء،عبارة تبجيل ترفع كائنا ما فوق الشخص أو عبارة إهانة تُلغي المخاطب من حيث هو شخص.

يظهر الآن وجه التقابل بين الشخصين الأولين والشخص الثالث. فالمجموعتان تتقابلان تقابل طرفي تعالق، هو **تعالق الشخص**: ففي حين يكون للزوج «أنا-أنت» سمة الشخص، يفتقر إليها «هو». فللشخص الثالث من الخواصّ والوظائف، خاصّةٌ ووظيفةٌ ثابتتان في النيابة، من زاوية الشكل نفسه، عن ثابت لا شخصيّ ولا شيء غير ذلك. [231]

ولكن إذا كان «أنا» و«أنت» كلاهما مُعْلم بعلامة الشخص فإننا نحسّ إحساسا بيّنا بأنّهما بدورهما، يقابل أحدهما الآخر داخل الصنف الذي يكوّنانه بمقتضى سمة يتعيّن ضبط طبيعتها اللغويّة.

إنّ تعريف الشخص الثاني بأنّه من يتجه إليه الأولُ بالخطاب هو على الأرجح، تعريف مناسب لاستعماله العادي المألوف، ولكنّ العادي لا يعني الوحيد والثابت. فمن الممكن أن يُستعمل الشخص الثاني خارج [سياق] المخاطبة وأن يتمّ إدماجُه ضمن نوع من العبارات «اللاشخصيّة». ومثاله أنّ «*vous*» (= أنتم) يجري في الفرنسيّة مجرى العائد على «*on*» ضمير المجهول (مثال: on ne peut se promener sans que quelqu'un *vous* aborde أيْ، «لا يمكن أن يُتَفسّح دون أن يتعرّض لـك أحد»). فـ«أنت» (أنتم) يكون في الكثير من الألسنة بديلا عن ضمير المجهول، وأمثلته في اللاتينيّة: memoria minuitur nisi eam *exerceas*: *crederes* «قد يُعتقد»، وفي الإغريقيّة εἴποις ἄν «كما لو كان» وفي الإغريقية الحديثة λές «يقال» وفي الروسيّة من العبارات الجاهزة والأمثال *govoriš s nim_on ne slušaet*. ترجمة معناه: «يُتحدّث إليه فلا يَستمع» *podumaeš, čto on bolen* ترجمة معناه: «قد يُعتقد أنّه مريض (MASON, *Gramm. russe*, §157). و[الحقّ] أنّه يتعيّن ويكفي أن يُتصوّر شخص آخر سوى «أنا» لكي تُجعل له العلامة «أنت»، وهكذا فإنّ كلّ شخص يُتصَوّر إنّما هو من جنس «أنت»، يخُصّ ذلك - لا تخصيص ضرورة- شخصَ المنادى المخاطب. من الممكن إذن لـ«أنت»(أنتم) أن يُعرّف بأنّه «الشخص الذي **ليس أنا**».

هاهنا تقابل بين «شخص هو **أنا**» و«شخص **ليس أنا**». فما الأساس الذي ينهض عليه هذا التقابل؟

ينتمي إلى الزوج «**أنا-أنت**»، في ذاته تعالق خاصّ، سنسمّيه في غياب ما هو أنسب **تعالق الذاتيّة**. إنّ ما يميّز «أنا» من «أنت»، هو في المقام الأول حقيقة أن يكون «أنا» داخليًا بالنسبة إلى القول وخارجيًا بالنسبة إلى «أنت»، ولكنّه خارجيّ على صورة لا تُلغي حقيقة الحوار الإنسانيّة لأنّ الشخص الثاني في الاستعمالات الروسيّة التي وردت أعلاه... هو صيغة تفترض وتستدعي شخصا متخيَّلا، فترسي انطلاقا من ذلك صلة حيّة بين «أنا» وشبه الشخص هذا. وفوق ذلك فإنّ «أنا» **متعال** أبدا بالنظر إلى «أنت». فعندما أخرج من «أناي» لأعقد صلة حيّة مع كائن فإنّي ألاقي أو أنصب [كائنا من جنس] «أنت» هو في ما عداني[أنا المتكلّم] الشخص الوحيد الذي يمكن تخيّلُه.

تنتمي خاصّتا المداخلة والتعالي هاتان، إلى «أنا» انتماءً حصريّا، وهما تنقلبان في «أنت». فمن الممكن إذن، أن نعرّف «أنت» بأنّه **الشخص غير الذاتيّ** في مقابل **الشخص الذاتيّ** الذي يمثله «أنا». ويقابل هذان الشخصان معا، «اللاشخص»(=هو). [232]

قد يبدو أنّ كلّ العلاقات المتصوّرة بين صيغ المفرد الثلاثة ينبغي أن تظلّ على حالها متى حوّلناها إلى الجمع (تثير صيغ المثنّى إشكالا من حيث هي للمثنّى لا من حيث هي ألفاظ شخص) ومع ذلك فمن المعلوم جيدا في باب ضمائر الشخص أنّ التحوّل من المفرد إلى الجمع لا يستتبع تجميعا بسيطا، وفوق ذلك فإنّه يُحدث في عدد من الألسنة تفريقا في الصيغة الفعليّة المسندة إلى جمع الشخص الأوّل بين مظهرين متميّزين (احتوائي وإقصائيّ) وهو تفريق يكشف تعقيدا مخصوصا.

إنّ الإشكال المركزيّ هو، هنا كما في المفرد، إشكال الشخص الأوّل. إنّ مجرّد كون ألفاظ مختلفة تستعمل، بصفة عامّة، لتسمية «أنا» و«نحن» (وكذلك الأمر بالنسبة إلى «أنت» و«أنتم»)يكفي لاستثناء الضمائر من طرق الجمع المألوفة. توجد بالتأكيد، بعض الاستثناءات ولكنّها تظلّ نادرة جدّا وجزئيّة،

ومثالها من لغة الأسكيمو جمع المفرد *uwaŋa* (أي أنا) على *uwaŋut* (أي نحن) فالأصل واحد وهو يدخل في بنية من أبنية جمع الأسماء، غير أنّ *illi* (=أنت) و *iliʷsse* (=أنتم) يتقابلان بطريقة أخرى. وعلى أيّة حال فإنّ اتحاد [لفظ] الصيغ الضميريّة في المفرد وفي الجمع يظل استثناء، ففي الأغلبيّة العريضة من اللغات لا يوافق جمع الضمائر جمع الأسماء، على الأقل في صورته المعهودة. فمن الواضح، بالفعل، أنّ الأحاديّة والذاتيّة المداخلتين لـ«أنا» تتعارضان مع إمكانيّة الجمع. فإذا كان لا يمكن أن يوجد عديد من «**أنا**» يتصوّرها «**أنا**» المتكلّم نفسه، فذلك لأنّ «**نحن**» ليس مضاعفة لموضوعات متماثلة، ولكنْ جمع يصل بين «أنا» و«لا-أنا» مهما يكن مضمون هذا الـ«**لا-أنا**». فيكوّنُ هذا الوصل مجموعا جديدا من صنف خاصّ جدّا حيث لا تتكافأ المكوّنات: فداخل «**نحن**» يظلّ «**أنا**» هو العنصر المهيمن، طالما أنّه لا وجود لـ«**نحن**» إلاّ انطلاقا من «**أنا**» وأنّ هذا الـ«**أنا**» يهيمن على العنصر «**لا-أنا**» بما فيه من طابع التعالي. فوجود «**أنا**» هو شرط بناء «**نحن**».

يحتمل «**لا-أنا**» الضمني والضروريّ داخل «**نحن**» أن يكون له، بصورة ظاهرة وفي ألسنة شديدة التباين، محتويان دقيقان متمايزان: فيراد بـ«**نحن**» من جهة، «**أنا+أنتم**» ومن الأخرى، «**أنا+ هم**». وهذان هما الشكلان الاحتوائي والإقصائي اللذان يحدثان فروقا في جمع الشخص الأوّل في مستويي الضمير والفعل في شطر كبير من الألسنة الأميرنديّة والاستراليّة وفي البابو[1] والمالويّة

(1) اسم لمجموعة من اللهجات يتكلّم بها سكّان غينيا الجديدة والجزر المجاورة لها. [المترجم]

البولونيزيّة[1] والدرافيديّة وفي لسان التبت[2] والماندشو[3] والتونقوز[4] والناما[5]، الخ. [233]

قد لا تُتقبّل التسمية بـ«احتوائي» و«إقصائي» قبولا حسنا فهي تتأسّس في الواقع، على احتواء «أنتم» أو إقصائه. ولو سمّينا بالنظر إلى «هم» لأمكن قلب التسميتين قلبا. ورغم ذلك فسيكون من الصعب العثور على لفظين أنسب. ولكن يبدو لنا أنّ تحليل مقولة «احتوائي-إقصائي» من زاوية علاقات الشخص أهمّ وأنجع.

إنّ الحقيقة الأساسية التي يجدر التنبّه إليها هنا، هي أنّ الفرق بين الصيغتين الاحتوائيّة والإقصائيّة يتشكّل في الحقيقة وفق العلاقة التي أقمناها بين الشخص الأول والشخص الثاني وبين الشخص الأوّل والشخص الثالث على الترتيب. فهاتان الصورتان في جمع الشخص الأوّل المفرد تصلحان للرّبط في كلّ حالة، بين الطرفين المتقابلين من التعالقين الذين تمّ استخراجهما. فالجمع الإقصائي(«أنا+هم») يتمثّل في وصل الصيغتين المتقابلتين على أساس [مقولتي] الشّخصي واللاشخصي بمقتضى «تعالق الشخص»، ومثاله ما تراه من أنّ لفظي المثنّى *(axûà-a"xûn)*، - والجمع (*nxan-*) في لسان السِيُوسْلاَوْ [6] (أوريغن) يتكوّنان من لفظ مثنّى الشخص الثالث *(-a"x)* وجمعه *(-nx)* وقد زيد فيهما الحرف الأخير من لفظ الشخص الأوّل المفرد *(-n)*(cf. FRACHTENBERG, *Hdb. of Amer. Ind. Lang.*, II p. 468)، وعلى العكس من ذلك تجمع الصيغة الاحتوائيّة («أنا»+ «أنتم») بين لفظي الشخصين اللذين يربط بينهما «تعالق

(1) اسم لعائلة لغويّة تنتشر في تيوان و زيلندا الجديدة ومدغشقر إلخ...[المترجم]

(2) لسان يتكلم به سكّان إقليم التبت في الصين والنيبال وشمال الهند. [المترجم]

(3) لسان قوم كانوا يسكنون شمال الصين ومنغوليا. [المترجم]

(4) مجموعة من الألسنة واللهجات يتكلّمها شعب التونقوز من سكّان سيبيريا قدما إليها من آسيا الشرقيّة. [المترجم]

(5) لسان قوم من سكّان ناميبيا في إفريقيا. [المترجم]

(6) لهجة ميّتة كان يتكلّم بهابعض سكّان أمريكا الأصليين. [المترجم]

الذاتيّة »، فمن المهمّ أن نلاحظ أنّ الضمير المنفصل الاحتوائي في الألغونكن *ke-gunāna*[1] (= «نحن») موسوم بقـرينة *Ke-* وهي قرينة الشخص الثاني *-ke-gwa* (=«أنت»). بينما يوسم قسيمه الإقصائيّ *ne-gunāna* بقرينة *ne-* قرينة الشخص الأوّل *ne-gwa*. (*Hdb*., I, p. 817). فيهيمن في كلّ واحدة من الصيغتين «شخص»: «أنا» في الضمير الإقصائي (وقد وُصل باللاشخص) و«أنت» في الضمير الاحتوائي (متضمّنا وصلا للشخص غير الذاتي بـ«أنا» الضمني). وليس هذا إلاّ بعضا من وجوه تحقّق هذا الجمع المتنوّعة جدّا، وتوجد وجوه أخرى ممكنة. ولكنّنا نرى هنا أنّ التفريق يجري على قاعدة الشخص نفسها، ففي «نحن» الاحتوائي المقابل لـ«هو، هم» يبرز «أنت» بينما يتمّ التركيز في «نحن» الاحتوائي المقابل لـ«أنت-أنتم» على «أنا». فيظهر التعالقان المتحكّمان في نظام الشخوص في المفرد، على هذا الوجه، في ازدواج لفظ «نحن».

ولكن ينبغي التفكير ضمن منظور مختلف في «نحن» الذي لا تفريق فيه [بين صيغة احتوائيّة وأخرى إقصائية] في الألسنة الأخرى، في الهندو أوروبيّة مثلا. ففيمَ يتمثّل جمع الشخص الفعلي هنا؟ إنّ «نحن» هذه شيء آخر سوى جمع عناصر قابلة للتعريف، فهيمنة «أنا» هي،هنا على درجة من القوّة حتّى إنّ هذا الجمع ليحلّ محلّ المفرد في بعض الأوضاع، [234] والسّبب أنّ «نحن» ليس «أنا» مُكمّما أو مضاعفا. إنّه «أنا» قد تمدّد فجاوز حدود الشخص المحض، فهو في الآن نفسه متكثّر وبحدود مبهمة. من هنا، ينشأ خارج الجمع الاعتيادي استعمالان متقابلان غير متناقضين، فمن جهة يتضخّم «أنا» بـ«نحن» فيصير شخصا أشدّ كثافة وأظهر أبّهة وأقلّ تعيّنا، وذلك هو ضمير العظمة «نحن»، ومن جهة أخرى تُمكّن «نحن» من تمويه الإثبات الباتّ المميزِ لاستعمال «أنا» في عبارة أوسع معنى وأقلّ دقّة،وتلك «نحن» المؤلّف أو الخطيب. و يمكن أن يُذهب هذا المذهبُ في تفسير مظاهر كثيرة من التوارد أو التداخل بين المفرد والجمع وبين الجمع والعبارات اللاشخصيّة في اللهجة الشعبيّة أو القرويّة: مثاله

(1) لغة يتكلّمها بعض سكّان شمال أمريكا الأصليّين. [المترجم]

«nous, on va»[1] (في التوسكانية الشعبية *noi si canta*) أو «*je sommes*[2]» في فرنسيّة الشمال المناظرة لـعبارة «*nous suis*[3]» في فرنسيّة الريف: وهي عبارات تتداخل فيها الحاجة إلى إسناد مفهوم غير محدّد إلى «نحن» مع الإثبات المبهم عن قصد حيث «أنا» معمّم بحذر.

يعبّر الشخص الفعلي في صيغة الجمع بصفة عامّة، عن شخص متضخّم وغير دقيق الحدود. فتضيف «نحن» إلى «أنا» مجموعا غير محدّد من شخوص آخرين. و عند التحوّل من «أنت» إلى «أنتم» نشهد، سواء تعلّق الأمر بـ«أنتم» المفيد للجمع [الحقيقيّ] أو بـ«أنتم» التبجيلي، تعميما لـ«أنت» إمّا مجازا وإمّا حقيقة. وكثيرا ما يتّخذ «أنت» بالنسبة إلى هذا الجمع في ألسنة الثقافة الغربيّة خاصّة قيمة المخاطبة الشخصيّة المحض أي المخاطبة الحميميّة،أمّا اللاشخص (الشخص الثالث) فإنّ جمعه في الصيغة الفعليّة حين لا يكون المسندَ القياسيَّ في النحو، إلى فاعل صيغتُه الجمعُ، يؤدّي نفس الوظيفة التي تؤدّيها صيغ الجمع «الشخصيّة» فيعبّر عن التعميم المبهم لضمير المجهول on (من قبيل، *dicunt, they say*). إنّ اللاشخص ذاته، الممتد وغير المحدود من حيث قدرته على التعبير، هو المعبّر عن المجموع غير المعيّن من الكائنات اللاشخصيّة. فالجمع في الفعل كما في ضمير الشخص عامل تكثيرٍ لانهائيٍّ وليس عامل مضاعفة لعدد الكائنات.

يتّضح هكذا أنّ ألفاظ الشخص المتصل بالفعل ينتظمها في مجملها تعالقان ثابتان هما:

(1) يصعب إيجاد مقابل عربيّ لهذه العبارة وللعبارتين اللاحقتين لأنّها ثلاثتها من الاستعمالات الخاصّة ففي «nous, on va» جمع بين ضمير المتكلّم الجمع وفعل الذهاب المسند إلى ضمير المجهول، وهو استعمال دارج في المخاطبات الشفهيّة كقولهم مثلا «nous, on dîne» في معنى» نحن نتعشّى» حرفيّا (=» نحن يُتعشّى»). [المترجم]

(2) تجمع هذه العبارة بين ضمير المتكلّم المفرد je و فعل الكينونة مُصرّفا مع ضمير المتكلّم الجمع. [المترجم]

(3) بعكس السابقة تجمع هذه العبارة بين ضمير المتكلّم الجمع وفعل الكينونة المصرّف مع ضمير المتكلّم المفرد. [المترجم]

1. تعالق الشخص، وبه يقابل الشخصان أنا/ أنت اللاشخص هو؛
2. تعالق الذاتيّة المداخل للتعالق السابق، وبه يتقابل أنا وأنت.

إنّ التمييز المألوف بين المفرد والجمع [253] إن لم يُستبدل بغيره فينبغي على الأقل أن يُصار إلى تأويله، ضمن نظام الشخص، بالتفريق بين الشخص المحض (=المفرد) والشخص المُتضخِّم (= الجمع). ولمّا كان «الشخص الثالث» لا شخصا [في الحقيقة]فإنّه الوحيد الذي يقبل جمعا حقيقيّا. [236]

إميل بنفنيست

جهاز القول الشكلي[1]

د. منصور الميغري

التقديم:

انظر العمل السابق

التعريب:

تفرد كلّ عمليّات الوصف اللساني التي ننجزها حيّزا مهمّا، في الغالب، لـ[قواعد] «استعمال الأبنية». والمراد من هذا مجموعة من القواعد تحدّد الشروط النظميّة التي يمكن للأبنية أو ينبغي لها أن تظهر فيها، على اعتبار أنّها تنتمي إلى جدول من الاختيارات الممكنة. وتتّصل قواعد الاستعمال هذه بقواعد تكوين معيّنة مُسبقا، على نحو يُمكّن من إقامة تعالق بين التنويعات

(1) Emile BENVENISTE 1970, «L'appareil formel de l'énonciation», *Langages* n°17,1970, pp. 12-18.

نُشر هذا المقال أوّل مرّة في مجلّة «لغات» (Langages عدد 17، مارس 1970 ، صص 12—18 . [المؤلّف] العنوان الأصلي للمقال هو «L'appareil formel de l'énonciation». وقد أعاد المؤلّف نشره في كتابه: *Problèmes de linguistique générale*, II, 1974 pp. 79-88. [المترجم]

الصرفيّة وإمكانات تركيب العلامات (من حيث المطابقة والانتقاء المتبادل والحروف وعمل الأسماء والأفعال والموقع والرتبة إلخ...). ويبدو، وقد انحصرت الاختيارات من هذه الجهة ومن تلك، أنّه من الممكن التوصّل إلى جرد قد يكون شاملا من الناحية النظريّة للوجوه في الاستعمال كما للفروق في الأشكال وبالنتيجة التوصّل إلى صورة تقريبيّة، على الأقلّ، عن اللغة في الاستعمال.

إنّنا نرغب مع هذا، في أن ندخل هاهنا،تفريقا داخل نمط اشتغال قد عولج فحسب من زاوية المصطلحيّة الصرفيّة والنحويّة. إنّ شروط استعمال الأبنية ليست، في ما نرى، نفس شروط استخدام اللغة. فهما في الحقيقة، عالمان مختلفان وقد يكون من المفيد إبراز هذا الفرق الذي يستتبع منحى آخر في النظر إلى نفس الموجودات أي منحى آخر في وصفها وتأويلها.

لقد أعطت [قواعد] استعمال الأبنية، وهي الجزء الضروري من كلّ وصف لسانيّ، عددا كبيرا من المناويل [79] تنوعت بمقدار تنوّع الأنماط اللسانية التي نشأت منها. إنّ تنوّع الأبنية اللغويّة على قدر معرفتنا بتحليلها، لا يقبل الخزل إلى عدد محدود من المناويل التي قد تنطوي دائما وفقط على العناصر الأساسيّة. وعلى الأقلّ فإنّنا نمتلك على هذا النحو بعض التمثيلات على جانب من الدقّة مبنية بواسطة تقنية مشهود بصلاحيتها.

إنّ استخدام اللغة لشأن مختلف اختلافا تامّا، إذ يتعلّق الأمر هاهنا بآليّة شاملة وثابتة تؤثّر بطريقة أو بأخرى في مجمل اللغة. وتكمن الصعوبة في الإمساك بهذه الظاهرة المبذولة حدّ الالتباس باللغة نفسها والضروريّة حتى ليُخطئها النظرَ.

إنّ القول هو هذا التحريك للغة بمقتضى عمل استخدام فرديّ.

ولكن أليس الخطابُ المُنتَجُ في كلّ مرّة يُتكلّم فيها، هذا الإظهارُ لعمل القول، أليس هو ببساطة نفس «الكلام» [الملفوظ]؟ يتعيّن التنبّه إلى شرط

القول المخصوص: فموضوعنا هو عمل إنتاج القول نفسه وليس نصّ المقول. وهذا العمل هو شأن المتكلّم الذي يحرّك اللغة لحسابه. وتتحكّم علاقة المتكلّم باللغة في خصائص القول اللغويّة. فيَتّجِه أن يُدرس القول باعتباره فعل المتكلّم الذي يتوسّل باللغة وضمن الخصائص اللغويّة الواسمة لهذه العلاقة.

يمكن لهذا الحدث الكبير[حدث القول] أن يُدرس من جوانب مختلفة يستوقفنا من بينها، بالأساس، ثلاثة:

يتمثّل الجانب الأقرب إلى الذهن والأكثر مباشرة- رغم أنّه لا يُربط عموما، بظاهرة القول العامّة- في إنجاز اللغة الصوتي. فالأصوات الملفوظة أو المسموعة سواء دُرست في نطاق لسان مخصوص أو في مظاهرها العامّة باعتبارها مسار تلقّ أو إذاعة أو تغيير- وهي فروع شتّى من الصوتيّات-إنّما تنشأ دوما من أعمال فرديّة يجتهد اللساني في الإمساك بها داخل لفظ أصيل صُلب الكلام. وفي الممارسة العلميّة يجتهد الدارسون في إلغاء سمات التلفّظ الصوتي الفرديّة أو إضعافها بالالتجاء إلى متكلّمين مختلفين وبمضاعفة التسجيلات على نحو يكون الحاصل منه صورة وسطى من الصوت، منفصلا ومتّصلا. ولكن يعلم كلّ واحد أنّ [80] نفس الأصوات لا يعاد إنتاجها عند نفس المتكلّم على نفس الصورة، فمفهوم الهويّة لا يكون إلاّ تقريبيّا حتّى حين تُكرّر التجربة بتفاصيلها. وترجع هذه الاختلافات إلى تنوّع المقامات التي ينشأ فيها عمل القول.

تمثّل آليّة هذا الإنتاج مظهرا آخر مهمّا من مظاهر المسألة نفسها. فالقول يفترض تحويل اللغة إلى الخطاب تحويلا فرديّا. والمسألة – العويصة جدّا والتي لم تُدرس بعد إلاّ قليلا – هي هاهنا، أن نرى كيف يتشكّل» المعنى» في «كلمات»، بمقتضى أيّة معايير يمكن أن يُفرّق بين المفهومين وبأيّ لفظ يُمكن أن يوصف تفاعلهما. إنّ أدلنة اللغة هي ما يقع في قلب هذا المظهر من القول وهي تفضي إلى نظريّة العلامة وتحليل التدلال[1]. في سياق النظر نفسه ندرج

(1) نعالج هذا الموضوع في دراسة منشورة في مجلّة سيميوتيكا Semiotica العدد 1 1969-. [المؤلّف]

الطرائق التي تتنوّع بمقتضاها أشكال القول اللغويّة وتتولّد. و[هي التي] يهدف «النحو التحويلي» إلى تقنينها وشكلنتها ليستخلص منها إطارا ثابتا. فيقترح الترقّي من نظريّة في النحو الكوني إلى نظريّة في اشتغال العقل.

يُمكن أخيرا أن يُنظر في مقاربة أخرى تتمثّل في تعريف القول ضمن نطاق تحقّقه الشكلي، وهو الموضوع الخاصّ بهذه الصفحات. فنحاول أن نجمل،داخل اللغة، خواصّ القول الشكليّة بالاستناد إلى المظهر الفرديّ الذي يُحيّنه. بعض هذه الخواصّ ضروريّ ثابت وغيرها عرضيّ مرتبط بفرادة اللسان المختار. ومن باب التيسير فإنّ المعطيات المستخدمة هنا قد أُخذت من الفرنسيّة الجاري بها الاستعمال ومن لغة المحادثة.

ندرس في القول، على الترتيب، العمل نفسه، والمقامات التي يُنجز فيها والأدوات التي يتحقق بها.

يُدمج العملُ الفرديُّ الذي تُستعمل بمقتضاه اللغة، في المقام الأوّل، المتكلّمَ على أنّه مقوّم أساسيّ ضمن شروط القول الضروريّة. فاللغة قبل القول ليست إلاّ إمكان اللغة وهي بعد القول متحقّقة في حدث خطابٍ يصدر[81] عن متكلّم في صورة صوتيّة تبلغ سامعا وتتسبب ارتدادا، في نشأة قول آخر.

يمكن لعمل القول من حيث هو إنجاز فرديّ أن يُعرّف، نسبة إلى اللغة،بأنّه حدث تملّك. فالمتكلّم يتملّك جهاز اللغة الشكلي ويعرب عن موقعه متكلّما بقرائن مخصوصة، من ناحية وبتوسّط طرائق موازية من ناحية أخرى. ولكنّه يُنشيء توّا منذ اللحظة التي يعلن فيها عن نفسه متكلّما ويضطلع باللغة، **الآخر** في مواجهته إنشاء، مهما تكن درجة الحضور التي يجعلها لهذا الآخر. فكلّ قول هو، صراحة أو ضمنا،مخاطبة تفترض مخاطبا.

وأخيرا فإنّ اللغة تُستعمل في القول للإعراب عن صلة ما بالكون. فشرط تحريك اللغة وامتلاكها نفسه هو عند المتكلّم الحاجة إلى الإحالة بواسطة الخطاب وعند الآخر إمكان التقارن الإحالي المطابِق في نطاق العقد التداولي الذي يجعل من كلّ متكلم متكلّما مشارِكا فالإحالة شطر القول وجزؤه الذي لا يتجزأ.

ستتحكّم هذه الشروط الأوّلية في آليّة الإحالة داخل حدث القول بإنشائها لوضع في منتهى الفرادة قلّما يحصل وعي به. فعمل تملّك اللغة الفردي يقحم المتكلّم في [ثنايا] كلامه. وهو لعمري معطى مكوّن للقول. فحضور المتكلّم في قوله يجعل كلّ حدثِ خطابٍ مركزَ إحالة داخليّا. هذا الوضع سيتجلّى من خلال لعبة أشكال مخصوصة وظيفتها أن تجعل المتكلّم في علاقة ثابتة وضروريّة مع قوله.

ينطبق هذا التحليل المجرّد بعض الشيء على ظاهرة لسانيّة مألوفة في الاستعمال، ولكنّ تحليلها بالكاد قد بدأ. المرادُ، في المقام الأوّل، بروزُ قرائن الشخص (العلاقة **أنا-أنت**) التي لا تظهر إلاّ في القول وبه: فلفظ **أنا** يعيّن الفرد المتلفّظ بالقول، ولفظ **أنت** يدلّ على الفرد الماثل هاهنا، مخاطبا.

لقرائن **الإشارة** الكثيرة (هذا، هنا إلخ...) نفس الطبيعة وهي تنتمي إلى بنية القول ذاتها. فهي مفردات تستلزم حركة تشير إلى الشيء في نفس الوقت الذي يُنطق فيه بلفظ الكلمة. [82]

إنّ الأشكال المسمّاة تقليديّا «ضمائر الشخص»و «أسماء الإشارة» تبدو لنا الآن بابا من «الأفراد اللسانيّة» أي من الأشكال التي تحيل أبدا وفقط على أفراد، يستوي في ذلك الأشخاص والأحيان والأمكنة و[ذلك] في مقابل المفردات الاسميّة التي تحيل دوما وفقط على مفاهيم. والحال أنّ منزلة هذه الأفراد اللسانية تُستمدّ من كونها تنشأ من قول وينتجها هذا الحدث الفرديّ الذي لا يظهر إلاّ مرّة واحدة[1] «semel-natif» إن جازت العبارة. وتتولّد هذه [الأشكال] من جديد مع كلّ قول يُتلفّظ به وهي تعيّن [مراجعها] في كلّ مرّة تعيينا جديدا.

يكوّن الجدول الكامل- الواسع غالبا والمعقّد - للأشكال الزمانيّة التي تتحدّد قيمتها بالنسبة إلى الذات المتكلّمة مركزِ القول وقلبِه، سلسلةً ثالثةً من

(1) تعني العبارة المركّبة semel-natif، ما لايحدث أو لا يتولّد إلّا مرّة واحدة. [المترجم]

العناصر المتعلّقة بالقول. فـ«الأزمنة» اللغويّة التي يوافق شكلُها المحوري وهو «الحاضرُ»، زمنَ القول، هي جزء من هذا الجهاز الضروريّ[1].

إنّ هذه العلاقة بالزمان لجديرة بأن يُتوقّف عندها فيُتأمَّل منها وجه ضرورتها ويُسأل عمّا يُؤسّسها، فقد يُظنّ أنّ بُعد الزمن إطار فطريّ للتفكير، والحقّ أنّه ناشئ في القول وبه. فمن القول تنبثق أسس مقولة الحاضر ومن مقولة الحاضر تنشأ مقولة الزمان. إنّ الحاضر لهو حقّا منبع الزمان. فهو هذا الحضور في العالم الذي يجعله عمل القول وحده، ممكنا. إذ الإنسان، وليُتفكَّر في هذا مليّا، لا يحوز على أيّ وسيلة أخرى ليحيا «الآن» ويُحيّنه إلاّ أن يتحقّق له ذلك من خلال إدخال الخطاب إلى العالم. فمن الممكن تبيُنُ مركزيّة موقع الحاضر بتحليل أنظمة زمنيّة في لغات مختلفة. فالحاضر اللغوي ليس إلاّ إظهارا للحاضر الملازم للقول. وهو الذي يتجدّد مع كلّ إنشاء للخطاب. وانطلاقا من هذا الحاضر المستمرّ المكافئ ماصدقيّا لحضورنا الخاصّ [في العالم] ينطبع في الذهن الإحساس باستمراريّة نسمّيها «زمانا»:[83] فالاستمراريّة وبعد الزمان يتولّدان في حاضر القول المتّصل الذي هو حاضر الكائن نفسه ويتحدّدان بالإحالة الداخليّة، بين ما سيكون وما كان وانقضى.

وهكذا فإنّ القول مسؤول مباشرة عن بعض أبواب العلامات التي هو باعثها إلى الوجود بالتأكيد، لأنّها ما كانت لتنشأ أو ترد في استعمال اللغة العرفاني. فيتّجه إذن أن نفرّق بين الكيانات التي لها في اللغة منزلة الاكتمال والثبات وتلك النابعة من القول فلا توجد إلاّ في شبكة «الأفراد» التي ينشئها القول إنشاء بالنسبة إلى الـ «هنا - الآن» [الخاصّ] بالمتكلّم. وعلى سبيل المثال فإنّ «أنا» و«هذا» و«غدا» الواردة في الوصف النحوي ليست سوى «الأسماء» الواصفة لـ **أنا** و**هذا** و**غدا** الناشئة في القول.

---

(1) إنّ تفصيل الوقائع اللغويّة التي نعرض إليها هنا بنظرة تأليفية معروض في فصول عديدة من كتابنا مسائل في اللسانيات العامّة 1 / 1966، بما يغنينا عن تفصيل القول فيها. [المؤلّف]

يهيئ القول فضلا عمّا يتحكّم فيه من الأبنية، الشروطَ الضروريّة للوظائف التركيبيّة الكبرى. فالمتكلّم يجد تحت تصرّفه منذ اللحظة التي يتوسّل فيها باللغة من أجل التأثير، على نحو من الأنحاء، في سلوك المخاطب جهازا من الوظائف يخدم هذا الغرض: يجد في المقام الأول الاستفهام، وهو قول قد صيغ صياغة تستدعي «جوابا» بمقتضى حدث لسانيّ هو في نفس الوقت حدث سلوك ذو وجهين. فكل أبنية الاستفهام المعجميّة والتركيبيّة من الحروف والأسماء والمركّبات والتنغيم إلخ. مرجعها إلى هذا المظهر من القول.

وسينتسب إلى ذات الباب كذلك المفردات والأبنية التي نُسمّيها **طلبا**: من قبيل الأوامر وأنواع الدعاء الجارية في أصناف[تركيبيّة] كصيغة الأمر والنداء التي تستتبع عند المتكلّم علاقة حيّة ومباشرة مع الآخر ضمن إحالة ضروريّة على زمان القول. [84]

قد يكون انتماء **الإثبات** إلى هذا الجدول نفسه أقلّ بداهة ولكنّه على نفس الدرجة من الصحّة. فالإثبات في بنيته الإعرابيّة كما في إطاره النغمي هدفه أن يُبلغ اعتقادَ يقين، إنّه المظهر الأبسط لحضور المتكلّم في القول، لا بل إنّ له أدوات مميّزة تعرب عنه وتستدعيه. فالكلمتان **نعم** و**لا** تثبتان إمّا إيجابا وإمّا نفيا جملة ما. إنّ النفي من حيث هو إجراء منطقيّ، مستقل عن القول وله بنيته الخاصّة، وهي ne...pas. ولكنّ حرف الإخبار non (**لا**) المعوّض لجملة يُصنّف شأنه شأن قسيمه في المنزلة الحرف oui (**نعم**) ضمن الأشكال الراجعة إلى القول.

ينتظم في هذا عموما وإن يكن على نحو أقلّ قابليّة للتصنيف جميع أنواع الجهات الصوريّة التي ينتمي بعضها إلى الأفعال شأن «الصيغ» (صيغة التمنّي، المضارع المنصوب) المعربة عن مواقف المتكلّم ممّا يقول (الرجاء والتمني والخشية) وينتمي بعضها الآخر إلى التراكيب النوعيّة (من قبيل «peut-être» ربّما «sans doute» بلا شكّ «probablement» احتمالا) المعربة عن معاني الشكّ والاحتمال والتردّد إلخ. أو ردّ الخبر ردّا إراديّا.

إنّ ما يسم القول عموما هو **تأكيد العلاقة الخطابية مع الشريك** سواء أكان هذا **الشريك** واقعيّا أم متخيّلا فرديّا أم جماعيّا.

وتصوغ هذه السمة،من طريق الضرورة، ما يمكن أن نسميه **إطار القول التصويريّ**، فالقول من حيث هو شكل خطاب يتّخذ «**وجهين**» ضروريين على حدّ السواء، أحدهما مصدر للقول والآخر هدف له. إنّها بنية المقاولة والحوار. فهاهنا وجهان في موقع شريكين هما بالتداول، طرفا القول الرئيسيان. وهذا الإطار معطى بالضرورة في حدّ القول.

قد يعترض على هذا معترض باحتمال أن يوجد حوار خارج القول أو قول ولا حوار. فوجب أن يُنظر في الحالتين.

ففي المبارزة الكلاميّة الممارسة عند شعوب مختلفة، وإحدى أنواعها النموذجيّة [لعبة] hain-teny عند شعب المِرناس، لا يتعلّق الأمر لا بحوار ولا بقول. فلا أحد من بين الشريكين، يعرب عن نفسه: كل ما في الأمر أمثال تساق وأمثال مضادّة تساق سوقا مضادّا، ولا توجد إحالة واحدة على موضوع النقاش. فذاك الذي من بين اللاعبين يحوز على المخزون الأكبر من الأمثال أو يستعملها الاستعمال الأمثل، ذاك الأدهى والأرْوَغ يفحم صاحبه فيُعلن فائزا. فليس لهذه اللعبة سوى ظاهر المقاولة.

وعلى العكس ممّا سبق فإنّ «الحوار الباطني» هو من القول بالتأكيد، فيتعيّن اعتباره رغم الظاهر، نوعا من الحوار. فـ «الحوار الباطني» حوار مدخلن قد صيغ في «لغة داخليّة» بين أنا متكلّم وأنا سامع. [85] قد يكون الأنا المتكلّم هو وحده من يتحدّث أحيانا، ولكنّ الأنا السامع يظلّ مع ذلك موجودا حاضرا، فحضوره ضروريّ وكاف ليجعل قول الأنا المتكلّم دالاّ. وأحيانا يتدخّل الأنا السامع معترضا أو سائلا أو شاكّا أو شاتما، فيختلف الشكل اللساني الذي يتّخذه هذا التدخّل ولكنّه يظلّ دائما شكلا «شخصيّا». فطورا يحلّ الأنا السامع محلّ الأنا المتكلّم فيُعرب عن نفسه إذن، بلفظ المتكلّم كذا في الفرنسيّة حيث يُقطع حديث النفس بملاحظات أو إيعازات من قبيل «لا، إنّي غبيّ لقد نسيت أن أخبره أنّ...»، وطورا يخاطب الأنا السامعُ الأنا المتكلّمَ بلفظ المخاطب: لا،

ما كان ينبغي لك أن تخبره بـ...» قد تكون للإنجاز هاهنا، تصنيفيّة مهمّة لهذه العلاقات: فقد نجد الأنا السامع يسيطر في بعض اللغات بديلا عن المتكلّم فيتصوّر بدوره في لفظ **أنا** (الفرنسيّة والانجليزيّة) أو يتصوّر في لغات أخرى في صورة طرف الحوار الآخر ويجري [في تسميته] **أنت** (الألمانيّة والروسيّة) ويفتح قلب الحوار إلى «حوار باطني» تنشق الذات فيه طورا إلى اثنين وتضطلع طورا آخر بدورين، مجالا لأضرب من التصوير أو التحويل الدرامي النفسي: من قبيل مظاهر الصراع بين «الأنا العميقة» و«الوعي» وازدواج الشخصيّة المسبّب عن الإيحاء...إلخ. وهي إمكانيّة إنّما يسمح بها جهاز القول الشكلي الذاتيّ الانعكاس المتضمّن للعبة تقابلات بين الضمير ومقابله (je/me/moi).

قد تطلب هذه الوضعيات وصفا مزدوجا للشكل اللسانيّ وللشرط التصويري. وإنّه ليُكتفى في استسهال مبالغ فيه، بالاتكاء على تواتر التواصل بين الأفراد وفائدته العمليّة من أجل تقبّل مقام الحوار باعتباره ناتجا عن حال اضطرار وإعفاء النفس من تحليل أنواعه المتعدّدة. يظهر أحد هذه الأنواع في ظرف اجتماعي من أشدّ الظروف ابتذالافي الظاهر، وأقلّها تبيّنا في الواقع، وقد أشار إليه ب. **مالينوفسكي**تحت تسمية «الاتحادالانتباهي». فخرّجه هكذا تخريج الظاهرة النفسيّة الاجتماعيّة ذات الاشتغال اللسانيّ وأبان عن شكله بالاستناد إلى الدور الذي تؤدّيه اللغة فيه. إنّه مسار يتولّى فيه الخطاب، في صورة الحوار، تأسيس علاقةبين [86] الأفراد. وإنّه لأمر يستحقّ عناء الاستشهاد ببعض من فقر هذا التحليل [1]:

«تستحقّ الحالة التي تُستخدم فيها اللغة ضمن روابط اجتماعيّة حرّة استخداما بلا هدف، اهتماما خاصّا. فعندما يتحلّق نفر حول نار سمر بعد الانتهاء من عملهم اليومي أو عندما يتجاذبون أطراف الحديث للتسلّي عن العمل أو عندما يرفقون عملا يدويّا خالصا بثرثرة لا علاقة لها بما يفعلونه، فمن البيّن أنّا هنا إزاء طريقة أخرى في استخدام اللغة، مع نوع آخر من وظيفة الخطاب. فاللغة هنا

(1) نترجم ههنا بعض الفقر من مقال ب. ملينوفسكي، نشر أوقدن وريشاردس:«معنى المعنى» 1923 ص313 وما يليها. [المؤلّف]

لا تتوقّف على ما يحدث في هذه اللحظة، بل إنّها لتبدو مجرّدة عن كلّ سياق مقال. فمعنى أيّ مقول لا يمكن ربطه بسلوك المتكلّم أو السامع ولا بالقصد ممّا يفعلانه.

إنّ مجرّد عبارة مجاملة تستعمل، على حدّ السواء، عند القبائل المتوحّشة أو في صالون أوروبي لتؤمّن وظيفة يكاد يكون معنى ألفاظ العبارة منقطعا عنها بالكامل، فأسئلة عن الصحّة وملاحظات حول الطقس وتقرير لحالة من الأحوال مطلقة البداهة، كلّ هذه الأحاديث لا تُتبادل بقصد الإخبار ولا لأجل ربط صلة، في هذه الحالة، بين أناس هم بصدد العمل وليس بالتأكيد للإعراب عن فكرة...

لا يمكن الشكّ أنّا لنا هاهنا، نمطا جديدا من استخدام اللغة الذي تستهويني،أنا المدفوع بشيطان الاختراع الاصطلاحي، تسميته بـ«الاتحاد الانتباهي». وهو نمط من الخطاب تُخلق فيه روابط التوحّد بمجرّد تبادل الكلمات...

فهل تُستخدم الكلمات في الاتحاد الانتباهي لنقل دلالة ما، أي الدلالة التي ترتبط بها رمزيّا؟بالتأكيد لا. فهي تُؤَمِّن وظيفة اجتماعيّة، وتلك غايتها الرئيسيّة. ولكنّها ليست حاصل تفكُّر ذهني وهي لا تستتبع بالضرورة، تفكيرا لدى السامع. مرّة أخرى يمكننا القول إنّ اللغة لا تشتغل هنا كما تشتغل أداة لنقل الفكر.

لكن هل بمقدورنا أن نعدّها صيغة عمل؟ وفي أيّ علاقة هي مع مفهومنا الأساسي لسياق المقام؟ من البيّن أنّ المقام الخارجيّ لا يدخل مباشرة في تقنية الكلام. ولكن ما الذي يمكن أن يعدّ مقاما عندما يثرثر عدد من الأفراد معا دون هدف؟ إنّه يتمثّل ببساطة في مناخ الروح الاجتماعيّة هذه وفي واقعة الاتحاد الشخصي لهؤلاء الأفراد. وهو مناخ اتحاد يحققه الكلام. والمقام في جميع هذه الأحوال إنّما ينشئه تبادل الكلمات والمشاعر المميّزة التي تشكّل روح القطيع الحميميّة وحركة تبادل العبارات التي تكوّن الثرثرة العاديّة. فالمقام في كليّته يتمثّل في أحداث لسانيّة. فكلّ قول هو عمل يستهدف مباشرة ربط السامع [87] بالمتكلّم برباط شعور ما اجتماعيّ أو سواه. وهكذا لا تبدو لنا اللغة مرّة أخرى، في هذه الوظيفة، أداة تفكير، بل نمط فعل وعمل.»

نحن هنا عند تخوم «الحوار». فهذه علاقة شخصيّة قد أبدعها ورعاها شكل من القول عرفيّ محيل على ذاته مكتف بتحقّقه غير متضمّن موضوعا ولا هدفا ولا رسالة، محض تلفّظ بأقوال معهودة يكرّرها كلّ قائل. إنّ التحليل الصوري لهذا الشكل من التبادل اللسانيّ يبقى عملا للإنجاز [1].

قد تكون الكثير من المظاهر الأخرى مرشّحة للدراسة في سياق القول. فقد تكون التغييرات المعجميّة التي يتحكّم بها القول موضوع نظر وكذا التراكيب النوعيّة، وهي الواسم المتواتر وربّما الضروريّ للـ«الشفهيّة». وقد يكون من الواجب أيضا، التفريق بين القول الشفهي والقول المكتوب. فالقول المكتوب يتحرّك على صعيدين. فالكاتب يعرب عن نفسه إذ يكتب، وهو يجعل في أثناء كتابته، أفرادا يعربون عن أنفسهم.

إنّ آفاقا شاسعة لتنفتح أمام تحليل أشكال الخطاب المركّبة انطلاقا من الإطار الشكلي الذي أُجمل هنا. [88]

(1) وهو أمر لم يحض بالاهتمام بعد إلّا في بضع مراجع قليلة من قبيل ما نجده عند Grace de Laguna في «الخطاب: وظائفه وتطوّره» 1927 ص 244، وما نجده عند رومان جاكبسون في «محاولات في اللسانيات العامّة» 1963 ص 217. [المؤلّف]

أوزوالد ديكرو

قوانين الخطاب [1]

محمد الشيباني
سيف الدين دغفوس

التقديم

لم يكن ديكرو[2] وفيّا لخطّ فلاسفة اللّغة عامّة، ولغرايس تحديدا عندما أراد استئناف البحث في فرضية قيام المحادثة على معايير وضوابط تمثّل دعامة التلفّظ وخلفيّة حاضرة إبّان كلّ محاورة، وقد سمّاها: قوانين الخطاب.

فإذا كان غرايس يحكّم الإنجاز (ملابسات التلفّظ بما هي اعتبارات منفصلة مبدئيّا في نظر أصحابه عن الجهاز/ النظام عند إنتاج الأقوال وتأويلها) لمّا توصّل إلى أنّ المحادثة واستلزاماتها تسيّرها قواعد يشدّها مبدأ التّعاون، فإنّ

(1) Oswald DUCROT, 1984, *Le Dire et le dit,* chapitre 5, «Les lois de discours», pp 95-114.

(2) أوزوالد ديكرو (1930) فرنسي، أستاذ اللسانيات والفلسفة بالجامعة الفرنسية والغربيّة، من واضعي- بمعية انسكومبر- اللسانيات التداولية المندمجة. من أهمّ مصنّفاته:
- *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* (DUCROT O. & SCHAEFFER J. M.) 1995.
- *Logique, structure, énonciation* 1989.
- *Le dire et le Dit* 1984.
- *L'argumentation dans la langue* 1983.
- *Les échelles argumentatives* 1980.

ديكرو ينطلق من إيمانه بوجود تداولية مندمجة (Pragmatique intégrée) في مقابل تداولية راديكالية (Pragmatique radicale). فهو يرى بمقتضاها أنّ فهم المقاصد بتأويل الأقوال قاعدته تحديد دلالة الجملة انطلاقا من نحوها ومعجمها. وهذا الوصف الدلالي شرط ضروري لفهم ما قيل، إلاّ أنّه غير كاف بما أنّ الأقوال تكون باستخدام الجمل في المقام المتعيّن. لهذا لا بدّ من إدماج الاعتبارات خارج اللّغوية (البعد التداولي) التي تعضد اعتبارات النظام، وهذا منطلق نظري ربطت به التداولية المندمجة القيمة الإخبارية والقيمة الحجاجيّة لأيّ قول.

واستنادا إلى هذا ميّزت بين معنى حرفي يمثّل الطبقة الأولى التي تظهر في مستوى الجملة وتستلزم دلالتها، ومعنى ثان مشتقّ. وتُعدّ قوانين الخطاب إطارا أمثل لفهم العلاقة بين المعنيين، كما يمثّل اللّجوء إلى هذه المعايير أداة عند ديكرو فعّاله للكشف داخل اللّغة – باعتبارها نظاما من الجمل – عن جهاز ينظّم الحوار الدائر بين المتخاطبين.

التعريب

قانون الخطاب

(95) يقوم منذ عشر سنوات مفهوم «قانون الخطاب» (أو بحسب عبارة غرايس1975، (GRICE)، «قاعدة المحادثة») بدور أساسي في علم الدلالة اللسانية. وأودّ في البداية أن أوضّح من وجهة نظر منهجيّة تصوّرًا للبحث الدلالي يجعل الاعتماد على «قوانين الخطاب» أمرًا ضروريًا. ثمّ سأعرض طريقتين مختلفتين لاستعمال هذه القوانين، وتقتضي كلّ طريقة منهما توجّها نظريًا مخصوصًا كما تقتضي على وجه التحديد تقييمًا مخصوصًا للمظهر التداولي للوقائع اللغويّة. ولتحديد تصوّر للاشتغال الدلالي الذي يفرض اللجوء إلى مفهومي: الضمني وقوانين الخطاب (يُراجَعُ الفصل 1)[1] -وهما مفهومان مترابطان أشدّ الترابط- فإنّه يتعيّن علينا التذكير بادئ ذي بدء بالتمييز بين **الجملة** التي تعتبر كيانًا لغويًّا مجرّدًا يظلّ هو هو في مختلف توارداته وبين القول الذي يعتبر استعمالا مخصوصا للجملة وإنجازًا لها **الآن وهنا** (يقترح أنسكومبر- دكرو 1979 [DUCROT وANSCOMBRE] [2]تمييزًا إضافيّا للجملة من القول- النمطيّ، إلاّ أنّي لن أوظّفه في هذه الدراسة). وفضلا عن هذا ينبغي تمييز القول الذي يمثّل ما أنتجه القائل الذي اختار استخدام جملة، من التلفّظ الذي يُفهم على أنّه العمل الذي يتمثّل في إنتاج قول، أي في جعل الجملة تتحقق إنجازًا ملموسا. واعتمادا على اختيار اعتباطي للمصطلحات فإنّي أريد بـ«الدلالة» قيمة دلاليّة مرتبطة بالجملة. وأريد بـ«المعنى» قيمة دلالية

(1) الإحالة هنا على الفصل الأول من كتاب: DUCROT, O., *Le Dire et le dit*, Les Editions de Minuit, 1984, pp. 13-31. [المترجمان]

(2) ANSCOMBRE J.-C., DUCROT, O.,1979. «Lois logiques et lois argumentatives »,*Le Français moderne*, 1978, p. 347-357, et 1979, pp. 35-52. Repris dans ANSCOMBRE-DUCROT, *l'argumentation dans la langue*, Mardaga, Burxelles 1983. [المترجمان].

مرتبطة بالقول، أي مجموع الأعمال اللغويّة (ونقصد بهذا «الأعمال المتضمّنة في القول») التي يدّعي المتلفّظ إنجازها بواسطة / (96) تلفّظه، وهكذا يكون معنى القول تمثيلا جزئيا لتلفّظ المتلفّظ. فمعنى قول ما يتمثّل في أن يؤكّد المتلفّظ «س» ويأمر «ج» ويقتضي «ق» الخ [1]. زد على ما سبق فإنّ هذا التصوّر لا يحتّم البتّة أن يكون لكلّ قول معنى واحد. بإمكاننا أن نقبل بالنّسبة إلى القول نفسه وجود عدد كبير من القراءات المختلفة حيث تعتبر كلّ قراءة صورة ممكنة للتلفّظ، فبموجب قراءة ما يستوي القائل -وهو يتكلّم- أمام المخاطَبِ في هيئة آمرٍ، وبمقتضى قراءة أخرى يكون ملتمِسًا منه الخ... لنفترض الآن أنّ الوصف اللّساني للغة مّا ينبغي أن يُتيح تفسير السّبب الذي يجعل قولا معيّنًا في مقام خطابيّ معيّن قابلاً لمعان مختلفة يمكن فعليّا أن تُسنَدَ إليه. من الواضح أنّ هذه المعاني ليست متكهّنًا بها انطلاقًا من مجرّد دلالة الجملة المستعملة. ويرجع هذا إلى عدّة عوامل. من ذلك أوّلا أنّ القيمة الإحالية للقول والمعلومات التي يقدّمها ثانيا مرتبطتان بالمحيط الذي جرى فيه استخدام القول بما أنّ هذا المحيط هو الذي يمكّن من تحديد مرجع العبارات الإشارية (**أنا، أنت، هو، هنا، الآن**، الخ...) وكذا الأمر بالنسبة إلى ما أسميّه بمعيّة ج. أنسكومبر «تحيين المتغيّرات الحجاجية». فالمتلفّظ بجملة «الطقس جميل لكن تؤلمني قدماي» يقدّم جمال الطقس حجّة ممكنة لاستنتاج «ب» الذي يقابل الاستنتاج الذي يستخلصه من ألم قدميه. ولكنّ المقام وحده (سواء أكان ذهنيا أم عاطفيّا أم ماديّا) هو الذي يمكّن من تحديد هذا الاستنتاج «ب» وتحيينه. وبصفة أعمّ، توجد في اللغات روابط وظيفتها التأثير في عالم الخطاب لاستخلاص هذه العناصر أو تلك. وهكذا يعني «الحصر» اعتمادًا على بنية **ليس... إلاّ في قولك**: «ليس لديّ إلاّ نبيذ» فإنّه يعني ـ في عالم الخطاب ـ حيث يتمّ إجراء أسلوب الحصر-: «ليس لديّ مشروبات كحولية أخرى» أو «ليس لديّ مشروبات غير كحولية» أو كذلك «ليس لديّ ما يؤكل». إلاّ أنّ الجملة لا تعيّن الإمكانات التي

(1) لاتحدّد مباشرة نظريّة التعدّد الصوتي المعروضة في الفصل الثامن من هذا الكتاب موقع الأعمال في المعنى. فما تضعه أوّلا في المعنى هي أوصاف التلفّظ المرتبطة بالأعمال.

ينويها القائل في اللحظة التي يُنتِج فيها القول وتبعًا لذلك لا تعيّن ما وقع نفيه بواسطة **ليس... إلاّ...**/

(97) لنبلغ شأوًا أبعد ! تُظهِرُ دراسة المحاورات الجارية في الواقع أنّ تسلسل الردّود ينبني في الغالب على«ما قاله» القائل بدرجة أقلّ من انبنائه على المقاصد التي تكون قد حملته – من وجهة نظر المخاطب– على قول ما قاله. فنحن نردّ على قولك «يبدو أنّ هذا الشّريط السينمائي هامّ» (ج) بقولنا «لقد سبق لي أن شاهدته» (ق) لأنّنا نفترض على سبيل المثال أنّ (ج) قد قيلت لغاية اقتراح الذهاب لمشاهدة الفيلم وأنّ في (ق) ما يبرّر عدم الذهاب. وإذا أقررنا أنّ هذه المقاصد تمثّل جزءًا من المعنى توفّرت عندنا حجة إضافيّة -بما أنّ الكشف عن هذه المقاصد مرهون بملابسات الكلام- حتى نسلّم بأنّ المعنى لا يُستَنبَطُ مباشرة من الدلالة. وإلى هذا نضيف أخيرًا **مشكل الأعمال اللغويّة المشتقّة** (أو بحسب عبارة سورل 1975 (SEARLE) «**غير المباشرة**») [1]. لقد عرّفت معنى القول باعتباره مجموع أعمال لغويّة. ولكنّنا نعلم أنّ الجملة نفسها قد تصلح لإنجاز أعمال مختلفة أيّما اختلاف، فقد تصلح جملة خبرية نحويّا (على سبيل المثال «الطقس حارّ») للإثبات أو التذكير أو توجيه لوم أو تقديم شكر أو الطلب أو الرّجاء الخ... لذا ينبغي ألاّ نكتفي بمعرفة الجملة بل ينبغي معرفة المقام الذي أُنجِزت فيه لمعرفة ما يفعله من يتلفّظ بها.

وحتى تفضي الملاحظات السّالفة إلى فكرة «قوانين الخطاب» فإنّه يجب التسليم ببعض القرارات الأخرى. ويتمثّل **القرار الأوّل** في أنّه يتعيّن القيام بوصف دلالي يتّصل قبل كلّ شيء بالجملة، للإبانة عن القول. وأقصد بهذا في اصطلاحي الخاصّ «الدلالة». وحينئذ نتصوّر أن تأويل القول يتضمّن مرحلتين متلاحقتين: تتّجه المرحلة الأولى من الجملة إلى الدلالة، وتتّجه الثانية من الدلالة إلى المعنى. ولا تأخذ إلاّ المرحلة الثانية بعين الاعتبار ملابسات الكلام، ذلك أن المرحلة الأولى مستقلّة بالتحديد عن هذه الملابسات. وهذه

(1) Searle J., 1975 *Indirect speech acts, Speech acts, Syntax and Semantics*, Cole P. Morgan, J. L., eds., New York.
Traduit dans *Sens et expression* , Paris, Minuit , 1979. [المترجمان]

العملية هي تلك التي حاولت كثيرًا تمثيلها بالحديث عن مكوّن «بلاغي» يجعل من مقام الخطاب - الذي يأخذه في الحسبان- مؤثّرًا في النتائج الحاصلة سلفًا انطلاقا من مكوّن «لساني» تُعهَدُ إليه مهمّة وصف الجمل. وإذا اعتبرنا -وهو أمرٌ من جهة أخرى ليس ضروريّا لنبرّر إيجاد هذه الآليّة- أنها تمثّل في خطوطها العريضة على الأقلّ النّشاط التأويليّ الفعليّ فإنّ هذا يفضي بنا/ (98) إلى فرضيّة مزدوجة بخصوص هذا النّشاط. فمن ناحية نفترض أنّ المقام لا يفعل فعله مباشرة في الجملة وإنّما في دلالة الجملة فحسب. ومن ناحية أخرى لا يفعل فعله في القيمة التي قد تكون للفاظم وهي معزولة وإنّما في القيمة الناتجة عن انتظامها تركيبيّا داخل الجملة.

إلاّ أنّ اللّجوء إلى قوانين الخطاب يقتضي **قرارًا ثانيا** ذا صلة هذه المرّة بالكيفيّة التي ندرك بها الدلالة أوّلاً ثمّ اشتغال المكوّن «البلاغي» إثر ذلك. سنلاحظ فعلاً التنوّع الكبير للوظائف التي أسندتُها منذ قليل إلى المقام. تكون وظيفة المقام مجرّد التخصيص عندما يتعلّق الأمر بالقيمة الإحاليّة أو الحجاجيّة. فالجملة في حدّ ذاتها هي التي تقتضي أنّ عبارة «**هنا**» ينبغي أن تعيّن المكان الذي يجري فيه الكلام، أو أنّ القضيتين (ج) و(ق) في بنية: «**ج لكن ق**»، يتعيّن على إحداهما أن تقرّ النتيجة في حين تبطلها الأخرى. وحينئذ يقوم دور المكوّن البلاغي على البحث في المقام عن عناصر قادرة على أن تملأ الخانات الفارغة المسجّلة في دلالة الجملة، ويتمّ هذا وفقا لتعليمات مقروءة في هذه الدلالة. وبلغة الرياضيات تُعَدُّ الدلالة في هذه الحالة **دالّة**، ويُعَدّ مقام الخطاب **حدّها** (argument). ويتمثّل التأويل «البلاغي» في احتساب قيمة الدالة عندما نطبّقها على الحدّ. وعلى خلاف هذا إذا تعلّق الأمر بضربين آخرين من التأثير المقاميّ - وقد سبق لي الحديث عنهما- فليس بديهيّا تحتاج الجملة نفسها إلى ما يتمّمها. فهل بإمكاننا القول مثلاً إنّ دلالة «الطقس حارّ» تتضمّن تعليمة دقيقة تفرض تأويل تلفّظها في هذه الملابسات على أنّه ثناء، وتأويله في ملابسات أخرى على أنّه تحذير الخ...؟ لا أزعم من جهة ثانية أنّ مثل هذه العملية مستحيلة، بل أعتقد أكثر فأكثر أنّه من المفيد محاولة القيام بها على نحو

منهجيّ. لكن، وفي جميع الحالات، يقتضي اللّجوء إلى قوانين الخطاب أنّنا قد اتّخذنا قرارًا محصّله: لا نأخذ بعين الاعتبار - بشأن آثار المعنى التي أشرت إليها - الدلالةَ باعتبارها دالّة، أي حسب تعبير فريغه كيانًا غير مُشبَعٍ قد يطلب التشبّع عند أخذ ملابسات الكلام في الحسبان.

نسلّم إذن أنّ المكوّن البلاغي لا يكتفي/ (99) دائمًا بإجراء حساب انطلاقًا من دالّة وحدّ قد تَوَفَّرا له، ولكن نسلّم أنّ هذا المكوّن يمثّل تقريبًا في حدّ ذاته دالة تتطلّب في الآن نفسه حدّين هما مقام الخطاب والدلالة. وبصفة أوضح نقسّم هذا المكوّن إلى مكوّنين فرعيين. أمّا الأوّل فيقوم بعمل التحيين الإحاليّ والحجاجي كلّه ويُنتج خطاطة أولى للمعنى نسمّيها اختصارًا «المعنى الحرفيّ». أمّا الثاني فيشتغل على حدّين (بالمعنى المنطقي الرياضي لهذا المصطلح)، إذ سيشتغل من ناحية على «المعنى الحرفيّ» ومن ناحية أخرى على ملابسات التلفّظ التي قد تؤثّر إذن مرّة ثانية في التأويل. ويتضمّن المكوّن الثاني قوانين من قبيل هذا القانون: «لنفترض أنّ ذاتًا مؤوّلة «م» ينبغي عليها أن تفهم القول «ع» لجملة «ج» في مقام يَتمثّله «م» باعتَباره «ق» (تُمثّل «ق»-بالنّسبة إلى «م»- صورةً لِمقام التلفّظ). لنفترض من ناحية أخرى أنّ «ع» في مقام «ق» له «معنى حرفيّ هو إثبات حدث «ح». لنفترض أخيرًا أنّه وفق التمثّل «ق» لمقام الخطاب، يتمثّل القائل «ح» باعتباره بكلّ وضوح حدثًا شنيعًا وباعتباره منسوبًا بكلّ وضوح إلى المخاطَب «هـ» المتلقّي للقول «ع». وحينئذ يؤوّل «م» القول «ع» على أنّه لوم مُوجّه إلى المخاطَب «هـ»». وتبعًا لذلك فإنّ مفاد **القرار الثاني** الذي تحدثت عنه قبول «معنى حرفي مّا». وهذا المعنى الحرفي - وقد انبنى انطلاقًا من المقام، وأصبح خاصّا بالقول تبعا لهذا - يغدو تقريبا استنادا إلى هذا المقام معنى «تقتضيه» دلالة الجملة- وسيكوّن هذا المعنى الحرفي طبقة أولى من المعنى تُضاف إليها إثر ذلك آثار شتّى للمعنى تحدّدها اعتبارات لم تعد لها صلة مباشرة بما لدلالة الجملة من خصائص.

أمّا القرار الثالث -وهو لئن لم يكن ضروريّا فهو على الأقلّ مألوف عندما نستعمل قوانين الخطاب- فمداره على جعل من «الْمعنى الحرفي» موضوع

التزام من القائل، وحينئذ نعتبر هذه القوانين بمثابة جزء ممّا وقع إبلاغه. زد على ذلك يتعيّن اعتبار هذه الصياغة نسبيّة إذا سلّمنا -كما اقترحت ذلك أعلاه- بإمكان تأويل القول نفسه بطرق مختلفة وقابلة كذلك للتبرير. وليس للّسانيّ أن يختار فيما بين هذه الطرق، وإنّما عليه أن يفسّرها بإرجاعها إلى الصّور المختلفة لمقام الخطاب التي قد يصطنعها المُؤوّل. لا يزيد القرار الذي أتحدّث عنه -منظورًا إليه بموجب هذا التقييد -/ (100) على القول إنّنا بتأويل أقوال مّا نفترض دائما للمتلفّظ نيّة الظهور بمظهر من ينجز الأعمال المكوّنة للـ«معنى الحرفيّ». أمّا بقيّة الأعمال التي نقدّر أنّها تنتمي إلى المعنى، أي تنتمي إلى صورة التلفّظ التي كوّنها المتلفّظ، فإنّه ينبغي القول إنّها تضاف إلى سابقتها دون إلغائها.

وبعد اتخاذ القرار الثالث يكون تدخّل قوانين الخطاب بالطريقة التالية: نسلّم -وهذا هو **القرار الرابع**- أنّ المجموعة اللّسانية التي تجري فيها عملية التواصل تفرض على عمل التلفّظ بعض المعايير أسمّيها «**قوانين الخطاب**». وحتى نذكر قانونا من أقلّ هذه القوانين إثارة للخلاف، نسلّم أنّه من بين المجتمعات الحديثة، الغربيّ منها على الأقلّ، ينبغي -عندما نزعم تقديم معلومات للمخاطَب بخصوص موضوع معيّن- أن نقدّم له من بين ما لدينا من معلومات أكثرها أهميّة بالنسبة إليه حسب اعتقادنا. وفي جميع الحالات، لا يمكن أن نحجب عنه معلومة أهمّ من المعلومات التي نقدّمها له، إلاّ إذا منع قانون آخر أن نقدّم له هذه المعلومة الهامّة أكثر، وهذا ما أسمّيه بـ«**قانون الشّمول**» الذي يوافق تقريبا «**قاعدة الكمّ**» عند غرايس 1975(Grice). [وعلى سبيل المثال] عندما شرع المشرف على ممتلكات الماركيزة في إعلامها بالمصائب التي ألمّت بممتلكاتها فإنّه لا يحقّ له أن يقتصر على إعلامها بهلاك فرسها الرماديّة متى احترق -فضلا عن ذلك- جزء كامل من قصرها، إلاّ إذا وُجِدَ -بطبيعة الحال- قانون خاصّ منظّم للمحاورات بين الماركيزة والمشرف على أعمالها يمنعه من الحديث عن القصر أو النار. لِنضف الآن **فرضيّة خامسة** بموجبها يَفترِضُ مُؤوّلٌ ما - ليفهم قولاً مّا- أنّ القائل قد امتثل -قدر الإمكان عندما أنجز تلفّظه- إلى

القوانين المنظّمة للتداول على الكلمة المعمول بها ضمن المجموعة اللّسانية التي ينتمي إليها. وبما أنّ (**انظر القرار الثالث**) الأعمال المذكورة في «المعنى الحرفي» للقول تُذكَرُ دائمًا على أنّها مُنجَزَةٌ في لحظة التلفّظ بها فإنّ المؤَوِّل يفترض حينئذ أنّ للقائل الحقّ في إنجاز هذه الأعمال. إلاّ أنّه قد يصادف أنّ هذا الافتراض العامّ لمشروعيّة الأعمال «الحرفيّة» يقتضي افتراضات مخصوصة ذات صلة بالمكانة الاجتماعيّة / (101) أو الماديّة أو النفسيّة لمن تكلّم، وقد يصادف أنّ هذا الافتراض العامّ يولّد إذن مجموعة كاملة من المعلومات لا يتضمّنها «المعنى الحرفيّ» نفسه. لنطبّق هذا المبدأ على الماركيزة، إنّها ستفترض (باعتبارها مُؤَوِّلةً للخطاب الموجّه إليها) أنّ المشرف على أعمالها - وهو يعلن هلاك فرسها - قد أذعن إلى قاعدة الشّمول وأنّه لا علم له بأيّة كارثة أخرى أكثر فظاعة. ومن هنا بإمكاننا أن نستخلص -إذا سلّمنا أيضًا أنّ المشرف على أعمال الماركيزة على علم بما يجري في القصر- أنّ هذا القصر لا يزال قائمًا لم يمسسه سوء. إنّ المشرف على أعمال الماركيزة -بإنجازه تلفّظا يُقَدَّمُ بموجب «المعنى الحرفي» للقول على أنّه إثبات لهلاك الفرس- يحمل الذين سَيُؤَوّلون الرّسالة (ومن جملتهم الماركيزة) على استنتاج أنّ كلّ شيء على أحسن ما يرام بالنّسبة إلى بقيّة الممتلكات. حمدًا للّه! إنّ الضرر لم يتعدّ هذا الحدّ.

إلاّ أنّه ينبغي تخطّي مرحلة أخرى. لقد اعتبرتُ أنّ المعنى (الحرفيّ أو غير الحرفيّ) يدلّ على مجموعة من الأعمال اللّغويّة. إلاّ أنّه لا يمكنني دائمًا القول إنّ المشرف على أعمال الماركيزة قد أنجز عمل إثبات مداره على الحالة الجيّدة للقصر. فلقد اقتصرتُ إلى حدّ الآن على بيان أنّ تلفّظ المشرف يفضي إلى استنتاج من هذا القبيل. واعتمادًا على تمييز ورد عند ريكاناتي، 1978 (RÉCANATI)[1] اكتفيتُ ببيان أنّ قولًا ما يلمّح إلى أنّ الشّروط التي تجعله مشروعًا قد تمّ استيفاؤها، إلاّ أنّ هذا لا يعني أيضًا أنّ القائل يحمل هذا القول قصديًا على فهم مّا، ولا أنّه يجعل منه موضوعا لعمل لغوي مماثل للإثبات أو

(1) RÉCANATI F., 1978. *La transparence et l'énonciation*. Seuil [المترعمان].

الاستفهام..الخ، أي إنّ القائل يسعى إلى جعل المُخاطَب يتبيّن نيّته في حمله على فهم ما يبدو أنّ القول يلمّح إليه (أو إذا استعملنا تحليلاً بات مشهورا لغرايس / 1957 أنّه يقصد ما «يُعلِمُ به» المُخاطَبَ).

سأكتفي بالإشارة إلى هذا المشكل الأخير شديد التعقيد وبذكر وجهتين يمكن اعتمادًا عليهما معالجته. فمن جهة يبدو من الممكن افتراض عمل لغويّ مخصوص هو عمل التضمين، وهذا العمل هو الذي ينجزه المشرف على أعمال الماركيزة بتسليطه على مضمون من قبيل: «لا وجود لمصيبة أخرى». ولوصف هذا العمل سنجعل منه حالة مخصوصة ممّا أسميته (دكرو 1972، الفصل 1)[1] «الإ قرار» بدلالة مّا. فنحن نقرّ بما نشعر به باستعمالنا لصيغة هي إلى حدّ ما صيغة معبّرة عن الانفعال (الشكوى على سبيل المثال)/ (102) ونحن نقوم بهذا كما لو كان الإفصاح عن الانفعال ناجمًا مباشرة عن الألم مُقتَلَعًا منه. فبإبلاغنا عمل الإفصاح عن التألّم،[2] يمثّل الدالّ نفسه عملًا هو العمل الصوتي للتعبير عن الانفعال. وأمّا المدلول المصرّح به فهو التألّم. وكذلك الأمر في عمل التضمين، فالدالّ يتكوّن بدوره من عمل هو عمل التلفّظ كما وصفناه في المعنى الحرفي، أمّا المدلول فهو ما لهذا العمل من طابع شرعي متى اتفق مع قوانين الخطاب واستوفى الشروط التي تفرضها هذه القوانين. عندما أنجز تلفّظًا أقدّمه على أنّه إثبات (وفقًا للـ «معنى الحرفي» لقولي) فإنّي أقرّ بأنّي أستوفي الشروط المطلوبة للقيام بهذا الإثبات. وإذا كانت آليّة التضمين هكذا، فإنّها ستكون حينئذ ما يُضاف إلى خاصّية عامّة للعمل البشريّ الذي ينزع أن يظهر مبرَّرا أو – على أيّة حال – ننزع إلى إدراكه على أنّه يطمح أن يكون مبرّرا.

(1) الكتاب هو: Oswald Ducrot, *Dire et ne pas dire*, Hermann, 1972 [المترجمان].

(2) يستعمل دكرو مصطلح Interjection الذي يترجم عادة بتعجّب، ولكنه في سياق هذا النص يقدّم مثال الشكوى وهو ما يجعل الترجمة بمصطلح التعجّب غير مستوفية لباب Interjection. ولم نجد مقابلا دقيقا باللغة العربية لهذا عمدنا إلى استعمال «صيغة معبّرة عن الانفعال». [المترجمان].

وعلى خلاف هذا يتمثّل نوع ثان من الحلول في اعتبار أنّ التضمين ليس عملاً لغويّا، أي عنصرًا من عناصر المعنى، وإنّما هو طريقة من طرق إنتاج المعنى وطريقة من طرق تجلّي الأعمال اللغويّة. والفائدة من هذا الحلّ (وهو حلّ عوّلت عليه في مقال 1978، راجع كذلك هذا الكتاب، الفصل الثاني) هي أنّه يمكّن من أن نقبل تحقّق كلّ عمل لغويّ مهما كان، في صورة تضمين. ولا نكتفي في ذلك فحسب بعمل الإثبات أو بأعمال أخرى شبيهة به، إذ الأمر ينسحب كذلك على السؤال والأمر والوعد والاقتضاء الخ... ويتعذّر عليّ أن أناقش هنا المشاكل التي تعترضنا عندما نحاول فعليّا تفسير كيف أنّ عملاً ما باعتباره «**غير حرفي**» قد يكون ذا طابع «**مفتوح**» «**مُصَرّحٍ به**». وهذا الطابع من خواصّ العمل المتضمّن في القول. فإن فسّرنا هـذا حلّلنا معضلة الأعمال المشتقّة أو «غير المباشرة» وهي معضلة محوريّة في النقاشات المتعدّدة الدائرة اليوم. وفي كلّ الأحوال فإنّ الموقف الذي نتخيّره -مهما كان- من هذه المسألة يمثّل **قرارًا سادسًا** من ضمن الفرضيّات التي تكوّن إشكالية قوانين الخطاب وهو قرار لا مفرّ منه عندما نرغب في فهم التأويلات الممكنة للأقوال (معانيها) انطلاقًا من الجمل التي/ (103) تحقّقها لكن دون الاكتفاء بالعلامات الماثلة في هذه الجمل.

أودّ لو تتمكّن القرارات الستّة المذكورة من إظهار الوظيفة المنهجيّة لقوانين الخطاب. فهذه الوظيفة تقوم على رغبتنا -ونحن نريد تفسير معنى القول- في إعمال دلالة مسبقة للجملة. ويمكّن اللّجوء إلى القوانين من الإبقاء على القيمة التفسيريّة للدلالة دون إثقالها رغم ذلك بجميع الفـُويرقات المسجّلة عند رصد الأقوال. ولا يحدّ من حرية اللّساني في هذه الاستراتيجية إلاّ ثلاثة ضوابط. إذ يتعيّن من جهة الأخذ في الحسبان المعنى الذي يُعتَبرُ معطًى فعليّا يُدرك من خلال فرضيات تسمّى «خارجية» (**راجع الفصل الثالث، وأنسكومبر**

ودكرو1979)[1] مختلفة عن الفرضيات «الداخلية» التي تُستَخدمُ للتكهّن به. ومن جهة ثانية ينبغي الحرص على أن يتمّ احتساب دلالة الجمل بكيفيّة تكون ما أمكن منهجيّة انطلاقًا من بنيتها التركيبية والمعجميّة (وهو ما ستكون سهولته بمقدار فقر الدلالة). وأخيرا يجب ألاّ تُستَخدَمَ إلاّ قوانين خطاب «معقولة» لا يتمّ ابتداعها لمجرّد مساعدة اللّسانيّ. وهذا يقتضي أن تعمل هذه القوانين على نحو كبير من العمومية، وأن تنطبق على ضروب من المعنى مختلفة اختلافًا كبيرًا. ويستوجب أيضا في الآن نفسه أن تُبَرّرَ هذه القوانين بقطع النّظر عن التبسيطات التي تسمح بها. وهذا يفضي إلى ردّها إمّا إلى مقتضيات التواصل وإمّا إلى نزعات المجموعة اللّغويّة التي ندرسها. لا شكّ في أنّنا تعرّفنا من خلال هذا التوازن الضروريّ على قضية مماثلة (في بنيته وليس في مضمونه) لما يُطرح في النحو التوليدي، ويواجهنا عندما يتعيّن علينا أن نقرّر ما إذا وجب وصفُ مثل هذه الظاهرة بواسطة قواعد تركيبيّة أو باستعمال قواعد تحويليّة. فإذا قارنّا على سبيل المجاز دلالة «البنية العميقة» ومعنى «البنية السطحية» فسنقول إنّ لقوانين الخطاب الدورَ المنهجي نفسه للتحويلات.

قدّمت إلى حدّ الآن اللّجوء إلى قوانين الخطاب باعتباره قرارًا منهجيّا عامّا وأبرزت إثر ذلك داخل هذا الإطار بعض القرارات الخاصّة التي ينبغي اتخاذها عندما نريد تطبيق هذه الطريقة بكيفيّة تكون في الآن نفسه مقبولة منهجياً وتجريبيًا/ (104) وأريد أن أبيّن الآن اختيارًا آخر واقعًا داخل هذا الإطار ولم تعد له صلة فيما يبدو لي بمقاييس الملاءمة أو المنهجيّة. ويتعلّق الأمر بتأويلنا للازدواجيّة التي نسلّم بها بين «المعنى الحرفيّ» والمعنى المشتقّ بواسطة قوانين الخطاب.

لقد عرّفت هذه القوانين باعتبارها معايير مفروضة على التلفّظ، أي على استعمال الجمل وإنتاج الأقوال. ولا ينتج عن هذا منطقيّا أنّ الوقائع الدلالية

(1) ANSCOMBRE J-C. DUCROT O. 1979. « Lois Logiques et lois argumentatives », *Le Français moderne*, 1978, pp. 347-357, et 1979, pp. 35-52. Repris dans ANSCOMBRE-DUCROT 1983 [المترجمان].

السّابقة لعمل قوانين الخطاب (الدلالة و«المعنى الحرفي») لا تتضمّن بَعدُ قرائن متعلّقة بما يمكن لنا القيام به عندما ننجز تلفّظًا، إذ لا يوجد تناقض بالفعل عندما نسلّم في الآن نفسه بأنّ إنجاز تلفّظ تنجرّ عنه قيم جديدة ناشئة عن قوانين الخطاب وبأنّ المادة اللغويّة المستعملة ينبغي أحيانًا أن تَتحَدّدَ (بل قد لا تتحدّد إلاّ) بالنسبة إلى تلفّظها الافتراضيّ. ومع ذلك، وحتى إن لم توجد ضرورة لهذه العملية فإنّه توجد بالفعل نزعة ـ أو ميل ثابت ـ إلى جعل قوانين الخطاب قدر الإمكان مسؤولة عمّا هو تداولي في المعنى، وبعبارة أخرى مسؤولة عن كل ما يميّز عمل التلفّظ. وبهذا فإنّها تمكّن من أن تطرح في المستوى الدلالي الأساسي الذي قد تُقصَى منه أو تختَزلُ -إلى الحدّ الأدنى الذي لا غنى عنه- القرائن التداولية، التي -وإلى حدّ ضروري على الأقلّ- قد تُضاف ثانية إلى معنى حرفيّ هو بدوره «نظريّ» ما أمكن ذلك.

إلاّ أنّه يمكن القيام باختيار معاكس يقوم على إدخال التداوليّة بداية من المستوى الأساسيّ، أي **إدماجها** منذ البداية في علم الدلالة **(والعبارة لأنسكومبر- دكرو1976** [1]**، ص8 نقلا عن أ.كوليولي** A.Culioli). ويجري هذا بصفة منتظمة. ولا يتعلّق الأمر بأن نقرّ وجود - هنا أو هناك في دلالة الجمل- عدد من العلامات التداوليّة، إنّما يتّصل الأمر بتنظيمها، باعتبارها مجموعة تعليمات تصلح لتحديد قيمة العمل التي يهدف إليها التلفّظ متى عُرف مقام التخاطب. ولن يكون لتدخّل قوانين الخطاب وظيفة «خلع صفة التداولية» على علم دلالة لم تكن له في البداية صلة بالعمل، وإنّما قد يفيد هذا التدخّل في تحيين -وربّما تعديل- تداولية أساسية للجمل، باعتبار أنّ هذه الجمل أدوات للتفاعل بين المتخاطبين. هذا هو الدور (105)الذي/ أسندتُه دومًا إلى قوانين الخطاب. أمّا هدفي من استعمالها هو تحديد تداولية أوّلية متميّزة من الآثار التداوليّة الثانويّة. ففي مقال صدر سنة 1969 **(الفصل الأوّل**

(1) ANSCOMBRE J.-C., DUCROT O., 1976. «L'argumentation dans la langue », *Langages*, 42, p. 5-27. Repris dans ANSCOMBRE-DUCROT, 1983. [المترجمان].

من **هذا الكتاب**) مكّنتني هذه القوانين مثلا من الفصل بين ضربين من التضمين هما: الاقتضاءات التي كنت أعتبرها في تلك الحقبة مسجّلة بالضرورة في دلالة الجمل، والضمنيات التي كانت تعتبر نتاجًا لهذه القوانين. وفضلا عن هذا، إذا كان ينظر إلى الاقتضاء باعتباره أداةً تداولية ووسيلة تُمكّن القائل من حمل المخاطَب على مواصلة الحوار في اتّجاه معيّن بدلاً من اتّجاه آخر (بالمعنى الذي هو لفعل «حمل» حيث يحمل السّؤالُ المسؤولَ على سلوك معيّن يوصف بأنّه جواب) فإنّ اللّجوء إلى قوانين الخطاب يكشف داخل اللغة - باعتبارها نظاما من الجمل- عن جهاز يدير الحوار المتبادل بين متخاطبَيْن. لا شيء قد تغيّر من وجهة النّظر هذه عندما اضطررت سنة 1978 (راجع الفصل الثاني) إلى قبول أنّ الاقتضاء كما هو شأن أيّ عمل لغويّ بإمكانه كذلك أن يُشتَقّ بواسطة قوانين الخطاب أي بصفة ضمنيّة. فاللّجوء إلى القوانين يوظّفُ في عزل الاقتضاءات الأوّليّة، وهذا ما يعني مرّة أخرى تأكيد وجود تداوليّة أساسيّة.

إنّها الاستراتيجيّة نفسها التي أستخدمها بمعيّة أنسكومبر في أبحاثنا حول الحجاج. ونحن ندافع عن أطروحة مفادها أنّ المنحى الحجاجي متضمّن (على الأقلّ) في جلّ الجمل: «فدلالتها تحتوي على تعليمة من قبيل: بتلفّظنا بهذه الجملة فإنّنا نزعم أننا نحتجّ لفائدة هذا الضرب أو ذاك من الاستنتاج». لكن يصادف أن يُعرَضَ أحد الأقوال على أنّه يولّد استنتاجًا معارضًا للاستنتاج الذي تنبئ به ـ حسب رأينا ـ الجملة المستعملة. وعلى هذا النحو، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نصف جملة من قبيل: «**س**» يبلغ ثمنه «**ث**» (حيث «**ث**» هو الثمن) باعتبارها موجّهة لاستنتاجات من قبيل «**س**» باهظ الثمن. ومع ذلك نتلفّظ في كثير من الأحيان بـ«**س** يبلغ ثمنه 10 دراهم» لندلّ على أنّ «**س**» زهيد الثمن. ونفسّر هذه الظاهرة بـ«**قانون الضعف**» الذي ينصّ على أنّ قولا مّا، ـ متى أخذناه بمعناه الحرفي ـ يعتبر حجّة، ولكنّها حجّة ضعيفة بالنسبة إلى النتيجة «**ج**»، فإنّه يكون بمثابة الحجة لـ«لا: **ج**». وعندئذ، متى اعتبرنا 10 دراهم ثمنا بخسا، فإنّ جملة «**س**» يبلغ ثمنه 10 دراهم -وهي في «معناها الحرفي» حجة على أنّ الثمن باهظ- يمكن أن تصبح حجة على أنّ الثمن زهيد. وتُستعمَل

بعض اللفاظم (من قبيل **«مع ذلك»**)/ (106) لمنع إجراء هذا القانون، فعندما نقول «س» يبلغ ثمنه مع ذلك 10 دراهم، فإنّنا نتصرف دائما تصرّف من يحتجّ لصالح الغَلاء مع أنّنا نقرّ بأنّ 10 دراهم هو ثمن بخس.

ويمكن أن نسوق مثالا آخر، فنحن نعتبر أنّ الجملتين من قبيل «أ يتساوى في الطول مع ب» و«أ» أطول من «ب» لهما التوجّه نفسه المقابل لتوجّه الجملة: «أ» أقل طولا من «ب». وبما أنّ «بل» تربط دائما بين قولين توجّههما واحد فإنّنا نتوقّع أن نجد التسلسل الأول وحده:

(1) «أ» يتساوى في الطول مع «ب» بل هو أطول منه.

(2) «أ» يتساوى في الطول مع «ب» بل هو أقلّ طولا منه.

ومع ذلك يظهر التسلسل الثاني في بعض المحادثات:

و: - يبدو أنّ «أ» طويل جدّا.

ي: - لا، إنّه يتساوى في الطول مع «ب» بل هو أقلّ طولا منه.

لتفسير هذه الظاهرة، أميّز أوّلا وقبل كلّ شيء بين ضربين من ضروب الدحض. يمكننا أن نسعى إلى البرهنة على أنّ الآخر مخطئ، أو أن نكتفي بتصحيح ما قاله، وذلك باستبدال قوله بقول جديد **(وهو ما تؤديه عبارة «لكن» المعادلة لـ mais بالفرنسية وsondern بالألمانية وsino بالإسبانية)**. وحينئذ يمكن للقول المُصَحِّحُ أن يتخذ إمّا توجّها معاكسا لما دحضناه، وإمّا يتّخذ التوجّه نفسه. وفي هذه الحالة نحتمل أن يكون هذا القول أقوى أو قد يكون أقلّ قوّة، ومثال ذلك: الماء ليس باردا، إنه حارّ/ متجمّد/ منعش. وفيما يتّصل بردّ المخاطَبِ «ي»، يمكن أن نصف القول التّالي ليس باعتباره تصحيحا ومن الصنف الثالث يستبدِلُ القولَ الأقلَّ قوّة حجاجيّا («أ» يتساوى في الطول مع «ب» يُعَدّ في سياق حوارنا أقل قوّة من «أ» طويل جدّا مع كونه يمثّل حجة لطول «أ»). والآن أوظّف قانونا من قوانين الخطاب وهو قانون متفرّع عن قانون الضعف: **«إنّ استبدال حجة قويّة بحجة لها المعنى نفسه ولكنّها أقلّ قوّة وقد يؤدّي إلى تقديم حجة في الاتجاه المعاكس»**. لهذا السبب سنعتبر في قولنا «أ... لا يتزحلق جيّدا: (بل) يتزحلق على نحو مُرضٍ» أنّ في القول الثاني حجة ضدّ

خصَال المتزحلق في «أ» وسيمكّننا من إضافة «لا يمكنه الفوز»، وهو أمر يتعذّر إذا كان القول السّابق هو القول الوحيد المذكور «أ يتزحلق على نحو مُرضٍ»، (قد يغدو إعمال هذا القانون أمرًا واجبًا باستخدام لفظم من قبيل «فحسب» فالقول: «أ يتزحلق على نحو مرض فحسب» حيث يتمّ استبدال عبارة «مُرْضٍ» بعبارة أخرى كانت متوقّعة وهي: «جيّدًا» إنّما هو قول يصلح دائمًا للاستدلال على نقص في مهارة/ (107) المتزحلق المذكور في القول «أ»). وعند إجراء هذا القانون على ردّ المُخاطَب «ي» ندرك أنّ القول: «أ يتساوى في الطول مع...» يُقرأ باعتباره حجّة على قصر القامة، وأنّ الوصف بعبارة: «أقلّ طولاً...» قد نجعله مُصَدَّرًا بالرّابط اللّغوي: «بل». وبهذا ليس ثمّة ما يمنع هذا الوصف من أن يكون الحجّة على طول القامة، وبذلك يُستَخدم بهذه الصفة لتعديل ما جاء من إثبات في قول القائل «و».

لقد حلّلت هذا المثال لأبيّن أنّ قوانين الخطاب رغم أنّها تأخذ بعين الاعتبار مبدئيًّا حدث التلفّظ فإنّها قد تنطبق على قيم دلاليّة تتعلّق بَعدُ بهذا الحدث. وممّا لا شك فيه أنّنا- عندما نضيف قيمًا حجاجيّة في الدلالة- نكون قد شرعنا في وصف الجملَ بالنظر إلى ما نصنعه بهذه الجمل عند التلفّظ بها. لكنّ عمل التلفظ بها فعليّا سيُنتج -مادامت قوانين الخطاب تسيّره- قيما ثانوية، وهي قيم تجعل -من وجهة نظر حجاجيّة كذلك- معنى القول غير متوقّع انطلاقا من الجملة وحدها. ومن زاوية النظر هذه فإنّ اللّجوء إلى قوانين الخطاب يمكّن اللّسانيّ من إدماج شيء من التداوليّة بداية من مستوى الدلالة. وذلك رغم ما يبدو من تغييرات تداولية هامّة ممكنة في مستوى المعنى.

إلاّ أنّنا نستخدم أيضا قوانين الخطاب ومقصدنا معاكس، وذلك لتطهير الدلالة من كلّ تداولية أو -إن كنّا أكثر اعتدالا- أو لوضع التداولية في قطاع من الدلالة محدّد تحديدا دقيقا يتضمّن كذلك منطقة دلالية خالصة. ويقوم في الأصل هذا الموقف المعتدل على اختزال القرائن التداولية - في مستوى أساسي- في مجرّد تحديد هذه «القوة المتضمّنة في القول» أو تلك من القوى المرتبطة بالجمل، وبذلك سيصبح للمحتوى الذي تُسلّطُ عليه هذه «القوى»

طابع إخباريّ صرف ويمثّل ما يسمّيه المناطقة «**قضيّة**». وعلى هذا النّحو سنصف هاتين الجملتين: «التزحلق سهل» و«هل التزحلق سهل؟» على أنّهما جملتان تتسلّط فيهما على القضيّة «التزحلق السهل» إمّا القوّة المتضمّنةُ في القول المتمثلةُ في الإثبات وإمّا قوّة الاستفهام (أو لِنقـُل بالأحرى إنّ القضيّة هي: «سهولة التزحلق» حتى لانُدخِلَ خلسة الإثبات في القضية). أمّا الموقف الرّاديكالي فلا يقرّ في الدلالة أية قوّة متضمنة في القول (أو إنه لا يعترف إلاّ بالاثبات، وهذا يعني الأمر نفسه). إنّ الدلالة لا تتضمّن إلاّ تعليمات لتكون - متى تَحَدَّد مقامُ القول- «المعنى» الحرفي الذي يُختَزَلُ في مجرّد وصف لواقع مّا. وتؤوّل / (108) قوانين الخطاب بمفردها هذه الأوصاف باعتبارها أعمالا. فأن يصف شخص نفسه بالحاجة، فقد يكافئ هذا على وجه العموم بموجب **مبدإ المناسبة** (**«لا نتكلّم مجانًا»**) عمل طلب، وأن يشير إلى حبّ اطّلاعه، فهذا قد يكافئ السّؤال، الخ.

لا أعتزم في هذا السياق مناقشة هذا الموقف بأيّة صورة من الصّور، وإنّما أريد أن أوضّح الاستعمال الذي وُظّفت فيه قوانين الخطاب باعتبارها أداةً فعّالة (وهو استعمال بإمكاننا أن نعيب عليه -كما هو شأن التحويلات في النّحو التوليدي- أنّه قويّ أكثر من اللاّزم). وسأبدأ بمثال أوّل أخذته عن كورنولييه 1978 (Cornulier) [1]. لقد حدّدت سابقا (**دكرو، 1972، الفصل السادس**) الوظيفة الأساسية للأداة «إن» بأنّها تسمح بإنجاز «عمل افتراض». فالمطلوب من المُخَاطَبِ أن يتصوّر هذا المقام أو ذاك، وحينما نضع المخَاطَب في هذا المقام المتخيّل ننجز إثباتًا أو استفهاما أو أمرا...الخ. ولهذا المقترح ميزة تتمثّل في أنه يوضّح ما أسميناه بـ «إن التلفّظية» في مقابل «إن الاستلزامية» (فلدينا «إن الاستلزامية» في (1): «إن يكن الطقس حارّا أذهب إلى الشاطئ»، »وإن التلفّظية» في (2): «إنْ كان الطقس حارّا ففي الثلاجة توجد جعة».

(1) CORNULIER B. de, 1978, «Sur un prétendu SI d'«énonciation», Centre universitaire de Marseille-Lumimy. [المترجمان]

فـ: (2) لا تجعل وجود الجعة رهين حرارة الطقس وإنّما تقدّم الإثبات بهذا الوجود على أنّه مبرّر بهذه الفرضية: «أقول لك هذا في صورة ما...») ومتى أقررنا بأنّ «إن» تضع إطارا متخيّلا للقول اللاحق فلا عجب أن يوضع هذا الإطار في علاقة إمّا مع الواقع المثبت لاحقا وإمّا مع مدى مناسبة عمل الإثبات.إلا أنّ كورنولييه، 1978، يبيّن أنه يمكننا تجنّب تطفّل التداولية على علم الدلالة ووصف «إن» في المستوى العميق وصفا منطقيّا خالصًا باعتبار هذه الأداة رابطًا يكوّن اِنطلاقًا من قضيتين هما الشرطية **وجوابها**، قضية جديدة تكون صادقة شريطة أن يكون **الجواب** صادقا عندما يكون الشّرط صادقا. وبالفعل فإنّ ما يدهشنا في «إن التلفّظية» هو أننا عندما نتلفّظ بالجملة التامة (2) فإننا نقدّم المعلومة نفسها التي نقدّمها في جملة **الجواب** وحدها: «توجد جعة في الثلاجة» غير أن هذا يُستنتج إذا سلّمنا بما يلي:

أ) إنّ الدلالة الأساسيّة لـ«إن» تتضمّن القيمة المنطقية التي ذكّرتُ بها/ .

(109) ب) إنّ القائل والمخاطَبَ في (2) يعتقدان أنّه بالإمكان أن يكون الطقس حارّا، ولكنّهما لا يعتبران أنّ هذه الحرارة المحتملة بإمكانها أن تملأ حاليا الثلاجة بالجعة. ج) إنّ قانونًا من قوانين الخطاب لا يُلزِمُ بإثبات إلاّ ما نحن متيقّنون منه.

وبالفعل لنسلّم أنّ لـ (2) وفق دلالتها، شروط الصدق التي حدّدتها النّقطة «أ». وبموجب النّقطة «ب» يتعيّن حينئذ أن نعلم أنّ الجعة في الثلاّجة حتّى نتأكّد من صدق (2). ولذا لا يمكن بحكم النقطة «ج» أن نثبت(2) دون أن نلمّح بأن لدينا هذا اليقين، وهو يقين قد يبلّغه كذلك مجرّد إثبات **جواب الشرط**، بحيث يكون من غير الضروريّ لفهم الظاهرة المدروسة أن نلمّح في دلالة «إن» إلى عمل لغوي مثل «الافتراض»، فالتلفّظ قد لا يُراعَى إلا حين تَشتَقُّ قوانينُ الخطاب المعنى الفعليّ انطلاقا من «المعنى الحرفي». وهذا مثال ثان لتوضيح الفكرة نفسها. يعتبر أنسكومبر 1975 [1]، أنّ الصيغة المعبّرة عن المساواة

(1) ANSCOMBRE J. C. 1975, « Il était une fois une princesse aussi belle que bonne », *Semantikos*, n°1, p.1-28. [المترجمان].

تتضمّن في دلالتها نفسها عنصرا حجاجيا. فحسب رأيه يمثّل وصف الجملة: (3) «أ» يتساوى في الطول مع «ب»إشارة إلى أنّ التلفّظ بها يثبت من جهة المساواة في طول «أ» و«ب»، وتصلح أيضا من جهة ثانية حججا لاستنتاجات مماثلة للاستنتاجات التي نستخلصها من «أ» طويل (أو –ولكن لن أخوض في هذا– «ب» قصير). إنّ هذا التحليل يقحم الحجاجَ في الدلالة وهذه خاصيّة من خصائص التداولية «المندمعة». ولكن **فوكونييه**(1976) FAUCONNIER [1]، بيّن أنّه بالإمكان معالجة الظواهر التي تناولها أنسكومبر مع إسناد دلالة دلالية خالصة لصيغة المساواة شريطة الاعتماد على قوانين الخطاب اعتمادا أكبر ممّا قام به أنسكومبر. إذ يكفي أن نقول إنّ (3) مُوجّهَةٌ «حرفيا» لإثبات قضيّة من قبيل «أ» يتساوى في الطول مع «ب» أو يفوقه.

ولتفسير أنّ العادة جرت على اعتبار أنّ معنى هذا القول يثبت التساوي في طول القامة فإنّنا سنعتمد على **«قانون الشمول»**. فإن كنّا نريد أن نخبر بـطول «أ» وإن كنّا نعلم أنّ «أ» أطول من «ب» فينبغي ألاّ نكتفي بإثبات القضية التي تظهر حسب فوكونييه في «المعنى الحرفي» لـ (3) وهي قضيّة تبدو عامّة أكثر وتبعًا لذلك أقلّ إخبارًا/ (110) وبهذا فإنّ قائلا يُفتَرضُ أنّه يعرف طول قامة «أ» و«ب» يلمّح وهو يتلفّظ بـ (3)– أنّ «أ» لا يفوق «ب» في طول القامة وإنّما يساوي «ب» في هذا الطول.

أمّا فيما يتعلّق بالملاحظة التي جعلت أنسكومبر يُقحم البعد الحجاجي في الدلالة نفسها لـ «يتساوى في... مع...» فلا يعسر تحليلها متى تمّ تحليل (3) على أنّها توافق تماما حالةً قد يكون فيها «أ» أطول من «ب»، لأنه من البيّن –إن أقررنا هذا التحليل– أنّ (3) لا يمكن أن تُستَعمَلَ بصفة معقولة إلاّ للدّلالة على طول «أ» (أو استنتاج يُستخلص من هذا الطول) ولا تُستَعمَلُ للدّلالة على قصر قامة «أ» (وليس استنتاجا يُستخلص من قصر القامة). وبالفعل فإنّه مهما كان قصر «ب» فإنّ إثبات (3) لا يضع إلاّ حدّا أدنى لطول «أ» دون أن يضع حدًّا

(1) FAUCONNIER, G.,1976. « Remarques sur la théorie des phénomènes scalaires », *Semantikos*, n°3, p.13-36 [المترجمان].

أقصى لذلك. وحينئذ قد يُمكّننا هذا الإثبات من استنتاج بشأن طول قامة «أ» (إذا كنّا نرى أنّ «ب» طويل أو أنّه على الأقلّ طويل بما فيه الكفاية لأداء وظيفة مّا) ولكن لا يمكّننا هذا الإثبات من أيّ استنتاج بشأن قصر القامة (حتى إن كنّا نرى «ب» قصيرا).

وهكذا نتبيّن ما تسمح به قوانين الخطاب من مناورة. فهي تتمثّل في أن تسند لجملة ما دلالة أساسيّة ذات طبيعة إخباريّة وليس حجاجيّة (وبصفة أعمّ غير تداوليّة) ولكنّها تفسّر الوظيفة الحجاجيّة لمختلف تلفّظات الجملة. وعندما تتناقض هذه الدلالة الإخباريّة مع المعنى الإخباريّ الذي عادة ما تنقله الأقوال فإنّنا نفترض أنّ الاختلاف يعود إلى تدخّل قانون من قوانين الخطاب إبّان التلفّظ (وهو في هذه الحالة **قانون الشّمول**). وهذه المناورة ليست إلاّ حالة خاصّة من استراتيجية عامّة تمثّل من وجهة نظر منهجية أساسا للّجوء إلى قوانين الخطاب وتبرّره. إننا إذ نشتقّ المعنى في مرحلة لاحقة للمرحلتين اللتين أفرزتا الدلالة و«المعنى الحرفي» نغدو قادرين على تفسير وقائع تبدو ظاهريّا متناقضة وذلك بربطها تارة بنتائج المراحل الأولى وطورًا بنتائج الحساب الأخير. والمشكل الذي يظلّ قائما هو تفسير هذا التفاوت. ويتعلّق الأمر في المثال الثاني بتبيّن لماذا أُخِذَ النشاطُ الحجاجيّ «المعنى الحرفيّ» بعين الاعتبار قـُبَيلَ تعديله بقوانين الخطاب. يمكن فعلا أن نفهم أن **رابطًا نحويا** مثل/ (111) أداة الوصل التي تُستَعمَلُ لتكوين جمل مركبة انطلاقا من جمل بسيطة **يفعل في الدّلالات لا في المعاني** (**راجع دكرو، 1972، ص196**) ولكننا لا نفهم جيّدا لماذا «ينسَى» نشاط كلامي من قبيل الحجاج الدلالية المتأتّية من قوانين الخطاب لينبش عمّا لهذه الأقوال من «معنى حرفيّ» قابع وراء معناها.

بيد أنّني لا أهدف في هذا العمل إلى مناقشة التحاليل التي أتّخِذُها مثالا (**نوقشت فكرة فوكونييه تفصيلا في أنسكومبر ودكرو، 1978**) وإنّما أريد الإشارة إلى إشكاليّة - سعيت إلى بيان أنّنا نصادف خيارًا آخر أساسيًا (هل التداولية أوّلية أم مشتقّة؟) حتى إن كنا نشتغل في الإطار المنهجيّ الذي تمدّنا به قوانين الخطاب، وأن الاختيار في نطاق هذا المسلك لم يعد بإمكانه الاستناد

إلى مقاييس منهجيّة تخصّ الملاءمة مع الوقائع أو إلى مقاييس النسقيّة. وإن حرصنا على الاختيار (ولعل الأهم ليس الاختيار وإنما توضيح الأطروحات القائمة وتبعاتها التجريبية) فإننا سنرجع إلى تصوّر عام للّسان. وعلى هذا النّحو، فإن كنا نعمل في نطاق توجّه تداولي مندمج فهذا يعني أننا قرّرنا الحرص على مراعاة الجوانب «غير المنطقية»في اللّغات ونقصد بهذا كلّ ما لا يقبَلُ في اللّغات الخضوعَ إلى شروط الصدق، من ذلك على سبيل المثال عبارة «لا يقبل الخضوع» الواردة في الجملة الأخيرة، أو إنّنا نقصد بصفة عامّة جميع المحمولات التي نستعملها في حياتنا اليوميّة ولا تتوفّر فيها شروط صدق يمكن أن نسندها إليها بوضوح. فأنا لا أتبيّن مثلاً الوجه الذي يمكن أن نثبت به صدق قوله أو كذبه من من قبيل: «هذا زيد» هذا العمل سهل بالنسبة إلى زيدوالذي عندي، أنّ انعدام المنطقيّة ضروريّ ويعود إلى أنّ للّغات وظيفة أخرى غير وظيفة الإخبار (بل لست واثقا من أنّ لفعل «أخبر» معنى واضحًا يمكن أن نستعمله في نطاق نظرية لسانيّة أي للحديث عن اللّغة). فأولى وظائف اللغة (أي -حتى أكون نزيها- الوظيفة التي تعنيني) تتمثّل في أن توفّر للمتخاطبين مجموعة من طرق العمل المنمّطة التي تمكّنهم من أن يقوموا بأدوار وأن يفرض بعضهم على بعض أدوارا أخرى. ومن بين طرق العمل/ (112) التواضعية التي يسبق وجودُها استعمالَ المتخاطبين لها، أضَعُ الافتراضات الحجاجية المكوّنة - فيما نزعم - للدلالة. (وهكذا فإنّ الجملة (4) التي يصعب وصفها من وجهة نظر إخباريّة يتسنّى وصفُها نتيجة للتأثير الحجاجيّ الذي أُقِرَّ لها، إذ يمكن أن نضبط مجموعة من الاستنتاجات بحيث يغدو إسنادها إلى القول (4) أمرًا مقبولا، في حين لا يكون مقبولا بالنسبة إلى استنتاجات أخرى أو إنّه لا يكون مقبولا إلاّ بصفة استثنائيّة). ويقودني هذا الاستنتاج إلى إسناد بعد تداوليّ للجملة بل أكثر من ذلك يخوّل لي وصفها بطريقة تداوليّة صرف، فدور قوانين الخطاب حينئذ هو بيان كيف تتحقّق هذه التداولية الافتراضيّة وتتنوّع وفق مقام التلفّظ.

لكن يبدو لي ممكنا ومُبَرّرًا كذلك العملُ وفق الفرضيّة المعاكسة. فنحن نعتبر من قبيل القصور العرضيّ للّغات أن تكون للمحمولات فيها شروط صدق غير مدققة. وهو موقف يفضي إلى اعتبار هذه المحمولات «ملبسة» بحيث قد يُفهَمُ من هذا أنّها تهدف – دون أن تبلغ ذلك– إلى الاتّسام بصرامة المحمولات المنطقية. وفي هذه الحالة ليس من الخطإ اعتبار أنّ **الرّوابط** المتحكّمة في البنية الدلالية العامّة للجملة «تتصرّف كما لو كانت»المحمولات محدّدة منطقيّا. وهذا ما يجعل البحث عن مجال للدلالة «الصّرف» أمرا معقولا، وهو مجال تُقصى منه أيّة تداولية، إذ لا تظهر التداولية إلاّ في مرحلة ثانية وتكون مرتبطة بتدخّل قوانين الخطاب. ومع إقرار الفرضية الأولى يظلّ من الممكن اعتبار أنّ الفرضية الثانية تعبّر عن نزوع فعلي يسيّر تطوّر اللّغات الحديثة [«**الممنطقة**»(Logicisantes) على حدّ تعبير بنفنيست] أو على الأقل تحدّد الصورة التي ترسمها المجتمعات الحديثة للغاتها. وحاصلُ ما سعيت إلى تبيينه هنا هو أنّ مختلف هذه الاختيارات النظرية تتوافق مع الإطار المنهجي الذي توفّره قوانين الخطاب ويمكنها أن تعبّر عن نفسها داخله. ومع هذا لست واثقا من أنّنا نستطيع في علم الدلالة اللّسانيّة أن نطلب المزيد من الأطر المنهجيّة المستعملة، فهي تؤسّس طريقة في الصّياغة العلميّة أو ترسي -إن شئنا- بلاغة علميّة، وتبعا لذلك فهي تمكّن من توضيح الاختيارات النظرية الافتراضيّة ولكن لا تمكّن من تبريرها/

.[113] **ملاحظة أولى تهمّ مفهوم المعنى الحرفي**: لقد تحدثت في هذا المقال عن «معنى حرفي» (بين ظفرين) وهو مفهوم لا يمكن تجنّبه بمجرّد أن نُولّدَ المعنى الفعلي بواسطة قوانين الخطاب، إذ الأمر متّصل حينئذ بطرح السؤال التالي: «لِمَ قال القائل ما قاله؟ » وما قاله أسمّيه «المعنى الحرفي»، غير أنّ هذا المفهوم لا يشمل المفهوم المعتاد للمعنى الحرفي إذا كنّا نقصد به: ـ إمّا هذه الإيتوبيا المتمثّلة في أنّ لقول ما معنى محدّدًا بواسطة دلالة الجملة وحدها خارج المقام. ـ وإمّا معنى للقول يكون بحكم المقام، يكون ضروريا لاريب فيه، في حين يكون المعنى المجازي ممكنا فحسب. ويُدْرَكُ الفَرَقُ بين المفهومين بالخصوص في مشكل الأعمال اللغويّة.

أ) تُحَدِّدُ دلالةُ الجملة نادرا عملا لغويا معيّنا (أمر، طلب... الخ) لكن لا تحدّد إلاّ نوعا من العمل. لنتذكر مدى غموض **الوسم النحوي** للـ«أمر». وبعبارة أخرى فإنّ العمل الموسوم في الجملة هو غير العمل الذي يتمّ التصريح به في تأويل الأقوال حتى إذا كان تأويلاً مباشرًا «حرفيًا» (حسب رأيي) لا يستأنس بقوانين الخطاب. وللانتقال من العمل الموسوم إلى العمل «الحرفي» (وكذا الأمر في حالة **تحيين** المتغيّرات الإشاريّة أو الحجاجيّة) لا بدّ من عمل تخصيص.

ب) و ليس المقام الذي يصلح لهذا التخصيص أمرًا قارّا. وليس مردّ ذلك إلى أنّ مختلف المؤوّلين يرونه بصفة مختلفة فحسب، بل لأن المُؤَوّلُ نفسه لا يمكنه أن يوظّف في الآن معًا جميع مكوّنات ما يتمثّله على أنه المقام. فهو ينتقي منه بعض العناصر، والتي يعوّل عليها ليبني –اعتمادًا على تخصيص الدلالة– معنى أوّل يقوم تبعا لهذا الاختيار بدور «المعنى الحرفي». ثم يُجري عليه مكوّنات أخرى تولّد –متضافرة مع قوانين الخطاب– معنى ثانيا. وتقتضي الفرضيّة العامة لقوانين الخطاب أن يتوخّى التأويل دائما هذا الترتيب ولكنها لا تقتضي أن تمكّن معرفةُ المقام من تحديد ما سيكون «حرفيا» بالنسبة إلى كلّ حالة مخصوصة، وتحديد ما سيكون معنى ثانيا لأن ذلك مرتهن بالترتيب الذي سيُقحم وفقه المؤوِّلُ مكوّنات المقام/ .

[114] **ملاحظة ثانية تخصّ المصطلح: «مكوّن لساني»**: سَمّيتُ «مكوّنا بلاغيّا» المكوّن الذي يوظّفُ قوانينَ الخطاب. وسمّيت «مكوّنا لسانيّا» المكوّن الذي يفكّ شفرة الجملة. وينبغي ألاّ يُفهم من هذه التسمية أنّ قوانين الخطاب غريبة عن نظام الشفرة اللساني، لا سيّما أنّنا أوضحنا (**أنسكومبر، 1977** (1)، **ص 31، راجع أيضا ما قلته هنا في خصوص «أيضا»أو «فقط،» وراجع أيضا دكرو، 1972، ص 135 ما قلته بشأن «على الأقل»**) العلامات اللّغوية التي تيسّر أو تعطّل ـ عند تأويل القول ـ توظيف هذا القانون أو ذاك. فإن أدمجنا النغمية في الجملة تكون هذه العلامات ذات أهميّة أكبر ممّا يقوم شاهدًا على تعدّد الإشارات اللّسانية الداخلية إلى قوانين الخطاب.

(1) ANSCOMBRE, J.-C.,1977. « La problématique de l'illocutoire dérivé », *Langage et société*, n°2, p.17-41 [المترجمان].

دان سبربر وديدر ولسن

«الإفادة»[1]

د. عفاف موقو

التقديم:

تتنزّل نظريّة الإفادة التي وضع أسُسَها كلٌّ من سبربر وولسن في كتابهما «الإفادة: التّواصل والعرفان»(1986) ضمن ما يُعرَف في الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة بتيّار التّداوليّة العرفانيّة. وقد تأسّست هذه النظريّة انطلاقا من محاولة تفسير مبدأ الإفادة اعتمادا على منوال عرفانيّ بديلٍ عن المنوال السننيّ أو منوال الشفرة، وهو المنوال الاستدلاليّ. وقد انطلق الباحثان، ضمن هذا التوجّه، من اختزال القواعد المتحكّمة في التّواصل اللّغوي التي أقرّها بول قرايس، وحصرِها في قاعدة الإفادة relevance. وذلك على أساس مركزيّة مبدأ الإفادة في عمليّتي تأويل الأقوال وتلقّيها. ويؤسّس كلّ من سبربر وولسن المفهوم الذي يقدّمانه للإفادة على ثنائيّة التأثير والجهد. ذلك أنّ تحقّقَ الإفادة، لديهما، يقتضي توفّرَ شرطيْن أساسيّيْن يتمثّل الأوّل في أنّ الإفادة تقوى كلّما ازدادت التّأثيرات السّياقيّة لقولٍ ما، أمّا الشّرط الثّاني فيتمثّل في أنّ إفادة قولٍ ما تضعف كلّما ازداد الجهد المطلوب لمعالجة ذلك القول. وهو ما يرسّخ نظريّة الإفادة التي يقترحانها ضمن الاتّجاه النّفسيّ لدراسة التّواصل البشري. ويستمدّ هذا

(1) Sperber / Wilson, 1995, *Relevance: Communication and Cognition*. Second Edition © Blackwell.

وقد تُرجمَ هذا الكتاب إلى الفرنسية سنة 1989 من قبل كلّ من :

Abel Gerschenfeld و Dan Sperber انظر: Sperber / Wilson, *La pertinence: communication et cognition* les Editions de Minuit, 1989

الاتّجاه جذوره ممّا يُعرَف بـ«العرفانيّة الأرثذكسيّة» التي يمثّلها نوام تشومسكي على صعيد علم اللّسان، وجيري فودور على صعيد علم النّفس العرفاني. وقد استند الباحثان، تحديدا، إلى مذهب فودور في النظر إلى الذّهن نظرة منظومية modulariste تجعله ينقسم إلى صنفيْن من الأنظمة: صنف الأنظمة المركزيّة وصنف الأنظمة الطرفية. ولذلك، فإنّ الإفادة لديهما، لا تتحقّق إلاّ داخل أنظمة الذّهن المركزيّة، إذ تقوم الوحدة اللّسانيّة الطرفية بعمليّة بناء كلّ التّمثيلات الممكنة لقول ما، ثمّ يقع ترشيح أحد هذه التّمثيلات من قبل القدرة الاستدلاليّة المركزيّة في شكل فرضيّاتٍ.

وقد عرض فودور هذا التصوّر أساسا من خلال كتابه «منظومية الذّهن» « The modularity of mind» الصّادر سنة 1983 الذي يمثّل المرجع الأساسيّ المعتمَد لدى سبربر وولسن. وتقوم هذه النظرة على تصوّر الفكر باعتباره انعكاسا لبرامج الحاسوب. وهو ما يشكّل قاعدةَ البحث في الذّكاء الاصطناعي القائم على فرضيّة إمكانيّة التمثّل الصّناعي لطرائق اشتغال الذّهن. ويختلف هذا المذهب الممثّل للعرفانيّة الأرثذكسيّة، عن العرفانيّة التّرابطيّة connexioniste القائمة على التفكير في الحاسوب باستحضار الدّماغ أي باستعارة الدّماغ للفكر.

لقد حاولنا تقديم لمحة عامّة عن بعض مميّزات مفهوم الإفادة لدى سبربر وولسن من خلال ترجمة جزء من الفصل الثّالث الواقع ضمن كتابهما المشترك: «الإفادة: التّواصل والعرفان»، ويستمدّ هذا الفصل الحامل عنوان «الإفادة» أهميّتَه من كونه يقدّم جوهر التمثّل الجديد الذي يقترحه الباحثان للإفادة. وقد عني فيهِ المؤلّفان أوّلا بتقديم شروط الإفادة، وثانيا بتقديم درجاتها.

أمّا في ما يتعلّق بشروط الإفادة، فإنّهما يركّزان على أهميّة مقولة التأثير السّياقي الذي يؤدّي دورا محوريّا في تعريف الإفادة. ذلك أنّ حضور التّأثيرات السّياقيّة أساسيّ لتحقّق الإفادة التي تزداد قوّةً كلّما ازدادت قوّة التأثيرات السّياقيّة. ويرتئي الباحثان البرهنة على هذا الأمر من خلال تقديم أمثلة دقيقة تبيّن مدى ارتباط استعمالاتنا اللّغويّة بجملة الاستلزامات السّياقيّة التي ينشّطها القولُ في ذهن المتلقّي. وهما يعرضان إلى عدّة أنواع من الأقوال التي تختلف

درجة إفادتها بين الضّعف والقوّة مبرزَيْن أنّ ضعفَ بعضها أو انعدام إفادته إنّما يعود أساسا إلى ضعف تأثيره السّياقيّ أو انعدامه، بينما ترجع قوّة بعضها إلى قوّة ذلك التّأثير. ومن ثمّ، يخلصان إلى التّعريف التّالي للإفادة: «لا تكون فرضيّة ما مفيدة في سياق معيّن، إلاّ إذا، وفقط إذا تولّد عنها تأثير سياقيّ معيّن داخل ذلك السّياق.» إلاّ أنّهما يريان ضرورة تجاوز هذا التّعريف باعتبار أنّ الإشكال لا يكمن في وجود الإفادة أو انعدامها بقدر ما يتعلّق بوجود درجاتٍ معيّنة في الإفادة.

ومن ثمّ، يخلص الباحثان إلى المسألة الثّانية المتعلّقة بدرجات الإفادة، ويهتمّان بإيضاح نقطتيْن أساسيّتيْن: أولاهما كيفيّة تحديد درجة الإفادة، وثانيتهما كيفيّة تحديد السّياق. ويتوسّلان، من أجل إيضاح ذلك، بالمماثلة بين مفهوم الإفادة ومفهوم الإنتاجيّة. فكما يرتبط تقييم مدى إنتاجيّة شركة ما بعامليْن اثنيْن هما: المحصول أو قيمة الخيرات من جهة، وتكلفة الإنتاج من جهة أخرى، فإنّ عمليّة تقييم الإفادة مرتبطة بعامليْن اثنيْن هما: التّأثيرات السّياقيّة للقول من جهة، وحجم الجهد الذّهني الذي تتطلّبه معالجة ذلك القول، من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، ينتهي الباحثان إلى صياغة مفهوم اقترانيّ أكثر اكتمالا للإفادة متمثّل في القول بأنّ تحقّق الإفادة مرتبط بتحقّق شرطيْن أساسيّيْن هما:

(1) كلّما ازداد حجم التأثيرات السّياقيّة لفرضيّة معيّنة، ازدادت درجةُ إفادتها.

(2) كلّما تضاءل حجم المجهود الذّهنيّ المبذول في معالجة فرضيّة ما، ضمن سياق ما، ازدادت درجةُ إفادتها.

الإفادة

1. شروط الإفادة

سبَق لنا أن قدّمنا، في الفصل السّابق، مفهوم التّأثير السّياقي وتطرّقنا إلى أنواع مختلفة من التّأثيرات مثل: الاستلزامات السّياقيّة، والتّناقضات، والتّقويات. وتُعتبر مقولة التّأثير السّياقي أساسيّة لوصف عمليّة الفهم. فكلّما سار الخطاب قدُما، قام السّامع بالاسترجاع أو البناء ثمّ ببلورة عددٍ من الفرضيّات التي من شأنها أن تُشكّل خلْفيّةً مُتغيّرة بصفة تدريجيّة ومُوجِّهة للطريقة التي تقع بها معالجةُ المعلومة الجديدة. إنّ تأويلَ قولٍ معيّن يتجاوز مجرَّدَ تعيينِ الفرضيّة المُعبَّر عنها صراحةً، إذ ينبغي، إلى جانب ذلك، الكشفُ عن النتائج التي تنجرّ عن إضافة تلك الفرضيّة الجديدة إلى مجموعة الفرضيّات التي سبق أن وقعت معالجتُها. وبعبارة أخرى، ينبغي النظرُ في التّأثيرات السّياقيّة لهذه الفرضيّة ضمن سياقٍ يُعَيَّن، على الأقلّ في جزء منه، من خلال أعمالٍ تأويليّة سابقة.

ويهتمّ السّامعُ، عند كلّ مرحلة من مراحل الخطاب، بسلسلة مختلفة من الفرضيّات التي قد لم تسبق له معالجتُها مُجتمعةً على الإطلاق، كما أنّ فرصة تجميعها على هذا النحو قد لا تُتاحَ له مستقبلاً. وعند حساب الاستلزامات التّأليفيّة لهذه المجموعة من الفرضيّات، يمكن للسّامع أن يتوصّل إلى معلومات جديدة [118]، وهي معلومات يتهدّدها خطرُ أن تصير غيرَ قابلةٍ للاستعادة إذا وقع التخلّي عن مجموعة المقدّمات التي تولّدت عنها أو نسيانُ الفرضيّات المُؤسِّسة لتلك المجموعة أو إذا استعادت تلك الفرضيّاتُ مكانَها داخل الذّاكرة الموسوعيّة للسّامع.

إنّ الأمر لا يقتصر على تجميع عدد من الفرضيّات داخل ذهن السّامع بمقتضى فرصة فريدة من نوعها، بل تحضر تلك الفرضيّاتُ في الذّهن حسب

نظام معيّن، ثمّ تُعالَج -دون شكّ- وفق ذلك النّظام. وعلى هذا النّحو، تَتِمُّ معالجةُ كلّ فرضيّة جديدة ضمن سياقٍ مُكوَّنٍ من مجموعةٍ من الفرضيّات التي كانت هي نفسها، في جزء كبير منها، بصدد المعالجة. وبذلك، فإنّ مقولةَ التّأثير السّياقي تمكّن من وصف خاصيّتيْن أساسيّتيْن لفهم الأقوال: تتمثّل الأولى في أنّ الفهم يقوم على معالجة مجموعةٍ من الفرضيّات معالجة واحدة، والثّانية في أنّ بعضا من فرضيّات تلك المجموعة يمثّل معلومةً جديدة مُعالجة ضمن سياقٍ من المعلومات التي سبق -هي الأخرى- أن وقعت معالجتُها.

إنّ مقولة التّأثير السّياقي تلعب دورا محوريّا في تعريف الإفادة، والأمرُ الذي نريد إثباته هو أنّ حضورَ التّأثيرات السّياقيّة أساسيّ لتحقُّق الإفادة وأنّه من البديهي أن تزداد الإفادة كلّما ازدادت التّأثيراتُ السّياقيّة.

وقبل أن نواصل تحليلَ هذه الفكرة، نريد أن نوضّح الغاية التي نرمي إلى تحقيقها ونُميِّزَها عمّا لا نهدف إلى بلوغه. إذ أنّ غايتَنا ليست تعريفَ اللّفظ الانقليزي relevance أو العربيّ «الإفادة»، ذلك أنّ هذا اللّفظ مصطلحٌ غامضٌ يمكن للمرء أن يستخدمَهُ في أوقاتٍ مختلفة بطُرُقٍ مُتنوِّعة، كما أنّه ليس لهذا اللّفظ مُقابِلٌ دقيقٌ داخل كلّ لُغةٍ من اللّغات البشريّة. فلا داعيَ إلى التّفكير بأنّ التحليل الدلاليّ المُناسِب للفظ «إفادة» لا بدّ أن يفضيَ إلى تحديد مفهوم منتمٍ إلى مجال علم النّفس.

ويبدو لنا، مع ذلك، أنّ علم النّفس في حاجة إلى مفهوم قريب نسبيّا من مقولة الإفادة التي نجدها في خطابنا اليوميّ. وبعبارة أخرى، يبدو لنا أنّه توجد خاصيّة تلعب دورا مُهمّا ضمن طرق اشتغال الذّهن وتُمثّل الإفادة مقولة متداولة قريبة من هذه الخاصيّة. وعلى أساس ذلك، رأينا من الجائز أنْ نطلق على هذه الخاصيّة النّفسيّة «إفادة» مُستعملين هذا اللّفظ، هنا، بمعنىً تقنيٍّ. وهدفُنا هو وصفُ تلك الخاصيّة، أي تحديد الإفادة بما هي مفهوم نظريّ ذو نجاعة معيَّنة.

وفي ظنّنا أنّ للكائنات البشريّة حدْسا للإفادة، أي أنّ البشرَ قادرون، دائما وأبدا، على إقامة التميز بين المعلومات المفيدة والمعلومات غير المفيدة وعلى التميز، على الأقلّ في بعض الحالات، بين المعلومات الأكثر إفادة

والمعلومات الأقلّ إفادة. غير أنّ مثل هذه الأحكام الحدْسيّة ليست سهلةَ التولّد أو الاستخدام. إنّ وجود مقولةٍ في الإفادة متداولة في لغتنا اليومية ذات معنى غامض ومُتنوّع، لا يمثّل عنصرا مساعدا بل هو -على الأرجح- عنصر مُعيق. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحدْس الذي نمتلكه هو حدْسٌ للإفادة في علاقتها بسياقٍ معيّن، ولا نملك أيّة وسيلة تدلّنا - بدقّة- على السّياق المخصوص الذي يوجد في ذهن شخصٍ ما في لحظة معيَّنة. أمّا إذا طلبنا من النّاس أن يُقيِّدوا أنفسهم بجملةٍ من السّياقات الصّريحة الاصطناعيّة، نكون -إذّاك- قد خالفنا تماما طرق الاشتغال الطبيعيّة للبناء السّياقي ممّا يجعل الحدْسَ الذي نحصل عليه غيْرَ موثوق به.

ورغم هذه الصّعوبات، فإنّنا سنعتمد أحيانا الحدْسَ في تحديد الإفادة. ولا بدّ لنا، أوّلا، من إيضاحِ معنى قولِنا إنّ فرضيّةً ما مُفيدة بمُقتضى الحدْس في حين أنّ أُخرى ليست كذلك، أو معنى قولِنا إنّ فرضيّةً ما أشدُّ إفادة من غيرها. ومن المتوقَّع - لدينا- أنّكم تجدون فرقا بين هذه الأقوال، سواء كنتم قد اعتدتم استعمال لفظ «الإفادة» أو غيره في وصف ذلك الفرق. ثانيا، لئن بدت لنا تلك الأحكام الحدسيّة في الإفادة ذات جدوى ومستحقّة للاهتمام، فإنّنا لا نعتبرها نهائيّة. إذ يمكن لمثلِ تلك الأحكام أن تمثّل نقطة بداية لتعميق البحث حول الإفادة، ولكنّها -في كلّ الحالات- لا تمدّنا بمقياس موحّد وقاطع لتحديد هذا المفهوم. هكذا، فإنّ مقولتنا النظريّة في الإفادة تستمدّ قيمتها، في النّهاية، من قيمة المناويل النفسيّة [119] التي تستخدمها وبصفة خاصّة، من قيمة نظريّة الفهم اللّغوي التي ستُفضي بنا إليها هذه المقولة. وعلى أيّة حال، فإنّ حدْسَ الإفادة ليس النّمط الوحيد من أنْماط الحدْس التي تلعب دورا في الفهم.

وإذا تناولنا مجموعة معيّنة من الفرضيّات [ج]، وأضفنا إليها جملة من الفرضيّات المتخيَّرة بصفة اعتباطيّة [د] فإنّ توقّعَ أن تكون [د] مفيدة ضمن السياق [ج] أو أن يتولّد عنها تأثيرٌ سياقيّ ما، توقّعٌ ضعيف جدّا. ولنفترض على سبيل المثال المجموعة [ج] من الفرضيّات التي لدينا في أذهاننا عند قراءة هذه الجملة. ولنفترض أنّه يُقالُ لكم:

(1) في 5 ماي 1881، كان الطقسُ جميلا في كابول.

ثمّة احتمالٌ ضعيفٌ أنْ يكون للفرضيّة المعبَّر عنها صراحةً في (1) تأثيرٌ سياقيّ في [ج]، أو أن تكون مفيدةً (بأيّ معنى من المعاني) داخل السّياق [ج]. ذلك أنّ حدْسنا يؤكّد لنا أنّ الفرضيّة المُعبَّر عنها في (1) ليست مفيدة في [ج]. ونقترح تفسير ذلك الحدْس بأنّه ليس لـ(1) تأثيراتٌ سياقيّة داخل [ج]: ذلك أنّ هذا السّياق لا يشمل فرضيّات يكون بإمكان (1) أن يتفاعل معها من أجل توليد استلزامات سياقيّة، كما أنّ (1) لا يغيّر أيضا من قوّة الفرضيّات الحاضرة داخل ذلك السّياق. وإذا كان الأمرُ على هذا النحو، فإنّ ذلك عائدٌ إلى أنّه لا وجودَ لأيّة علاقة بين (1) والسّياق المعنيّ.

ويمكن لفرضيّةٍ ما أن تفتقر إلى التّأثيرات السّياقيّة لأسباب أخرى. ولنفترض الآنَ أنْ يُقال لكم:

(2) أنتمُ الآنَ بصدد قراءةِ كتابٍ.

ثمّة احتمالٌ ضعيفٌ أنْ تكون الفرضيّةُ المُعبَّر عنها صراحةً من خلال(2) مُفِيدةً ضمن سياق الفرضيّات التي لديكم في أذهانكم قبل قراءة هذه الجملة مُباشرةً. ويُفَسَّر هذا الأمرُ، من جديد، بناء على سببيْن: الأوّل أنّه ليس للقول (2) تأثيراتٌ ضمن ذلك السّياق. فمن الجائز أن تكونوا على وعي بأنّكم بصدد قراءة كتابٍ ما، ممّا يجعل عمليّةَ حساب كلّ الاستلزامات الممكنة بالنسبة إلى(2) سابقةَ الحدوث ضمن ذلك السّياق. أمّا الثّاني، فإنّ كونكم بصدد قراءة كتاب يمثّل افتراضا يقينيّا ممّا ينتج عنه أنّ درجة قوّته لا يمكن أن تتزايد.

وإليكم مثالا ثالثا تعود قلّةُ إفادته -هذه المرّة- إلى أسبابٍ مغايرة. ولنفترض أنّنا نقول لكم الآن:

(3) أنتم تنامون نوما عميقا.

تتعارض الفرضيّة المُعبَّر عنها صراحةً من خلال القول(3) مع عدد من الفرضيّات الشّديدة الوضوح في أذهانكم الآن، إذ لستم فقط تدركون أنّكم بصدد قراءة كتابٍ بل إنّكم تعلمون أيضا بأنّه لا يمكن أن نقرأ وننام في نفس

الوقت. ومهما بلغت درجةُ ثقتكم فيما نُخبركم به، فمن الطبيعيّ أن تكون ثقتكم في أنفسكم أكبر. وبالتّالي، فإنّ التّناقض الذي يظهر عندما نضيفُ (3) إلى السّياق المتشكّل من قناعاتكم الرّاهنة سيتولّد عنه رفضُ (3) اعتمادا على طريقة المعالجة الموصوفة في الفصل السّابق. وبعبارة أخرى، ليس للقول(3) [120] تأثيراتٌ سياقيّة ضمن ذلك السّياق. وهذا ما يُفسّر أنّ التّصريح بـ(3) يبدو- بمقتضى الحدْس- مفتقرا إلى الإفادة.

توجد، انطلاقا ممّا سبق، ثلاثة أنواع من الحالات التي لا يكون فيها لفرضيّةٍ ما تأثيراتٌ سياقيّة داخل سياق معيَّن فتكون بالتّالي منعدمةَ الإفادة.ففي الضرب الأوّل، الذي يُحقّقه القولُ(1)، يمكن للفرضيّة أن تُقدّم معلومة جديدة، إلاّ أنّه لا يوجد أيُّ رابطٍ بين تلك المعلومة والمعلومات الموجودة مسبّقا داخل السياق. أمّا الضّرب الثّاني من الأقوال، والذي يحقّقه القول (2)، فإنّ الفرضيّةَ معطاة مسبّقا داخل السّياق وإعادةُ تمثيلها، مرّة أخرى، لا يُحوّر في درجة قوّتها. ولذلك، فإنّ تقديم المعلومة من جديد لا يضطلع بوظيفة الإخبار كما أنّه، مبدئيّا، مُنعدِمُ الإفادة.أمّا في الضّرب الثّالث من الأقوال، الذي يُحقّقه القول(3)، فثمّة تضارُبٌ بين الفرضيّة من جهة والسّياق من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، تبدو الفرضيّة من الضعف بحيث أنّها غير قادرة على تحوير السياق، ذلك أنّ معالجتها لا تُدخل عليه أيَّ تحوير.

وتجدر الإشارة أنّ الفرضيّة التي لا تولّد تأثيرات سياقيّة ولا تحصل منها -تبعا لذلك- الإفادةُ هي، في كلّ الأمثلة السّابقة، الفرضيّة المعبّر عنها من خلال القول بصفة صريحة: ذلك أنّ مجرّدَ التزام المتكلّم بالتّعبير عن فرضيّة مُنعدمة الإفادة يمكن أن يكون في حدّ ذاته شديدَ الإفادة. ومثال ذلك، أنّ المتكلّم يمكن أن يُعلن بهذه الطريقة عن رغبته في تغيير موضوع الحديث، ويمكن أن تكون تلك الرّغبة -في حدّ ذاتها- شديدة الإفادة. وإذا اعتمدنا أيضا مثالا ملموسا، فقد سبق لنا أن عبّرنا في (1) و(3) عن فرضيّات غير مفيدة قصد إبراز جملة من الملاحظات نتمنّى أن تكون ذات فائدة. وإذن، فمن الجائز أن يكون كلامُنا

مفيدا عند تعبيرنا عن فرضيّات غير مفيدة، وذلك بشرط أن يكون التّعبيرُ عنها في حدّ ذاته مفيدا.

وعلى أساس مثل هذه الأمثلة نزعم أنّه إذا لم تتولّد عن فرضيّة معيّنة جملةٌ من التّأثيرات السّياقيّة ضمن سياق معيّن فإنّها تكون منعدمة الإفادة داخل ذلك السّياق. وبعبارة أخرى، فإنّ توليد تأثيرٍ سياقيّ معيّن داخل سياق ما يُمثّل شرطا ضروريّا لتحقّق الإفادة.

يمكن أن نتساءل عمّا إذا كان توليد تأثيرات سياقيّة معيّنة لا يقتصر على كونه شرطا ضروريّا بل إنّه كاف من أجل تحقّق الإفادة. ويبدو أنّ الأمر كذلك حقّا. ولنتّخذ عيّنة على ذلك، الحوارَ التّالي:

(4) بائع في الطريق نحو لندن: هل ترغب في اشتراء رمز التّضامن الملَكيّ للإنقاذ البحريّ؟

عابرُ طريقٍ: لا شكرا، فأنا أُقضّي دائما عُطَلي عند أختي في برمنغهام.

يستوجبُ إدراكُ وجهِ الإفادة داخل الإجابة التي قدّمها عابرُ السبيل، أن يكون السّامع قادرا على تمثّل مقدّماتٍ من قبيل تلك الحاضرة في (5:أ-ذ)، وحساب استلزام سياقيّ معيّنٍ ماثل في القول عدد (6):

(5) (أ) **برمنغهام بعيدة عن البحر.**

(ب) التّضامن الملكيّ للإنقاذ البحريّ مؤسّسةُ إحسانٍ.

(ج) من بين الطرق التي نساعد بها مؤسّسة الإحسان اشتراءُ أحد رموزها.

(د) مَنْ لا يُقضّي عطلته على ساحل البحر ليس به حاجةٌ لخدمات المؤسّسة الملكيّة للإنقاذ البحريّ.

(ذ) مَنْ لا يحتاج إلى خدمات مؤسّسة إحسانٍ لا شيء يدفعه نحو إعانتها. [121]

(6) ليس لعابر السبيل أيُّ دافع لإعانة التّضامن الملكي للإنقاذ البحريّ.

ما يهمّنا في هذا المثال هو الرّابط الوثيق الذي بين إفادة الإجابة التي قدّمها العابرُ والاستلزام السّياقي(6): ولن يقع اعتبارُ الإجابة مفيدة إلاّ إذا توصّلنا

انطلاقا منها إلى استلزام معيّن. ومَنْ لم يستطعْ أن يجد سياقا مثل (5) وأن يتوصّل انطلاقا منه إلى استلزام مثل (6)، لن يقدرَ على تبيّن موطن الإفادة داخل تلك الإجابة، والعكس صحيح أيضا، فمن يدرك ذلك الاستلزام سيُقِرّ بأنّ الإجابةَ مُفيدة داخل السّياق المعنِيّ. يبدو، إذن، أنّه يكفي أن يكون لفرضيّة معيّنة تأثيرٌ سياقيّ قابلٌ للإدراك حتّى يقعَ اعتبارُها مفيدةً.

وعلى هذا الأساس، يبدو التّعريف التّالي للإفادة مُغريا:

(7) الإفادة

تكون فرضيّةٌ ما مُفيدةً في سياق معيَّن، إذا وفقط إذا، تولّد عنها تأثيرٌ سياقيّ معيَّن داخل ذلك السّياق.

يعكس هذا التّعريفُ الحدْس القائل بأنّ فرضيّةً معيّنة لا تُحقِّق الإفادة ضمن سياق معيّن إلاّ إذا تفاعلت بطريقة ما مع ذلك السّياق. فهي تدعّم ذلك الحدْسَ بتدقيق طبيعة ذلك التّفاعل. ومثال ذلك، أنّها تتنبّأ بأنْ تكون إجابةُ عابر السبيل في (4) مُفيدةً ضمن السياق (5 أ-ذ) لأنّها تولّد داخل ذلك السّياق الاستلزام (6). ومن المؤكّد أنّه، في الحياة الواقعيّة، يكون بالإمكان مُعالجةُ الاستلزام (6) نفسه، ضمن سياقٍ آخر حيث يقع توليدُ جملةٍ من الاستلزامات والتّأثيرات السّياقيّة المغايرة: فيكون بالإمكان، على سبيل المثال، تقويةُ فرضيّات مختلفة لدى السّامع أو إضعافُها، وهو ما يضمن للإجابة التي قدّمها عابرُ السبيل الإفادةَ ضمن سياق أكثرَ اتّساعا.

ورغم تناسب التعريف (7) مع بعض الأحكام الحدْسيّة للإفادة، فلن يكون من الغريب أن تتعارض ضروبٌ أخرى من الحدْس مع ذلك التّعريف وتحديدا مع الفكرة التي يُمثّل -بمقتضاها- مجرّدُ توليد تأثيرٍ سياقيّ معيّن، مهما تكنْ ضآلةُ حجمه، شرطا كافيا لتحقّق الإفادة. وتتماثل ضروبُ الحدْس حول استعمال لفظة «الإفادة» مثلا مع ضروب الحدْس المتعلّقة باستعمال لفظة «المُرونة». فكلّما صعُبَت إمالةُ شيءٍ ما، قلّت الرّغبة في اعتباره شيئا مرِنا، وفي نفس الوقت، نُقِرّ بأنّنا إذا استطعنا إمالة شيء ما -ولو جزئيّا- أمكننا عندئذ الجزمُ بأنّه شيء مَرِنٌ. وهو ما يصحّ أيضا على ضروب حدْس «الإفادة» بالمعنى الشّائع

لهذه الكلمة: فكلّما ضعُفت التّأثيراتُ السّياقيّةُ لفرضيّة معيّنة، قلّت رغبتُنا في اعتبارها مُفيدةً. ونُقِرُّ، في نفس الوقت، بأنّه إذا نشأ عن فرضيّةٍ ما تأثيرٌ سياقيٌّ معيَّنٌ، مهما كان، فإنّ بإمكاننا الجزْمَ بأنّ تلك الفرضيّةَ مُفِيدةٌ.

ولنفترض أنّنا نُعلمكم الآن بـ (8):

(8) أمْضَيْنا وقتا طويلا في تأليف هذا الكتاب.[122]

من الوهْلة الأولى، يبدو أنّ الفرضيّة المعبَّرَ عنها من خلال (8) غيرُ مُفيدة ضمن سياق الأفكار التي تشغل اهتمامكم في هذه اللّحظة. وإذا كنتم بصدد تتبّع معالجتنا لمقولة الإفادة بتمعّنٍ، يكون من حقّكم انتظارُ شيءٍ آخر أكثر من مُجرَّد ملاحظة حول الزّمن الذي استغرقه تأليفُ هذا الكتاب.

ولكنْ، ربّما كنتم تُشاطروننا الحدْسَ بأنّ درجة إفادة القول (8) أقوى -نِسبيّا- منها في القوليْن (1)-(3)، (أمّا إذا كنتم لا ترون ذلك، فلا داعيَ أن تستمرّوا في قراءة ما تبقّى من الفقرة لأنّ ما يستتبعه هذا الحدْسُ ليس أمرا هامّا).

يُعْزَى هذا الحدسُ إلى أنّ التّأثير السياقيّ النّاشئ عن (8)، مهما يكنْ ضعيفا، حاصلٌ، خلافا لـ(1)-(3)، ضمن سياق لا شكّ أنّه سهلُ الإدراك بالنسبة إليكم. ومثال ذلك أنّكم ربّما قد كنتم في شكّ من كوننا قد أمضيْنا وقتا طويلا في تأليف هذا الكتاب. وعندئذ، نكون، بقطع النظر عن شكّكم ذلك، بصدد تقوية الفرضيّة التي كانت لديكم مع ما كان بإمكانكم استخلاصُه منها من استلزامات. أو ربّما كانت المعلومة المُعبَّر عنها في (8) جديدةً تماما بالنسبة إليكم، وفي هذه الحالة، يكون بوسعكم التأليفُ بينها وبين رأيكم الرّاهن حول الكتاب من أجل استخلاص استلزامات سياقيّة معيَّنة: ومثالُ ذلك أنّه إذا لم يحظ الكتابُ بإعجابكم، يكون بوسعكم استنتاجُ أنّنا قد أضعنا وقتا طويلا. وكذا، فإنّه على قدر التّأثير السياقي تكونُ الإفادةُ.

إلاّ أنّه ثمّة، مع ذلك، ما يدفعنا إلى عدم التوقّف عند التّعريف (7)، وهي دوافعُ أقلّ مثارا للشكّ مقارنة بضروب الحدْس المتعلّقة بإفادة (8) أو انعدامها، ذلك أنّ حدْس الإفادة الذي ينبغي علينا تفسيرُه لا يتعلّق بوجود الإفادة أو

انعدامها بقدر تعلّقه بدرجاتٍ معيّنة في الإفادة. وستمثّل تلك الدّرجاتُ موضوعَ اهتمامنا فيما يلي.

2. درجاتُ الإفادة: التّأثيرُ والجهد

إنّ تعريف الإفادة الذي اقترحناه، منذ قليل، غير كافٍ لسببيْن اثنيْن: أوّلُهما أنّ الإفادةَ مسألةُ درجاتٍ، ونحن لم نُفِدْ بشيء حول الطريقة التي يتمّ بها تحديدُ درجة الإفادة، ثانيهما أنّه قد سبق لنا أن عرّفنا الإفادةَ بما هي العلاقة بين فرضيّةٍ ما وسياقٍ مُعيَّنٍ، إلاّ أنّنا لم نُفد بشيء حول الطريقة التي يتحدّد بها السّياقُ. وإلى الآن، لم يتجاوزْ عملُنا حدودَ التّعريفِ بخاصيّةٍ شكليّةٍ، دون وصفٍ لجملة العلاقات القائمة بينها وبين الواقع النّفسي.

ولنبدأ بالنّظر في مسألة درجات الإفادة. ففي مستوى شديد العموم، يمكننا المقارنةُ بين مفهوم الإفادة من جهة، ومفاهيمَ مثل **الإنتاجيّة أو المردود** من جهة أخرى. ويستلزم تحليلُ هذه المفاهيم استعمالَ لغةِ الكُلفة والمرابيح. وكما أنّه لا بدّ أنْ يكونَ لأيّةِ شركة تقوم بإنتاج موادّ معيَّنة، مهما تكن قيمةُ ذلك الإنتاج ضعيفةً، درجةٌ معيّنةٌ من الإنتاجيّة، فإنّ الفرضيّة التي يكون لديها تأثيرٌ سياقيٌّ معيَّنٌ، مهما يكن ضعيفا، تمتلك درجةً معيّنة من الإفادة. أمّا إذا كان إنتاجُ الشركة ضعيفا جدّا، فإنّنا، عندئذ، نتردّد في وصف تلك الشّركة بأنّها مُنتِجة إلاّ في حالة مقارنتها بشركةٍ أخرى لا تُنتج شيئا على الإطلاق [123] أي بشركة تكون مُنعدمةَ الإنتاجيّة تماما: وبذلك يبدو التّوازي بين الإنتاجيّة والإفادة واضحا.

وليس محصولُ الشّركة، أي قيمة الخيرات التي تُنتجها، العاملَ الوحيدَ الذي يجبُ أخذُهُ في الاعتبارِ من أجل تقييمِ مدى إنتاجيّتها. وإذا تصوّرتم وجودَ شرِكتَيْنِ تُنتِجان محاصيلَ مُتساوية، ولكنْ انطلاقا من مداخيلَ مُتباينة، فإنّكم ستنظرون إلى الشّركةِ ذات الإنتاج الأقلّ تكلفةً بما هي الأكثرُ قدرةً على الإنتاج. وعلى هذا الأساس، فإنّ تكلفةَ الإنتاج تمثّل العامل الثّانيَ الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقييم الإنتاجيّة. وتُعَدُّ تلك التّكلُفة عاملا سلبيّا: فمن البديهيّ أنّه كلّما ازدادت تكلفةُ الإنتاج ارتفاعا، ضعُفت الإنتاجيّةُ.

وينطبق نفسُ الأمر على عمليّة تقييم الإفادة. إذ أنّ التّأثيرات السّياقيّة لفرضيّة ما، داخل سياقٍ معيّن، لا تمثّل العاملَ الوحيد الذي يجب أخذه في الاعتبار من أجل تقييم درجة إفادةِ تلك الفرضيّة. إنّ التّأثيرات السّياقيّة هي وليدةُ المعالجات الذّهنيّة. وهذه الأخيرة، شأنُها شأن كلّ المعالجات البيولوجيّة، تتطلّب مجهودا معيّنا أي قدرا معيّنا من استهلاك الطّاقة. إنّ جهد المعالجة الضّروريّ من أجل الحصول على التّأثيرات السّياقيّة هو العاملُ الثّاني الذي يجب أخذُه في الاعتبار عند تقييم درجة الإفادة. ويُمثّل جهدُ المعالجة عاملا سلبيّا: فمن البديهيّ أنّه كلّما ازداد جهدُ المعالجة، ضعُفت الإفادةُ.

في القسم السّابق، وضعنا تعريفا للإفادة مُصَاغًا بلغة الشّروط الضّروريّة والكافية. أي أنّنا عرّفنا الإفادةَ بما هي مفهومٌ تصنيفيّ. كما أشرْنا أيضا إلى أنّ ذلك التّعريفَ، وإن لم يكن خاطئا، لا يأخذ في الاعتبار كونَ الإفادة هي -قبل كلِّ شيء- مفهومٌ اقتراني.

وتتمثّل الطّريقةُ المُثلى لتعريف مفهوم اقتراني معيَّن في استخدام شروط منطقيّة مخصوصة نُطلق عليها شروط المقارنة (ونطلق عليها باللّغة الإنقليزيّة Extent conditions). ولننظرْ، على سبيل المثال، في المفهوم المتداوَل **للمرونة**. فمن جهةٍ أولى، لا يُوصَفُ شيءٌ ما بمجرّد كونه «مَرِنًا» إذ أنّ للمرونة درجاتٍ، وبعبارة أخرى، ليست المرونةُ مجرّد مفهوم تصنيفي، إنّها أيضا مفهوم اقتراني. ومن جهة أخرى، فإنّ درجة المرونة رهينةُ عاملَيْن اثنيْن -على الأقلّ- مُستقلّيْن من وجهة النظر المنطقيّة، نتبيّنهما من خلال التّعريف التّالي:

(9) المرونة:

الشرط الاقتراني عدد1: يُعتبَر شيءٌ ما مَرِنا كُلّما كان سهل الإمالة.

الشرط الاقتراني عدد2: يُعتبر شيء ما مرِنا كُلّما وُجد اختلافٌ بين شكله بعد إمالته وشكله الأوّليّ.

إذا كان باستطاعتنا إمالةُ شيء ما ولو بنسبة ضئيلة جدّا، فإنّ الشّرطيْن 1و2 يتحقّقان نسبيّا، والعكس صحيح. وإذن، فمن المنطقيّ أن يتضمّن هذان

الشّرطان، شرطًا ضروريّا وكافيا متمثّلا في القول بأنّ الشّيء يكون مرنا إذا وفقط إذا استطعنا إمالته. وبما أنّ هذا الشّرط الضروريّ والكافِي يمثّل نتيجةً للتّعريف (9) فإنّ صياغته بصفة منعزلة يبدو غير ضروري.

لا يسمح التّعريف (9) بإجراء المقارنة إلاّ في الحالات التّالية: إذا كانت إمالةُ الشّيء (أ) أسهل من إمالة (ب) [124]، فمن الطبيعيّ أن تكون (أ) عندئذ أشدّ مرونةً، كما أنّه من الطبيعي، إذا كان بوسعنا إمالةُ الشيء (أ) أكثر من الشيء (ب)، أن تكون (أ) أشدّ مرونة. وعلى خلاف ذلك، إذا كان من السّهل جدّا إمالةُ (أ) قليلا بينما استحالت إمالتُها كثيرا، في حين يكون من الصّعب جدّا إمالةُ (ب) وإذا حدث ذلك يكون بدرجة تفوق ميلان (أ) بكثير، فإنّ التّعريف (9)، في هذه الحالة، لا يسمح بإصدار **حكم اقتراني**. وتعكس حدودُ التعريف (9) نفس الحدود التي يقف عندها الاستعمالُ اليوميّ لكلمة «مرن». وإذا اتّفق أن أردنا تقديمَ تمثيلٍ صحيح للمدخل المنطقي لمفهوم المرونة كما يحضر في خطابنا العادي، فإنّنا سنُعيد تشكيلَ الشّرْطَيْن الماثِلَيْن في التّعريف (9) عن طريق استعمالِ قواعدِ الاستدلال (وهو ما يمكن أن يحدث بطرق مختلفة). وليس الهدف من اهتمامنا بدرجات المرونة إيضاحَ مقولة متعلّقة بمفهوم اقتراني عاديّ، وإنّما الهدف من ذلك رسمُ ملامح الشكل الذي يمكن أن يتّخذه مفهومٌ اقتراني نظريّ.

إنّ غايتَنا تتمثّل في بلورة مفهوم نظريّ للإفادة يكون صالحا لدراسة كلّ من التّواصل والعرفان. وينبغي لمثل هذا المفهوم النظريّ أن يساعدَنا على التّنبّؤ ببعض أشكال الحدس التي لدى الأشخاص، لا على التّنبّؤ باستعمالهم لكلمة «الإفادة» أو غيرها من الألفاظ المتداولة في لغتنا اليوميّة. ويمكننا أن نحسّن تعريف الإفادة عدد(7) من خلال تبنّي نفس الصّياغة التي اعتمدناها منذ قليل في تعريف المرونة:

(10) **الإفادة:**

الشّرط الاقتراني عدد (1): كلّما ازداد حجم التّأثيرات السّياقيّة لفرضيّة معيّنة، ضمن سياق معيّن، ازدادت درجةُ إفادتها.

الشّرط الاقتراني عدد(2): كلّما تضاءل حجمُ المجهود الذّهنيّ المبذول في معالجة فرضيّة ما، ضمن سياق معيّن، ازدادت درجةُ إفادتها.

يتضمّن هذا التّعريفُ الشّرط الضّروريّ والكافي عدد(7) الذي لا تجدر صياغته منعزلا.

إنّ تقييمَ الإفادة قائمٌ، شأنُه شأنُ تقييم الإنتاجيّة، على الموازنة بين المحاصيل من جهة، والمداخيل من جهة أخرى: وهو ما وقع التّعبير عنه، هنا، بالتّأثيرات السّياقيّة من جهة، وجهد المعالجة من جهة أخرى. ولا يسمح تعريف الإفادة رقم10، شأنه شأنُ تعريف المرونة رقم (9)، من إجراء مقارنات واضحة إلاّ في بعض الحالات: فمن الطبيعي أن تكون الفرضيّة المتضمّنة لأكثر عدد من التّأثيرات السّياقيّة الفرضيّةَ الأشدّ إفادةً، كما أنّه من الطبيعي أن تكون الفرضيّة التي تتطلّب معالجتُها جهدا أقلّ الفرضيّة الأكثر إفادةً.

ولْنُمثّلْ على هذه المقولة **الاقترانيّة** للإفادة ببعض الأمثلة المصنوعة. ويعود الطابع الصّناعيّ لهذه الأمثلة أساسا إلى أنّها تستدعي سياقاتٍ أشدّ ضيقا واعتباطا من تلك المستعملة ضمن الفهم الحقيقي. وينبغي على القارئ التصدّي لميله الطبيعي إلى توفير سياقات أكثر ثراء وتناسُبا، وسنتحدّث لاحقا عن هذا الميل بإطنابٍ.

ولْنتناولْ سياقا معيَّنا متركِّبا من الفرضيّات (11أ-ج).

(11) (أ) ينبغي لامرأة ورجلٍ يستعدّان للزّواج استشارةُ طبيبٍ حول الأمراض الوراثيّة التي من الوارد أن ينقلاها إلى أطفالهما.[125]

(ب) ينبغي لرجل وامرأة مصابين بأحد الأمراض الخطيرة أن يتجنّبا إنجاب الأطفال بعضهما من بعض.

(ج) زينب مصابة بمرض خطير.

تصوّروا التّأثيرات التي يمكن أن تُحدِثَها الفرضيّات (12) و(13) (مع التّسليم بأنّ لهذه الفرضيّات نفس درجة القوّة) داخل ذلك السّياق:

(12) ستتزوّج زينب المصابة بمرض خطير من زيد.

(13) سيتزوّج زيدٌ المصابُ بمرض خطير من زينب.

تُحدث كلٌّ من الفرضيّتيْن (12) و(13) عددا من التّأثيرات السّياقيّة ضمن السياق (11) وهي بذلك مفيدة حسب التّعريف (10). وتحديدا، فإنّ كلاّ من (12) و(13) من شأنه أن يُحدث الاستلزام السّياقيّ (14).

(14) كان ينبغي على زيد وزينب استشارة طبيب حول الأمراض الوراثيّة التي من المحتمل أن يمرّراها إلى أطفالهما.

قد يُفسّر حضورُ التّأثير السّياقي حدْسَنا الذي تكون بمقتضاه الفرضيّتان (12) و(13) مفيدتيْن ضمن ذلك السّياق.

ولكنّ حدسنا يلهمنا مع ذلك، أنّ (13)، ضمن هذا السّياق، أشدّ إفادة من (12). ويمكننا تفسيرُ هذا الوجه الثّاني لحدْسنا اعتمادا على التّعريف (10). إذ يولّد (13)، ضمن السياق (11)، استلزاما سياقيّا إضافيّا مقارنةً ب(12)، وهو (15).

(15) ينبغي لكلّ من زيد وزينب تجنُّبُ إنجاب الأطفال.

وماذا الآن فيما يتعلّق بجهد المعالجة؟ إنّ لكلّ من (12) و(13) نفس البنية التصوّريّة، وبالتّالي، يصبح من السّهل على الآليّة الاستنتاجيّة، اعتمادا عليهما، إدراكُ نفس القواعد الاستنتاجيّة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ كلاّ من (12) و(13) قد وقعت معالجتهما، ضمن المثال الذي أوردناه، داخل نفس السّياق. فهل بوسعنا أن نستنتج من ذلك أنّ معالجتهما تتطلّب نفس المجهود؟ لا يمكننا الإجابة عن هذا السّؤال بالإيجاب إلاّ بعد إيضاح ما يلي:

إنّ تسجيلَ الاستلزام السّياقي (15) ومعالجتَه يتطلّبان مجهودا إضافيّا. وهو مجهود ضروريّ لمعالجة (13) (وهو ما يولّد الاستلزام (15))، في حين أنّه لا ضرورة له عند معالجة(12) (الذي لا يتولّد عنه هذا الاستلزامُ). وعلى هذا النحو، يتطلّب كلّ تأثير سياقيّ مجهودا إضافيّا. وإذا كانت المرابيح الحاصلة

من تأثير سياقيّ معيّن لا تفوق أبدا تكلفة المجهود الإضافي المبذول عند تحقيق ذلك التّأثير، فإنّه ليس بإمكاننا تحقيق درجة هامّة في الإفادة. ولا فائدة عندئذ من التّفكير.

إنّ البشر لا يشعرون بضرورة التّفكير إلاّ إذا كانوا على درجة كبيرة من الإرهاق. والنتيجة الملموسة التي تفرض نفسها تتمثّل في أنّ تكلفة الجهد الضّروري من أجل توليد استلزام سياقي معيّن أو الزّيادة والتّخفيف من قوّة فرضيّة معيّنة، لا يمكن أن تصل إلى درجةِ إلغاء القدر الذي تساهم به تلك المعالجة في خلق الإفادة. ومع ذلك، فبما أنّ هذا الجهد الإضافي يُقاس دوما بالمقارنة مع جملة التّأثيرات التي تجعله ضروريّا، فإنّ في وسعنا- بكلّ بساطة- أن نتجاهله عند تقييم الإفادة. وممّا لا شكّ فيه أنّ الفكر لا ينشغل سوى بمجهود المعالجة الذي يكون في وسعه تجنّبُهُ.[126] وعلى هذا النحو، لن نهتمّ إلاّ بمجهود المعالجة الذي يولّد تأثيرا سياقيّا معيّنا، وسنتجاهل المجهود الإضافيّ الذي ما كان له -هو نفسه- أن يكون لولا حدوث التأثير السياقيّ.

ويمكننا، بعد هذا الإيضاح، أن نقول بأنّ الفرضيّتين (12) و(13) تتطلّبان نفسَ الجهد عند المعالجة إذا وقعت معالجتهما داخل نفس السّياق. ومع ذلك، فنظرا إلى أنّ التّأثيرات السّياقيّة المتولّدة عن الفرضيّة (13) أشدُّ كثافةً مقارنة ب(12) ضمن السّياق (11 أ-ج)، فإنّ تعريفنا يتضمّن القول بأنّ تلك الفرضيّة ينبغي أن تكون أشدّ إفادة، ويتلاءم هذا القولُ مع ما يُمْلِيه الحدْسُ.

ولْنُقارنْ بين (13) و(16) حتّى نتبيّن الآن كيف يكون الحضور النسبيّ للإفادة تابعا لمجهود المعالجة.

(13) سيتزوّج زيدٌ المُصابُ بمرضٍ خطير من زينب.

(14) سيتزوّج زيدٌ المصابُ بمرض خطير من زينب، وقد وقع تحديدُ سنة1967 السنة المُثْلَى للخمر.

عندما نعالج (13) و(16) ضمن السّياق (11أ-ج)، نتحصّل على نفس التّأثيرات السّياقيّة بالضّبط: إذ ليس لكثافة المعلومة التي وقع تمريرُها من خلال (16) أيّة علاقة بالسّياق كما أنّها لا تولّد أيّ تأثير سياقي مخصوص.

بل على العكس من ذلك، يتطلّب تكثُّفُ المعلومة ازديادا للجهد: فالقول (16) قائم على إدراج مادّة تصوّريّة إضافيّة، وهو ما ينتج عنه إدراجُ قواعد استنتاجيّة وطرق معالجة إضافيّة. وانطلاقا من التّعريف الذي سقناه للإفادة، لا بدّ أن تكون (16) أقلّ إفادة من (13) التي تولّد نفس التّأثيرات السّياقيّة في مقابل جهد أقلّ عند المعالجة. وبهذا، يكون التّنبّؤ قد وافق الحدْسَ مرّةً أخرى.

إنّ الأمثلة التي ناقشناها لم تتطرّق، إلى الآن، سوى إلى نوع واحد من التّأثير السّياقي، وهو الاستلزامات السّياقيّة.

ولْنتناول، الآن، مثالا تتحقّق من خلاله ضروبٌ مختلفة من التّأثير السّياقي مُجتمعةً. ولنتّخذ على سبيل المثال، السّياق (17أ-ز) حيث أثبتنا قوّة كلّ فرضيّة على اليسار:

(17) (أ) زيدٌ أشدُّ ثراءً من عمر.**[أكيدة]**

(ب) عمر أشدّ ثراء من قيسٍ.**[أكيدة]**

(ج) قيس أشدّ ثراء من جميل. **[أكيدة]**

(د) جميل أشدّ ثراء من سليم.**[أكيدة]**

(ذ) سليم أشدّ ثراء من مريم.**[قويّة]**

(ر) مريم أشدّ ثراء من جميل.**[ضعيفة جدّا]**

(ز) مريم أشدّ ثراء من سليم. **[قويّة]**

ولنفترض أنّ المتكلّم الذي لديه في رأسه السّياق (17أ- ز)، ينظر إلى كلّ أقوال المتكلّم على أنّها متأكّدة الصحّة. ولنفترض الآن أنّ المتكلّم في وضعيّة إقرار لكلّ من (18) و(19):

(18) مريم أشدّ ثراء من جميل.

(19) مريم أشدّ ثراء من زيد.

إنّ الحدْس يدلّ على أنّ الفرضيّة المعبّر عنها من خلال (19)هي الأشدّ إفادةً، [127] ومن الطبيعي أن يقع اختيارُ المتكلّم عليها هي.

ويُفسَّر كونُ (19) أشدّ إفادةً من (18) انطلاقا من تعريفنا للإفادة. وليس للفرضيّة (18)، ضمن السّياق (11أ- ز)، سوى نوعيْن من التّأثيرات السّياقيّة:

أوّلهما أنّها تجعل قوّة (17 ر) تمرّ من كونها **ضعيفة جدًا** لتصبح أكيدة، نظرا إلى تماثل مضمونها مع (17 ر) من ناحية، وإلى أنّها هي نفسها **أكيدة** من ناحية أخرى، ثانيهما أنّها تجعل الفرضيّة (17 ر) تمرّ من كونها **قويّة** إلى أن تصير أكيدة، نظرا إلى أنّ (17 ر) تمثّل استلزاما تأليفيّا متكوّنا من (17 د) و(17 ذ) وكلاهما أكيد إلى الآن.

للفرضيّة (19) خمسة تأثيرات سياقيّة. وهي متضمّنة من الناحية السّياقيّة لكلّ من (20) و(21):

(20) مريم أشدّ ثراء من سليم. [**أكيدة**]

(21) مريم أشدّ ثراء من قيس. [**أكيدة**]

تتعارض الفرضيّة (20) مع الفرضيّة (17 ذ)، وبما أنّ (20) أشدّ قوّة (**أكيدة** في مقابل **قويّة**)، فإنّ (17 ذ) قد امّحت من ذاكرة الآليّة الاستنتاجيّة، وهو ما يمثّل تأثيرا سياقيّا ثالثا. كما أنّ الفرضيّة (19) من شأنها أن تنتقل بكلّ من (17ر) و(17ز) من كونها **قويّة** لتجعلها **أكيدةً**، وهو ما يُحدث تأثيرا سياقيّا رابعا وخامسا. ويتطابق هذان التّأثيران الأخيران مع التّأثيريْن المُنعزليْن المتولّدين عن (18).

وبما أنّ حجم التّأثيرات السياقيّة المتولّدة عن (19) أكبر ممّا هو متولّد عن (18)، وباعتبار أنّ كليهما يتطلّب نفس الجهد عند المعالجة (إذا غضضنا الطّرف، كما سبق أن أشرنا، عن التّأثير الإضافيّ المتولّد عن التّأثيرات السّياقيّة نفسها)، فإنّه لا بدّ لـ(19)، انطلاقا من تعريفنا، أن تكون أكثر إفادة من (18)، وهو ما يُعتبر صحيحا بمقتضى الحدْسِ.

أمّا إذا كان المتكلّمُ يعتبر (18) و(19) فرضيّتيْن ضعيفتيْن، فإنّ تعريفَنا، في هذه الحالة، يفترض أن تكون (18) أشدّ إفادة من (19)، وذلك على عكس الوضعيّة السّابقة. عندئذ، فإنّ المتكلّم الذي كان يعتقد اعتقادا ضعيفا جدّا بأنّ مريم أشدّ ثراء من جميل، سيلاحظ أنّ إدراج (18) جعل اعتقاده يتدرّج في القوّة تدرّجا قليلا، فيمرّ من الاتّصاف بأنّه **ضعيف جدّا** ليتّصف بأنّه **ضعيف** وكفى. وعلى هذا النحو، يمكن للفرضيّة (18) أن تُدرك قدرا معيّنا من الإفادة.

وإذا عبّر المتكلّم، على خلاف ذلك، عن الفرضيّة (19)، فإنّ السّامع لن يصدّقه باعتبار أنّ تلك الفرضيّة ستتعارض مع قناعته بأنّ سليم أشدّ ثراء من مريم. وعندئذ، ستمّحي الفرضيّة (19) وتكفّ نهائيّا عن أن تكون مفيدة. ويتناسب هذا الأمرُ مع الحدْس المتمثّل في أنّ القول المبالَغَ فيه إلى درجة يعسر علينا تصديقه قولٌ منعدم الإفادة، في حين أنّ القول المعتدل والقابل للتّصديق يمكنه أن يحقّق قدرا معيّنا من الإفادة ولو كان ذلك من خلال تأكيد جملة من الفرضيّات السّابقة.

ومهما يكن من أمرٍ، فلا يجب أن تفوتَنا ملاحظةُ أنّ إصدارَ القول المُبالَغ فيه قد يكون في حدّ ذاته حاملا للإفادة، وهو ما يجعل التّعويلَ على الحدْس، في أمثلة من هذا القبيل، أمرا عسيرا. ومثال ذلك، أنّ السّامع قد لا يكون مصدّقا لـ(19)، ولكنّه، رغم ذلك، يُفكّر في نفسه بأنّه لا بدّ أن تكون للمتكلّم الذي يقرّ (19) دوافعُ جعلته يعتقد بأنّ مريم ثريّة، وفي هذه الحالة، يكون في وسعه أن يرى في هذا الأمر ما يؤكّد، بصفة مستقلّة، فرضيّتَيْه الخاصّتيْن (17 ر) و(17ز). وهذا ما يعني أنّ تحقّق هذا الضّرب من التّفكير يقتضي إثراءَ السياق (17 أ- ز)، وعلى أيّة حالٍ فإنّ الإفادة لن تكون متولّدة عن الفرضيّة (19) وإنّما عن الفرضيّة (22): [129]

(22) يصدّق المتكلّم (19)

ولْنَبْقَ على افتراض أنّ السّامع يعتبر أقوال المتكلّم ضعيفة، ولْننظر في (23):

(23) مريم أشدُّ ثراء من زيدٍ، أو أنّها أشدُّ ثراء من جميل.

كان من الممكن أن تُحدثَ الفرضيّة المُعبَّر عنها في (23) بالضّبط، نفسَ التّأثير السّياقي الذي تُحدثه (18)، أي أنّه كان من الممكن لها أنْ تنقلَ (17 ر) من ضعيف جدّا إلى ضعيف. غير أنّ الحصول على هذا التّأثير كان سيتطلّب جهدا أكبر في المعالجة: ذلك أنّه يكون من الضروريّ عندئذ القيام بسلسلة من المراحل الاستنتاجيّة حتّى يقع استبعادُ المعنى الأوّل الذي يُفهم من (23)،

وهو المعنى المتطابق مع (19)، وقبولُ المعنى الثّاني بما هو معنى **ضعيف**، وهو المتطابق مع (18). ويبدو ذلك، مرّة أخرى، متناسبا مع ما يُمليه الحدْسُ.

إنّ تعريف الإفادة عدد (10) لا يمكّن من مقارنة أيِّ زوج من الفرضيّات ضمن أيِّ نوع من السّياقات. وعلى سبيل المثال، تصوّروا: أوّلا، وجود سياق متّصفٍ بالاتّساع الشّديد وانعدام التّجانس، ولْنقُلْ إنّه يتكوّن من محتوى جريدة **الشّروق** الصّادرة صباح اليوم، ثانيا، وجود فرضيّتيْن اثنتيْن جديدتيْن ولْيكنْ لكلٍّ منهما، داخل ذلك السّياق، عددٌ من التّأثيرات السّياقيّة الهامّة والمختلفة فيما بينهما. فما هي طريقة المعالجة التي يمكن أن تمكّننا من المقارنة بين التّأثيرات السّياقيّة المتحصّل عليها؟

أو أُنظروا إلى (24) و(25):

(24) في الرّبيع، ستصير حديقتكم مهرجانا من الألوان إذا غرستم هذه الرّؤوسَ النباتيّة الرّائعة.

(25) من الشّائع القولُ بأنّ العوم في ماء المسبح أقلّ متعةً من العوْم في ماء البحر.

أيّ الطرق نعتمد في المقارنة بين الجهد الذي تتطلّبه معالجةُ هاتيْن الفرضيّتيْن، سواء كان ذلك داخل سياق معيّن أو خارجه؟ وهل يكون بوسعنا، على مستوى أكثر عموما، تحديدُ طرق المعالجة التي تُمكّن من تقييم مختلف أنواع التّأثيرات السّياقيّة أوّلا، والجهد المبذول عند المعالجة ثانيا، والإفادة ثالثا؟

قد نطرح أيضا نفس السّؤال بطريقة أخرى: هل يمكننا تحديد الإفادة لا بما هي مفهوم اقتراني بل بما هي مفهوم كميّ؟ ونجيب عن هذا التّساؤل بالإيجاب وبأنه في وسعنا القيامُ بذلك. وإذا كان من المقبول لدينا أن يكون المظهر الكميّ لمقولة الإفادة ذا أهميّة معيّنة بالنسبة إلى المناطقة، فإنّه، لا محالة، ليس المظهر الذي يسعى علماءُ النّفس إلى تطوير البحث فيه.

إنّ أهميّة مقولة الإفادة، ليست حكرا على الكائنات البشريّة بل تشمل، على صعيد مجرّد، أيّ آليّة من آليّات معالجة المعلومة يكون عملها غير منحصر في

مجرّد تحقيق هدف معيّن بأقلّ تكاليف ممكنة. ويمكن لأحدنا، على سبيل المثال، أن يرغب في تحديد الإفادة بالنسبة إلى آلة ذكيّة ذات طابع مجرّد. ولْنفترض أنّه ليس في مقدور تلك الآلة أن تُحدثَ سوى نمط واحد من التّأثير السّياقي، وهو الاستلزامات السّياقيّة. عندئذ، يكون في وسعنا، أيضا، قيسُ حجم التّأثير السّياقيّ الذي تُحدثُه إضافةُ فرضيّة ما إلى سياق معيّن، من خلال حساب [129] استلزاماتها السّياقيّة. كما أنّه يكون في وسعنا قيسُ حجم التّأثيرات السّياقيّة التي تنشأ عن التّحويرات الطّارئة على قيمة التّأكيد إذا كانت تلك القيم نفسها ذات طابع كميّ، وهي ضروب القيم التي عادةً ما يُحبّذها المناطقة.

ولْتتصوّروا، بالإضافة إلى ذلك، أنّ كلّ ما تُنجزه آلتُنا الذّكيّة تلك يمكن أن يُحلَّلَ بما هو جملة من التّأليفات لعمليّات جزئيّة بسيطة، وفي هذه الحالة، يكون في وسعنا قيسُ حجم جهد المعالجة الذي تتطلّبه مهامٌّ معيّنة(مثل الحصول على بعض التّأثيرات السّياقيّة) من خلال حساب جملة العمليّات الجزئيّة المستَخدَمة. أمّا إذا وقع تمثيل الآلة السّابقة في شكل برنامج داخل الحاسوب، فإنّه يكون في وسعنا قيسُ حجم جهد المعالجة من خلال قيس المدّة الزّمنيّة التي استغرقها حدوثُ بعض التأثيرات. ثمّ يكفي أن نختارَ، بصفة مبرَّرة أو اعتباطيّة، طريقةً معيّنة في الموازنة بين التّأثيرات السّياقيّة من جهة، وجهد المعالجة من جهة أخرى. وذلك بهدف التمكّن من تقديمِ تعريفٍ كميّ للإفادة بالنسبة إلى تلك الآلة.

ويحدُثُ خلافُ ذلك إذا تعلّق الأمرُ بتقييم حجم التّأثيرات السّياقيّة المتولّدة عن الأذهان البشريّة من جهة، والجهد الذّهنيّ الضّروريّ من أجل الحصول عليها، من جهة أخرى. وسبق أن بيّنّا، فيما يتعلّق بالتّأثيرات السّياقيّة، أنّ قيم التّأكيد المعنيّة ليست كميّة الطابع. كما أنّه ليس للتقييم الكميّ، فيما يتعلّق بجهد المعالجة، أهميّة أكبر من ذلك. ومثال ذلك أنّنا لا نعلم ما هي العمليّات الجزئيّة التي تتشكّل، انطلاقا منها، طرقُ المعالجة الذّهنيّة المعقّدة. لكنّنا نعلم، في المقابل، أنّ طول المدّة الزّمنيّة التي تستغرقها المعالجة الذّهنيّة ليس مؤشّرا إيجابيّا على التّكلفة التي تتطلّبها من الجسم: إذ يتطلّب الزّمن الذي نقضّيه عند

التّفكير حول موضوع ما تفكيرا شديد التّركيز، مجهودا ذهنيّا أكبر من ذلك الذي نبذله عندما نُقضّي نفس المدّة الزّمنيّة في الاستمتاع بحلم من أحلام اليقظة.

إنّ القضايا التي تثيرها عمليّة قيس كلّ من التّأثيرات السّياقيّة ومجهود المعالجة، لا تخصّ نظريّة الإفادة أو التّداوليّة على وجه التّحديد. وإنّما هي قضايا نفسيّة عامّة. ولكنّ من شأنها أن تكتسب، في إطار نظريّة الإفادة، طابعا خاصّا. ففي إطار هذه النظريّة، ليس موطنُ الإشكال في التقييم الخارجيّ لكلّ من التّأثيرات السّياقيّة وجهد المعالجة، وإنّما تتعلّق المسألة بوصف الطريقة التي يعتمدها الذّهن نفسُه في التقييم الذّاتي لمجموع نتائجه وجهوده الخاصّة، والطّريقة التي يقرّر بواسطتها-تبعا لذلك- أنْ يواصلَ بذلَ جهوده في نفس الاتّجاه أو توجيهها، على العكس من ذلك، وجهة أخرى.

ولمعالجة الإشكال السّابق، نصوغ المقترح التّالي: إنّ التّأثيرات السّياقيّة والجهد الذّهنيّ يُحدِثان، دون أدنى شكّ، وكما هي الحال بالنسبة إلى الحركات البدنيّة والجهد العضلي، جملةً من التّحويرات الفيزيا- كيميائيّة المخصوصة. ويمكننا افتراضُ أنّ الذّهن يقيّم جهوده الخاصّة وما تُحدثه من تأثيرات مع قدرته في نفس الوقت على التحكّم في تلك التّحويرات. ورغم اعترافنا بما في هذا الافتراض من علاقة ضمنيّة بالفيزياء أو الكيمياء العصبيّة، فإنّنا نتمسّك به وننفي أن يكون عديم الفائدة. وهو افتراضٌ متعارض مع تصوّر آخر مقبول ومتمثّل في القول بأنّه من الممكن تقييمُ التّأثيرات السّياقيّة عبر حساب عدد الاستلزامات السّياقيّة، وتقييمُ جهد المعالجة عبر تقييم عدد العمليّات الاستنتاجيّة. وثمّة عدّة أسباب تجعلنا نرفض هذا التصوّرَ الثّانيَ: ذلك أنّ حسابَ كلّ مرحلة من المراحل يقتضي إضافة عمليّةٍ حسابيّة إلى كلّ عمليّة من العمليّات الاستنتاجيّة، وهو ما سيؤدّي بالضّرورة إلى الزّيادة المُعتبَرة في حجم الجهد الذي تتطلّبه المعالجة الآليّة أيًّا كانت، غير أنّ هذه النتيجة تبدو متضاربة مع ما سبق، وذلك على أساس أنّ غايتَنا [130] من تقييم الجهد هي -كما هو مُفترَض- المزيدُ من التّقليص في حجمه. ومع ذلك، فإنّه إذا كان كلٌّ من التّأثيرات السّياقيّة وجهد المعالجة ناتجا -بالفعل- عن مثل هذا الحساب، إذن، فمن المفترَض

أن يكون النّاسُ قادرين على إصدار أحكامٍ مطلقة حول مقدار التّأثير المتحصَّل عليه أو الجهد المبذول، ومن ثمّ، على المقارنة بين التّأثيرات السّياقيّة من جهة، وجهد المعالجة الذي يتطلّبه أيُّ عمليْن من الأعمال الذّهنيّة مهما بلغت درجةُ اختلافهما من جهة أخرى. وهذا ما لا سبيلَ إليه.

يمثّل كلٌّ من التّأثيرات السّياقيّة وجهد المعالجة مظهريْن لا- تمثيليَّيْن ضمن طرق المعالجة الذّهنيّة. إنّهما دائما الحضور، سواء مثّلا موضوعَ تقييمٍ واعٍ أم لا، أو وقع تمثيلُهما من النّاحية التصوّريّة أم لا. وفي حالة تمثيلهما، نزعم أنّهما يحضران في شكل جملة من الأحكام الاقترانيّة. وهي أحكامٌ حدْسيّةٌ تستمدّ أُسُسها من تأثّرها بجملة من المقاييس الفيزيا- كيميائيّة.

ولا تقتصر ضروبُ الحدْسِ، عند النّاس، على الحدْس الاسترجاعيّ المتعلّق بتأثيراتٍ سبق أنْ حدثت وجهودٍ سبق أن بُذِلت، بل تتجاوز ذلك إلى أنماط الحدْس التّنبُّئي، أي حدْس حجم الجهد الذي يمكن لمهمّة معيّنة أن تتطلّبه أو حجم التّأثيرات التي يمكن أن تُحدِثَها (وهذا ما يتماثل تماما مع الحدس الذي يمتلكونه حول الجهد الذي يمكن أن تتطلّبه حركةٌ معيّنة من حركاتهم الجسديّة وحول التّأثيرات التي يمكن أن تتولّد عنها). ولا بدّ أن لا تكون أنماطُ الحدس التّنبُّئي حاصلةً اعتمادا على التّأثّر بجملة التّغييرات الطّارئة على المقاييس الفيزيا-كيميائيّة، بل اعتمادا على الوعي بجملة العوامل المُحوِّرة، بصفة منتظمة، من قيمة تلك المقاييس.

إنّه من السّهل علينا – نسبيّا – أن نحدّد عددا من العوامل المتنوّعة التي تُمكّن من التّنبّؤ بالمعلومات ذات التّأثيرات السّياقيّة الأكثر أهميّة. فمن الطّبيعي، مثلا، أنّه كلّما ازدادت قوّةُ فرضيّة ما، ازدادت تأثيراتُها السّياقيّة أهميّة. والأمرُ نفسُه صحيحٌ بالنسبة إلى العوامل القادرة على تمكيننا من التّنبُّؤ، إزاء مهمّتيْن اثنتيْن مُعيَّنتيْن، بأيّهما تتطلّب جهدا أكبر في المعالجة. ومثال ذلك أنّ معالجةَ قدرٍ كبير من المعلومات ضمن نفس السّياق، أو معالجة نفس المعلومة ضمن سياقٍ أكثر اتّساعا، يقتضي جهدا أكبر. ويمكن للنّاس أن يستغلّوا تلك القدرات على المقارنة من أجل التكثيف من إفادة المعلومة التي يُعالجونها.

وفي النّهاية، كيف تتحقّق الموازنة بين العامليْن الّذيْن يوجّهان عمليّة تقييم الإفادة؟ وبعبارة أخرى ما هو حجمُ الجهد الذي يتطلّبه قدرٌ معيّن من التّأثيرات؟ إنّ حجم كلّ من التّأثير والجهد، ضمن نظام شكليّ صرف، لا يقع الكشفُ عنه بقدرما يقع إعلانُهُ صراحةً. أمّا بالنسبة إلى الحاسوب الذي يُستعمَل لغاية المنفعة الاقتصاديّة، فيكون من الممكن جدّا تقييمُ حجم الجهد والتّأثير بواسطة الدّينار والملّيمات. أمّا في حالة المعالجة النّفسيّة، فإنّ قضيّة حجم الجهد بالنظر إلى التّأثير الذي يُحدثه لا تبدو، على خلاف ذلك، قابلة للحلّ عبر صياغة موحّدة وعامّة، بل إنّنا نتبيّن، عند تعميق النّظر، أنّنا لسنا في حاجة إلى مثل هذه الصّياغة إطلاقا.

إنّ القولَ بأنّ التّرابطَ بين حجم كلٍّ من الجهد والتّأثير لا يتأثّر بتغيّر الوضعيّات والأشخاص، يبدو ضعيفا. والدّليل على ذلك أنّه كلّما اشتدّت درجةُ انتباهنا تضاءل حجمُ الجهد الذي نبذله عند المعالجة: إذ أنّ الرّغبة في الحصول على قدر معيّن من التّأثير السّياقي قد يمثّل، في بعض الأحيان، حافزا لبذل جهد أكبر قد لا نكون، أحيانا، مستعدّين للقيام به. وثمّةَ مَن هو نافذُ البصيرة بحيث يبدو كلُّ ما هو قليل الفائدة، أكثر إفادة [131] بالنسبة إليه مقارنة بغيره ممّن كان ثقيل الفهم. والمتكلّم الذي لا يكون متبصّرا بمدى كفاءة مستمعه من هذه الزّاوية، واقعٌ إمّا في خطر تكليفه عناءَ جهد أكبر من طاقته، أوفي خطر مدّه بتأثيرات ضعيفة جدّا.

تُعدّ التّأثيراتُ والجهود الذّهنيّة مظهريْن لا- تمثيليّيْن ضمن المعالجة الذّهنيّة. وعلى هذا الأساس، فإنّ الإفادة التي هي عبارة عن الوظيفة التي يضطلع بها كلّ من التّأثير والجهد، تمثّل، هي الأخرى، خاصيّة لا- تمثيليّة، إنّها خاصيّة ممكنة الوجود دون حاجة إلى أن يقع تمثيلُها ولا حسابها.

وإذا وقع تمثيلُ الإفادة تمثيلا ذهنيّا، فإنّ ذلك يحدث في شكل أحكامِ مقارنةٍ أو أحكام ضبابيّة ومطلقة وعامّة (كما هو الشّأن في العبارات التّالية: «مُفيد»، «ضعيف الإفادة»، «شديد الإفادة») لا في صورة أحكام مطلقة الدقّة مثلما هو الشّأن بالنسبة إلى الأحكام الكميّة.

إنّ غايتنا ليست تعريف الإفادة تعريفا كميّا نظرا إلى أنّنا نهتمّ بها، في هذا المقام، باعتبارها خاصيّة نفسيّة. إلاّ أنّه يجب علينا تطويرُ الملمح التّجريبي للتّعريف الاقتراني الذي اقترحناه من خلال الاهتمام بالطريقة التي يتمّ بها النظرُ بها إلى الإفادة وتحقيقُها ضمن المعالجة الذّهنيّة عامّة، ومعالجة الفهم اللّغوي بصفة أخصّ. إنّ المهمّة المركزيّة التي يقع على عاتقنا إنجازُها هي الانتقالُ بمفهوم السّياق من تعريف شكليّ صرف إلى إكسابه طابعا تجريبيّا أشدّ بروزا، ثمّ استخلاص جملة الاستلزامات النّاشئة عن هذا التحوّل. [132]

بول غرايس

المنطق والمحادثة [1]

محمد الشيباني
سيف الدين دغفوس

التقديم

يعدّ هذا المقال الصادر سنة 1975 من المقالات الأصول في الدراسات التداولية. فقد دشّن به صاحبه (2) جدولا في البحث غير مسبوق، وظلّ حاضرا في الدّراسات اللّغوية إلى يومنا هذا، من خلال التعويل عليه ذكرا ومراجعة. فهو يستمدّ قيمته من تنبيهه إلى أنّ فهم الأقوال يحتاج فضلا عن معرفة ما قيل (الدلالة الوضعية المستفادة من الجملة) إلى الكشف عن احتمالات تأويل مقاصد القائل في ارتباط بملابسات التلفّظ ويحتاج تحديدا الكشف

(1) H. P. Grice, «Logic and Conversation», (in) *Conditionals,* Edited by Frank Jackson, chapter 8, pp.155-175.
© Oxford University Press, New York 1991

بول غرايس: (1913 ـ1988) من فلاسفة اللغة، من أصل انجليزي قضى جانبا هامّا من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفي. ساهم في توجيه الدراسة الفلسفية إلى تدبّر المعنى وكيفيّة تشكله في اللّغة، ونبّه إلى أهميّة فهم آليات المحادثة واستصفاء قوانينها والمنطق الذي يتحكّم في استلزام المعاني زمن التلفّظ. من أهمّ ما صدر له:
- *The Meaning*, 1957.
- *Logic and Conversation : the Wilam James Lectures*, 1967.
- *Studies in the Way of Words*, 1989.
- *Aspects of Reasons*, 2001.

عن الاستلزامات المحادثية. وقاده هذا إلى اختبار الفرضية التالية: للمحادثة منطقها، إذ تتحكّم فيها قوانين وقواعد تنظّمها وتوجّه إلى ما تستلزمه من دلالة بحسب احترام اجرائها أو خرقها وانتهاكها.

والأصل في هذا وجود مبدأ استلزاميّ ضامن للتواصل والتفاهم بين المتحاورين: مبدأ التعاون، ومفاده «لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلّبه منك في المرحلة التي تجري فيها ما تمّ ارتضاؤه من هدف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها». وتتفرّع عنه قواعد أربع: الكم، النوع، الكيف، العلاقة (المناسبة) لها أحكامها ومقتضياتها.

وستساهم هذه الفرضية الصادرة عن فيلسوف اللّغة في ظهور مفاهيم مؤسّسة حاضرة اليوم في تحليل ضروب الخطاب ودراسة العمل اللّغوي (المباشر وغير المباشر). وهي مفاهيم ستعرف مراجعات قائمة على وجهات نظر مغايره نذكر منها قوانين الخطاب (Lois de discours) مع ديكرو (Ducrot)، ونظرية المناسبة (Théorie de la Pertinence) مع سبربر وولسن (Wilson D. & Sperber D.).

التعريب

المنطق والمحادثة

[155] من الشّائع في المنطق الفلسفي القول إنّه يوجد -أو يبدو انّه يوجد- تباين في المعنى بين البعض-على الأقلّ- ممّا أسمّيه الروابط الصّورية:

$$\int x\ (x)\ \exists\ (x), \subset, V, \Lambda \sim -$$

عندما نؤوّلها تأويلا متّفقا عليه يحتمل وجهين (وما يُعدّ من جهة أخرى معادلا لها أو مقابلها في اللّغات الطبيعيّة من قبيل العبارات التالية «**لا**» و«**أو**» و«**إن**»، «**كلّ**» و«**بعض**» (**أو على الأقلّ واحد**) و«**لام التعريف**». ولعلّ بعض المناطقة رغبوا أحيانا في زعم أنّ مثل هذه الاختلافات غير موجودة في الواقع، لكنّ هذه المزاعم **إن وجدت أصلا** يعوزها التروّي إلى حدّ مّا. كما أنّ المُتّهَمَ بها قد **تعرّض إلى انتقادات لاذعة**.

وينتمي أساسا من يقرّ بمثل هذه الاختلافات إلى أحد الفريقين المتنافسين اللّذين سأطلق عليهما في هذا المقال اسم «**الصّوريين**» و«**غير الصّوريين**». ويمكن أن نجمل خصائص الموقف الصوري كما يلي: نظرا إلى أنّ ما يهمّ المناطقة هو صياغة النماذج العامّة للاستدلال الصحيح فإنّ للرّوابط الصّورية مزيّةً فارقةً تَفضُلُ بها ما يقابلها من أدوات في اللّغة الطبيعيّة. فمن الممكن أن نبني باعتماد هذه الرّوابط الصّوريّة نظاما من الصّيغ العامّة جدّا. وقد نعتبر عددًا هـامـًا منها أمثلة للاستدلال لاستلزام العبارة التي تستلزم معنى بعضِ هذه الرّوابط أو جميعِها، وقد نجعل هذا العدد الهام وثيق الصّلة بهذه الأمثلة. وقد يقوم مثل هذا النّظام على مجموعة محدودة العدد من الصّيغ البسيطة التي يتعيّن قبولها متى كان لهذه الرّوابط المعنى الذي وُضِعَ لها. هذا فضلا عن أنّ عددًا غير محدود من الصّيغ الأخرى -علما بأنّ الكثير منها ليس من البديهي قبوله بسهولة- نستطيع البرهنة على مقبولية كلّ واحد منها إذا تمّ قبول عناصر

المجموعة الأصلية./ [156] وهكذا نتوفّر على طريقة لمعالجة أمثلة الاستلزام التي يُشَكُّ في مقبوليتها.

وإذا تسنّى لنا -مثلما هو ممكن أحيانا- اعتماد طريقة تفضي إلى اتخاذ القرار توفّرت لدينا طريقة أكثر فعّالية. وعلاوة على هذا - ومن وجهة نظر فلسفيّة - فإنّ انطواء معنى هذه المقابلات الطبيعيّة على هذه العناصر التي لا تشترك فيها مع ما يكافئها من روابط صوريّة ينبغي اعتباره وجها من وجوه قصور اللّغات الطّبيعيّة. إذ ليست العناصر المعنيّة إلاّ مجرّد زوائد غير مرغوب فيها. فوجودها يحول دون التحديد الدقيق/ الواضح للمتصوّرات التي تظهر داخلها، وتبعا لذلك لا يمكن في بعض الملابسات أن نسند قيمة صدق معيّنة إلى البعض على الأقلّ من الأقوال الخبريّة التي تنطوي على هذه المتصوّرات. ثمّ إنّ عدم تحديد هذه المتصوّرات لا يُعترَضُ عليه في ذاته، بيد أنّ غيابه يفتح الباب على مصراعيه أمام الميتافيزيقا. ولسنا متأكّدين من أنّه لا وجود في اللّغة الطبيعيّة لإحدى هذه العبارات التي تحمل «شحنة» ميتافيزيقيّة. ولهذه الأسباب لا يمكن أن تعدّ هذه العبارات -مثلما هي مستعملة في الكلام الطّبيعي- مقبولة قبولا تامّا، وأن ينتهي الأمر بها إلى أن تصبح غير مفهومة على أكمل وجه. وحينئذ فإنّ التوجّه الأنسب يتمثّل في تصوّر لغة مثالية والشروع في بنائها. وتشتمل هذه اللّغة على روابط صوريّة وتتحدّد جُمَلُها بوضوح اعتمادا على قيمة الصّدق ويمكن إثبات خلوّها من كلّ تضمين ميتافيزيقيّ. وعلى هذا النّحو تُصبحُ أسس العلم موثوقا بها فلسفيّا بما أنّه يتسنّى التعبير عن أقوال رجل العلم وإن لم يتمّ بالضرورة التعبير عنها حاليّا (باعتماد هذه اللّغة المثالية). لا أطمع في أن يقبل جميع الصّوريين هذا العرض المجمل، ولكنّي أعتقد أنّ جميعهم يقبلون البعض ممّا جاء فيه على الأقلّ.

وقد يَرُدُّ على هذا واحد من غير الصّوريين بأن يقول: إنّ المطلب الفلسفيّ الدّاعي إلى إقرار لغة مثاليّة يستند إلى بعض الفرضيات التي يتعذّر الإقرار بصحتها. وتتمثّل إحداها في القول إنّ المعيار الأوّلي الذي نعتمده للحكم على كفاية لغة ما هو قدرتها على الإيفاء بمقتضيات العلم. أمّا الفرضيّة الأخرى فهي

القول إنّ عبارة ما لا يتسنّى ضمان فهمها فهما تامّا إلاّ إذا أمكن شرح معناها أو تحليله، وأنّه على كلّ شرح أو تحليل أن يكون في صورة تعريف دقيق هو التعبير/ الإخبار عن مكافئ منطقيّ لهذه العبارة. إنّ اللّغة تصلح لتأدية وظائف شتّى مهمّة فضلا عن أهداف البحث العلمي، فبإمكاننا أن نتبيّن بدقّة ما تعنيه عبارة مّا/ [157] (**وبالأحرى تبيّن أنّها مفهومة**) دون معرفة تحليلها. وقد يتمثّل القيام بتحليل ما (وفي الغالب يتمثّل) في التحديد- الشّامل ما أمكن ذلك- للشروط التي يُعتَدُّ بها في الحكم على ملاءمة العبارة المُحَلَّلَةِ أو عدمها. وفيما عدا ذلك نجد، ولا شكّ في أنّ الرّوابط الصّورية تَـقبَـلُ على وجه الخصوص أن يعالجها المنطقي معالجة منهجيّة، العديدَ من الاستدلالات والحجج التي نعبّر عنها باستعمال اللّغة الطّبيعيّة ـ لا من خلال مثل هذه الرّوابط ـ تظلّ رغم ذلك صحيحة كلّ الصحّة. ولذا لا بدّمن قيام منطق للمقابلات الطبيعيّة خاصّ بهذه الرّوابط يكون غير مبسّط، وتبعا لذلك يمكن اعتباره غير نظاميّ على نحو مّا. وقد يهتدي هذا المنطقُ بالمنطق المبسّط للرّوابط الصّورية ولكن دون أن يتركه يحلّ محلّه. وفي الواقع لا يختلف المنطقان فحسب بل يتعارضان أحيانا. فما يناسب عاملاصوريّا من قواعد قد لا يناسب مقابله الطبيعيّ.

أمّا في هذا العمل فلا رأي لي بشأن المسألة العامّة التي تهمّ ما لإصلاح اللّغات الطبيعيّة من مكانة في الفلسفة. وسأقتصر على نقاش ما يعني علاقتها بالاختلافات المزعومة المذكورة في بداية حديثي. ولا أنوي أيضا خوض معركة والانتصار لهذا الفريق أو ذلك. وفي المقابل أرغب في إثبات أنّ الفرضية التي يتداولها الفريقان والتي مفادها أنّ هذه الاختلافات قائمة بالفعل (هي وبصفة مجملة) خطأ شائع وأنّ هذا الخطأ مردّه إلى قلّة الانتباه إلى طبيعة الشروط المتحكّمة في المحادثة وإلى أهمّيتها. ولهذا أعمد فورا إلى البحث في الشروط العامّة التي تنطبق بكيفيّة أو أخرى على المحادثة في حدّ ذاتها بصرف النّظر عن موضوعها.

لنفترض أنّ «أ» و«ب» يتحدّثان عن صديق مشترك «ج» يشتغل في الوقت الرّاهن في مصرف. يسأل «أ» صديقه «ب» عن ظروف عمل «ج» فيجيب «ب»: **«أوه! أظنّ أنّ أموره على أحسن ما يرام، وهو كذلك يحبّ زملاءه ولم يُودَع بَعدُ السجن»**. في هذا الصّدد كان بإمكان «أ» تدبّر ما أراد «ب» استلزامه وما يلمّح إليه بل حتّى ما يقصده بقوله: إنّ «ج» لم يُودَع بَعدُ السّجن. وقد يكون الرّد إجابة من جملة عدّة أجوبة من قبيل: «إنّ «ج» يُعَدّ من الأشخاص الذين قد ينقادون وراء/ [158] إغراءات مهنتهم» أو «إنّ زملاء «ج» هم بالفعل أناس سيّئون ومخادعون» وهلمّ جرّا... وبطبيعة الحال قد لا يحتاج «أ» كثيرا إلى التحرّي عن شخص «ب» إذ الإجابة بالنسبة إليه في هذا السياق واضحة مسبّقا. ومن البيّن عندي أنّه مهما استلزم «ب» أو لمّح أو قصد إلى قوله إلخ... في مثالنا المذكور أعلاه فإنّ ذلك مختلف عمّا قاله «ب»، أي مجرّد كون «ج» لم يُودَع بعد السّجن. أريد أن أقدّم المصطلحات التي سأعوّل عليها في مقالي وهي فعل «**استلزم**» (Implicate) وما اتّصل به من أسماء مشتقّة كـ «**الاستلزام**» (implying) و«**المُستلزم**» (Implicatum) [**أي ما يتمّ استلزامه**]. والذي أريده بهذا تجنّب الاضطرار في كلّ مرّة إلى اختيار هذا الفعل أو ذلك من بين مجموعة الأفعال التي يقوم مقامها عادة فعل**استلزم**. وسأفترض الآن على الأقلّ -وإلى حدّ كبير- فهما حدسيّا لمعنى فعل «**قال**» في مثل هذه السياقات. كما أفترض قدرة على الاعتراف بوجود أفعال معيّنة تنتمي إلى العائلة التي يقترن بها فعل «**استلزم**». ومع ذلك يجدُرُ أن أقدّم ملاحظة أو ملاحظتين قد تساعدان على توضيح أكثر هاتين الفرضيتين إثارة للإشكال وأعني الفرضية المتعلّقة بمعنى فعل «**قال**».

أقصد بالمعنى الذي أستعمله لفعل «**قال**» الصّلة الوثيقة بين ما يقوله شخص ما والمعنى الاصطلاحي للكلمات (الجملة) التي يتلفّظ بها. هَبْ أنّ أحدهم تلفظ بالجملة التّالية: «**إنّه واقع بين فكّي كمّاشة**»(1). فإذا كانت لشخص ما

(1) المثال الانجليزي: «He is in the grip of a vice». [المترجمان]

معرفة باللّغة العربيّة -لكن لا علم له بملابسات القول- فإنّه سيدرك القليل ممّا قاله القائل الذي نفترض أنّه يتكلّم الانجليزية الفصحى ويستخدمها استخداما حرفيّا. وسيدرك هذا الشخص أنّ القائل قد قال في شأن فرد ذكر محدّد **«س»** -سواء أكان إنسانا أم حيوانا- إنّه في زمن القول (أيّا كان) إمّا: (1) «لم يستطع **«س»** الإقلاع عن طباعه السيّئة» وإمّا: (2) إنّ جزءا من جسم **«س»** قد عَلِقَ بأداة ما أو آلة من الآلات. ويعدّ هذا بطبيعة الحال تفسيرا تقريبيّا. ولكن لكي يحدّد ذلك الشخص بالضبط ما قاله القائل فإنّه يتعيّن عليه أن يعرف: **(أ)** هويّة **«س»**، (ب) زمن القول. (ج) ما لعبارة **«بين فكّي كمّاشة»** من معنى في أحوال مخصوصة للقول. (وعندها يقع الاختيار بين (1) و(2)). وهذا التوضيح الوجيز لاستعمالي فعل «قال» لا يجعلنا نحسم متى قال شخص مّا (اليوم): **«هارولد ولسن رجل عظيم»** [1]/ [159] في حين قال شخص آخر (اليوم كذلك): **«الوزير الأوّل البريطاني رجل عظيم»** [2] نحسم أنّهما قالا الشيء نفسه إذا كان كلّ واحد منهما يعلم أنّ للعبارتين الإحالة نفسها. ولكن مهما كان القرار المتّخذ في هذا الشأن، فإنّ الآليّة التي أُوشِكُ على وضعها ستكون قادرة على تفسير أيّة استلزامات قد تتوقّف على وجود هذه العبارة دون سواها من تلك العبارتين المخصوصتين في الجملة التي تمّ التلفّظ بها. وستكون مثل هذه التضميات محكومة بكلّ بساطة بقواعد مختلفة.

سيمكّن أحيانا المعنى الوضعيّ للكلمات المستعملة من تحديد ما هو ما استلزام، فضلا عن مساعدته على تحديد ما قيل. فإذا قلت **(بكلّ زهو)** **«هو انجليزي إذن هو شجاع»** [3]فإنّي -ولا ريب في هذا- **أُلزِمُ** نفسي- بموجب الكلمات التي أتلفّظ بها- بالبرهنة على أنّ شجاعته (تتأتّى من) كونه انجليزيّا. ولكن عندما أقول إنّه انجليزيّ وإنّه شجاع، فإنّي لا أريد القول **إنّي قلت** (بالمعنى الأرجح) إنّ شجاعته تتأتّى من كونه انجليزيّا، رغم أنّي قد أشرت بكلّ

(1) المثال الانجليزي: «Harold Wilson is a great man»[المترجمان].

(2) المثال الانجليزي: « The Britsh Prime Minister is a great man» [المترجمان].

(3) المثال الانجليزي: «He is an English man, he is, therefore, brave»[المترجمان].

تأكيد إلى هذا، وتبعا لذلك استلزمت أنّ الأمر كذلك. لا أريد القول إنّ تلفّظي بهذه الجملة سيكون -**بالمعنى الدقيق للكلمة**-خاطئا متى تعذّر الحصول على النتيجة المعنيّة. **حينئذ** تُعتَـبر **بعض** الاستلزامات **وضعيّة** خلافا للمثال التي قدّمت به هذا النقاش حول الاستلزام.

أودّ الإشارة إلى وجود قسم فرعيّ من الاستلزامات **غير الوضعيّة** أسمّيه: الاستلزامات **المحادثيّة**، وهو قسم فرعي مرتبط أساسا بوجود عدد من السّمات العامّة للخطاب. ولهذا ستكون الخطوة الموالية محاولة لتحديد ماهيّة هذه السّمات.

إنّ الذي سيرد لاحقا سيمكّننا من وضع مقاربة أوّلية لمبدأ عامّ. فالمحاورة لا يمكن أن تقوم عادة على مجرّد سلسلة من التعاليق المتفكّكة، فهي في هذه الحالة غير معقولة، ذلك أنّ المحاورات تمثّل خصوصا -إلى حدّ ما على الأقلّ- ثمرة لجهود تعاون مبذولة. ويتعرّف كلّ مشارك من خلالها على هدف مشترك أو جملة من الأهداف، أو إنّه يقرّ على الأقلّ ما ارتضاه بصفة مشتركة جميعُ المتحاورين. ويمكن منذ البداية ضبط هذا الهدف أو الوجهة (كأن يقع اقتراح أوّلي بمناقشة مسألة مّا) أو يمكن ظهورهما أثناء التحاور. وقد يتسنّى في حدود معيّنة ضبطهما، أو قد يتعذّر تحديدهما بهذه الكيفيّة حتّى يُفسَحَ في هذا الصّدد المجال الواسع أمام المتحاورين (كأن يكون الحديث ذا شجون). ولكن يتعيّن في كلّ مرحلة استبعاد **بعض**الحالات التي يجري فيها /[160] الانتقال من موضوع إلى آخر أثناء المحادثة لعدم مناسبتها محادثيّا. وبإمكاننا حينئذ صياغة مبدإ تقريبي إجماليّ[1] سنتوقع في الغالب احترامه من جميع المتحاورين، وأعني به: «**لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلبه منك- في المرحلة التي تجري فيها- ما تمّ ارتضاؤه من أهداف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها**». ويمكن تسمية هذا مبدأ التعاون[2]. وإذ نفترض أنّ مبدأ عامّا من هذاالقبيل هو مبدأ مقبول فإنّا قد نتوصّل إلى تمييز أربع مقولات. ويتفرّع عن هذه المقولة

(1) Ceteris paribus.

(2) وهو ما سنختزله من هنا فصاعداً في: «م- ت» [المترجمان].

أو تلك عدد من القواعد أشدّ خصوصيّة، وعدد من القواعد الفرعيّة. واقتداء بكانط أسمّي هذه المقولات: **الكمّ** (Quantity) **والكيف** (Quality) **والنّسبة** (Relation) **والطريقة** (Manner). وتهمّ مقولة **الكم**كمّية المعلومات التي ينبغي توفيرها. وتتفرّع من صلبها القاعدتان التاليتان:

1- «**لتكن مساهمتك متوفّرة على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب**» (**بالنسبة إلى المقاصد الرّاهنة للمحاورة**).

2- «**لا تجعل مساهمتك متوفّرة على قدر من المعلومات يفوق ما هو مطلوب**».

(وتقبل القاعدة الثّانية النّقاش: إذ قد نظنّ أنّ توفير قدر كبير من المعلومات لا يمثّل انتهاكا لـ «**م-ت**» وإنّما هو مجرّد إضاعة للوقت. ومهما يمكن من أمر فإنّنا نستطيع الردّ على هذا الاعتراض بملاحظة أنّ مثل هذا الإفراط في المعلومات قد يكون مُضلّلا، لأنّه قد يثير مسائل هامشيّة. وقد يؤثّر هذا الإفراط تأثيرا غير مباشر إذ قد يُضَلّـَلُ المخَاطَبُون لظنّهم أنّه يكمن **غرض** محدّد وراء هذا الإفراط في المعلومات. ومع ذلك قد توجد أسباب أخرى للتردّد في قبول هذه القاعدة الثّانية لا سيّما أنّ قاعدة لاحقة ستُعنى **بالمناسبة** ستؤمّن مفعول هذه القاعدة).

وتحت مقولة **الكيف** توجد قاعدة عليا هي: «**لتكن مساهمتك في هذا الموضوع صادقة**»-وثمّة كذلك قاعدتان أشدّ خصوصيّة هما:

1ـ «**لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب**».

2ـ «**لا تقل ما تفتقر الحجّة الكافية عليه**».

وتحت مقولة **النّسبة** أضع قاعدة وحيدة وأعني بها «**قل ما له صلة بالموضوع**». وهذه القاعدة على إيجازها/ [161] تخفي في صياغتها عددًا من القضايا التي تشغل بالي كثيرا وتتصل بمختلف ضروب المناسبة (ما له صلة بالموضوع) ومواطنها وبكيفيّة تبدّلها أثناء المحاورة، وبالكيفيّة التي نسمح بها فعليّا بتغيير مواضيع المحادثة، وهلمّ جرّا... وأنا أرى أنّ معالجة مثل هذه المسائل عسيرة جدّا، وآمل استئناف النّظر فيها بمناسبة دراسة لاحقة.

وأخيرا أضع تحت مقولة **الطريقة** -التي أفهمها باعتبارها غير دائرة (مثل المقولات السّابقة) على ما قيل، بل إنّها تتّصل بالكيفيّة التي ينبغي بها قول ما قيل- قاعدة عليا هي: «**لتكن واضحا**»، فضلا عن قواعد أخرى شتّى مثل / [161]:

1 - **تجنّب غموض العبارة.**

2ـ **تجنّب اللّبس.**

3ـ **أوجز (تجنّب الإطناب الذي لا موجب له).**

4ـ **كن منظّما.**

وقد نحتاج إلى قواعد أخرى.

ومن البديهيّ أنّ احترام بعض هذه القواعد يكون أقلّ إلحاحا من احترام غيرها. فنحن ننتقد شخصا مّا يُعرب عمّا في نفسه بأطناب مبالغ فيه انتقادا عادة ما يكون ألطف من انتقادنا شخصا آخر قال شيئا وهو واثق من عدم صحّته. وأنا أعتبر فعلا أنّ القاعدة الأولى للكيف تكتسي، على أقلّ تقدير، أهمّية بالغة بحيث ينبغي ألاّ أدرجها ضمن مشروع من قبيل ما أنا بصدد تدبيره. أمّا باقي القواعد فلا تغدو نافذة إلاّ إذا افترضنا استيفاء قاعدة الكيف هذه. وبما أنّ هذا قد يصحّ، إذا اعتبرنا كيفيّة تولّد الاستلزامات، فإنّه يبدو أنّ لهذه القاعدة دورا لا يختلف عن بقيّة القواعد. ويجدر في الوقت الرّاهن على الأقلّ معاملتها باعتبارها قاعدة تنتمي إلى مجموع القواعد الأخرى. وتوجـد بلا شكّ أنواع أخرى من القواعد (جماليّة أو اجتماعيّة أو أخلاقية) من قبيـل «**كن متأدّبا**»- وهي قـاعدة يحترمهـا عادة المتحـاورون -بإمكانها أن تولّد استلزامات غير وضعيّة. إلاّ أنّ قواعد المحـادثة والاستلزامات المحادثية المتّصلة بها (وأرجـو ذلك) ترتبط أساسا بالأهداف المحدّدة التي وقع صرفُ الكلام (وكذلك المحاورة) إلى تحقيقها والتي من أجلها وقع بالأساس استخدامها. ولقد نصصت على قواعدي/ [162] كما لو أنّ هذه الأهداف تتمثّل في تبادل أقصى ما يمكن من المعلومات. هذا التحديد ضيّق جدّا بطبيعة الحال، ثمّ إنّ المشروع

يتطلّب أيضا تعميقا حتى نُـقِـرّ مثل هذه الأهداف العامة، ونذكر منها: التأثير في أفعال الآخرين أو توجيهها.

وبما أنّ من جملة غاياتي المُعلَنَة إبراز أنّ الكلام يمـثّل حقّا حالة معيّنة أو ضربا من السّلوك القصديّ والمعقول، فإنّه قد تجدر ملاحظة أنّ الاحتمالات المحدّدة أو الفرضيات ذات الصّلة على الأقلّ ببعض القواعد المذكورة سلفا، لها نظيرها في مجال المعاملات الأخرى التي ليست من باب المحاورة. وسأذكر بإيجاز حالة صنوًا لكلّ صنف من قواعد المحادثة:

1 ـ **الكم**: إذا ساعدتني على إصلاح سيارة فإنّي أتوقّع ألاّ تقلّ مساعدتك أو تفوق ما هو مطلوب منك. وإذا احتجت في مرحلة معيّنة إلى أربعة بَرَاغٍ، فإنّي أنتظر أن تمدّني بأربعة براغٍ وليس باثنين أو ستّة.

2 ـ **الكيف**: أتوقّع أن تكون مساعدتك فعليّة وليست ماكرة. فإذا احتجت إلى مادّة السّكر لإعداد كعكة حلوى تساعدني فيها فإنّي لا أتوقّع أن تعطيني ملحا. وإذا احتجت في إعدادها إلى ملعقة، فإنّي لا أتوقّع أن تمدّني بملعقة من المطّاط.

3 ـ **النّسبة**: أعوّل على مساعدة من شريكي تكون مناسبة للحاجيات الرّاهنة في كلّ مرحلة من مراحل ما أنجزه من عمل. فإذا كنت بصدد خلط موادّ لإعداد كعكة حلوى فإنّي لا أتوقّع مدّي بكتاب مهمّ أو حتّى مدّي بقفّاز الفرن (وإن كان من المحتمل أن يصبح هذا مناسبا في مرحلة لاحقة).

4 ـ **الطريقة**: أعوّل على أن يوضّح لي شريكي كيفيّة مساهمته وأن يضع كفاءته موضع تنفيذ بسرعة معقولة.

وتتّصل هذه المُقارنات بما أعتبره مسألة هامّة ذات علاقة بـ: «م.ت» وما يرتبط به من قواعد، وأعني بها الأساسَ الذي يقوم عليه الافتراضُ الذي يبدو أنّنا نقوم به، والذي يظهر أنّ (وهذا ما أرجوه) مجموعة كبيرة من الاستلزامات تقوم عليه، وأنّ المتكلّمين يتصرّفون إجمالاً وبصفة تقريبيّة (وفي غياب ما يشير إلى خلاف هذا) طبقا لما تنصّ عليه هذه المبادئ. وثمّة جواب مناسب غير دقيق -ولكنّه مناسب إلى حدّ ما ولا ريب في ذلك- يتمثّل في وجود أمر أكّدته

التجربة ولا نزاع فيه، مداره على أنّ النّاس **يتصرّفون** بهذه الكيفيّة. فلقد تعلّموا هذا منذ طفولتهم ولم ينسوا هذا السّلوك الذي اعتادوا التصرّف بناء عليه. وبالفعل سيتطلّب مثل هذا قدرا كبيرا من الجهد ينبغي بذله للإقلاع /[163] عن مثل هذه العادة. فقول الصدق مثلا أَيْسَرُ كثيرا من الكذب.

ورغم ذلك، فإنّي أعتبر نفسي عقلانيّا بما فيه الكفاية، لأنّي أرغب في التوصّل إلى ما يكمن وراء هذه الحقائق التي لا شكّ فيها. وأرغب أيضا في التوصّل إلى اعتبار أنّ النمط المألوف لإجراء المُحادثة ليس مجرّد مسلك يتّبعه **في الحقيقة** كلّنا أو جلّنا، وإنّما هو أمر من **الحكمة** اتّباعه **وينبغي** عدم التخلّي عنه. ولقد كنت لمدّة من الزمن معجبا بفكرة مفادها أنّ احترام «م.ت» ومجمل القواعد أثناء المحاورة قد يُعتَبر بمثابة أمر شبه تعاقديّ له نظائر ليست من مجال الخطاب. فإذا مررتَ بجانبي وأنا أصارع سيّارتي المعطّبة فإنّي -بلا شكّ- أتوقّع منك وإلى حدّ معيّن أن تمدّ لي يد المساعدة. ولكن بمجرّد أن تلتحق بي لمساعدتي في إصلاح السيّارة -قدر استطاعتك- وبمجرّد أن تكون تحت غطاء المحرّك فإنّ حجم توقّعاتي يتزايد، فإذا بها تتّخذ وجوها محدّدة أكثرِ (في ظلّ غيابِ لما يشير إلى أنّك مجرّد شخص متطفّلٍ لا كفاءة له). ويبدو **لي أنّ المحاورة تكشف بوضوح عن بعض السّمات التي تجتمع في تحديد** المعاملات القائمة على التعاون.

1ـ للمساهمَيْن هدف مشترك مباشر، على سبيل المثال: إصلاح سيّارة. وبطبيعة الحال قد تتباين أهدافهما النّهائية، بل قد تتضارب إذ قد يسعى أحدهما إلى إصلاح السيّارة ليدير محرّكها ويستقلّها مخلّفا الشّخص الثاني وراءه. ويوجد في المحاورة الأنموذجيّة هدف مشترك حتّى وإن كان ثانويّا كأن يثرثر جاران. وعلى كلّ طرف حينئذ أن يتماهى في ذلك الحين مع المصالح المحادثية الظّرفية للطرف الآخر.

2ـ ينبغي أن تترابط مشاركة المساهمين وتتوقّف الواحدة على الأخرى.

3ـ يوجد في جميع الأحوال ضرب من الاتفاق على أمور أخرى يمكن أن تعادلها (وهو اتفاق قد يكون صريحا ولكنّه استلزاميّ في الغالب) وعلى أنّه

ينبغي أن تستمرّ العملية بالأسلوب المناسب لها، إلاّ إذا وافق الطرفان على أن يضعا حدّا لها. فلا يمكن لطرف ما مجرّد الانسحاب أو الشّروع في القيام بأمر آخر.

ولكن، لئن تسنّى في بعض الأحوال توظيف عدد من مثل هذه الأسس شبه التعاقديّة فإنّها لا تبدو صالحة تماما في الكثير من ضروب المحاورات من قبيل المشادّة الكلاميّة وكتابة الرسائل. وعلى أيّة حال فإنّنا نشعر أنّ من يتكلّم خارج الموضوع أو بغموض لا يخذل في المقام الأوّل / [164] من يستمع إليه بقدر ما يخذل نفسه. ولذا آمل لاحقا أن أتوصّل إلى بيان أنّ احترام «م.ت» والقواعد الأخرى هو أمر معقول (منطقيّ). إذ من المفروض أنّ أيّ شخص ينتبه إلى الأهداف الجوهريّة للمحادثة/ التواصل (مثلا: تبليغ معلومة أو تلقّيها أو التأثير في الآخرين والتأثّر بهم) له مصلحة - في ملابسات ما - في المشاركة في المحاورات التي لن تكون مناسبة إلاّ بافتراض أنّها تجري في توافق مع «م.ت» وقواعد المحادثة. لست متأكّدا من إمكان بلوغ أيّة نتيجة من هذا القبيل. ومهما يكن من أمر، فإنّي أكاد أوقن أنّه يتعذّر عليّ بلوغها قبل أن أملك قدرا مهمّا من الوضوح بشأن طبيعة المناسبة والملابسات التي تُستَوجَبُ فيها مثل هذه النتيجة.

لقد آن الأوان لبيان ما يوجد من صلة بين «م.ت» وقواعد المحادثة من جهة، والاستلزام المحادثي من جهة أخرى.

فقد يخفق مساهم في المحاورة في احترام قاعدة مّا، بطرق شتّى ومن ضمنها نذكر:

-1 يمكن للمساهم بكلّ هدوء ومن غير ادّعاء أن **يخرق** قاعدة ما، وإذا كان الأمر على هذا النّحو فإنّه قد يغالط غيره.

-2 يمكنه أن **يختارالتخلّي في المحاورة** عن كلّ من القاعدة و«م.ت». ويمكنه أن يقول أو يكشف أنّه يرفض التعاون وفق ما تقتضيه القاعدة. ويمكنه القول مثلا: «**لا يمكنني قول المزيد فلقد أُرتِج عليّ**».[1]

(1) المثال الانجليزي: I cannot say more ; my lips are sealed [المترجمان].

3- وقد يكون إزاء **تناقض**. فقد يعجز على الإيفاء بالقاعدة الأولى الخاصّة بالكمّ (**قدّم القدر المطلوب من المعلومات**) دون خرق القاعدة الثانية الخاصّة بالكيف(**لتكن لديك الحجّة المناسبة على ما تقوله**).

4- يمكن أن **يزدري** قاعدة مّا، بمعنى أنّه قد يخفق في الإيفاء بها على نحو جليّ. وإذا افترضنا أنّ القائل قادر على احترام هذه القاعدة، وهو يحترمها دون خرق قاعدة أخرى (نتيجة للتناقض) وإذا افترضنا أنّه لم يتنحّ عن المحاورة وأنّه لا يحاول تضليل غيره نظرا إلى بداهة سلوكه، فإنّ المُخَاطَبَ سيواجه مشكلا ـ ولا مجال للشكّ في هذا ـ ثانويّا: كيف يمكن أن يوافق قولُ ما قاله افتراضَ احترامِه لمجمل «م.ت». إنّ هذه الحالة تكمن وراء ظهور الاستلزام المحادثيّ. وعندما يتولّد هذا الاستلزام بهذه الصّورة يتسنّى لي القول إنّه تمّ الشّروع في **استغلال** قاعدة من القواعد.

/ (165) أستطيع الآن ضبط مفهوم الاستلزام المحادثيّ. إن قام شخص مّا باستلزام «ض» عندما قال (في المكان والزمان) القضيّة «ق» (أو أوهم بذلك) فإنّه يُعتبَر قائما باستلزام محادثيّ **شريطة:**

(1)افتراض أنّه يراعي قواعد المحادثة أو على الأقلّ «م.ت».

(2) افتراض أنّه يعي أو يرى أنّ «ض» مُستَلزَمَة حتى يكون قوله «ق») أو ما يوهم أنّه قول «ق» (أو ما يفعله بـ**هذه** العبارات) متوافقا مع هذا الافتراض.

(3) أن يعتقد القائل (وهو يودّ توقّع أنّ المخاطَب يعتقد أنّ القائل يعتقد) أنّه ممّا يدخل ضمن كفاءات المخاطَب أن يتدبّر أو يدرك حدسيّا أنّ الافتراض الوارد في (2) ضروريّ.

لِنطبّقْ كلّ هذا على المثال الأوّل أي على ما قاله «ب»، ومفاده أنّ «ج» «لم يودع السّجن بعد». يمكن لـ «أ» في مقام مناسب أن يفكّر كما يلي:

1ـ ممّا لا يخفى أنّ «ب» قد خرق قاعدة «**قل ما له صلة بالموضوع**». ويمكن اعتبار هذا خرقا لقاعدة من القواعد المتّصلة بالوضوح. ولا وجود لسبب آخر إلى حدّ الآن -يجعلني أفترض أنّه ارتأى أن يحيد عن «م.ت».

2ـ يمكن لي في ملابسات معيّنة اعتبار أنّ عدم وثاقة صلة قوله بالموضوع أمر جليّ **إلاّ إذا** وفقط **إذا** افترضت أنّه يرى «**ج**» شخصا غير صادق بالضرورة.

-3 يعلم «ب» أنّي قادر على التصرّف بمقتضى المرحلة (2)، لذا يستلزم «ب» أنّ «**ج**» غير صادق بالضرورة.

يجب أن يكون الاستلزام المحادثي ممّا نستطيع التوصّل إليه، لأنّه حتّى إن تمكّنّا فعليّا من فهم هذا الاستلزام حدسيّا - ما لم تقم مقام الحدس حجّة ثابتة - فإنّ هذا الاستلزام لا يجوز اعتباره (إن وُجد أصلا) استلزاما **محادثيّا** فهو سيغدو استلزاما **وضعيّا**. ولكي يكشف المخاطَب وجود هذا الاستلزام المحادثي المحدّد، فعليه التعويل على المعطيات التالية:

1ـ المعنى الوضعي للكلمات المستعملة مع ضبط حقيقة المراجع التي قد تحيل عليها.

2ـ «م.ت» وقواعده.

3ـ السّياق اللّغوي للقول وملابساته غير اللّغوية.

4ـ معطيات أخرى متّصلة بالمعارف المحصّلة سلفا.

5ـ كون (أو افتراض كون) جميع المعطيات ذات الصّلة المذكورة قد توفّرت لجميع المشاركين في المحادثة، وهم جميعا يعلمون أو يفترضون أنّ الأمر كذلك.

ويوجد منوال عامّ يمكّننا من التوصّل إلى استلزام محادثي، ويتعيّن عرضُه كما يلي: لقد قال «ق»، ولا مبرّر لافتراض أنّه لم يحترم القواعد أو على الأقلّ «م.ت». وهو لا يستطيع القيام بهذا إلاّ إذا اعتقد في «ض» وهو يعلم (ويعلم أنّي أعلم أنّه يعلم) أنّي أستطيع اعتبار / [166] أنّه من المستوجب افتراض أنّه يعتقد في «ض» ولم يفعل أيّ شيء يمنعني من الاعتقاد في «ض». وهو يقصد أن يجعلني أعتقد -أو على الأقلّ يريد أن أسلّم بـ «ض». وبهذا يكون قد استلزم «ض».

أمثلة:

أعرض الآن عددا من الأمثلة أوزّعها على ثلاث مجموعات:

المجموعة أ:

وفيها أمثلة لم يتمّ فيها خرق أيّة قاعدة، أو على الأقلّ لم يتمّ فيها بوضوح خرق أيّة قاعدة.

يقف «أ» بجانب سيّارة من البيّن أنّها معطّبة، فيقترب منه «ب» ويدور بينهما هذا الحوار.

1 ـ أ: لقد نفد الوقود.

ب: يوجد مستودع في زاوية الطريق.

(**التفسير**: سيخالف «ب» قاعدة: «**قل ما له صلة بالموضوع**» إلاّ إذا كان يظنّ أنّ المستودع مفتوح، أو أنّه قد يكون مفتوحا وأنّ فيه بنزينا للبيع. وحينئذ يستلزم أنّ المستودع مفتوح أو على الأقلّ قد يكون مفتوحا إلخ...).

يبدو في هذا المثال - خلافا للقول: «**لم يودع بعد السّجن**»- أنّ العلاقة الاستلزامية بين ما قاله «ب» وما جاء على لسان «أ» هي على درجة من البداهة بحيث حتّى إن فهم أحدهم القاعدة العليا لمقولة الطريقة «**كن واضحا**» على أنّها لا تنطبق فحسب على الإفصاح عمّا قيل وإنّما تنطبق على العلاقة القائمة بين ما قيل وما كان قريبا منه من أقوال، فإنّه يتّضح أنّه لا شيء يدعو إلى القول إنّه ثمّة مخالفة للقاعدة العليا في هذا المثال. ولعلّ المثال الموالي أقلّ وضوحا في احترامه للقاعدة:

2 ـ أ: يبدو أنّ «سميث» ليست له صديقة هذه الأيّام.

ب: لقد زار مؤخّرا نيويورك مرارا.

استلزم «ب» أنّ لـ «سميث» صديقة في نيويورك، وقد تكون له فعلا.(لا نرى مبرّرا للتفسير فقد قمنا بذلك في المثال السّابق).

يستلزم القائل في المثالين ما ينبغي أن يُفترَض تصديقُه لغاية الإبقاء على فرضية احترامه قاعدة النّسبة.

المجموعة ب:

وفيها مثال تُخرَقُ فيه قاعدة ولكنّ هذا الخرق لا يُفسَّرُ بافتراض أنّ هذه القاعدة تناقض قاعدة أخرى/ .

[167] «أ» بصدد إعداد برنامج جولة في فرنساصحبة «ب». وكلاهما يعلم أنّ «أ» يرغب في زيارة صديقه «ج» على ألاّ يؤدّي ذلك إلى إطالة جولته كثيرا.

-3 أ: أين يقطن «ج»؟

ب: في مكان ما من جنوب فرنسا

(**التفسير**: لا مجال لافتراض أنّ «ب» اختار التخلّي عن المحاورة. فهو يعلم جيّدا أنّ جوابه لا يستلزم معلومات كافيّة تلبّي حاجة «أ». ولا يمكن تفسير مخالفة القاعدة الأولى للكمّ إلاّ بافتراض أنّ «ب» على دراية بأنّ تقديم المزيد من المعلومات سيفضي إلى قول شيء مّا يخالف قاعدة الكيف: «**لا تقل ما تفتقرك الحجّة الكافية عليه**». ولذا يستلزم «ب» أنّه لا يعلم في أيّة مدينة يقطن «ج»).

المجموعة ج:

وفيها أمثلة تنطوي على توظيف لإجراءٍ بموجبه تُزدَرَى قاعدة لغاية التوصّل إلى استلزام محادثيّ بالتعويل على ظواهر من قبيل الوجوه البلاغيّة.

وفي هذه الأمثلة -ورغم خرق بعض القواعد في مستوى ما قيل- فإنّه يُخَوَّلُ للمخاطَب افتراضُ أنّه تمّ في مستوى ما هو مُستلزم احترام هذه القاعدة، أو على الأقلّ تمّ احترام مجمل «م.ت».

1ـ أ: في ازدراء القاعدة الأولى للكم:

كتب «أ» توصية لأحد طلبته ممّن ترشّح للحصول على خطّة لتدريس الفلسفة. وهذا مضمونها: «**سيّدي الفاضل: يتقن السيّد «س» اللّغة الانجليزية جيّدا. وكان اختلافه إلى مدرّسه منتظما. تقبّلوا سيّدي... إلخ**».(**التفسير**: لا يستطيع «أ» عدم المساهمة من المحاورة لأنّه إذا كان مُعرِضًا عن التعاون، فما الدّاعي أصلا إلى كتابة كلّ هذا؟ من غير المحتمل أن يكون عاجزا -نتيجة لجهله- عن المزيد من الحديث ما دام هذا الشخص طالبا من طلبته. زد على ذلك فإنّ لديه معلومات تفوق ما هو مطلوب. وحينئذ فالمرغوب منه تقديم معلومات يُحجم عن الإفصاح عنها. ولا يُقبَلُ هذا الافتراض إلاّ إذا افترضنا أنّ «أ» يعتبر مستوى السيّد «س»ليس جيّدا في الفلسفة. وهذا حينئذ ما استلزمه).

ولنا أمثلة غايةٌ في الازدراء بالقاعدة الأولى للكمّ وتجسّمها أقوال هي من باب تحصيل الحاصل البادي للعيان من قبيل **«النّساء هنّ النّساء»** و**«الحرب هي الحرب»**. وأريد الدفاع عن فكرة مفادها أنّه في حدود ما قيل - بالمعنى الذي اخترته- أعتبر أنّ هذه الأقوال تفتقر كليّا إلى قيمة الإبلاغ، وتبعا لذلك لا يسعنا في هذا المستوى إلاّ تجاوز القاعدة الأولى/ [168] للكمّ مهما كان سياق المحادثة. لهذه الأقوال بطبيعة الحال قيمة إبلاغية في مستوى ما وقع استلزامه. ويرتبط تحديد المخاطَب لمحتواها الإبلاغيّ بقدرته على تفسير سبب اختيار القائل لهذا التحصيل للحاصل البادي للعيان و**المخصوص**.

-1 ب: مخالفة القاعدة الثّانية للكم: «لا تقدّم معلومات تفوق ما هو مطلوب منك» بافتراض أنّه يتعيّن قبول مثل هذه القاعدة.

يريد «أ» معرفة ما إذا كانت القضيّة «ق» صحيحة، ولايتطوّع «ب» بمجرّد إبلاغه أنّ «ق» صحيحة، بل يبلّغه أيضا بأنّه واثق من أنّ «ق» صحيحة فعلاً وأنّ الدليل على صحّة قولنا إنّ «ق» صحيحة هو كيت وكيت وكذا وكذا...

ربّما نعتبر ثرثرة «ب» غير مقصودة. وإذا كان «أ» يرى الأمور هكذا، فإنّه قد يشكّ في مدى وثوق «ب» في ما يقوله **(تراءى لي أنّ السيّدة تحتجّ كثيرا)**. ولكن إذا كان رأيه في مثل هذا مقصودا فإنّه سيُعتَبَرُ طريقة غير مباشرة لإفهام غيره أنّ صحّة «ق» أو عدم صحّتها أمر غير متّفق عليه إلى حدّ مّا. ومع ذلك فإنّ تفسير هذا الاستلزام ـ بالاعتماد على قاعدة النسبة دون استحضار القاعدة الثانية المزعومة الخاصّة بالكمّ ـ أمر مختلف فيه.

2ـ أ: هذه أمثلة يتمّ فيها ازدراء القاعدة الأولى للكيف

1ـ التهكّم: تربط «س» بـ «أ» علاقة متينة إلى حدّ الآن. لكنّ «س» أفشى سرّا من أسرار «أ» إلى بعض منافسيه التجاريين. «أ» ومن يستمع إليه على علم بذلك. ويلتفت «أ» قائلا: **«س» صديق رائع»**. **(التفسير**: من البيّن لـ «أ» ولمن يستمع إليه أنّ «أ» قال -أو يبدو أنّه قال- شيئا لا يعتقد في صحّته، ويعلم المستمعون أنّ «أ» يعلم أنّ الأمر بيّن لهؤلاء المستمعين. وحينئذ - ما لم يكن قول «أ» كلّه من قبيل اللّغو- يتعيّن على «أ» السّعي إلى إبلاغ قضيّة أخرى غير القضيّة التي يريد

التعبير عنها. وينبغي أن تكون قضيّة ذات صلة واضحة بالقضية الأولى. وأكثر القضايا وضوحا في الصّلة هي نقيض القضية التي يريد التعبير عنها).

2- **الاستعارة**: تتضمّن على وجه الخصوص الأمثلة التي هي من قبيل «**أنت ملح حياتي**» قدرا من الكذب. ولذا فإنّ نقيض ما يبدو أنّ القائل يريد قوله سيكون -بالمعنى الحصري للكلمة- من قبيل تحصيل الحاصل، ولذا ليس هذا ما يسعى القائل/ ([169]) إلى إبلاغه. أمّا الافتراض الذي نميل إلى ترجيحه أكثر، فيتمثّل في أنّ القائل يمكّن مخاطبه من قرينة أو قرائن مخصوصة -متى أخذها هذا المخاطب بعين الاعتبار- فإنّه يستطيع أن يحاكي القول المذكور (بقدر من التخيّل ينقص أو يزيد).

ومن الجائز الجمع بين الاستعارة والتهكّم بأن نفرض على المخاطَب مستويين من التأويل. فعندما أقول «**أنت ملح حياتي**» فأنا أقصد إلى أن يتوصّل هذا المخاطَبُ إلى التأويل الاستعاريّ: الأوّل «**أنت زهوي وسعادتي**، ثمّ يتوصّل إلى التأويل الثّاني وهو تأويل ساخر: «**أنت مصيبتي**».

3ـ **التلطيف**: نقول في شأن رجل نعلم أنّه حطّم الأمتعة كلّها: «**لقد شرب قليلا من الخمر**».

4ـ **المبالغة**: من قبيل «**في قلب كلّ فتاة جميلة ملاّح**».

2ـ ب: الأمثلة التي تُزدَرَى فيها القاعدة الثانية للكيف: «لا تقل ما تفتقرك الحجّة الكافية عليه» قد لا نجدها بسهولة، ولكنّ المثال الموالي قد يكون أنموذجا لها: أقول في شأن زوجة «س» «**من المرجّح أنّها بصدد خيانته هذه الليلة**». وقد يتّضح في مقام مناسب وبحركة ما أو نبرة محدّدة أو لهجة ملائمة أنّه لا شيء على وجه التحديد يجعلني أفترض أنّ الأمور تجري على هذا النّحو. ثمّ إنّ شريكي يفترض -حتّى يُبقِيَ على فرضية أنّ لعبة المحادثة لا تزال قائمة- أنّي ألمّح إلى قضية قريبة منها يتعيّن عليّ -حتّى تُقبَلَ- تقديمُ حججٍ معقولة. والأرجح أنّ هذه القضية القريبة هي: «**لقد سبق لها أن خانت زوجها، ولعلّها من النّوع الذي لا يكفّ عن مثل هذا السّلوك**».

3ـ قد يندر وجود **الأمثلة التي نتوصّل فيها إلى الاستلزام بواسطة خرق فعليّ. ونميّزه عن الخرق الظّاهر لقاعدة النسبة**. بيد أنّ ما سنورده قد يصلح مثالا جيّدا لهذا الخرق. يقول «أ» بمناسبة حفلة شاي راقية: «**السيّدة «س» عاهرة ذات سوابق**». وإثرها يخيّم صمت رهيب على القاعة، ثمّ يقول «ب»: **الطقس رائع جدّا هذا الصّيف. أليس كذلك؟** يرفض «ب» بمنتهى الوضوح أن يجعل ما قاله في صلة بما جاء على لسان «أ». لذلك يستلزم أنّه ينبغي عدم الخوض فيما ذكره «أ»، ولعلّه على وجه الدّقة يريد استلزام أنّ «أ» قد ارتكب هفوة فادحة من المنظور الاجتماعي.

4ـ هذه أمثلة تُخَالــَفُ فيها قواعد شتّى مندرجة تحت القاعدة العليا: «لتكن واضحا».

1) **اللّبس**: علينا أن نتذكّر أنّه لا يعنينا في هذا الصّدد إلاّ ما يقصده القائلُ ويرغب في أن يتعرّف إليه مخَاطَبُهُ أو يتوقّع منه ذلك. والمشكلة التي يجب على المخاطَبِ/ [170] حلّها هي التّالية: لماذا يتعمّد القائلُ -وهو لا يزال منخرطا في لعبة المحادثة- اختيارَ قولٍ ملتبسٍ؟. توجد حالتان:

(أ): أمثله: لا فرق فيها - أولا وجود فيها لفرق جليّ- بين تأويلين لقول ما من جهة مراعاة الوضوح. ولا يُعتَــبَرُ أيّ تأويل منهما أكثــر تعقيــدا بوجــه ما أو أقلّ ألفةً أو أكثر التباسًا أو أبعد مأخذا من التأويل الثّاني. يمكن أن ننظر في شعر وليام بلايك (Blake)[1] حين قال: «**لا تحاول أبدا البوح بحبّك، فالحبّ الذي لم تبح به البتّة قد يتحقّق**»[2]. ولتجنّب التعقيــدات النّــاجمـة عن صيغــة النّهــي سأنظر في الجملة القريبة من هذا القول الشّعـري: «**حاولت البوح بحبّي، الحبّ الذي لم نبح به البتّة قد يتحقّق**». قد نتبيّن لبسا مزدوجا، فعبارة «حبّي» قد تحيل في آن واحد على الشّعور أو على من كان معنيّا بهذا

(1) **وليام بلايك**: (1757-1827): رسّام ونقّاش وشاعر انجليزي رائد في الرومنطيقيّة والرّمزية [المترجمان]

(2) المثال باللّغة الانجليزية: «Never Seek to tell thy love. love that never told can be». [المترجمان]

الشعور. وعبارة «**الحبّ الذي لم نبح به البتّة قد يتحقّق**» قد تعني إمّا «**الحبّ الذي لا يمكن البوح به البتّة**» وإمّا «**الحب الذي إن بحنا به انتهى أمرُه**». فبسبب صنعة الشّاعر من جهة، ونظرا إلى قيام قرينة داخليّة (وجود اللّبس) من جهة أخرى، يبدو أنّه لا خيار لنا إلاّ افتراض أنّ الشاعر تعمّد ضروب اللّبس هذه، وأنّه يوحي في الآن نفسه بما يمكن قوله متى كان يقصد هذا التأويل دون غيره. وقد يوحي أيضا بعكس هذا التأويل، رغم أنّه لا شكّ في أنّ الشاعر لا يصرّح بهذا التأويل أو ذاك، ولكنّه يكتفي بمجرّد إبلاغ ذلك أو الإيحاء به (...) [1]

(ب): أمثلة يكون فيها تأويل ما أقلّ وضوحا وبيانا من غيره. لنأخذ المثال المعقّد للجنرال البريطاني الذي استولى على مدينة السِّندِ، فأرسل اعترافا بالذنب (Peccavi). إنّ اللّبس الذي يستلزمه المثال (**لقد استوليت على السّند/ لقد أذنبت**[2])مأتاه عامل صوتيّ وليس لفظيّا. وفي واقع الأمر، فإنّ العبارة المستعملة حاليّا غير ملبسة. ولكن لمجرّد كونها جاءت بلغة أجنبيّة عن القائل والمخاطَبِ فإنّ هذه الحالة تقتضي الترجمة ؛ لذا يكمن اللّبس في الترجمة إلى اللّغة الانجليزية الأمّ.

وسواء تمّ إبلاغ التأويل القريب المباشر «**لقد أذنبت**» (I have sinned) أو لم يتمّ، فمن الواجب حسب ما يبدو إقرار التأويل غير المباشر. وقد توجد مبرّرات أسلوبيّة حتّى تُبلَّغَ جملةٌ مّا لمجرّد كون تأويلها غير مباشر. ولكن سيكون من العبث –وربّما كذلك من المرفوض أسلوبيّا– أن نُجهَد النّفس في البحث عن عبارة لا تبلّغ مباشرة «ج»./ [171] ولذلك فإنّ هذا يفرض على المُستمعين بذل جهود مأتاها البحث عن هذا التأويل متى كان لا طائل من ورائه وكان بعيدا كلّ البعد عمّا يهمّ عملية التواصل. وإن بدا أنّ التأويل المباشر

(1) ننوّه إلى أنّ ما ورد بين قوسين باللّغة الانجليزية أسقطناه لأنّ ترجمته قد أشكلت علينا وعلى غيرنا: (Cf. «Since She [nature] pricked thee out of women's pleasure, mine bethy love, and thy love›s use their treasure») [المترجمان]

(2) المثال الوارد باللّغة الانجليزية هو: «I have sinned»/«I have sind» ولنا في اللّغة العربيّة ما يقابله في ظاهرة الجناس. [المترجمان]

الذي قد جرى تبليغه على هذا النحو ملازم لعملية التواصل كانت مثل هذه الفرضيّة مناقضة لمتطلّبات أخرى للمحادثة. فعلى سبيل المثال يجب أن يكون هذا التأويل مناسبا وبامكاننا افتراض أنّ القائل يقبله إلخ... فإن لم يقع استيفاء مثل هذه المتطلّبات امتنع تبليغ التأويل المباشر. وإن توفّرت أمكن ذلك. وإذا تسنّى بطبيعة الحال افتراض أنّ مرسل الاعتراف بالذّنب يظنّ أنّه انتهك أمرا ما من قبيل أنّه عصى الأوامر بالاستيلاء على السّند، وإذا كانت الإشارة إلى مثل هذا الانتهاك في صلة بالمصالح المُفتَرَضة للمستمعين، فمن المحتمل أن يبلّغ مرسل الاعتراف بالذنب التأويلين معًا. وفي ما عدا هذا فإنّه لن يبلّغ إلاّ التأويل غير المباشر.

2) **الغموض**: كيف أوظّف لغايات التواصل خرقا متعمّدا صريحا لوجوب تجنّب الغموض؟ من البيّن أنّه متى كان العمل بمقتضى مبدأ التعاون حاصلا لزمني أن أقصد جعل شريكي في المحاورة يفهم ما أقوله رغم الغموض الذي أَلـُفُّ به قولي. لنفترض أنّ «أ» و«ب» يتبادلان أطراف الحديث بحضور شخص ثالث هو طفل مثلا. فقد يتعمّد «أ» الإغماض، على ألاّ يُفرط فيه أملا في أن يفهم «ب» المُرادَ من قوله مقابل تعذّر ذلك على الطّرف الثالث. ثمّ أنّه إذا كان «أ» يتوقّع من «ب» إدراك أنّ «أ» يتعمّد الغموض، فإنّه يبدو من المعقول افتراضُ أنّ «أ» -وهو يساهم في المحادثة على هذا النّحو- يستلزم أنّ محتوى قوله ينبغي ألاّ يُبَلَّغَ إلى الطرف الثّالث.

3)**قصور عن الإيجاز أو الاختصار.**

لنقارن القولين التاليين:

(أ) - **غنّت الآنسة «س»: «الوطن ما أروع الوطن»**.

(ب) - **أصدرت الآنسة «س» سلسلة من الأصوات توافق كثيرا التوليفة الموسيقيّة لـ «الوطن ما أروع الوطن»**.

لنفترض أنّ ناقدا اختار أن يقول «ب» عوضا عن «أ». (**التفسير**: لماذا اختار مثل هذا الكلام الملبس عوضا هذا المرادف الموجز القريب من فعل «**غنّى**». قد نفترض أنّه يقصد الإشارة إلى الفارق اللاّفت للانتباه بين أداء الآنسة

«س»/ [172] وما نطلق عليه عادة اسم «غناء». والفرضيّة الأرجح أنّ أداء الآنسة «س» يشكو من عيب قبيح نوعا مّا. والنّاقد يعرف أنّ الأرجح أن تَخْطُرَ هذه الفرضيّة على البال. وحينئذ فإنّ هذا هو ما يستلزمه).

إلى حدّ الآن لم أنظر إلاّ في الحالات ذات الصّلة بما يمكن أن أسمّيه **بالاستلزام المحادثي المخصّص**، وأقصد بهذا الحالات التي نتوصّل فيها إلى استلزام بقولنا «ج» في مقام معيّن وبموجب قرائن مقاميّة محدّدة، وهي حالات يستحيل فيها مجال التفكير في أنّ استلزاما من هذا القبيل نتوصّل إليه **عادة** بقول «ج». إلاّ أنّه توجد حالات من **الاستلزام المحادثي المعمّم**. ففي بعض الأحيان يمكن لقائل أن يقول إنّ استخدام بعض الصّيغ التعبيريّة في قول ما (في ظلّ **غياب** ملابسات بعينها) يمكّن عادة من توليد هذا الاستلزام أو ذاك أو هذا النوع منه أو ذاك. وقد يعسر في هذا الصدد إيجاد أمثلة لا تثير الخلاف بما أنّه من الهيّن علينا كثيرا معاملة **استلزام محادثيّ معمّم** على أنّه **استلزام وضعي**. وأقترح مثالا أرجو ألاّ يكون البتّة مثيرا للخلاف.

إنّ أيّ شخص يستعمل جملة من قبيل **«يلتقي «س» امرأة هذا المساء»** سيستلزم مبدئيّا أنّ الشّخص الذي سيكون في الموعد ليس زوجة «س» أو أمّه أو أخته أو حتّى صديقة له تربطها به علاقة أفلاطونيّة. وكذلك الأمر إذا قلت: **«دخل «س» بيتا البارحة فوجد سلحفاة قبالة الباب الدّاخلي»** فإنّ مخاطبي سيفاجأ بطبيعة الحال إذا كَشَفتُ له إثر ذلك أنّ البيت المعنيّ هو بيت «س». وبإمكاني أن أقدّم ظواهر لغويّة مماثلة تشتمل على عبارات من قبيل **«البستانيّ»** أو **«السيّارة»** أو **«المعهد»** إلخ... بيد أنه أحيانا لا وجود ضرورة لمثل هذا الاستلزام (**مكثتُ طوال الصّباح في السيّارة**) وقد يوجد أحيانا أخرى استلزام مناقض (**كسرت إصبعا أمس**). إنّي أميل إلى اعتبار أنّ لا أحد سيصغي بانتباه إلى فيلسوف مّا يُشير إلى وجود ثلاثة معان لصيغ ترد فيها عبارة «س». أمّا المعنى الأوّل فتدلّ فيه تقريبا على شيء ما يستوفي شروط تحديد العبارة «س». أمّا المعنى الثّاني فتدلّ فيه على وجه التقريب أنّ «س» (بالمعنى الأوّل) لا تربطه إلاّ علاقة غير وثيقة نوعا ما بشخص/ [173] يحدّده السّياق. ويوجد

مع ذلك معنى ثالث مفاده أنّ شخصا ما «س» (بالمعنى الأوّل) تربطه علاقة وثيقة بشخص يحدّده السّياق. ألسنا نفضّل أكثر تقديم شرح ضاف فيما يأتي من الحديث (وهو تفسير قد يكون بطبيعة الحال غير صحيح في تفاصيله)؟. فإذا استعمل أحدهم العبارة: «س» فإنّه استلزم أنّ «س» لا تخصّ شخصا محدّدا أو أنّها خلافا لذلك مرتبطة ارتباطا وثيقا به. ومردّ الاستلزام إلى أنّ القائل قصّر إلى حدّ ما في التعيين بالكيفية المتوقّعة منه. ومن تبعات هذا أنّه من المرجّح افتراض أنّه غير قادر على التعيين. إنّها حالة استلزام مألوفة جدّا يمكن تبويبها باعتبارها إخفاقا -لسبب أو لآخر- في إعمال القاعدة الأولى للكمّ. إلاّ أنّ الإشكال الصّعب الوحيد يتمثّل في معرفة لماذا ينبغي علينا في بعض الحالات أن نفترض -بمعزل عن كلّ معلومة تهمّ ملابسات مخصوصة للقول- أنّ تحديد قرب الصّلة أو بعدها بين شخص معيّن أو شيء ما وبين شخص آخر يذكره القول أو يحدّده هو أمر قد نعتبره مهمّا. علينا الإجابة بهذا النّحو: من المحتمل أن تكون المعاملات بين شخص وغيره من الأشخاص أو الأشياء التي تربطه بها علاقة متينة مختلفة أيّما اختلاف -من حيث استتباعاتها ونتائجها- عن الضّرب نفسه من المعاملات التي لا تعني إلاّ الأشخاص أو الأشياء الذين تجمعهم علاقة غير وثيقة. فمن المرجّح أن يتّسع الاختلاف كثيرا بين الاستتباعات والنتائج النّاجمة عن اكتشافي لثقب في سقف بيتي وبين تلك النّاجمة عن اكتشافي ثقبا في سقف بيت شخص آخر. فالمعلومة مثل النقود غالبا ما نعطيها دون أن يعلم المانِحُ في أيّ غرض سيستعملها من آلت إليه. فإذا صَرَف بعضُ من أبلغناهم بوقوع معاملة ما عنايتَهم البالغةَ بها، فإنّهم قد ينتظرون أجوبة عن أسئلة أخرى ربّما يعجز القائل عن تحديدها سلفا. فمتى أمكن أن يَجعَل التعيينُ المناسبُ المخاطَبَ قادرا على الإجابة بمفرده عن هذه الأسئلة المتنوّعة تنوّعا كبيرا، فمن المفترض حينئذ أنّه على القائل أن يستلزم هذا التعيين قولَـهُ، وإذا لم يكن ذلك امتنعت مثلُ هذه الفرضية.

أمّا الآن، وفي نهاية المطاف، يتسنّى لنا بيان ضرورة أن تكون للاستلزام المحادثي -وهو على ما هو عليه- جملة من السّمات:

1ـ بما أنّه لنفترض وجود استلزام محادثيّ يلزمنا افتراضُ أنّه قد وقع على الأقلّ/ [174] احترام «م.ت». وبما أنّه من الممكن اختيار عدم احترامه، فإنّ هذا يترتّب عنه أنّ استلزاما محادثيّا معمّما قد يَبطُلُ في وضعيّة بعينها. فهو قد يبطلُ صراحة عندما نضيف شرطا ينصّ أو يقتضي أنّ القائل قد ارتأى عدم المساهمة أو أنّه استُبعِدَ مقاميّا، متى كانت صيغة القول المولّد عادة لهذا الاستلزام مستخدمةً في مقام يكشف بوضوح أنّ القائل قد ارتأى عدم المساهمة في المحاورة.

2ـ وبما أنّ احتمالات تأويل هذا الاستلزام المحادثيّ المخصوص لا تتطلّب - فضلا عن المعلومات السّياقيّة والمعارف السّابقة - إلاّ معرفةً بما قيل (أو معرفة مدى ما يستلزمه القول وضعيّا من التزام)، وبما أنّه لا دور لكيفيّة التعبير في احتمالات التأويل هذه، فإنّه يتعذّر إيجاد سبل أخرى لنقول الأمر نفسه. وهذا بكلّ بساطة ما يفتقر إليه الاستلزام المعنيّ إلاّ إذا كانت بعض السّمات المخصوصة للصّيغة التي وقع استبدالها ذات صلة هي نفسها بتحديد استلزام مّا (بموجب قاعدة من قواعد الطريقة). وإذا أطلقنا على هذه السّمة اسم: **عدم قابلية الانفصال أمكن توقّع أن يتولّد استلزام محادثي معمّم من خلال عبارة** مألوفة ليست خاصّة، ويكون على درجة عالية من عدم قابلية الانفصال.

3ـ وبلغة أقرب إلى هذا فإنّه لمّا كانت احتمالات تأويلنا لوجود استلزام محادثيّ تفترض معرفة أوّلية بالقوّة المتواضع عليها للقول الذي تولّد عنه الاستلزام، فإنّ ما وقع استلزامه محادثيّا سيصبح شرطا غير وارد في التحديد الأصلي لقوّة التعبير الاصطلاحيّة. بيد أنّه قد لا يتعذّر على ما يُولَّدُ -إن جاز القول- باعتباره استلزاما محادثيّا أن يصبح وضعيّا وأن نفترض أنّه -على صورته تلك- يتطلّب في بعض الحالات المعيّنة تبريرا مخصوصا. وبهذا -وفي البدء على الأقلّ- لا تمثّل الاستلزامات المحادثية جزءا من معنى التعابير التي تلازمها بفعل استخدامها.

4ـ بما أنّ صدق معنى المستلزم محادثيّا لا يستلزمه صدقُ ما قيل (فما قيل قد يكون صادقا وما يُستَلزَمُ قد يكون كاذبا) فإنّ الاستلزام لا يولـّده ما قيل وإنّما قول ما قيل أو «كيفيّة التعبير عنه على هذا النّحو».

5ـ بما أنّ احتمالات تأويل الاستلزام المحادثي تعني احتمالا لتأويل ما ينبغي افتراضه حتّى نُبقِيَ على افتراض أنّ/ [175] «م.ت» قد تمّ احترامه، وبما أنّه قد توجد تفسيرات محدّدة ممكنة متنوّعة قد لا تحصى فإنّ المُستلزم محادثيّا يغدو في مثل هذه الحالات منفصلا عن مثل هذه التفسيرات المحدّدة. وإذا كانت قائمة هذه التفسيرات مفتوحة فإنّ ما يُستَلزَمُ سيكـون بالضـرورة غيـر مُحدّد مثلما هو شأن العديد من الاستلزامات الحاصلة فعلا والتي يبدو أنّها في الواقع غير محدّدة.

المصادر:

- GRICE H. Paul: «Logic and Conversation» (in) *Conditionals*, Edited by Frank Jackson, Oxford University Press, New York, 1991, pp.155-175.
- **Trad. Franç., par Frédéric Berthet et Michel Bozon, «Logique et conversation», (in) *Communications*, Paris, Seuil, Juin 1979, numéro** Spécial, n°30 pp. 57-72.

ويمكن العودة إلى هذا المقال في أوّل ظهور له في:

Syntax and Semantics: vol. 3: Speech Acts, Peter COLE et Jerry L. MORGAN, New York, Académic (Press, 1975 pp. 41-58).

اعتمدنا الإحالتين الأوليين ولاحظنا تصرّفا واضحا في النّص الفرنسي. وقد استفدنا بملاحظات الصديقين أستاذي الانجليزية د. **منير التريكي (كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس) ولطفي بن معلّم** (المعهد العالي للغات بقابس)، فلهما منّا كلّ التقدير والشّكر.

فرنسوا ريكاناتي

ما العمل القولي؟

محمد الشيباني

سيف الدين دغفوس

التقديم

مثّل مفهوم العمل اللّغوي باعتباره الوحدة الأساسيّة والدنيا للتواصل اللّغوي نقلة في نوعيّة البحث في الظّاهرة اللّغوية في الدّراسات اللّسانيات الحديثة وتحديدا منذ أن وضع أوستين (1962) كتابه المؤسّس «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» How to Do Things with Word (*Quand dire c'est faire*)

وقد أقرّ أوستين أنّ مكوّنات أيّ عمل لغوي ثلاثة:

1 – عمل قولي(Acte locutionnaire): أن نقول شيئا مّا.

2 – عمل متضمّن في القول: (Acte illocutionnaire): العمل المتحقّق عند قولنا شيئا مّا.

3 – عمل التأثير بالقول: (Acte perlocutionnaire): العمل المتحقّق نتيجة قولنا شيئا مّا.

وأثار مفهوم العمل القولي نقاشا واسعا عند فلاسفة اللّغة واللّسانيين على حدّ سواء. وأرجع فرنسوا ريكاناتي[1] ذلك إلى كونه أقلّ الأقسام عند أوستين

---

(1) François Recanati 1980, Qu'est-ce que acte locutionnaire? (in) *Communications* n°32, 1980, pp. 191-215.

أستاذ وباحث فرنسي في الدراسات اللّغوية والفلسفيّة بدار المعلّمين العليا (ENS) وبالمركز الوطني للبحوث الاجتماعية (CNRS) وبعدد من الجامعات الأجنبية ومراكز البحث. من مؤلّفاته:

- *Sens Litteral : langage, contexte, contenu*, 2007.
- *Perspectival Thought : A Plea for Moderate Relativism*, 2007.
- *Les énoncés performatifs*: 1982.
- *La Transparence et L'énonciation pour introduire à la pragmatique*,1979

إحكاما في الصّياغة، ونظرا إلى ما يثيره هذا المكوّن من قضايا عند تأويل الأقوال.

وتكمن قيمة هذا المقال في أنّه عمل تأليفيّ نقديّ يدقّق النّظر في هذا المفهوم من زوايا معالجة مختلفة بدءا من عرض رأي أوستين مرورا بشتراوسن وسورل وانتهاء إلى موقفه الخاصّ.

التعريب

[190] شرع أوستين (Austin) في صياغة نظرية أعمال الخطاب في نهاية محاضرته السّابعة من كتابه «كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟ »[1]. ويميّز فيها العمل القولي – وهو العمل الذي نقول بمقتضاه شيئا- من العمل المتضمّن في القول الذي ننجزه ضرورة عندما نقول أمرا مّا. ولا يتسنّى لنا التمييز بين هذين العملين إلاّ من حيث التصوّر، فهما مظهران لواقع واحد بعينه هو: عمل الخطاب كاملا، إذ ليس بإمكاني أن أقول أمرا ما دون أن أنجز بالضرورة عملا متضمّنا في القول. ومن ذلك مثلا أنّه بتلفّظي بجملة «سيأتي زيدٌ [...]»[2] أخبر بأنّ زيدًا سيأتي (عمل قوليّ). وعندما أقول «سيأتي زيد» أحذّر أو أقرّر أو أهدّد أو أثبت أو أستنتج (عمل متضمّن في القول). وكذلك الشّأن عند التلفّظ بجملة «تقدّم إذن» فإنّي أقول لك أن تتقدّم، فإنّي (عمل قولي). وعندما أقول لك أن تتقدّم، فإنّي آمرك أو آذن لك أو أنصحك أو ألتمس منك أو أتحدّاك (عمل متضمّن في القول). وفيما سَيلي من المقال سأفترض ألفة من القارئ مع مفهوم العمل المتضمّن في القول ولن أنشغل بحدّه ولا بعرض ما يثيره من مشاكل. فلن أعنى إلا بمفهوم العمل القولي.ويكتسي تدقيق معنى العمل القولي أهمية مزدوجة.فمن جهة أولى تعدّ نظرية العمل القولي في الواقع قسما من أقلّ أقسام نظرية أوستين إحكاما في الصياغة. وهي تطرح أيضا مشاكل تأويل هامّة يجدر على الأقلّ الوعي بها. ومن جهة ثانية فإنّ التأويل الذي سأقترحه، وهو تأويل دافعه نظري أكثر منه تفسيريًّا، يتماشى مع التطوّرات الأخيرة التي شهدتها

(1) ترجم هذا الكتاب عبدالقادر قينيني ووسمه بـ«نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام»، نشر أفريقيا الشرق، الرباط 1991. أما العنوان الأصلي باللغة الانجليزية فهو: 1962 «*How to do Things with Words*» [المترجمان].

(2) جلّ الأمثلة المقترحة من اختيارنا وطوّعناها مراعاة لخصوصيّة اللّغة العربيّة[المترجمان].

نظرية أعمال الخطاب وهو إلى ذلك يوفّر إطارا ملائما لمعالجة مشكل أعمال الخطاب غير المباشرة وبعض القضايا القريبة منها (الحكم الدّلالي للأفعال الإنشائية الإيقاعيّة الصريحة الخ).

وسأعرض في القسم الأول من هذا المقال تحليل أوستين للعمل القولي، مستندا إلى المحاضرة الثامنة من كتابه «كيف ننجز الأشياء بالكلمات»؟ وسأناقش في القسم الثاني توضيحات أخرى يقدّمها أوستين بخصوص العمل القولي. وسأثبت في القسم الثالث أنّ هذين النوعين من التوضيحات الواردين في المحاضرة الثامنة وغيرها متناقضان. وسأذكر إثر ذلك مواقف ثلاثة بإمكان منظّر أعمال الخطاب أن يتّخذها بشأن مفهوم للعمل القولي يبدو في الظاهر متناقضا: موقف شتراوسن (Strawson) (القسم الرابع)، وموقف سورل (Searle) (القسمان الخامس والسادس)، ثمّ أذكر الموقف الذي أتبنّاه (القسم السابع). وهو موقف مستلهم كما سنرى، ممّا شهدته نظرية أعمال الخطاب منذ وفاة أوستين من تطوّر يعود فيه الفضل إلى غرايس (Grice)1 - (191).

المكوّنات الثلاثة للعمل القولي.

يعدّ العمل القولي المتمثّل في أن نقول شيئا مّا، عملا معقّدا ممّا حدا بأوستين أن يقسّمه إلى ثلاثة أعمال فرعية: العمل التصويتي والعمل النظمي والعمل التبليغي. فلأقول شيئا ما يتعيّن بدءا أن أنطق بسلسلة صوتيّة معيّنة ويُسمّي هذا عملا تصويتيّا. وينبغي كذلك أن تكون السلسلة الصوتية المنطوقة مساوية لإنجاز جملة من اللغة وأن أكون قد أصدرتها على أنها جملة من اللغة. وإذا توفّر هذان الشرطان، فإنّ العمل التصويتي يعدّ كذلك عملا نظميا ويطلق أوستين مصطلح «صوت» على ما يُتلفّظ به أثناء عمل تصويتي ومصطلح «نظم» على ما يُتلفّظ به أثناء عمل نظمي. فالببغاء يصدر أصواتا ولا ينتج نظما (phème).

وللنّظم بالضرورة معنى مّا، فهو يمثّل بالفعل جملة سليمة يستند بناؤها إلى نحو اللّغة، وتنتمي كلماتها إلى الرصيد المعجمي لهذه اللغة (دون أن نذكر المنوال التنغيميّ الذي ينبغي أن يكون مطابقا للجملة). ويتعيّن على القائل حتى ينجز العمل النظميّ أن يعلم أنّ الجملة التي يتلفّظ بها ذات معنى بما أنّه

يتعيّن عليه أن يتلفّظ بها باعتبارها جملة ذات معنى وباعتبارها جملة سليمة في اللغة. بيد أنّه لا يتعيّن عليه بالضّرورة أن يعرف هذا المعنى. واعتمادا على مثال استعمله (سورل 1969 ص 44) لغايات أخرى، فإنّه عندما يريد جندي أمريكي أسره الإيطاليون إبّان الحرب أن يُوقِع في وهمهم أنه جندي ألماني، فيستظهر لهذا الغرض بجملة باللغة الألمانية كان قد حفظها عن ظَهْرِ قلب أيام شبابه (آملا أنهم لا يعرفون اللغة الألمانية) - والغالب أنه قد نسي معنى الجملة -، فإنّه يكون بهذا قد أنجز عملاً نظميا بحكم أنّه يتلفّظ بسلسلة من الأصوات تمثّل جملة باللغة الألمانية وهو يعلم أنّها جملة باللغة الألمانية. وهَبْ الآن أنّ الجملة المقصودة تعني ما يلي: «أشجار الليمون مزهرة وقلبي تغمره الغبطة»، فهل قال الجنديّ الأمريكي وهو يتلفّظ بهذه الجملة: إنّ أشجار الليمون مزهرة وإنّ قلبه تغمره الغبطة؟ وهل أنجز عملا قوليا؟ لا شيء يدلّ على ذلك. فأن تتلفّظ بجملة تدلّ على «ج» لا يعني حتما أنّك لا تقول إلاّ «ج»، وأن تنشد لا يعني أنّك تتكلّم. وبعبارة أخرى لا يكفي أن تنجز عملا تصويتيا، وعملا نظميا حتى تنجز عملاً قوليا، بل ينبغي كذلك أن يكون التلفّظ عملاً تبليغيّا [1].

ولا يمكن إنجاز عمل تبليغيّ بمجرّد التلفّظ بجملة لا نعرف من أمرها إلاّ أنها ذات معنى مّا. فلإنجاز عمل تبليغيّ ينبغي معرفة معنى الجملة، ويتعيّن التلفّظ بها باعتبارها حاملة هذا المعنى وليس باعتبار توفّرها فحسب على معنى مّا. وفضلا عن ذلك ينبغي أن نجعل هذا المعنى الحاصل ملائما لما نريد قوله. فإذا كانت الجملة ملتبسة وحمّالة لأوجه عدّة من المعنى، فإنّ هذا اللّبس ينبغي ألاّ يكون ماثلا لدى القائل الذي لا ينجز عملا تبليغيا إلاّ متى أراد بواسطة هذه الجملة إبلاغ معنى ما محدّد دون سواه من المعاني التي قد تتولّد عن النظم بسبب/ [192] اللّبس. فإذا تلفّظ قائل ما بجملة «تحصّلت على كتاب الطفل»

(1) يقتضي العملُ النظمي حسب أوستين العملَ التصويتي تماما كما يقتضي العملُ التبليغيّ العملَ النظمي. لذا فمن الممكن أن يقع الخلط - ولا خشية من ذلك - بين العمل التبليغي والعمل القولي الذي يُعرّف بأنّه حاصل العمل التصويتي والعمل النظمي والعمل التبليغي. وفيما سيأتي من المقال، يمكن اعتبار العمل التبليغي والعمل القولي مترادفين غالبا.

فإنّه ينبغي أن يقصد: إمّا أنه تحصّل على الكتاب من يدي الطفل، وإمّا أنّه تحصّل على الكتاب الذي يملكه الطفل وإمّا أنّه تحصّل على الكتاب الذي كتبه الطفل. وعليه أن يكون قادرًا على إزالة اللّبس وذلك بتدقيق فكرته. وفضلا عن هذا، فإنّه إذا وُجدت في الجملة التي يتلفّظ بها تعابير إحالية -كما هو الحال دائما- فعليه أن يقصد – وهو يتلفّظ بهذه الجملة – الإحالة على شيء ما بواسطة هذه التعابير، وأن يكون قادرا عند الاقتضاء على تحديد الشيء الذي تحيل عليه هذه التعابير. وملاك الأمر أنه ينبغي على القائل أن يعيّن لمكوّنات النظم معنى ما وإحالة ما (إن توفّرت) محدّدين حتى يتسنّى له في الوقت الذي ينجز فيه عملا نظميا أن ينجز كذلك عملا تبليغيّا، وحتى يقول شيئا ما وهو يتلفّظ بالجملة.

نلاحظ أنّ أوستين يقحم في الآن نفسه المعنى في مستوى النظم وفي مستوى المُخبَر به (والمُخبَرُ به هو ما يتمّ التلفّظ به إبّان عمل تبليغي). وهذا يعني أنه يوجد ضربان من المعنى، الأوّل هو معنى النظم القابل للتحديد (= الدلالة اللغويّة للجملة التي تحتمل اللّبس)، والثاني هو المعنى المُحدّدُ للمُخبَر به (= معنى القول). ولقد أحكمَ ل. فورغيسون (L. Forguson) عرض الفرق الكامن بين المعنى النظميّ من المعنى التبليغي قائلا: «لكلّ نظم أفق ما من «القدرات التبليغية الكامنة». وهذا الأفق [...]. تُشكّله مختلف المراجع الممكنة التي قد يُستَعمل من أجلها التعبير الإحالي أو التعابير الإحالية للنظم قصد الإحالة. ويشكّل هذا الأفق كذلك مختلف المعاني التي يمكن أن تتوفّر في مكوّنات النظم الأخرى ذات المعنى [...]. وحيث كان للنظم معنى قابل للتحديد، فإننا نجد للمخبر به معنى محدّدا. فأن تضبط المعنى المحدّد لقول ما فذلك يعود [...] إلى تحديد مقاصد القائل من حيث المعنى والإحالة. وهذه المقاصد تشتغل داخل الحدود التي ترسمها مواضعات اللغة. وتبعا لذلك فإنّ العمل التبليغي يرفع اللبس الحاصل في معنى النظم» (**فورغيسون، 1973، ص ص163-164**).

ولنحكيَ العمل التصويتي بالقول، ينبغي ألاّ نستعمل صيغة «قال»، إذ ليس للصوت ما يميّزه لغويا، فهو مجرّد سلسلة من الأصوات أي مجرّد ضوضاء. فعوض استعمال فعل «قال» يمكن استخدام فِعْل «فَعَلَ» (Faire) [1] الذي يُستعمل لحكاية أصوات تمّ إصدارها عن طريق المحاكاة [راجع: «Pfrtt, fit-il» [2] (تلفّظ بصوت: ابفرّر)]. ولحكاية العمل النظمي بالقول تماما مثل العمل التبليغيّ فإنّه بإمكاننا استعمال فعل «قال»، إلاّ أنّنا في صورة أولى نحكي بالقول جملة تمّ التلفّظ بها حرفيا، وفي صورة ثانية نحكي بالقول المعنى الذي يحمله قول الجملة (المعنى المقصود) بحسب عبارة بنفينيست (Benveniste). ولذلك فإننا نحكي بالقول العمل النظمي بواسطة الأسلوب المباشر والعمل التبليغي بواسطة الأسلوب غير المباشر: قال لي: «تقدّم إذن» **(عمل نظمي)** قال لي أن أتقدّم **(عمل تبليغي)**.

فعندما نحكي بالقول العمل التبليغي فإنّنا نحكي بالقول المعنى المحدّد الذي لا يُعدّ النظم إلاّ حاملا له. ولهذا السبب بإمكاننا أن نحكي بالقول بالكيفيّة نفسها عملين تبليغيين مختلفين لكنّهما متكافئان، ويعني/ [193] هذا التلفّظ بنظمين أسندنا إليهما المعنى التبليغي نفسه تقريبا:

(النّظم عــدد 1): «تقدّم إذن»	]	قال لي تقدّم (عمل تبليغي)
(النّظم عــدد 2): «تقدّم يا عزيزي»		

وأخيرا متى كان المعنى التبليغيّ الذي يُعزى إلى نظم مّا إبّان عملية تلفّظ غير واضح، لجأنا إلى العمل النظمي وهو الذي نحكيه بالقول بالتعويل على الأسلوب المباشر، وبإمكاننا أيضا ألاّ نحكي بالقول باعتماد الأسلوب المباشر

(1) نترجم Faire بـ «فَعَلَ» والمقصود أحدث صوتا ما [المترجمان].

(2) بخصوص فعل Faire والمحاكاة راجع كورنولييه، (CORNULIER) 1976 ونلاحظ أنه يمكن أن نستعمل فعل Faire بالفرنسية لحكاية العمل التصويتي والعمل النظمي في آنٍ معًا باعتبار أنّ «العمل النظمي [...] يقبل في جوهره تماما مثل العمل التصويتي ـ الحكايةَ والنّقلَ» (أوستين، 1975، ص 96).

إلاّ القسمَ الغامضَ من المخبر به على غرار المثال الذي قدّمه أوستين «لقد قال لي إنّه ينبغي عليّ أن أذهب إلى «الوزارة» بيد أنه لم يقل لي إلى أيّة وزارة [1]».

2-. المعنى التبليغي والمعنى الوصفي الإحالي

بعد أن قدّم أوستين في المحاضرة الثامنة من كتابه «كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟» هذه التوضيحات المتعلّقة بالعمل القولي بمكوّناته الثلاثة أي العمل التصويتي والعمل النظمي والعمل التبليغي، انتقل إلى مسائل أخرى متمثّلة في العمل المتضمّن في القول وكذلك عمل التأثير بالقول اللذين لن أتناولهما بالبحث. ثم إنّه لخّص كلامه في المحاضرة الحادية عشرة وذكر حينئذ أمرا مثيرا للدهشة، قال: «إنّني وفي كلّ مرّة «أقول» فيها شيئا مّا- وربّما نستثني مجرّد النطق بعبارات مثل «أفّ» أو «آه» [2] - أنجز في الآن نفسه عملًا قوليّا وعملا متضمّنا في القول» (**أوستين، 1975، ص133**). إنّ مقصد أوستين هنا لا ريب فيه، فالتأفّف والتأوّه عملان متضمّنان في القول، إلاّ أنّ ما يشكّك فيه أوستين هو اعتبار القولين «أفّ» أو «آه» من باب العمل القولي. لكن ليس في هذا ما هو بديهيّ، بل الأمر على خلاف ذلك. وفي الواقع عندما أقول «أفّ»:

أوّلا: أُصدِرُ صوتا.

ثانيا: يوافق هذا الصوت كلمة تنتمي إلى الرصيد المعجمي العربي، مثلما يشهد على ذلك القاموس. ويُعَدُّ التلفّظ بهذه الكلمة معزولة سليمًا نحويا، إذ الأمر يتعلّق باسم فعل.

ثالثا: أنطق هذا الصوت باعتباره مطابقا للرصيد المعجمي وللنّحو في اللّغة العربيّة.

رابعا وأخيرا: أعرف معنى هذه العبارة وأنطق بها باعتبارها حاملة لهذا المعنى بعينه. ولذا فإنّي إذ أنطق بهذه العبارة أنجز عملا تصويتيا وعملا نظميا

---

(1) المثال ذكره ريكاناتي باللغة الفرنسية وهو: «Il a dit qu'il fallait que j'aille au ministère, mais il n'a pas dit à quel ministère?». [المترجمان].

(2) المثالان بالانجليزية لأوستين هما: "damm" و"ouch" (ومثالا ريكاناتي بالفرنسية هما: "aie" و "zut") [المترجمان].

وعملا تبليغيا. وهذا يعني أنّي أنجز عملا قوليّا. فكيف يمكن في هذه الحالة تفسير تحفّظ أوستين؟

تكمن خاصيّة من خاصيات النظمين «أفّ» و«آه» في أنهما لا يتضمّنان تعبيرا إحاليا يمكن تحديد إحالته إبّان إنجاز العمل التبليغي. فعندما نقول «أفّ» أو«آه» فإنّنا لا نتكلّم في شأن هذا الشيء أو ذاك، كما لو تكلّمنا عن قطّ وحصير عندما نقول: «القطّ فوق الحصير». وتمكّن هذه الخصوصية من الشّروع في تفسير الملاحظة اللاّفتة للنّظر التي قدّمها أوستين إذا ما عقدنا صلة بين هذه الملاحظة وملاحظة أخرى أوردها في المحاضرة الحادية عشرة. لِنراجع ـ اِستنادًا إلى التمييز بيْن القولي والمتضمّن في القول ـ المقابلة التي كان قد أقامها بين الأقوال «الوصفيّة» من قبيل «الأرض كرويّة الشّكل» التي تصف الوقائع أو تمثّلها، وبين الأقوال «الإنشائية الايقاعية» من قبيل «أعدك بالقدوم» التي تستخدم / [194] لإنجاز أعمال (هنا عمل الوعد) ولا تصف أيّ شيء. وسبق لأوستين أن قال مايلي: «إنّنا مع التلفّظ الوصفي نغضّ الطرف عن المظهر المتضمّن في القول [...] لعمل الخطاب ونركّز على المظهر القولي. زد على ذلك أنّنا نستعمل مفهومًا للتطابق مع الوقائع غايةً في التبسيط. إذ نهتمّ قدر الإمكان ـ ونحن بصدد التلفّظ الإنشائيّ الإيقاعيّ ـ بالقوّة المتضمّنة في القول، ونغضّ الطرف عن التطابق مع الوقائع» (أوستين 1975، ص ص 145،146). ومن البيّن في هذه الفقرة أنّ أوستين يعرّف «المظهر القولي» و«مدى التطابق مع الأحداث» كما لو أنّ المظهر القولي لتلفّظ محضوص هو ما به – أو بمقتضاه – يمثّل هذا التلفّظُ الواقعَ على نحو صحيح أو غير صحيح. وأيّا كان الأمر الذي يؤيّد في ذهن أوستين هذا التعريف، فإنّه يقتضي فعلاً أن ننكر كلّ مظهر قولي في القولين «أفّ» و«آه» بما أنه خلافًا للقول «القطّ فوق الحصير» الذي يطابق «واقع» أنّ «القطّ فوق الحصير»، ندرك أنّ هذين القولين لا يطابقان أيّ واقع أو حالة أشياء و«لا يحيلان» على أيّ شيء وليس لهما محتوى تمثيلي[للواقع].

بحث أوستين في مدى التطابق مع الوقائع وكان ذلك في مقالاته التي كتبها بمناسبة نقاشه مع شتراوسن في شأن مفهوم الصّدق (أوستين، 1950، 1954).

وصاغ نظرية دلاليّة توضّح على نحو بيّن الكثير من الملاحظات العجيبة من كتابه «كيف ننجز الأشياء بالكلمات»، وقال على وجه الخصوص مايلي: «إذا تعيّن وجود تواصل من النّمط الذي نجريه بواسطة اللّغة، ينبغي أن يوجد مخزون من الرموز من النوع الذي بإمكان باثّ ما («القائل») أن ينتجها «بلا حساب»، وبإمكان متقبّل ما («السامع») أن يدركها، وبإمكاننا أن نسمّي هذه الرموز «الكلمات». ويتعيّن أن يُوجد كذلك شيء آخر غير الكلمات تُستعمل من أجله الكلمات للتواصل. وباستطاعتنا أن نسمّي هذا الشّيء «الكون». وختاما [...][1] ينبغي أن يوجد ضربان من المواضعات:

- **المواضعات الوصفيّة** التي تربط الكلمات [...] بأصناف المقامات وأنواع الأشياء والوقائع إلخ... التي يمكن أن نجدها في الكون.

- **المواضعات الإشاريّة** التي تربط الكلماتَ [...] بالمقامات الخ والمواضعات التاريخية التي قد نجدها في الكون (**أوستين 1950، ص ص 121، 122**).

تقترن كلمة «القطّ» في جملة «القطّ فوق الحصير» بنوع مخصوص من الأشياء وذلك عن طريق المواضعات الوصفيّة. إلاّ أنه إذا مَثّلت كلمة «القطّ» نوعًا معيّنا من الأشياء، فإنّ عبارة «القطّ» قد استُعملت للإحالة على شيء مخصوص من هذا النوع. وتقرن المواضعات الوصفيّة الكلمات بأنواع من الأشياء في حين تقرنها المواضعات الإشاريّة بأشياء مخصوصة محدّدة في المكان والزمان. وبفضل معرفة هاتين المجموعتين من المواضعات لا يصبح المتقبّل فحسب قادرًا - عندما ينتج الباثّ قولا - على تحديد نوع حالة الأشياء التي يصفها هذا القول بل إنّه يصبح قادرًا على تحديد أيّة حالة مخصوصة يحيل عليها هذا القول، بل [195] يغدو من بين حالات الأشياء المماثلة لهذا النوع.

ويُحدّد نوعا المواضعات العلاقةَ القائمةَ بين الكلمات والأشياء، ويقوم معنى الكلمات -على الأقلّ وبصفة جزئيّة - على الطريقة التي ترتبط الكلمات وفقها بالأشياء اعتمادا على هذه المواضعات. بيد أنّ أوستين يحدّد المظهر

(1) يشير أوستين بين قوسين إلى وجود ضروب أخرى من المواضعات لا يصرفُ إليها عنايته في المقال الذي اقتُطِف منه هذا الشاهد.

القولي لتلفّظ ما على أنّه بعد معنويّ (فإنجاز عمل قولي هو التلفّظ بجملة ذات معنى محدّد. في حين أنّ إنجاز عمل متضمّن في القول هو التلفّظ بجملة مع «قوّة» معيّنة)، ـ وفي الآن نفسه ـ هو بعد راجع إلى تطابق الأقوال مع الوقائع. وللتوفيق بين هذين الموقفين يمكن أن نفترض أنّ أوستين عندما تحدّث عن «المعنى» القولي لقول مّا، كان يفكّر في هذا القسم من المعنى الذي تحدّده المواضعات الوصفية والإشاريّة.

ويبدو أنّ قسما ممّا كتبه أوستين (في المحاضرة الثامنة) يؤكّد هذه الفرضية. فالعمل التبليغي هو العمل الذي بواسطته يمنح قائل ما للنظم الذي يتلفّظ به معنى محدّدا (meaning). وينقسم المعنى إلى «معنى» (sense) وإحالة (reference) وذلك بحسب التمييز ذائع الصّيت الذي أقامه فريغه (Frege) وحينئذ ينقسم العمل التبليغيّ بدوره إلى عملين فرعيين (ancillary acts) هما عمل الإحالة (referring) وعمل ثان يقوم على منح معنى (sense) محدّد إلى المكوّنات الملتبسة في النّظم. ويطلق أوستين على العمل الثّاني مصطلح:(naming) والمقصود به عمل التسمية أي فعل التعيين باسم مّا. فأن تسمّي، فهذا يعني هنا أن تقرن اسما مّا بنوع معيّن من الأشياء. فكلمة «عين» [1] هي كلمة فيها لبس إذ يقع ربطها بحكم المواضعات الوصفية في اللّغة العربيّة بأنواع من الأشياء المختلفة. فإذا صاغ القائل نظما نجد فيه كلمة «عين» وجب عليه أن يستعمل هذه الكلمة بمعنى معيّن من المعاني الممكنة، ويتعيّن عليه أيضا أن يحدّد عند الاقتضاء ما يسمّي به «العين»، فيقول «أقصد بالعين: العضو» أو «أقصد بالعين: مصدر الماء» أو «أقصد بالعين: الجاسوس». فعن طريق هذا الضرب من التدقيق يصرّح القائل بقسم من العمل التبليغيّ المنجز، ويصرّح بالقسم الآخر عندما يَقرن التعابير الإحالية للنّظم بمرجع، فيقول مثلا «أحيل باستعمالي ضمير «هي» على هند». فالعمل التبليغي يقرن النظم – في حدود الطاقة التبليغية لهذا النظم، أي في الحدود التي ترسمها المواضعات الوصفيّة والإشاريّة للغة – بحالة معيّنة للأشياء محدّدة في الآن نفسه

(1) المثال بالفرنسية هو «canon» وهذه اللفظة تعني ممّا تعنيه في هذه اللّغة «القانون» و«كأس الخمرة»... [المترجمان].

بنوعها وبموقعها المكاني والزماني. فالمعنى التبليغي للقول هو ما به يقع الربط بين النظم وحالة الأشياء النمطية والتاريخية في الآن نفسه. وفي مقابل المعنى كما تبيّناه - باعتباره محدّدا لما يدور عليه قولنا - نجد قوّة القول التي تحدّد العمل المتضمّن في القول المنجز عندما نتكلّم.

للقولين «أفّ» و«آه» حينئذ قوّة، إذ التلفّظ بهما يمكّن من إنجاز عمل متضمّن في القول معيّن إذ ليس لهما معنى على وجه الحصر. فهما لم يقترنا بأيّة حالة للأشياء بواسطة المواضعات الوصفيّة والإشاريّة للغة. فهذان القولان هما نظمان ولكنّهما ليسا مُخَبرًا بهما. وفي الواقع فإنّه ليتحقّق عملٌ تبليغيّ مّا، ينبغي أن يُسنَد إلى النظم معنى وصفيّ ومعنى إحاليّ أو أحدهما على الأقلّ. فقد يقبل أوستين إمكان تحقّق عمل تبليغيّ حتّى في صورة عدم تحقّق أحد العملين الفرعيين المتمثّلين في التسمية أو الإحالة. ويسائل نفسه «هل بإمكاننا/ [196] أن ننجز عملاً تبليغيا دون أن نحيل أو نسمّي»؟ وعموما يبدو أنه يتعذّر علينا ذلك، ولكن توجد بعض الحالات المشكلة. فماهي الإحالة في قول مثل «كلّ المثلّثات لها ثلاثة أضلاع»؟ (أوستين، 1975، 97). إنّ هذا القول وإن لم يقترن عن طريق المواضعات الإشاريّة بأيّة حالة مخصوصة نجده مقترنا بواسطة المواضعات الوصفيّة بنوع معيّن من حالة الأشياء، وهي حالة الأشياء التي يُنشئها «كون» مثلّث ما قد يفتقر إلى ثلاثة أضلاع. إلاّ أنّ القول يصرّح إلى حدّ ما أنّه لا وجود لحالة للأشياء من هذا القبيل. بيد أنّ القولين «أفّ» و«آه» لا يحيلان فقط على أيّ مقام تاريخيّ محدّد، بل فضلا عن ذلك لا يصفان أيّ نوع من المقامات إذ لا يوجد عمل تبليغي، وتبعا لذلك لا يوجد عمل قولي تمّ إنجازه بتلفّظهما.

3- التناقض الأوستينيّ

سبق أن قلت إنّ عملين يتكافآن تبليغيّا هما وليدا تلفّظ بنظمين أُسنِدَ إليهما إجمالا المعنى (التبليغيّ) نفسه. ومن الممكن الآن أن ندقّق المراد بـ

«المعنى» الذي نحن بصدده. فنحن نعتبر مُخبَرَين بهما متكافئين إذا كان لهما المعنى الوصفيّ الإحاليّ نفسه، أي إذا كانا يصفان النّوع نفسه من حالة الأشياء، ويحيلان على الحالة المخصوصة بعينها للأشياء. إلاّ أنّه تبعا لهذا التدقيق يتبيّن مع ذلك أنّ قولين لم نفكّر في أن نسند إليهما «إجمالاً المعنى نفسه»- معوّلين على مفهوم حدسيّ لـ «معنى قول» ما يتّضح أنهما يتكافآن تبليغيّا، بحكم أنّ لديهما المعنى الوصفيّ الإحاليّ نفسه. ففي الواقع يمثّل القولان «تقدّم إلى هنا؟» و«هل تقدّمت إلى هنا»؟ حالة الأشياء نفسها، أي قدومك هنا في المستقبل القريب، ولذا فإنّهما يتكافآن تبليغيا، والحال أنّهما يمثّلان حدسيّا فرقًا في المعنى على قدر كبير من الأهميّة.

ولتقدير هذا الفرق في المعنى تنبغي العودة إلى «أفّ» و«آه». فلهاتين العبارتين معنى ما لا علاقة له بالدلالة المحدّدة بكيفيّة مضيّقة أي بالمعنى التبليغي ضمن التأويل المقدّم آنفا. فمعنى «أفّ» و«آه» ليس معنى وصفيا إحاليا: إنّه معنى تداولي، في حين أنّ المعنى الوصفي الإحالي هو المعنى الذي عن طريقه تقترن الكلمات بالواقع (النمطي والتاريخي) الذي تدور عليه. إنّ المعنى التداولي لا يقرن الكلمات عند تلفّظها بما نتكلّم عنه بل بما نفعله بهذه الكلمات، ويقرنها بالخصوص بالعمل المتضمّن في القول الذي يُنْجَزُ بواسطة التلفّظ بها. إلاّ أنّ الفرق الكامن في المعنى بين «تقدّم إلى هنا» و«هل تقدّمت إلى هنا»؟ هو بالضبط فرق في المعنى التداولي وليس فرقًا في المعنى الوصفي الإحالي. فالقولان يمثّلان حالة الأشياء نفسها وهما متكافئان تبليغيّا إلاّ أنّ للقول الأوّل قوّة الأمر، وللقول الثاني قوّة الاستفهام. إنّ المعنى التداولي لصيغة الأمر ولترتيب الكلمات الذي يميّز «تقدّم إلى هنا» و«هل تقدّمت إلى هنا»؟ لا يساهم في تحقّق «المعنى» (Meaning) أي معنى القول بالمعنى الضيّق،أي في تحقّق مضمونه الوصفيّ - الإحاليّ إنّما يساهم فحسب في تحديد قوّته/ [197] المتضمّنة في القول. وينبغي وضع هذا المعنى التداوليّ بين قوسين عند تقييم الأقوال المتكافئة تبليغيا.

ويبدو من هنا أنّ المعنى التبليغيّ الذي يقصده أوستين قريب من رأي فريغه وبصفة عامّة قريب من مفهوم القضيّة لدى المناطقة. وهذا ما أبرزه فيغينس (Wiggins)، (1971 ص ص 20، 21) وهو يقارن وجهتي نظر أوستين وفريغه، إلاّ أنّ أوستين يبلغ شأوًا أبعد من فريغه عندما اعتبر أنّ لجلّ عمليات التلفّظ تقريبا -باستثناء بعض العبارات مثل «أفّ» و«آه»- معنى تبليغيا أو محتوى قوليا. في حين يرى فريغه أنّ الجمل الخبرية وبعض أنواع الجمل الاستفهامية هي التي تعبّر وحدها عن فكرة مّا. إلاّ أنّ أوستين ليس الوحيد الذي وسّع التمييز الذي أقامه فريغه بين المحتوى والقوّة ليشمل الأقوال غير الخبرية، فهو ينخرط بهذا الموقف في تقاليد عريقة حين يحذو حذو زميله هار (Hare) من أكسفورد وحذو غَيْرِه من عديد المعاصرين مثل ريخنباخ (Reichenbach) الذين يدافعون عن أطروحات مماثلة.

بيد أنه يوجد اعتراضان على هذا التأويل للتمييز بين المعنى القوليّ والقوّة المتضمّنة في القول، وهو تأويل يعدّ تحويرا للتمييز الشهير الذي أقامه فريغه بين القوّة والمحتوى. إذ يُعتبر الاعتراض الأوّل تحفّظا أكثر منه اعتراضا فعليّا، ويقوم على لفت الانتباه إلى أنّ هذا التأويل يستند إجمالا إلى بعض الملاحظات المتفرّقة لأوستين. من ذلك ملاحظة حول «أفّ» و«آه» وأخرى في شأن المظهر القولي باعتباره بعدا من أبعاد تطابق الأقوال مع الوقائع، وملاحظة ثالثة تخصّ المكوّنين الاثنين للعمل التبليغي: التسمية والإحالة. ولا يصوغ أوستين صراحة، وهو يتحدّث عن المعنى التبليغي، مفهوما يجعله متماثلا مع القضية عند المناطقة. فهو على سبيل المثال لا يشير أبدا إلى التكافؤ التبليغي الممكن بين قول في صيغة الأمر وقول آخر في صيغة الإخبار بالمضارع المرفوع [1]. ولذا يُعدّ التأويل [القائم على ثنائيّة: القوّة والمحتوى التي قال بها فريغة] في وجه من الوجوه مغامرًا بعض الشّيء بما أنه يعتمد على قرائن لا على نظريّة

(1) يتحدث ريكاناتي عن impératif و indicatif [المترجمان].

فعليّة يدافع عنها أوستين[1]. إلّا أننا نقرّ بجواز أن نعيد صياغة مذهب مّا اعتمادا على قرائن شريطة ألاّ يكون المذهب بعد صياغته، على هذا النحو، مناقضًا لبعض القرائن الأخرى التي بحوزتنا. وهكذا أعود إلى اعتراضي الثاني الذي مفاده وجود قرائن من هذا القبيل.

يقتضي التأويل [المستند إلى] «الفريغي» لمفهوم المعنى التبليغي أو القولي ألاّ يُحَدِّد العمل التبليغي، وألاّ يُحَيّن إلاّ قسما هو القسم الوصفيّ والإحاليّ من المعنى القابل للتحديد من النّظم أي من الدّلالة اللّغويّة للجملة. ويكون المعنى التبليغيّ حينئذ معنى القول الذي نطرح منه معنى العناصر التي لا دور لها في تحديد محتواه القضويّ. ويستلزم هذا على وجه الخصوص أنّنا عندما نحكي بالقول عملا تبليغيا -أي كما رأينا هذا سابقا عندما نحكي بالقول معنى تبليغيّاً لقول مّا- لا نحكي بالقول هذه القرائن التي تخصّ في القول القوّة المتضمّنة في القول لتلفّظه، بما أنّ العناصر الجهية تنقل هذه القرائن وتُعَدُّ قسما من المعنى التداوليّ للقول وليس من معناه الوصفيّ الإحاليّ. إلاّ أنّه من اللاّزم أن نلاحظ / [198] على غرار العديد من المؤلّفين- أنّ حكاية العمل التبليغيّ بالقول، وفق أوستين، تحتوي في المعنى المحكيّ القرائن الدالّة على المعنى المتضمّن في القول التي توفّرها الجهات.

وأمثلة حكاية العمل التبليغيّ التي قدّمها أوستين هي التالية:

حكاية العمل النّظميّ: قال «القط فوق الحصير».

حكاية العمل التبليغيّ: أَخبرَ بأن القط كان فوق الحصير.

حكاية العمل النّظميّ: قال «سأكون هنا».

حكاية العمل التبليغيّ: أَخبرَ بأنّه سيكون هنا.

حكاية العمل النّظميّ: قال «اُخرج من هنا».

حكاية العمل التبليغيّ: طَلَبَ منّي الخروج.

حكاية العمل النّظميّ: قال «أفي أكسفورد أم في كمبريدج» ؟

(1) ينقل سورل (1968، ص 165، الملحوظة 1) حديثا قال أوستين فيه لسورل إنّه لا يمانع إجراء تمييز بين المحتوى القضوي لقول ما وقوّته المتضمّنة في القول لكن دون أن يبدو البتّة أنه يماثل هذا التمييز بالتمييز بين المعنى القولي والقوة المتضمّنة في القول.

حكاية العمل التبليغيّ: سألني إن كان ذلك في أكسفورد أم في كمبريدج.
من البيّن أنّ هذه العبارات «أخبرَ بأنّ» و«طَلَبَ منّي» «سَألَني إنْ؟» تنقل المعنى التداولي للجهات وتبعا لذلك تنقل القرائن الدالّة على المعنى المتضمّن في القول التي تحتويها الجملة. ويوجد حينئذ تناقض بين مختلف القرائن التي قدّمها أوستين لتمييز العمل التبليغي من معناه. فمن ناحية أولى ذكر أنّ العمل التبليغي هو التلفّظ بنظم مع معنى (Meaning) محدّد، وهو معنى يُحكى بالقول على نحو غير المباشر بواسطة أقوال من قبيل «طلب منّي...» و«أخبر بأنّ...» و«سألني إن...؟»، وهو لا يتضمّن تبعا لذلك المعنى الوصفيّ الإحاليّ فحسب بل يتضمّن كذلك المعنى التداولي للجهات. ومن ناحية أخرى يقسّم المعنى (Meaning) إلى معنى وصفيّ ومعنى إحاليّ، ويحدّده باعتباره ما به يُطابق القول الواقع، وينفي أن يكون لـ «أفّ» أو «آه» «معنى» بهذا المعنى. ففي الحالة الأولى تنعكس القوّة المتضمّنة في القول على المعنى اعتمادًا على عناصر جهية، وفي الحالة الأخرى يفترق كلّ من القوّة والمعنى افتراقًا جذريًا. إذ يكون المعنى هو المحتوى القضويّ المحايد بالنّظر إلى القوّة. ومتى أخذنا بعين الاعتبار هذا التناقض، تعذّر أن نقبل بصفة عمياء التأويل «الفريغي» لمفهوم المعنى التبليغي أو القولي، لأنّ كلّ من ينتصر لهذا التأويل ينقض التأويل الثّاني. ويبدو لي أنّنا مخيّرون بين ثلاثة حلول:

أ: إيجاد تأويل ثالث يسمح بالتوفيق بين التأويلين الأوّلين.

ب: اختيار أحد التأويلين والإعراض صراحة عمّا لدى أوستين من رأي يفضي إلى الاتجاه المعاكس.

ج: الاحتفاظ بالتأويلين واعتبار أنّه توجد في ملاحظات أوستين مادّة لنظريتين منفصلتين تخصّان موضوعين منفصلين أدمجهما أوستين في تسمية واحدة. ففي حين اختار شتراوسن الحلّ الأول واختار سورل الحلّ الثاني فإنّي سأقدّم في القسم الأخير من هذا المقال عددًا من الحجج لفائدة الحلّ الثالث.

4- حلّ شتراوسن

قدّم شتراوسن في «أوستين والمعنى القولي»[1] (1973) التأويلين المتنافسين لمفهوم المعنى القولي. فاعتمادا على التأويل الأول يتمثّل المعنى

(1) *Austin and locutionary meaning* 1973 [المترجمان].

القوليّ في معنى النّظم (معنى الجملة) المحيّن والمحدّد إحاليا بالخصوص إبّان/ [199] تلفّظ محدّد. ويتضمّن المعنى التداولي لمختلف العناصر الجهية التي تتمّ وفقها الإشارة إلى القوّة المتضمّنة في القول للقول. قال شتراوسن «في هذا التأويل، بقدر ما يستعمل القائل بحريّة أكبر الطرائق التي تحدّث عنها أوستين في المحاضرة السادسة- والتي تسمح بجعل قوّة تلفّظه صريحة- تتقلّص الهوّة التي تفصل بين معرفة المعنى القوليّ للقول ومعرفة قوّته المتضمّنة في القول. فإذا كنت أعلم أنّ شخصا مّا [...] يتلفّظ جادًّا بجملة «أعتذر» فإنّي لا أعرف بالتأكيد معنى [...] ما يقول إذا لم أعرف أنّ هذا الشخص بصدد الاعتذار إلاّ إذا وُجدَت إشارة مغايرة يوفّرها السّياق [...] وكنت أعرف أنّ شخصا مّا [...] يتلفّظ جادّا بالكلمات «آه لو كان باستطاعتنا إبطال ماكَانَ واستعادة الماضي! «فإني لا أعرف معنى [...] ما يقول إذا لم أعرف أنّه -إلاّ إذا وجدت إشارة مغايرة يوفّرها السياق- يعبّر عن رغبته في أن يكون هذا الأمر ممكنا، أو يعبّر عن أسفه لأنّ هذا غير ممكن، أو يعبّر عن الأمرين معا. والحقّ، أنّه يمكننا أن نقول في شأن تأويل ما أقامه أوستين من تمييز، إنّ اكتشافه مفهوم «الإنشائيّات الإيقاعيّة» الصّريحة هو على وجه الدقّة اكتشاف لطريقة محدّدة مضبوطة تسمح بامتصاص القوّة المتضمّنة في القول الموجودة في المعنى القولي أكثر فأكثر. (**شتراوسن**، 1973، ص51). ووفق التأويل الثاني، يتمثّل المعنى القولي في المحتوى القضويّ لعمل الخطاب المنجز. وعلى هذا النحو فإنّ أقوالا من قبيل: «جاء» و«أثبِتُ أنّه جاء» و«هل جاء؟» و«شريطة أن يجيء» الخ... لها المعنى القولي نفسه، لأنّها تدور كلّها على حالة الأشياء نفسها ولها المحتوى القضويّ نفسه بشرط أن يعيّن ضمير «هو» الشخصَ نفسَه وأن يدور التلفظُ في الأحوال كلّها في المكان نفسه والزّمان عينه (وهذا بسبب توفّرفعل «جاء» على بعد إشاري ودلالته على الزمن الماضي). إلاّ أنّ هذه الأقوال، وإن كانت تمثّل حالة الأشياء نفسها، فإنّ قواها المتضمّنة في القول مختلفة، فالقولان الأوّلان هما من باب الإثبات. أمّا القول الثالث فهو استفهام، في حين أنّ الرابع هو تمنّ. وفضلا عن ذلك، فإنّ القوّة المتضمّنة في القول صريحة

بصفة متفاوتة إمّا بحسب وسمها بعنصر لساني معيّن مثل السابقة الإنشائية، وإمّا بحسب دلالة مقام التلفّظ عليها جزئيا. يقول شتراوسن: «بإمكاننا في هذا الاتجاه أن نجد تأويلا واضحا بصفة معقولة لمفهوم المعنى القوليّ. فبوضعنا بين قوسين للسّوابق الإنشائيّة وبغضّ الطرف عن دلالة الصّيغة النحوية، ونتيجة لعدم احتفائنا باستلزامات كلمات مثل «لكن» و«إذن» و«ربّما» الخ، فإنّنا نتبيّن المحتوى الأدنى المتبقّى من «المعنى والإحالة». ولسنا نلاحظ فحسب أنّ المحتوى نفسه يمكن أن يلبس تارة لبوس الحُكم وطورا يُتلفّظ به على أنّه مجرّد رأي، وإنّما نلاحظ كذلك أنّ المحتوى نفسه قد يتخّذ صورة التماس أو أمر أو نصيحة، وقد يكون في صورة تكهّن. ونلاحظ أنّه مهما كانت صورة هذا المحتوى الأدنى وأيّ لباس ارتدى فإنه بإمكاننا إثارة مسألة ما إذا كانت هذه الوقائع وهذا المحتوى متطابقين تطابقهما سواءتعلّق الأمر بعمل تكهّن منجز أو بعملي الطلب أو النّصيحة المنجزين. إنّنا نبحث إذن عن موقع هذا المحتوى في كلّ قول ونقدّمه ـ عندما نجده ـ على أساس أنّه المعنى القولي لهذا القول ومظهره الوصفي، وهو مظهر يقترن بالصّدق والكذب وبمدى التطابق مع الوقائع» (**شتراوسن 1973، ص54**).

[200] لا يأخذ هذا التأويلُ الثاني الذي رأيناه بعين الاعتبار أنّ المعنى التداوليّ لصيغ[الأفعال] بالنّسبة إلى أوستين مضمّن داخل المعنى القولي الذي لا يقتصر حينئذ على المحتوى القضويّ الذي يقول به المناطقة. وحتى يُؤخَذَ في الحسبان هذا المعطى، يرى شتراوسن أنه ينبغي علينا «أن نضمّن على الأقلّ داخل المعنى القولي لما قيل تصنيفا تقريبيّا لما قيل داخل أبواب عامة مثل على سبيل الذكر، الخبر والأمر والاستفهام، وربّما أضفنا بابا أو بابين آخرين. وهذا سيوسّع المعنى القوليّ بحيث يتجاوز ضيق حدودالمعنى والإحالة مع ترك المعنى القولي بصفة عامة مجرّدا من القوّة المتضمّنة في القول كاملةً» (**شتراوسن، 1973، ص 55**). وهكذا تقوم فكرة شتراوسن على صياغة جديدة للتأويل الثاني وذلك بإعادة بنائه على نحو يصبح بموجبه موافقا لجعل حكاية العمل التبليغيّ للقول تأخذ بعين الاعتبار القرائن التقريبيّة الدالّة على المعنى

المتضمّن في القول التي تنقلها العناصر الجهية. ويقوم حلّ شتراوسن إجمالا على ما يلي: في التأويل الثاني يتمثّل المعنى القولي لقول مّا في القضية التي يعبّر عنها، أي شروط صدقها، أي الشّروط التي ينبغي استيفاؤها حتى يكون القول صادقا. وحتى يكون القول التالي «سَيَرْتادُ غاغارين القمر» صادقا فينبغي أن يستوفي الشّرط التالي المتمثّل في اِرتياد غاغارين القمر إثر الزمن ($ز_0$) (تشير ($ز_0$) إلى اللّحظة التي تمّ فيها التلفّظ). وحينئذ فإن المحتوى القضويّ لهذا القول هو اِرتياد غاغارين القمر إثر ($ز_0$). وبواسطة هذا المحتوى يكون القول مطابقا للوقائع أو غير مطابق لها بحسب اِرتياد غاغارين القمر أو عدمه إثر الزمن ($ز_0$). وهكذا، فإنّ معنى القول الوارد في صيغة الأمر (اِرتد القمر يا غاغارين!) هو على نحو مّا يقرن هذا القول بحالة الأشياء نفسها لأنّ هذا القول يتعلّق كذلك، ولكن مع قوّة الأمر، باِرتياد غاغارين القمر إثر الزمن ($ز_0$). بيد أنّه لا يمكننا أن نقول إنّ المعنى القولي لهذا القول هو القضية التي يعبّر عنها، أي الشروط التي ينبغي توفّرها ليكون القول صادقا. ذلك أنّ الأمر – أو بصفة عامة الطلب – لا يحتمل الصدق أو الكذب. فإذا كان المحتوى التالي» اِرتياد غاغارين القمر إثر الزمن ($ز_0$)» مطابقا للوقائع، أي إن كانت حالة الأشياء هذه متحقّقة كان القول «سيرتاد غاغارين القمر» صادقا. إلاّ أنّ إلقاء الأمر «اِرْتد القمر يا غاغارين» ليس صادقا وإنّما (هو قول) يُمْتَثَلُ لَهُ.

وإذ كان المعنى القوليّ لقول خبريّ هو القضيّة التي يعبّر عنها، أي الشّروط التي ينبغي أن تجتمع ليكون صادقا، فإنّه لا توجد في حالة القول الأمريّ شروط مثل تلك الشّروط التي إن توفّرت كان القول صادقا. وتبعا لذلك، فإنّ قولا أمريّا لا يعبّر عن قضية، ويغدو من المستحيل تحديد معناه القوليّ باعتماد القضيّة التي يعبّر عنها. إلاّ أنه يمكن تعريف المعنى القوليّ للطلب التالي: «اِرتد القمر ياغاغارين!» بكونه مجموع الشروط التي ينبغي استيفاؤها حتّى يُطَاعَ هذا الطلبُ. ومثلما يمكن أن نعني بـ«قضية» الشّروط التي ينبغي استيفاؤها حتّى يكون قول خبريّ صادقا، فإنّه يمكن أن نعني بـ«الأمر» الشّروط التي ينبغي استيفاؤها حتى يُمْتَثَلُ لِطَلَب مّا (= قول في صيغة الأمر وفق المعادلة المناسبة

التي أقمتها لهذا الغرض). إنّ القضية التي يعبّر عنها قول خبريّ، والأمر الذي يعبّر عنه قول في صيغة الأمر، وصيغة «س» التي نعبّر عنها بقول استفهاميّ هي جميعًا مابه تطابق هذه الأقوالُ الوقائع. إلاّ أنها لا تتطابق بالكيفيّة نفسها. لهذا ينبغي علينا أن نميّز القضيّة من الأمر، ومن «س» وهي تمثّل على وجه الدقّة / [201] ما بواسطته تطابق الأقوال الخبريّة والأمريّة والاستفهاميّة الوقائعَ كلٌّ حسب صيغة مخصوصة. وما دامت القضية وصيغة الأمر وصيغة «س» التي تعبّر عنها هذه الأقوال تعكس اختلافا من حيث الجهة، فإنّه لا شيء يمنع من أن تساويَ القضيةُ والأمرُ و«س» المعنى القوليَّ الخاصّ بالأقوال الخبريّة والأمريّة والاستفهاميّة تِبَاعًا.

ووفق هذا التصوّر، فإنّ المعنى القوليّ ليس مجرّد «محتوى قضويّ»، بعض الشيء، فهو يتضمّن إشارة إلى «نوع التطابق» الذي يمكن أن ينشأ بين القول والوقائع. فالقولان «سيرتاد غاغارين القمر» و«اِرتد القمر يا غاغارين!» لئن كانا يشتركان في حالة الأشياء التي يدوران عليها، فهما لا يطابقان الوقائع بالكيفيّة نفسها إن تحقّقت حالة الأشياء هذه. وليس لهما تبعا لذلك المعنى القولي نفسه. فالقول الأول يعبّر عن قضية مفادها أنّ غاغارين سيرتاد القمر. أمّا القول الثاني فمفاد القضية فيه الأمر بالارتياد. إلاّ أنّ المعنى القولي يظلّ مختلفًا عن القوّة المتضمّنة في القول. فالقضيّة التي مفادها أنّ غاغارين سيرتاد القمر يمكن التعبير عنها مع قوّة الإثبات أو التكهّن أو التحذيرالخ... وكذلك، فإنّ القضية التي مفادها الأمر بالذهاب يمكن التعبير عنها مع قوّة النّصيحة أو الدعاء أو التحْضيض أو الأمر على وجه الاستعلاء أو التحدّي الخ.

5-. حلّ سورل:

تناول سورل مسألة المعنى القولي في «أوستين، حول العمل القولي والعمل المتضمن في القول، 1968» (*Austin, on Locutionary and Illocutionary Acts*)، إلاّ أنه منذ بداية سنة 1965 كان يستعمل مفهوم المحتوى القضوي ويُبدي ميلاً لا جدال فيه إلى التأويل الثاني. ويقوم حلّه على الدّفاع عن هذا التأويل والتخلّي عن كلّ ما كان أوستين يعترض عليه. ولهذا الغرض أثبت أنّ

التمييز بين القوليّ والمتضمّن في القول - كما يُفهم استنادا إلى التأويل الأول- هو تمييز ساذج وخالٍ من كلّ فائدة. وفيما يلي المراحل الكبرى لبرهنته.

وفق أوستين يعني إنجازُ عمل قولي مّا التلفّظ بجملة لها معنى معيّن. إلاّ أنّ إنجاز عمل مّا متضمن في القول يعني التلفَظ بهذه الجملة إضافة إلى قوّة ما [تُسلَّطُ عليها]. ولعلّ ما يدلّ على أنّنا إزاء أمرين مختلفين هو الشّاهد التالي الذي يسوقه سورل : هب أنّ قائلا مّا للجملة التالية: «سأقوم به» مع معنى وإحالة محدّدين. يكون معنى مكوّنات هذه الجملة غير ملتبس متى تمّ التلفّظ بها مع الإحالة نفسها، («أنا» يحيل دائما على الشّخص نفسه، وضمير الغائب المفرد المذكّر «ـه» يحيل على العمل نفسه إلخ...)، وعندها يكون العملان القوليان المنجزان متكافئين. وبالإمكان اعتبارهما إنجازين للعمل القوليّ نفسه إذْ أنّ القائل سيكون قد قال مرّتين الشّيء نفسه. إلاّ أنه كان بالإمكان أن ينجز في المرّة الأولى وعدًا وفي المّرة الثانية تكهّنا. وبعبارة أخرى، فإنّه قد يكون تواردان من النّوع القوليّ نفسه تواردين لنوعين مختلفين من الأعمال المتضمّنة في القول. فعن طريق العمل القوليّ الواحد نفسه يتسنّى لنا إنجاز أعمال متضمّنة في القول كثيرة.

إلاّ أنّ هذا التمييز بين القوليّ والمتضمّن في القول - المقبول وفق التأويل الأوّل - لايمكن تعميمه. فأحيانًا يُحَدّدُ المعنى الذي يُسنَدُ إلى الجملة أثناء إنجاز العمل القوليّ/ (202) القوّةَ المتضمّنة في القول لقول مّا. وفي هذه الحالة يكون التلفّظ بهذه الجملة مع هذا المعنى هو تلفّظ بها مع هذه القوّة وإنجاز لهذا العمل المتضمّن في القول. إنّ التلفّظ بجملة «أعدك بأن أفعله» وفق معنى ما وإحالة مّا، إذ يحيل الزمن الحاضر في فعل «أعد» على الزمن الذي جرى فيه التلفّظ، يعني آليا التلفظ بهذه الجملة مع قوّة الوعد، فيمتزج هنا العمل القوليّ بالعمل المتضمّن في القول.

وبعد أن أظهر سورل، على هذا النحو، أنّ بعض الأعمال القولية هي أعمال متضمّنة في القول، رغب في أن يبيّن بصفة أعمّ أنه لا يوجد -رغم ما يبدو في الظاهر- عمل قوليّ ليس عملا متضمّنا في القول. ولهذا السبب يحتجّ بأنّ

بين الحكاية بالقول للعمل التبليغيّ («طلب منّي أن أتقدّم») وكذلك الحكاية بالقول للعمل المتضمّن في القول (أمرني بأن أتقدّم) تقوم وشائج قربى لا يمكن إنكارها. وحسب رأي سورل لا تقتصر هذه الصّلة على ورود الحكايتين بالأسلوب غير المباشر على خلاف حكاية العمل النّظميّ بالقول الذي يتمّ بأسلوب مباشر («قال لي: تقدّم»). وحسب رأي سورل فإنّ «طلب» و«أمر» هما تعبيران من النّوع نفسه عن العمل المتضمّن في القول. ويمكن -تماما مثل أيّ شيء- وصف العمل المتضمّن في القول بكيفيّة عامّة تقريبا. فـ «طلب» و«أمر» هما في علاقتهما بعمل محدّد متضمّن في القول، شبيهان بعبارتي «الكلب» و«السّلوقي» في علاقتهما بحيوان معيّن. وهكذا فإنّ الحكاية التبليغية أو القولية هي حكاية بالقول عامّة وغير محدّدة نسبيّا للعمل المتضمّن في القول، في حين أنّ «الحكاية المتضمّنة في القول» هي حكاية بالقول مخصوصة ومُحدِّدة للعمل المتضمّن في القول.

وإذا كانت الحكاية التبليغيّة أو القوليّة في الواقع حكاية متضمّنة في القول فذلك لأنّ العمل التبليغيّ أو القوليّ هو عمل متضمّن في القول. ولقد سبق أن رأينا كيف أنّ العمل القوليّ المنجز عند التلفّظ ببعض الجمل هو أيضا عمل متضمّن في القول. فالتلفّظ بجملة: «أعدك بالحضور» بمعناها الإنشائيّ هو تلفّظ بها مع القوّة المتضمّنة في القول للوعد نظرًا إلى أنّ معناها يحدّد قوّتها. ولكن معنى قول محدّد تحدّده دائماقُوّته. إلاّ أنّ القوّة التي يحدّدها المعنى [أي معنى القول] هي قوّة مخصوصة إلى حدّ مّا. فمعنى «آمرك بالحضور» يشير إلى أنّ القائل بتلفّظه بهذه الجملة يقوم بعمل متضمن في القول مخصوص يتمثّل في: أعدك بالحضور. ومعنى «عليك بالحضور» يشير أيضا إلى أنّ القائل بتلفّظه بهذا القول يقوم بعمل معيّن متضمّن في القول. غير أنّ هذا العمل هو عمل عامّ وليس عملا مخصوصا. ويتمثّل هذا العمل في أن أقول لك أن تحضُر. إنّ معنى كل جملة حاملةلإشارة تتعلّق بالقوّة المتضمّنة في القول لتلفّظها- أي التلفظ بجملة لها معنى معيّن- يرجع دائما إلى التلفّظ مع قوّة مخصوصة حتى إن كانت عامّة وتقريبيّة. فعندما يقول القائل «عليك بالحضور» يشير معنى قوله إلى القوّة

المتضمّنة في القول العامّة لتلفظّه. أمّا حكاية العمل القولي المنجز، فهي حكاية عامّة بالقول للعمل المتضمّن في القول العامّ (طلب مني الحضور). ولكن يمكن أيضا أن نحكي بالقول حكاية مخصوصة للعمل المتضمّن في القول المنجز، وذلك باللّجوء إلى السّياق لضبط القوّة المتضمّنة في القول التي تُحدّد الجملةُ نوعها العامّ فقط.

وهكذا يبدو أنّ العمل القولي -وهو لا يختلف في ذلك عن العمل المتضمّن في القول- هو تلفّظ بجملة مع قوّة معيّنة. وبكل بساطة فإنّ القوّة المتضمّنة في القول التي نحكيها بالقول عند حكاية العمل القولي هي القوّة العامّة التي يدلّ عليها عنصر/ [203] من الجملة حرفيّا مثل صيغة الفعل. في حين أنّ القوّة المتضمّنة في القول المحكيّة بالقول عند حكاية العمل المتضمّن في القول، هي القوّة الخاصّة التي لا تعيّنها فقط الدّلالة الحرفيّة التي للجملة، بل يعيّنها كذلك ما يكشفه سياق التلفّظ من مقاصد القائل. وتبعا لذلك، يُختزل التمييز بين القوليّ والمتضمّن في القول حسب التأويل الأوّل في التمييز بين المعنى المستفاد من الجملة (الدلالة الحرفيّة) ومقصد القائل عند التلفّظ بهذه الجملة. بيد أنّ هذا التمييز عامّ وغير مفيد لا سيّما فيما يتعلّق بنظريّة القوى المتضمّنة في القول. فالقوّة المتضمّنة في القول «ليست إلاّ أحد المظاهر (فالمعنى والإحالة هما من المظاهر الأخرى) التي يمكن أن يتجلّى من خلالها تجاوز مقصد القائل للدلالة الحرفيّة للجملة» (Searle 1968, p.149).ويندر حقّا ألاّ يتجاوز مقصد القائل ما تدلّ عليه الجملة التي يقع التلفّظ بها. فمثلا عندما أقول «هل رأيت الوزير مرة أخرى؟»فأنا أقصد الحديث عن الوزير الفرنسي للفلاحة وليس الوزير السّنغالي للشّؤون الخارجيّة. غير أن سياق التلفّظ يكفي للكشف عن مقاصدي. وكذلك الأمر فيما يتعلّق بالقوّة المتضمّنة في القول. فالسّياق يتمّم نقص التدقيق الحاصل في ماتنقله الجملة من تحديد للمتضمّن في القول. وإذا طلبتُ من مخاطبي أن يحضر (عمل قولي)، فقد يتّضح بالنّسبة إليه مثلما يتّضح بالنسبة إليّ - بمقتضى المقام - أنّني أمرتُه أو نصحتُه أو أذِنتُ له (عمل متضمّن في القول).

ويوجد تمييز ثان يعتبره سورل خفيّا في تمييز أوستين بين القوليّ والمتضمّن في القول. وهذا التمييز الذي يبرز في القسم الذي يعرّفُ فيه أوستين المظهرَ القوليَّ في عمل الخطاب بمدى التطابق مع الوقائع هو التمييز بين المحتوى القضوي لقول مّا وقوّته. وعلى خلاف الدّلالة اللّغوية للجملة، فإنّ القضية التي يعبّر عنها قول مّا محايدة من حيث العمل المتضمّن في القول.ألا ترى أنّ القضية نفسها (بالمعنى التقليدي وليس بالمعنى الذي يرتضيه شتراوسن) تعبّر عنها الأقوال التالية «هل سيكون الطقس جميلا» و«سيكون الطقس جميلا» و«ليت الطقس يصبح جميلا». وسواء أكان أوستين يفكّر في هذا التمييز أم لا -عندما قابل بين العمل القوليّ والعمل المتضمّن في القول- فإنّ هذا التمييز يظلّ مفيدا في حدّ ذاته كما يقول سورل، ويستحقّ الأخذ به.

يمكن تلخيصُ موقف سورل كما يلي: يشمل مفهوم المعنى القوليّ لدى أوستين أمرين متباينين تباينا شديدا. فمن جهة نجد الدّلالة اللّغوية للجملة التي تتضمّن المعنى التداوليّ للعناصر الجهية، ومن جهة أخرى نجد المحتوى القضوي للقول وهو محايد فيما يخصّ القوة. متى اخترنا التأويل الأوّل اقتصر التمييز بين القوليّ والمتضمّن في القول على التمييز الشّائع بين دلالة الجملة ومعنى القول. ومتى اخترنا التأويل الثّاني التبس التمييزُ بين القوليّ والمتضمّن في القول بالتمييز بين المحتوى القضويّ والقوّة. وفي التأويل الأوّل لا يقدّم التمييز بين القولي والمتضمّن في القول شيئا جديدا يُذكَرُ لفلسفة اللغة. ولذا اختار سورل التأويل الثاني. ولكن بما أنّ المفهوم الغامض للعمل اللغوي يشمل لدى أوستين شيئين مختلفين، فقد اقترح سورل تغيير المصطلحات، وآثر الحديث عن عمل قضويّ عوضا عن عمل قوليّ. والعمل القضويّ الذي يتمثّل في التعبير/ [204] عن قضية، أيْ الإحالة على شيء مُحَدّد وإسناد شيء إليه هو «كلّ ما يمكن لنا أن نحتفظ به من التصوّر الأصليّ للعمل التبليغيّ، إن كنّا نريد أن نميّز بين الأعمال التبليغيّة والأعمال المتضمّنة في القول» (**سورل، 1968، ص 159**).

6- مواطن اللّبس لدى سورل:

أَعتبِرُ، مثل سورل، أنه يتعيّن تمييز المحتوى القضويّ من القوّة المتضمّنة في القول، وهذا التمييز يوضّح بعض ملاحظات أوستين المذكورة أعلاه. ولكن لو غضضنا الطرف عن كل ما ينحو لدى أوستين منحى التمييز بين المحتوى القضويّ والقوّة المتضمّنة في القول، فما الذي يبقى من التمييز بين القولي والمتضمّن في القول؟ حسب رأيي، يبقى تمييز هامّ وضروري لمعالجة ظاهرة الأعمال المتضمّنة في القول غير المباشرة مثلا. وسأعرض بإيجاز لهذا التمييز في القسم الموالي، وسأبيّن كيف يتمّ إجراؤه على التمييز بين المحتوى القضوي والقوة المتضمّنة في القول. لم يبق حسب سورل إلاّ استخدام مخصوص - ودون فائدة تذكر- للتمييز المعروف في فلسفة اللّغة بين دلالة الجملة والمعنى المستفاد من الجملة عند التلفّظ بها في المقام المتعيّن. إنّ موقف سورل هذا هو الموقف الذي أودّ النظر فيه في هذا القسم ونقده.

يميّز أوستين كما أشرت إلى ذلك في القسم الأول بين دلالة الجملة ومعنى القول. فدلالة الجملة هي دلالة النّظم التي يمكن تحديدها، أو هي «طاقتها التبليغية» حسب عبارة فرغسون. أمّا معنى القول فهو المعنى المحدّد المنسوب إلى النّظم عند إنجاز العمل التبليغي. ويتمثّل إسناد معنى في المستوى التبليغي في رفع اللّبس عن التعابير التي لها معان عديدة وإسناد مرجع إلى التعابير الإحاليّة التّابعة إلى النّظم. ويمكن للقائل أنّ يوضّح هذه العمليّة المزدوجة إذا تبيّن أنّ المستمع لم يفهم جيّدا المعنى التبليغيّ الذي رمى إليه القائل من استعماله ذلك النّظم. ويتجسّد هذا التوضيح في شكل تعاليق على غرار: «بقولي: شخص غير نظيف، قصدت أنه محتال، أو بقولي: هذا المعتوه، قصدت زيدًا.» فالمعنى التبليغي كما يقول فرغسون تحدّده مقاصد القائل، وهي مقاصد تتحقّق في حدود المعنى النّظميّ أي دلالة الجملة. ومن اللاّفت للانتباه أن سورل لم يشر إلى تمييز أوستين بين المعنى النّظميّ والمعنى التبليغيّ مع أنّه يحدّد على خلاف أوستين المعنى التبليغيّ ومعنى الجملة.

وثمّة مسألة ثانية هامّة يجب الوقوف عندها مبدئيا هي التّالية: يوجد تمييز معروف بين ما يقوله شخص معيّن وما يقصده من وراء قوله بواسطة تلفّظ محدّد. وهذا التمييز مفيد في الحالات التي يكون فيها ما قِيلَ مختلفا عن المحتوى الحقيقي لما أريد تبليغه، أي في الحالات التي يلجأ فيها القائل إلى الضّمنيات أو استخدام وجه بلاغيّ. ومن ذلك أن يقول: «ما أخفّ روح زيد»وهو يقصد: «إنّه/ [205] ثقيل الظلّ جدّا»، أو عندما يقول: «لقد تأخّر الوقت»وهو يقصد «عليكم أن تنصرفوا»،أو عندما يقول: «أنت شذى القلب»وهو يقصد «أعشقك». إنّ مثل هذا التمييز الذي صاغه غرايس هو التمييز الذي يحلّله سورل بالتفصيل في مقاله حول «الأعمال اللغوية غير المباشرة (1975) «*Indirect Speech Acts*».

ويمكن أن يدور هذان التمييزان -تمييز أوستين المعنى النظمي للجملة ومن المعنى التبليغي للتلفّظ بالجملة، وتمييز غرايس ما يقوله القائل ممّا يريد قوله- على ما يلي: ينبغي أن نميّز في الآن نفسه في دلالة الجملة معنى القول (ما يقوله القائل) من معنى التلفّظ (ما يقصده القائل من قوله). وفي بعض الحالات يتطابق ما يقوله القائل مع ما يريد قوله، وفي حالات أخرى لا فرق بين ما يقوله القائل وما تدلّ عليه الجملة التي يتلفّظ بها (عندما تكون الجملة غير ملتبسة وخالية من التعابير الإحاليّة الخ).

ويصف سورل بـ«الحرفيّ» كلاّ من معنى القول ودلالة الجملة. وبصفة أعمّ تشمل المقابلة بين دلالة الجملة (sentence-meaning) ومعناها المستفاد من قول القائل في المقام المتعيّن (The speaker's utterance-meaning)أحيانا تمييز المعنى النّظمي من المعنى التبليغيّ، وأحيانا أخرى تمييز المعنى التبليغيّ من المعنى «المُستَلزَمُ» أو الضّمنيّ. وهو ما يبرز بوضوح عندما نقارن ما يقوله سورل في: «أوستين: حول العمل القوليّ والعمل المتضمّن في القول» وفي «الأعمال اللغويّة غير المباشرة».فعندما يذكر أنّ المعنى والإحالة هما «مظهران يتجلّى من خلالهما تجاوز الدلالة الحرفيّة للجملة لمقصود القائل من قوله، فإنّه يُماثل الدلالةَ الحرفيّةَ للجملة بمعنى النّظم القابل للتحديد، ويُماثل «المعنى المقصود من قول القائل» بالمعنى المحدّد الذي يُخصِّص به القائلُ

النظمَ عند إنجاز العمل التبليغيّ (انظر فرغسون 1973، ص 179). غير أنّ سورل يماثل في «الأعمال اللّغوية غير المباشرة» دلالة الجملة بالمعنى المحدّد للمُخبَرِ به، (مايقوله القائل وليس ما تدلّ عليه الجملة التي يتلفّظ بها). ويماثل المعنى المستفاد من قول القائل بما يريد القائل قوله بالتعويل على التضمين. «ففي الإيحاء والتعريض والسّخرية والاستعارة – ونكتفي بهذه الأمثلة فقط – يختلف ما يُريد القائلُ قوله عن معنى الجملة من وجوه شتّى. ويوجد صنف هامّ من الأمثلة من هذا القبيل حيث يُلقي القائل جملة وهو يُريد أن يقول ما يقوله، ولكنّه كذلك يريد أن يقول شيئا آخر. فعلى سبيل المثال يمكن أن يُلقي القائل الجملة التالية: «أحبّ أن تفعل هذا»، على سبيل الطلب» (سورل، 1975، ص59). ففي هذا المثال، يُلقي القائل جملة لها معنى قابل للتحديد فضمير المتكلم المفرد «أنا» يمكن أن يُعيِّن أيَّ شخص يُلقي بهذه الجملة، ويُعيِّن ضميرُ المخاطب المفرد «أنت»أيَّ مخاطَب تتوجه له الجُملة ويعيّن اسم الاشارة «هذا» أيّ عمل يتعلّق به هذا الكلام قبل إلقاء بلجملة...الخ. ثم إنّ القائل يسند إلى جملته معنى محدّدا وبذلك يقول شيئا، كأن يقول «مثلا» إنّه هو المتكلّم أي «زيد» يودّ لو أن عليّا – وهو المخاطَب- يقوم بهذا العمل الذي يتحدّثان في شأنه الآن، أي العمل المتمثّل في إخراج كيس الفضلات قبل العشاء. فهو يقول هذا، وهو يقصد ما يقوله، إذ يعبّر فعلا عن رغبته في أن يرى عليّا يخرج كيس الفضلات. وأخيرا بقوله: إنّه يرغب في أن يرى عليّا يخرج كيس الفضلات يقصد أن يطلب منه بطريقة غير مباشرة القيام بهذا العمل. فما يقوله القائل يتجاوز ما تدلّ عليه الجملة التي يتلفّظ بها، وما أراد قوله يتجاوز ما قاله. فالقائل يريد أن يقول بالخصوص على وجه التحديد- لِعَليّ أن يُخرِجَ كيس الفضلات قبل العشاء. ولذلك /[206] يقول له إنّه يرغب في أن يقوم بهذا العمل بإلقائه هذه الجملة التي تدلّ على أنّ القائل (غير محدّد) يرغب في أن يقوم المخاطَب (غير محدّد) بفعل ما (غير محدّد). ويحتفظ سورل من هذا المثال بالتقابل بين ما يقصده القائل وما يقوله، مهملا ما تدلّ عليه الجملة التي

تمّ إلقاؤها. ويُطلَق مصطلح «معنى الجملة» على ما يقوله القائل ومصطلح «معنى القائل» على مقصده مناقضا لاستعماله السّابق للمصطلح.

ويوجد تماثل واضح بين التمييزين المذكورين بطريقة مختلفة لدى سورل من خلال المقابلة بين معنى الجملة والمعنى المستفاد من قول القائل (sentence-meaning/speaker's-meaning). فما يقصده القائل يمكن أن يتجاوز ما يقوله، وكذلك الأمر فيما يتعلّق بما يقوله. فقد يتجاوز ما تدلّ عليه الجملة التي يُلقيها. إلاّ أنّه يوجد فرق يبرز من خلال المقارنة بين المقالين. ففي «أوستين: حول العمل القوليّ والعمل المتضمّن في القول»، يتوقّف معنى القول على معنى الجملة، إذ يتمّ تجاوز معنى القول لدلالة الجملة في الحدود التي تضبطها دلالة الجملة. وهي دلالة تُسنِدُ إلى المعاني التبليغيّة الممكنة للتلفّظ بتلك الجملة «أفقا» أي فضاء للدلالات المحتملة حيث يتعيّن الاختيارُ من بينها. بيد أنّ معنى القول الوارد في «الأعمال اللّغوية غير المباشرة» لا يخضع لهذا الضرب من القيود. ذلك أنّ تجاوزَ ما يريد القائل قوله لِـما يقوله القائل لا يحدّده ما يقوله هذا القائل.

	المستوى أ	المستوى ب	المستوى ج
أوستين	المعنى النّظميّ القابل للتحديد	المعنى التبليغيّ المحدّد	القوة المتضمّنة في القول
سورل 1968	معنى الجملة (1)	معنى القول (1)	
سورل 1975		معنى الجملة (2)	معنى القول (2)

في الجدول أعلاه، تعدّ المستويات «أ» و«ب» و«ج» مستويات المعنى حسب شتراوسن. فهو يميّز الدّلالة اللّغوية لجملة مخصُوصة (المستوى «أ») من الدلالة اللّغوية باعتبارها إحاليّة (Cum-référentiel) والتي تتمثّل في تحيين الدلالة اللّغوية للجملة في سياق معيّن (المستوى «ب»)، من المستوى «ج» الذي يتحدّد فيه المعنى والإحالة ويضاف إليهما تحديد القوّة المتضمّنة في القول للتلفّظ والضمنيات التي قد تنقلها (**انظر شتراوسن، 1970و1973**).

ويوافق تمييز أوستين المعنى النّظمي من المعنى التبليغيّ من القوة المتضمّنة في القول تقريبا المستويات الثلاثة لشتراوسن. ويبرز الجدول إضافة إلى ذلك أنّ التقابل بين معنى الجملة ومعنى القول (sentence-meaning/utterance-meaning) لدى سورل يشمل أحيانا التقابل بين المستوى «أ» والمستوى «ب». ويشمل أحيانا أخرى التقابل بين المستوى «ب» والمستوى [207] «ج». وهنا يطرح سؤال هامّ: في أيّة خانة من خانات الجدول المتعلّقة بالمقال الأوّل لسورل يمكننا أن ننزّل القوّة المتضمّنة في القول؟

نعلم أنّ سورل يعرّف تمييز القوليّ من المتضمّن في القول – وهو التمييز المفهوم حسب التأويل الأول – بتمييز الدلالة الحرفية ممّا يريد القائل قوله. وهو تمييز –كما يقول سورل– ينطبق على القوة المتضمّنة في القول انطباقه على المعنى والإحالة (يعادل هنا تمييز معنى الجملة من معنى القول تمييز المستوى «أ» من المستوى «ب»). وفي الوقت الذي ينزّل فيه أوستين المعنى والإحالة القابلين للتحديد في مستوى العمل النظميّ، وينزّل المعنى والإحالة المحدّدين في مستوى العمل التبليغيّ من جهة وينزّل من جهة أخرى القوة المتضمّنة في القول القابلة للتحديد أو العامّة في مستوى العمل التبليغيّ، وينزّل القوة المتضمّنة في القول المحدّدة في مستوى العمل المتضمّن في القول، فإنّنا نجد سورل يقترح وضع المعنى والإحالة والقوة المتضمّنة في القول في المستوى نفسه. ولكن إن قبلنا هذا الاقتراح، فينبغي أن نضع المعنى والإحالة والقوة المتضمّنة في القول القابلة للتحديد في مستوى معنى الجملة (1) (sentence-meaning) والمعنى والإحالة والقوة المحدّدة في مستوى معنى القول (utterance-meaning) (1) (المعنى التبليغيّ أو القولي). وبهذه الطريقة يمكن أن نحدّد، لا على النحو الذي ذهب إليه سورل، العمل التبليغيّ والعمل المتضمّن في القول العامّ، وإنّما يتسنّى لنا أن نحدّد العمل التبليغيّ والعمل المتضمّن في القول الخاصّ. وبالفعل يعدّ العمل النظميّ، وفق هذا التصوّر، عملا يُلقي بموجبه القائل بجملة لها معنى محتمل وإحالة محتملة وقوة متضمّنة في القول محتملة. وتكوّن هذه العناصر المحتملة الثلاثة المعنى النظمي (معنى الجملة) (1) للقول. أمّا العمل التبليغيّ

أو القولي أو المتضمّن في القول -ولا داعي للتمييز بين هذه الأعمال الثلاثة منذ الآن- فهو العمل الذي يُحيّن بمقتضاه القائل في السّياق معنى محدّدًا وإحالة معيّنة وقوّة مخصوصة. وجميعها مضبوط في حدود العناصر المحتملة الثلاثة المذكورة أعلاه (معنى القول 1)[1]. وعلاوة على ذلك، قد ينجز القائل عملا متضمّنا في القول آخر بصفة غير مباشرة (معنى القول 2) وهو ينجز العمل المتضمّن في القول في سياق معيّن.

إنّ الأطروحة التي استعرضتها الآن - التطابق التامّ بين العمل القولي والعمل المتضمّن في القول - ناتجة حسب رأيي عن الأطروحات التي يدافع عنها سورل. ولكن بما أنّ سورل نفسه لم يقدّر بتاتا هذه النتيجة التي يقود إليها مذهبُه، يجدر بي أن أوضّح المراحل التي تمّ التوصّل بها إلى هذه النتيجة حتى يتمكّن القارئ من الحكم عمّا إذا كانت هذه النتيجة متأتية من مواقف سورل أم لا: 1. «يقول سورل إنّ تمييزا معيّنا بين الدلالة الحرفيّة للجملة ومعنى القول هو تمييز مفيد فيما يتعلّق بالمعنى والإحالة. وهما مظهران يتجلّى من خلالهما تجاوز ما يريد القائل قوله لما تدلّ عليه الجملة ».

2. وكما يبرز ذلك فرغسون فإنّ هذا التمييز المفيد فيما يتعلّق بالمعنى والإحالة هو التمييز الذي أقرّه أوستين بين الدلالة التي يمكن تحديدها للنظم والمعنى المحدّد للمُخبَر به.

3. يقول سورل إنّ هذا التمييز ينطبق أيضا على القوة المتضمّنة في القول وهي مظهر ثالث يبدو من خلاله تجاوز ما يريد القائل قوله لما تدلّ عليه الجملة.

4. وتبعا لذلك، فمثلما يوجد معنى نظمي قابل للتحديد (مثلا: الدلالة الملتبسة لكلمة «عين») ومعنى تبليغي محدّد وإحالة نظمية قابلة للتحديد وإحالة تبليغيّة محدّدة فإنّه توجد قوّة متضمّنة في القول نظمية قابلة للتحديد (القوة العامة للتلفّظ التي تحدّدها الجملة)، وقوة / [208] متضمّنة في القول

(1) في مقاله الصادر سنة 1964 يحدّد ل.ج. كوهين(L. J. Cohen) صراحة العمل القولي والعمل المتضمّن في القول، وهو يفعل ذلك انطلاقا من مقدمات منطقية مماثلة لمقدمات سورل.

«تبليغية»محدّدة (القوة الخاصّة الفعلية للتلفّظ وهي ليست متوقّفة على معنى الجملة فحسب بل هي أيضا رهينة السّياق ومقاصد القائل). وينتج عن كل هذا أنّ العمل النّظميّ هو التلفظ بجملة مع قوّة عامّة قابلة للتحديد، وأنّ العمل القولي (= نظميّ + تبليغيّ) هو التلفّظ بجملة مع قوّة خاصة محدّدة أي مثلما هو شأن العمل المتضمّن في القول. ومع ذلك يقول سورل إنّ العمل التبليغيّ هو التلفّظ بجملة مع قوّة عامّة قابلة للتحديد. أمّا العمل المتضمّن في القول فهو التلفّظ بجملة مع قوّة خاصّة مُحدَّدة. وأرى أنه يوجد هنا خلط من جانبه يُفسّر في الآن نفسه بعدم معرفته بتمييز أوستين العمل النظميّ من التبليغيّ، باللبس الموجود في الزوج المتقابل: معنى الجملة ومعنى القول /sentence-meaning) (utterance- meaning اللّذين يستخدمهما بمعنيين مختلفين. وعلى أية حال، أفضّل أن أعتبر مذهب سورل إعادة بناء منسجمة يمكنها –حسب رأيي– أن تتأسس على المقدمات المنطقيّة المذكورة أعلاه (1). ولا يُعبّر مذهبه عن ذلك الموقف غير المنسجم لأنّه قائم على خلط، هو الموقف الذي يدافع عنه سورل فعلا. وهذا المذهب الذي أعيد بناؤه على خلاف المذهب الذي يدافع عنه فعليا يفوق ما يدافع عنه أوستين بميزة تتمثّل في بساطته الكبيرة. فهو مذهب يضع المعنى في المستوى نفسه الذي يضع فيه الإحالة والقوّة. وهذه المفاهيم الثلاثة قابلة للتحديد أي – إن صحّ القول – ذات طابع احتمالي في مستوى الدلالة اللغوية للجملة وهي محدّدة أو محيّنة أو مخصّصة في مستوى معنى القول.

ملخّص القسم .1. جَانَبَ سورل الصَّوابَ عندما قال إنّ التمييز بين القوليّ والمتضمّن في القول في التأويل الأول المستند إلى المحاضرة الثامنة من «كيف ننجز الأشياء بالكلمات» ينحصر في التمييز بين دلالة الجملة ومعنى القول. فالمعنى التبليغي أو القولي عند أوستين هو معنى القول وليس دلالة الجملة أو «المعنى النظمي». 2. حسب رأي أوستين ليست القوة المتضمّنة في القول مخصّصة سياقيا في المستوى التبليغي كما هو شأن المعنى والإحالة. في حين أنّ معنى مكوّنات النّظم وإحالته محدّدان في المستوى التبليغي في مقابل المستوى النظمي، حيث يكونان «قابلين للتحديد» فحسب. وعلى خلاف ذلك

لا تحدّد القوّة المتضمّنة في القول في المستوى التبليغيّ، وإنّما تكون قابلة للتحديد. 3. يمكن، على غرار سورل وكوهين، أن نرفض مجاراة أوستين في هذا الجانب فنضع القوة المتضمّنة في القول في مستوى واحد إلى جانب المعنى والإحالة، بحيث تكون القوّة قابلة للتحديد في المستوى النظمي ومحدّدة في المستوى التبليغي. وفي هذه الحالة يتهافت التمييز بين العمل القولي والعمل المتضمّن في القول (ينبغي فهم التمييز وفق التأويل الأول). 4. إذا رُمنا مجاراة أوستين فأعطينا معنًى لتمييز القوليّ من المتضمّن في القول بحسب ما يُفهَم من التأويل الأوّل، فإنّه يتعيّن وبمجرّد أن نقدّم سببا مقنعا - ويكفينا ذلك - لوضع التحديد -التخصيص للقوة في مستوى آخر غير مستوى التحديد- التخصيص للمعنى وللإحالة وهو ما فعله أوستين. وسأسعى في القسم الموالي إلى تعليل هذا، وتبعا لذلك تبرير التمييز/ [209] القولي من المتضمّن في القول على النّحو الذي فُهِم به في التأويل الأول. وأنا أرى أيضا من جهة أخرى، أنّ تمييز المحتوى القضوي من القوة المتضمّنة في القول (الذي ينحصر في التأويل الثاني في تمييز القوليّ من المتضمّن في القول) هو تمييز له ما يؤيّده أيضا. وسأبيّن أنّ التمييزين اللّذين يشملهما الزوج الأوستيني المتمثّل في القولي والمتضمّن في القول ينبغي المحافظة عليهما معا. ولكي أختم سأقارن بإيجاز بين مزايا الحلّ الذي توصّلت إليه والحلّ الذي توصّل إليه شتراوسن.

7- العمل القولي والعمل المتضمّن في القول: نحو تأويل جديد

يتميّز موقف أوستين كما يبدو جليّا بفصله بين معنى قول مّا وقوّته. إذ يضع أوستين القوّة المتضمّنة في القول من جهة ما أطلقت عليه «معنى التلفّظ» (أي في مستوى الضّمنيات نفسه كما تبيّنه بوضوح شتراوسن) وليس من جانب معنى القول باعتباره متوقّفا على الدلالة اللغوية للجملة. فأوستين يعتبر أن قوّة قول ما هي قوّة مستقلة جوهريّا عن الدلالة اللغوية للجملة، والحال أنه يقرّ وجود مؤشّرات على (العمل) المُتضمَّن في القول في الجملة.

لقد ذكر سورل ـ وهو يعلّق على أوستين ـ شيئين بخصوص هذا الموقف. أولا: إنّه موقف لا ينطبق إلاّ على الجمل المحايدة من جهة (العمل) المتضمّن

في القول لأنّها جمل خالية من مؤشّر على المُتضمَّن في القول. وهذا يعني أنّه موقف لا يصحّ البتّة بحكم أنّه لا توجد جملة محايدة من جهة التضمّن في القول (**سورل**، 1968، **ص 148**). ثانيا: إن كان أوستين قد دافع مع ذلك عن هذا الموقف فلأنّه لا يُسند معنى إلاّ إلى بعض العناصر في الجملة أي الكلمات والعبارات. فهو يُهمِلُ تلك العناصر - ذات المعنى التداوليّ - التي تقوم في الجملة بوظيفة مؤشّرات على المُتضمَّن في القول مثل: البنية التركيبيّة العميقة والنّبر والنّبر التنغيمي والتنقيط... الخ. (**سورل**، 1968، **ص 154**). غير أنّ هذا التفسير لا يُرضي، لأنّ أوستين من جهة لم يَدَّع أبدا وجود جُمَل محايدة من جهة التضمّن في القول. ومن جهة أخرى أقرّ أنّ الصّيغ الفعليّة والنّبر ودَفقَ النُّطق والتنقيط... الخ هي مؤشّرات على المُتضمَّن في القول أي جميع العناصر التي يذكرها سورل باستثناء البنية التركيبية العميقة طبعا (انظر المحاضرة السادسة من «كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟ »).

وعوض تفسير موقف أوستين بإهماله لهذا الجانب أو ذاك، أقترحُ تأويله على نحو إيجابي باعتباره إثباتا لأطروحة هي أطروحة الاستقلال النّسبيّ للجانب التداولي عن الجانب الدلالي (لم يستعمل أوستين مثل هذه المصطلحات طبعا). فمهما تمثّلت دلالة الجملة جزئيا في قرائن تداولية، فإنّها لا تُحدِّدُ مباشرة العمل المتضمّن في القول الذي ينجزه القائل وهو يتلفّظ بالجملة. فهذه الدلالة تحدّد شيئا وسطا أطلق عليه أوستين اسما نحته خصيصا هو **العمل القولي**. فدلالة الجملة «سآتي غدا» تتمثّل في أنّ المتلفّظ بهذه الجملة يقول إنّه سيأتي غدا. وتتمثّل دلالة الجملة «أعدك بالمجيء» في أنّ المتلفّظ بها يقول إنّه يعد بالمجيء. وتتمثّل دلالة الجملة: «اذهب إلى السّينما خلال تغيّبي» في أنّ المتلفّظ بهذه الجملة يقول للمخاطب أن يذهب إلى السّينما خلال تغيّبه/ [210] . تتمثّل دلالة الجملة «هل يمكنك أن تتنحّى قليلا» في أن المتلفّظ بها يطلب من السّامع إن كان باستطاعته أن يتنحّى قليلا. فهذه الأعمال القولية المحدّدة بواسطة دلالة الجمل الملفوظة ليست أعمالا متضمّنة في القول. فالعمل المتضمّن في القول يتمثّل فعلا - حسب أوستين - في العمل التداولي

الذي ينجزه القائل فعليّا بتلفّظه بهذه الجملة في هذا السّياق. وقد لا تكون لذلك العمل إلاّ صِلات واهية بدلالة الجملة. وقد يكون مختلفا جدّا عن العمل الذي يكون إنجازه «مشارا» إليه بواسطة عنصر من الجملة مثل صيغة الفعل. وحسب رأي أوستين فإنّ الذي يقول «هل يمكنك أن تتنحّى قليلا؟»، لا يطرح سؤالا على المستوى المتضمّن في القول حتى وإن كان في المستوى القولي يطلب من مخاطبه إن «كان بإمكانه أن يتنحّى قليلا». فهو يُلقِي هذه الجملة الاستفهامية بقوّة الالتماس، وعلى هذا النحو فإنّ من يقول: «لدي ماهو من قبيل الإحساس بأنّ المطر سينزل» (**راجع بتشر** 1973، Pitcher، **ص**29) أو «أظن أنّ المطر سينزل»لا يثبت أنّه يظن ذلك، أو أنّ لديه هذا الإحساس حتى وإن كان من حيث عمل القول قد قال ذلك. وأخيرا، فإنّ القائل وهو يُلقِي جملة «أعدك بالمجيء» لا يثبت ولا يخبر بأنّه يَعِدُ وإنّما يَعِدُ بكل بساطة.

من المؤكّد أنّ العمل القوليّ كما لاحظ سورل هو عمل ينتمي إلى النوع نفسه من الأعمال المتضمّنة في القول. والقول «إنّ القطّ فوق الحصير» قد يكون عملا قوليا كما قد يكون عملا متضمّنا في القول. ومع ذلك فإن تمييز العمل القوليّ من العمل المتضمّن في القول ليس تمييزا غير مُجد لأنّ هذا التمييز يسمح بمعالجة الحالات التي يختلف فيها العمل المتضمّن في القول المنجز عن العمل المتضمّن في القول «المقصود». وهذا التّمييز أيضا لا يعدّ تخصيصا للعمل المتضمّن في القول «المقصود» أي الحالات التي يكون فيها العمل المتضمّن في القول المنجز قد أُنجزَ «بصفة غير مباشرة». فالعمل القولي - إن شئنا - هو العمل المتضمّن في القول بتلك الصفة «المقصود» قد أُنجِزَ «بصفة غير مباشرة». وما أطلق عليه أوستين العمل المتحقّق باعتباره عملا متضمّنا في القول.

وعند سورل، لئن كانت توجد من بين الأعمال المتضمّنة في القول المنجزة فعليا أعمال لا تدلّ عليها الجملة (عندما يقول القائل مثلا: «البرد شديد هنا» وهو يطلب بصفة غير مباشرة من المخاطب أن يغلق النافذة) فإنّه على خلاف ذلك لا وجود لعمل متضمّن في القول «**مقصود**» غير منجز (**سورل**، 1975، **ص**70).

فبهذه الطريقة فحسب، يمكن لسورل أن يستغني عن تمييز القولي من المتضمّن في القول باعتباره تمييزا للعمل «المقصود» من العمل المنجز. وبذلك يضطرّ سورل إلى الإقرار بأنّ من يقول «هل لك أن تدعني وشأني»يطرح سؤالا وهو في الآن نفسه يطلب من مخاطبه أن يدعه وشأنه. ويقرّ أيضا أنّ من يقول: «أظنّ أنّ المطر سينزل»يثبت ما يظنّه، وهو في الآن نفسه يقدّم إثباتا في خصوص حالة الطقس. يبدو لي أنّ هذا الموقف غير مقبول. فقد يُلقِي القائل جملة استفهامية أي جملة تتضمّن مؤشّرا على المتضمَّن في القول: السّؤال، ومع ذلك يتّضح للمخاطب ـ كما هو شأن القائل ـ أنّ العمل المتضمّن في القول المنجز بواسطة التلفّظ إنّما هو التماس وليس سؤالا. فالقول هنا له صورة السّؤال ولكنّه لا يقوم بوظيفة السّؤال. فما السّؤال البلاغي إلاّ قول لا نصيب له من الاستفهام إلا الصّورة فحسب، إذ ليست له وظيفته. وكذا الأمر بالنّسبة إلى أوستين عندما يقرّ بأنّ الأقوال الإنشائية الإيقاعيّة هي «أقوال مقنّعة» (Masqueraders)من باب الألفاظ المتقاربة المخادعة، فهو يقصد أنّ هذه الأقوال، ولئن كانت لها صورة الجمل الخبرية التي تتّخذها عادة الأقوال الإثباتية، فإنّها مع ذلك تقوم بوظيفتها بطريقة مختلفة. فالذي يقول: «آمرك / [211] بالمجيء» لا يثبت أنّه يأمر، وإنّما يأمر بكل بساطة حتى وإن كانت الجملة التي يتلفّظ بها خبريّة. فتمييز القوليّ من المتضمّن في القول -كما أَعَدتُ تأويله- يمكّن من إبراز الاختلاف الممكن بين الصّورة والوظيفة. فبالتلفّظ مثلا بجملة «آمرك بالمجيء» أكون قد قلت: أمرتك بالمجيء (عمل قوليّ). وبقولي هذا، أكون قد أمرتك بالمجيء (عمل متضمّن في القول)، وكذلك بقولي: «هل يمكنك أن تناولني الملح؟» أطلب منك إن كان بإمكانك أن تناولني الملح (عمل قولي)، وفي الآن نفسه أطلب منك أن تناولني الملح.

نجد مرّة أخرى في هذه الأمثلة المستويات الثلاثة التي ميّز بينها أوستين: فالجملة: «آمرك بالمجيء» تعني أنّ القائل (غير محدَّد) يأمر (في وقت غير محدّد لا نعلم عنه إلاّ أنّه اللّحظة التي تم فيها التلفّظ بالجملة) المخاطَب (غير محدَّد) بالمجيء أي بأن يذهب إلى مكان (غير محدَّد) حيث يوجد القائل. ولمّا

كانت الجملة غير ملتبسة،فإنّ مواضع الإبهام جميعها التي أشرنا إليها تزول حالما ننتقل من الجملة إلى القول أي من العمل النظميّ إلى العمل التبليغيّ. وحينئذ بإمكاننا أن نخصّص - علاوة على ما تدلّ عليه الجملة -ما يقوله القائل عند التلفّظ بها. فهو يقول إنّه هو بعينه الفردُ المحدَّد - وليس مجرّد عنصر متغيّر- يأمر في اللحظة المحدَّدة التي تمّ فيها التلفظ المخاطَبَ الذي يتوجه إليه بالأمر بأن يذهب إلى مكان محدّد حيث يوجد هو (القائل المحدَّد). هكذا نكون قد وصفنا العمل القولي المُنجَز. ولكنّنا لم نَصِفْ بعدُ العمل المتضمّن في القول. فإن أنجز القائل بإلقائه بهذه الجملة عملا قوليّا يتمثّل في قول «ج» فإنّه يحقّق العمل المتضمّن في القول المختلف (عن الأوّل) شديد الاختلاف والمتمثّل في الأمر بـ «س».

إنّ تمييز القولي من المتضمّن في القول - وقد تمّ تأويله على هذا النحو أي باعتباره تمييزا للعمل المتضمّن في القول المقصود من العمل المتضمّن في القول المنجز - يتلاءم مع ما هُو سائد من تمييز للمحتوى القضوي من القوّة المتضمّنة في القول. وهنا تكمن مسألة بالغة الأهميّة. لكن لا يمكن أن نقبل التمييز الأوّل دون تقسيم التمييز الثاني على نحو مّا إلى قسمين. لنفترض مثلا القول التالي: «أظن أنّ المطر سينزل». يُقرّ القائل بإلقائه هذا القول أنه يظن أنّ المطر سينزل (عمل قولي) وهو يثبت بتحفّظ أنّ المطر سينزل (عمل متضمّن في القول). وللعملين محتوى قضويّ وقوّة. ولكنّ المسألة تتعلّق في حالة أولى بمحتوى قضويّ وقوّة محتملين دلّ عليهما المُخبَرُ به. وفي الحالة الثانية تتعلّق المسألة بمحتوى وقوة فعليين للتلفّظ. فللعمل المتضمّن في القول المنجز فعليًّا محتوى: **مطر سينزل** (أو لنعبّر بصرامة أكبر وتحذلق، **مطر إثر**«$ز_0$»). وللعمل قوّة هي قوّة الإثبات المُلطّفِ والحال أنّ للمُخبَر عنه قوّة متضمّنة في القول محتملة (قوة الإثبات التي تُشير إليها صيغة «أظنّ») تتعلّق بالمحتوى المحتمل لاعتقاد القائل عند حلول «$ز_0$» أنّ المطر سينزل **إثر** «$ز_0$». إنّ هذا التقسيم للمحتوى وللقوّة إلى محتوى محتمل ومحتوى متحقّق وقوّة محتملة وقوّة متحققة ناتج عن أنّ العمل القولي والعمل المتضمّن **في القول** هما عملان من النوع نفسه.

وهذا قريب من اعتبار الأول يمثّلُ العملَ المحتملَ الذي تدلّ عليه الجملة واعتبار الثاني يمثّلُ العمل المُنجَزَ فعليّا.

إنّ تمييز المحتويين القضويين مفيد كذلك مثل تمييز القوّة المتضمّنة في القول المحتملة المحدّدة تبليغيا من القوة الفعلية للتلفّظ. ولهذا السّبب، أرفض / [212] الحلّ الذي اقترحه فرغسون للتوفيق بين تمييز سورل القوّة من المحتوى، وبين تمييز أوستين العمل القولي من العمل المتضمّن في القول. وبما أنّ أوستين كان يقول إنّ التسمية (naming) وعمل الإحالة (refering) هما مكوّنان فرعيان للعمل التبليغي، في حين أنّ سورل يقول إنّ مُكَوِّنَي العمل القضوي هما عملا الإحالة والإسناد، فقد اقترح فرغسون (1973، **ص ص 164،165 (الملحوظة 5)، وص ص 180،181**) إدماج العمل الإسناديّ في العمل التبليغيّ، باعتباره مكوّنا ثالثا بحيث يقع تضمين العمل القضويّ لدى سورل في العمل التبليغيّ حسب أوستين. ولكنّ هذا الحلّ لا يسمح بتمييز العمل القضوي المحتمل – المعبّر عنه تبليغيّا في الآن نفسه الذي يتمّ فيه التعبير عن القوة المتضمّنة في القول المحتملة ـ ومن المحتوى القضويّ الفعليّ للتلفّظ وهو مقترن بالقوة الفعليّة المتضمّنة في القول.وبذلك فإنّ الذي يقول «أعدك بالمجيء» يحيل على نفسه باعتباره قائلا ما دام هو الذي يَعِدُ، ويسند إلى نفسه أنّه يعد بالمجيء». فعمله التبليغيّ (يُفَسَّرُ بواسطة تعاليق من قبيل: بـ«أعِدُ» أقصد ألتزم رسميّا، وبـ «أنا» أقصد الإشارة إلى نفسي، أنا المتكلّم») يتضمّن تبعا لذلك، كما يقول فرغسون، عملا قضويّا وينتج عن هذا العمل المحتوى القضوي المتمثّل في **الوعد بالمجيء في «$ز_1$» الذي يقوم به القائل في** «$ز_0$». لكنّ المحتوى القضويّ المعنيّ ليس كما يبدو محتوى العمل المتضمّن في القول المنجز. وهو أيضا مختلف عن العمل في المخبر به الذي تشير إليه صيغة الفعل «وعد». فالقائل لا يُخبر وإنّما يَعُِد. وما يَعُِد به ليس وعدا بالمجيء وإنّما هو وعد بأنّه سيجيء. وبعبارة أخرى تُطابِقُ القوةُ المتضمّنةُ في القول الفعليّة –وهي قوّة الوعد– محتوى قضويا، هو محتوى الوعد أي **مجيء القائل في «$ز_1$»**. ويتميّز هذا المحتوى من المحتوى التبليغي المعبّر عنه وهو

محتوى محتمل مثل القوة المتضمّنة في القول المحدّدة تبليغيا التي يطابقها هذا المحتوى. ويمكن تمثيل تلفّظ القائل في «$ز_0$» بـ «أعدك بالمجيء» بالطريقة التالية (راجع ريكاناتي، 1980):

(1) ق و(مجيء القائل في $ز_1$): [عمل متضمّن في القول]

(الوعد بالمجيء في $ز_1$: [عمل قولي]
يقوم به القائل في $ز_0$)

يُمَثَّلُ العملُ القوليُّ بما جاء تحت الخطّ. ويُمَثَّلُ العملُ المتضمّنُ في القول المنجز فعليا بما جاء فوق الخطّ. وتُمثَّلُ «ق» في نظام سورل الترميزي القوّة المتضمّنة في القول للوعد وتمثَّلُ « ⊢ » قوّة الاثبات. ينبغي أن يُقرَأَ (1) مباشرة باعتباره يمثل تلفّظا يَعِدُ بواسطته القائل بالمجيء (عمل متضمّن في القول) بقوله: إنّه يعد بالمجيء (عمل قولي). وهذا الضرب من الترميز على خلاف نظام الترميز الذي اعتمده سورل يسمح بتمييز الأفعال الإنشائية الايقاعيّة الصريحة من الأفعال الإنشائية الايقاعيّة الأوّليّة الموافقة لها. فسورل يمثّل دون تمييز القولين «اِرحل» و«آمرك بالرحيل» بواسطة (2).(2) ! (رحيل المخاطب في «$ز_1$»). أمّا نظام الترميز الذي أَعتَمِدُه فيُبرزُ أنه توجد بين الفعل الإنشائي الايقاعي الصريح وما يوافقه من إنشاء إيقاعي أولي معادلة متضمّنة في القول [213] وليست معادلة قوليّة. وتمثّل (3أ) و(3ب) تباعا التلفظين «اِرحل !» و«آمرك بالرحيل»:

3أ ! (رحيل المخاطب في $ز_1$)
! (رحيل المخاطب في $ز_1$)
3ب ! (رحيل المخاطب في $ز_1$)ـ
⊢ (أمر يوجهّه القائل في $ز_0$ بالرحيل في $ز_1$)

ففي الحالة الأولى يأمر القائل المخاطب بالرحيل قائلا له أن يفعل ذلك. وفي الحالة الثانية يأمره بالرحيل قائلا له إنه يأمره بفعل ذلك. إنّ معالجة الأفعال الإنشائيّة الإيقاعيّة الصريحة التي عرضناها الآن في نطاق التأويل الذي أقتَرِحُه

لتمييز أوستين القوليّ من المتضمّن في القول تدلّ على أن هذا التأويل يختلف عن تأويل شتراوسن. فشتراوسن يُبرز فعلا أنّ حلّه لا يمكّن من تجاوز مشكلة المعنى التبليغي للأفعال الإنشائيةالإيقاعيّة الصريحة. وبالنظر إلى القول «آمرك بالرحيل» يمكن أيضا أن نقرّ أنه قول يعبّر في نطاق حلّ شتراوسن، مع تسليط قوّة الأمر، عن القضية التي مفادها أنّي آمرك بالرحيل أو إنّ هذا القول يعبّر بقوّة الطلب عن صيغة الأمر «لِتَرْحَلْ». وهذه «القضية» (بالمعنى الذي يرتضيه شتراوسن) أو هذا «الأمر»هما اللّذان يمثّلان المعنى التبليغي للقول (**شتراوسن، 1973، ص 61**). ولكن الحلّ الذي اقترحه شتراوسن لا يسمح بالاختيار بين الإمكانيتين فحسب. وهو عيب بحكم أنّ صعوبة إسناد معنى تبليغيّ للأفعال الإنشائية الصريحة هو أحد الاعتراضات الأساسية التي أبداها ل.ج كوهين ضدّ لتمييز القوليّ من المتضمّن في القول (**كوهين، 1964، ص ص 424 – 426**) – بل لا يبدو لي أنّ أيّ خيار من الخيارين مقبول. لِنَنْظُرْ في الاختيار الثاني الذي بموجبه يتمثّل المعنى التبليغي أو القولي لـ«أحذّرك من أنه سيأتي» في قضية أنّه سيأتي. فإذا قبلنا هذا يجب أن نقبل أيضا أن للقولين «أحذّرك من أنّه سيأتي» و«سيأتي» المعنى القولي نفسه لأنّ القول الثاني يعبّر دون شكّ عن قضية أنه سيأتي. ولكنّ هذا يعني، كما يلاحظ شتراوسن، أنّ السّابقة الإنشائيةالايقاعيّة ليس لها معنى تبليغي أو قولي ولا تضيف هذه السّابقة شيئا لسابقة القول الذي تتصدّره. إنّ هذا الرأي يصطدم باعتراضات كوهين (**1964، ص 425**)، فالسّابقة «أحذّرك» تحمل في الآن نفسه معنى وإحالة ولا يوجد أيّ سبب يدعو إلى عدم إسناد معنى تبليغيّ إليها. ولنفترض الآن الاختيار الأول الذي يعبّر بمقتضاه القول «أحذّرك من أنّه سيأتي» مع قوّة التحذير عن قضية أنّي أحذّرك من أنّه سيأتي. يُوَاجَهُ هذا الاختيار بالاعتراض التالي: لا توجد أية وسيلة لتمثيل الاختلاف –بهذه الطريقة– بين التحذير أنّ «ج» والتحذير بأنّنا نحذّر أنّ «ج»، وبين إثبات أنّ «ج» وإثبات أنّنا نثبت أنّ «ج». فإثبات أنّنا نثبت أنّ «ج» هو فعلا التعبير مع قوّة الإثبات عن قضيّة أنّنا نثبت أنّ «ج»، وكذلك الأمر فيما يتعلّق بالتلفظ إنشاءً إيقاعيًا بـ «أثبت أنّ «ج» (وبذلك إثبات أنّ «ج») هو، حسب

الاختيار الثاني لشتراوسن، التعبير مع تسليط قوّة الإثبات على قضية أننّا نثبت أنّ «ج». وأمّا في السّياق النّظريّ الذي عرضته فالصّعوبة تزول، إذ نميّز القضيّة المعبّر عنها في مستوى العمل القولي بواسطة القول الإنشائي الايقاعي«أثبت أنّ «ج»»أي قضية / [214] أنّني أثبت أنّ «ج» من القضيّة المثبتة فعليا في المستوى المتضمّن في القول، أي قضية أنّ «ج».

قد يقول القائل إنّ لحلّ شتراوسن مزية لا تتوفّر في الحلّ الذي قدّمته، فهو حلّ يمكّن من إنكار أنّه يوجد في نصّ أوستين لَبْسٌ، فيناسب بذلك أكثر أخلاقيات تأويل النّصوص الفلسفيّة. وبالفعل، يتعيّن على المؤوّل أن يدافع عن المؤلّف الذي يدرسه وأن يقدّم، في حدود الممكن، كلّ فرضية تمكّن من عدم استنتاج أنّ المؤلّف قد قال شيئا خاطئا أو ملتبسا أو متناقضا، وأردّ على هذا الرأي بأنّ تأويلي يُضعِفُ موقف أوستين أقلّ ممّا يُضعِفُهُ شتراوسن. ففي تأويل شتراوسن لا شيء يسمح بالدّفاع عن نظريّة أوستين في العمل القولي ضدّ اعتراض كوهين الذي ينفي استحالة إسناد معنى تبليغي مقبول للأفعال الإنشائية الإيقاعيّة الصريحة. فتأويلي يتجاوز هذه الصعوبة ويمنح لنظرية العمل القولي معقولية جديدة. صحيح أنّه يتعيّن عليّ أن أدحض نصّ أوستين المتناقض، أو على الأقلّ الملتبس، وأن أبيّن أن تمييز القوليّ من المتضمّن في القول يشمل شيئين مختلفين اختلافا بيّنا. ويتمثّل هذان الأمران من جهة في التمييز التابع داخليّا للعمل المتضمّن في القول بين قوّته ومحتواه القضويّ (راجع ملاحظات المحاضرة الحادية عشرة). ويتمثّل هذان الأمران من جهة أخرى، في تمييز العمل المتضمّن في القول الذي تدلّ عليه الجملةُ من العملِ المتضمّنِ في القولَ المنجز فعليا (وهو التأويل الجديد الذي قدمته للنظرية المعروضة في المحاضرة الثامنة). ولكن هذين التمييزين يبدوان لي هامّين وضروريين بحيث إن كانت نظرية أوستين ملتبسة فهذا لا يقوم دليلا، حسب تأويلي، على فقرها وإنما هو دليل على ثرائها الكبير. وأخيرا أودّ أن أقول في الختام إنّ الهدف الأول من تأويل نص فلسفيّ هو مساعدتنا على أن نرى بوضوح أكبر المشاكل الفلسفيّة التي يواجهها هذا النص. ولكن طرح التمييز المبدئي للعمل المتضمّن في القول

الذي تدلّ عليه الجملةُ من العمل المتضمّنِ في القول المنجز فعليّا -وللعملين محتوى قضويّ مخصوص- يبدو لي مُيَسِّرًا لعمليّة توضيح المشاكل الرّاهنة لنظرية أعمال الخطاب ولا سيّما فيما يتعلّق بالأعمال المتضمّنة في القول غير المباشرة (وندرِجُ في هذا الصنف الأعمال المتضمّنة في القول التي لا يمكنها أبدا أن تكون «مباشرة» بالمعنى الدقيق إذ ليس لها واسم لغوي). ولقد بدا لي أنّ ربط هذا التمييز بنظرية أوستين في العمل القولي ينبغي أن يعدّ من محاسن هذه النّظرية.

(215) المراجع:

- AUSTIN, J. L. (1950), «Truth», repris dans Austin, 1970.
- AUSTIN, J. L (1954), «Unfair to facts», repris dans Austin, 1970.
- AUSTIN, J. L (1970), *Philosophical Papers*, 2è éd, Oxford, Clarendon Press.
- AUSTIN, J. L (1975), *How to Do Things with Words*, 2è éd, Oxford, Clarendon Press.
- BERLIN, I. et al. (1973), *Essays on J.L. Austin*, Oxford, Clarendon Press.
- COHEN, L. J. (1964), « Do illocutionary forces exist ? », repris dans K.T. FANN (éd), *Symposium on J.L. Austin*, Londres, Routeledge and Kegan Paul, 1969.
- CORNULIER, B. de (1976), « La notion de dérivation délocutive », *Revue de linguistique romane*, 40.
- FORGUSON, L. W. (1973), « Locutionary and illocutionary acts », dans Berlin et al.
- RECANATI, F. (1980), « Some remarks on explicit performatives, indirect speech acts, locutionary meaning and truth-value », dans F.KIFFER et J. R.SEARLE (éds.), *Speech Act Theory and Pragmatics*, Dordrecht, D. Reidel Publishing Company.
- SEARLE, J. R. (1968), « Austin on locutionary and illocutionary acts », repris dans BERLIN et al.
- SEARLE, J. R. (1969), *Speech Acts*, Combridge, CombridgeUniversity Press.
- SEARLE, J. R. (1975), « Indirect speech acts », dans P.COLE et J.L. MORGAN (éds.), *Syntax and Semantics III* : *Speech Acts*, New York, Academic Press.
- STRAWSON, P. F. (1970), « Phrase et acte de parole », *Langages* 17.
- STRAWSON, P. F. (1973), « Austin and locutionary meaning », dans Berlin et al.
- WIGGINS, D. (1971), « On-Sentence sense, word-sense and difference of word-sense », dans D.D. STEINBERG et LA JAKOBOVITS (éds.), *Semantics*, Cambridge, Cambridge University Press.

جان ميشال آدم

«الأبعاد المقطوعية والتشكّليةٌ للنصّ»[1]

د. خيرة صفر

التقديم

الأستاذ جان ميشال أدام من مواليد 1947 بفرنسا وهو يشتغل منذ 1984. درس اللسانيات الفرنسيّة بجامعة لوزان. وقد عرف بإنتاجه الغزير حول اللسانيات والخطاب الأدبي والأجناس الأدبيّة وتصنيف الخطاب، وكل ما يندرج ضمن لسانيات النصّ، وما يتجاوز حدود الجملة. ومن مبادئ هذا الباحث عدم الفصل بين مستوى الجملة الذي يعده بعض اللسانيين المستوى الأقصى للدراسة اللغويّة ومستوى النص وهو يرى أن الأنسب هو افتراض هرمية بين مختلف مستويات النص نجملها في مستويين اثنين:

المستوى الأوّل وهو مستوى «تكويني» compositionnel يدعى فيه مؤوّل النص إلى دراسة مستوى الجمل التي تحقّق عمليات الربط النحوي وذلك مستوى الحقبة période ومستوى المقطوعة séquence وتتحقق في هذه المستويات الفرعية ظواهر ترتيب وتوليف يمكن دراستها بدليل إمكانية تعيين مقاطع سردية ووصفية وحجاجية وتفسيرية.

(1) Jean Michel ADAM, «Dimensions séquentielle et configurationnelle du texte», *Degrés*, n°46-47,1986, b1-b21

ويقوم بناء النص حسب مفهوم الحقب والمقطوعات على أساس نحوي دلالي. أمّا على مستوى البنية الكلية الذي يقال له أيضا مستوى التشكل configurationnel فتجدر الإشارة إلى أنّه يتحدد بالنظر إلى الشكل العام للنص وإلى تقطيعه على مستوى المعنى والمبني ويمثل هذا النص الذي اخترناه نصّا ممثلا للإطار النظري الذي طوّره الأستاذ جاد ميشال أدام.

التعريب

[ص1] لا تمثّل اللّسانيات ضمن النهج السوسيري أكثر قطاعات العلوم الإنسانية حيوية فيما يتعلّق بتحليل النصوص- الخطاب. صحيح أن «تحليل الخطاب» الذي افتتحه ز.س. هاريس سنة 1952 (1) قد وجّه اللسانيات وجهة خِطابية، ولكن تظل الملاحظة الشهيرة لباختين، إلى حدود السنوات الأخيرة، وفي المجال الفرنكوفوني على الأقل، صحيحة:

«إنّ اللسانيات لم تتخطّ علميا حدود الجملة المركّبة: فهذه أطول ظاهرة لغوية تّم استكشافها علميا. يبدو أنّ كلام اللسانيات النقي منهجيا يقف عند هذا الحدّ (...) إلاّ أنّه يمكن مواصلة التحليل اللساني الصّرف إلى [حدّ] أبعد من هذا، مهما بدا الأمر مستعصيا ومهما كانت قوية مخاطر إقحام وجهات نظر غريبة عن اللسانيات» (1972، ص 59).

إنّ الوضع في الواقع، أكثر تشعبا ممّا قد يبدو وخاصة أكثر تشعبا ممّا تنبئ به النقاشات المتوترة. فمن ناحية، مضى على البحوث الأنجلوسكسونية في مجال لسانيات النص Textlinguistik أكثر من 25 سنة ولا يكاد المرء يحصي الكتب المختصرة ولا المصنفات التأليفية(2) التي تثبت أنّ إشكالية البحث موجود بالفعل، في شقَّيْ ألمانيا على الأقلّ، بمدارسه المختلفة: المدرسة البنيوية (التي طورت أعمال حلقة براغ)، والمدرسة التوليدية والتحويلية، القريبة من علم الدلالة التوليدي أو من المنطق الشكلي أو من التداولية النصية la textpragmatik.

(1) «تحليل الخطاب» ص ص1-30 من [مجلة] *Language* الجزء28، ترجمه إلى الفرنسية في [مجلة] *Language* 13 مارس 1969 ديديي- لاروس، باريس.

(2) انظر من بين عدة مراجع، ت. أ. فانديك 1972، وج. س. بتوفي، وهـ. ريزر1973، وو. إ. درسلار 1978، ور. أ. دي بوقراند، وو.إ. درسلار 1981، وب. سوينسكي 1983.

في الولايات المتّحدة، أثمرت المدرسة الموقعية tagmétique لبيك Pike أبحاثَ ر. و. لونقاكر E. R. Longacre حول أصناف الفقرات في ألسنة الفليبين (1968) وحول أنماط الخطابات في حوالي عشرين لسان بغينيا الجديدة (1972). وتندرج أبحاث ر. جنري R. Jeanneret حول النشيد والصلاة عند [الشاعر اليوناني] فرجيل في الاتجاه نفسه./ [ص2]

من ناحية أخرى، لم ينقطع أبدا اهتمام اللسانيين (البنيويين منهم خاصّة وكذلك التوليديين) بالنصوص- الخطابات. فبعضهم اهتم بالنصوص الشعرية في نطاق مقترحات هاريس (وهو ما يسمّى بالتحليل الفرنسي للخطاب) وبعضهم الآخر اهتمّ بها مقتفيا أثر الشكلانيين الروس (جاكبسون، رووي، ملنار، هال، قيرو، دي كرنولي، وكذلك أيضا مونان، فاقنر، بيتار، إلخ). وهكذا، أمكن لرومان جاكسون أن يكتب في ملحق كتابه «قضايا إنشائية» (Seuil، 1973، 485-486) ما يلي:

«إنّ بعض الأحكام المسبقّة الناتجة بدورها عن جهل اللسانيات المعاصرة وأهدافها أوقعت النقاد في أخطاء جسيمة. من ذلك تصوّر أنّ الدراسة اللسانية تنحصر في الحدود الضيقة للجملة وأنّها تحول دون اللساني ودراسة تركيبة القصائد، وهو أمر ينقضه تحليل الخطاب الذي بوأته اللسانيات المنزلة الأولى في أيامنا هذه».

إنّ اللسانيات النصية تندرج ضمن سنّة هامّة من سنن البحث المعاصر (إن لم نرجع بها إلى البلاغة القديمة والأسلوبية) ويتحتّم عليها - وهو ما يمكن أن يشكّل طرافة لسانيات النص الفرنسية - استغلال كل ثراء الأبحاث المنجزة في الإنشائية (أعمال بروب، بريمون، تودوروف، بارت، جينات، إلخ. بخصوص السرد[1] وأعمال ف. آمون بخصوص الوصف وريفاتار حول النصّ الشّعري[2]،

(1) يسعى تحليلاي الجديدان إلى إقامة نتيجة مماثلة. «القصّة»، (منشورات الجامعة الفرنسية، [سلسلة] ماذا أعرف؟ عدد 2149، 1984)، و«النص السردي» (جامعة ناتان 1985).

(2) يصل كتابي «من أجل قراءة الشعر» (دي بوك - ديكيلو، بروكسيل 1985) كذلك إلى نتيجة ما.

والخطابية لمدرسة باريس الملتئمة حول أ. ج. قريماس) والبلاغة (حتى لا نذكر إلا «البلاغة الحديثة» وأبحاثها بخصوص الحجاج يكفي أن نحيل على أعمال بيرلمان وألبرشت - تيتيكا) وعلم الدلالة (أعمال مركز الأبحاث السيميولوجية بنوشاتال الذي يديره ج. ب. قرايس عن الحجاج والشرح) والفلسفة (بول ريكور وميشال فوكو).

يجب على اللسانيات النصية أن تقتبس بعض المكتسبات من هذه المجالات التي أصبحت اليوم كلاسيكية. إنّنا نواجه مع النصّ قطاعا من البحث متعدّد الاختصاصات بالضرورة. وقد تمّ إثراؤه بأعمال لابوف الاجتماعية اللسانية (حول السرد الشفوي)، و[بالأعمال] السوسيولوجية لـ أ. قوفمان (عن/ [ص3] المحادثة)، وبعلم النفس اللساني مع أبحاث علم النفس العرفاني الممارسة في نطاق نصّي محض منذ بضع سنوات[1].

يمكن أن نضيف أيضا إلى تحليل الخطاب السياسي الممارَس بفرنسا، التحليل المحادثي المنجَز عن أ. رولي أو كذلك نمطية الخطابات المعاصرة المطوَّرة بجنيف Genève أيضا عن ج. ب. برونكارت.

تستطيع اللسانيات النصية اليوم [بفضل] غناها بكل هذه التقاليد وبهذا الفيض من المعطيات، أن تعرَّف بطريقة طريفة. وإنّي أعرض عن تقديم رؤية عامة شاملة وأفضل أن أقترح بسرعة إطارا نظريا مخصوصا فأقول إن ما يعرّف اللسانيات النصية، في نظري، عند نقطة الانطلاق هو بحث يستند إلى الفرضيات التالية:

I - **الفرضية الأولى**:

يمكن التسليم بـ«كفاءة نصية» للناطقين بلسان sujets (المتكلمة/ الكاتبة). وقد أثبتت الأبحاث الاجتماعية -اللسانية socio-linguistique (حيث يجب

(1) يشهد على ذلك عديد المنشورات الحديثة: دينيير 1985، فايو 1985، موسكاتو-بييرو لوبونبي 1985، ويتور 1985.

إدراج أعمال كتلك التي لـ هـ. ح. ويدسون (1978) عن تعلميّة الألسنة الأجنبية) هذه الكفاءة النصية باعتبارها مكوّنا نصيا composante textuelle وكذلك [الأبحاث] النفسية-العرفانية psycho-cognitive (عن نشأة القصة) و[بشكل] ذي طابع اختباري أكبر، القدرة المشتركة (المتصلة بمعارف وبمهارات موزّعة بحسب السنّ ودرجة التمدرس والانتماء الاجتماعي - الثقافي والمهني، إلخ.) على إنتاج نصوص وفهمها وعلى تحديد «نحويتها» ومقبوليتها المقامية.

II - الفرضية الثانية:

فالنصّ، من حيث التعريف، ليس سلسلة من الجمل المتجاورة بلا رابط بل [هو] الحاصل المتماسك المتناسق المترابط الذي ينتج عن تنظيم بنيوي مزدوج.

II ـ 1 تنظيم بنيوي أولي تابع لنظام اللسان (المستوى السيميائي عند بنفنيست BENVENISTE)/ [ص4]

II ـ 2 .تنظيم بنيوي ثانوي بصياغته في شكل خطاب (المستوى الدّلالي الموسّع). فكما أشار إلى ذلك هاريس نفسه «لكلّ مواطن ذكر [الوحدات اللغوية] تماسك داخلي. فاللسان لا يتجلّى [للباحث] في كلمات أو جمل مستقلّة بل في شكل خطاب مسترسل سواء أكان الملفوظ مختزَلا في شكل كلمة أم كان عملا من عشرة أجزاء، أو مونولوجا أو جدلا سياسيا. ولا تمثّل المجموعات الاعتباطية من الجمل أيّ فائدة اللهمّ إلا إن كان الغرض منها مراقبة الوصف النحوي، ولا عجب في ألاّ نجد ارتباطا متبادلا بين الجمل المجمّعة بهذا الشكل» (1969، ص 10-11).

من المؤسف ألاّ تسمح الطريقة التي سلكها هاريس بالذهاب بعيدا، [وإنّه لأمر مؤسف أيضا] ما بيّنه م. بيرويتس (1971): من أنّ [طريقة هاريس] تمكّن

من وصف مقطوعات من الجمل التي جُمعت بالاتفاق وغير المتماسكة تماما، كما أنّها لا تمكّن، على العكس من ذلك، من فهم نصوص تبدو من الوهلة الأولى منظّمة[1]. فللسانيات النصية، إذن، مهمّة ضبط قواعد حسن تكوين النصوص أو فسادها وهي التي تحدد التماسك والترابط والانسجام في النصوص.

III - الفرضية الثالثة:

لوصف التماسك والتناسق والترابط، تميز اللسانيات النصّية بين مستويين:

III ـ1 مستوى محلّي، المستوي البنيوي الأصغر للعلامات، وسلاسل الجمل. وفي هذا السياق، لا تعارض اللسانيات النصية الوصف التركيبي والصرفي المنجز في اللسانيات، بل على العكس من ذلك، هي في حاجة لتلك التحاليل التي تتناول التنظيم البنيوي الذي يجري داخل جمل الملفوظات وفيما بينها.

III ـ 2. مستوى كلّي، المستوى البنيوي الأكبروهو يتناول من ناحية أنواع ترتيب المقطوعات (أنواع البنيات الفوقية ومخطّطات النصوص باعتبارها رسوم تعرّف) ومن ناحية أخرى المعنى الكلّي للمعنى[متحققا] في المقام (البنية الدلالية الكبرى أو بنية الأغراض وأعمال الخطاب الكبرى التي تنجز بواسطة نصّ أو بواسطة مقطوعة منه بالنظر إلى تماسكها التداولي خلافا للانسجام والتماسك المنطقي الدلالي السابق ذكره)./ [ص5]

تنتج مباشرة عن هذه الفرضية الثالثة نقطتان:

III ـ3: إننا نصادر في الوقت نفسه على استقلالية نسبية للمستوى المحلي الأصغر وعلى تعدد عوامل التحديد لهذا المستوى بواسطة المستوى الكلّي الأكبر (بمظاهره الثلاثة: الوصلات والدلالة والتداوليّة).

(1) أشار بيرفيتش، حين تناول مثال براشت، إلى [أنّ] تشكيل نص في شكل جدول للمتوافقات (قائم على عودة نفس اللفظم المعجمي) لا يسمح حتى بتحليل نصوص على غاية من التناسق والتساوق.

III ـ 4 إنّ عملية الفهم تتمثّل في حركة ذهاب وإياب دائبة من المعطيات- التعليمات المحلية إلى المعطيات الإجمالية (معالجة تسمّى قاعدة- قمّة») ومن المعطيات- التعليمات الإجمالية إلى المعطيات المحلية (قمّة- قاعدة).

الفرضية الرابعة:

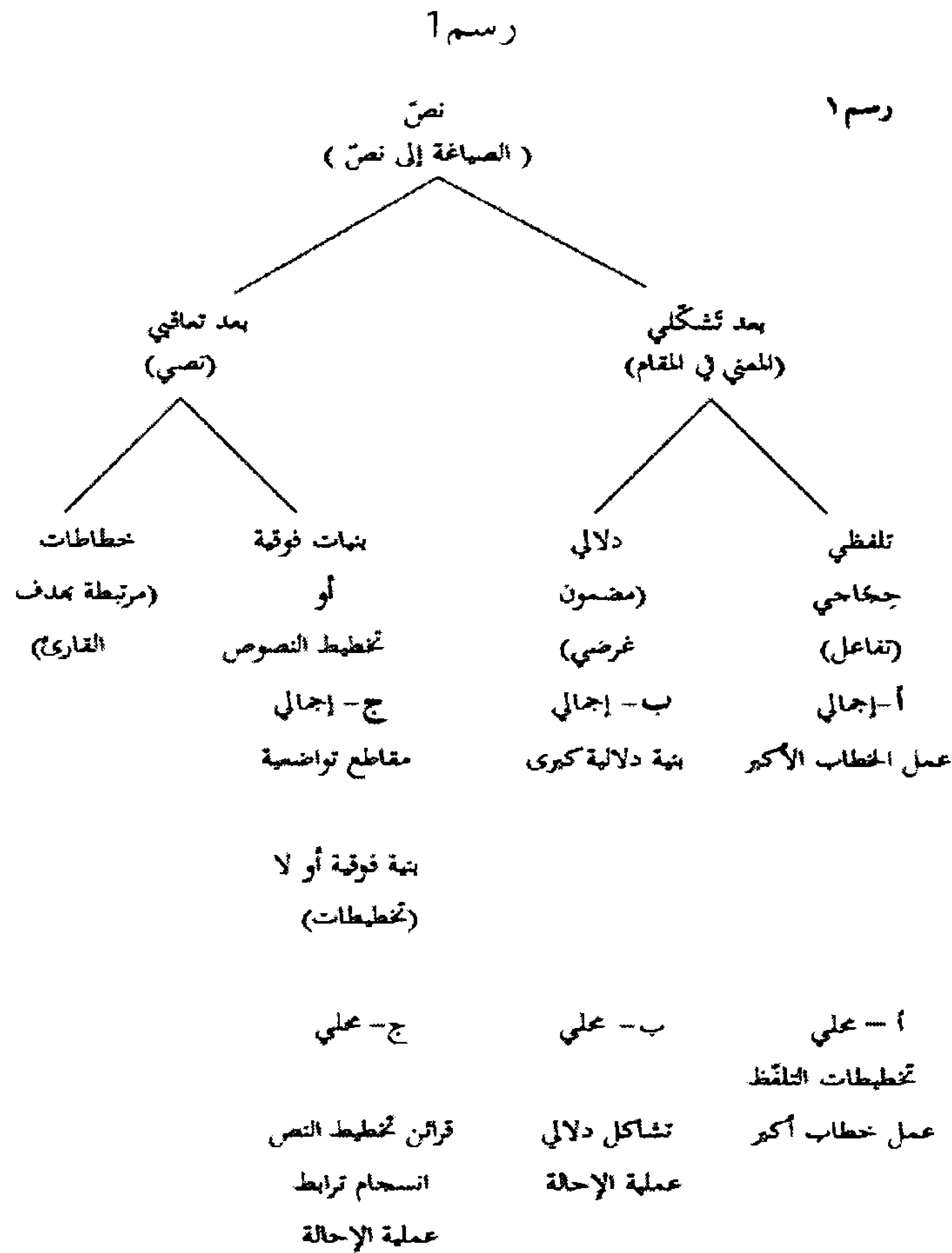
ينتج من الفرضية الأولى التي تجعل من الكفاءة النصّية مكوّنا من مكوّنات الكفاءة التواصلية العامّة ومن المظهر الثاني (2- III.) للفرضية الثالثة أن التماسك النصّي يجب أن يعرف على أنّه انسجام تفاعلي. هنا أيضا، تهمّنا المقبولية أكثر ممّا تهمّنا النّحوية وسنتحدّث لاحقا عن مبدإ المقبولية أو الإفادة. يجب أن تضمّ اللسانيات النصّية قسما يأخذ بعين الاعتبار كلّ المظاهر الخطابية للتفاعل اللّغوي: وهي التداولية النّصية. وبناء على كون الممارسات الخطابية في الألسنة الطبيعية هي دائما نصّية بالضرورة فإنّ موضوع التداولية النصية هو الخطاب باعتباره تفاعلا لغويا. ولنقل إنّ مفهوم الخطاب نفسَه يحيل على الممارسات الخطابية وإنّه يستلزم تنميطات خطابية اجتماعية (ونفسية) لا تكوّن الموضوع الرئيسي للسانيات النصّية (وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن خطاب أدبي أو سياسي أو صحافي أو ديني أو إشهاري أو عن محادثة يومية).

ينتج عن فرضيات العمل الأربع هذه، ضرورة وضع منوال شامل ولنقل أن عملية وضع النصّ mise en texte يخضع لنوعين من التصوّرات، منها ما يتعلّق بوضع التخاطب التفاعلي (مقام التلفظ الذي يستلزم متخاطبين شريكين سواء أكانا حاضرين أم لا) وهذا ما أسميه بالبعد التشكلي أو المعنى في المقام. أمّا [التصوّرات] الأخرى فإنّها تتعلّق بالمقولة النصّية (البعد التعاقبي). / [ص6] رغم أن هذين البعدين متلازمان عند الممارسة (إذ أنّ الاستدلالات تقوم على البعد المقطوعي (النصّي) بقدر ما تقوم على البعد التشكلي (التداولي والدلالي)، فإنّه يمكن التمييز بينهما على مستوى التنظير والوصف وهذا ما يحاول تلخيصه الرسم[1].هنا وجب علينا أن نؤكّد على تأثيرات «[الخاصيّة]

(1) انظر فيما يخص هذه المفاهيم هاتاكيم، بيتوفي وسوزر1894.

المهيمنة التي يمكن أن تؤدّي إلى سيطرة البعد التشكلي على البعد المقطوعي (أفكر هنا في تلك النصوص الشفوية التي تطغى عليها صيغة الإفهام والتفاعل أو بالعكس إلى أولوية واضحة للربط الإحالي (الخاص بالنصوص المكتوبة: الإشهارية والسّياسية وكذلك الأدبية). فليس لدينا في الحالة الأولى (حالة النصوص إفهامية) إلاّ تخطيط للنصّ غير واضح المعالم. أمّا في الحالة الثانية فإنّ البنية الفوقية النموذجية الخاصّة بالنصوص هي المستعملة بانتظام.

رسم1



/ [ص7]

2. **البعد التشكّلي للنصّ:**

2.0. إنّي أستعير، مفهوم النظام «التشكلي» للنصّ، مع تعميمه، لفيلسوف اللغة لويس أُ. مينك وعلى إثره، ب. ريكور لقد نبّها بكلّ بوضوح إلى أنّه لا يكفي لفهم قصة (وهو نمط النصوص الذي يعنينا في هذا المقام)، أن نتبع حكاية على مستوى تسلسل حلقاتها (ما أسميه البعد المقطوعي)، بل يجب أيضا أن ندرك معها الحوادث المتعاقبة لتحديد هيئة أو شكل إجمالي[1].

إنّ القصّة – وعليها نقيس كل النصوص –هي دائما أكثر من متتالية زمنية من الأحداث والوقائع [ولذلك] فإنّ متابعة حكاية يعني دائما التفكير في الحوادث قصد إدراجها ضمن كيان دالّ بفضل حكم انعكاسي يتناول في الآن نفسه الغرض الكلي (ب) كما يتناول عمل الخطاب الأكبر (أ) الذي يسمح النصّ أو جزء منه بإنجازه. وبعبارة أخرى، يمكّن هذا المفهوم من تصور الانتقال أو المرور من المقطوعة (التي ترتب الجمل الواحدة تلو الأخرى بناء على ارتباطها بخطية اللسان) إلى الصورة figure (التي ترتبها معا، الواحدة مع الأخرى). يبقى السؤال الأساسي الذي يتعلق باختزال المعلومة وباشتقاق تشكّل ما (النسبة الدلالية الكبرى وحدث الخطاب الأكبر) انطلاقا من البنية النصّية الصغرى المُظهَرة.

لقد طرق ت.أ. فان ديك وق كينتش هذه النقطة بإسهاب أمّا بخصوص مسألة معالجة النصوص، فإني أحيل على دينيار 1985 (Denhière).

(1) كتب ل. أ. مينك في *The autonomy of historical understanding*: «حتى عندما تستقرّ كل الأحداث يبقى دائما مشكل فهمها في حدث حكم يجمع كل الأحداث عوض أن نراها في سلسلة».

1.2 .مقطوعات الأعمال اللغوية واشتقاق العمل اللغوي الأكبر (A)

ليس النصّ بالنسبة إلى اللّسانيات النصّية، متتالية من الجمل (مستوى تركيبي ومقطوعي)، وسلسلة من الجمل الصغرى (مستوى دلالي، منطقي) لا غير، بل هو أيضا سلسلة من الأعمال اللغوية كالتقرير والوعد والتهديد، إلخ...

وإن كانت الأعمال اللغوية تدرس منعزلة بعضها عن بعض في التقليد الذي سنه أوستين وسيرل، فان كل عمل من الأعمال اللغوية عند وندرليتش أو ف.جاك، يدرس ضمن قيود تتعلق بالمقطوعات: فالقصة والوصف والحجاج والحوار تمثل وحدات كبرى تسمح بتحقق سلاسل أو مقطوعات من الأعمال اللغوية[1].نجد فكرة مماثلة لهذه عند ليو أبوستال الذي يعتبر النصّ / [ص7] سلسلة أحداث خطابية يمكن اعتبارها في حدّ ذاتها عمل خِطاب موحّدا[2].

وقد أخذ ف. ناف(1980) مثال الخطاب السياسي الجيسكاردي (خطاب «الاختيار الجيّد»، جانفي 1978) والذي درسته أيضا مرارا من جانب آخر في [كتاب] **النصّ السّردي**. فبيّن أنّه من السهل تلخيص خطاب جيسكار بالقول إنّه «قد طلب (من البلاد، من كل الفرنسيين) أن يصوّتوا لليمين». لكن هذه العملية تقتضي من المستمع/ القارئ أن يعيّن من ناحية سلسلة الأعمال اللغوية التالية: [العمل] التمثيلي représentatif (يروي مرتين)، و[العمل] الوعدي (le)، و[عمل] الاستفهام L'érotatif (طرح أسئلة) وخاصّة عمل التكهّن prédictif («...كما فعلتم دائما، ستحسنون الاختيار لفرنسا») ولكن هذه العملية تقتضي أيضا من القارئ، من ناحية أخرى أن يشتقّ من هذه الأعمال عملا إجماليا غير مباشر (إذ لم يطلب فاليري جيسكار ديستان قط وبوضوح أن يصوت الفرنسيون للأغلبية الحاكمة آنذاك) وتوجيهيا هذه المرّة. وإن تابعنا ف. ناف، أقررنا أنّ

(1) يحلل د. ويلك جيدا في «تعاقبية الأعمال اللغوية ونجاحها» *DRLAV* عدد 22-23، 1980هذه الطريقة التي بها نعتبر التسلسلات سؤال-جواب، اعتراض-موافقة، تصديق- مخالفة الخ.

(2) «التواصل والحدث»، في *langage et contexte*، هـ. باري، ل. أبوستل وجماعته، أمستردام وبنجامين1980.

اشتقاق العمل الأكبر انطلاقا من سلسلة [أعمال] يمكن أن يتمّ إمّا بكيفية تقدّمية progressive (حسب وقوع الأعمال الخطابية وتسلسلها) أو بطريقة استردادية rétrospective، انطلاقا من العمل الأخير وهذا هو الحال تماما بالنسبة إلى المثال المذكور حيث يخفي [العمل] التكهّني و[العمل] التوجيهي الذي يقدّم مفتاح المداخلة كلها. من السهل أن نشتقّ، وبنفس الطريقة بالنسبة للمقطعين السرديين اللذين درستهما، من أعمال التقرير والتمثيل السردية، عملين وعديين غير مباشرين يقيدان التهديد. لن أستشهد هنا إلاّ بالسرد الأول وسنعيد استعماله في عدّة مستويات [وهذا هو الشاهد]:

«بيد أن لا شيء كان من الممكن أن يتمّ بدونكم. لقد ساندتم الإصلاح بفضل انضباطكم وبفضل جهدكم. إن هذه النتائج هي ثروتكم التي اكتسبتموها بعناء ومشقّة. أهذا هو الوقت المناسب لتهديدها؟ أليس من الأفضل أن نواصل الجهد وأن نفضي أخيرا إلى وضع أفضل، إلى اقتصاد مصلح وإلى ظروف حياتية ملائمة؟

«(1) فكّروا في حالة شخص سقط بالبحر (2) وظل يسبح (3) سبح ضد التيار حتى يصل إلى الضفّة (4). التيار قوي (5) لكن لفرط ما سبح، اقترب من الشاطئ (6) إنّه يكاد يصل (7) يكاد يلمسه (8) عندئذ، تناهى إلى أذنه صوت ينصحه (9) لمَ كل هذا العناء؟ لقد بدأت تتعب، وما عليك إلاّ أن تستسلم للتيار (10) تردّد السابحُ إنّه حقّا [لحلٌّ] مغرٍ (11) لم لا أستسلم؟ (12) لكنّنا عندما نستسلم للتيار نغرق (13) أجل يجب إتمام إصلاح اقتصادنا».

(لوموند، 29-30 جانفي 1978).

/ [ص9]

2.2. أحداث خطابية صغرى ومستويات التلفظ (a)

لقد أحيط المقطع السردي المَثَلي القصير والمجازي بعملين خطابيين: استفهامي érotatif (سلسلة من الأسئلة البلاغية) وإرضائي satisfactif (الإجابة بـ «أجل يجب...»)، وبين هذين الحدثين المهيمنين، وبين هذين العملين تبدو القصة الخيط الرابط الذي يصل عمل الجواب التابع للاستفهام بالعمل الموجّه

لمداخلة جيسكارديستان وبعد عمل التقرير والتمثيل الذي افتتح به النص، يقحم السارد أعمالا جديدة: استفهاما وطلب نصح ([عمل] توجيهي)، ثمّ سؤالا جديدا وأخيرا تقريرا نهائيا يسهل أن نشتق منه عمل الوعد المفيد للتهديد (12 و13).

لقد وصف تلامذة بنفيست مستويات التلفظ من الناحية اللسانية وتكمن أهمية السرد القائم على ضرب المثل في كونه يجمع بين عدّة أصوات. فبداية القصة وهو المقطع المتعلّق بالحياة وبالجهد وبالمسلك الرئاسي (الجيسكاري) «المتمتع بالأغلبية» لا يتضمّن إلاّ صوتا سرديا واحدا، هو صوت الرئيس السارد. أمّا بقية النص (التي من المفروض أن تمثّل صوت البرنامج المشترك للمعارضة اليسارية) فتبدو مكانا فوضويا تتعدد فيه الأصوات ويختلط صوت الرّاوي بصوت المغري في الخطاب المباشر (9) (صورة عرائس البحر وهي تغري أوليس، وهو ما يمثل صوتا جديدا من التناصّ) بصوت الرّاوي الذي يحدّد بدقّة موقف السابح (10)، وبصوت السابح في الخطاب غير المباشر الحرّ (11)، وبصوت الرّاوي الذي يأتي بالقول الفصل (النهائي) (-12 و13).

أمّا بخصوص مظاهر التنافر المتعلق بالتلفظ، فإنّي أحيل على ج. أوتيي ريفوز، 1982 حول مستويات التلفظ في رقم 73 من مجلة *langages* (لاروس، باريس 1984).

3.2. البنية التركيبية الكبرى (B)

يمكن أن تعرّف التركيبة الدلالية الكبرى ببساطة كمحتوى مضموني لكامل النصّ ولكامل المقطع ومثال ذلك القصيدة النثرية التالية لبودلار:

«شعرت العجوز الصغيرة بنفسها مبتهجة كل الابتهاج وهي ترى الكلّ يحتفي بذلك الطفل الجميل ويحاول أن ينال رضاه إنّ هذا الكائن الجميل، الهش مثلها، تلك العجوز الصغيرة، ومثلها كذلك، دون أسنان ودون شعر./ [ص10]

واقتربت منه تحاول أن تلقي له ابتسامات وتتصنّع حركات لطيفة.

لكن الطفل المذعور كان يتخبّط تحت مداعبات المرأة الطيّبة والمنهوكة ويملأ المنزل زعقا. عندئذ انعزلت العجوز في وحدتها الأبدية وانزوت تبكي في ركن قائلة:

– آه، لنا، العجائز الشقيات، لقد انقضى سنّ الإعجاب حتّى للأبرياء، بل إنّنا نفزع الأطفال الصغار الذين نودّ محبّتهم !»

La petite vieille se sentit toute réjouie en voyant ce joli enfant à qui chacun faisait fête, à qui tout le monde voulait plaire; ce joli être, si fragile comme elle, la petite vieille, et, comme elle aussi, sans dents et sans cheveux.

Et elle s'approcha de lui, voulant lui faire des risettes et des mines agréables.

Mais l'enfant épouvanté se débattait sous les caresses de la bonne femme décrépite, et remplissait la maison de ses glapissements.

Alors la bonne vieille se retira dans sa solitude éternelle, et elle pleurait dans un coin, se disant:

-Ah ! pour nous, malheureuse vieilles femelles, l'âge est passé de plaire, même aux innocents; et nous faisons horreur aux petits enfants que nous voulons aimer.

إنّ هذه القصيدة قابلة للتلخيص بعنوانها نفسه «يأس العجوز».

ولنسلّم مع ت.أ. فان ديك[1] بأنّ المعنى الإجمالي هو «غرض» نصّ أو مقطع من نص أو محاورة (إنّ هذه الأغراض البنيوية الدلالية الكبرى هي التي يدققها المشاركون في حوار ويتفاوضون في شأنها). لقد وصف فان ديك 1977 القواعد الكبرى التي تسمح باختصار المعلومة **بالتعميم** (قاعدة كبرى رقم 1)، **وبالحذف** (ق. ك.2) ويسميه أحيانا **محوا** أو **انتقاء** (ق. ك.2)، **وبالإدماج** (ق.ك.3) وبالبناء (ق.ك.4).

ونقتصر هنا على الإشارة أنّ المؤولين لا يطبّقون هذه القواعد بصفة منتظمة إذ أنّ انتقاء المعلومة (المعتبرة) هامّة هو رهين المعرفة الموسوعية لكل فرد مثلما هو رهين المقام. لذلك أصر على جمع البنية الدلالية الكبرى والعمل

(1) البنى الكبرى والعرفان، جامعة ميميو، أمستردام1976.

الخطابي الأكبر ضمن مفهوم البعد التشكيلي للنصّ أو المعنى ضمن المقام (القيود الإحالية والتداولية).

يبدو لي أن البحوث التي أجريت حول مفهوم البنية البسيطة للدلالة (أو المربع السيميائي) يمكن أن يساعد على تدقيق مفهوم البنية الدلالية الكبرى بشكل أكثر حركية.

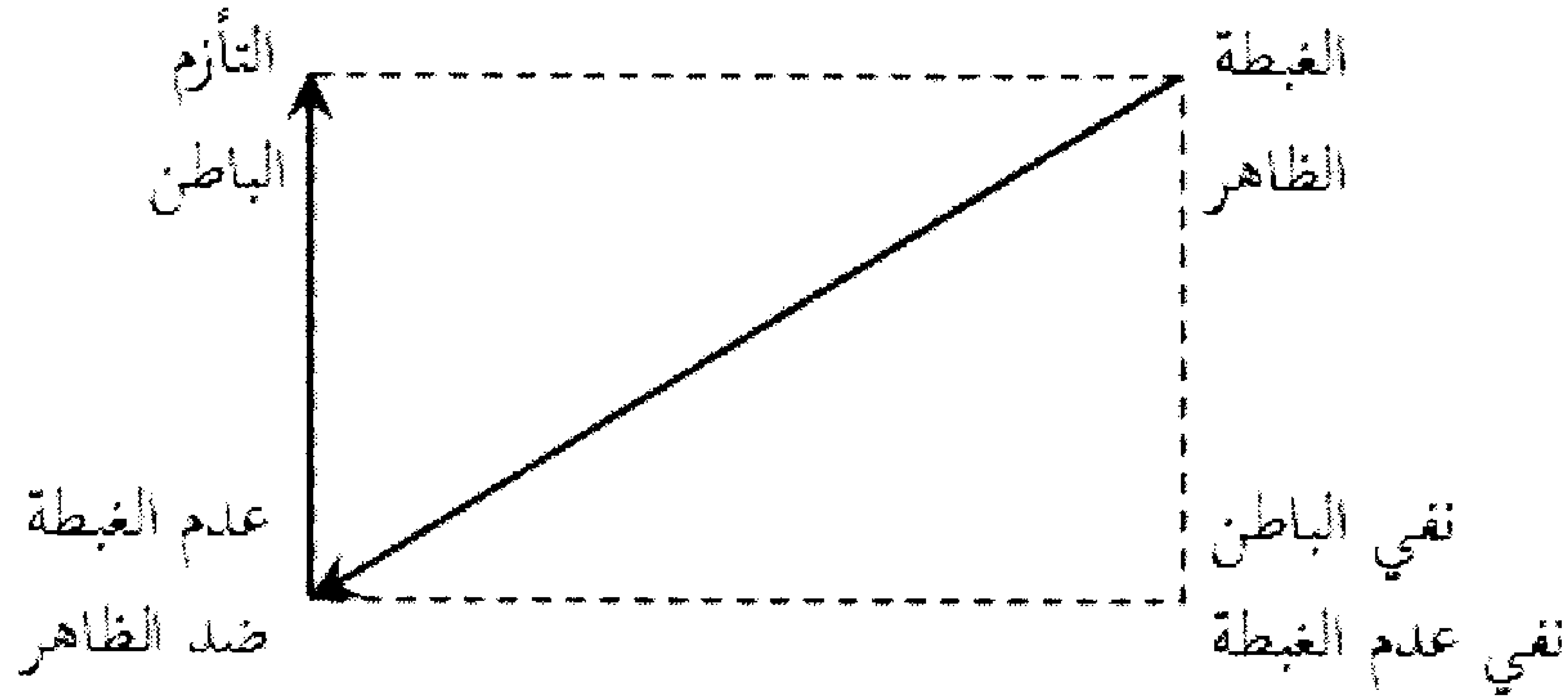
عند ما كتب فان ديك:

«على البنية الكبرى المشتقّة من البنية الصغرى، انطلاقا من قواعد اختزال المعلومة أن تعيد ولكن بطريقة إجمالية إنتاج المحتوى الدلالي وكذلك شكل البنية الفوقية لنصّ الانطلاق». فإنّه لم يعيّن الطرق التي يمكن أن تحقق هذا الهدف.

أظنّ أنّه يجب، من ناحية، أن نميز جيّدا بين بنية كبرى (B) وبنية فوقية (C) كما يجب من ناحية أخرى أن ننظر في العلاقة الممكنة بين هذين المكوّنين للنصّ.

قبل أن نعود بالتفصيل إلى هذه النقطة انطلاقا من النصّين السابق ذكرهما ألخّص البنية الدلالية الكبرى/ [ص11] لقصيدة بودلار بالمسار التالي لمربع سيميائي مزدوج. وسنرى لاحقا أنّ هذا يمكّنني من أن أظهر كيف يستقرّ المعنى تدريجيا.

رسم ٢



1.2. الاسترسال الدلالي والتشاكل الدلالي (b)

هنا أيضا لم يُستخدم في اللسانيات النصّية إلا القليل ممّا ساهمت به السيميائية الخِطابية ولنقرّ أنّ كل نصّ ينتج عن توتّر دائم بين ثنائيتين: ثنائية الاسترسال والتكرار وثنائية الجدة والتدرّج: ولكي يتفادى التكرار يقدم كل نصّ نفسه على أنّه إضافة مستمرّة للمعلومات. ويمكن أن نتحدث عن قيد تداولي يخصّ خاصّية القابلية الإخبارية (ما عدا بالنسبة إلى الخطابات المتعلّقة باللعب على الأرجح) وهو قيد يضبط ما يمكن عدم تقريره وما يجب تقريره.

إنّ مفهوم التشاكل الدلالي isotopie مُفيد جدّا على هذا الصعيد الدلالي المحض إذ يجد المؤول نفسه (وكذلك منتج النصّ) أمام ضرورة (أو صعوبة) ضمان انسجام النص أي الربط بين المعلومات القديمة والجديدة بحسب الذاكرة النصيّة، وبحسب معارف العالم (المعارف الموسوعية للأشخاص) وبحسب المعجم (المنظّم في الذاكرة).

وكما أن للمربّع السيميائي ميزة تمكّن من تصور المعنى باعتباره توترا بين أقطاب (بالمعاكسة contrariété، وبالتضاد contadiction وبالاقتضاء implication) فإنّ مفهوم النظير يقتضي تعدّد النظائر، أي قدرة الملفوظات على أن تشتغل على عدّة أصعدة دلالية.

وهكذا فإنّ المَثَل الذي ضُرب سابقا سهل القراءة إن حملناه المعنى الحقيقي، أمّا باعتباره قصة خرافية مثلية فإن له دلالة أيضا على أساس قطب دلالي آخر سياقي حيث ينبغي لكل علامة أو مركّب من العلامات أن تُسند لها قيمة أخرى حسب ما يلي: (فشخص = كل فرنسي، والتيار= الأزمة الاقتصادية، والضفة = مآل هذه الأزمة، والصوت = هو أصوات /[ص12] اليسار وبرنامجها الانتخابي، الغرق = هو فشل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي يقودها فاليري جيسكار ديستان، إلخ...) ولكن هذه القصّة إن اعتبرناها من زاوية التناصّ تذكر أيضا بقصّة «أوليس» [الإغريقية] مع أصوات عرائس البحر وهو قطب دلالي جديد ذو طابع تناصّي بينما كان القطب الدلالي السابق كان قطبا مقاميا- سياقيا.

وإن نظرنا إلى الأمر على مستوى محلي أكثر لاحظنا أنّ أبسط استعارة تحدث ضمن استرسال المسار الدلالي للخطاب فجوة نسمّيها تنافر الأقطاب الدلالية hétérotopie أو عدم التشاكل وأسمي تعدد الأقطاب الدلالية [في نص ما] تطور أقطاب دلالية متوازية.

تقتضي بناء البنية الدلالية الكبرى (أو ببساطة المصادرة عليها لكي نتمكّن من مواصلة قراءة ما) سلسلة من العمليات التأليفية المتعلّقة بالتعليمات التّي تقدّمها الجمل الصغرى و[كذلك] القرائن المحلية والإجمالية. تتدخل القيود الدلالية والقيود المرتبطة بالأقطاب الدلالية (فالأحداث والوقائع ينبغي أن تكون متناظرة من حيث القطب الدلالي أي ينبغي أن تنتمي إلى نفس الحقل الدلالي) والقيود التداولية (قيود خاصّية الإخبارية وتبرير امتلاك خيط الكلام وتسلسله وزمنه)والقيود الإحالية (المرتبطة بالعوالم المصوّرة، في هذا المستوى، تتدخّل «الأطر» المنمَّطة والمخزنة في ذاكرة [القارئ] البعيدة المدى. وعلى سبيل المثال فإنّ مبارزة أو دورة في القرون الوسطى أو حفل عشاء يجمع علية القوم، إلخ، تمثل أسسا مختلفة لبناء عالم قد يحكم عليه بالانسجام أو بعدمه. ثمّ إنّ تلك الأطر الطرازية تتغيّر وتتنوّع بصفة متواصلة مع كل قراءة وكل تبادل وكل شريط أو برنامج نُشاهده). وأضيف أنّ مفهوم القطب الدلالي الذي تمّ إدخاله ضمن علم الدلالة التأويلي يمكن أن يزداد نجاعة وثراء إن نحن أدرجناه ضمن وجهة نظر البلاغة العرفانية التي وضع أسسها دان سبربر عناصرها (1975).

5.2. التفاعلات بين مكونات البعد التشكلي

يجب أن نوضّح أن هناك تفاعلا مزدوجا بين مكوّنات المستوى البنيوي الأصغر(a وb) ومكوّنات المستوى البنيوي الأكبر(A وB) من ناحية، وبين المكونين التابعين للمستوى البنيوي الأكبر الذي يتعلّق بالبعد التشكّلي للنصّ من ناحية أخرى /[ص13] إذ يقع اشتقاق عمل الخِطاب الأكبر (A) (بصفة مباشرة أو غير مباشرة) انطلاقا من [عمل الخطاب الأصغر] (a) الذي قد يكون صريحا أو غير صريح وكذلك الشأن بالنسبة إلى صياغة البنية الدلالية الكبرى (ب) على أساس قطب دلالي واحد أو أقطاب دلالية متعدّدة (b) للعالم

المصوّر. وبالعكس من ذلك فإن صياغة بنية كبرى B (ولو كانت افتراضية) بالاستعانة بالعنوان وبأشباه العناوين مثلا تيسّر بناء أقطاب من قبيل(b).

لا ينبغي إذا أن نفصل فصلا مصطنعا بين القول (B) والقصد من القول لجعل شخص يقوم بالعمل (A). إن أثر المعنى الخطابي – المسمّى بأثر المعنى التشكلي– ينتج عن علاقة معنى (B) بمقام التفاعل (A).

لنأخذ مثالا واحدا هو القصّة المجازية الجسكاردية. يمكن أن نحلّل دلاليا الجمل السردية الصغرى هكذا:

–ج س 1 + ج س 2 = قطب «عدم الموت» (رفض الموت = يسبح).

– من ج س 3 إلى ج س 7 = عملية التقرير التي تؤدّي من القطب [الدلالي] «عدم الموت» إلى القطب [الدلالي] «حياة» اتباعا لمحور الإشاريات deixis الإيجابية حيث الحقيقة = «الاختيار الجيّد».

– ج س 8 وج س 9 = عملية الإنكار التي تؤدّي من القطب «حياة» إلى القطب «عدم الحياة».

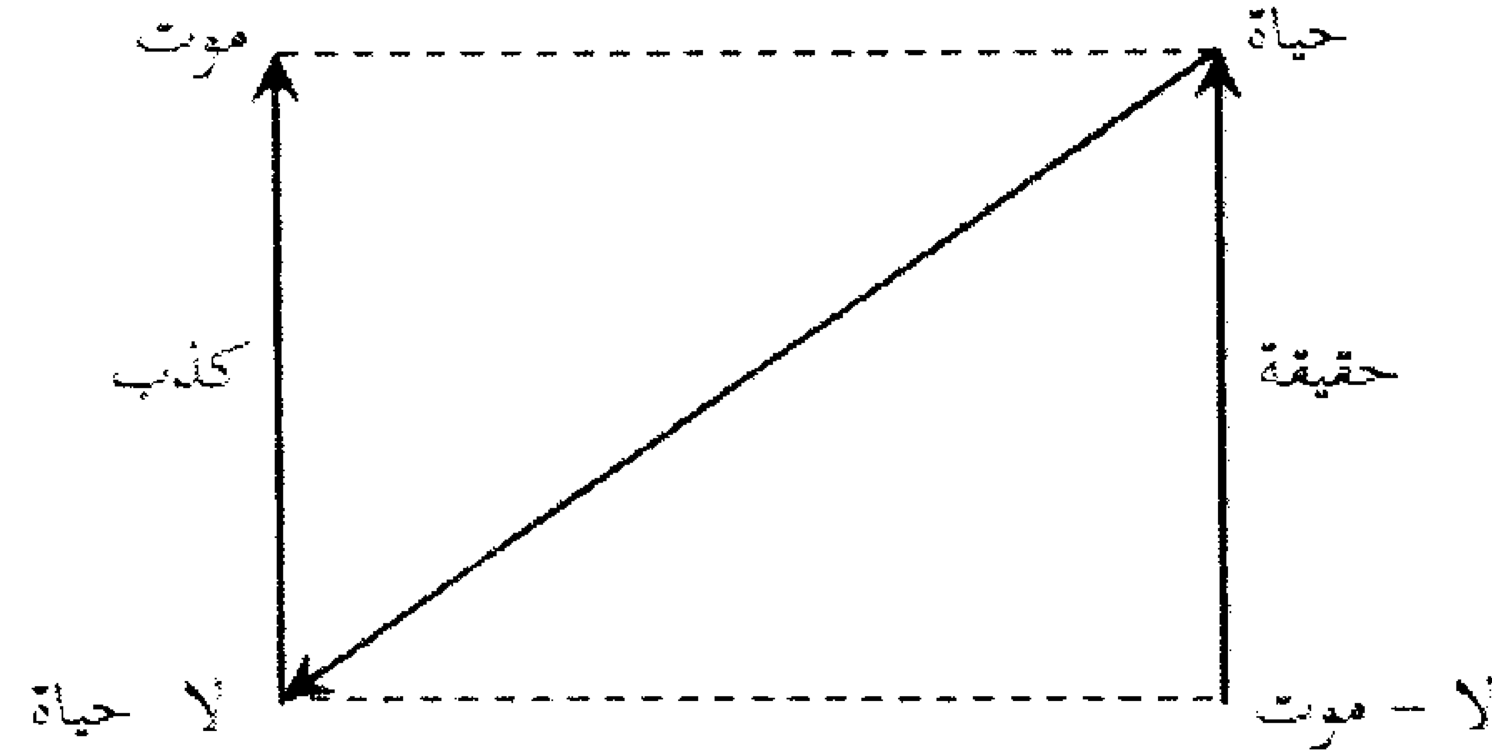
– ج س 10 وج س 11 = قطب «عدم الحياة» (التخلّي = الاستسلام).

– ج س 12 = التقرير الذي يؤدّي من قطب «عدم الحياة» إلى قطب «الموت».

– ج س 13 = الإعلان عن قطب «الموت» (يؤكد المرور من قطب «عدم الحياة» إلى قطب «الموت» عبر محور الإشاريات السلبية التي تتعلّق بالكذب).

يحتوي هذا النصّ على بنية دلالية كبرى يمكن أن نصفها انطلاقا من التركيبة الأوّلية للدلالة:

رسم ٣



إنّ الحدث الخطابي الأكبر الذي يشمل هذا المقطع المَثَلي يرتكز على تقابل نوعين من الإشاريات: حقيقة مقابل كذب يوجهان القيمة الأخلاقية للمقطع./ [ص14]

3 .**البعد التعاقبي للنصّية:**

3 .1 . **تحديد مفاهيم الخطاطات** schémas **والمخططات والبني الفوقية**

سواء تحدثنا عن مخطّط نصّ (أفكر في «التخطيط الخطابي» لبرونكارت ومساعديه)، أو عن بنية فوقية نصية وتواضعية (سردية، أوحجابية، أووصفية أو تحاورية) أو عن خطاطة نصّ، فإنّنا نسعى إلى التنبيه إلى أن النصوص منسّقة وفق أجزاء متمايزة ومنظّمة تنظيما سلّميّا. وانطلاقا من العلاقة التي تربط الملفوظ (كمصادرة دورية) بالمؤول (القارئ / المستمع) يمكن أن نصوغ الفرضية العرفانية التالية: إنّ معالجة المعلومات المحلية (على مستوى اللفاظم والجمل الصغرى) لا تصبح أيسر بإعداد بنية دلالية كبرى (تواجد عنوان أو شبه عنوان واختيارموضوع فرعي أو موضوع تحاوري) فقط وإنّما تصبح أيسر كذلك عندما يتعرّف القارئ/ السامع على مخطط للنصّ (على الأقلّ).

أقترح من وجهة نظر مصطلحية، التمييزات التالية:

- **مخطط** plan: مفهوم يقع تحديده من جهة الملفوظ (أو النص-المصادرة)
- **خطاطة** schéma: مفهوم يقع تحديده أساسا، من جهة القراءة - الفهم بأهدافها (أو بتعليماتها).

• **بنى فوقية** super-structure: نظرا لطابعها التواضعي فإنّها تظهر كمكوّنات مختلطة توظّف من جهة الملفوظ والمؤوِّل على السّواء.

سأتحدّث تبعا لباحثي فرع علوم التربية بجامعة «جوناف» عن مخطّط نص لأعيّن تنظيما للملفوظ - لأهداف تواصلية بالطبع- سواء أكان مسيرا بسلطة واحدة - سلطة منتج (فردي/ جماعي)، أم بسلطة متعدّدة الأطراف، ناتجة عن تفاعل قوى بين المتلفِّظيْن. يمكن أن نقول أنّ «الحكاية» (بمفهوم «التلفّظ الحكائي» عند بنفينيست، و«القصّة» عند فاينريش و«السّرد» عند ج.ب. برونكارت) والحوار (تحاور إذا أردنا أن نذهب إلى أبعد من مفهوم «الخطاب» أو «التحليل» أو الخطاب في المقام) يتوافقان مع القطبين الأقصيين للتخطيط الخطابي: أوّلهما قطب التكرار أو العوائد الإحالية (anaphorique) وثانيهما قطب الإفهام (conatif).

رغم أن ج- ب برونكارت يتحدّث عن تقصير / [ص15] في التحليل، يعانيه ميدان عمليات التخطيط، يبدو لي أنّه من الممكن أن يُجمّع في الإطار الذي اقترحه عدد ما من الأعمال المضبوطة. وحتّى لا نركّز التفكير على الجانب القصدي التوجيهي لإنتاج الخطاب فقط وحتّى لا نميّز المظهر التواضعي والمُنمّط للبني الفوقية، يجدر [بنا] أنّ نُلحّ على مفهوم خطاطة النصّ.

إنّ خطاطة النصّ في نظر كنتش وفان ديك، المتصلة بهدف القارئ، توجّه انتقاء المعلومات التي توفرها الجمل وترتيبها ترتيبا هرميا: تُدْمَجُ الجمل الصغرى في الخطاطة الإجمالية إذا اعتبرت مفيدة في إطارها وتُحْذَف إذا لم يكن الأمر كذلك.

ولنلحّ في هذا السّياق، على أنّ [لفظ] «تُحذف» لا تعني المحو من الذاكرة وإنّما عدم الاحتفاظ بها لبناء خطاطة النصّ. ولنلحّ أيضا على أنّ البني الفوقية النصّية ليست في الواقع، سوى خطاطات اصطلاحية يعرفها القارئ ويستعملها كلما حدس أنّه يواجه قصّة أو وصفا أو حجاجا.

إنّ الفرعين، على يمين الرسم رقم 1 يبرزان بديلا مزدوجا: إمّا أنّ نمط النصّ يحتوي، اصطلاحيا وبدرجة قوية، على بنية فوقية منمّطة وإمّا أنهّ لا يحتوي

عليها. في الحالة الأولى إمّا أن نتناول النصّ باعتباره بنية فوقية وإمّا أن يختلف الهدف المحدّد من طرف المؤول (أو «المحدّد لـ» في حالة التعليمة). وإذّاك لا تضبط معالجة الأخبار بالبنية الفوقية ولكن بحسب المصالح أو بالأهداف أو بالتعليمات المتّبعة.

وفي البديل الآخر، إمّا أن يعالج النصّ، وقد أصبح مجرّدا هذه المرّة من البنية الاصطلاحية وفق غرض معين يعوّض ضعف بنائه التعاقبي وإمّا ألاّ نحتاج مطلقا للحديث عن خطاطة تنظّم العمليات الكبرى لمعالجة المعلومات بما أنّ الهدف بقي غامضا.

ولكن، إن كانت النظرية العامة للبنى الفوقية التواضعية للنصوص في بداياتها، وإن كانت الفرضيات ما زالت في حالة طور الإثبات فإنّنا يمكن أن نعتمد بعدُ، على عدة نظريات جزئية متعلّقة بالوصف، /[ص16] والحوار، وبعرض حول تجارب مثل تجربة الحجاج أو السرد وهي مواضيع نملك في شأنها أعمالا متقدّمة.

في الحالة الراهنة للبحث، أقترح انجاز نظرية عامّة للأنواع الكبرى لترتيب مقاطع الملفوظات Les énoncés (أكانت موجزة أم طويلة، مكتوبة أم شفوية).

3.2. أنواع الترتيب التعاقبي للملفوظات

3.2.1. مفهوم البنى المقطعية

إنّ المرور من فرضية البنى الفوقية الاصطلاحية إلى فرضية التنسيق المقطعي للنصوص-الخطابات، يمرّ عبر ضرورة مزدوجة: من ناحية، تدقيق مختلف البنى الفوقية الأساسية بمختلف درجات تنظيمها البنيوي وذلك حتّى نحصر طبيعة القيود التي تسلّطها على نص ما أو مقطع ما. ووضع نظرية تفسّر عدم تجانس الخطابات باللسان الطبيعي من ناحية أخرى. بخصوص هذه النقطة الأخيرة والجوهرية، إن مفهوم «الخاصية المهيمنة» مدعو لأن يلعب دورا هاما. فحسب خطاطة النصّ المعتمد يمكن أن تساعد [خاصية] سردية مهيمنة (مثلا)، على إضفاء التجانس على مختلف المناطق -المقاطع لنصّ ما. إذ هكذا يتصرّف القارئ الذي يغض الطرف عن مقاطع الوصف في رواية للقرن

19 مركزا اهتمامه على تطور الاحداث فيها. ويمكن تصوّر العكس تماما إذا تمثّل هدف القارئ في البحث عن الأخبار المتعلّقة بمكان أو بزمان ما يحاول أن يجده في النصّ. يتعلّق الأمر هنا بملاحظات بديهية[ولكن] لها أهمّيتها عند قراءة قصيدة أو رواية: هذه وتلك تقتضيان، في الواقع، علاقة من نوع آخر بمساحة الملفوظ، حاسمة في إنتاج المعنى بالنسبة إلى الأولى وثانوية بالنسبة إلى الثانية.إن كل ما قلناه يأخذ كلّ معناه في نطاق الإطار النظري للسانيات النصية وهي لسانيات تعير أهمّية كبيرة لقضايا القراءة.

ولكي نواصل مع الملاحظات البسيطة جدّا، يجب حتما أن نعطي من جديد لمفهوم المقطع كل الأهمية التي يستحقّها. إذ يمكن تخصيص الحكاية العجيبة بالتسلسل الصارم لمقاطعها السردية المشهورة بها والمصطلح عليها[1]ولكن يمكن تخصيصها أيضا بغياب تطوير مقاطع وصفية متجانسة./ [ص17] وعلى العكس من ذلك، في الروايات الكلاسيكية تتعاقب على الأقلّ ثلاثة أنماط من التسلسل المقطعي للجمل الذي يتحتم على اللسانيات النصية التنظير لها: تسلسلات سردية (وهي مهيمنة عامة)، وتسلسلات وصفية (مطوَّرة في مقاطع تتفاوت من حيث استقلالها وطولها وتتفاوت من حيث وضوح الإعلان عنها والإشارة إليها)، وتسلسلات محادثية conversationnel (حوارات نعيّنها ونتعرّف عليها بيسر بوضوح ولكن تختلف درجة التوسّع فيها، وحوارات أخرى [أقل وضوحا] تمتدّ من الخطاب المباشر إلى الخطاب غير المباشر الحرّ مرورا بالخطاب غير المباشر)، هذا بالنسبة إلى الخطاب الأدبي ولكن عدّة أنماط أخرى من الخطاب تمتلك خصوصيات قريبة جدّا.

فمن وجهة نظر عامّة جدا، أقترح أن نميّز على الأقلّ بين 7 أنماط رئيسية للترتيب المقطعي: سردي، ووصفي، وحجاجي، (وعرضي-وتوضيحي)، وإيعازي-تعليمي، (ومحادثي، وحواري) وبلاغي- إنشائي يضاف إليها على سبيل الافتراض أيضا، نمط تنبّئي يجسّمه المنجّمون وطوالع الفلك والنشرات الجوية وواضعو النبوءات. ومازلت متردّدا في اعتبار الترسّل نمطا على حدة إذ

(1) انظر في هذه النقطة القسم الرابع من النص السردي، المرجع السابق.

يبدو لي أنّه يكون مقولة فرعية مسيّرة بسلطة أحادية (monogérée) من النمط المحادثي- الحواري.

وبما أنّني أعرض تلك المعالجة النمطية للبنى المقطعية للخطاب في كتاب بصدد الإعداد، فإنّني أكتفي هنا بمثال القصة (récit) ولكن بالتأكيد على العلاقات، التي قلّما تمّ تحليلها عموما و[الرابطة] بين الأبعاد المقطعية والتشكيلية للخطاب. ولقد تمّ تحليل الأمثلة المختارة تحليلا تامّا في [كتاب] «النصّ السردي» ولكنّي أغتنم الفرصة لتصويب بعض اللبس الموجود بالصفحتين 74 و145.

3.2.2. البنية الفوقية السردية:

إنّ هذه البنية النصية الاصطلاحية هي بالتأكيد المعروفة أكثر من غيرها لذا أرجع بسرعة إلى المثالين المذكورين أعلاه: يظهر المثل الذي ضربه جيسكار ديستان تضمينا لمقطعين اثنين وهكذا ألخّص التحليل الذي يمكّن من المرور من الجمل السردية الصغرى (pn) إلى الوضعيات السردية الأساسية الكبرى (Pn) التي تشكّل البنية الفوقية النموذجية canonique (ج س 1 وضع / [ص18] البداية أو التوجيه، ج س 2 تعقّد أو قادح: ج س3 ردّ فعل أو تقييم، ج س-4 حل، ج س5 – الوضع النهائي).

وأشير بسرعة إلى كيفية عبور وحدات البنية الفوقية النصية البنيةَ الدلاليةَ الكبرى (انظر أعلاه الرسم 2).

جمل سردية صغرى		بنية فوقية سردية		بنية دلالية كبرى
$pn_1 + pn_2$	=	Pn_1	=	**لا موت**
$pn_3 + pn_4$	=	Pn_2		تقرير حسب اتّجاه قطب «حياة»، للمحور المعرَّف كحقيقة
Pn_5	=	Pn_3		
$pn_7 + pn_6$	=	Pn_4		
$pn_9 + pn_8$	=	Pn_2'	=	نفي / إنكار

لا حياة	=	Pn3'	=	pn11 + pn10
تقرير حسب محور «الكذب»	=	Pn4'	=	12pn
موت	=	Pn5'-Pn5	=	13pn

[...]

قصة مثَل

/ [ص19]

لنعد إلى مثال قصيدة بودلار المدروسة في الصفحات 145-147 من [كتاب] «النصّ السردي» لافتين النظر إلى أن الفقرات [أي رقن النصّ وتقسيمه إلى فقرات] هي أساس إبراز الجمل الكبرى وإظهارها. أمّا على المستوى المحلي والبنيوي الأصغر، فتظهر الروابط et, mais, alors أي: «و» و«لكن» و«إذن» في بداية الفقرات وet, même أي «و» و«حتى» في افتتاح الخطاب المحكي بالقول وضمن مقطع الخطاب المباشر.

إنّ تكرار نفس البنية الصرفية يؤكد ويثبت هذا التقسيم الشكلي الأوّل لنصّ: «ابتهجت كل الابتهاج» «se sentit toute réjouie» و«اقتربت» «s«approcha» لكن «يتخبّط» «se débattait» عندئذ «انعزلت»«se retira» و«قالت» «se disait» ثمّ «قائلة» «se disant»أيضا. ثم إنّ تحليلا أوّل يقودنا إلى اعتبار «لكن» و«أيضا» عوامل حجاجية[1] بحيث ينتج عن وجود الأول توظيف بقية الرموز ويجعل منها القطب المنظم لأعمال الخطاب الضمنية وهي أعمال خِطاب ساقها وسيّرها النظام السّردي لهذا النصّ.

من وجهة نظر تداولية محلية، يمكن للنصّ أن يوصف هكذا:

§1 = جملة: p يهيمن عليها «مثلها»: la vieille ressemble à l'enfant العجوز تشبه الطفل

(1) نظر في هذه المسألة أعمال أ. ديكرو ومدرسة جنيف الملتئمة حول إ. رولي وحوصلتي في [مجلة] *Pratiques* العدد43 (أكتوبر 1984) «من الكلمات إلى الخطاب: نموذج الروابط الأساسية».

§2 = وخاتمة C: تجعل الجملةُ p الحدثَ ممكنا «la vieille s'approche de l'enfant» تقترب العجوز من الطفل» لمدّ الصّلة بينهما.

§3= لكن جملة «l'enfant a peur de la vieille» :q «خاف الطفل من العجوز» (يجب هنا أخذ صيغة الاستمرار في الماضي المستمر l'imparfait بعين الاعتبار)

§4 = إذًا خاتمة non C: يستحيل الاتصال وبما أن«s'approcha» «اقترب» يسِم سطحيا الخاتمة C، يمكن أن نقول أنّ «se retira»«انعزلت» يسِم «non C».

ثمّ إنّ بقية الفقرة 4 تمدّد هذه الخاتمة، الممتدّة هذه المرّة على القسم («نحن»). فالرمز «أيضا» يسم عقدة الحكاية معزّزا الجملة «لقد انقضى سنّ الإعجاب» بحجة في نفس الاتجاه ولكن بأكثر قوّة «حتى للأبرياء».

ومن وجهة نظر نصية، فإنّ ما يثير الدهشة هنا قبل كل شيء هو أنّ الاستنتاجات المستخلصة من الحجج p وq في وجه من الوجوه عديمة الأهمية، في حين أنّها عادة ما تظلّ ضمنية. إنّ هذه الخطية للمكونة التداولية الحجاجية تتأتّى من عمليّة السّرد نفسها، هذه العملية التي تنظّم أيضا المسار التام لمربّع سيميائي مزدوج (رسم 3)./ [ص20]

مستوى محلي	مستوى كلي	
علامات تلعب دور تعليمات المعالجة	بنية دلالية كبرى	بنية فوقية سردية
«أحسنت»... جملة p و«اقتربت» خاتمة C لكن «يتخبط» جملة q إذن «انعزلت» خاتمة non C و(خطاب مروي) «قائلة» أيضا	ابتهاج ابتهاج/ لا ابتهاج/ لا ابتهاج (لا ابتهاج-اكتئاب) (اكتئاب)	Euphorie Pn1 (توجيه) Pn 2 (تعقيد) Pn 3 (ردّ-فعل) Pn 4 (الحلّ) Dysphorie Pn 5 (الوضع النهائي/ المغزى)

ومن وجهة نظر تداولية، إجمالية هذه المرّة، إن الخطاب المروي يعرض إعادة تأويل النصّ الذي يثير مسألة الكائن المسنّ ويركب إذن على القصة (على البنية الفوقية السردية للمقطع) وعلى البنى الدلالية الكبرى الأولى (المستعملة أعلاه) بنية كبرى ثانية ولتكن، بعبارات سيميائية، عملية التجسيد لذات عرفانية مؤولة لأعمالها الذاتية (فاعل الفعل): هكذا تصير القصة تعلة لنشاط عرفاني يمكّن من اكتساب معرفة بوجود الشيخوخة. وهذا ما يمكّن من فهمه الرسم 3، على ما يبدو لي.

في خاتمة هذا التقديم للإطار العام للتحليل، نرى أن النموذج المقدّم عن طريق الرسم 1 هو نموذج ديناميكي حيث ما يهمّ أساسا هو تكامل الأبعاد النصية. يمكن أن تقدم البنية المقطعية للوصف وللتحاور بطريقة مماثلة وهذا ما يمثل، على الأقل، فرضية عملي الحالية.

المراجع:

AUTHIER-REVUZ J.,1982: «Hétérogénéité montrée et hétérogénéité constitutive», *DRLAV,* n° 26, Univ. Paris VIII.

- BAKHTINE, M.1972: *Esthétique et théorie du roman*, Paris ,Gallimard.

- BEAUGRANDE R. A. de, 1981: «Design criteria for process Models of Reading» *Reading Research Quaterly*, 1981, n°2, traduction française pp 315 sqq. de Denhière 1985.

- BEAUGRANDE R,A. de & Dressler, W.U. 1981, *Introduction to text-linguistics*, Londres, Longman.

- BIERWISCH M., 1971, C. R. de *Discourse Analysis* de Z. S. Harris, in Jens Ihwe éd. *Literaturwissenschaft und Linguistik,* Vol. 1, pp 141-154, Francfort, Athenäum Verlag.

- DENHIÈRE G. 1985, *Il était une fois*, Presses Univ, de Lille.

- DRESSLER W.U. 1978, éd. *Current trends in Textlinguistics*, Berlin, Walter de Gruyter (coll. Research in Text Theory).

- FAYOL, M., 1985, *Le Récit et sa construction*, Neuchâtel, Delachaux & Niestlé.

- HATAKEYAMA, K. PETÖFI, J.S. Sözer, E. 1984, «Texte, connexité, cohésion, cohérence», Documents de travail série A, n° 132-134, Université d'urbino.

- JEANNERET R. 1973, *Recherches sur l'hymne et la prière chez Virgile*, Bruxelles, AIMAV et Paris, Didier.

- LONGACRE R.E. 1968, *Discourse, Paragraphe and Sentence Structure in Selected Philipine Languages*. Santa Ana, Summer Institute of Linguistics.

- 1972, *Hierarchy and Universality of Discourse Constituents in New Guinea Languages,* I-Discussion, II-Texts, Washington, Georgetown University Press.

- MOSCATO M. & Pierraut Le BONNIEC, G. 1985 éds., *Points de vue sur le langage*, P.U de Rouen.

- NEF F. 1980, «Notes pour une pragmatique textuelle. Macro-actes indirects et dérivation rétroactive», *Communications* n°32, Paris, Seuil.

- RÜCK H. 1980, *Linguistique textuelle et enseignement du français*, Paris, Hatier.

- SOWINSKI B. 1983, *Textlinguistik, eine Einführung*. Stuttgart, Koln, Mainz, Kohlhammer.

- SPERBER D. 1975, «Rudiments de rhétorique cognitive», *Poétique* n° 23, Paris, Seuil.

روبار مارتان

الدّلالة والآليّ: منافع القاموس المُحَوْسَبِ (1)

الأستاذ محمّد الطّاهر السّاهلي

التقديم

إنّ المشروع الطموح الّذي دأب العديد من اللّسانيين منذ سبعينات القرن العشرين على إنجازه هو أن يحقّق علم الدلالة تطورا بدا مشروطا على حدّ عبارة ر. مارتان (2001/ 183) بوصول علم الدّلالة «[...] إلى المهمّ، إلى المعنى الّذي تحمله النّصوص: وقد أضحتْ معالجته الآليّة في نظر العديد الرّهانَ الأكبر للبحث اللّسانيّ». في هذا الإطار يتنزّل كتاب «الدّلالة والآليّ: منافع القاموس المحوسب»: كتاب يعود تأليفه إلى ما كان لدى روبار مارتان من قناعات وجّهتْ ما تضمّنه مُصنّفُه من مشاغل، وكشفت عن تصوّر يرى في الإعلاميّة، باعتبارها تقنيّةً لا إطارا نظريّا للبحث اللّسانيّ، مساعدا ضروريّا لعلم الدّلالة على مضاعفة دوره ودعم منزلته في المعالجة الآليّة للّغات الطّبيعيّة (ر. مارتان، 2001/ 13-12). وهي اِقتناعه بأنْ لا مفرّ لهذا العلم مستقبلا من الاِرتباط، وإن جزئيّا على الأقلّ، بالمعالجة الآليّة، وبأنّ أقلّ غنم منتظر من هذا الاِرتباط هو مضاعفة نصيب علم الدّلالة في المعالجة الآليّة للّغات

(1) Robert MARTIN, *Sémantique et automate* pp. 51-66, les finalités et les moyens.

الطّبيعيّة، وبأنّ السبيل الأنجع إلى تطوير علم الدّلالة هو القواميس المحَوْسَبة. لذلك اِستند هذا الكتاب على امتداد أبوابه إلى قاموس حجة متوفّر في نسخة إليكترونيّة: كنز اللّغة الفرنسيّة (TLF) وهو قاموس محوسب يرى المؤلِّف أنّه قادر على أن يلعب دورا مهمّا في التّطوّر المنتظر لعلم الدّلالة في مجالات ذات توجّه تطبيقيّ لا يزال حظّ هذا العلم فيها متواضعا لعدم جاهزيّة أو كفاية المحلّلات الدّلاليّة أو عدم توفر مناهج إعداد إجرائيّة ذات أسس دلاليّة أصلا.

وإذ إنّ الأطروحة الرّأسيّة في الكتاب هي فكرة القواميس المحَوْسَبة المزوّدة بجهاز نصّي موسّع [Hypertextuel Appareillage] ذي قاعدة معجميّة، فإنّ المؤلّف يحرص على ضمان مقبوليّتها ودعم جدارتها في مضاعفة دور علم الدّلالة في المعالجة الآليّة، فيقدّم تصوّرا في مقاربة إجرائيّة لما يمكن أن يكون محرّكا اِستدلاليّا «أيْ نظاما يسمح، اِنطلاقا من قول معيّن، بحساب مجموع النّتائج الدّلاليّة الّتي يمكن أن يحقّقها هذا القول» (ر. مارتان،2001 / 15). لذلك نجد المؤلِّف يلحّ على أخصّ السّمات مثل الدّقّة أو الصّرامةِ والملاءمة [la rigueur, la pertinence] الّتي ينبغي أن تتوفّر في الوصف اللّسانيّ المنوالِ الطّيّع للمعالجة الآليّة، والّتي تمكّن من بناء معالج دلاليّ ينفتح عليه القاموس المحوسب. كما يلحّ، في إطار حديثه عن تراتيب إعداد القاموس المحوسب وتقنيّات المعالجة الآليّة، على ما ينبغي للحساب أن يتناوله بالدّرس والوصف والتّمثيل، وعلى كيفيّة التّصدّي لصعوبتين كبريين تواجهان المعالجة الآليّة للّغات الطّبيعيّة في مستوى الوصف اللّسانيّ: التّكلّس والتّعدّد الدّلاليّ.

إنّ السّياق الّذي اِخترنا نقله إلى العربيّة [ص: 66-50] يمثّل من الكتاب – وهو يتضمّن مقدّمة ومادّة في ثلاثة أقسام وخاتمة – البابَ الثّاني من القسم الأول، يثير المؤلّف في هذا الباب مسألة الغايات الّتي ننتظرها من المعالج الآليّ، ويعرض لمبادئ القاموس المحوسب الّذي يراه محققا لهذه الغايات بشكل مجدٍ.

[50] للمعالجة الآليّة كما نعلم وجهان: الأوّل هو التّحليل (أو التّعرّف)، والثّاني هو التّأليف (أو التّوليد). كذلك هو الشّأن مع التّحليل والتّأليف الصّوتيين (التّعرّف إلى الأصوات وتوليدها)، [51] أو مع التّرجمة الآليّة تحليل الملفوظ في اللّغة الأصل وتمثيله، ثمّ توليد قول معادل له في اللّغة المستهدفة.

سنقصِر اِهتمامنا بصفة خاصّة على التّحليل. للمحلّل الدّلاليّ إجمالا، وظيفة شبيهة بوظيفة المتلقّي أو القارئ. وهي (في سيميائيّة العلامة) وظيفة تفكيك الشّفرة. يكون المحلّل الدّلاليّ في الحالة المثاليّة، على غرار السّامع أو القارئ، في وضعيّة من يفهم المقولَ أو المكتوبَ (وفي منظورنا فهم ما يكتب فقط)، ويعطِي من المعنى الّذي يفهمه تمثيلا، ويسمح بالحساب الإِستدلاليّ.

إنّ الأطروحة الّتي ندافع عنها في هذا السّياق، ونقول ذلك مجدّدا، هي أنّ القاموس المُحَوْسَبَ يقدر، بشكل ملموس، على مضاعفة قُدْراتِ المحلّل الدّلاليّ. إلاّ أنّه يجب علينا، قبل أنْ نسلك هذا النهج، أن نوضّح المستويات والغايات الّتي يمكن أنْ تُسندَ إلى المحلّل الدّلاليّ من ناحية، وأنْ نقدّم مبادئ القاموس المحوسب وطرقه الإجرائيّة من ناحية ثانية.

أ / مستويات الدّلالة القابلة للمعالجة الآليّة وغاياتها.

سندافع عن مفهوم المحلّل الدّلاليّ الّذي يتجلّى في أربعة مستويات وينفتح على محرّك اِستدلاليّ. هذه المستويات لا تتّفق بالضّرورة في المعالجة مع منظومة متعاقبة، ولا مع منظومة مستقلّة: إنّ المقاربة الّتي نوجز ههنا ليست مقاربة مرتّبة (بالمعنى الدّقيق) حسبَ طبقات ترتيبا صارما، إذ هناك أجوبة غير يقينيّة يمكن أن تُعاد صياغَتُها في المستويات

اللاّحقة. وتبعا لذلك لا يمكن اِستبعاد الرّجوع إلى الوراء. إنّ النّظام الذّي ينبغي تصوّره، دون شكّ، هو نظام تفاعليّ تكون فيه النّتائج المكتسبة صالحة بالتّأكيد لحلّ مراحل تالية، وحيث يمكن للاّحق أيضا أن يُعِينَ، عند المراجعة، على حلّ نقاط بقيت مؤجّلة، أو إعادة النّظر في ما كان قبْلُ قد بدا صائبا. بقي (أن نلاحظ) أنّه ينبغي للنّظام - لكلّ نظام - أن يعمل وفق ترتيبٍ. وبالتّأكيد يمكن لمكوّن ما من مكوّنات النّظام أن يكون مكوّنا اِستراتيجيّا [52] يتمثّل دورُهُ، حقيقة، في أن يعرِّف في ظرف محدّدٍ التّرتيب الأكثر ملاءَمةً. مثل هذا المكوّن أمكن اِقتراحه، مع شيء من الرّجحان، في التّوليد[1]. إلّا أنّه يعوزنا البعد الموضوعيّ حتّى نعمل به أيضا في التّحليل. ستتمسّك في هذا المقام بمقاربة، لم تُحدّدْ إلاّ خطوطها الكبرى، يمكن اِعتبارها في ذات الوقت منظوميّة وتفاعليّة.

أربعة مستويات من الحساب تشكّل أربع منظوماتٍ مثلها:

- **الحساب الحمليّ** يجمع، في إطار فرضيّة القابلية للتركيب[2]، بين الجملة والكلمات. أهداف هذا الحساب هي توفير الرّسم الحمليّ للجملة الّتي ستُحلّلُ، وتقليص اللّبس النّاتج عن تعدّد معاني الكلمات المكوّنة لها.
- **الحساب الإحاليّ** وموضوعه تحديد الكيانات الإحاليّة الّتي ينطبق عليها الحمل، وبناء تمثيل للفضاء المكانيّ والزّمانيّ الّذي يصحّ فيه هذا الحمل.
- **الحسابُ الجِهِيُّ** يحدّد عوالِمَ الاِعتقاد حيث يتمّ التّعهّد بالحمل الإيجابيّ أو السّلبيّ، والعوالِمَ الممكنة الّتي يتنزّل فيها.
- **الحسابُ النّصّيُّ** يقودنا من الجملة إلى النّصّ ومن المعنى إلى تأويله.

كلّ هذه المستويات تطرح أمام المعالجة الآليّة إشكاليّاتٍ صعبة للغاية. لننظر إذن، وبشكل موجز على الأقلّ في هذه المنظومات واحدة تلو الأخرى، فيم تتمثّل الأهداف؟ وما هي الصّعوبات الّتي يمكن أنْ تعرقل تحقيقها؟

---

(1) ك. فوكس 1993/ 261 (بالاِشتراك مع: ل. دانلوس).

(2) فرضيّة القابلية للتّركيب: Hypothèse de compositionalité

1 - الحساب الحمليّ:

سنستدلّ على ذلك بالاِعتماد على مثال بسيط نصطلح على تسميته p =ج (جملة) في الصّفحات الموالية.

صيرفيّها- فاعل- نصح مريم[1]- مخاطبة - [مريم - فاعل - باعت حصصها س] - مفعول.

p = Son banquier lui aurait conseillé de vendre ses actions X.

ج = خازن أموالها قد يكون نصحها ببيعِ حصصِها س.

[53] أ-الغاية الأولى من التّحليل هي إقامة الرّسم الحمليّ [الخطاطة]. ينتظم هذا الرّسم في الجملة (ج) حول الفعل المصرّف conseiller، نصح.إنّ التّركيب:

Conseiller à qqn de faire qqc. **[نصح شخصا بعمل شيءٍ]** (هكذا وثّقت في قاموس كنز اللّغة الفرنسيّة)، يمكن إعادة كتابتها كما يلي:

qqn1 Conseiller à qqn2 de faire qqc.

شخص1 نصح شخصا 2 بعمل شيءٍ.

نفترض، ونحن نستعمل «حالات عميقة»، التّركيبَ التّالي:

qqn1 – AGENT – Conseiller à qqn2 – DEST – de faire qqc –OBJET

شخص1 - فاعل - نصح شخصا 2 - مخاطَب - بعمل شيءٍ - مفعول.

qqn1 – AGENT – Conseiller à qqn2 – DEST – [qqn2 – AGENT – de faire qqc.] - OBJET

شخص1 - فاعل- نصح شخصا 2 - مخاطَب - [شخص2 - فاعل - عمل شيئا]- مفعول.

يعطي تحيين المتغيّرات:

Son Banquier – AGENT – Conseiller à Marie – DEST – [Marie – AGENT – vendre ses actions X.] – OBJET.

---

(1) استعملنا أسماءَ أعلام عربيّةً (مريم) عوضا عن الأسماء الأعجميّة (ماري) في ترجمة اَلأمثلة الفرنسيّة.

ب-الغاية الثّانية: رفع اللّبس «الإحتماليّ» لا «الحاصل[1]». للألفاظ عدّة معانٍ أو أوجه إستعمال في اللّغة (إذن في القاموس)، إلاّ أنّ لها معنى واحدا في السّياق. المسألة هي أن نعرف كيف يمكن للآلة أن تميّز من بين المعاني المعنى الأحسنَ. تتمثّل العمليّة إذن في الرّبط بين ألفاظ الجملة المحلّلة وبين المعاني الملائمة في القاموس الحجّة وسيُخصَّصُ الفصلُ الثّاني كاملا لهذا الموضوع.

وإذا نحن إخترنا كنز اللّغة الفرنسيّة قاموسا حجّةً فإنّنا نجد:

BANQUIER Banquier: الصّيرفيّ: «شخص تعهد له مهنيّا أنشطة خاصّةبالمصرف»

BANQUE مصرف المصرف 1/ أ «مصلحة مكلّفة بالعمليّات الّتي تفضي إلى تجارة الأموال والسّندات القابلة للتّبادل»

TITRE سند السّنـــد 2/ أ3

CONSEILLER[54] نصح أ2 «دعا شخصا إلى عمل شيء أو إلى تركه».

Lui, il/elle: الضمير: هو / هي.

VENDRE باع أ: «فوّت في منفعة مقابل المال أو النّقد».

ACTION الحصّة «سند... »

سند السّند 2 أ3 «شهادة ممثّلة لقيمة ماليّة»

2 - الحساب الإحاليُّ:

أ- يتمثّل الحساب الإحاليّ أوّلا في تحديد الكيانات الإحاليّة. إنّ المسائل المطروحةَ ذات صعوبات لافتة، وسنعمل على إثارة بعضها دون محاولة حلّها.

لنفترِضِ أنّ الجملة السّابقة للجملة (ج) كانت كالآتي:

Je m'inquiète pour Marie: أنا منزعج بشأن مريم.

حينئذ:

Son Banquier CONSEILLER lui [il / elle vendre ses actions X].

---

(1) ك. فوكس 1996، 12.

صيرفيّها نصحَ (هو) [هو/ هي باع حصصَه (س)[1]].

يعني أنّ:

Le Banquier de qqn CONSEILLER lui [il / elle vendre ses actions X de qqn].

صيرفيّ شخصٍ نصحَه [هو/ هي باع حصصَ شخصٍ]يمكن إعادة كتابتها:

Le banquier de Marie CONSEILLER à Marie [Marie vendre les actions X de Marie].

صيرفيّ مريم نصحَ مريم [مريم باع حصصَ مريم]

حيث يُحسبُ الكيان الإحاليّ، لعدم ذكر غيره، كالآتي: بما أنّ «Marie مريم» هي الإسم الوحيدُ (إذن هي ضمير الغائب الوحيد) المذكورُ آنفا، فإنّه يمكن أن نستنتج أنّ مجموع العوائد متقارنة إحاليّا مع «مريم». إلاّ أنّ ذلك ليس إلاّ مجرّد اِفتراضٍ، إذْ يمكن أنْ نتصوّر شيئا آخرَ مثل:

Le banquier de A CONSEILLER à B [B vendre les actions X de C].

الصيرفيّ (أ) نصح (ب) [(ب) باع حصص (ج)]

[55] إنّ الإسترجاع الإحاليّ[2]يمكن أن يكون عسيرا جدّا مع أداة التّعريف Le، «أل». لنفترض ما يلي:

Le banquier lui a conseillé de...: نصحَه/ ها الصّيرفيّ بأنْ...

لقد قُدِّم Le banquier «الصّيرفيّ» على أساس أنّه وحدة/ اِسم معرفة، والأداة Le «الْ» تدلّ على أنّنا نعرِف (وبصفة أدقّ على أنّنا نعتقد أنّ المُخَاطَبَ يعرِف) أيّ صيرفيّ نقصِدُ: إنّ ترجيح اِحتمال كون الصّيرفيّ هو«صيرفيُّ» مريم، ناتج مرّة أخرى عن اِستنتاج مبنيّ على أساس عدم ذكر معطى مخالف اِنطلاقا من اِستدلال على النّحو التّالي: الشّخص الّذي يبيع السّندات يعتبر عادة صيرفيّا، لكنّ ذلك معطى من معطيات التّجربة وليس معطى لسانيّا، لأنّ تعريف Banque، أي المصرف، لا يزيد على ذكر علاقة بـ «سندات قابلة للتّبادل».

(1) نستغني، تجنّبا للّبس، عن العلامة (X) الواردة في النّصّ الفرنسيّ: (الأمثلة)، بعد أن رمزنا إليها في النّصّ العربيّ بـ (س).

(2) الإسترجاع الإحاليّ: La récupération anaphorique

لنفترض أيضا أنّ الجملة (ج) تُلْحَقُ بجملة مثل:

Cet exécrable personnage somme Marie de payer ses dettes.

هذا الشّخص المقيتُ أنذر «مريم» أن تُسدِّدَ ديونها.

لـ «هذا الشّخص».. في هذه المتتالية مفسّر هو «صيرفيّها». فما الّذي يسمح باكتشافه؟

في هذه المتتالية:

qqn1 Somme qqn2 de faire qqc. (شخص1 ينذر شخصا 2 بأن يعمل شيئا)، الشّخص1 يختلف عن الشّخص 2، الشّخص 1 يختلف إذن عن «مريم»، وإذا كان السّياق لا يشير من جهة ثانية إلاّ إلى الصيرفيّ فهو إذن المقصود.

وتتمثّل الصّعوبة شبه المستعصية في كون الإحالة إلى النّصّ أو إلى الخارج، تتحقّق دون تمييز بنفس الوحدات الواسمة. فعبارة «Ce personnage، هذا الشّخص»، يمكن أن تعيّن إمّا شخصا نشير إليه بالإصبع (الإحالة الإشاريّة = Référence par ostension) وإمّا شخصا قد ذكر آنفا وحضر في النّص (الإحالة العائديّة =Référence anaphorique).

ينضاف إلى ذلك الوحدات المضمرة Les ellipses (في المعطوفات مثلا) الّتي ينبغي أن تُظهر أيضا.

لنفترض أنّ الجملة (ج') تُقدّمُ كالآتي:

'P = Son banquier lui aurait conseillé de vendre ses actions X et de rembourser ainsi les dettes qu'elle a contractées.

ج'= قد يكون الصّيرفيّ نصحها ببيعِ حصصِها وكذلك بتسديد ديونها الّتي اِقترضتها.

ينبغي أن نُظهِر المضْمَرَ:

+ Son banquier lui aurait conseillé de vendre ses actions X.

+ Son banquier lui aurait conseillé de rembourser ainsi les dettes qu'elle a contractées.

+ قد يكون الصّيرفيّ نصحها ببيعِ حصصِها.

+ قد يكون الصّيرفيّ نصحها كذلك بتسديد ديونها الّتي اِقترضتها.

[56] ب-من أهداف الحساب الإحاليّ أيضا أن نبنيَ تمثيلا مكانيّا وزمانيّا. ينتظم الزّمن في الجملة (ج) أو(ج') كالآتي:

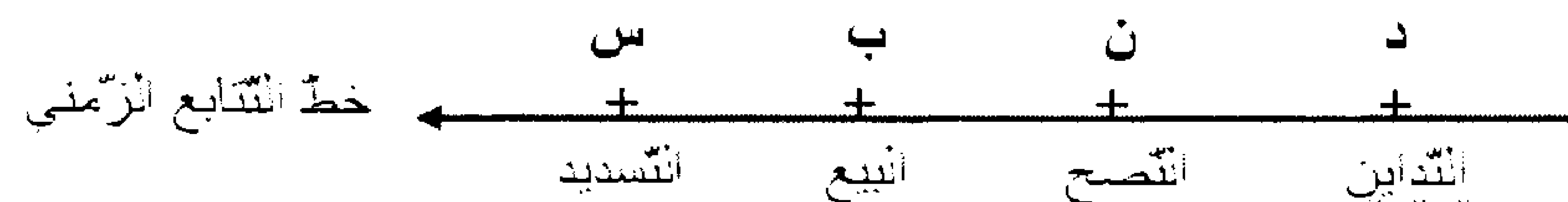
- الفعل (C) Conseiller [نصح] (ن)[1]): في الزّمان الماضي (لنفترض أنّ ن > زمن $_0$)

- الفعل(V) Vendre ses actions، [باع] (ب): لاحق لـ (ن). (لنفترض أنّ ب < ن)

- الفعل (R) Rembourser ses dettes، [سدّد] (س) يفترض (ب). (لنفترض أنّ س < ب)

- الفعل (D) Contracter des dettes، [تداين] (د) سابق لـ (ن). (لنفترض أنّ ن > د)

لنفترض الشّكل التّالي:



موقع زمن القول، نرمز له بـ: (ز$_0$) على خطّ التّتابع الزّمنيّ (على يسار ن)[2] لا يمكن أن يتحدّد بالنّسبة إلى ب (باع) وس(سدّد).

وعند المعالجة الآليّة نرى كيف تتراكم الصّعوبات:

- قد يكون لما يسمّى بالفرنسيّة conditionnel passé الشّرط المنقضي في الزّمان الماضي قيمة تفيد الإمكان في سياق مغاير، (Dans ce cas, son banquier lui aurait conseillé de ...: في هذه الحالة، قد يكون الصيرفي نصحها... عندما يقتضي الحالُ اِستعمالاً في المستقبل، مثال ذلك:

(1) نرمز للفعل conseiller بـ(C) ونصح بـ(ن)، ولـ vendre(V)، وباع بـ (ب) ولـ rembourser ses dettes بـ(R) وسدّد بـ(س). ولـ contracter des dettes بـ (D) وتداين بـ (د).

(2) موقع الزّمن$_0$ في الرّسم في النّصّ الفرنسيّ يكون، خلافا لموقعه في الرّسم في النّصّ العربيّ، على يمين ن = (نصح)، « (La position de t_0 (à droite de C (Conseiller »

صيرفيّها قد ...، Son banquier lui aurait conseillé prochainement de يكون نصحها في المستقبل بـ...).

– Conseiller de faire qqc. (نصح بفعل شيءٍ): النّصيحة تسبق الاِنتصاح [العمل بما ينصح به]، ويُفهمُ ذلك من دلالة Conseiller (نصح). كذلك بالنّسبة إلى التّداين فهو يسبق التّسديد، وفي المقابل فإنّ أسبقيّة التّداينِ للنّصح بل تبرير التّداينِ للنّصح يتعلّق بتماسك [منطقيّ] لا تسمح باستنتاجه إلاّ التّجربة [البشريّة].

لنعترف أنّ ترتيبَ ذلك كلِّه في إطار رؤية قابلةٍ للمعالجة الآليّة عمليّةٌ عسيرة جدًّا. إلاّ أنّنا نعي على الأقلّ الاِتّجاهَ الّذي ينبغي أنْ نسلكهُ.

3 – **الحسابُ الجِهِيُّ**:

يمكن أن نميّز بين ثلاثة مظاهر في الحساب الجهيِّ:

+ حساب التّعهّد بالقول (تعيين عالم اِعتقاد).

+ حساب التموقع في العوالم الممكنة.

+ حساب العمل اللّغويّ الّذي يحقّقه القول.

[57] أ–القول ج =son banquier lui aurait conseillé de... (الصّيرفي قد يكون نصحها بـ..)، لا يتعهّد به القائل، إذْ لصيغة الشّرط المنقضي في الماضي قيمة تبعيد الإثبات] (وليس له قيمة شرطيّة)، اللّهمّ أن نجد في السّياق عبارة شرطيّة أو ما يقوم مقامها، تهدي الآليَّ إلى إقصاء التّأويل الشرطيّ لعدم ذكر غيره. يستند حساب التعهّد بالقول إلى تحليل أفعال القول (Il prétend que p، هو يزعم أنّ ج) وأفعال الظّنّ واليقين[1] (Il parait que p، يبدو أنّ ج) أوالظّروف والأحوال ذات الدّلالة على الظّنّ واليقين (Apparemment p، حسب الظّاهر ج)، ويستند أيضا إلى تحليل الأزمنة والصّيغ النّحويّة (Plût au ciel que P، **إنْ شاء اللّه ج**). إنّ ظهور تناقض واحد يحمِل على اِستنتاج تعدّد العوالم:

Elle se rendit compte que son père n'était pas son vrai père.

اِقتنعتْ [لقد اِقتنعتْ] بأنّ والدَها لم يكن والدَها الحقيقيّ.

(1) أفعال الظّنّ واليقين، les verbes modaux

(مَنْ كانت تعتقدُ أنّه والدُها... وهي الآن تعرف أنّه ليس والدَها الحقيقيّ)، وخاصّة نفي الإقتضاء:

(Ils n'ont pas divorcé, ils n'étaient pas mariés.، هما لم ينفصلا، هما لم يكونا متزوّجين).

إنّ اِكتشاف الكون الإعتقاديّ يمكن أنْ يكون لطيفا جدّا:

– Pierre veut se charger de cette mission suicidaire، زيد يرغب في أن يتكلّف بهذه العمليّة الإنتحاريّة (هو يعرف أن العمليّة اِنتحاريّة/ هو لا يعرف ذلك، فـ suicidaire، **الإنتحاريّة** إذن هي صفة أطلقها المتكلّم).

-Marie me dit que cet imbécile de Pierre se lance dans une mission suicidaire

قالت لي مريم إنّ هذا الأحمق زيدًا قد اِنطلق في عمليّة اِنتحاريّة.

(كلمة imbécile **الأحمق**: هل تنتمي إلى كون «**مريم** » أم كون المتكلّم أم إلى كون كليهما؟ وكلمة suicidaire **إنتحاريّة**: هل تنتمي إلى كون «**زيد**» أم كون «**مريم**» أم كون المتكلّم أم إلى كون العديد من هذه الأكوان؟)

ب–من أهداف الحساب الجِهِيِّ أيضا تنزيل القول في العوالم الممكنة:

– عالم الواقع[1]: (Marie est venue ، **مريم أتَتْ**).

– عالم الإحتمال[2]: (Il se peut que Marie vienne، يمكن أن تأتيَ مريم/ **قد تأتي مريم**).

– العالم الممكن[3]: (Marie serait venue dans ce cas، في هذه الحال من الممكن أن مريم أتت).

ينبغي أن يفهم المحلّل أنّ: Vendre ses actions «باعت حصصها » في الجملة (ج) تتنزّل، باعتبار المضمون الدّلاليّ للفعل Conseiller **نصح**، في عالم الإحتمال فقط.

---

(1) عالم الواقع: Le monde réel

(2) عالم الإحتمال: Le monde potentiel

(3) العالم الممكن: Le monde irréel

ج- وأخيرا يحدِّدُ الحسابُ الجِهِيُّ العملَ اللّغويّ الّذي يحقّقه القولُ:

(Je ne lui conseille pas de venir ، أنا لا أنصحه بأنْ يأتيَ / بالإتيان): هذا تهديد لا نصحٌ. لقد تعرّض «كنز اللّغة الفرنسيّة» [TLF] إلى هذه الحالة، إلاّ أنّ التّحليل قد كان موجزا، وبقيتْ الشّروط الضروريّة لتحقيقه غامضة كثيرا.

4 - الحسابُ النّصّيّ:

[58] يقع الحساب النّصّيّ في ثلاثة مستويات:

- تنتمي الجملة الّتي ستُحلّلُ إلى نصّ وتُدرج عادة في مقام، ولا تأخذ معناها الحقيقيّ إلاّ في إطار هذا النّصّ وهذا المقام.

- كما تندرج الجملة في اِسترسال موضوعيّ ينبغي إظهاره.

- وأخيرا يمثّل النّص نفسه وحدةً معنويّة ينبغي على المحلّل أنْ يتعهّد بتحليلها تعهّدَهُ بالكلمة والجملةِ.

أ-لا يُفهَمُ القولُ، في الواقع، إلا إذا كان قابلا للتّأويل في سياقه بالمعنى الأوسع، نعني:

- إذا كان موضوعُ الخطاب نفسُه (ما نتكلّم عليه) غيرَ غريب عن المعارف الّتي تتوفّر لدينا.

- وإذا كانت مقاصد المتكلّم (الغرض الّذي يهدف إليه) قابلة للكشف عنها.

يستحيل فهم نصّ، أيّا كان مجاله، إذا لم نسيطر على هذا المجال سيطرة دنيا. وهو أمر بديهيّ بالنّسبة إلى المعارف العلميّة، ويصحّ عموما لكلّ مجالات التّجربة.

Zidane trompe le gardien de la tète، زيدان غالط حارس المرمى برأسه.

إذا كنت أجهل أنّ **زيدان** لاعب كرة قدم، وإذا كنت لا أعرف قواعد هذه اللّعبةِ، يستحيل عليّ إذنْ أنْ أفهم أنّ **زيدان** قد سجّل هدفا وهو يغيّر بتسديدة رأسيّة وجهة الكرّة الّتي وجّهها إليه زميلُه في اللّعب. إنّ المعرفة اللّغويّة وحدها، وإنْ كانت معرفة كاملة، لا تسمح بالتّوفّقِ في العمليّة.

تصرّفاتنا أيضا، كلّها تقريبا، تصرّفات مقنّنة بصرامة في اللّعبِ أو في الشّعائر، وبدرجة أقلّ وعلى شاكلة سيناريوات في حياتنا اليوميّة.

[59] + الذّهاب إلى «المغازة الكبرى» يفترض أنْ نتزوّد بعربة وأنْ نجوب الممرّات، وأن نضع الأشياء الّتي نرغب في اِقتنائها في العربة، وأنْ نقف أمام القابض ونضع كلّ ذلك على الحزام المتحرّك، ثم نستعيد الأشياء من الجهة الأخرى ونضعها في أكياس بلاستيكيّة صغيرة، ثمّ نكدّسها على عجل في العربة... وإذا كنّا نجهل عنصرا من عناصر هذا السّيناريو فكيف نفهم هذا القول:

J'ai dû laisser un sac à la caisse ?

اِضطررتُ أنْ أترك كيسا لدى القابض؟

إنّ المعارف الّتي ننشّطها وهي شديدة التّنوّع يمكن أنْ يتِمَّ تنشيطها بشكل تلميحيّ. ينبغي أن نكون متمرّسين على ألفباء «Le parfait gréviste، «المُضْرِبِ المثاليّ» حتّى نستحسنَ دون تحفّظ ملاحظة Philippe Bouvard (فيليب بوفارد، صحيفة الفيقارو مقازين، غرّة أفريل 2000، ص 113):

La grève est inéluctable, parce qu'on ne saurait exiger le paiement des jours ou l'on n'a rien fait tant qu'on travaille.

«الإضراب لا مفرّ منه لأنّه لا يمكننا أن نطالبَ بخلاص الأيّام الّتي لم نصنع فيها شيئا مادمنا نعمل.»

كلّ ذلك يخلق أمام التّحليل الآليّ مزالق رهيبةً. ولكنّ الأكيد أنّ المعارف اللّغويّة وحدها لا تكفي لحلّها أو تجاوزها.

إنّ الحاجة ماسّة إلى قواعد معلومات، وهذا يعني أنّ الحسابَ النّصّيَّ لا يمكن أنْ يُتَصوّرَ أبدا خارج مجال مّا. إنّ المحلّلاتِ العاملةَ مرتبطةٌ دائما بمهامَّ محدّدة مثل:

+ TAUM-METEO: نظام ترجمة النّشرات الجوّيّة.

+ LILOG: نظام المعلومات السّياحيّة في مدينة كبيرة على شاكلة «دوشلدورف».

+ TITUS: نظام التّوثيق الخاصّ بتلخيص مقالات حول تقنيّات النّسيج.

وقد نتساءل: هل ينبغي على المعارف اللّسانيّة أن تنفصل عن معارف العالم لشدّةِ ما تفرض هذه المعارفُ الأخيرة نفسها في التّأويل؟ يجدُرُ، في رأينا، في جميع الأحوال، أنْ نفصل بين تينك الفئتين من المعارف: إنّ المعارف اللّسانيّة موجودة وراء كلّ النّصوص مهما كان مجالها. هناك إذنْ غُنْمٌ في تصوّر منظومة مشتركة تقع قبل التّحليل النّصّي بالمعنى الدّقيق للكلمة بما أنّ الحساب يستوجب بعد ذلك أدواتٍ ملائمةً لنوع النّصّ بل، بشكلٍ أقلّ طموحا، تكون ملائمة لهذه المهمّة المحدّدة أو تلك.

إنّ ما قيل بخصوص المعارف يصحّ أيضا مع المقاصد. ما المقاصد الّتي تحرّك المتكلّم الّذي يقول الجملة ج؟

P= Je suis inquiet pour Marie. Son banquier lui aurait conseillé de vendre ses actions X.

ج = أنا منزعج لشأن مريم. قد يكون الصّيرفيّ نصحها ببيعِ حصصِها؟

يمكن للتّأويل، باعتبار المقام، أن يختلف إلى أبعد حدّ:

– يمكن أن تكون نصيحة الصّيرفيّ في نظر المتكلّم إشارة إلى صعوباتِ مريم الماليّة الخطرةِ. [60]

– ويمكن أيضا أن يكون للمتكلّم إحساس بأن هذا الصيرفيّ بكلّ بساطة مخادع إذ لا يصحّ النّصح ببيع الأسهم (س). فمريم مهدّدة إذن بأن تكون ضحيّة تلاعبٍ، ولحسن حظّها هناك من كان متيقّظا للأمر.

هناك تأويلات أخرى:

- للصّيرفيّ نظر ثاقب: لا يمكن للأسهم إلاّ أنْ تتدنّى، وللأسف فقد اِستثمرت فيها مريم كل ثروتها... إنّ القصد في جميع الأحوال هو دون شكٍّ مساعدة مريم، اللّهمّ أن يكون الاِنزعاجُ مفتعلا والموقفُ موقفَ نفاقٍ. فهل يتيح لنا المعالج الآليّ معرفة ذلك؟

بأمانة يصعبُ أن نتصوّر أنّ آليًّا يقدر على أنْ يدرك شيئا من ذلك. دون شكّ يجب أن لا نقتصر هنا على وضعيّات مُقَوْلَبَة[1]: هل هناك رحلة إلى كاراكاس غدا؟ فالإجابة البسيطة بنعم لا تكفي. وبما أنّ السّؤالَ شاملٌ فإنّ النّظام الصّحيح، ينبغي أن يُعطِيَ كلّ البيانات اللازمةِ (التّوقيت، الشّركة، ميناء الإنطلاق...إلخ)، وإنْ تعذّر ذلك خابت الإنتظاراتُ. إنّ التّعلّمَ في هذه الوضعيّة سهل، ولكنّه يمكن أن يكون متعذّرا في وضعيّاتٍ أخرى.

ب – إنّ معاينـة الإسترسال الموضوعيّ ليست أيسرَ. فالفاعل النّحويّ، كما نعلم، لا يطابق دائما المتحدّث عنه. إنّ المتحدّث عنه في الجملة (ج) ليس الصّيرفيّ وإنّما هو «مريم»، وقد يكون بصفة أدقّ الصعوبات الّتي واجهت تلك المسكينة «مريم». لن نحاول في هذا النّطاق تلخيص هذه الأدبيّات الهائلة الّتي أثارها هذا المجال من البحث في السّنوات الثلاثين الأخيرة[2]. إلّا أنّه من الثّابت أنّ مسألة المعالجة الآليّة، مهما بلغت من العسر، ينبغي أن تُطرح أيضا في ذلك المجال.

ج– إذا كان الحساب النّصّيّ يتمثّل في تأويل الأقوال في النّصّ وفي السّياق، وفي الكشف عن مراحله، فإنّه يتعلّق أيضا وبشكل إجماليّ بالوحدة المعنويّة الّتي يمثّلها النّصّ. ما معنى نصٍّ ما؟ إنّه لمن باب الغرور والإعتداد بالنّفس أن نروم الإجابة عن هذا السّؤال. نقول فقط: أنْ تفهَمَ نصًّا لا يعني أنْ تحلّله، (هذا أمر آخر)، بل أنْ تكون قادرا على إستخراج الأساسيّ وإعادة تنظيمه [61] في ملخّص تأليفيّ، وبعبارة أخرى أن تكون قادرا على ترجمته في شكلٍ مُلخَّصٍ.

(1) وضعيّات مُقَوْلَبَة [نمطيّة]: Situations stéréotypées

(2) إلى جانب الإسترسال الموضوعيّ، ينبغي أن نولي التّمييزَ بين المناهج [الخططِ] أهميّةً قصوى. راجع ب. كومبِتّس، 1992.

طبعا يوجد دائما العديد من الملخّصات الممكنة حسب مقاصد من يلخّص وحسب اِنتظارات المستهدف بهذه الملخّصات[1]. ولكنّ الملخّص القابل جزئيّا على الأقل، للمعالجة الآليّة يتأسّس وجوبا على ضربين من العمليّاتِ:

ـ الأولى عمليّات اِستخراج تنتقي في النّصّ أهمّ المعطياتِ.

ـ والثّانية عمليّات **توليديّة** تعيد تنظيم هذه المعطيات في نص متناسقٍ. وباختصار يتمثّل معنى النّصّ بواسطة نصّ آخر وهو أمر لا يخلو من الدّائريّة. وتتمثّل وظيفة النّصّ الجديد، وهو أكثر إيجازا ونظاميّة، في تيسيرِ الوصولِ إلى النّصّ المختصرِ وتخزينِه أو معالجته.

تلك إذن غايات المحلّل الدّلاليّ وقد عُرِضَتْ بشكل تقريبيّ. سنقتصر في الفصل التّالي على الحساب الحمليّ وسنهتمّ كذلك، بشكل أخصّ، بتقليص اللّبسِ ذي التّعدّد الدّلاليّ. وسنضع بعد ذلك الخطوط العريضة لمسألة تقليص التّعدّد الدّلاليّ (سننجز هذا العمل في القسم الأخير)، من أجل وضع محرّكٍ اِستدلاليّ: نظامٍ متأسّس على المضامين التّعريفيّة. وينبغي على القاموس المحَوْسَبِ، في هذه الحالة أو تلك، أن ييسّر عمليّات المعالجة بشكل كبير. لذلك سنشرع الآن في عرض مبادئه الأساسيّة.

ب / القاموس المحوسب: أداة مفضّلة

يتوفّر الآن العديدُ من القواميس في نسخ إليكترونيّة: هناك الأعمال الموسوعيّة (مثل دائرة المعارف الكونيّة)، وهناك أيضا المعاجم اللّغويّة (مثل روبار الصّغير). وتعتبر المعالجة الإعلاميّة **لكنز اللّغة الفرنسيّة** كسبا للمعجميّة الفرنسيّة.

لقد نظّمت سنة خمس وتسعين وتسعمائة وألف ندوة هامّة بعنوان: المعجميّة والإعلاميّة، حول المعالجة الآليّة لـ «كنز اللّغة الفرنسيّة»[2]. [62] وقد أسهم فيها مختصّون مهرة في المعجميّة المشكلنة، بتجاربهم وانتظاراتهم. وشتغلت

(1) نحيل بالخصوص إلى عمل بعنوان: تلخيص النّص، 1991.

(2) مقالات نشرها د. بيروفيسكي، اُنظر قائمة المراجع.

البرمجيّةُ الّتي أنجزها «جاك دونْديان» على الجزء الرّابع عشر منذ هذه النّدوة، وهي برمجيّة جاهزة بشكل تامّ. وفي السّنة نفسها أمضِيَ عقدُ شراكةٍ مع المكتبة الوطنيّةالفرنسيّة الّتي تعهّدت بجرد المجلّدات الثّمانية الأولى الّتي كانت قد أنجزت حسب الطّريقة القديمة نعني دون أشرطة نظم الصّور[1]. وهكذا أصبح **كنز اللّغة الفرنسيّة** سهل المنال ومتاحا في كلّيته[2]. إنّ التّمييزات الّتي يجريها هذا القاموس وتوليفيّته المفتوحة هي على قدر من الثّراء يضاهي ثراء معجم اللّغة الإنجليزية أكسفورد (OED).

لنر أوّلا المبادئ الّتي ينبني عليها قاموس محوسب، ثمّ نتبيّن بعد ذلك الفوائد الّتي يجنيها المستَعمِلُ والمعجميُّ واللّسانيّ أيضا.

1 - مبادئ القاموس المحوسب

ينبغي أن تتوفّر ثلاثة أنواع من الشّروط حتّى يمكن للقاموس أنْ يُوصفَ، باستحقاقٍ، بأنّه محَوْسَب:

- المحتوى: ينبغي أنْ يكون، فضلا عن القابليّة التّامة للقراءة على سند إلكترونيّ، من الممكن الوصول إليه باعتباره نصّا واحدا/ كاملا[3] [En plein texte].

- ينبغي أنْ تكون المعلومات المعلّمةُ[4]بشكلٍ منظّمٍ قابلة للمعاينة ومحطُّها[5]معلوما، أي: ينبغي أن يكون الفضاء الذّي يصحّ فيه تطبيقها محدّدا.

- وبذلك يكتسبُ القاموس خاصيّات **النّصّ الواسع** [Hypertextuelles] باعتباره موضوعا مفتوحا أمام الإستجوابات المتقاطعة والإبحار والتّعليق.

(1) لا تتوفّر سنة 1993 أشرطة نظم الصّور إلا للمجلّد التّاسع والمجلّد السادس عشر. كلّ هذه الأشرطة ذات القيمة المتفاوتة تمّ إعادة اِستعمالها.

(2) العنوان: http://zeus.Inalf.fr/tlf.htm.

(3) النّصّ الواحد / الكامل: En plein texte

(4) المعلومات المعلَّمةُ: Les informations balisées

(5) محطّ: Porté

أ- لقد أضحى الدّخول إلى مدوّنة إلكترونيّة باعتبارها نصّا واحدا، أمرا مألوفا: فهو يسمح، خارج قيود الخطّيّة(1)، بتعيين ورود شكل أو توليف مّا. وحينئذ يشتغل القاموس المحوسب مثل بنك النّصوص.

[63] وبذلك يمكن أن نحصل في كامل النّصّ على ورود كلمة Comptable(s) محاسب، محاسبون، وعلى جوارها تبعا لذلك: (agent comptable عون محاسب، وexpert comptable خبير محاسب، و**organisation** comptable منظّمة محاسِبة...إلخ)، وإمّا على ورود مركّبٌ ما مثل (jardin d'enfants **روضة** أطفال، وquartier de noblesse حيّ النّبلاء، وmachine à...، آلة كذا...)، أو نحصل على كلّ المتلازمات في فضاء معيّنٍ (مثال ذلك: ورود الشّكل الأوّل في حيّز يمتدّ بين 10 كلمات سابقة و10 كلمات لاحقة) الّتي تخصّ شكلين لغويّين أو أكثر (من قبيل: faux et vrai خطأ وصحيح **أو**faux et authentique خطأ وأصيل أو أيضا faux et naturel خطأ وطبيعي...).

إنّ قوّة الدّخول إلى النّصّ الواحد تتضاعف إنْ أمكن، بفضل برمجيّة العناوين المعجميّة(2)، أنْ يُجْرَى البحثُ لا على كلّ الأشكال الفرعيّة للوحدات المعجميّة، وإنّما على الصّيغ الّتي أُعتُمِدتْ مدخلا أو عنوانا معجميّا(3). وهذا يمكّن من رصد كمْ مرّة ورد فعل ما مهما كان تصريفه مع الضّمائر والأزمنة أو اِختلافه في الصيّغة القياسيّة لأسبابٍ صوتيّة، ويمكّن كذلك من رصد ورود عبارة فعليّة (مثل: prendre racine أيْ تجذّرَ/ تأصّلَ، وavoir froid... **أيْ** شعر ببرد...)، ومتلازمةٍ ما في فضاء محدّدٍ مثال ذلك: تلازم Beau وplaire، (**حسن ورَاق**) في (Il a beau plaire). إنّ المحلّل الصرفيّ التّركيبيّ يُضاعف الإمكانيّات ويسمح لنا مثلا برصد جملة من القواعد النّحويّة (مثل: اِسم+ اِسم : Femme poète أيْ **اِمرأة شاعرة**، Femme ministre أيْ حرفيّا: **اِمرأة وزير**، أيْ وزيرة بالعربيّة..)، وإمّا جملة من الألفاظ الّتي أضيفت إليها قواعد من قبيل:

(1) قيود الخطّيّة: Les contraintes de la linéarité

(2) برمجيّة العناوين المعجميّة: Lemmatiseur

(3) الصّيغة المعتمدة مدخلا معجميّا: Lemme

(Machin à laver و Machin à coudre) الّذي يعطينا (Machine à + Infinitif).
[هذا المثال في الفرنسيّة يُترجم إلى العربيّة بعلاقة الإضافة: اِسم + مصدر/ اِسم: آلة خياطة، آلة غسيل، آلة رقن...].

ب ـ إنّ التّعليمَ[1] النّظاميّ أو المنهجيّ[2] يسمح بتعيين كلّ أنواع المعلومات الّتي يحتويها القاموس وبمعالجتها. لذلك فنحن نميّز في كنز اللّغة الفرنسيّة بين:

- علامة المدخل المعجميّ (إذن رمز آخرِ المداخل).
- علامة العنوان المعجميّ.
- علامة القاعدة النّحويّة.
- مؤشّرات البنية.
- علامة التّعريف/ الحدّ. (نفرّق بين التّعريفات الخاصّة بكنز اللّغة الفرنسيّة والتّعريفات المقتبسة، والتّعريفات الّتي صيغت باعتماد مؤلّف ما).
- علامة المؤشّرات المتنوّعة.

+ مؤشّرات نحويّة: (الِاستعمال. الِاسم / جمع...). [64]
+ مؤشّرات دلاليّة: (.p. ext. التوسعة / .p. restr. التّضييق/ .p. méton. الكناية / .p. anal. التّماثل/ .au. fig. المجاز).
+ مؤشّرات أسلوبيّة: (fam. شائع / pop. عامّي / vul. مبتذل، دارج).

- علامات المجال: (بحري، طبّي).
- علامة البناء abuser de qqc. أيْ اِستغلّ شيئا بمعنى أفرط في، و abuser qqn أيْ اِستغلّ شخصا بمعنى خدعه، غشّه).

(1) التّعليم النّظاميّ/ المنهجيّ: Balisage systématique أو التّصْوِيَة: أُنظر ابن منظور، اللسان، م14، دار صادر، مادّة (صوي).
(2) التّعليم السّابق في القواميس المستعملة مثل قاموس الفرنسيّة الوسطى. التّعليم عبر التّحويل الِاسترجاعيّ (يتمّ التّعرف بواسطة نحو خصوصيّ) في القواميس الموجودة (مثل كنز اللّغة الفرنسيّة).

– علامة المركّبات أو العبارات (quartier de la lune: مركّب إسميّ/ prendre ses quartier: مركّب فعلي).
– علامة ما بين المعقوفين (يخصّص «شروط الإستعمال»).
– علامة التّرادف والتّضادّ.
– علامة الأمثلة (التّمييز بين الأمثلة المتسلسلة والأمثلة المفردة/ المطلقة).
– علامة مراجع الأمثلة (نميّز داخلها بين المؤلِّف، المؤلَّف، التّاريخ).
كلّ واحد من هذه العلامات يقبل عددا ما من القيم. مثال ذلك:
مؤشّر المجال (<DOM مجال >) أو مؤشّر العبارة (<LOC عبارة >):
< مجال > طبّي < / مجا >
< مجال > بحري < / مجا >
< عبارة > Prendre racine أيْ تأصّل / تجذّر < / عبا >
< عبارة > Prendre le taureau par les cornes أيْ حرفيّا:
أمسك بالثّور من قرنيه. بمعنى: جابه الصّعوبات < / عبا >...
إنّ محطّ كلّ قيمة، كما تمّ تعليمها، يتحدّد بواسطة معايير طباعيّة (كتلة تنفتح بمؤشّر البنية وتتضمّن المطّةَ أو النّقطة وتنغلق عند المؤشّر الموالي)، وبواسطة قوانين عامّة.
مثال ذلك:
- «العنوان المعجميّ يصلح لكامل النّصّ القاموسيّ »
- «القاعدة النّحويّة تصلح لكامل النّصّ القاموسيّ، اللّهمّ أنْ توجد معلومات مخالفة»
(مثال ذلك: تحت الصّفة تُدْرَجُ كتلة بواسطة الإستعمال الإسميّ).
- «التّعريف يصلح لكامل الكتلة »...
ج ـ هكذا يُعطى القاموس بنية النّصّ الواسع (Hypertextuelle). وانطلاقا من الموضوعات المعلّمة أو الّتي وقع تصويتها، ومن محطّها المحدّد تحديدا سليما، تنكشف على الأقلّ ضروب ثلاثة من الإمكانيّات المتاحة:

[65]+ المطالب البسيطة والمطالب المتعدّدة المعايير. والأمثلة الممكنة على ذلك غير متناهية. وهذه بعضها:

• اِبحث عن كلّ المعطيات الّتي تتضمّن –Lum– في الكلمات التّالية: (Lumière, allumer, illumine): – نار – (إنَارة، أنَارَ، إستِنَارة...)

• اِبحث عن التّعريفات الّتي تتضمّن كلمة Livre كتاب (تحت bibliothèque مكتبة، وcouverture غلاف، و lutrin مِقرأ...).

• اِبحث عن التّعريفات الّتي تبدأ بـ «Partie de، جزءٍ منْ» و«Morceau de، قطعة مِنْ» و«Ensemble de، مجموعة مِنْ »...

• اِبحث عن الأفعال والصّفات الّتي تتضمّن مؤشّرا دلاليّا على الكناية:

– Trembler أي اِضطرب، ومعناها « Avoir peur» أيْ خاف.

– Rougir أي اِحمرّ وجهه، ومعناها «Avoir honte » أيْ خجل.

• اِبحث عن الصّفات الّتي تتضمّن اِستعمالا اِسميّا.

مثال ذلك في العربيّة: [الممثّل ذو الشّعر الأشعث مبدع]

• اِبحث عن الأمثلة القديمة جدّا والمتضمّنة لكلمة avion طائرة.

• اِبحث عن أمثلة «فيكتور إيقو» الّتي هي في محطّ مؤشّر كناية.

+ اِنطلاقا من موضع ما في النّصّ المعجميّ يجب أن نصل حالاّ (وبفضل برمجيّة العناوين المعجميّة) إلى موضع آخر. إنّها وظيفة الإبحار. هذه الوظيفة ترافقها وظيفة العرض الذّكيّ (عرضٌ في لون ما لنوعٍ ما من المعلومات).

+ وظيفة حاسمة هي وظيفة التّأشير وإعادة تصنيف المعطيات.

ينبغي أنْ لا تكون نتائج البحث قابلة للتّحويل وإعادة الإستعمال في برمجيّات أخرى غير البرمجيّة النّموذج [الأصل] فقط، بل ينبغي أيضا أن يتمكّن المرءُ من خلق جداولَ جديدةٍ وإثرائها بمعلومات شتّى تخصّ بحوثا مستهدفة ومستقلّة إلى حدٍّ ما عن مادّة [وثائق] الإنطلاق[1].

(1) نرجع بصفة خاصّة إلى إسهامات ج. فينيو ود. بيتروفسكي 1996، المعجميّة والدّلالة، ص 265–288 و319–336 («نصوص موسّعة، قواميس، مقاربة دلاليّة، رؤية عرفانيّة»، «عمليّات نصّيّة موسّعة وأشكال معجميّة »).

2 – من إيجابيّات القاموس المحوسب.

[66] نحن ندرك الغنمَ الّذي تُمكّن منه النّصّيّةُ الموسّعةُ المستعمِلَ. لكن لعلّ القاموس المحوسب أكثر جدوى للمعجميّ. إنّ القاعدة المعجميّة الّتي يكوّنها تصلح لشتّى أنواع العمليّات:

-**عمليّات المراجعة**: يمكن أنْ نرغب مثلا إمّا في فحص مؤشّرٍ ما من مؤشّرات المجال بشكل منظّم، أو فحص مجموعة مؤشّرات (تجارة/ مال/ مصرف)، وإمّا في فحص مؤشّر أسلوبيّ ما (شائع/ عامّي/ مبتذل، دارج) أو كذلك في إعادة فحص تقنية ما من تقنيات العرض (مثلا: [مجازيّا] بين معقوفين) الخاصّة مبدئيّا، في كنز اللّغة الفرنسيّة، بالكنايات المسمّاة «الخارجيّة»، كنايات اِسم النّوع إذا تعلّق الأمر بصفةٍ:

مثال ذلك: Un livre intelligent **كتاب ذكيّ**، حيث تؤدّي كلمة intelligent **ذكي**، المعنى نفسَه في قولنا: Un homme intelligent، **رجل ذكيّ**، ولكنّها تستعمل على المجاز في إنتاج عقليّ.

– **عمليّات التّوسعة** وإضافة المتمّمات [Complémentation/ التّقييد بالمفاعيل].

– **عمليّات اِستخلاص** [Extraction]: (مثال ذلك اِستخراج كلّ الإحالات المترادفة من أجل قاموس المترادفات).

– **عمليّات تأليفيّة** مع أعمال أخرى مشكلنة.

يقدّم القاموسُ المحوسبُ، إنْ تطوّر إلى قاموس آليّ، مساعدةً مهمّة في بناء محلّلٍ دلاليّ ومحرّكٍ اِستدلاليّ.

إنّ شكلنةَ قاموس تعني أنْ تُكسِبهُ نصّيّة موسّعة، وتُضاعفَ من وظائفهِ، ولكنْ دون أنْ تغيّر بالضّرورة من مضمونه.

وإنّ معالجة قاموس معالجة آليّة تعني أنْ تعيدَ تنظيمه بشكلٍ يمكّنه من الدّخول إلى الآليّ الدلاليّ. وكلّ ما سيأتي (بعد هذا الفصل) يسير في هذه الوجهة: وجهة قاموس «**كنز اللّغة الفرنسيّة**» الآليّ.

دينيس لوبوزان
وميشال ماتيو كولاس[1]

مقدمة في أصناف الأشياء

د. ناجي. المنتصري

التقديم

يتنزل هذا العمل ضمن مشروع الوصف الشامل للألسنة البشرية وهو مشروع تمتد جذوره النظرية إلى ستينات القرن الماضي فترة ظهور كتاب ز.هاريس *the elementary transformation* [2] الذي شكل الأرضية النظرية للنحو التحويلي. وقد دعم تلميذه شومسكي هذا التوجه بإعطائه البحث اللساني بعدا صوريا لاعتماده الشكل المنطقي الرياضي المشترك بين أنحاء كل اللغات التي سماها «الأنحاء التوليدية»[3]. ولكن رغم ما حققاه في مجال البحث اللساني ظلت بعض المشاكل أو الظواهر اللسانية دون حلّ وهو ما أثار انتقادات نذكر منها آراء م. قروس التي قامت على نقد لمنهج شومسكي وللمدارس اللسانية التي تعطي الأولوية للتنظير على حساب المباشرة الوصفية

(1) Denis Le PESANT & Michel MATHIEU-COLAS, 1998 , «Introduction aux classes d'objets», *Langages* 1998 n. 131, pp, 6-33.
©Editions Larousse

(2) Harris Z.S. (1964) : *the elementary transformation*, T.A.D.P. : N° 54. University of Pennsylvania. Philadephia.

(3) موريس قروس «في النحو التحويلي» ترجمة صالح الكشو، المؤسّسة الوطنيّة للترجمة والتحقيق والدراسات «بيت الحكمة»، 1989، ص27 ـ28.

وتسوّي في القيمة بين الملاحظات المتعلقة باللغات الأوروبية وتلك المتعلقة بلغات غير معروفة إلى درجة يصعب معها التأكد من النتائج التي توصلوا إليها بسبب ما شاب أعمالهم من «انتقائية» و«اعتباطية». ولذلك اعتبر قروس أن وصف اللغات الأوروبية لم يكتمل فالنحو المعجم مازال في أولى مراحله طالما أن البحث اللغوي لم يزل في حاجة إلى وصف عميق وشامل يبدأ - في نظره - بتغيير الإطار النظري والمنهجي الذي يتنزل فيه. وهو ما تجسد في إعادته الاعتبار للتصنيفية في مجال النحو. وقد مثلت أعمال ايقور ملتشوك Igor MELCUK خير شاهد على ضرورة وضع الدلالة في قطب الوصف النحوي: فقد قدم المعجم التفسيري التركيبي وصفا مطوّرا للمعجم يحظى فيه كل مَعجم lexème بتحليل شبه تام يتقاطع فيه علم التركيب وعلم الدلالة.[1] لقد ظل منهج شومسكي مفتقرا إلى الدعائم التجريبية التي تسمح بالتفكير في بناء النظريات العلمية. فلم تبرز أي محاولة تصف توزيع الظواهر البنيوية في صلتها بالعناصر المعجمية مع أنه بات متأكدا أنهما متعالقان ضمن عمليات التحويل [2]. لذلك، شكّل وصف المعجم المنتظم لدى قروس وسيلة أساسية لتحقيق مبدإ الشمول كما مكّن المنهج التصنيفي من اختبار النظريات التحويلية المبنية على نماذج محدودة وإعادة صياغتها باعتماد عدد ضخم متزايد من العناصر المعجمية ورغم ما اقترحه كل من هالي وشومسكي من أشكال لمعالجة المآخذ خاصة بضم السمات الدلالية إلى السمات التركيبية في وصف الجمل وتوحيدها traits syntactico-sémantiques، اعتبر موريس قروس أن «الطريقة الوحيدة لإدراك هذه الظواهر بشكل أجود يكون بتجميع مختلف الأصناف قدر المستطاع وتصنيفها ما أمكن ذلك»[3]، لأن التصنيف هو الحاسم في الارتقاء بها إلى مستوى النظامية systématique، ذلك أن توخي التحويلية والتوليدية طريقة تفريع مقـْولة الموضوعات sous catégorisation بالاستعانة

(1) انظر النص المترجم ص7.

(2) السابق ص55.

(3) السابق ص60.

بـ«السمات» (مثل «مجرد»، ملموس، بشر، إلخ) أي بالخصائص التركيبية التي تضبط «قواعد الانتقاء» [1] لم تفض إلى نتائج حاسمة في وصف الجمل لأنّ الوصف المشكلن لا يمكّن آلة أو متعلما للسان من التفريق بين الجمل النحوية والجمل غير النحوية ولا يجنّب انتاج جمل غير مقبولة على المستوى الدلالي. وبهدف تفادي «الأخطاء» وتحقيق مزيد من الدقة في الوصف المشكلن تم استُحدِث مفهوم «أصناف الأشياء» في مخبر اللسانيات الآلية LLI الذي يديره ق. قروس. وقد شكل هذا المفهوم تحولا نوعيا ومنعرجا حقيقيا في مجال الوصف الشامل والترجمة الآلية، إذ أتاح للتحليل النحوي إمكانيات جديدة في الوصف، ومنح الآلة قدرة أكبر على التمييز والتدقيق بتفريع السمات العامة وجعل عناصر المعجم موزعة حسب خصائص أكثر تدقيقا ضمن مجموعات تشترك عناصرها في الخصائص الدلالية والتركيبية ذاتها لعزل الإمكانيات الصحيحة دون غيرها [2].

(1) الورهاني بشير «الأفعال الناقلة في العربية المعاصرة» كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة تونس ص22.

(2) السابق ص 24.

مقدمة لأصناف الأشياء

إذا كان هدفنا وصف اللغة وصفا شاملا فإن ذلك لا يتحقق بالاقتصار على صياغة قواعد عامة. إذ يجب وصف كل الخصائص اللسانية لكل كلمة، حتى يتسنى لنا التعرف على كل الاستعمالات وتوليدها. أضف إلى ذلك المقتضيات الخاصة بمعالجة اللغات معالجة آلية (من ترجمة وفهرسة indexation وتوثيق documentation الخ). ولا سبيل إلى أي وصف ما لم نجد منذ البدء حلاّ للمشاكل المرتبطة بالتكلس le figement والتعدد المعنوي polysémie.

هذا هو التوجه الذي يسيّر منذ البدء أشغال مخبر اللسانيات الاعلامية L.L.I. وبما أنه يجب وصف كل الاستعمالات، فإن النحو بحاجة إلى أن يرتب في شكل معجم ومن هنا كانت الأهمية لإنشاء معاجم إلكترونية. وإذا اعتبرنا من جهة ثانية أن الاستعمالات لا يمكن أن تـُحدد (و يـُميز بعضها من بعض في حالة التعدد المعنوي) إلا في مستوى الجملة، فإن هذه المعاجم تتضمن في تصورها ذاته بعدا تركيبيا.

ويمثل مفهوم أصناف الأشياء قطب الرحى ضمن هذه العدّة، لأنه يقع في نقطة تقاطع بين المعجم والنحو. ويـُقصد به أصناف دلالية classes sémantiques تبنى انطلاقا من معايير تركيبية ويتحدد كل صنف منها انطلاقا من محمولات prédicats تنتقي بشكل مخصوص الوحدات التي تشكله. وتتسم الأقسام المعجمية التي تتشكل بهذه الطريقة بقدرتها الفائقة على التكهن بعدد كبير من الخصائص اللسانية.

إضافة إلى ذلك يبدو هذا المنوال قابلا للإجراء opératoire في مجال المعالجة الآلية مستجيبا لما يوليه الدارسون من أهمية لتحليل السياقات وفك لبس الوحدات متعددة المعنى. وسنسعى في الصفحات التالية إلى التذكير بمفهوم أصناف الأشياء وتطوراته.

1. النحو والمعجم

لا يمكن اعتبار الوحدات المعجمية كيانات معزولة منغلقة على ذاتها إذ يجب على العكس أن تُحدد بمقتضى شروط استعمالها في إطار الجمل التي تظهر فيها. وقد سبق لفريقاي Frege أن أعطى الأولوية على المستوى المنطقي لمبدإ «السياقية» contextualité حين قال: «لايتم البحث في معنى الكلمات وهي منعزلة وإنما في سياق قضية ما، مضيفا أن الكلمات لا تكتسب دلالتها إلا داخل سياق ما، ففي السياق وحده تتحدد دلالة الكلمات»[1] وينطبق هذا أيضا على تحليل اللغة. يقول بنفينيست: «يتحدد معنى الوحدة اللغوية بقابلية اندماجها ضمن وحدة أرقى»[2] (بنفينيست 1966:127).

1.1 بنية الجملة الأولية:

تبدو بنية [المحمول / الحد prédicat / argument] أكثر نجاعة إجرائية opératoire أكثر من التقسيمات الثنائية الكلاسيكية (مسند إليه ومسند / أو مبتدأ وخبر sujet/prédicat). ونجد هذه البنية مع بعض البدائل variantes عند تنيار Tesnière (كمفهومي المشارك actant والتعلق valence) وفيلمور (modèle casuel) أو هاريس (مفهوم العامل opérateur)[3] وحسب هذا التوجه

(1) فريقاي 1884، مقدمة و62 §. وقد أعاد هـ. بتنام H. Patnam صياغة هذا المبدإ بعد قرن من الزمان: «لا دلالة للكلمات ولا مرجع خارج سياق القول الذي تتجسد فيه. وبعبارة أخرى إن دلالة القول ليست مجموع دلالات الكلمات التي تشكله بل بالعكس: الكلمة تستمد معناها من القول الذي ترد فيه» (حوار صدر في «العالم» 22، 23 أكتوبر 1995)

(2) le sens d'une unité linguistique se définit comme sa capacité d'intégrer une unité de niveau supérieur.

(3) سنرى التماثل في تجديد فريقاي في مجال المنطق (في تحليل الجملة باعتماد مفهومي الوظيفة fonction والحد argument ويمكننا تبعا لذلك أن نتساءل عن أسباب هذا التطابق في الرؤى؛ فهو لا يفسر بأنه شكل من أشكال التوافق المنطقي الكوني universalisme أكثر من كونه تقارب convergence علمين مختلفين في محاولتهما التحرر من نظرية الحكم le jugement الأرسطية (شكل ثنائي: فاعل/ مسند) التي ألهمت المنطق الكلاسيكي بقدر تأثيرها في النحو التقليدي.

تنعقد كل جملة بسيطة حول نواة حملية أو عبارة «غير مشبعة» (فريقاي) يتممها حد أو حدود اسمية (arguments nominaux). فالمحمول هو الذي يحدد عدد الحدود المكونة للجملة:

p (x) [مح (أ)] DORMIR [النوم] ← x dort [نام زيد]

P (x,y) [مح (أ، ب)] RENCONTRER [اللقاء] ← x rencontre y [لاقى زيد عمرا]

P(x,y,z) [مح(أ، ب، ج)] DONNER [العطاء] ← x donne y à z

وقد جدد هاريس باعتماد مبدإ آخر مفاده أن هذه النواة لا تتجسد في مقولة صرفيةواحدة، بل هي قابلة لأن تتحقق بأشكال عدة لا فقط في شكل أفعال، ولكن أيضا في شكل نعوت[1] شأن الشواهد الفرنسية التالية:

MORTEL (x) [ميت (زيد)] ← X est mortel [زيد ميت]

CONTENT (x,y) [مسرور(زيد،عمرو)] ← X est content deY [زيد مسرور بعمرو]

أو في شكل أسماء حملية تتصل بأفعال/ rêver (rêve) [الحلم/ يحلم)] أو صفات / bon (bonté) [طيب/ طيبة]. أو تكون مستقلة (aversion) [اشمئزاز، بغض، نفور]:

RÊVE (x) [حلم زيد] ← X fait un rêve [زيد قام بالحلم] (X rêve)=

BONTÉ (x) [طيبة (زيد)] ← X est d'une grande bonté [زيد ذو قدر كبير من الطيبة] (=X est très bon)

AVERSION (x, y) [البغض (زيد، عمرو)] ← X a de l'aversion pour y [زيد له بغض لعمرو]

---

(1) لا نعني هنا إلا الصفات الحملية، فهي تختلف بنيويا عن الصفات العلائقية adjectifs relationnels التي تمثل مواضيع لا محمولات: رحلة (الرئيس) – الرئيس (قام بـ) رحلة، رحلة الرئيس، الرحلة الرئاسية.

ونلاحظ أنه لا يوجد في الفرنسية فعل متصل باسم aversion على نحو ما يتصل الفعل rêver بالاسم rêve.

ولتتم الجملة يجب أن يكون المحمول محينا. وإن كان الفعل يحمل في صيغته ذاتها علامات التصريف (كالزمن وضمائر المتكلم والمخاطب والغائب والمظهر/(aspect, personne, temps) فإن النعت والإسم على العكس من ذلك يحتاجان إلى محيّن خارجي: وهو الدور الذي يؤديه فعل الكينونة «être» في التراكيب النعتية (x est mortel) أو تؤديه «الأفعال الناقلة» في المحمولات الاسمية الفرنسية. (فالأفعال: faire, avoir, être، تـُمكّن من تصريف المحمولات في الفرنسية (rêve aversion et bonté) [حـُلم ومقـْت وطيبة] في الشواهد الفرنسية التالية: Faire un rêve , avoir de l'aversion , être bon ، انظر قروس Gross، وفيفاس 1986 Vives.

وفي الآن نفسه يمكن لنفس المضمون الحملي أن ينتج الأشكال الثلاثة دون تغيير في البنية الدلالية أوفي رسم الحدود:

ADMIRE - (Luc, le courage de Léa) = [أعجب (زيد، بشجاعة هند)]

= Luc ADMIRE le courage de Léa [أعجب زيد بشجاعة هند]

= Luc est ADMIRATIF (pour, devant) le courage de Léa [زيد معجب (بـ) شجاعة هند]

= Luc a de l'ADMIRATION pour le courage de Léa [لزيد إعجاب بشجاعة هند]

= Luc est en ADMIRATION devant le courage de Léa [زيد في إعجاب أمام شجاعة هند][1]

1 ـ 2. النحو المعجم

اقترح ز.س. هاريس تصوراً للنحو ضبطت مصادراته ضبطا صريحا. فقد انطلق من تعريف للجملة مجرد إلى حد كبير ووصف كل العمليات اللغوية التي تحدّد خصائص استعمال معين لمحمول ما(كالتحويلات وعمليات الحذف). تلك

(1) لاحظ أن بعض هذه التحويلات غير مقبول في العربية. [المترجم]

العمليات وصفت بدقة تسمح بإجراءات شبه آلية على الجملة. ويسمح تناسق التحاليل، بوصف اشتغال لسان ما وصفا قابلا للتكرار وإعادة الإنتاج. غير أن الحرص على انسجام القواعد لم يرافقه تطبيق نظامي للمعجم ذلك أن الكلمات ـ وإن كانت تمثل شواهد موضحة للمبادىء ـ فإنها لم تكن موضوع وصف شامل ومستقص. إنّ ضبط القواعد التأليفية وحده لا يمكّن من المعالجة الآلية وذلك ما حدا موريس قروس إلى إعطاء النحو شكل المعجم («النحو المعجم»؛ انظر م. قروس 1975 و1981) فمع فريق LADL، انصرف إلى توسيع تطبيق القواعد على المعجم وذلك بتجميع المحمولات ذات الخصائص التركيبية المشتركة. وقد أظهر هذا العمل المنهجي أنه إلى جانب المتتاليات suites التي يمكن توليدها بواسطة القواعد، يوجد عدد هام من الحالات الشاذة idiosyncrasies إضافة إلى عدد من الظواهر الكثيفة كالتكلس figement. وهي ظواهر لا يمكن التغاضي عنها إذا كنا نروم معالجة اللغة بوسائل إعلامية. لقد قدم عمل التنظيم الضخم هذا رؤية أوضح للكيفية التي تعمل بها الألسنة وتشعبها.

3.1. الحاجة إلى علم الدلالة:

لم يكن علم الدلالة غائبا عن أعمال LADL، مثلما تظهره الدراسات ومن بينها دراسة الكنايةوالظواهر المظهرية والأسماء المصنفة classifieurs فضلا عن بناء الأنحاء المحلية [1].ومع ذلك ظلت مكانته محدودة في العديد

(1) انظر بالخصوص: دراسة في معالجة ظواهر الكناية métonymie قيياي GUILLET وليكلار LECLÈRE 1981 (إعادة بناء الأسماء الملابسة حول الوسائط المظهرية les auxiliaires aspectuels: فيفاس 1984 Vivès، وحول الأسماء المجردة جيري شنايدر 1978 وقيياي 1986. وبعض أقسام الأسماء المجردة تمت دراستها كذلك: أسماء الأمراض (لابال LABELLE 1986)، أسماء المشاعر sentiments (بليبار مرابطي1993 Blibar MRABTI). والأنشطة الرياضية الفكرية (بيفو 1989 PIVAUT) وألفاظ التواريخ («termes de dates» (موريل 1989 MAUREL)، وأسماء الحجم (grandeur) والوحدة Unité (جيري شنيدر Giry SCHNEIDER 1991). وفي مجال علم الدلالة (apport sémantique) انظر أيضا قيياي1990 GUILLET، قيياي وليكلار GUILLER et LECLÈRE 1992 وم. غروس 1997. وحول الأنحاء المحلية والعرض بالآلة représentation par automates انظر كذلك سيلبرشتاين 1993 SILBERZTEIN.

من المجالات الهامة. فقد ظلت أصناف المحمولات في الغالب متنافرة من جهة المعنى. أما دراسة دلالة الأسماء غير الحملية فبقيت في حدها الأدنى (بالاقتصار على استخدام بعض السمات الأساسية).

وتمثل أعمال إيقور ملتشوك Igor MELČUK خير شاهد على ضرورة وضع الدلالة في قطب الوصف النحوي: فقد قدم المعجم التفسيري التركيبي explicatif et combinatoire (ملتشوك 1984-1992) وصفا مطوّرا للمعجم يحظى فيه كل مَعجم lexème (باعتباره معنى من معاني كلمة ووجها من وجوهها) بتحليل شبه تام يتقاطع فيه علم التركيب وعلم الدلالة.

أما الوجهة «التفسيرية» التي ترد في شكل تعريفات نظامية وصارمة فقد أكملت بشكل مزدوج على الصعيد التأليفي بعرض الأبنية التركيبية (في شكل جداول تظهر «رسوم المحمولات» schémas de régime) وإدراج الوظائف المعجمية التي تمثل إضافة علمية جديدة، وهي عناصر تمكّن من ربط معان أو أدوار دلالية عامة بالتعبير الخاص بكل مَعجم (انظر مثلا الوظائف أوبر Oper وفانك Fanc أو لابور Labor). وبهذا التصور تغدو دراسة التواردات المعجمية في المنزلة الأولى من الوصف.

وفي الاتجاه ذاته، يقودنا التحليل الدقيق لقيود الانتقاء إلى إعادة الاعتبار لمكانة علم الدلالة في وصف الجملة.

2. قيود الانتقاء:

إذا كان لدينا محمول ما فإن الإشارة إلى عدد الحدود وأبنيتها لا تكفي دائما لتكون الجملة قابلة للتأويل إذ ينبغي أن تدرج مع ذلك في التحليل قيود انتقاء ذات صبغة دلالية لتبين التلاؤم بين الأشكال اللغوية المتواردة. ويمكن في هذا المستوى التمييز بين ثلاث وضعيات:

2. 1. غياب القيود على الحدود:

بعض المحمولات لا تفرض أي قيد على المضمون الدلالي لموضوعاتها، أو على الأقل على بعضها. فـ «س» في الأمثلة التالية يمكن أن يتحقق بأي اسم (أو مركب اسمي):

Je pense à N. je me souviens de N. j'ai rêvé de N. cette remarque concerne N. N me plait. N est important. N n'a aucun intérêt.

← أفكر في س، أتذكر س، حلمت بـ س، هذه الملاحظة تخص س، س يروق لي، س مهم، س لا مصلحة له.

وهذه المحمولات التي تكون في الغالب ذات دلالة واحدة، لا تطرح أي مشكل لا في التوليد ولا في التعرّف إليها.

2.2. السمات الدلالية:

ومع ذلك فإن غالبية المحمولات تستوجب تخصيصا دلاليا لحدودها.

خذ الرسم التركيبي للفعل: téléphoner هاتف:

N 0 téléphone à N1 (س0 هاتف س1)

فحين يصاغ بهذه الشاكلة ودون تدقيقات أخرى حول طبيعة الحدود arguments فإنه يفضي إمّا إلى صياغة جمل مقبولة مثل:

Luc téléphone à Léa (هاتف زيد هندا)

L'enfant téléphone à ses parents (هاتف الطفل أهله)

أو إلى جمل غير مقبولة مثل:

*L'explosion téléphone à Léa (*هاتف الانفجار هندا)

*L'enfant téléphone à son assiette (*هاتف الطفل صحنه)

*Le stylo téléphone au feu d'artifice (*هاتف القلم الشماريخ)

فالجمل الأخيرة على الأقل غير مقبولة في الخطاب النموذجي وتظل الخطابات غير المألوفة دائما واردة كالخطاب الشعري والخطاب الحالم والخطاب الهاذي، لكن عدولها نفسه أو تصوّر هذا العدول، لا يزيد القواعد المنتهكة إلا إيضاحا (براندي Brandi 1987 و1992).

ويتمثل الحل في ضبط خصائص الحدود باعتماد السمات الدلالية [1] المرتبطة بالمحمول بقيود انتقاء (انظر مثلا شومسكي 1965) مثل إنسان / غير إنسان، وحي/ غير حي animé/inanimé، ومجرد/ ملموس... إلخ.

No : hum téléphoner à N1 hum س0: بشر هاتف س1: إنس

يسمح هذا التحديد بالتمييز بين عدد من الاستعمالات في حالة تعدد المعنى وبهذا سنقابل حسب طبيعة الفاعل بين معنيي فعل se casser بالفرنسية وهما: [«انكسر» se briser، أو«انقطع» se rompre (مع فاعل جامد ملموس)] و[«غادر» s'en aller (مع فاعل إنسان في الفرنسية الدارجة)]:

(La branche, la table, le stylo...) s'est cassé انكسر (الغصن، الطاولة، القلم...)

(Pierre, le conducteur, le gamin...) s'est cassé رحل (زيد، السائق، الصبي...)

ويمكن لهذا النظام أن يُحسّن على أكثر من صعيد:

أ- الثنائي: عاقل/ غير عاقل: ينبغي أن يُكملا حتى تُفسر بنية أفعال في الفرنسية من قبيل: mettre bas أو dresser (مع فاعل أو مفعول «حيوان») ويتجلى ذلك في الأمثلة الفرنسية التالية:

:mettre bas

Mettre bas un ours ,un homme ← (انسان) قتل دبا، إنسانا.

Mettre bas les armes ← ألقى السلاح (بمعنى استسلم)

Mettre bas (la chienne) deux petits ← وضعت الكلبة جروين (بمعنى ولدت). ولا تقال [هذه العبارة في الفرنسية] بهذه الصيغة إلا للحيوانات.

---

(1) لا نثير هنا مسألة الفروق بين السمات الدلالية التركيبية: فمشاكل الحدود بين التركيب والدلالة معروفة منذ زمن (انظر السجال débats الذي رافق ازدهار النحو التوليدي G.G) نشير فقط إلى أنه إذا أردنا تحديد المعنى الأول للفظة تركيب (syntaxe) فإن السمات السياقية (contextuels) تكون تركيبية ودلالية في آن.

dresser:

رسم مخططا ← Dresser un plan

نصب كمينا ← Dresser une embuscade

أصاخ السمع ← Dresser l'oreille

ضرب خيمة ← Dresser une tente

كتب محضرا ← Dresser un procès verbal

درّب حيوانا ← Dresser un animal

حرّض بعضهم على بعض ← Dresser les uns contre les autres

رتب المائدة ← Dresser la table

ب- أما المحمولات: aller à (ذهب إلى) و venir de (قدم من) و Passer par / (مرّ بـ...) مثلا، فتنتقي حدودا «ظـرفية» locatifs مثـل: durer (دام) و remonter à (يعود إلى) و...dater de (يحمل تاريخ)، تقتضي متممات دالة على الزمان.

ج - مقولة الاسم «المجرد» تبدو مثيرة للإشكال[1] فهي تشير أولا إلى أسماء حملية فيكون لها بمقتضى ذلك حدود معجمية خاصة بها.

ولتجنب هذا اللبس يمكن أن نميز مؤقتا بين «الأعمال actions» و«الحالات états» و«الأحداث évènements» بالإضافة إلى أن لبعض الأسماء الدالة على العاقل قيمة حملية (مثل الأسماء الدالة على العلاقات بين الأفراد les relationnels: «كأن يكون زيد صديقا لعمرو» être l'ami de/ أو«زيدٌ له عمرو صديقا»...Avoir pour ami.)

هكذا، وبعد إعادة تحديده على هذا النحو يتكون وصفنا من عشر سمات:

ـ ست سمات للحدود: (humain non prédicatif, animal, végétal inanimé, concret, locatif , nom de temps) (عاقل غير حملي، حيوان، نبات، جماد ملموس، ظرفي، اسم زمان)،

(1) انظر في المقابل موقف بيلبار ـ مرابطي 1997 (Blibar-Mrabti 1997)

ـ وأربع سمات للمحمولات: (humain prédicatif, action, évènement,état)

(عاقل حملي، عمل، حدث، حالة.)

3.2. من السمات إلى الأصناف:

ومع ذلك فإن هذا الوصف لا يكفي لتحديد استعمالات المحمولات المختلفة، فبعضها يقتضي تحليلا أكثر دقة، ولكن من الممكن بكل تأكيد تحديد خصائص الفعل manger «أكل» باعتماد السمات:

Manger (No humain + animal, N1 inanimé concret

أكل (س0 بشر+ حيوان، س1 جماد، ملموس)

J'ai mangé deux pommes (أكلت تفاحتين)

J'ai mangé deux sentiments (أكلت شعورين)

والأمر ذاته مع النعت: bourratif ثقيل على المعدة:

bourratif → N0 inanimé concret (ثقيل على المعدة ← س0 جماد ملموس)

ce croissant est bourratif (هذه الكعكة ثقيلة على المعدة)

ce camionneur est bourratif (هذا السائق ثقيل على المعدة)

فقولنا إننا «نأكل» [شيئا] «ملموسا » وإن شيئا ملموسا ثقيل على المعدة لا يجنبنا بتاتا الجمل الفاسدة التالية في الفرنسية:

J'ai mangé deux armoires (أكلت خزانتين)

je pantalon est bourratif (هذا السروال ثقيل على المعدة).

فلبلوغ وصف ملائم إذن ينبغي تحديد خصائص الألفاظ بقدر أكبر من الدقة أي بأن نبين بالنسبة إلى كل محمول (أو مجموعة من المحمولات) أي صنف

محدد من الأسماء يمكن أن يكون موضوعا له.[1]

إن معجميا كـ«ريشولي Richelet» في القرن السابع عشر لا يقول «أكل شيئا ملموسا» ولكن أكل«بعض المواد الغذائية» quelques aliments:خبزا، لحما إلخ (القاموس الفرنسي 1690،الفعل أكل) أما معجم *Petit Robert* الجديد فلا يقوم بأكثر من ذلك عندما يحدد بعض استعمالات الأفعال [التالية] :boutonner fermer زرّر، أقفل / attacher شدّ (لباسا) بواسطة أزرار. وهي دون شك الطريقة الوحيدة لتفسير اختلاف مقبولية الجمل:

Léa Boutonne sa robe (هند تزرّر فستانها)

* Léa boutonne son vélo (*هند تزرّر دراجتها)

وهنا نقترب نظريا من مفهوم الاسم المُصَنِّف substantif classifieur، الذي اقترحته وصنفته جيري شنايدر Giry Schaneider 1978 واستعمله قياي 1986

(1) هذا السؤال ليس جديدا: فقد طرح من قبل في مجال الفلسفة التحليلية (روسي 1989) فكارنب مثلا (1932،1928) هو الذي تساءل عن عبارات مثل: القيصر عدد أولي César est un nombre premier وعلى خلاف العبارات الصحيحة (7 عدد أولي) والعبارات الخاطئة (16 عدد أولي)، فإن الجملة المذكورة مجردة من الدلالة، ورغم مطابقتها للقواعد التركيبية النحوية الدنيا minimales فهي تتعسف على القواعد الدلالية (يوجد تداخل مجالات confusions de sphères): ومن هنا الحاجة لإعداد مقولات تضع في الاعتبار نمط الشيء type d'objet– (شيء chose، عدد، إلخ.) وهي مهمة أوكلها كارناب للنحو المنطقي». وسيطور علم الدلالة الصوري formel تقعيدا منطقيا كفيلا بتجنب هذا النمط من الصعوبات. فعلى سبيل الافتراض، إذا كان لدينا دالّة fonction f(x)، سنضيق مجال الأعداد valeurs التي يتطلبها المتغير le variable (أي «الحقل» الذي يتحرك في رحابه le champ qu'elle parcourt) لإقصاء التعابير المجردة من المعنى. وبالنسبة إلى المحمول عدد أول: «être un nombre premier» فإن الأعداد les valeurs التي تقدم معنى للقول l'énoncé هي التي ستقبل مثل: 3، 7، 8، 16...، ولكن لا يُقبل القيصر أو القمر، وهو ما يفضي إلى تحديد «مجال موضوعات» ملائم approprié للمحمول. وضمن توجه لا يقتصر كليا على المنطق وأقرب إلى إشكالية «اللغة العادية عمل فيلسوف مثل ريل Ryle1949 على إلغاء التداخلات المفهومية الناجمة عن «أخطاء مقولية» (erreurs de catégorie) فكل مقولة ينبغي أن تميز باعتبار الجمل التي تدرج ضمنها، إذ لا يمكن عقد الصلة بين المحمولات والموضوعات التي لا توافقها.

Guillet في معالجته لتصرّف بعض الوحدات في النحو المعجم. إن الاعتماد على الأصناف الدلالية أمر ضروري لتحديد خصائص استعمال بعض الأفعال مثل:

contracter une maladie : un rhume, la grippe...، (أصيب بـ مرض: نزلة برد، زكام...)

أو enfiler un chemin : une rue, un couloir، سلك (طريقا: شارعا، ممرا...)

فنحن هنا إزاء مفهوم «نحوي» بأتم معنى الكلمة لا إزاء «معيار لترتيب الواقع»[1]. هذا المبدأ – إن طبّق تطبيقا واسعا ونظاميا – يمكّن بطريقة اقتصادية من إزالة معظم حالات اللبس الراجعة إلى تعدد المعنى.

وللتمييز بين استعمالات فعل مثل prendre «أخذ» ,prendre un train prendre une route, prendre un steak (أخذ قطارا / أخذ طريقا / أخذ قطعة لحم مشوية إلخ...) وإدراجها ضمن برنامج معالجة آلية، فإن الطريقة الأنجع تتمثل في اتباع تنميط للحدود، وبالنظر إلى ذلك يمكن القول إن كل استعمال يتميز بنوع المقولة الدلالية للمفعول (الأسماء التي تدل على التوالي على وسائل النقل وطرق المواصلات والمواد الغذائية مثلا...).

هذه هي الواصفات descripteurs التركيبية الدلالية التي اقترحنا إكسابها طابعا نظاميا تحت اسم «أصناف الأشياء» (غ. غروس 1992، 1994، ماتيو كولاس 1994)، ونحن نخالف بذلك المعنى الشائع المرتبط بهذه العبارة في

(1) قياي Guillet 102,1986 انظر أيضا معجم ديبوا Dubois، 1997 إدراج الجداول المعجمية في القالب التركيبي لبعض الأفعال (مثل شفي من guérir + «اسم مرض»).

المنطق في علاقتها بتحليل المفاهيم («المفهوم» [1] بالمعنى الماصدقي يفيد «صنفا من الأشياء» Grand Robert 1985. انظر «مفهوم» [2]) لنعيد تعريفها حسب مقياسين:

لا نقصد بذلك مجموعات من الكيانات أو عناصر غير لغوية extra linguistiques ولكن نقصد أقساما معجمية (مجموعات كلمات متواشجة دلاليا).

نضع في الاعتبار - لتجميع هذه الكلمات - خصائصها السياقية: لتحلّ «الإفادة العلائقية» pertinence relationnelle بعبارة براندي Prandi محل «الإفادة التصنيفية» pertinence classificatoire التقليدية القائمة على معايير ملازمة وتنتج هذه الإفادة العلائقية بنفسها نوعا جديدا من التصنيف.

3. المحمولات الملابسة

3.1 تعريف الأصناف

تتحدد أصناف الأشياء - باعتبارها أصنافا من الحدود - من خلال علاقتها بالمحمولات الخاصة بها.

(1) توجد مقابلة في المنطق بين نمطين من التعريف: définition en compréhension, définition par extension. وقد ورد تعريفهما في *Grand Larousse* كما يلي:
« Définition en compréhension: opération qui consiste à spécifier les propriétés caractéristiques des objets qui tombent sous un concept, par opposition à la définition par extension ». « Extension : faculté qu'a un signe linguistique de dénoter un nombre plus ou moins grand d'objets, classe d'objets dénotés par un signe linguistique » voir : tome2 , pp. 718, 1191, Libraire Larousse 1987.

وانظر في هذا السياق جميل صليبا: المعجم الفلسفي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب 1994، ج2-ص311 وألفة يوسف: تعدد المعنى في القرآن. دار سحر للنشر، كلية الآداب - منوبة. وبالخصوص مفهوم «المعنى الماصدقي» sens extensionnel في المقدمة ص9.[المترجم]

(2) المفاهيم حسب ما هو متعارف «تعريفات عامة تحدد أصناف أشياء جاهزة أو مشكّلة يتطابق كل عنصر فيها مع غيره من سائر العناصر المكونة لتلك الأصناف بكيفية تسمح أو لا تسمح بعزل أحدها عن غيره. كمفهوم «فقري» vertébré مثلا أو مفهوم «المتعة» plaisir إلخ... (لالند 1938 Lalande).

وفي أفضل الحالات يكفي محمول واحد بفعل خصوصيته أن يحدّد صنفا كاملا كما في الأمثلة التالية:

حرّر rédiger <نص> هجّى épeler <كلمة> رتّل psalmodier <قرآن>[1]

كل من هذه الأفعال يمثل مقياسا مميزا، ضروريا وكافيا لضبط السمات المميزة لأشياء الصنف.[2] وبناء على المثال الأول ينبغي أن نضع في صنف <النصوص textes> كل الوحدات المعجمية، دون غيرها، التي يمكنها أن تكون مفاعيل للفعل «حرّر» rédiger مثل: رسالة، رواية، فقرة ، مقالا إلخ...

إلا أن التعدد المعنوي في المحمولات يقصي في الغالب هذه الإمكانية. وتبعا لذلك، وجب أن نلجأ - لتحديد صنف من الأشياء - إلى تحكيم عدة معايير (مثلما نفعل مع الصواتم): ففعلان أو ثلاثة كافية غالبا لتكوين شبه باقة أو حزمة مُعرّفة وخذ مثلا على ذلك أسماء الملابس [في الفرنسية]:

Fred A MIS (son jean , son blouson, sa cravate, ses pantoufles)

وضع فريد (سترته، ربطة عنقه، شبشبه)

Fred ETAIT EN (jean ,blouson, cravate, pantoufles...)

كان فريد بـ[لابسا] (سترته، ربطة عنق، شبشبه)

(Ce jean, ce blouson, cette cravate...) lui VA BIEN [3])

(هذه السترة، البدلة، ربطة العنق) تناسبه

فلا أحد من هذه الأفعال بمفرده يختص بهذا الصنف:

Fred A MIS le chauffage, Fred A MIS la télé, Fred a mis deux heures pour...

Fred ÉTAIT EN forme, Fred ÉTAIT EN vacances, Fred ÉTAIT EN Angleterre.

---

(1) هذا الفعل عوضنا به ressemeler في النص الأصلي. [المترجم]

(2) Chacun de ces verbes offre un critère distinctif nécessaire et suffisant pour fonder une définition en compréhension des classes. p12.

(3) وضع زيد (سرواله، جاكتة، ربطة عنقه، خفّيه...)

كان زيد بـ/ (سروال، جاكتة، ربطة عنق، خفـّيه...)

(هذا السروال، هذه الجاكتة، ربطة العنق...) **ناسبته** (lui va bien)

Les cheveux courts LUI VONT BIEN, la colère LUI VA BIEN, cette décision LUI VA BIEN.[1]

لكن اجتماع المحمولات الثلاثة في الفرنسية [mettre و être en و aller bien] يمكّن من تحديد صنف أسماء <الملابس> بطريقة متماسكة [2] وبدون أيّ لبس:

METTRE (humain, vêtement)
ÊTRE EN (humain, vêtement)
ALLER BIEN à (vêtement, humain) [3])

ومن هنا نرى أن هذا الصنف لم يؤسس كما جرت العادة على سمات مميزة ملازمة («شيء يستعمل لكساء الجسم البشري») وإنما على مقاييس تركيبية.

وبالتأكيد فقد نجد خيارات أخرى ممكنة تدعم عملية التمييز هذه: إذ يمكن أن نتصور أفعالا أخرى (مثل Porter وضع) أو صفات seyant ملائم) أو أسماء حملية (confection، صُنع، إعداد، essayage تجريب قياس) فالمهم في كل الحالات أن تكون الحزمة المميزة «اقتصادية» ومفيدة فلا نفتح صنفا جديدا من الأشياء إلا إذا أمكن أن نقرنه بتعريف تركيبي أدنى.

3.2. وصف المحمولات الملابسة:

يحسن التمييز بين هذا التعريف المفهومي en compréhension للأشياء الذي يستلزم البحث عن معايير دنيا، والتعريف الماصدقي الذي يصف الأصناف كعلامات ذات طاقة دلالية واسعة définition en extension ولا يقل هذا المظهر

(1) [حرفيا]: *وضع زيد المدفاة *وضع عمرو التلفاز *وضع الحارث ساعتين لـ...
كان زيد على ما يرام - كان زيد في عطلة - كان زيد في انجلترا.
الشعر القصير ناسبه \ * الغضب ناسبه \ * هذا القرار ناسبه

(2) بجانب الصنف توجد بعض الأشياء الخاصة مثل النظارات، والحلي والساعات إلخ، يمكن أن نعتبرها من الملابس ويمكن أن يزيد أو يقل تلاؤمها لكنها لا تستجيب لمقياس «كان في» être en (* كان في خاتم * كان في نظارات *être en bague, *être en lunettes ....

(3) وضع: (بشَر، ملابس)
كان في/ بـ...: (بشر، ملابس)
ناسب: (ملابس، بشر)

الثاني أهمية على الأقل في مجال الترجمة الآلية: فالتعرف إلى مجموعة الجمل وتوليدها يستوجب لكل صنف إحصاء لكل المحمولات الملابسة له [1].

ويطبق هذا طبعا مع الأفعال: فأسماء <المأكولات> و<المشروبات> لها علاقة مباشرة ببدائل الفعل manger (أكل) والفعل boire (شرب) مثل:

Absorber, avaler, bouffer, consommer, ingurgiter, déguster, siroter, etc.

(بلع وازدرد واستهلك، وتذوق وحسا إلخ.)

واللباس: نقيسه on l'essaye أو نبدّله أو ننزعه on l'ôte

وأداة القيس: تؤشر (indique) أو تظهر affiche (قيمة).

والطائرة: نصعد إليها on monte à bord، نقودها on le pilote...

وتنطبق الاعتبارات نفسها على النعوت الحملية فكل شيء أخذ من صنف أسماء <الملابس> قابل لأن يُنتقى بواسطة: à la mode (مطابق للموضة)، أو démodé (تجاوزته الموضة)، أو bien ou mal assorti (مناسب أو غير مناسب)، أو seyant (لائق)، أو usé (قديم)، أو voyant (لافت للانتباه)...

أما أداة القيس فيمكن أن تكون: Précis (دقيقة)، juste (صحيحة)، fidèle (صادقة)، faux (خاطئة)، déréglé (فاسدة)، gradué (متدرجة)...في حين يوصف المأكول بالطريقة التالية:

appétissant (مثير للشهية)، succulent (شهي)، bourratif (متخم، عسير الهضم)، indigeste (عصاري)، (plus ou moins) nourrissant ou riche en calories (مغذ أو غني بالحريرات)...

ويمكن لعناصر كل صنف أن تكون حدودا (فاعل أو مفعول) لأسماء حملية كأن نتحدث عن صُنع لباس confection أو قيسه essayage وعن ضبط وسيلة قيس réglage، وعن التعديل l'accord بالنسبة إلى آلة موسيقية، أوعن طراوة أو طزاجة مأكول fraîcheur أو طعمه goût

(1) نجد كذلك عناصر وصف قائمة في ديبوا DUBOIS 1979: معجم الفرنسية لغة أجنبية يتميز بمقولة الأسماء الممثلة للأصناف، وبالتعريف - في كل صنف- ببعض الخصائص التركيبية (انظر الملحق النحوي) لكن الإحصاء لا يهدف إلى الشمول l'exhaustivité.

أما أسماء <الطائرات> فتنعقد علاقات مميزة بينها وبين محمولات مثل: décollage (إقلاع) و atterrissage (هبوط) و pilotage (قيادة).

إن هذا التركيز على دور المحمولات يجعل معاجم النظائر والمعاجم المفهرسة thésaurus غير وافية، فصحيح أن هذه المعاجم القياسية توفر قوائم عديدة بالمصطلحات إلا أن المعجم المفهرس(le thesaurus Larousse 1991) يتبنى ترتيبا منهجيا مستوحى من نموذجه الإنجليزي(le thesaurus de Roger) الذي تعود طبعته الأولى إلى 1852)[1] لكن هذه المؤلفات مهما كانت درجة ثرائها المعجمي لا تهتم بالتركيب. فمن جهة، تبقى المحمولات في منزلة ثانية فلا يتم إحصاؤها إحصاء منتظما (بالنسبة إلى الملابس مثلا وجدنا بصعوبة الأفعال: enlever (نزع)، ôter (فكّ) défaire (فك)، être en... (كان ب...)) ومن جهة أخرى لا توجد أية علاقة عضوية بين بعض المحمولات المذكورة وقوائم الأسماء.

فنجد هنا وهناك وبشكل فوضوي habiller لبس، vêtir ارتدى و(aller bien ou mal) ناسب ولم يناسب، دون تفريق بين الفاعل والمفعول وهو ما يجعل كل جرد غير ملائم للمعالجة الآلية ويظهر في المقابل خصوصية منهجنا.

3.3. تراتب الأصناف:

يقودنا هذا إلى إعادة اختبار علاقة الاحتواء / والانضواء /hyperonymie hyponymie[2] (انظر مورتيرو MORTIREUX ط 1990) فهي في الغالب

---

(1) كل الألفاظ termes وردت فيه في شكل مشجر يجمع بين الأصناف والمجالات. وهنا نجد قوائم متعددة: 3 صفحات كاملة خصصت لأسماء الشعوب أو الإثنيات و3 صفحات لأسماء العصافير (أكثر من 130 فرع يتعلق بالجوائيم les passereaux...) وصفحتان لأسماء الملابس مع فقرة للجاكتات vestes وصفحة أخرى للفساتين وواحدة للسراويل وصولا إلى الأزياء الرياضية وملابس المناسبات والأزياء ينضاف إليها بعض المحمولات خاصة الأفعال (وضع porter، ارتدى avoir sur، لبس revêtir).

(2) يستخدم البعض «التضمن «ومشتقاته» المتضمن والمتضمن» (بكسر الميم وفتحها) في ترجمة هذين المصطلحين (انظر ألفة يوسف ص 59). [المترجم].

تـُدرس من وجهة نظر مفهومية بدءا من العلاقة «être un» (هو كذا) («السيامية» قطط والقطط حيوانات)[1] علما أن هذه العلاقة متعدية «السيامية حيوانات».

وانطلاقا من هذا المبدأ، من الممكن إقامة شبكات معجمية متراتبة hiérarchique. ومن أحسن الأمثلة على ذلك وأكثرها معاصرة بالتأكيد هو wordnet (ميللر وآخرون. Miller et al. 1993) هذه القاعدة من المعطيات المعجمية المتوفرة مباشرة على شبكة الانترنت مبنية على الوصف الدقيق للعلاقات الدلالية بين الكلمات (ترادف، تضاد) وبين المدلولات (انضواءاحتواء) وتحتل فيه علاقات الانضواء والاحتواء مكانة خاصة وهي تسمح بتطوير بنية دلالية تراتبية للأسماء خصوصا.

وانطلاقا من 25 صنفا اعتبرت أولية (عمل action حيوان animal، ظاهرة طارئة أو مصطنعة artefact) يوزع مجموع الأسماء حسب القدر الذي نحتاجه من الأقسام الفرعية بقدر ما تقتضيه الضرورة (مثلا جسم> نبات > شجرة > بلّوط).

ويسمح نظام من المؤشرات بفحص التراتب في الاتجاهين وبالحصول مباشرة (بالنسبة إلى لفظ ما أو بالأحرى بالنسبة إلى «مجموعة من المترادفات») على كل الألفاظ المحتوية أو المنضوية الموجودة في القاعدة [المعجمية].

ومع ذلك فإن مقاربة ووردنات wordnet تبقى في جوهرها جدولية. وصحيح أن المبتكرين ينوون ربط الأفعال والنعوت بحدودها الاسمية بنظام من المؤشرات (فالبوم Fellbaum، غروس Gross، ميللر Miller 1993 31 - 32 ؛ فالبوم، 41،193) لكن تقنين ذلك وتخزينه ليس متوفرا إلى حد الآن. فقد بقي المعجم في أغلبه مفصولا عن النحو.

---

(1) les siamois sont des chats, les chats sont des animaux، و«السيامية» اسم يطلق على القطط التايلندية نسبة إلى خليج سيام [المترجم].

وهذا ينطبق أكثر على المشجرات الدلالية، وسواء اعتمد أصحابها في المنطلق نظاما منطقيا ماقبليا a priori أو تصنيفا «طبيعيا» للعالم، فإنهم لا يهتمون بالجانب النحوي [1].

وعلى العكس نعتقد أن أصناف الأشياء كما نتصورها لا تستمد صلاحيتها إلا من الخصائص اللغوية التي ترتبط بها ولذلك نقدم فهما جديدا لعلاقة الاحتواء. وبالتوازي مع التعريفات المفهومية (الآربوس طائرة، والطائرة وسيلة نقل...) نقترح أن نضع في الاعتبار سلوك المحمولات. فالفعل prendre أخذ - أو بالأحرى أحد استعمالاته- لكونه يلائم صنف وسائل النقل (أخذ قطارا، باخرة، طائرة) يقع تحويله بالوراثة» لكل الألفاظ المنضوية:

Prendre (moyen de transport)→(avion) →(airbus)

[أخذ (وسيلة نقل) ← (طائرة) ← (آربوس)]

فما يميز الآربوس لغويا بكونها وسيلة نقل هو إمكانية أخذها، والصعود إليها والنزول منها والذهاب أو السفر بواسطتها إلخ... وما يصنفها طائرة من الطائرات أنها تقلع وتهبط وأننا نقودها...

وبالطريقة نفسها ترث الألفاظ المنضوية النعوت والمحمولات الاسمية المسندة إلى الألفاظ المحتوية كأن تنضاف إلى النعوت المختصة بصنف (كالغلال مثلا) (مثل ناضج)، الصفات الملائمة لمجموعة <المأكولات> (لذيذ، متخم)؛ ويمكن الحديث عن "جني الغلال" (باعتباره اسما مُلابسا) وعن "استهلاكها" أيضا.

وبصفة أعم يختلف ما بيناه من إدراج الأصناف عن التأويل المنطقي، بالأهمية المعطاة للعوامل اللغوية وهو ما يمكن ترجمته بإعادة صياغة مزدوجة لمفهومي"الماصدق" و"المفهوم": فصنف «أ» مثلا (المشتمل على أسماء <وسائل النقل> يحتوي حسب مبدإ الماصدق صنفا آخر «ب» (هو أسماء

(1) انظر تشفير semcat في نظام الترجمة الآلية المطور من Systran: فالخمسمائة صنف التي تشكله تسجل ضمن مشجر صارم وملزم (حتى أنها تحتاج لإيقاف المواريث غير المرغوبة إلى وجود كوابح «stoppeurs».

<الطائرات>) إن شكلت الوحدات المعجمية للمجموعة «ب» مجموعة صغرى من وحدات أ ؛ أما الوحدات الملابسة لـ «أ» فهي على العكس مدرجة ضمن جملة المحمولات المميزة ل «ب «(من بين المحمولات التي يمكن أن تطلق على أسماء الطائرات نجد تلك التي ترثها الطائرات من أسماء وسائل النقل).وبينما يعرّف المنطق «المفهوم «بخصائص مفهومية ذاتية نقترح أن نعيد تأويله على الصعيد اللساني بخصائص سياقية.

فهذه الاعتبارات تجعلنا نقصي كل نموذج مشجر مبسط تبسيطا مخلا يفترض أن الألفاظ المنضوية لايمكن أن تعلّق إلا بلفظ محتو واحد. إن أخذ المحمولات - في تعريف الأصناف - بعين الاعتبار يحتّم مراجعة بناء المناويل. لنأخذ مثلا أسماء المشروبات: فإلى جانب عواملها الخاصة مثل (siroter شرب وحسا وimbuvable غير مستساغ) يمكنها أن ترث معا محمولات ملابسة لمجموعة <المأكولات> كـ (prendre, avaler,indigeste) (أخذ، بلع، غير مستساغ...) أو المشروبات مثل(couler سال، renverser سكب...) والأمر نفسه مع كلمات مثلTanker صهريج أو pétrolier برميل إلخ.... ويمكنها أن تشترك في قواعدها التركيبية مع البواخر والحاويات contenants. ويُشعّب هذا الاضطرار لأخذ الموروثات المتعددة بعين الاعتبار، دون شك، دراسة العلاقات التراكيبية، ولكنها ضرورية لوصف ملائم للغة.(1)

4. أصناف المحمولات:

إن وصفنا لا يقتصر على أصناف الحدود الأولية فقد قمنا استنادا إلى المبادئ نفسها بتبويب المحمولات ترتيبا دلاليا.

- فالعديد من الصفات تختص بالوقوع موقع النعت للاسم الذي تلابسه(2) (لابورت LAPORTE 1997). هذه الأسماء قابلة للحذف إذا توفرت بعض الشروط:

(1) على سبيل المثال مفهوم «الإرث المتعدد» héritage multiple يستخدم في الإعلامية في برمجة الأشياء.

(2) يميز النحو الفرنسي بين الصفة الواقعة موقع نعت adjectif والصفة الواقعة موقع الخبر بتوسط فعل الكينونة être. [المترجم]

.Max a un comportement agressif = Max est agressif

(زيد ذو سلوك عنيف = زيد عنيف).

.Cette table est de forme ovale = cette table est ovale

(هذه الطاولة ذات شكل بيضاوي = هذه الطاولة بيضاوية)

ويمكن لهذه العلاقة أن تكون قاعدة لتكوين أصناف النعوت، كنعوت <اللون> و<الشكل> مثل:

pointu مدبّب، rond (دائري)، carré (مربع)، oblong (مستطيل...) ونعوت <السلوك> (عنيف، عاطفي) affectueux، (مؤدّب) إلخ...[1]

– ولإقامة أصناف المحمولات الاسمية نضع في الاعتبار شكل أفعالها الناقلة Verbes supports فأسماء الجرائم مثلا تميز بأفعال ناقلة مثل: commettre (ارتكب)، وse rendre coupable de (اقترف)إلخ...

– بالإضافة إلى ذلك، لما كانت الأفعال والأسماء الحملية قابلة لأن تشغل موضع الحد في الجملة المركبة فإن أصنافها يمكن أن تتحدد انطلاقا من المحمولات الملابسة ذات المستوى [التركيبي] الأعلى؛ وللاستشهاد مرة أخرى بمثال محمولات <الجرائم> فقد تم انتقاؤها بواسطة أفعال مثل:

condamner q.q. pour... (حكم على شخص لـ...). وسنتوسع هنا وبصفة خاصة في النقطتين الأخيرتين:

4.1. معيار لتصنيف المحمولات الاسمية: شكل الأفعال الناقلة

توجد أفعال ناقلة عامة تمكّن من تحديد سمة [الكلمات الدالة] على الحالة أو الهيأة état والعمل action والحدث événement. والفعلfaire (قام بـ...)، هو الفعل الناقل العام للأعمال actions، أما فعلا الكينونة والنسبة: avoir وêtre فللأحوال والهيئات les états في حين أن il y a (وقع) للأحداث:

(1) على سبيل المقارنة المقـْولة catégorisation المقترحة من ووردنات wordnet (فلبوم Fellbaume، غروس وميللر 1993) فأصناف النعوت فيها منعقدة على ثنائي من الأضداد (مثل: ثقيل/ خفيف، جاف / رطب، مبني للمعلوم actif / مبني للمجهول passif، وكل قطب من القطبين يمكن أن يرتبط بعلاقة تماثل، similarité مع عدد من النعوت (وحتى مع عدد من المجموعات الترادفية synonymiques.)

(مثل: faire un voyage (قام برحلة)، être en colère (كان غاضبا)، و il y a un orage (وقعت عاصفة).

لكنّ عمومية هذه الأفعال تفضي عادة إلى جمل مقبوليتها النحوية مشكوك فيها كما في الجمل الفرنسية التالية:

؟Le chirurgien a fait une opération de l'appendicite قام الجرّاح بعملية في الزائدة.

* Pierre a fait un cri (قام زيد بصرخة)

؟Luc a fait un crime (قام زيد بجريمة)

وهذا يجعل استعمال البدائل الأكثر خصوصية وهي الأفعال الناقلة الملابسة أمرا ضروريا (انظر ق. قروس 1996).

Le chirurgien a pratiqué une opération de l'appendicite (أجرى الجراح عملية في الزائدة).

Pierre a poussé un cri (أطلق زيد صرخة).

Luc a commis, perpétré un crime (ارتكب/ اقترف زيد جريمة) .

إن ملاحظات كهذه تمكـّننا من التفكير في بناء عدد من أصناف الأشياء المتعلقة بالمحمولات الاسمية انطلاقا من شكل «أفعالها الناقلة» الملابسة وبهذه الطريقة يصير بوسعنا تقسيم الأعمال actions إلى عدة أصناف:

<عملية جراحية> (pratiquer أجرى)،

<ضجيج أصوات émettre bruits vocaux> (أصدر، pousser أطلق)،

<جُنح délits> (se rendre coupable أذنب)،

<جُنح جرائم délits - crimes>(perpétrer ارتكب اقترف)،

<ضربات coups> (asséner, donner، وجّه، أعطى)،

<عمليات فنية opérations techniques> (effectuer أنجز، procéder à باشر، أجرى) إلخ...

وتطبق هذه الطريقة نفسها مع المحمولات الاسمية المتعلقة بالحالة والهيأة Etat والحدث évènement (حول هذين، انظر ق. قروس وف. كايفر F. Kiefer 1995).

وللأفعال الناقلة المخصوصة نفسها بدائل. خذ مثلا أسماء المشاعر فإلى جانب الفعل الناقل العام في الفرنسية avoir أي لَـهُ والفعل الناقل المخصوص éprouver (أحس بـ، أظهر):

(Jack avait ou éprouvait de l'enthousiasme pour le théâtre).

(أظهر زيد تحمسا للمسرح)، توجد بدائل مظهرية وتوكيدية أو معبرة عن المبالغة،

مثل: Jack s'est laissé (gagner, envahir) par (l'enthousiasme, la panique):

(جعل زيد [الحماسة، الرعب] [تأخذه... يكتسحه.

Jack débordait (d'enthousiasme, de joie (امتلأ زيد حماسة، فرحا)

Jack brûlait (d'enthousiasme, d'impatience (تحرق زيد حماسة وشوقا)

فـ Se laisser gagner, « envahir » par (جعل... يكتسح، يأخذ...) هي أفعال شروع أما déborder de... وbrûler (امتلأ... وتحرّق...) فيفيدان معنى التوكيد أو المبالغة.

2.4. تعريف أصناف المحمولات بمحمولاتها الملابسة من المستوى [التركيبي] الأعلى:

يمكن للمحمولات في الجملة المركبة أن تشغل موضع الحدود ولذلك يمكن لأصناف من المحمولات أن تحدد بمحمولات من المستوى الأعلى هي التي تنتقيها بطريقة مخصوصة (هاريس 1976)

1.2.4. المحمولات الاسمية:

نظرا لبساطة اندراج المحمولات الاسمية تركيبيا فإن تعريف المحمولات التي تنتقيها لا يطرح مشاكل هامة.إذ يمكننا البرهنة مثلا على أن النعت

ennuyeux[1] (مضجر) هو أحد المحمولات الملائمة لمحمولات المشاعر بالاعتماد على التراكيب التالية:

Jack a (de l'amour, du dégoût, de l'enthousiasme...) pour le théâtre

لزيد (حبّ، نفور، تحمس...) لـ/ من المسرح.

ففي هذه الجملة ثمة محمولات اسمية ذات حدين محيّنين بالفعل الناقل avoir.

[(L'amour, le dégoût, l'enthousiasme...) que Jack a pour le théâtre] est ennuyeux

[(الحب، النفور، التحمس...) الذي يحمله زيد للمسرح [مضجر]

فالمحمول النعتي "مضجر" ennuyeux له حدّ/ فاعل [أي يشغل نحويا وظيفة فاعل] أصله جملة وتحافظ أسماء المشاعر في هذا المثال على حكمها، حكمِ المحمولات وهو ما يظهر من خلال بقاء حدودها : زيد، المسرح Jack, le théâtre، مع تحولها إلى ممحمولات تابعة لبنية من درجة ثانية.

4.2.2. الأفعال:

عندما يكون المحمول فعلا نجد أنفسنا أمام وضعيات أكثر تعقيدا: إذ ينبغي اعتبار المحمول مرة داخل متمم على منوال مثل: le fait que-P[2]، ومرة داخل مركب اسمي في جملة موصولة (مثل: ce qu- P,...la manière dont P)، ومرة داخل بنية استفهامية غير مباشرة مثل:

Estimer (combien coûte, combien revient) un appartement

قدّر (كم تساوي،كم تتكلف) شقة.

فالفعل estimer، ملائم للأفعال: coûter (يساوي) والفعل revenir à (يتكلف)، مثلما هو شأن الاسم Prix (ثمن)، في العبارة المرادفة الشارحة:

---

(1) النعت «مضجر » ennuyeux عوضنا به «communicatif» لعدم تلاؤمه مع الصيغ المترجمة. [المترجم]

(2) تعني P هنا جملة أو مركبا اسناديا. [المترجم]

estimer le prix d'un appartement (قدّر «ثمن» الشقة).

وهذا يعني أن فئة مفاعيل الفعل estimer في الفرنسية، لا تقتصر على الأسماء الفرنسية prix, valeur coût, (ثمن ، قيمة، تكلفة) فينبغي أن توسع لتشمل صنفا من الأشياء الفعلية هي الأفعال الفرنسية فهو يتسع ليشمل «صنف أشياء» فعلية (revenir à ، valoir ، coûter. كلـّف، ساوى إلخ)[1]

ويمكن أيضا أن نستخدم ظواهر العوائد الإحالية لإنشاء أصناف من المحمولات الفعلية. وتختص الألفاظ المحتوية التابعة لقسم من الأقسام بإمكان وقوعها موقع العائد غير الأمين لكل عنصر من عناصر القسم. فإذا اعتبرنا أن المحمول الاسمي crime (جريمة) هو اللفظ المحتوي لصنف المحمولات الاسمية التي تتخذ الفعل perpétrer (اقترف) فعلا ناقلا ملابسا، يغدو كل فعل تتم الإحالة عليه بالاسم «جريمة » فعلا منتميا لصنف محمولات <جريمة>. إن هذه الطريقة أساسية في حالات الأفعال التي ليس لها بدائل اشتقاقية تسمح بمعرفة الفعل الناقل الملابس لها ويوضح هذا المثال الحالة التالية:

Ces gens ont été tués, étranglés, égorgés ;le crime ne devra pas rester impuni .

(هؤلاء الأشخاص قُتلوا خنقا، ذبحا [لذا] ينبغي للجريمة ألا تبقى بلا عقاب).

3.2.4. المحمولات الجعلية:

إلى جانب الأفعال الجعلية العامة كل صنف من المحمولات قابل لأن تكون له أشكال جعلية مخصوصة مثلما هو شأن أسماء <المشاعر> / les noms de < sentiments >:

(1) وهذا يعني أن الأفعال بذاتها عندما تكون موضوعات في جملة مركبة تمثل صنفا من الأشياء. [المترجم]

[ملأ أحدا (حماسة، فرحا، حزنا)] Remplir qqn (d'enthousiasme, de joie, de tristesse)

[أثار (حماسة، غيرة، غضب) أحدهم]. Susciter (l'enthousiasme, la jalousie, la colère) de qqn

ولهذه الأشكال نفسها بدائل يصبح من الممكن بفضلها تفريع مَقْولة محمولات الصنف، وفي المقابل يُثبت الرمز [*] في الأمثلة التالية قيود الانتقاء بين الأفعال الجعلية والأسماء الحملية في اللسان الفرنسي :(1)

* déchaîner l'amour propre de qqn	vs	exciter l'amour-propre de qqn.
* Plonger qqn dans l'allégresse	vs	plonger qqn dans la tristesse
* transporter qqn de tristesse	vs	transporter qqn d'allégresse
* refréner la tristesse de qqn	vs	refréner le colère de qqn

فالمحمولات الجعلية قابلة كالأفعال الناقلة لأن تكون لها بدائل دالة على التوكيد أو المبالغة مثل(exciter أثار، déchaîner أطلق، transporter «طار») أو مقيدة (بكسر الياء) مثل (refréner كبح).

4.2.4. الخصائص المظهرية:

تعطي المحمولات المظهرية (مثل aboutissement (إجراء)، durer (دام)، être entrain de (كان بصدد)، fin (نهاية)، recommencer (بدأ من جديد،أعاد) إلخ. طريقة أخرى تـدقّقُ تحليل أقسام المحمولات كما هو شأن التراكيب الظرفية الدالة على الزمان temps مثل: pendant un jour [(طيلة، مدة) يوم، en un jour في ظرف يوم، pour un jour ليوم واحد...)].

---

(1) أثار عزة نفس أحدهم   * أطلق عزة نفس أحدهم،
أغرق أحدهم في الحزن؟ أغرق أحدهم في الحبور،
طار حبورا   * طار حزنا،
كبح غضب أحدهم ؟   كبح حزن أحدهم

والقصد هو تطبيق الاختبارات لا على وحدات معينة ولكن على أصناف كاملة تثري التصنيفات التقليدية (انظر بالخصوص لدى فاندلار Vendler 1967، التفريق بين حالات وهيئات états، أنشطة activités، أداء accomplissement، إنهاء achèvement).

وبالنسبة إلى محمولات <الأحداث> évènements انظر غروس وكيفر Kiefer 1995.وفي هذا العدد مقال ف. كيفر.)

3.4. مشاكل التراتب:

يمكن للمحمولات أيضا أن تخضع للتراتب ويمكننا بهذا التصور أن نبين أن محمولات <الأمر>ordre injonction ، كـ commander أمَرَ، طلب) التي تكون لها محمولات ملابسة مثل (exécuter نفـّذ، obéir أطاع، إلخ...) ترث محمولات مخصوصة لألفاظ <القول> parole مثل (bafouiller غمغم، hurler صاح...) أو ألفاظ <المكتوب> (rédiger حرّر، raturer محا، شطب...) التي ترث بدورها بعض محمولات <أفعال>actes مثل (lâche جبان، courageux شجاع، barbare همجي، متوحش) وهو ما يؤدي بواسطة التعدية إلى التراتب التالي:

<ordre> ← (<parole> ou <écrit>) ← <acte>

<فعل> ← (< قول> أو <مكتوب>) ← <أمر>.

هذا النمط من الاستدلال يجب أيضا أن يسمح بمقاربة الجهة أو علاقة الكيفية troponymie «[1] (انظر ووردنات wordnet وخاصة فالبوم 1993 : 47-49) وخذ على ذلك مثلا أفعال الحركة verbes de mouvement:

انتقل se déplacer مشى marcher، جرى courir، سبح....



مشى ←عرج boiter، تسكع، طاف déambuler، حثّ الخطى presser le pas



عرج ← غمز في مشيه Boitiller

فالأفعال المنضوية تمثل هنا جهات الألفاظ المحتوية لها: فـ marcher (مشى) هو التحرك [من مكان إلى آخر] بطريقة ما: se déplacer d'une certaine manière إذ يمكن أن يتم التحرك بشكل أسرع فيعبر عن ذلك courir(جرى)، أوفي اتجاهات مختلفة فيعبر عن ذلك descendre, monter, reculer, avancer (تقدّم، تأخر، صعد، نزل) أوفي الأجواء أو في الماء فيعبر عن ذلك voler, nager (طار، سبح) إلخ... والمشي نفسه يمكن أن يتم بطرق مختلفة بالإضافة إلى الفوارق المظهرية مثل: se mettre en marche (مشى/ بدأ المشي)، boiter

(1) تـُجمّع السمات المختلفة التي تميز الفعل المنضوي عن الفعل المحتوي تحت علاقة أطلق عليها فلبوم وميللر علاقة الكيفية troponymie وهي مأخوذة من اليونانية tropos وتعني الكيفية أو الجهة). فالفرق الدلالي بين فعلين يختلف عن السمات التي تميز بين اسمين في علاقة انضواء. ذلك أن علاقة الكيفية بين فعلين يمكن أن يعبر عنها بالصيغة التالية: **القيام بفعل1 هو القيام بفعل2 بطريقة مخصوصة** مثلا: شخر / نام، عرج / مشى.
Les différents traits qui distinguent un verbe hyponyme de son père sont regroupés sous une relation que Fellbaum et Miller ont baptisée troponymie (du grec tropos manière de ou mode). La distinction sémantique entre deux verbes est différente des traits qui distinguent deux noms dans une relation d'hyponymie. la relation de troponymie entre deux verbes peut être exprimée par la formule : faire v1 est faire v2 d'une manière particulière. exemple : ronfler /dormir – boiter/marcher.
Gaelle Lortal , DEA de linguistique théorique,descriptive et automatique, Université de Paris 7, sep. 2003, p. 16.

(عرج)، boitiller (عرج بشكل خفيف)... وتظهر الملاحظات نفسها مع الأسماء الحملية الفرنسية:

Déplacement (انتقال) nage, course, marche ← (مشي، جري، سباحة).

Marche (مشي) boitement) claudication) ← (عرجٌ)، déambulation (تسكعٌ)...

4.4. الترابط بين أصناف المحمولات وأصناف الحدود:

بقي ضبط نوع العلاقة الرابطة بين أصناف المحمولات(سواء كانت متراتبة أم لا) وأصناف الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة النعوت المتصلة بالذوق (مرّ، حلو، مالح...إلخ) تحافظ على علاقة مميزة مع مجموعة أسماء المأكولات والمشروبات. وتتشكل داخل هذا الجمع القائم على [مفهوم] الجنس علاقات أكثر خصوصية، وتتوازى أوتتقاطع ضمن شبكة معقدة من الصلات. لنتأمل فقط في الأوصاف الملائمة لصنف الخمور: ,Bouqueté capiteux, généreux, moelleux, gouleyant (معطّر، مسكر، سخي، عذب سهل التجرع)[1]... (هذه الأوصاف لا تذكر في الحديث عن القهوة أوالحليب ولا حتى عن الجعة أو خمر التفاح) لكنّ fruité (ثمري الطعم أو قوي النكهة) تقال أيضا عن الزيوت وخمور الغلال في حين يمكن لـvelouté (ناعم) أن توصف بها «الكريمات» crèmes أو المرق sauces.

أما إذا عدنا مجددا لأفعال الحركة فإننا نلاحظ أن عددا منها يطلق بالخصوص على الكائنات الحية animés: فـ: sauter, courir, marcher (مشى وجرى وقفز) تقال عن البشر وعن ذات القوائم الأربع quadrupèdes في حين أن «خبّ» trotter أو «ركض» galoper ليس لها المعنى نفسه إذا اختلف المتحدث عنه من حيوان إلى إنسان.

أما prendre son vol (شرع في الطيران) أو battre les ailes (خفق بجناحيه) أو se poser (حطّ) (في مكان ما) فأفعال خاصة بالطيور والحشرات. في حين

(1) انظر في هذا السياق أوصاف الخمرة عند أبي نواس [المترجم].

أن جثا s'agenouiller أكثر ارتباطا بالإنسان، إلخ... فإن حصل بين هذه الأفعال تطابق فإنه تطابق يفتقر إلى الاطراد ويتطلب في كل حالة تحليلا خاصا بها. أضف إلى ذلك أنه بالتوازي مع نزولنا في سلّمية المحمولات يتضاءل عدد الكلمات القابلة لأن تكون في محل الحدود (فللبوم 1993؛ 49).

وبصفة عامة نلاحظ تقاطعات بين نمطين من الأصناف: المحمولات الملابسة لفئة معينة من الحدود يمكنها - باعتبارها محمولات - أن تتعلق بعدد من الأصناف الأخرى، بينما يمكن - على العكس من ذلك - لمحمولات صنف ما أن تتوزع على فئات أو أصناف عديدة من الحدود.

5. معالجة التعدد المعنوي:

لا عجب أن يكون لأصناف الأشياء دور في معالجة التعدد المعنوي، فقد ذكرنا أننا وضعناها لتحقيق هذا الهدف من جملة الأهداف المرسومة. ويجب أن نتناول الظاهرة بكل تشعبها وألا نقتصر كما نفعل عادة على مقابلة opposition مبسطة schématique بين «التعدد المعنوي» و«الاشتراك اللفظي» homonymie. وحسب رأينا يوجد على الأقل صنفان من التعدد المعنوي: أحدهما يربط بين استعمالات واضحة الحدود ومُعَجّمة lexicalisés اعتمادا على طرق مختلفة من توسيع المعنى وانزياحه (كل استعمال يعمل كوحدة معجمية أو «مَعجم» lexème مستقل). أما ثانيهما فيسمح للمَعجم lexème نفسه بآثار معنوية تقل أو تزيد إنتاجيتها وتكون مرتبطة بالسياق (ما يسمى بالتعدد المعنوي المنتظم أو النظامي systématique)[1] ويبقى مفهوم «الأصناف» في جميع الحالات مفيدا.

(1) تحدث أبرسجان 1973 Apresjan عن «الاشتراك المنتظم واستعمل نانبارج وزينان 1997 Zenen تسمية «تعدد معنوي نظامي (أو منتظم)» polysémie systématique ونجد في الهامش الثاني في مقال نانبارج وزينان قائمة فيها ثمان تسميات أخرى مع الإحالات إلى الذين استخدموها. ونشير إلى أنه يتبنى ثنائية dichotomie تعدد معنوي نظامي / اشتراك ممعجم lexicalisé يصبح موقعنا ضمن توجه أقل نزوعا إلى الاسترسال moins continuiste من توجه فيكتوري Victori وفوشو 1997 Fucks.

1.5. التعدد المعنوي المعجّم:

عندما نتحدث عن التعدد الدلالي المُعجّم فإن الأصناف إن قرّنا بينها وبين السمات تسمح إلى درجة كبيرة بالتمييز بين الاستعمالات. انظر مثلا بعض استعمالات كلمة crapaud في الفرنسية:

الكلمة	السمة	الصنف	المجال	الانجليزية
crapaud 1	حيوان animal	برمائي batracien	علم الحيوان zoologie	Toad
crapaud 2	مجرد abstrait	مرض حيواني maladie animale	طب بيطري méd. vétér.	greasy hell
crapaud 3	ملموس concret	آلة موسيقى Instr. de musique	موسيقى musique	baby grand
crapaud 4	ملموس concret	أريكة siège	أثاث ameublement	tub easy chair
crapaud 5	ملموس concret	عدة dispositif	سكة حديدية chem. de fer	sleeper clip
إلخ...				

فتطابق كل إشارة إلى صنف مجموعات من التراكيب المميزة:

coassements d'un crapaud (Batracien) نقيق الضفدع (برمائي)

souffrir d'un crapaud (maladie) المعاناة من التهاب الرِجل (مرض)

jouer sur un crapaud (instrument) اللعب بالبيانو (آلة موسيقية)

s'asseoir dans un crapaud (siège) الجلوس على أريكة (مقعد)إلخ...

وبشكل تكاملي، يمكن أن تتميز الألفاظ الحملية termes prédicatifs بأصناف الحدود الخاصة بكل استعمال من استعمالاتها. انظر على سبيل المثال جزءا مأخوذا من وصف كلمتي conduire (قاد) و lourd (ثقيل):

N0 : hum /N1 : hum /N2 : locatif Pat conduit son petit frère à l'école

← س0: بشر/ س1: بشر/ س2: ظرف مكان: زيد يقود أخاه الصغير إلى المدرسة.

N0 : hum /N1 : moyen de transport Pat conduit une décapotable

← س0 بشر/ س1: وسيلة نقل: زيد يقود سيارة مكشوفة.

N0 : voie/N1 : locatif ce sentier conduit à la mer

← س0: طريق/ س1: ظرف مكان: هذا الطريق يقود إلى البحر

N0 : concret cet objet est lourd (س0:ملموس): هذا الكيس ثقيل[1].

N0 : aliment cette sauce est lourde ← (س0: غذاء): هذا الطعام ثقيل على المعدة

N0 : terrain, la piste est lourde ← (س0: طريق) هذا الطريق صعب

N0 : odeur, ce parfum est trop lourd ← (س0: رائحة): هذا العطر قويّ جدا.

فهكذا يكون كل استعمال موصوفا بطريقة مخصوصة وهو ما يبرهن إن شئنا على مبدأ التفريق [بين أوجه الاستعمال للكلمة الواحدة]. وهذا لا يعني أنه ليس بوسعنا إقامة علاقات تاريخية أو بنيوية بين أوجه الاستعمال المختلفة (آلية الاستعارات: استعارة، كناية إلخ.) ولكن تعيين الروابط يقتضي تفريقا واضحا بين الاستعمالات.

وبحسب التصور ذاته المتعلق بمعالجة علاقات التعدد المعنوي، يمثل تفريق المداخل المعجمية الشكل الأفضل للوصف. (ولتحليل أكثر تفصيلا انظر ماتيوكولاس 1996 أ).

2.5. التعدد المعنوي المطرد:

يعمل التعدد المعنوي المطرد بشكل مغاير: إذ لا يتعلق الأمر باختيار أوحَد بين أصناف منفصلةوإنما بجمع استعمالات [عديدة] ضمن صنف واحد.

إن السياق وبالخصوص طبيعة المحمولات هما اللذان يتكفلان بـ «تفعيل» استعمال ما. خذ مثلا كلمة fenêtre «النافذة»:

La fenêtre a été repeinte (Objet physique) النافذة أعيد طليها (شيء مادي)

Léa s'est glissé à travers la fenêtre (ouverture) تسللت هند عبر النافذة (فتحة).

---

(1) N0 : abstrait (س0:مجرد): هذا اليوم ثقيل على النفس/ فلان ثقيل الظل.

فالفعل repeindre «طلى» ينتقي الاستعمال «ملموس» (كالنافذة)، بينما يقتضي [glisser (à travers)] [تسلل (عبر)] مفعولا فيه للمكان.

وينبغي أن نشير إلى أن هذا التحليل ليس تحليلا ملائما للغرض ad hoc طالما أن هذه الخاصية تسم كل عناصر صنف <fermeture, ouverture> <فتح، إغلاق> (porte,fenêtre,etc.) (نافذة، باب، إلخ...)، فالصنف نفسه متعدد الدلالة.

ولننظر الآن في أسماء <البلدان>: فباعتبارها دالة على المكان locatifs فإن من محمولاتها المخصوصة: résider (prép) (أقام (حرف جر)، s'expatrier (de) تغرّب (عن...)إلخ. كما أنها ترث محمولات الظروف، العامّة (مثل <الأبعاد> dimensions).

وفي استعمال آخر تعوض أسماء البلدان البشر الذين يقطنونها وكأنها «اسم جمع» فتقترن بعوامل opérateurs ملابسة لمحمولات «النشاط المدني» «activité civique» كـ voter انتخب، basculer à droite مال نحو اليمين [1]، insurrection عصيان إلخ. وتقبل بالوراثة عددا كبيرا من المحمولات البشرية مثل: accueillant (مضياف)،وmusicien (موسيقي)، وcourageux (شجاع) إلخ.

وتضاف إلى خصوصية الإرث المتعدد خصوصية يظهرها الخطاب؛ وهي إمكانية أن تكون الاستعمالات المختلفة متسلسلة متعاقبة على مستوى النص ويعود إليها الذكر anaphorisé (أثر التعلق المعنوي syllepse):

J'ai parcouru cet immense Etat, il est en pleine révolution (جُبت هذا البلد الشاسع إنه في أوج الثورة).[2] فقد استُعمل ضمير الغائب في معنى اسم الجمع البشري وهو الضمير il، أما المفسّر وهو كلمة Etat فقد استعمل في معنى الدلالة على المكان (وهي إحالة ليس فيها مطابقة وتسمى «متباعدة » anaphore divergente).

---

(1) كأن نقول: انتخبت أمريكا رئيسا يمينيا أو مالت فرنسا إلى اليسار إلخ...

(2) طوّعنا الشاهد العربي حتى يتضح المقصود في الشاهد الفرنسي [المترجم].

وبصفة عامة فإن التعدد المعنوي المطرد يمكن أن يعالج بواسطة مفهوم الإرث المتعدد بأن نأخذ في الاعتبار العلاقة الخطابية للتعلق المعنوي.

فأصناف الأشياء هي التي توفر الإطار الأنسب للتحليل (الاشتراك اللفظي في أصناف أسماء الكتب، الجرائد حظائر العمل والمؤسسات، الأصناف المنعقدة articulées حول العلاقة بين اسم المحتوي nom de contenant / واسم المحتوى nom de contenu إلخ).

6. النتائج والتطبيقات

يسمح نوع المقـْولة الذي نقترحه بوصف عدد كبير من الظواهر اللسانية وسنورد في هذا الصدد بعض الأمثلة على ذلك (نشير إلى أن إفادة أصناف الأشياء لمعايير تحليل أخرى - كالتعيين والمظهر والربط الإحالي والروابط، والترادف إلخ. - تشكل مواضيع بحث مختصة في إطار المخبر الآلي L.L.I.)

6.1. الخصائص التحويلية:

تسجل المعاجم الآلية التي نطمح لتحقيقها الخصائص التحويلية لكل محمول.[1] وسنركز هنا على الخصائص التحويلية التي توظف في دراسة أصناف الأشياء.

نلاحظ أن بعض الإسماءات nominalisations مشروطة بالنوع الدلالي للحدود le type sémantique des arguments. فالفعل prendre (أخذ) مثلا، قابل

(1) فهي تتضمن معلومات متعلقة بالتحويلات العادية والمألوفة (البناء للمجهول passivation، التقديم والتأخير extra position إلخ...) وتسجل عددا من المعطيات الهامة أنجزت في LADL، مثلا يربطون بين الترادف التحويلي لأبنية الجمل Paraphrase transformationnelle التي تختلف في عدد الموضوعات (وهو شأن محمولات مثل «غطى» recouvrir في أحد استعمالاته: غطينا الطاولة بسماط جميل--- السماط الجميل غطى الطاولة une jolie nappe recouvrait la table، (قياي ولاكلار 1992 GUILLER et LACLÈRE) أو بترتيب الموضوعات مثل الحشرات تنشط grouillent في الحديقة vs الحديقة تنشط grouille بالحشرات (سالكوف SALKOFF 1983). واستخرعوا كذلك الأنماط المختلفة لعلاقات إعادة البناء restructuration (قياي ولاكلار 1981).

للإسماء في prise «أخْذ» عندما ينتقي في موقع المفعول به أسماء <الأدوية> أو <المخدرات>. والإسماء في المقابل غير ممكن عندما ينتمي المفعول أو المتمم إلى صنف <الغذاء> أو <الطرقات> voies، فتقول:

Prendre (un antibiotique, de la cocaïne, de la salade, une route nationale

أخذ (مضادا حيويا، شيئا من الكوكايين، قليلا من السلَطة، طريقا رئيسيا). وتقول: (Prise d'un antibiotique, de cocaïne)، / أخْـذ (مضاد حيوي، الكوكايين) لكنك لا تقول في الفرنسية: (*Prise de salade, d'une route nationale) وترجمته أخْـذُ السلطة، أو أخـْذُ طريق رئيسية.[لاحظ أنه يصح استعمال المصدر في العربية]

وعندما يحدث أن يكون لكل كلمات صنف دلالي خصائص تحويلية مشتركة يتشكل ما نطلق عليه «الخصائص التحويلية لصنف من الأشياء» وهذا شأن حوالي ثمانين محمولا متعلقة بـ <التحريض أو الحث> incitation متفرعة مقولاتها إلى محمولات <الطلب أو الالتماس> demande أو <النصح والوعظ>conseil أو <الاقتراح> proposition أو <الأمر> ordre حين تدخل في بنية يكون مسندها مثلا زيد:

Paul demande, propose, conseille, ordonne à Marie(i) (qu'elle(i) parte, de0 (i) partir)

زيد [طلب(من)، اقترح(على)،نصح،أمر] هندا [بأن تذهب، بالذهاب] [1].

وقد ذكر ألان قيياي Alain Guillet في 1990 أن «العلاقات بين علم الدلالة المعجمي وعلم الإعراب لا تزال غير معروفة ربما لأن البحوث في هذين المجالين يرد في الغالب مستقلا بعضها عن بعض» (قيياي 1995:77). ولعل هذا الكشف الموسع حول الخصائص التحويلية

(1) صنف المحمولات الدالة على <الحجم>grandeur تتميز بمجموعة من الخصائص التحويلية (مثال: هذا الشيء طوله 10 صم = cet objet a une longueur de 10 cm / هذا الشيء له من الطول 10 صم = Cette objet a 10cm de longueur / = طول هذا الشيء 10 صم = La longueur de cet objet est de 10 cm لوبوزان Le Pesant 1996 أ).

لأصناف المحمولات يمكّننا من التقدم في معرفة العلاقات بين الخصائص الدلالية والخصائص الإعرابية.

2.6 . الاشتقاق:

تتقاطع دراسة الاشتقاق- إن هي أخذت في الاعتبار العوامل الدلالية - بالضرورة مع الأصناف التي نعالجها. ويكفي أن نذكّر ببعض الأمثلة البسيطة والمعروفة:

بعض الكلمات الفرنسية التي تشتق بإضافة اللاحقة «ier» تعود إلى مجموعات محددة: كأسماء المهن (charpentier نجار) وأسماء الأشجار (prunier شجرة الخوخ) وأسماء الأوعية (saladier) والكلمات المنتهية بـ euse تغطي قسما لا يستهان به من أسماء الآلات مثل tendeuse كما أن عديد الأسماء المنتهية بـ ite تعود على الأمراض ذات الصلة بالالتهابات مثل bronchite إلخ... فالعلاقة بين اللواحق affixes والأصناف ليست بالتأكيد نظامية لكن التعالق واضح إلى حد كبير، في عدد مؤكد من الحالات وهذا ما يحدو إلى أخذها بعين الاعتبار في التحليل [1].

3.6 . انتقاء حروف الجر:

لا شيء أدخل في مجال النحو من حروف الجر ومع ذلك لا شيء أكثر منها انتماء إلى مجال الدلالة إذا اعتبرنا الأسماء التي تعمل فيها. وبذلك

(1) مسألة التأويل الدلالي للسوابق يظهر بوضوح في بعض الدراسات حول الاشتقاق. انظر مثلا د.و.ب. كوربن D. et P. Corbin 1991، دال Dal 1997، لو كومت Le Comte 1997. ولاستعمال مفهوم أصناف الأشياء، انظر بوفاي Buvier 1997.

تتوزع استعمالات الحرف en في الفرنسية في جانب كبير منها حسب أصناف الأشياء:[1]

en + N de matière	: en bois, en fer
en +N de vêtement	: en chemise, en short
en + N de transport	: en avion, en bateau
en + de langue	: en anglais, en chinois
en + N de pays	: en France, en Russie
etc.	

صحيح أن العلاقة بين حروف الجر والأصناف لا تخلو من شواذ، فنقول: en hiver أي في الشتاء ولكن نقول au printemps أي في الربيع ونقول: en Angleterre أي في انجلترا ولكن au Pérou أي في البيرو ونقول: en voiture أي في السيارة ولكن à bicyclette أي بالدراجة... ومع هذا تبقى التعالقات بينهما قوية وإن لم تظهر للوهلة الأولى[2].

لنأخذ – حسب هذا التصور – أحد أمثلة أبرسجان Apresjan (1966) في سياق التحليل التوزيعي للدلالات، فقد أظهر كيف أن توزيع كلمة في الانجليزية مثل good بمعنى جيد: (He is good at arithmetic): «habile à»، يمكن أن يمثل بالصيغة التالية: [P + to be + good + at + c] التي ترمز فيها P لأسماء الأشخاص وC للأسماء المجردة. فكيف تترجم إلى الفرنسية؟

نحن نقول: bon en arithmétique (جيد في علم الحساب)، ولكن نقول: bon aux échecs (جيد في الشطرنج) ونقول: bon en anglais (جيد في الانجليزية)، ولكن نقول: bon au bridge (جيد في البريدج).[3]

---

(1) من + س مادة : من خشب، من حديد
في + س ملابس : في قميص، في تبان
بـ+ س نقل : بالطائرة، بالباخرة
بـ+ س لغة : بالإنجليزية، بالصينية
في+ س بلد : قريتنا، في روسيا

(2) حول حرف الجر en وبصفة أعم حول إمكانيات ربط association بعض أنماط الأسماء بحرف جر انظر بالخصوص أعمال دانيال ليمان Danielle Leeman (ليمان 1998).

(3) وهي قضية غير مطروحة في العربية نظرا إلى أن حرف الجر «في» يصلح لجميع الحالات [المترجم].

فهل إن ما يصحّ مع «bon» يصح أيضا مع كل النعوت القابلة لأن تستبدل معها في هذا السياق والتي تشكل مجتمعة صنفا متماسكا: Fort,excellent, génial, médiocre, mauvais, minable, nul,etc. (قوي، ممتاز، عبقري، رديء، سيء، ضعيف، ضحل إلخ.)؟

فعند النظر إلى هذا عن كثب نلاحظ أن انتقاء حرف الجر (الاختيار في الفرنسية بين en و à في) يخضع مباشرة لطبيعة الاسم الذي يعمل فيه: فالمجالات الفكرية (والمواد المدرسية) تتقدمها en (في الفيزياء) en physique (في الحقوق) en droit ، (في اللسانيات) en linguistique، (في التاريخ والجغرافيا en histoire géo...)] بينما ترتبط أسماء الألعاب بحرف الجر «à»:

(aux échecs, à la pétanque, à la belote...)[1] ...[2].

ورغم أنه ليس بوسعنا الجزم بأصل هذا التوزيع يمكننا على الأقل فهم ما يساعد على تطور علاقات كهذه، إذ تنزع الوحدات المنتمية إلى صنف واحد إلى الخضوع إلى نفس التركيب النحوي وذلك بتأثير القياس [اللغوي].

6.4. الانضواء:

الأسماء المنضوية (أسماء الأجزاء المنتمية إلى الكل) تهمنا في باب أصناف الأشياء ونحن لا نروم تعداد الأسماء المنتمية لصنف أو آخر من الأسماء بأن نسجل مثلا كون الأسماء المنتمية لـ<بناءات>bâtiments هي cave (دهليز)،fenêtre شباك، mur جدار، pièce غرفة، porte باب، toit سقف إلخ... وإنما أن نكوّن أصنافا من الأسماء المنضوية méronymes بالنظر إلى خصائصها اللغوية وخاصة محمولاتها الملابسة. وبهذه الطريقة يمكننا أن نُظهر كيف أن أصناف الأسماء المنتمية لأسماء البناءات هي <les <pièces (<الغرف>)، و<les< murs (<الجدران>) و <les <Ouvertures (<الفتحات>) إلخ.

---

(1) هذه الظاهرةغيرمطروحة في العربية لأن حرف الجر يسقط إذا كانت المفاعيل ألعابا فتقول: يلعب الشطرنج، الكرة الحديدية، الورق. [المترجم]

(2) الوضعية أكثر تعقيدا في أسماء الرياضات: en athlétisme, en natation,mais au tennis, au volley

وللتعرف إلى الألفاظ المنتمية نأخذ في الاعتبار خاصيتها القارة المتمثلة في حضورها أو وجودها في الصيغة التالية: (N <méronyme> de N (e.g. les combles d'un bâtiment)

(س <لفظ منتم> لـ س (مثلا: سقف عمارة). لكن هذه الخاصية ليست بالتأكيد تمييزية لأن البناء N de N (س لـ س) يعني مجموعة واسعة أو كبيرة من الظواهر المتنافرة.

أما خاصية مجيئها في موقع الإحالة الترابطية anaphore associative مثل:

Regarde cet arbre, le tronc est tout craquelé

(انظر إلى هذه الشجرة، الجذع كله مشقق)

فتعتبر بدورها مقياسا هاما في التعرف إلى أصناف الألفاظ المنتمية... وليست الألفاظ المنتمية إلى الأسماء الحية (<بشر>، <حيوانات>) مع ذلك معنية بهذه الظاهرة (انظر مثلا فرادين Fradin 1984:328) لأننا نعتمد مقاييس تركيبية أخرى لمعالجتها، ونأخذ في الاعتبار مثلا المحمولات المخصوصة لـ <أعضاء الجسم> parties du corps كـ : souffrir de... (يعاني من...) أو: avoir mal à... (يحسّ بألم في...) إلخ.

فالسمات الأكثر خصوصية أو التصاقا بأصناف الألفاظ المنتمية هي إذن محمولاتها الملابسة لكنها تحمل خاصية أن تورّث أحيانا بعض محمولاتها الملابسة أو المورّثة للأصناف المحتوية holonymes (أي أصناف الأشياء التي ترتبط بها في إطار البنية (N de N). نحن نعرف مثلا أن محمولات <ألوان البشرة> couleur de peau التي تلائم صنفا فرعيا متعلقا بأسماء <أعضاء الجسم> موروثة légués بالكناية ولكن مع استثناءات لأسماء <البشر>

Un enfant dont la peau et bronzée = un enfant bronzé

(طفل بشرته برنزية = طفل برنزي).

مثال آخر:

بعض محمولات العمليات الفنية المتعلقة بصنف الألفاظ المنتمية <murs> <جدران> مثل crépir, ravaler (ملّط أو طيّن) فهما فعلان مورّثان

بالكناية للأصناف المحتوية) مثل: Ravaler <mur> d'un bâtiment = ravaler un bâtiment (طيّن <جدار> بناية = طيّن بناية). وهنا تكون لدينا سلسلة من أصناف المعادلات [الدلالية] التحويلية بعضها تمت دراستها في LADL (قيباي ولا كلار 1981).

وقد أظهرت أعمال ج. كلايبار G. Kleiber التنافر والاختلاف في الخصائص اللغوية للألفاظ المنتمية (انظر مثلا كلايبر 1997 أ، 1997ب) ولكن لا يوجد إلى الآن معايير كافية للحصول على تصنيفية مقنعة لجميع أنماط الانتماء (جزء/ كل من محسوس، جزء/ كل من حدثان processus، جزء/ كل من فضاء espace، عنصر من مجموعة/ مجموعة، مادة/ شكل، نموذج exemplaire/ صنف type، محتوى/ وعاء، إلخ... إن الدراسة الموّسعة extensive للانتماء والتي نقوم بها باعتماد أصناف الأشياء ينبغي أن تمكننا من التقدم في معرفة هذه الظاهرة.

5.6. التكلس:

لفتت البحوث التي أجريناها على التكلس - الكلمات المركبة والعبارات locutions[1] - انتباهنا لأهمية التشكيلات «الوسطى» أو بالأحرى العبارات التي ليست حرة كليا ولا متكلسة كليا. فهي تشكل عموما بنية مختلطة بأن تدمج عناصر ثابتة (أو غير متغيرة) وموضع أو مواضع مفتوحة (متغيرة) ولكن هذا التغير، وبعيدا عن أن يكون غير متناه، لا يتحقق إلا داخل جدول محدود نسبيا مماثل لـ «معالات القيم» التي سبق ذكرها. وقد وصف معجم روبار الصغير P. Robert عبارة «avoir mal» (يحس بألم) بهذه الطريقة :

Avoir mal: souffrir, avoir mal partout, où as-tu mal ? j'ai mal à la tête.

(1) مثلا ق. قروس 1996، ماتيو كولاس 1994 و1996 ب. وحول مفهوم «درجة التكلس» انظر بالخصوص ق قروس 1988. ومن بين الأعمال الحديثة حول التكلس انظر الماجري 1997).

(أحَس بألم: عانى، يحس بألم شامل، أين تحس بالألم؟ أحس بألم في رأسي)

Avoir mal au cœur: avoir des nausées. Fam. Avoir mal aux cheveux

(تألم، تأثر: أصيب بالغثيان. دارجة: تألم من السكر)

وبقطع النظر عن العبارتين المتكلستين تكلسا تاما avoir mal au cœur– (أصيب بالغثيان)/ avoir mal aux cheveux (آلمه السكر) (بمعنى avoir la gueule de bois) – فإن هذا الوصف لا يأخذ بعين الاعتبار قابلية التغيير في العبارة، فمجال التغير مفتوح (به ألم في رأسه avoir mal à la tête، ولكن أيضا في عينيه، وأذنيه، وأضراسه ورقبته وذراعه وأصابعه وكليتيه إلخ...) وفي الوقت ذاته مقيد إلى درجة كبيرة: فالمتممات أو المفاعيل تنتمي جميعها إلى صنف الأشياء نفسه (وهو ما يقلّص بصفة خاصة في هذا السياق معنى الظرفية في: avoir mal partout (يحس بألم في كل موضع). وبهذا التصور يمكن إعادة صياغة العبارة بالطريقة التالية:

Avoir mal à (déterminant + nom de partie du corps)

[يحس بألم في (معرّف + اسم عضو في الجسم)].

إن ما سبق يدفعنا إلى أن نأخذ بعين الاعتبار [مفهوم] الأصناف لتحليل متتاليات séries من قبيل:

؟...Le tout-Paris, le tou-Nice, le tout-Londres, le tout-Montparnasse (باريس بأكملها إلخ...).

فهي تدخل في إطار صيغة: [toponyme] – Le tout (الكلمة الفرنسية tout ويليها اسم دال على بلد أو مدينة أو حي) وهذا الأمر ينطبق على عدد كبير من الأسماء المركبة suites binominales مثل:

Aide (nom de profession) : aide- ambulancier... aide- charpentier

مساعد (اسم مهنة): مساعد سائق سيارة الاسعاف، مساعد مبنج، مساعد رائد فضاء، مساعد مكتبي، مساعد مبلّط carreleur، مساعد حداد...

Bébé (nom d'animal) : bébé chat, bébé chien

صغير (اسم حيوان): صغير القط، صغير الكلب... الفيل، الغزال... الزرافة الأسد، الذئب، الفقمة، الفهد... إلخ...

ففي هذه الأمثلة – وغيرها من أمثالها – يبقى مجال التغيّرات محددا بصنف من الأشياء.

6.6. وصف اللغات المختصة:

في العادة، يتوقف وصف «اللغات المختصة» على علم المصطلح بالمعنى الدقيق للكلمة ومن ثمة تأتي هيمنة التناول المفهومي الذي يترجم لسانيا بالأولوية المعطاة للأسماء. ولكن، مثلما يرى ليرات LERAT (1995؛21) فإن اللغة المختصة لا يمكن أن تختزل في ثبت مصطلحي فهي تستخدم تسميات مخصوصة هي الألفاظ [...] في أقوال تُوظف فيها الإمكانيات العادية للسان ما».

وضمن هذا التوجه فإن إعداد أصناف أشياء خاصة بالنصوص الفنية يجب أن يفضي إلى إعادة التوازن لطريقة الوصف، بالتركيز على الارتباط بين المحمولات والحدود أي بالتركيز على اندراج الألفاظ في الجمل.[1]

وبذلك يتم التجديد في مستويين متكاملين:

من جهة – وبالنسبة إلى مجموع الأسماء – يجب أن نضع في الاعتبار وبشكل نظامي المحمولات الملابسة وهو ما يسمح بإعادة إدخال الأفعال والنعوت التي كانت مقصاة في وصف اللغات المختصة (وعلى سبيل المثال يتعين عند وصف استعمال الاسم الفرنسي loi (قانون) أن نذكر فعل voter (صوّت) وفعل promulguer (أصدر).

(1) من أجل تصور أكثر اهتماما بالتركيب لمعاجم مختصة، انظر أيضا ملاحظات هامبلي Hambley 1993 حول المفردات الرابطة للـCFAO الآلي (vocabulaires combinatoires de la CFAO mécanique) لـCl. Lainé، ومعجم الألفاظ المتساوقة : البورصة، الاقتصاد (le lexique de coocurrents : bourse-économie) لـب. كوهين B. COHEN والمعجم السياقي الفرنسي في الجيولوجيا (le dictionnaire contextuel de français pour la géologie) لفريق كريديف CREDIF.

ومن جهة ثانية، بالنسبة إلى الأسماء الحملية، يجب أن يتم وصف القيود المسلطة على حدودها بأكثر دقة. من ذلك أننا إذا أخذنا الكلمة الفرنسية promulgation (إصدار القوانين) فإن «المعلومات الضرورية [...] التي تتعلق بهذا المحمول هي التالية:

أولا: رئيس الدولة باعتباره الشخص الوحيد المخوّل لهذا الأمر، وثانيا أن يكون القانون هو المفعول به الضروري مع إقصاء كلمة décret (مرسوم) وكلمة arrêté (قرار) على سبيل المثال وثالثا أن تكون الصحيفة الرسمية أو الرائد الرسمي باعتباره السند الضروري للنشر. (ليرا1990: 84 LERAT).

إن إدراج أصناف الأشياء في تحليل اللغات المختصة مازال في بداياته[1].

7.6. المعالجة الآلية:

تعتبر أصناف الأشياء من الأدوات الهامة في المعالجة الآلية للألسنة الطبيعية (TALN) فمن محاسنها تفكيك الصعوبات إلى أقسام دنيا واضحة يسهل تحديدها وفهمها. وهي تتماشى في ذلك مع مشاغل [الإعلاميين] لإدراج المعطيات ضمن برمجية معينة encapsulation[2]وجعل المناويل ذات طابع منظومي قابل للتطوير والإدماج Modularité[3]، وهو ما جعلها اليوم أمرا لا مناص منه في مجال الاستخدامات الإعلامية (بوش 1994 Booch)

(1) يوجد معجم للألفاظ اليقينية/ القطعية assurances مصمم حسب هذه المبادئ بصدد الإعداد في LLI تحت إشراف د. بوريقول D. BOURIGOULT صاحب Lexter (وهو حبكة إعلامية logiciel لاستخراج المصطلح extraction terminologique انظر بوريقول 1994) وانظر أيضا كابلار KIBLER وفوكو 1998 FOUKOU، في المجال الإعلامي: الأصناف تساعد على وصف الاستعمالات المخصوصة للأفعال الشائعة V. usuels (to run a command, to run on PC...) وتسهّل تعلم اللغات التقنية langues techniques (إنتاج أنشطة انطلاقا من استخراج جمل مفيدة pertinentes في مدونات مختصة)

(2) يعني مصطلح "Encapsulation" إدراج معطيات مُعَدّة سلفا وجاهزة للاستعمال في إطار برمجية موجّهة [المترجم].

(3) يتعلق مصطلح "Modularité" بخاصية في الحاسوب وهي أن تُضمّ إليه أجهزة إضافية دون إجراء تغيير في وحدته المركزية l'unité centrale . [المترجم]

وتتلاقى خصائص إعادة الاستخدام في المنوالين من خلال مفهوم الإرث ومن خلال التفريق بين العوامل والمعطيات في نفس الصنف. وتمكّن المنهجية هنا وهناك من شكلنة عمليات وصف في حجمها الحقيقي لا يمكن تصور إنجازها على نحو آخر. ويمكن للمعطيات التي تم التوصل إليها أن تتلاءم مع مستويات استعمال متعددة بحسب رغبة أصحاب المشاريع.

وباستغلال العلاقات التي تقوم بين الأصناف يمكن لتطبيقات إعلامية مضبوطة الأهداف أن تعتمد على وصف دقيق لغربلة الكمّ المتزايد من المعلومات النصية المتباينة التي صارت اليوم مكدسة بالوسائل الاعلامية. فمثلا باعتماد <نصوص>، و<طرق الاتصال> و<وسائل النقل> فإن اشتقاق صنف <hypertexte> (نص موسّع)[1] يسمح باستغلال البنية التوثيقية المتجمعة على موقع web، (فوكو 1997).

وتمثل الترجمة الآلية مجالا آخر لتطبيق أصناف الأشياء[2] فقد تمكنا من تجربتها بطريقة أكثر دقة مع نظام systran. ورغم أنها لم تُستغل بشكل واسع فإن قدرة هذا النظام تستند إلى الجمع بين معاجم آلية مزودة بحقول تركيبية ودلالية (SEMCAT) وقواعد للترجمة السياقية contextuelles (CLS)

وفي ما يتعلق بالمحمولات فإن اللبس المرتبط بتعدد معانيهاpolysémie يمكن أن يعالج بتحليل أصناف الحدود. لنفترض أننا نريد أن ننقل إلى الإنجليزية: elle portait un chapeau «كانت تضع قبّعة »، فإننا نحصل على (she was wearing a hat) لا على (she was carrying a hat).

فالعملية، ولتكون موفقة تقتضي شرطين:

- تشفير codage طاقية على أنها «اسم لباس»

(1) في مجال «الملتيميديا» يتمثل هذا المفهوم في الربط بين ملفات مختلفة بمساعدة كلمة مفتاح mot - clés. ويقوم منطق l'hypertexte على تجميع كل العناصر المتعلقة بمجال أو موضوع ما thème في ملف واحد.

(2) انظر غ. غروس 1995. وفي هذا العدد مقال فرانس قونتنار Franz GUENTHNER، ولمشاريع تطبيقات انظر باك 1997 PAK وسيلباش 1997 SEELBACH.

– إدراج قاعدة سياقية يترجم حسبها الفعل porter «حمل» بـ «يلبس» to wear لا بـ «يحمل» to carry.

وعلى العكس من ذلك يمكن لأسماء متعددة المعنى باعتبارها حدودا أن يـُرفع عنها اللبس بواسطة استخدام المحمولات الملابسة:

cette baguette est bourrative هذه الخبزة ثقيلة على البطن

ce boléro est étriqué هذه السترة ضيقة

فالنعوت هنا تكفي لانتقاء الاستعمالات المفيدة (ثقيل على البطن يقال لوصف <غذاء>، لا لوصف عصا.)

أما «ضيق» فينطبق على أسماء <الملابس> لا على الرقصات.

بل إن اللبس التركيبي نفسه يمكنه في كثير من الحالات أن يـُرفع بواسطة الأصناف. ولنعد للمثال التقليدي المتعلق بحالة الجر génitif موضوعي/ذاتي. فمعرفة أن décollage (إقلاع) تنتقي طائرات لتكون مسندا إليه – فاعلا arguments-sujets، وأن pilotage (قيادة) لا تسمح بها إلا في وضعية مفاعيل objets، تسمح بأن نميز بصفة آلية ما إذا كانت بوينغ مشفرة تحت اسم <avion> <طائرة>: ألا ترى أننا نقول (إقلاع البوينغ) décollage du Boeing و(قيادة البوينغ) le pilotage du Boeing.

7. قضايا دلالية:

1.7. مثال حول وصف استعمال:

إن معرفة معنى (أو معاني) كلمة يعني ضبط طريقة استعماله أي معرفة مع أي الكلمات ينبغي أن يرتبط لإنتاج خطابات صحيحة تركيبيا ودلاليا. فمثلا معرفة كل معاني الفعل remplir «ملأ» في الفرنسية تعني فيما تعنيه معرفة ما يتطابق من بين استعمالاته المتعددة مع الوصف التالي (لا نعطي هنا غير ملخص لخصائصه المفيدة): [1]

• رسم الحدود: schéma d'arguments

(1) لمعرفة طريقة وصف الاستعمالات، انظر في هذا العدد مقال ق. قروس (الجزء الثاني).

No <humain, automate> remplir N <formulaire>

س 0 < بشر، رجل آلي>ملأس 1< استمارة >

(مثل: Les étudiants ont rempli leurs fiches d'inscription الطلاب ملؤوا استمارات التسجيل) فصنف <الاستمارات> يحتوي على حوالي 50 اسما موزعة على العديد من الأصناف الفرعية: كأسماء الأوراق (imprimé, coupon مطبوعة، قصاصة...) أو السندات billets مثل (imprimé, coupon صك، أو مطبوعة حوالة بريدية...) إلخ...

ويُظهر اختبار المحمولات التي يرثها هذا الصنف أنه مرتبط بـ <الملفات المطبوعة> documents imprimés (التي تمثل بدورها صنفا فرعيا هو <حاملات أوراق الكتابة> Supports papiers de l'écriture المرتبطة بدورها بمقولة الأسماء الملموسة).[1]

• المرادف: compléter (أتم)

• الضد: laisser vierge, laisser en blanc (لم يملأ، ترك شاغرا، ترك بياضا)

•الترجمة إلى الإنجليزية: To fill in, to fill out

• النظام المظهري:

في هذا الاستعمال يقبل الفعل الفرنسي remplir (ملأ) بصعوبة أن يأتلف مع عبارة pendant N <temps> [أي خلال س <زمن>] [فلا نقول في الفرنسية: remplir pendant une heure (أي ملأ خلال ساعة)] والأفضل أن يأتلف فعل remplir في الفرنسية مع عبارة en N (temps) إذ يحسن ان نقول بالفرنسية: remplir en une heure. (فهو إذن فعل أداء verbe d'accomplissement وباعتباره فعل ديمومة verbe duratif فهو يقبل أصناف المحمولات المظهرية مثل: commencer à أي شرع في / .والفعل. finir de، أي انتهى من / وظروفا مثل: longtemps أي مدة طويلة أو rapidement أي في وقت وجيز.

(1) يوجد وصف أكثر تفصيلا لأسماء <أدوات الكتابة> في لوبوزان 1996.

وتوجد صيغة نعتية formule adjectivale بالمضارع المبني للمجهول التام présent passif perfectif (...ce formulaire n'est pas rempli أي هذه الاستمارة لم تملأ، إلخ).

• التحويلات

المفعول به غير قابل للحذف (j'ai rempli* أي، *ملأت...) لكن الجملة تقبل البناء للمجهول، ولا يوجد في الفرنسية بديل مشتق déverbal (ملء استمارة le* remplissage d'un formulaire)[1].

• مجال الاستعمال

اللغة العامة ومستوى اللغة: نموذجي

2.7. الوصف الدلالي لكلمة ما، هو إحصاء شروط استعمالها:[2]

الملخص الذي قدمناه حول وصف استعمال مخصوص لكلمة remplir أي «ملأ» يظهر أن مفهومنا للمعنى يشابه في بعض مستوياته المعجمية التقليدية فلوصف معنى (أو معاني) كلمة، يجب تخصيص شروط استخدامها. ولكن يوجد مع ذلك اختلاف جوهري بين مشروعنا والأعمال المعجمية التقليدية. فلتكون المعاجم ناجعة عند استعمالها في الحياة اليومية ينبغي أن تترك جزءا من المعلومات ضمنيا (انظر لوبوزان 1996 ب) أما المعاجم الالكترونية في LLI فتروم على عكس ذلك أن تكون صريحة إلى أبعد حد.

وبقطع النظر عن التطبيقات التي نهدف لها في مجال المعالجة الآلية، تنزع هذه المعاجم،إلى تمثيل الملكة اللغوية للمتكلمين بما في ذلك قدرتهم على انتاج الاستدلالات التي تتوقف على النظام المعجمي.

وقد بين هاريس أن للغة «بنية إخبارية» informative وأن الألفاظ تحمل convoient (carry) المعنى والمعلومة (انظر مثلا عنوان المقطع 2.3 لهاريس 1988: كيف تحمل الكلمات دلالاتها (How words carry meaning).

(1) هذا البديل موجود في العربية كما يظهره المثال.[المترجم]

(2) Faire la description sémantique d'un mot c'est énumérer ses conditions d'emploi.

ومن هنا، وكما قالت دانيال ليمان 85 :1998 Danielle Leeman «ما يهتم به النحو هو وضع اللفظة ذاتها في النظام وهو وضعٌ تحدده خصائصها التركيبية والتوزيعية (التي عولجت على التوالي تحت مفهوم الترابط dépendance أو احتمال التوارد)، وبعبارة أخرى تحدده المعلومة التي تضطلع بها في السياق». فالمعنى يتوقف على مجموعة من التوزيعات المعجمية التركيبية ويتوقف على الشكل نفسه للمعجم والخطاب[1]. ولهذا السبب «ينبغي البدء بوصف نظام الأشكال [اللغوية] للاستدلال منه على المعنى بحسب اللغة التي يمثلها ذلك النظام »(ليمان 63:1998).

فالمراد إذن بالنسبة إلينا هو تحديد الشروط التي تكون فيها الكلمة في موضعها ضمن سلّمية قيود الانتقاء. وعندما نقوم بالوصف اللغوي لكلمة ما، نقول تقريبا ما يلي: لكي تكون هذه الكلمة جزءا من خطاب صحيح التكوين دلاليا ينبغي أن يكون لها ذلك التوزيع المحدد وأن تكون قابلة للاستبدال بهذه الكلمة أو تلك وقابلة للحذف في هذه الحالة أو تلك إلخ...وفي الجملة نحصي الشروط التي ينبغي لتلك الكلمة أن تستجيب لها لتؤدي معنى مع غيرها من الكلمات التي تجاورها في الخطاب. وبوصف استعمال كلمة ما، نكون في الوقت ذاته قد وصفناها دلاليا. وهذا تصور للمعنى يشبه تصور فدقنشتاين Wittgenstein الثاني الذي كان شعاره: Do not ask for the meaning, ask for the use. أي لا تسل عن المعنى بل سل عن الاستعمال.

(1) هاريس 62 : 1988 لاحظ مثلا أن العامل (se diviser) «divide» في الأنجليزية له بالقوة نفس المعنى الموجود في العامل Multiply (تكاثر) عندما يكون موضوعه اسم خلية وكما لاحظ ريكمان RYCKMAN 1990:28 «كل قيد على الترتيبات combinaisons القائمة في النحو يجب أن يرتبط باختلاف في المعلومة différence d'information، اختلافا يعرفه متكلمو اللغة». ومقال ريكمان هو مساهمة في عدد من أعداد مجلة «Langages» المخصص لأنحاء هاريس (دالادياي Daladier 1990) وانظر أيضا حول هاريس وعلم الدلالة ليمان 1996).

ويُبقي علم دلالة من هذا القبيل قضية العلاقات بين البنية الإخبارية للغة والأشكال والمسار processus العرفاني مفتوحا. ولا نعني بهذه الملاحظة أي شكل من أشكال النقد للذين يدرسون التمثلات الذهنية والمسارات العرفانية وعالم الأفكار. فهذه المواضيع تهمنا إلى درجة كبيرة ونحن ندرك أننا معنيون ككل شخص آخر بقضية العلاقات بين اللغة والتفكير. ولكن نعتقد أن ذلك يتعلق باختصاصات أخرى غير اختصاصنا. وبعد، نرجو أن تساهم أعمالنا في خدمة العلوم الأخرى التي تدرس الإنسان، لأنها تهدف إلى وصف اللغة كما هي أي باعتبارها نظاما على غاية من التشعب. ولمعرفتها بشكل أفضل بات ضروريا التعامل معها بشكل موسع وفي حجمها الحقيقي. ذلك أنه لا يمكننا أن نطرح فرضيات عامة ما لم ننظر في كل الجزئيات.

المراجع

- APRESJAN J., 1966, «Analyse distributionnelle des significations et champs sémantiques structurés», *Langages* 1, Larousse, Paris.

APRESJAN J. ,1966 . « Analyse distributionnelle des significations et champs sémantiques structurés », *Langages* 1, Larousse, Paris.

APRESJAN J., 1973. « Regular polysemy »., *Linguistics* 142 .

BALIBAR- MRABTI A., 1993 «Grammaire des sentiments : étude de distributions nominales», Rapport technique n°42, LADL, Institut Blaise Pascal, Paris.

BALIBAR-MRABTI A., 1997, « Synonymie concrète et synonymie abstraite en syntaxe », *Langages* 128, Larousse, Paris.

BENVINISTE E., 1966. *Problèmes de linguistique générale*, Gallimard, Paris.

BOOCH G., 1994, «Object-Oriented Analysis and design with applications» , The Benjamin / Cummings Publishing Co. Inc., Redwood City, California .

BOURIGAULT D. ,1994. *LEXTER, un logiciel d'Extraction de terminologie*. PhD thesis, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Paris.

BUVET P.-A., 1997, « Les noms de machines en -euse », *Cahiers de Lexicologie*, Hommage à Yves Gentilhomme, Didier Érudition, Paris.

CARNAP R., 1929, *Der Logische Aufbau,der welt,* Berlin .

CARNAP R., 1934, *Logische Syntax der Sprache*, Julius Springer, Wien.

CHOMSKY N., 1965, *Aspects of the theory of syntax*, The MIT Press, Cambridge USA.

CORBIN D. et CORBIN P., 1991. « Un traitement unifié du suffixe *-er (e)* », Lexique 10, Lille.

CORBIN D., FRADIN B., HABERT B., KERLEROUX F.et PLÈNAT M. (sld) ,1997. *Mots possibles et mots existants*. Acte du colloque de Villeneuve d'Ascq (avril 1997).Publication de l'URA 382, CNRS et Université de Lille 3, Villeneuve d'Ascq.

DAL G., 1997, *Grammaire du suffixe* -et (te), Didier Érudition, Paris.

DALADIER A., éd., 1990, *Les grammaires de Harris et leurs problèmes*, *Langages* 99, Larousse, Paris.

DUBOIS J. et al. 1979, *Dictionnaire du français langue étrangère*, niveau 2, Larousse, Paris.

DUBOIS J. et DUBOIS- CHARLIER F., 1997, « Synonymie syntaxique et classification des verbes français », *Langages* 128, Larousse, Paris.

FELLBAUM C., 1993, « English verbs in WordNet », ftp //ftp. Cogsci. Princeton. Edu/pub/wordnet/5papers.ps

FOUCOU P.-Y. , 1997. « Une classe d'objets <hypertexte> pour l'exploration automatique du Web »,

BULAG, numéro spécial Linguistique et Informatique. *Actes du colloque international FRACTAL* 97, Université de Franche – Comté, Besançon.

FRADIN B., 1984, « Anaphorisation et stéréotypes nominaux », Lingua, Elsevier Science Publishers, North-Hollande.

FREGE G., 1884, *Les fondements de l'arithmétique*, traduction française : 1970, Le Seuil, Paris.

GIRY SCHNEIDER J., 1978, *Les nominalisations en français*, Droz, Genève.

GIRY SCHNEIDER J., 1991, « Noms de grandeur en avoir et noms d'unité », *Cahiers de grammaire*, n°16, Université de Toulouse Le Mirail.

GROSS G., 1988, « Degré de figement des noms composés », *Langages* 90, Larousse, Paris.

GROSS G., 1992. «Forme d'un dictionnaire électronique », in Clas A.,Safar H.,*L'environnement traductionnel*, Presse de l'Université du Québec, Sillery (Canada).

GROSS G., 1994, «Classes d'objets et description des verbes », *Langages*115, Larousse, Paris.

GROSS G., 1995, « Une sémantique nouvelle pour la traduction automatique: les classes d'objets », *La tribune des industries de la langue et de l'information électronique*, 17-18-19, Paris.

GROSS G., 1996a, *Les expressions figées en français : noms composés et autres locutions*, Ophrys, Gap-Paris.

GROSS G.et KIEFER F., 1995, « La structure évènementielle des substantifs », *Folia Linguistica*, XXX/1-2, Mouton, de Gruyter, Berlin.

GROSS G. et Vivès R., 1986, «Les constructions nominales et l'élaboration d'un lexique-grammaire», *Langue française* 69, Larousse, Paris.

GROSS M., 1975, *Méthodes en syntaxe*, Hermann, Paris.

GROSS M., 1981. « Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique » , *Langages* 63, Larousse, Paris.

GROSS M., 1997, « Synonymie, morphologie dérivationnelle et transformations », *Langages* 128, Larousse, Paris.

GUILLET A., 1986, « Représentation des distributions dans un lexique-grammaire », *Langue française* 69, Larousse, Paris.

GUILLET A.1990. « Fondements formels des classes sémantiques dans un lexique-grammaire »*Langages*63, Larousse, Paris.

GUILLET A., LECLÈRE C., 1981, «Restructuration du groupe nominal », *Langage* 63, Larousse, Paris

HARRIS Z., 1976, *Notes du cours de syntaxe*, le seuil, paris

Harris Z, 1988.*language and information*, Columbia University Press, New york.

HUMBLEY J., 1993, « Exploitation d'un vocabulaire combinatoire: syntaxe, phraséologie, analyse conceptuelle », *Terminologies nouvelles* 10, Rint, Bruxelles.

KLEIBER G., 1997 a. « les anaphores associatives actancielles », *Scolia*, Publications de l'Université des sciences humaines Strasbourg.

Kleiber G ., 1997 b. « Des anaphores associatives méronymiques aux anaphores associatives locatives » , *Verbum* XIX, 1-2,Presses Universitaires de Nancy, Nancy.

KUBLER N. et FOUCOU P.-Y., 1998, « Classe d'objets du domaine in9 formatique pour l'apprentissage de l'anglais technique langue seconde », Rapport interne, Université Paris 13, Villetaneuse.

LABELLE J, 1986, « Grammaire des noms de maladies », *Langue française* 69, Larousse, Paris.

LALANDE A., 1938, *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, Alcan, Paris.

LAPORTE E., 1997, « L'analyse de phrases adjectivales par rétablissev ment de noms appropriés », *Langages* 126, Larousse, Paris.

LECOMTE E., 1997. « Tous les mots possibles en -ure existent-ils ? », in Corbin D. et al. (1997).

LEEMANN D., 1996, « Le « sens » et l' « information » chez Harris », *Du dire au discours*, numéro spécial de links, Université Paris 10, Nanterre.

LEEMANN D., 1998, *les circonstants en question(s),* Editions Kimé, Paris.

LEPESANT D., 1994, « Les compléments nominaux du verbe lire », *Langages* 115, Larousse, Paris.

LEPESANT D., 1996 a. « vocabulaire des prédicats de grandeurs et des noms d'unités de mesure », *Cahiers de grammaire* 21, Université de Toulouse Le Mirail, Toulouse.

LE PESANT D., 1996b. « Principes d'organisation des données lexicales dans un dictionnaire électronique », *Sémiotiques* 11, Didier Érudition, Paris

LERAT P., 1990. « L'hyperonymie dans la structuration des terminolot gies », *Langages* 98, Larousse, Paris.

LERAT P., 1995, *Les Langues spécialisées*, P.U.F., Paris

MATHIEU-COLAS M., 1994, *les mots à trait d'union, problèmes de lexicographie informatique*, Didier Érudition. Paris.

MATHIEU-COLAS M., 1996a. « Représentation de la polysémie dans un dictionnaire électronique », *Actes du colloque de Lyon lexicomatique et dictionnairiques* (1995), .Aupelf-Uref, Montréal.

MATHIEU-COLAS M., 1996b, « Essai de typologie des noms coms posés français ». *Cahiers de lexicologie* 69,1996- II, Didier Érudition, Paris.

MAUREL D., 1989 .*Reconnaissance de séquences de mots par automates. Adverbes de dates du français*, Thèse de doctorat, Université Paris7.

MEJRI S., 1997, *le figement lexical*, Publications de la Faculté des lettres de la Manouba, Tunis.

MEL'čUk I. et al., 1984-1992.*Dictionnaire explicatif et combinatoire du français contemporain: recherches lexico-sémantiques*, 3 vol., Presse de l'Université de Montréal.

MILLER G. BECKWITH R. FELLBAUM C. GROSS D. MILLER K., 1993, « WordNet : An On-line lexical Database ». Ftp : //. cogsci. prinn ceton. edu/ pub/ wordnet / 5papers.ps

MORTUREUX M.-F. éd., 1990, «l'hyponymie et l'hyperonymie», *Langages* 98, Larousse, Paris.

NUNBERG G.et ZAENEN A., 1997. « La polysémie systématique dans la description lexicale ». *Langue française* 113, Larousse, Paris.

PAK M.-G., 1997. « Traduction automatique et classes d'objets: le proe blème de *porter un vêtement* en français et en coréen » Meta XLII, 1, Presses de l'Université de Montréal .

PIVAULT L., 1989, *Verbes supports et vocabulaire technique. Sport, musique, activités intellectuelles*. Thèse de doctorat, Université Paris 7.

PRANDI M. 1987, *la sémantique du contresens*, éd. de Minuit, Paris

PRANDI M., 1992 .*Grammaire philosophique des tropes*, éd. de Minuit, Paris.

ROSSI J., G., 1989.*la philosophie analytique*, P.U.F., Paris.

RYCMANN T. 1990, « de la structure d'une langue aux structures de l'information dans les discours et dans les sous-langages scientifiques », *langages* 99, Larousse, Paris.

RYLE G., 1949, *The Concept of Mind*, rééd. 1990, Penguin Books, London.

SEELBACH D., 1997, « Classes d'objets et typologie comparée des formes de prédicats. Application à la langue du football dans les médias » *BULAG, Actes du colloque international FRACTAL*, 97, Université de Franche-comté, Besançon.

SILBERSTEIN M., 1993, *Dictionnaires électroniques et analyse automatique de textes, le système INTEX*, Masson, Paris.

VENDLER Z., 1967, *Linguistics in Philosophy* .Cornell University press Ithaca

VICTORRI B.et FUCHS C., 1996 *la polysémie*, Hermès, Paris.

VIVES R., 1984a. « Perdre, extension aspectuelle du verbe support avoir », *Revue québécoise de linguistique*, 13 :٢, Montréal.

VIVES R., 1984b. « L'aspect dans les constructions nominales prédicatives : *avoir, prendre* verbe support et extension aspectuelle » .*linguisticae Investigationes,* VII : I, John Benjamins B.V., Amsterdam.

ألان بولقار

«نظريّة معنى – نصّ»[1]

د. توفيق العلوي

التقديم

إنّ نظريّة معنى – نصّ Théorie sens-texte نظريّة اقترحها «زلكفسكي ŽOLKOVSKIJ وملشوك MEL'ČUK، وهي تدرس حسب بولقير POLGUÈRE كلّ مستويات اشتغال اللسان من الدلالة إلى الصوتيات مرورا بالتركيب والصرف، وتعتبر هذه النظرية حسب ملشوك أنّ وصف التطابق بين التمثيل الدلالي والتمثيل الصوتي يحتاج إلى مستويين وسيطين ضروريّين هما التمثيل التركيبي والتمثيل الصرفي.

والعلاقة بين الركنين معنى – نصّ، حسب ملشوك، علاقة تطابق يمكن أن توصف بأيّ اتّجاه شئنا، من النصّ إلى المعنى لغاية تحليليّة – وهو الاتّجاه الغالب في النظريّات اللسانيّة – أو من المعنى إلى النصّ بهدف تأليفيّ. وتنظر هذه النظرية، حسب بولقير، إلى اللسان على أنّه آلة كامنة تمكّن من ترجمة معان إلى ملفوظات تسمّى نصوصا، وتحليل هذه النصوص إلى معان.

وتهدف هذه النظريّة اللسانيّة، على حدّ رأي بولقير، إلى وصف التطابق معنى ⇔ نصّ بواسطة تكوين مناويل شكليّة يمكن اعتبارها آلات منطقيّة كامنة، وهي مناويل خاصّة بكلّ لسان بغضّ النظر عمّا تحقّقه هذه النظريّة من مبادئ عامّة كونيّة، وفي هذا تنشد نظريّة معنى– نص وصف البنى المعجميّة والنحويّة للّسان المدروس.

---

(1) Alain POLGUÈRE, *La théorie Sens-Texte*, pp.1-23.

ومن الإضافات التي تُعتبر هامّة في نظرية معنى - نصّ ما للوظيفة المعجميّة من دور أساسيّ باعتبارها آلية إجرائية أساسية في هذه النظريّة.

ويمكن أن نعتبر أنّ خصيصة هذه النظرية تتمثّل في علاقتها بالبرمجة المعلوماتيّة لصياغة مناويل تستند إلى التحليل الشكلي واعتبارها المعجم صلب النظرية اللسانية.

التعريب

1. المبادئ التحتيّة لمقاربة معنى – نصّ

في الفنّ وفي العلم وتقريبا في كلّ شيء، يوجد متصوّر جوهريّ للفكر الحديث: هو «تيّار أساسيّ» (بالإنكليزيّة: mainstream). ويبدو أنّ كلّ اختصاص له تيّاره الأساسيّ الذي يتعايش مع البقيّة. وعندما نكون فعّالين في اختصاص [ما] فنحن إمّا في التيّار الأساسيّ أو في مستنقع «البقيّة» الفوضويّ. والهدف من هذا المقال هو تقديم مقاربة لسانيّة تدور بالفعل في هذا المستنقع الوحِل: إنها نظريّة معنى – نصّ. إني لا أفعل هذا لأنّه يتحتّم الاهتمام بالتيّارات الهامشيّة، وإنما لأنّ نظريّة معنى – نصّ تمثّل في رأيي أهمّ مقاربة موجودة في هذا اليوم لإدارة جيّدة للمعالجة الآليّة للّغات.

لمَ نولي أهمّية كبرى لإمكانيّة إجراء عمليّات لسانيّة بالحاسوب؟ يمكن أن نستحضر هنا على الأقلّ عنصري إجابة متكاملين:

1. الحاسوب [هو] الأداة الأكثر نجاعة التي نستخدمها لصياغة مناويل شكليّة وتثبيتها مهما تكن [هذه المناويل]. وهو كذلك على قدر من القوّة لا يمكن معها الآن لأيّ علم «صلب» أن يسمح لنفسه برفض استعماله. ولما كانت اللسانيات الشكلية تطمح إلى أن تتبوأ منزلة العلم على نحو مماثل أو مشابه لعلم الفيزياء أو الكيمياء فمن الأساسي أن تعالج أسسها النظرية والمناويل التي تبنيها بالبرامج المحوسبة. لكنّ هذا لا يعني أنّه يجب على اللسانيات أن تخضع للحدود الراهنة لعلم الحاسب. فإذا كانت الآلات التي نستخدمها حاليا: من حيث ذاكرتُها، وسرعةُ حسابها، و لغاتُ البرمجة التي تستطيع ترجمتها، إلخ، ليست قويّة بالقدر الكافي لـ«تشغيل» المناويل اللسانيّة، فهذا مشكل على علم الحاسب تسويته. ولكن إذا كانت المناويل اللسانية ضبابيّة جدّا وغير دقيقة، بحيث لا يمكن برمجتها، فهذا مشكل على اللسانيات أن تحلّه. ويجب أن يُلاحظ أنه ليس على اللسانيّات فقط أن تقوم بصياغة مناويل قابلة للحساب، ولكن يجب أيضا على الحسابات التي تسمح بها هذه المناويل الحاسوبية أن

تقدّم فوائد لعلم اللسانيات نفسه وكذلك لتطبيقاته. وتسمح هذه الملاحظة بالربط بعنصر الإجابة الثاني، المثبت أسفله.

2. لا قيمة لعلم إلاّ بما يوفّره لنا من إدراك للظواهر الطبيعيّة وبتطبيقاته الممكنة، ربّما من المحزن القول، إن العلم الذي لا منافذ له، والعلم الذي ليس له فرع تطبيقيّ، [هو] علم محكوم عليه بالزوال [و ذلك] لسبب بسيط هو أنّ المجتمعات البشريّة لن تكون مستعدّة لمعاضدته[1]. لِنر إذن قليلا ما يحدث في مستوى تطبيقات اللسانيات حيث موضوع الدراسة [هو] اللغة. إنّ اللغة وسيلة تقنين معلومات ونقلها، وفي نهاية الألفية الثانية فإنّ المعلومة أصبحت تعالج أكثر فأكثر بالحواسيب. ومع أنّ تطوّرات المعالجة الآليّة بطيئة أكثر ممّا كان مؤملا فإنه يوجد رابط واضح بين اللغة والحاسوب: إذ يجب أن تكون المعلومة اللغوية قابلة للتحليل المحوسب، وهذه إحدى مهمّات اللسانيات بدلا من توفير مناويل تسمح بهذه «الحوسبة».

إنّ أوّل بحث مقدِّم لأسس **نظريّة معنى – نصّ (نمن)** يعود إلى أكثر من ثلاثين سنة: زلكفسكي Žolkovskij وملشوك Mel'čuk (1965). فالنظرية اللسانية التي اقترحها إيقور ملشوك وزملاؤه من موسكو يمكن أن توصف بإيجاز انطلاقا من الخصائص الخمس التالية:

1) إنّ **نمن** تعرض إلى الترابط الذي يقدر كلّ متكلّم للغة **ل** على فعله بين معنى معطى لـ **ل** ومجموع الملفوظات القولية الشارحة لـ **ل** المعبّرة عن هذا المعنى.

إنّ النظرية المقصودة تنظر إلى اللغة إذن **لا** على أنّها مجموعة لا نهائية من الملفوظات النحوية أو آلة كامنة تمكّن من إنتاج مجموعة لا متناهية من الملفوظات النحوية للغة [ما] (وهذا ما يناسب مقاربة من النوع التوليدي)،

(1) هذا الموقف ربّما يكون موقفا مغاليا نسبيا، فالمحتمل بالفعل أنّ علما يحمل عناصر إجابة عن عدّة تساؤلات أساسية لنا حول «العالم» يمكن عند الاقتضاء أن يستغني عن المنافذ الحقيقية، بهذا المفهوم فإنّ اكتشافاته تكون منافذه الخاصّة وإشباع فضولنا تطبيقه الوحيد. ومن الممكن حينئذ أن نعتبر أنّ البحث العلميّ الهادف إلى تفسير جذور الكون منفذه الأوّل إشباع فضول حياتيّ.

ولكنها [تنظر إلى اللغة] على أنّها بالأحرى آلة كامنة تمكّن من **ترجمة** معان إلى ملفوظات تسمّى نصوصا، والعكس بالعكس. وهذه الفلسفة للمقاربة اللسانية هي التي تبرّر تسمية نظرية معنى – نصّ. (في هذا المقال سأكتب **معنى ونصّ** بحرف البداية الكبير عندما سيقتضي الأمر الإحالة إلى المستويين الأقصيين من تمثيل الملفوظات اللسانية المسلّم بها في نظرية **نمن**).

2) إنّ نظرية **نمن** كونيّة، أي إنّها تتأسّس على مبادئ عامّة تطبّق على كلّ اللغات.

ولا تفضّل **نمن** وصف أيّة لغة بصفة خاصّة. ولا يمكن أن نعتبر أنّها تحمل سمات «لغتها الأمّ» (الروسيّة). وإنّه لمن الوضوح بمكان أنّ جميع النظريّات الحديثة تصبو إلى كونيّة المبادئ التي تتأسّس عليها، إن مقارنة الدراسات الأنماطية المنجزة حسب مقاربات نظرية مختلفة، هي وحدها التي ستمكّن من تقرير ما هي المقاربات التي تفي بتعهداتها أكثر، من هذه الوجهة،. وليس الهدف إطلاقا من المقال الراهن القيام بهذا النوع من المقارنات [وهو] ما سأتجنّبه إذن.

3) إنّ **نمن** بهذا المفهوم [نظريّة] لسانية تسمح، انطلاقا من المبادئ العامّة التي تتأسّس عليها، بتكوين مناويل لسانيّة نوعيّة لكلّ لغة بشريّة.

ومع أنّ **نمن** تتأسّس على مبادئ عامّة كونيّة فإنّ تحديد هذه الكلّيّات لم يعتبر غاية في حدّ ذاته. إن غائيّة النظريّة اللسانيّة، بالإضافة إلى اكتشاف الكلّيّات [اللغوية]، هي بناء مناويل خاصّة بكلّ لغة. فـ **نمن موجّهة إذن نحو الوصف** ويعتبرها واضعوها أداة بالنسبة إلى القاموسيّ والنحويّ. والنتيجة الهامّة لهذا الاتّجاه الوصفيّ أنّ **نمن** لا تصبو إلى أن توضّح الحقيقة النفسيّة للغة. ومن الواضح أنّه توجد مبادئ عامّة تحكم الظواهر مثل التعلّم اللساني، لكن بالنسبة إلى المقاربة معنى– نصّ، فإنّ دراسة مثل هذه الظواهر (i) تتعلّق بما سمّاه سوسير (1972) اللسانيات الخارجية – أي اللسانيّات التي تدرس اللغة في

علاقاتها بسياقها الخارج عن الاستعمال و(ii) تفترض معرفة مسبقة بالظواهر الداخلية للغة. وإن دراسة هذه الظواهر الداخلية ووصفها – للبنى المعجمية والنحوية للغة – هو الهدف الأوّل لمقاربة نصّ – معنى.

4. **نمن** تمكّن من تكوين مناويل قابلة للحساب.

مثلما سنرى ذلك لاحقا، يتكوّن منوال لسانيّ **نصّ – معنى** قبل كلّ شيء من معجم ونحو ومجموعة من الإجراءات تسمح بتفعيل هذين المكوّنين لتحقيق ارتباط بين **معنى ونصّ**، [وهو ارتباط] مرموز إليه بالعبارة [المنطقية] **معنى ⇔ نصّ**. وبما أنّ كلّ مكوّنات منوال **معنى – نصّ** مشكلنة (انظر النقطة 5 أسفله) فهذا [المنوال] إذن «قابل للحساب » بمعنى أنه يمكن أن يكون مفعّلا بنظام منطقيّ مثل برمجة حاسوبية. ويمكن أن نقول إذن إنّ المناويل معنى – نصّ هي بالطبع حوسبية ويمكن أن تكون [هذه المناويل] مختبرَة بالحاسوب ومستعملة بتطبيقات معلوماتيّة مع اعتبار المعارف المعجميّة والنحويّة للغة.

5. نظرية معنى – نصّ (نمن) شكليّة.

أي إنّها تستعمل لغات شكليّة لغاية:

• تمثيل الملفوظات اللغوية

• وتقنين قواعد استعمال التمثيلات اللسانيّة وتشفيرها – ذلك أنّ مثل هذه القواعد تُسهم في منولة التطابق **معنى ⇔ نصّ**

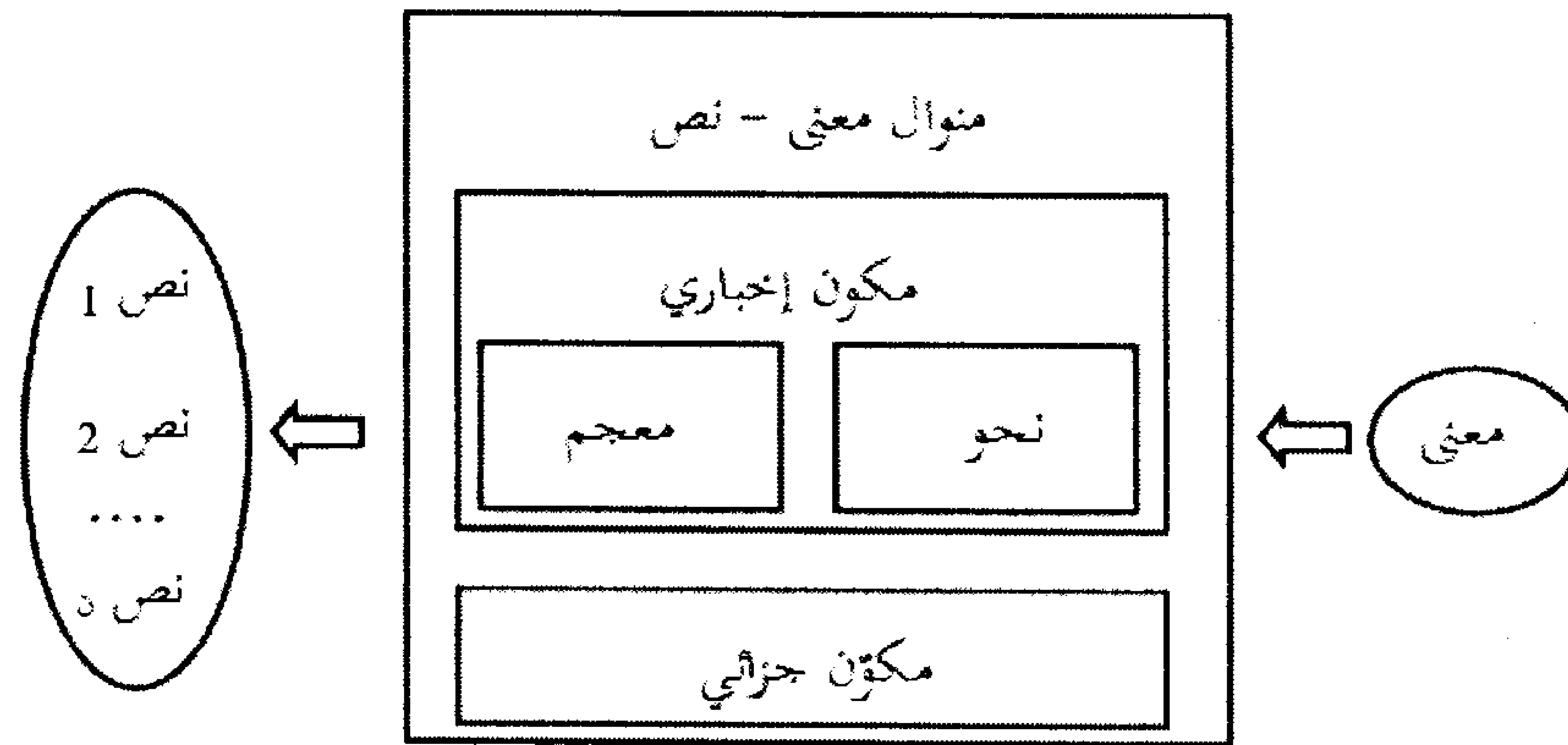
ومن هذه الوجهة فإنّ **نمن** غير مختلفة كثيرا عن بقيّة مقاربات اللسانيات الشكليّة التي تستعمل كلّها لغات شكلية صورية لتمثيل الملفوظات اللغويّة (أشجار تركيبيّة، لغات منطقيّة إلخ.) وتشفير القواعد اللغويّة (قواعد إعادة الكتابة، قواعد معجميّة، إلخ). إن ما يفرّق هنا **نمن** عن بقيّة المقاربات الشكليّة هو لا شكّ الثراء الكبير والتعقّد النسبيّ للتمثيلات المستعملة. وهذا راجع في الواقع إلى أنّ النظريّة تأخذ بعين الاعتبار، مثلما سنراه لاحقا، كلّ مستويات اشتغال اللغة (من الدلالة إلى الصوتيات مرورا بالتركيب والصرف). إضافة إلى هذا، فإنّ **نمن**، منذ بداياتها،وضعت على قدم المساواة وصف اللغات

«التقليديّة العريقة» واللغات «الغريبة غير المعروفة». وتقتضي ضرورة الحصول على مناويل تعبّر عن كلّ أنواع البنى اللغوية الممكنة، بطريقة غير مباشرة، ضرورة استعمال لغات شكليّة ثريّة جدّا ومصطنعة.

إنّ جانبا جوهريّا من مهمّة تطوّر لغة شكليّة، بالنسبة إلى كلّ علم، هو تكوين مصطلحيّة. لذلك تشدّد نمن على [ضرورة]مصطلحيّة لسانيّة، ويجب ألاّ تكون هذه [المصطلحيّة] مجموعة سطحية من المصطلحات، لكن [يجب أن تكون] بالأحرى نظاما منطقيّا وبنية متماسكة من المتصوّرات، انظر ملشوك (1982) وملشوك (1993: 23-9).

وكي نلخّص، فـ نمن إذن نظريّة لسانيّة تنشد وصف تطابق معنى ⇔ نصّ، بواسطة مناويل شكليّة. وهذه المناويل يمكن أن تُعتبر آلات منطقيّة افتراضية من النوع التالي:

رسم 1. البنية الوظيفية لمنوال معنى - نصّ



رسم 1 البنية الوظيفية لمنوال معنى - نص

يصوّر الرسم 1 الأمر التالي: إن منوال معنى - نصّ هو آلة **كامنة** تستقبل في الدخل معاني (تمثيلات لـِ) ملفوظات وترجع في الخرج **مجموعة** نصوص

تحوي كلّ **«الأقوال الشارحة»** التي تسمح بالتعبير عن المعنى المعطى في **الدخل**. ومثال [هذا]، أنّ منوال معنى – نصّ في الفرنسيّة يسمح بتحقيق التطابق التالي:

معنى	
(نورم يحب 1 2 زوجته II مارج بصفة عميقة)	**نورم** يحب بجنون زوجته **مارج** **نورم** يحب زوجته **مارج** إلى حد الجنون **نورم** يحب زوجته **مارج** مثل المجنون **نورم** يحس بحب جنوني لزوجته **مارج** **نورم** يُحس بحب كبير لزوجته **مارج** إلخ

إنّ المعنى المثبت أعلاه لم يمثّل بطريقة شكليّة ما عدا التعريف الدقيق لمعاني الوحدات المعجمية وقد تم هذا التعيين بواسطة أرقام تمييزيّة (مستعارة هنا من المعجم الفرنسي **روبار الصغير**). وستُقدّم لاحقا اللغة الشكلية لنظرية **معنى– نصّ** ومنولة التطابق بين معنى من المعاني ومجموعة **«الأقوال الشارحة** له».

ويجدر أن نلاحظ، في المقال الراهن، أنّنا ننـظر إلى التطابق **معنى ـ نصّ** دائما من زاوية التأليف synthèse – من المعنى إلى النّصّ – بدلا من [أن ننظر إليه] من زاوية التحليل analyse– من النّصّ إلى المعنى. والسبب [في هذا] أنّ منولة التأليف اللسانيّ [هي] وحدها التي تسمح بإشراك المعارف اللسانيّة الصرفة (المضمّنة في المعجم ونحو اللغة). ولا يمكن للتحليل أن يُنجز دون أن نجابه مشكل رفع اللبس، [وهو] مشكل لا يمكن أن يُحلّ (بالمتكلّم أو بمنولة

شكليّة) دون الالتجاء إلى استكشافات مؤسّسة على معارف من الخارج غير لغوية. والخلاصة أنّ التأليف يعتمد معارف المتكلّم اللغويّة الذي يجب عليه أن يقوم باختيارات لغويّة صرف من مختلف خيارات توفّرها له اللغة للتعبير عن معنى معطى. فالتحليل يمرّ برفع اللبس، وهذا مسار عرفانيّ جدّ معقّد لا ينفرد به المجال اللسانيّ. إن منولة مسار التحليل هو بالنسبة إلى لسانيّي **معنى-نصّ** إطار **تطبيق** للّسانيّات، [أمّا منولة] مسار التأليف فهو **طريقة تجريب ومحاكاة / simulation**, تسمح بالتعريف بوضوح بالظواهر اللغويّة وتعيينها.

إنّ الأسبقية المعطاة للاتّجاه معنى⇦ نصّ على الاتّجاه نصّ ⇦ معنى خصيصة أساسيّة للمقاربة النظريّة المقدّمة هنا. ولمنولة ظاهرة [ما] في لسانيّات **معنى-نصّ** يجب دائما أن نطرح، وفق الترتيب المعيّن، السؤالين التاليين:

أوّلا، ما هو المعنى المعبَّر [عنه]؟

ثانيا، ما هي الوسائل المستعملة للتّعبير عن هذا المعنى؟

وبقيّة المقال الراهن مبنيّة على الطريقة التالية، [إذ] سيصوّر القسم الثّاني، انطلاقا من مثال بسيط، مسار التأليف اللسانيّ معنى ⇦ نصّ - أي المسار الذي يسمح بأن نقرن تمثيلا منطقيا لرسالة لغوية بمجموعة الأقوال الشارحة للرسالة اللغوية نفسها. ويكوّن القسم الثالث خلاصة تأليفية للمعلومات المعطاة في القسم الثاني بهدف رسم البنية العامّة لمناويل معنى- نصّ -، فالمكوّن الخبري يحتوي معجم اللغة ونحوها في مقابل مكوّن إجرائيّ يشمل القواعد التي تسمح بتفعيل الأوصاف التي اشتمل عليها المكوّن الخبري. وأخيرا، توفّر الخلاصة إحالات نحوَ نصوص أخرى حيث يستطيع القارئ المهتمّ أن يجد معلومات مفصَّلة [تخصّ] **نمن**.

ولا يقارن هذا النصّ، مثلما بيّنت سابقا، بين **نمن** وبقيّة المقاربات اللسانية. إضافة إلى أنّه لا يقدّم إلاّ تمثيلا جدّ جزئيّ للنظريّة. وبصفة عامّة، أتجنّب الحديث عن أي جانب من النظريّة وإن كان هامّا، إذا تعذر تقديمه بطريقة متماسكة وكافية في حدّ ذاتها في المقال الراهن.

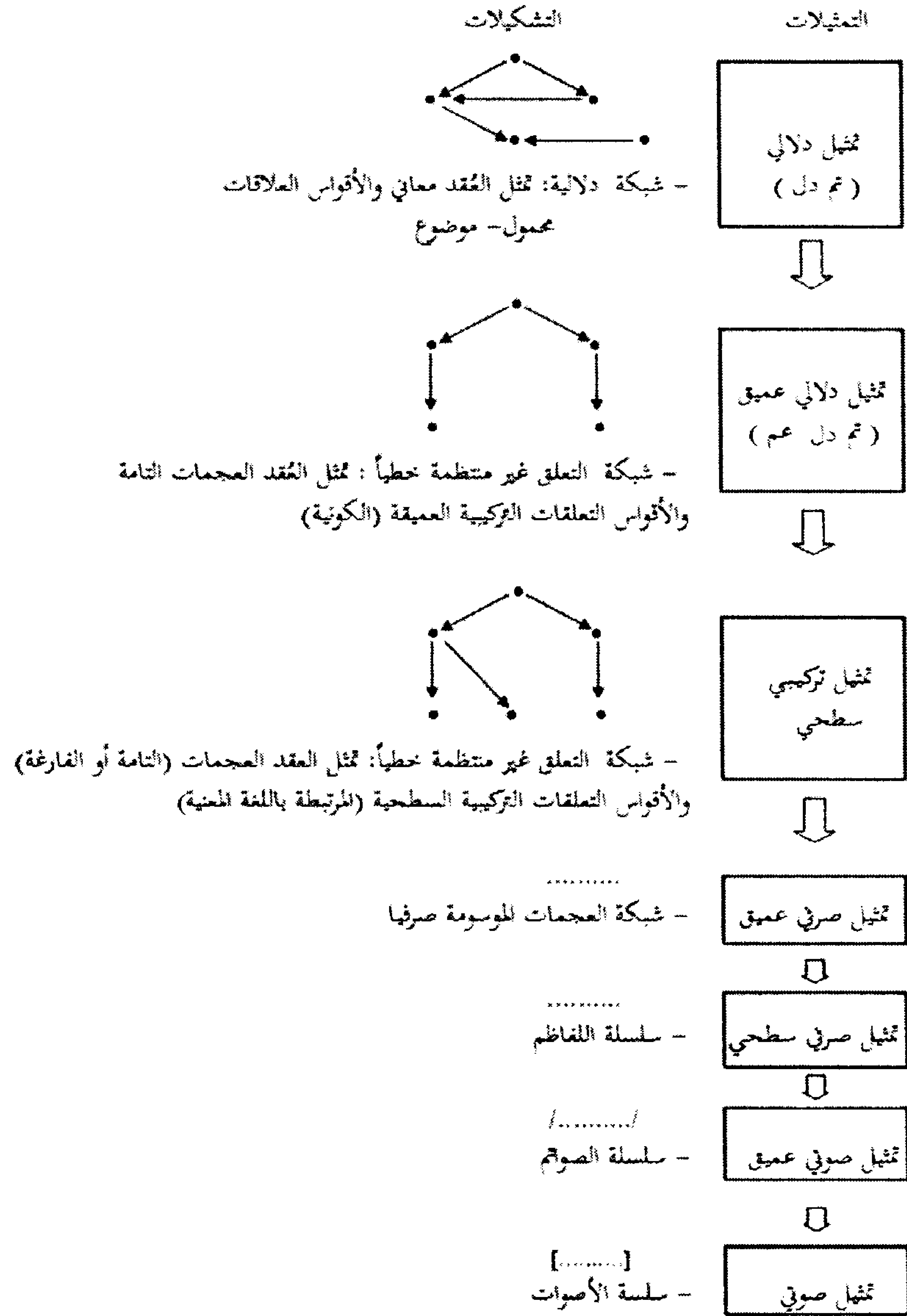
2. مسار التأليف اللسانيّ معنى ⇦ نصّ

[توجد] طريقة بسيطة لتقديم بنية منوال معنى – نصّ واشتغاله. هي البرهنة على أوفق طريقة يمكن بها ترجمة تمثيل معنى معطى إلى مجموعة من الأقوال الشارحة. وما أحاول أن أفعله هنا أن أظهر كيف أنّه في كلّ مرحلة من مسار الترجمة تحدث خيارات لسانيّة موصلة إلى إنتاج ملفوظ معطى – [وثمّة] خيار من بين كلّ الأقوال الشارحة الممكنة تسمح بالتعبير عن المعنى الموفَّر في مدخل المنوال.

2.1 مستويات التمثيل المسلَّم بها من النظرية

إنّ أوّل شيء يُنجز لوصف مسار تأليف معنى⇦ نصّ هو فحص مختلف مستويات تمثيل الملفوظات المسلَّم بها من النظريّة. وسيكون هذا الوصف موجزا بما أنّ حدود الفضاء لا تسمح لنا أن نبرّر بتعمق الالتجاء إلى هذه المستويات. (ويجب إذن تفسير علّة [اعتبار] هذه المستويات ضروريّة وكافية لمنولة تطابق **معنى⇔ نصّ** بطريقة مرضية).

تتبنى نمن التقسيم التقليديّ لمنولة ملفوظ إلى مستويات التمثيل الدلالي والتركيبي والصرفي والصوتمي / الصوتي. وتكمن خصوصية مقاربة معنى – نصّ أنّ كل مستوى من المستويات، عدا المستوى الدلالي، مقسّم إلى مستوى عميق في مقابل [مستوى] سطحيّ. فمسار التأليف معنى ⇔ نصّ يمكن إذن أن يُلخّص بالطريقة التالية:



ولا يمكن للجدول أعلاه بطبيعة الحال أن يكفي لإفهام القارئ طبيعة المستويات المعتبرَة في الانتقال **معنى⇦نصّ** واللغات الصورية المشاركة فيها. لهذا سنعالج الآن حالة من الانتقال مؤسّسة على المثال (1) المثبت أعلاه.

2.2 تكوين التمثيل الدلاليّ

إنّ المشكل الأوّل الذي يجب أن نعالجه هو بناء مدخل لمنوال **معنى–نصّ**: إنه **التمثيل الدلالي** (تم.دل). نظريا إنّ صياغة رسالة لغويّة وترجمتها إلى **تم.دل** هو مسار لا يتعلّق بمنوال لسانيّ بصريح العبارة. فهو بين منولة للـ«عالَم» (ومسارات عرفانيّة غير لسانيّة) والمنولة اللسانيّة نفسها. وسأفترض إذن أنّ **تم.دل** [هو] أمر معطى بالنسبة إلى الانتقال **معنى** ⇦ **نصّ**، حتّى وإن كان يتحتّم في إطار تطبيقات (محوسبة أو غيرها) لـ **نمن** بداهة أن تطرح قضية إنتاج/ تكوين **تم. دل**.

لنعد إلى المعنى المعطى في مثال القسم 1: نورم يحبّ2.I زوجتهII مارج بطريقة جدّ قويّة. وللتمكّن من أن نسند إلى هذا المعنى غير المشكلن **تم.دل** حقيقيّا يجب أن نكوّن على الأقلّ بنيتين شكليّتين: **البنية الدلاليّة لـ تم.دل** و**البنية الاتّصاليّة**.

أ. تكوين البنية الدلاليّة لـ تم.دل

ر المعنى الفرديّة وتحديد طبيعتها الدلاليّة (محمولات ذات موضوع واحد – أو موضوعين أو موضوعات – أو مساند دلاليّة objet sémantique) وضبط الارتباطات التي تجمع بين المحمول – الموضوع. مثال [هذا] أنّ 'أحبّ 2.1 '

محمول ذو موضوعين (س يحبّ 2.1 ي) حيث الموضوع الأوّل هنا هو 'نورم' والثاني هو 'زوجةII '. ويسمح لنا هذا ببناء قطعة الشبكة التالية:

'نورم ←1 ــ أحبّ 2.I ــ 2 ← زوجة II'. وستعطى لاحقا (رسم 2) البنية الدلاليّة التامّة لـ **تم. دل**. الخاص بالشاهد (1).

ب. تكوين البنية الاتّصاليّة لـ تم.دل.

يتعلّق الأمر هنا بتقسيم **تم.دل** إلى شبكات فرعية تحدّد الكتل الاتّصاليّة للمعاني الحاضرة في الرسالة. وبذلك سنبيّن أنّ الحدث الذي نريد إثباته في رسالتنا – وهو ما سنسمّيه المخبر به في الرسالة– هو خاصّية عمق الإحساس

الذي يحسّ به نورم إزاء زوجته. ومكوّن الرسالة الذي به يؤكَّد هذا الشيء – وهو ما سنسمّيه المخبر عنه في الرسالة – هو نفس الحدث [المتمثّل في] أنّ نورم يحبّ زوجته **مارج**. فنحن إذن إزاء رسالة يمكن أن تكون إجابة عن سؤال مثل:

(2) هل يحبّ نورم حقيقة زوجته مارج؟

وكي نرى مدى أهمّية تخصيص البنية الاتّصاليّة (المعتبرة هنا تحت زاوية المقابلة المخبر به / المخبر عنه) يكفي أن نستنتج أنّه من بين الجمل أسفله – التي تحيل كلّها إجمالا على الحالة نفسها للأشياء [في العالم]- ستكون (3 أ) وحدها الإجابة الصحيحة عن السؤال (2).

(3) أ. نورم يحبّ **بجنون** زوجته مارج

ب. نورم يحبّ بجنون زوجته **مارج**

ج. زوجة نورم، التي يحبّها إلى حدّ الجنون، تسمّى «مارج»

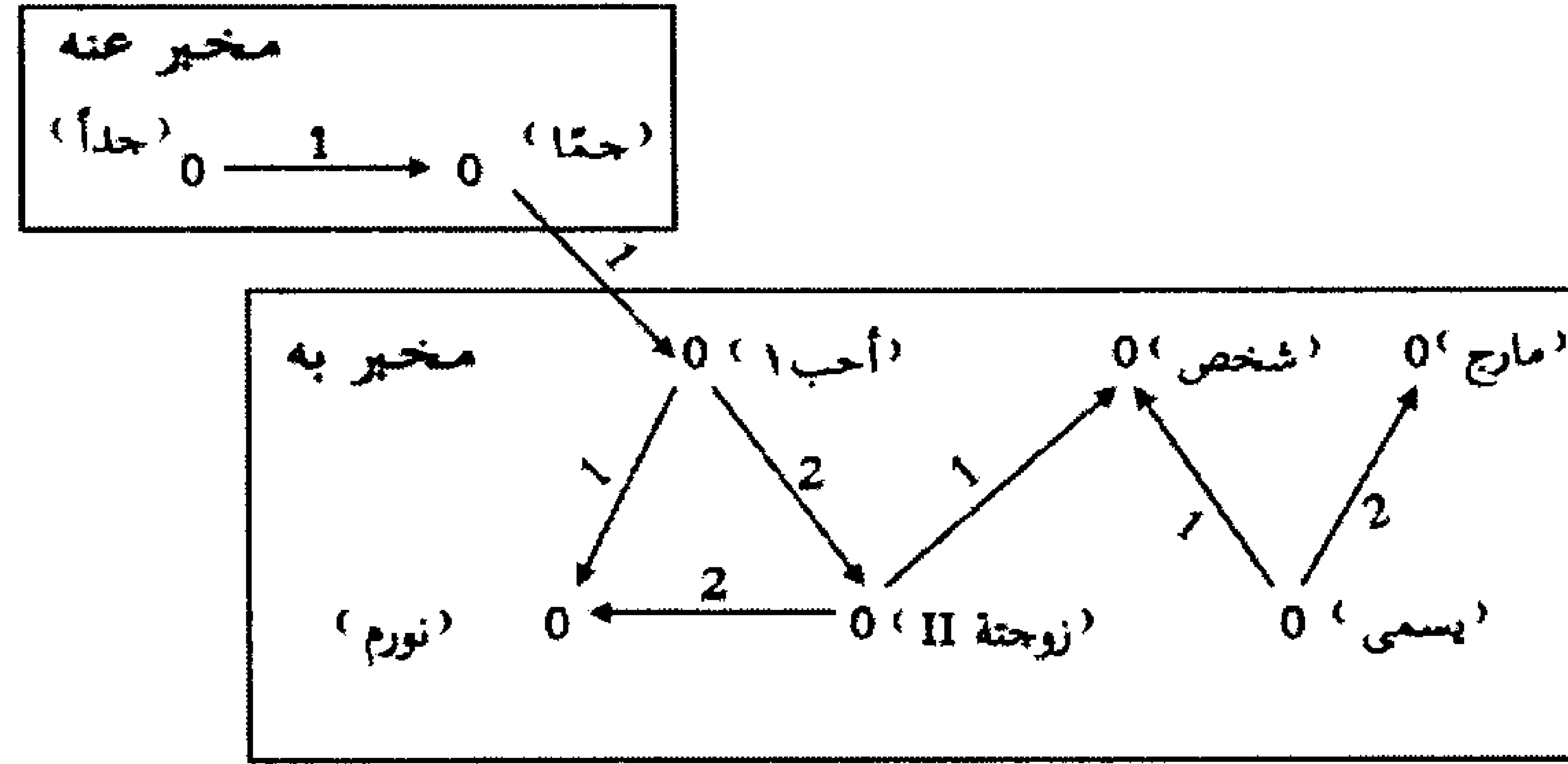
[القطع التي بخطّ غليظ تُقرأ بتفخيم نبريّ] [1]

إنّ **تم.دل.** للجمل (3أ – ج) لها كلّها نفس البنية الدلاليّة، لكنّها تختلف بناها الاتّصاليّة.

وتسمح العمليّتان اللتان بُحثتا في **(أ)** و**(ب)** ببناء **تم.دل.** من الرسم 2 أسفله، [أمّا] الجملة (3أ) فستكون «النصّ الهدف» في الأقسام الصغرى التالية [2]:

(1) ينبّه المؤلِّف إلى قراءة القطع المكتوبة بحروف التاج (الحروف الكبيرة) وبخطّ غليظ بتفخيم نبريّ، ولم نشر إلى هذه القطع إلاّ بالخطّ الغليظ [المترجم].

(2) من الواضح كلّ الوضوح، من الزاوية النظرية، أنّ (3 أ) وكلّ الأقوال الشارحة هي التي [تمثّل] الهدف من تأليف معنى ⇦ نصّ. وسأركّز هنا على تأليف نصّ واحد لعدم إطالة عرضي دون موجب. وسأحاول حينئذ، في حدود الإمكان، أن نُبيّن للقارئ الاختيارات الأساسيّة التي تتوفّر لنا زمن التأليف معنى ⇦ نصّ.



رسم 2 تمثيل دلالي لـ (3أ) وكل شروحها

رسم 2. **تم دل** لـ (3 أ) وكلّ الأقوال الشارحة

في الرسم أعلاه، يشير الرسم الخطّيّ إلى أنّ العقدة [أي 0] الموافقة هي التي «تلخّص» معنى الشبكة الفرعية الذي تمثّل [هذه العقدة] جزءا منه. هذه العقدة تسمّى **المهيمنة اتّصاليّا**، وهكذا يتعلق المخبر عنه قبل كلّ شيء بشعور معين (حبّ نورم لزوجته) ويتعلّق المخبر به بقوّة هذا الشعور.

وبالنسبة إلى القرّاء المتعوّدين على ترقيم منطق المحمولات ورموزه أكثر من الشبكات الدلاليّة يمكن أن نشير إلى أنّ بنية الرسم 2 الدلاليّة متكافئة مع مجموعة العلاقات الحمليّة التالية:

(4) 'أحبّ I.2 ' ('نورم '، 'زوجة II') &

'زوجة II ' ('شخص '، 'نورم') &

'يسمّى ' ('شخص '، 'مارج') &

'قوّة' ('أحبّ I.2') &

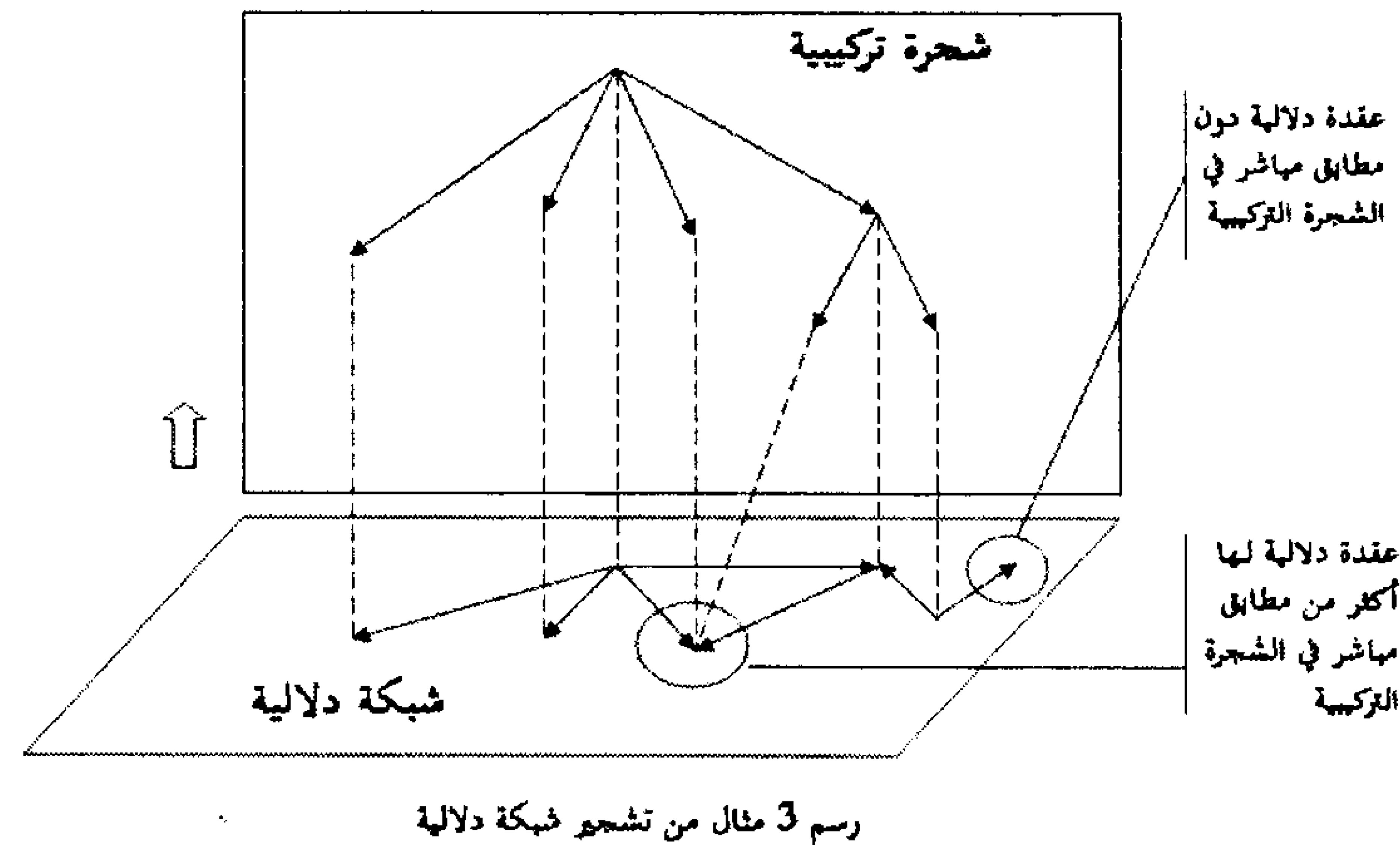
جدّا (قوّة).

لكن ينقص الصياغة الصورية الواردة في(4) تخصيص البنية الاتّصاليّة للرسالة حتّى يمكن أن يُعتبر **تم.دل**. حقيقيا.

3.2 خيار التمثيل التركيبيّ العميق وتكوينُه

لما كانت نظرية **نمن** تعتمد المقاربة التركيبيّة التي اقترحها لوسيان تنيار Lucien TESNIÈRE في «مبادئ علم الإعراب البنيوي» (تنيار 1965) فإنها تسلّم بأنّ البنية التركيبيّة للجملة هي مجموعة روابط التّعلّق الوظيفي (= علاقات الوظيفة التركيبيّة) الموجودة بين كلمات الجملة. وتمتاز هذه البنية خاصّة بقابلية تمثيلها شكليّا بشجرة تسمّى **شجرة [علاقات] التعلّق**. ومثلما أُشير سابقا في 1.2 (في الجدول الواصف لمراحل مسار التأليف **معنى⇦ نصّ**)، تستدعي نظرية **نمن** مستويين من التمثيل التركيبي: **التمثيل التركيبيّ العميق (تم.تر.عم.**) **والتمثيل التركيبي السطحيّ (تم.تر.سط.**). لنر أوّلا ما هي خصائص **تم.تر.عم.** ببحث [مراحل] الانتقال بين المستويين: **تم.دل** ⇦ **تم.تر.سط.** انطلاقا من مثالنا.

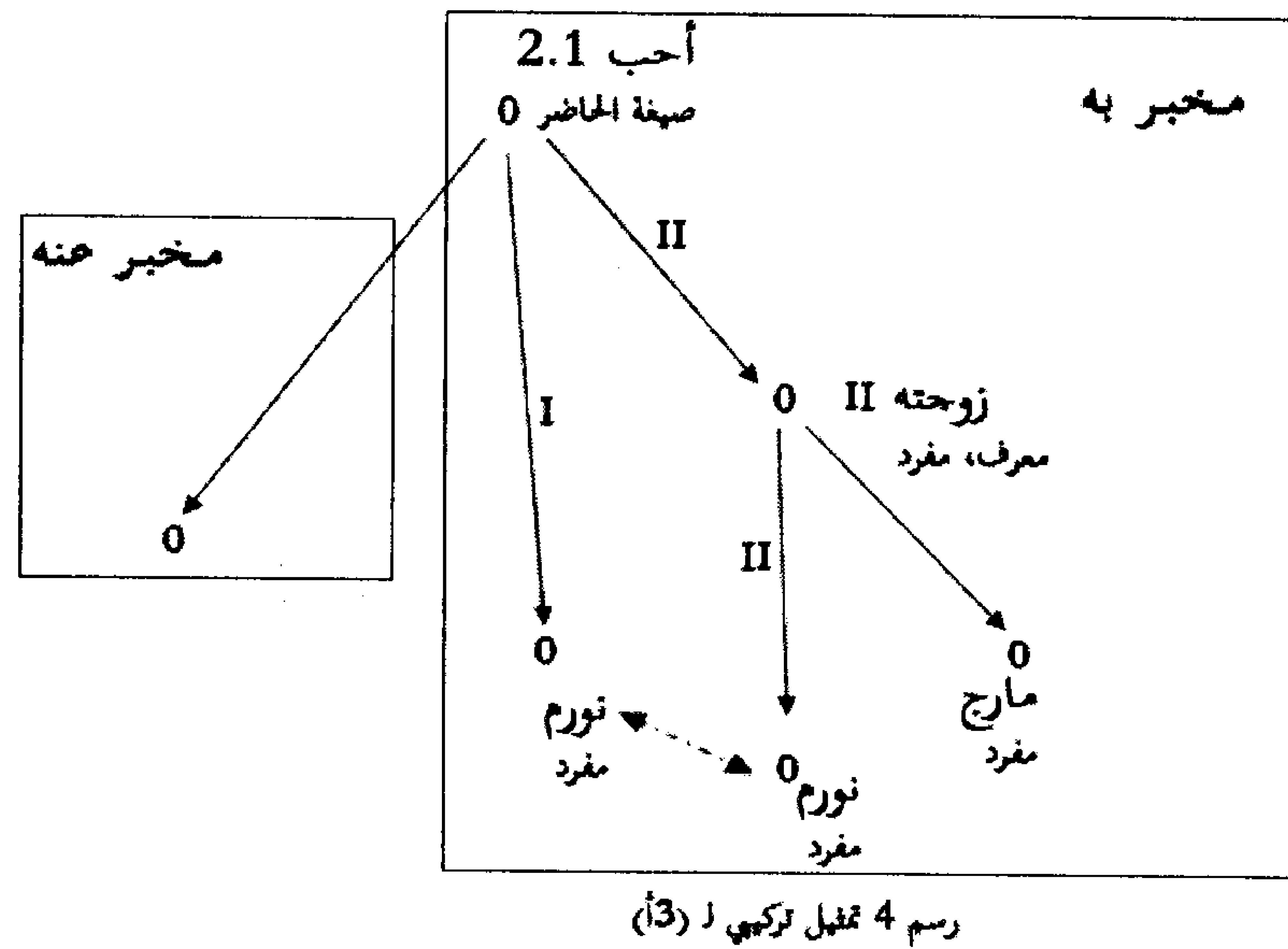
ويمكن أن نقول إنّ غاية الانتقال التي تعنينا هنا هي تقديم تمثيل«مشجر» لـ **تم.دل.** مثلما يصوّره الرسم أسفله:



رسم 3 مثال «التشجير» لشبكة دلاليّة

يُظهر الرسم أعلاه بوضوح أن الفرق الشكليّ بين شجرة تعلّق تركيبيّة وشبكة دلاليّة يكمن قبل كلّ شيء في كيفية تشكل الارتباطات بين عقد يسمح بها النوعان من الترقيم الشكلي (الشبكة الدلاليّة والشجرة التركيبيّة باعتبار الاثنتين حالات خاصّة من الخطوط المقترنة graphe).

ولما كان هدفنا يقتصر على منولة إنتاج الجملة (3أ) ([وذلك] من بين كلّ الجمل الفرنسيّة القادرة على التعبير عن الرسالة الممثّلة في الرسم 2)، فإننا سنحدّد معنى «أحبّ 2.1» باعتباره المكوّن المركزي لرسالتنا وأن نشتقّ من هذا المعنى جذر الشجرة التركيبيّة العميقة. فنحصل على **تم.تر.عم**. التالي:



رسم 4 تمثيل تركيبي لـ (3أ)

يتكوّن **تم.تر.عم** من أربع بنى: البنية التركيبيّة العميقة والبنية الإحاليّة العميقة والبنية الاتّصاليّة العميقة والبنية التنغيميّة العميقة.

أ) البنية التركيبيّة العميقة:

هي البنية الأساسيّة لـ تم.تر.عم. وهي تطابق تشجير البنية الدلاليّة لـ تم.دل.، وهي مكوَّنة من عقد الشجرة وتوحّد بينها روابط التعلّق [التركيبي] (التي أُشير إليها بسهم): ويهمّ الأمر شجرة التعلّق نفسها.

وتُعَنوَن عقد شجرة التركيب العميقة بنوعين من الكيانات اللسانيّة:

1. الوحدات المعجميّة التامّة التي ستظهر في النصّ المقصود – هنا: **أحبّ 2.1 زوجة II، مارج ونورم**[1].

1 ـ **الوظائف المعجميّة** – هنا وظيفة التقوية، **مقن** *[2]

[ويمثّل] متصوَّر الوظيفة المعجميّة أحد الاكتشافات الأكثر أهمّيّة في لسانيّات معنى – نصّ. وللأسف، فليس من الممكن هنا تقديمها تقديما مرضيّا وسأكتفي بمقدّمة سطحيّة جدّا.

والوظائف المعجميّة هي أداة منولة للظواهر التلازميّة [في المعجم]، ففي الحالة التي تعنينا هنا مثلا، نرى أنّ المكوّن الدلاليّ (جدّا ـ ←1 قوّة لـ **تم.دل.** تُرجم في المستوى الدلاليّ العميق بـ عقدة **التقوية مقن قص****[3]. والسبب في ذلك أنّ التقوية معبّر عنها في اللغة بواسطة تراكيب شبه جاهزة، تسمّى متلازمات. و**مقن** هو اسم التشكّل التلازمي الذي يطابق محوِّرا intensificateur قويّا للأسماء والأفعال، إلخ. وهذه بعض الأمثلة الموضحة للوظيفة المعجمية [المسماة تقوية] مقن: وتشير العلامة «أصغر من» (<) إلى تدرّج في التقوية.

مقن (أحبّ I.2) = كثيرا < من كلّ قلبه، بقوّة < إلى حدّ الجنون، كالمجنون

(1) نلاحظ، في الرسم 4، أنّ أسماء الوحدات المعجميّة مصاحبة بعلامات من نوع صيغة الحاضر إلخ مطابقة لدلالات نحويّة يجب أن يُعبّر عنها بالقرب من هذه الكلمات، ولتخفيف التمثيل لم أدرج في الرسم2 تمثيل الدلالات النحويّة

(2) مقن: بنية صوتية رأيناها مناسبة للبنية الصوتيّة للفظة Magn التي سيوضّح المؤلّف معناها لاحقا [المعرّب].

(3) عقدة مقن قص: (قص) هنا تعبّر عن الأقصى تناسبا مع ما عبّر عنه المؤلّف بـ: Le nœud Magn max [المعرّب].

مقن (مطر) = كبيرة، قويّة < غزيرة، جارفة.

مقن (أنكليزية rain مطر)...driving، heavy غزيرة < torrential جارفة

إنّ مقدّمة اسم الوظيفة المعجميّة في **تم.تر.عم**. يسمح بمنولة الأمر التالي: إنّ ما يأخذه المتكلّم بعين الاعتبار، بالنسبة إلى **محتوى** النصّ الذي سينتجه، هو التعبير عن محوِّر لوظيفة التقوية. إن اختيارات [المتكلم] لمتلازمة مخصوصة (أحبّ بجنون مقابل إلى حدّ الجنون) يتعلّق بمشكل سطحيّ نسبيًا، [هو] أقرب من اعتبارات الشكل منها إلى المعنى. وتكمن في هذه النقطة بالذات أهمية الثنائيّة المفهومية **تر.عم.في مقابل تر.سط**.: فهي تمكّن من تفسير الفرق الموجود بين الاختيارات التركيبيّة [للمتكلم] المقترنة بـ**المحتوى** المعبَّر عنه – انتقال **تم.دل.**⇦ **تم.تر.عم**. – والاختيارات المقترنة **بطريقة** التعبير عن هذا المحتوى – انتقال **تم.تر.عم**.⇦**تم.تر.سط**.

وتوسَم أقواس تم.تر.عم. بأسماء العلاقات التركيبيّة العميقة وتسمى بها مثلما هو مشار إليه في جدول القسم الفرعي 1.2، وهذه العلاقات كونيّة: [فـ] نظام العلاقات التركيبيّة العميقة المستعملةُ لبناء تم.تر.عم. لا تتنوّع ولا تختلف مهما تكن اللغة المعنيّة. إنّ تم.تر.عم. من الرسم4 يحتوي على علاقتين تركيبيّتين عميقتين خاصتين بالمشاركين في الحدث I وII، وهما النظيران الشقيقان على الصعيد التركيبي للعلاقات الدلالية بين المشاركين في الحدث **I وII** (المشارك الأول والثاني في الحدث للمحمول أي «أحبّ 2.1») التي نجدها في **تم.دل**. وسنرى لاحقا، عندما نعالج الانتقال المقبل، أنّ العلاقات التركيبيّة العميقة I وII تولّد، بالنسبة إلى النظائر التركيبيّة الشقيقة للأفعال، علاقات سطحيّة من نوع الفاعل [أو الخبر في الجملة الاسمية في العربية] أو مفعول ومتمّم. وتظهر في الرسم 4 علاقة تركيبيّة عميقة أخرى هي العلاقة الوصفية ATTR [تلك

التي تتحقق بفعل الكينونة في الانجليزية والفرنسية وبالخبر في الجملة الاسمية] في العربية، وهي علاقة تختزل وتوَحِد في المستوى العميق كلّ أنواع المحوِّرات [من قبيل الحال والنعت والبدل] (وذلك من قبيل أَحبّ **وصفية** ← ATTR إلى حدّ الجنون وكذلك الشاهد وزوجته ـ **وصفية** ATTR ← مارج)[1]

وإنّه من المهمّ جدّا أن نلاحظ أنّ الشجرة التركيبيّة (عميقة أو سطحيّة)في نظرية **نمن** غير مرتّبة خطّيّا. فهذا النوع من الشجر لا يفيد إلاّ في وصف روابط التعلّق التركيبيّ الموجود بين عجْمات الجملة. أما ترتيب العناصر في الجملة – وهو **وسيلة تعبير** عن التّعلّقات التركيبيّة– فلن نقوم بحسابه وتحليله **إلاّ** زمن الانتقال نحو المستوى الصرفي. (التمثيلات الصرفية هي سلاسل خطّيّة) وتجدر الإشارة إلى أن رسم علاقة التعلّق التي تربط [وظيفة التقوية القصوى] **مقن قص** بـ **أحبّ** 2.1 على يسار علاقة التعلّق التي تربط **نورم** بهذا الفعل نفسه ليس له أيّة دلالة على مستوى التمثيل. وكان يمكن مع ذلك أن نختار الموقف المعاكس.

ب) البنية الإحالية العميقة:

إنّ **تم.تر.عم**. شجرة لأنّ عجْمات الجملة (باستثناء العجْمة المكوّنة لجذع الجملة) [هي] تركيبيّا رهينة عجْمة وعجْمة واحدة أخرى للجملة: ويعني ذلك أنّ العجْمة الواحدة ليس لها إلاّ وظيفة تركيبيّة واحدة في الجملة. ويمكن إذن أن نجد في الشجرة التركيبيّة عدّة عقد قد نبتت وتفرعت انطلاقا من العقدة نفسها لـ **تم.دل**. التي انطلقنا منها: إنّها عقد ذات تقارن إحاليّ – أُنظر العقدتين نورم من الرسم 4. ويجب أن نشير إلى التقارن الإحالي في **تم.تر.عم**. خصوصا للتمكّن من منولة ظواهر الإضمار عند المرور والانتقال إلى **تم.تر.عم**. وهذا يتمّ بأن

(1) توجد علاقات تركيبية عميقة (lv،v،vl،llll...) لن أدرجها هنا لتخفيف هذا العرض.

نضع فوق البنية التركيبيّة العميقة الأساسيّة بنيةً إضافيّة توافقها: إنها البنية الإحالية العميقة ممثّلة بطريقة الأسهم المرسومة بنقاط متتالية ذات الاتّجاه المزدوج وهي الرابطة بين العقد ذات التقارن الإحالي.

ج) البنية الاتّصاليّة العميقة:

يمتلك **تم.تر.عم.**، تماما مثل **تم.دل.**، بنية اتّصاليّة. وإذا كانت البنية الاتّصاليّة لـ **تم.دل.** مستعمَلة لمراقبة مسار التشجير فإنّ [البنية الاتّصاليّة] لـ **تم.تر.عم.** ستسمح بالتأثير في اختيارات أكثر سطحيّة مثل التّعلّقات التركيبيّة السطحيّة التي ستؤثّر، بدورها، على ترتيب الكلام ترتيبا خطّيا وتحليل بنى التنغيم وحسابها.

د) البنية النغميّة العميقة:

وأخيرا فإنّ **تم.تر.عم.** تمتلك بنية تنغيميّة: أي تمثيلا شكليّا لتنغيميّة ضروريّة للتّعبير عن نوع من الرسالة المرمَّزة من **تم.دل.**. وفي مثالنا، فإنّ هذه البنية التنغيميّة العميقة بسيطة: فهي تقتصر على ذكر بنية تنغيمية إخباريّة محايدة تصاحب شجرة **تر.عم.**

ولتلخيص هذا التمثيل السريع جدّا لـ **تم.تر.عم.**، أريد أن أؤكّد على أنّ الرسم 4 هو في الحقيقة **تم.تر.عم.** للجمل الثلاث الأولى التي قدّمت في (1):

نورم يحبّ بجنون زوجته مارج [= (3 أ)]

نورم يحبّ زوجته مارج إلى حدّ الجنون

نورم يحبّ زوجته مارج مثل المجنون

فالمرحلتان الأخيرتان لـ (1):

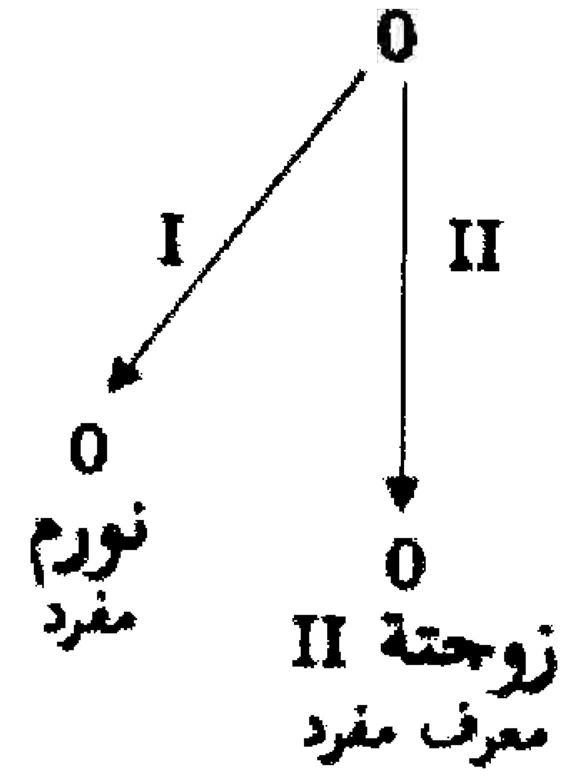
نورم يحسّ بحبّ جنونيّ لزوجته مارج

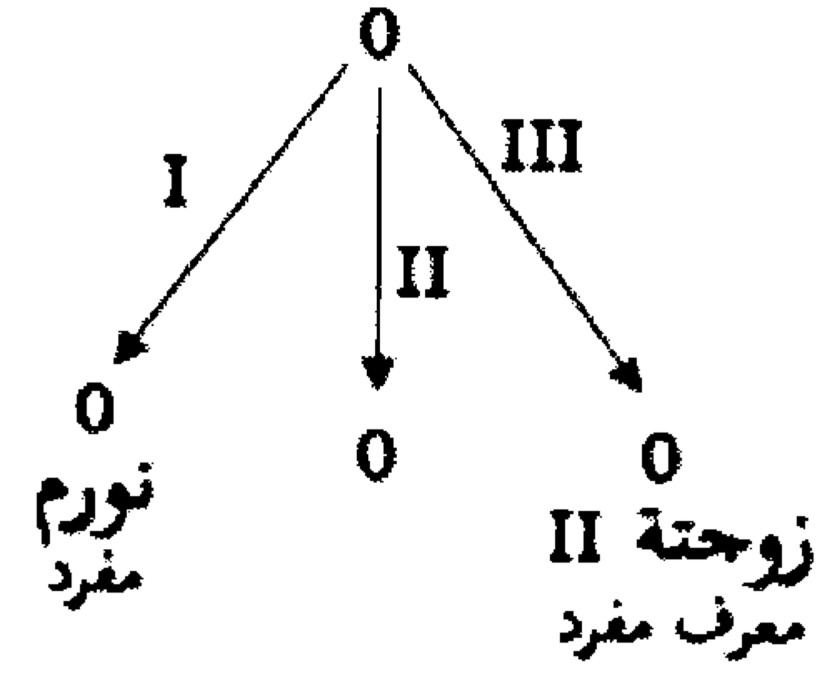
نورم يشعر بحبّ جمّ لزوجته مارج

لا يمكن أن تتولّدا مباشرة من هذا الـ**تم.تر.عم.** ويجب، لتكوينهما، أن يستعمل المتكلّم التكافؤ التالي قصد إنتاج **تم.تر.عم.** آخر انطلاقا من **تم.تر.عم.** من الرسم[1] 4:

(1) إنّ تم تر عم الجديد (المشتقّ) يكافئ الرسم 4 إزاء المعنى المعبّر عنه ولكنّه مطابق للبنية التركيبية للجملتين الأخيرتين.

أحب 2.1 اخبار حاضر





(أحب 2.1)

الشجرة الفرعية التي على اليمين تقتضي وظيفتين معجميّتين جديدتين:

معنى$_{0}$ (AIMER I.2 [أي أحب]) يرجع الاسم الموافق للفعل المعني بالدرس أي AMOUR I.3 [أي حُب] وفق ترقيم المعجم الفرنسي روبار الصغير

المفعولية Oper 12 يرجع قائمة الأفعال الناقلة أو أفعال العماد من قبيل éprouver ou ressentir de l'amour أي شعر بالحب أو أحس بالحب.

ولن أذهب أبعد من ذلك في وصف الوظائف المعجميّة. فالقارئ المهتمّ يمكن أن يجد عدّة مراجع ببليوغرافيّة لهذا الموضوع في الخاتمة.

4.2 خيار تمثيل تركيبيّ سطحيّ وبناؤه:

إنّ الانتقال نحو **تم.تر.سط.** سيُقحم أساسا العمليّات التالية:

• حساب العلاقات التركيبيّة السطحيّة، المخصّصة للغة المعنيّة، انطلاقا من تعلّقات تركيبيّة عميقة.

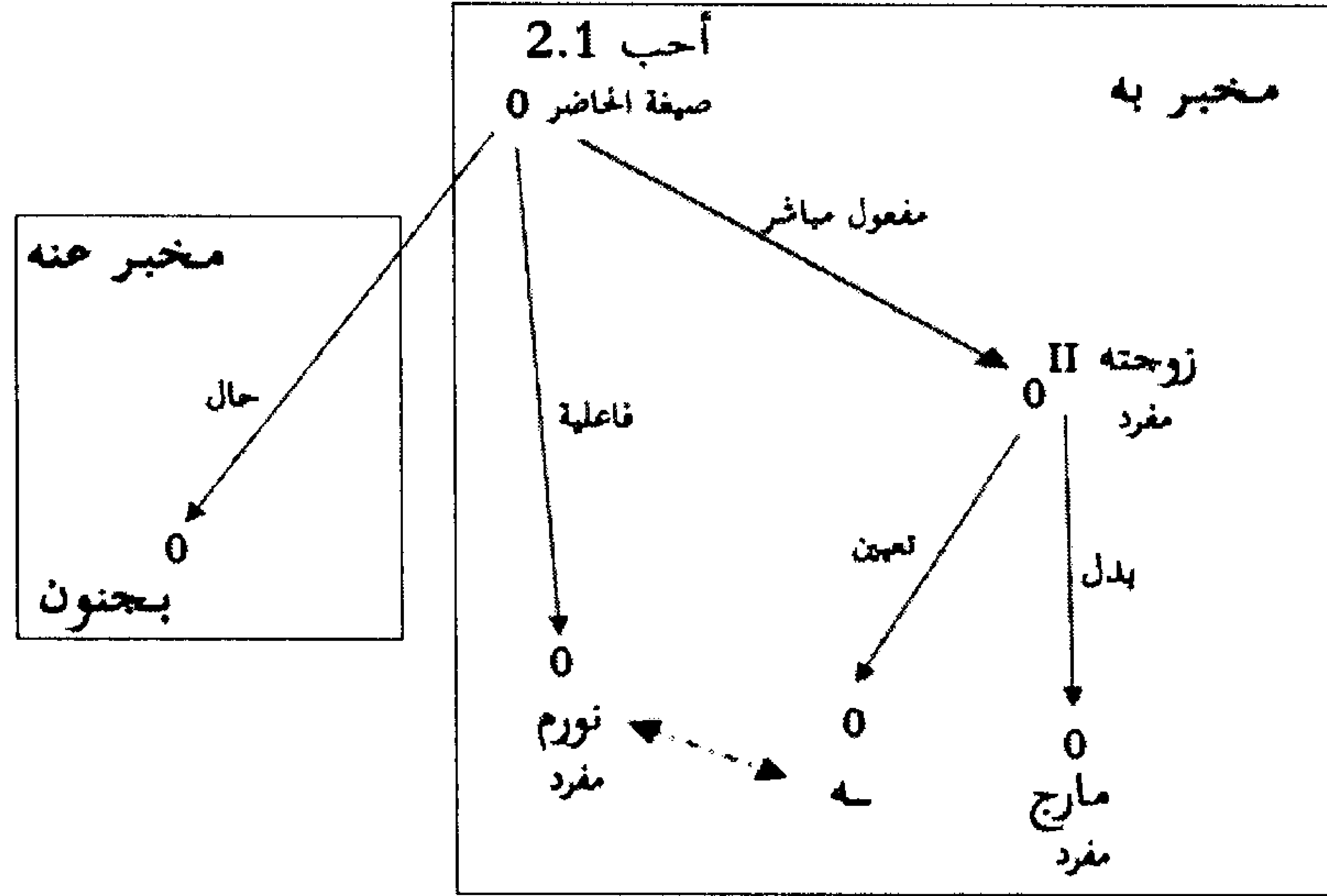
• اختيار من بين القيم الممكنة للوظائف المعجميّة الحاضرة في **تم.تر.عم.**

• إقحام العجُمات الفارغة (الكلمات النحوية) الضروريّة لتأمين [الاستقامة] النحويّة للجملة (حروف المعاني العاملة، إلخ).

• الإضمار

• تكوين بنى اِتّصاليّة وإحاليّة وتنغيميّة للمستوى التركيبيّ السطحي.

ويظهر **تم.تر.سط.** للجملة (3 أ) كما يلي:



رسم 5 تمثيل تركيبي لـ (3أ)

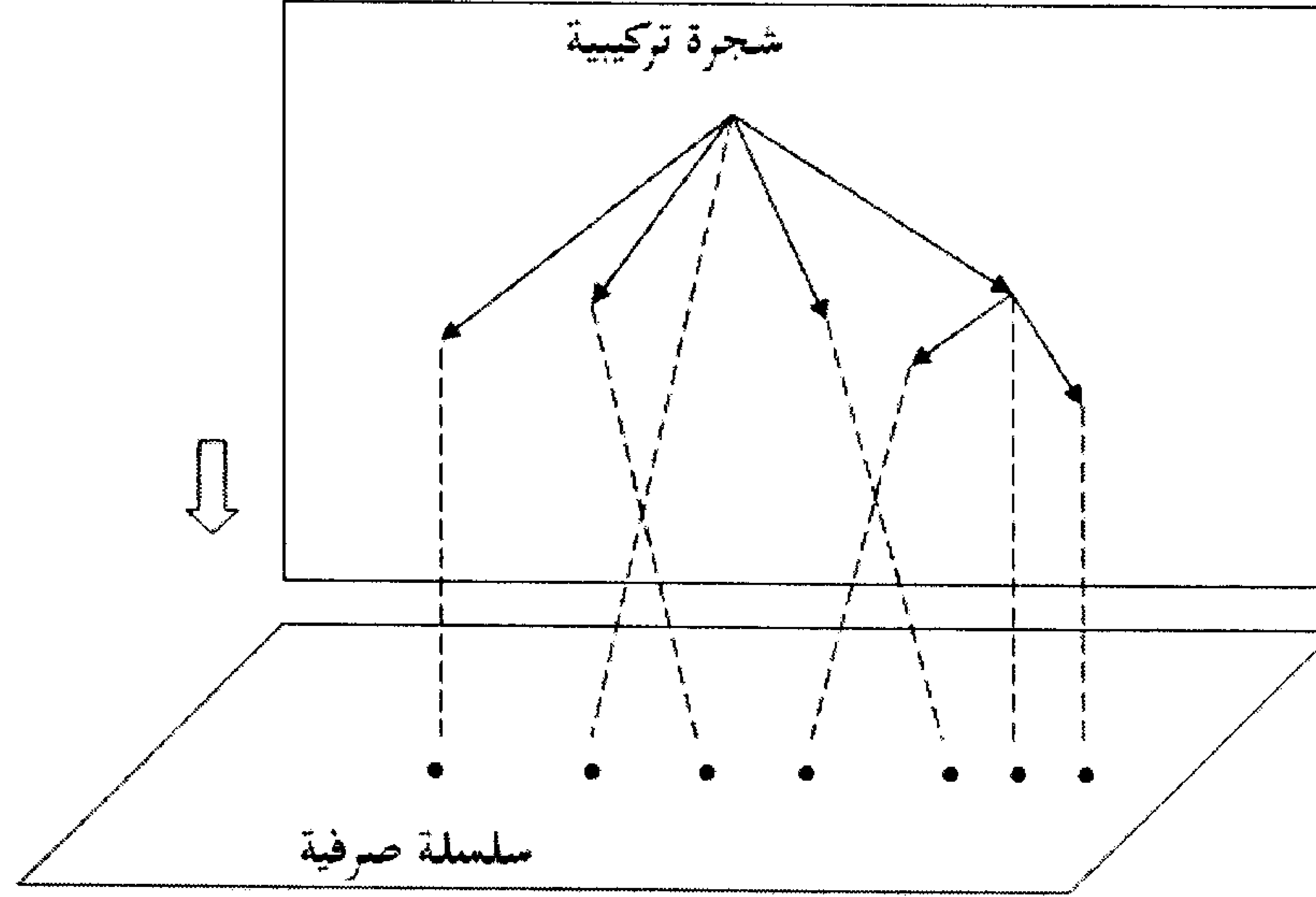
نرى أنّ هذا التمثيل يحتوي على كلّ الوحدات المعجميّة التي ستكون حاضرة في النصّ النهائي. وبما أنّ فعل AIMER I.2 أي أحب 2.1 متعدٍّ [تعدّيا] مباشرا فإنّه لم يُدرج أيّ حرف معنى لدعم الشجرة الفرعيّة التركيبيّة السطحيّة التي تطابق التعبير عن المشارك الدلالي الثاني في الحدث. وسنلاحظ أنّ الإضمار قد تحقّق بما يسمح بتحقيق هدفين:

-1 تجنّب تكرار لـ نورم في الجملة (وإلاّ سنحصل على نورم يحبّ بجنون زوجة نورم،وهذا يقتضي شخصين مختلفين اسمهما نورم)،

-2 الحصول على معين للاسم النكرة زوجة II [أي علامة تعريف].

5.2 خيار تمثيل صرفيّ عميق وتكوينُه

إنّ المهمّة الرئيسيّة من الناحية الشكلية التي ينبغي علينا إنجازها عند الانتقال من البنية السطحية إلى البنية العميقة أي **تم.تر.سط.** ⇦**تم. صر.عم.** هي التي يمكن أن نسمّيها «الترتيب الخطي للشجرة التركيبيّة السطحية»، وهذه [الشجرة] ترسم في الرسم أسفله:



رسم 6 الترتيب الخطي لشجرة تركيبية

ويجب على الرسم 6 ألاّ يوقع القارئ في الخطإ: فلا يتعلّق الأمر هنا بتبديل ترتيب عقد الشجرة التركيبيّة السطحية قصد الحصول على ترتيب حقيقيّ للوحدات المعجميّة للجملة. لنذكّرْ أنّ عقد الشجرات التركيبيّة معنى- نصّ غير مرتّبة خطّيّا حتّى وإن كان التمثيل الخطّي يجبر الباحث على تقديم المعطيات مرتبة وفق بعد الفضاء من اليمين إلى اليسار [في العربية او من اليسار إلى اليمين في الفرنسية].إن الترتيب الخطي للشجرة [التركيبية] لا يتمثّل إذن في تغيير ترتيب سابق الوجود، بل في **حساب** ترتيب خطّيّ وضبطه.

إنّ الترتيب الخطي هو العمليّة الأهمّ – الأكثر مدعاة للدهشة والإعجاب بوجه من الوجوه – التي يتم إنجازها في هذا المستوى من الانتقال، لكنّها ليست الوحيدة. وعموما فإنّ الانتقال **تم.تر.سط.... تم.صر.عم.** يتكفّل بالعمليّات الثلاث التالية:

- حساب الترتيب الخطّيّ للوحدات المعجميّة للجملة وضبطها،

• حساب المطابقات الصرفيّة المختلفة وضبطها (مثال: مطابقة فعل مع فاعله النحويّ)[1]،

• حساب البنية التنغيميّة للجملة التي يجب أن تعكس [بصفة] أمينة البنية التركيبيّة الاتّصاليّة والتنغيميّة السطحية.

وبالنسبة إلى شاهدنا، فإننا نحصل على **تم.صر.عم.** التالي:

نورم	**أحب ٢.١ بجنون**	**زوجته II**	**مارج**
مذكر	صيغة الحاضر	مؤنث	مؤنث
مفرد	صيغة الغائب مفرد	مفرد	مفرد

رسم 7 تمثيل صرفي عميق ل (3أ)

ومثلما سنراه في الرسم أعلاه فإنّ **تم. صر. عم.** يأخذ بعين الاعتبار نوعين من البنى:

1- البنية الصرفية العميقة بصريح العبارة والمتكوّنة من سلسلة من عجْمات الجملة حاملة لعلامات صرفيّة مفيدة.

2- البنية الصرفيّة التنغيميّة العميقة التي تحتوي على (i) علامة المجموعات التنغيميّة الكبرى (هنا، الأحياز الأربعة)، و(ii) التسلسلات التنغيمية الضروريّة (انظر الرابط بين ـه وزوجة II) و(iii) صيغ التنغيم (الخطوط المنحنية التي تعلو الكتل التنغيميّة)[2].

وفي هذا المستوى من الانتقال، قمنا بطبيعة الحال باختيارات. من ذلك أنه يمكن لمنوال معنى-نص خاص بالفرنسية أن ينتج **تم. صر. عم.** من الجملة

(1) في هذا المستوى كذلك يكون حساب الأنظمة التركيبية، بالنسبة إلى اللغات التي تأخذ بعين الاعتبار حالات نحوية.

(2) يمكن أن نلاحظ في هذه الحالة التنغيم الموسوم على «بجنون» الذي سيمكّن من التعبير عن طبيعته الخبرية – التمثيل للمثال (3 أ) في 2.2.

رقم5 التي تختلف عن **تم. صر. عم.** في الشاهد 3 أ بما أنّها تمثّل تغيّرا للترتيب الخطّيّ لعناصر الجملة:

(5) نورم يحبّ زوجته مارج بجنون

ويوضح هذا المثال أنه كلّما ابتعدنا عن مستوى التمثيل الدلاليّ فإنّ الاختيارات المتوفرة [تكون] محدودة وسطحيّة.

وأقف عند هذا الحد في تقديم مراحل الانتقال التي يعتمدها منوال **معنى-نصّ** آملين أنّ الفلسفة العامة للمقاربة قد أصبحت واضحة، على الأقلّ بما له علاقة بطبيعتها التراتبية [من حيث مستوياتها]. وفي إطار معالجة تامة لـ **نمن** يكون بطبيعة الحال من الضروريّ أن نقدّم بقيّة مستويات الانتقال، ولكن أريد أن أخفّف هنا إلى أقصى حدّ عرضي قصد تخصيص بقية المقال لتقديم منوال معنى – نصّ نفسه: أي تقديم القواعد الممكّنة من تحقيق الانتقالات الموصوفة أعلاه. وأذكّر أنّ بناء المناويل اللسانيّة (معاجم وأنحاء) هو الغاية النهائية من الدراسة اللسانية **معنى-نصّ**.

3. بنية منوال معنى-نصّ

مثلما أشرنا سابقا، فإنّ منوال معنى- نصّ للغة من اللغات يمكن أن يقسّم إلى قسمين. فالمكوّن الأساسيّ للمنوال الذي يحمل المعجم والنحو هو مجموعة قواعد إخباريّة. [و] تسمّى القاعدة إخباريّة إذا لم تطابق متتالية من التعليمات، مثال ذلك «افعل أ ثمّ ب، ثمّ إذا كانت النتيجة ج افعل د... ». ويمكن القول عموما إنّ القاعدة اللسانيّة الخبريّة تصف حدثا أو واقعة من اللغة. أما المكوّن الآخر لمنوال معنى- نصّ فهو مجموعة قواعد إجرائيّة: هي قواعد تفيد في تفعيل القواعد الخبريّة للمكوّن المركزي. وفي القسم الراهن سأستعرض بإيجاز بعض أنواع القواعد الإخباريّة (1.3) والإجرائيّة (2.3). وسيكون الهدف من عرضي توفير بعض الرسوم، دون إضافة، قصد إعطاء فكرة عامة عن منوال **معنى-نصّ**. وسيكون بالفعل من المستحيل أن نقدّم هنا كلّ

قواعد نظرية **معنى-نصّ** المستعملة لتحقيق الانتقالات بين مختلف التمثيلات المعالَجة في القسم السابق، وتُعدّ هذه القواعد حرفيّا بالمئات.

1.3 المكوّنات الإخباريّة:

1.1.3 معجم معنى- نصّ: معجم تفسيريّ وتعامليّ

على عكس أغلبيّة المقاربات الحديثة في اللسانيّات الشكليّة فإنّ نمن تنظر إلى معجم لغة [ما] على أنّه قطب الرحى في منوال هذه اللغة. وهذا [يمثّل] جزئيّا نتيجة للتوجّه الدلاليّ لمقاربة معنى- نصّ بما أنّ المعجم هو قبل كلّ شيء فهرس دلالات اللغة وفهرسها. توجد بطبيعة الحال دلالات غير معجميّة - أي دلالات نحويّة (زمن نحوي، إلخ.) - يجب أن توصف في نحو اللغة، لكنّ الدلالات اللغويّة تتلاقى في أغلب الحالات في مجموعة الدلالات المعجميّة للغة وهي موصوفة في المعجم. فـ «اللسانيّ المعتمد لنظرية معنى- نصّ» هو إذن ضرورة قاموسيّ. وسأخصّص هذا الجزء من المقال لوصف مقتضب جدّا لما هو معجم معنى- نصّ. والمعجم المسلّم به من نمن يسمّى **المعجم التفسيري التعاملي** (م ت ت). وسأقدّمه مبرّرا صفتي التفسيري والتعاملي المرتبطتين به.

إن المعجم م ت ت تفسيريّ لأنّه يصف معنى الوحدة المعجميّة بواسطة تعريف تحليليّ يفكّك هذا المعنى إلى عناصر معنى أكثر بساطة (أي إلى معان أقرب إلى الأوائل الدلاليّة منها إلى معنى الانطلاق). فتفسير المعنى يطابق إذن مطابقة مباشرة [عملية] التحليل: أي يطابق تفكيك العناصر المعجمية إلى عناصر أبسط. ومن المستحيل الدخول هنا في تفصيل المبادئ التي تحكم بناء تعريفات م ت ت، انظر ملشوك بالاشتراك مع كلاس وبولقار (1995)، وسأكتفي باقتراح مثال: هو تعريف AMOUR I.3 **حبّ3.1** وهو اسم يطابق الفعل AIMER I.2 **أحبّ**[1].

---

(1) نعتبر أنّ «س يحبّ ي» مكافئ بدقّة لـ س له حبّ 3.1 لـ ي. وبعبارة أخرى يكفي أن نخزن في المعجم تعريف الاسم وأن نحيل إلى هذا التعريف في تعريف الفعل. وكي لا نطيل العرض، ولا أدخل هنا في تقديم الأسباب التي تدفعني لاعتماد الاسم هنا دون الفعل كبداية لنقطة انطلاق الوصف الدلالي.

يحتوي كلّ تعريف لـ م ت ت قسمين:

1 ـ المعرَّف، وهو شكل قضوي يقدّم الوحدة المعجميّة التي ستُعرَّف مصحوبة بمتغيّرات ('س'، 'ي'، 'ز'...) تمثّل المشاركين الدلاليّين للحدث.

2 ـ المعرِّف، وهو التعريف بالمعنى الضيق للكلمة، أي قول شارح تحليليّ للشكل القضوي للمعرَّف.

ووفقا لهذا، فإنّ مقاربة جيّدة لتعريف AMOUR I.3 **حُبّ** 3.1 تكون:

(6) ' حُبّ 3.1 من س إلى ي' = ' حاجة نفسية ومادية للشخص س من الشخص ي

(محـدَّد) (محـدِّد)

إنّ التعريف (6) تعريف أولي مقبول للأسباب التالية أنّه (i) يمتلك البنية المعتمدة في م ت ت، (ii) معرّفها قول شارح للمعرَّف و(iii) يتمّ هذا القول الشارح بواسطة معان معجميّة [تبدو] ظاهريّا أكثر بساطة من المعنى الموصوف (أي أنّه لن يكون من الضروريّ استعمال ' حُبّ 3.1' لتعريف ' حاجة '، ' فرد' مادية، شخص إلخ. والعكس ليس صحيحا). وحتّى إذا لم يتصف هذا التعريف بالكمال فقد توفرت فيه خاصّية تفسيريّة.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ المعرَّف والمعرِّف لتعريف م ت ت، شكليّا، متكافئان في الشبكات الدلاليّة **معنى-نصّ**، انظر 2.2. ويمكن إذن أن نترجم شكليّا (6) إلى تساو بين شبكتين دلاليّتين. وفي إطار التطبيقات المعلوماتيّة لـ **نمن** فإنّه من الواضح أنّ تعريفات م ت ت يجب أن تعالَج في صورة شبكات بما أنّها الشكلنة الوحيدة **للمعاني** التي تكون حقيقة دقيقة وصارمة (أي التي تكون واضحة وخالية من اللبس، إلخ).

إنّ م.ت.ت قاموس **تعامليّ** على اعتبار أنّه يصف **التعامليّة التركيبيّة والمعجميّة** المقترنة بكلّ وحدة معجميّة للغة. ونقصد بالتعامليّة التركيبيّة الظواهر المسمّاة عادة في اللسانيّات بمصطلحات تفريع مقولي أو Régime.

ونعني بالتعامليّة المعجميّة المتلازمات التي تتحكم [في ظهورها] الوحدة المعجميّة [الأساسية] التي نحن بصددها.

يوجد القسم الأساسي من التعامليّة التركيبيّة في جدول الإعراب le tableau de régime، وهو تمثيل جدوليّ للبنى التركيبيّة المراقَبة من الوحدة المعجميّة لتحقيق فواعلها الدلاليّة. مثال [ذلك] أنّ في جدول الإعراب le tableau de régime لـ حبّ 3.1 هو:

I = س		II = ي	
1.	**من اسم**	3.	**تجاه اسم**
2.	إضافة	4.	**نحوَ اسم**

مثال: حبّ نورم [س] <ـه [س] حبّ > تجاه < نحوَ > مارج [ي]

يشير هذا الجدول إلى أنّ الفاعل الدلاليّ الأوّل لـ **حُبّ 3.1** ('س') يتحقّق في التركيب العميق بالفاعل التركيبيّ العميق للعجْمة وفي التركيب السطحيّ بمتمّم الاسم المُدرج بالوسيلة أو محدِّد من نوع «صفة دالة على الملكية»، ويتحقّق الفاعل الدلاليّ الثاني ('ي') في التركيب العميق بالفاعل التركيبيّ العميق الثاني للكلمة وفي التركيب السطحيّ بمتمّم الاسم الذي تقحمه كلمة تجاه أو نحو [وتكون مركبا بالإضافة في العربية].

ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ جدول الإعراب le tableau de régime يعادل مجموعة من قواعد الانتقال التي تسمح بتكوين أشجار فرعيّة تركيبيّة عميقة وسطحيّة مقترنة بالتشكّل الدلاليّ المناسب. مثال [هذا] أنّ جدول الإعراب AIMER I.2 **أحبّ1.2** سيُستعمل في تكوين تمثيلات.**تر.عم** / **سط**. للرسوم 4 و5.

توصف التعامليّة المعجميّة بواسطة **الوظائف المعجميّة**، [وهو] المتصوّر الذي عرضنا له سابقا في 3.2. ويعتمد نوعان من الوظائف المعجميّة في [تحرير]مدخل معجمي في م ت ت لوصف عجْمة اللغة المعنية بالدرس:

1. الوظائف المعجميّة الجدوليّة التي تقرن العجْمة موضوع الدرس ببقيّة العجمات التي لها صلة مباشرة بها دلاليّا (كالمترادفات،و الأضداد والمعكوس، Conversifs إلخ.).

2. الوظائف المعجميّة النسقيّة التي تصف التعامليّة المعجميّة وأوجه تأليفها بالمعنى الدقيق للكلمة أي المتلازمات التي تتحكم العجْمةُ المعنيّةُ بالدرس في ظهورها واستعمالها.[على نحو ما تتحكم كلمة نقد في الوصف لاذع في قولك نقد لاذع]

وأقدّم الآن، دون تفسير إضافيّ، جانبا من التعامليّة المعجميّة لـ AMOUR I.3 حُبّ 3.1 مثلما يجب أن توصف في مدخل معجمي ضمن م ت ت [خاص] بهذه العَجْمة. ويمكن للقارئ الذي يرغب في تقديم أوسع أن يعود إلى ملشوك وأ. كلاس وبلقار (1995؛ 125 – 152) حيث يجد وصفا مفصّلا للوظائف المعجميّة المستعملة أسفله.

ـ الوظائف المعجميّة الجدوليّة:

الترادف: عشق، هوى،مودة،عطف

التضاد: لامبالاة،نفور،كره، مقت،

الجنس العام: شعور، إحساس [بـ الحب]

مقن+مجاز

ـ الوظائف المعجمية النسقية:

التقوية مقن [Magn]+وصف: مجنون،عليل [من الحب]

تقوم وظيفة التقوية التي نرمز لها ب مقن [Magn] على إضافة وصف يتحقق في العربية إما بالنعت او بالظرف ونمثل له بالشواهد العربية التالية

التقوية مقن(حب)= حب جنوني، حب جارف، حب لا يوصف، حب عميق، حب عنيف، حب فاضح؛

أو بمركب بالجر قد يفيد الحالية أو الظرفية:

حب بجنون، حب بعنف

وظيفة التقوية مع الزمن [Magn ^{temps}]:

حب أزلي، حب خالد، حب دائم

ضد التقوية مع الزمن [AntiMagn ^{temps}]:

حب عابر، نزوة،

وتتحقق وظيفة التقوية كذلك باستعمال بعض الأفعال التي تسمى أفعال العماد أو الافعال الناقلة وهي قريبة من الأفعال الناقصة يرمز لها في النظرية بـ بالفاعلية Func:

كان له حب عميق، صار عنده حب جارف،

أو بالمفعولية Oper

عاش حبا خالدا

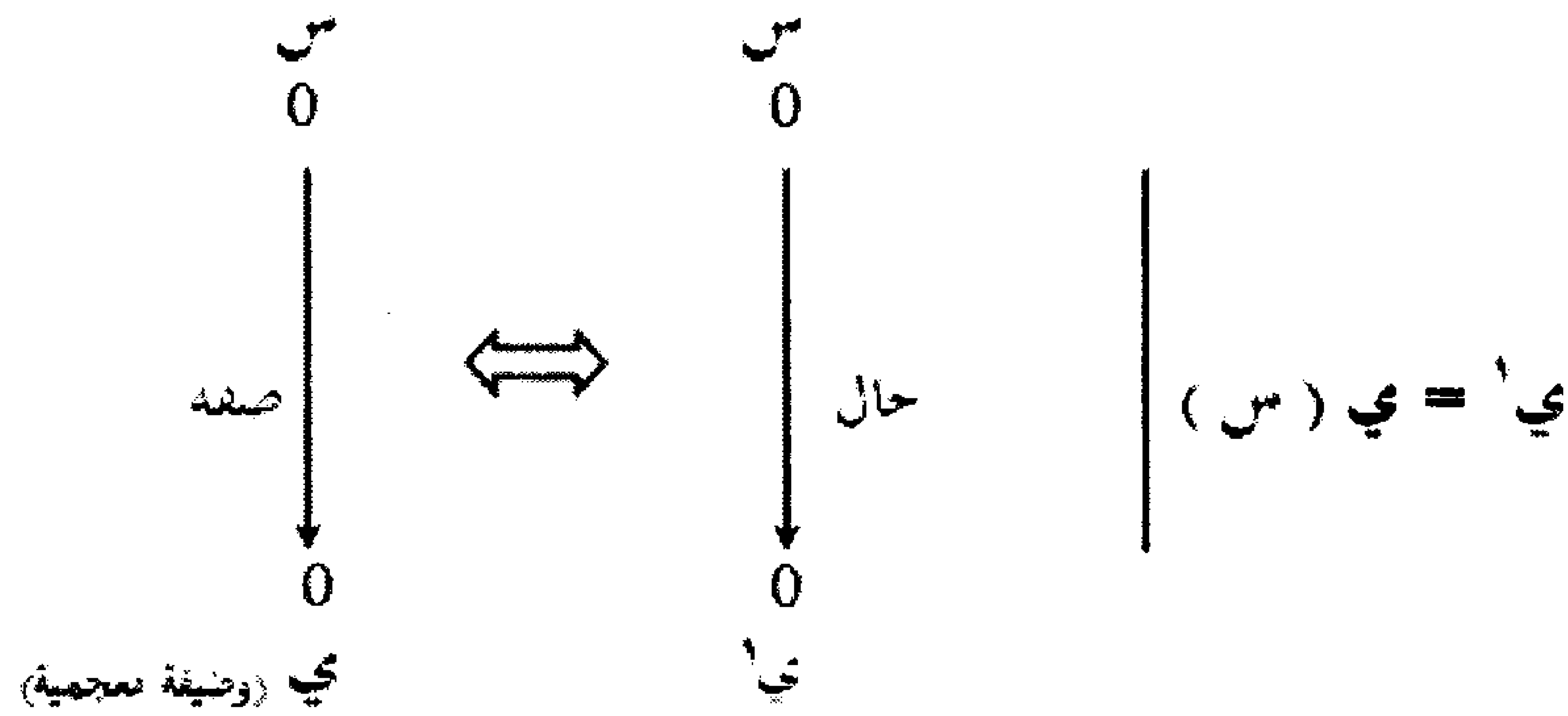
وهذا ينهي تقديمي المقتصر للمعجميّة التفسيريّة التعامليّة. وسنمرّ الآن إلى معالجة قصيرة للخصائص الأساسيّة للمكوّن النحويّ لمناويل معنى- نصّ.

2.1.3 نحو معنى-نصّ

يتكوّن هيكل نحو معنى- نصّ من مجموعة قواعد إخباريّة مفيدة للتطابق بين مستويات التمثيل المتلاصقة التي تسلم بها النظريّة. مثال [هذا] أنّ المكوّن التركيبيّ العميق لنحو **معنى-نصّ** هو مجموعة قواعد لها الشكل التالي:

بنية صغرى تركيبية عميقة ⇔ بنية صغرى تركيبية سطحية | قيود

لن أذكر هنا إلاّ مثال قاعدة نحويّة من قواعد الانتقال في نظرية **معنى-نصّ**، وهي القاعدة التي تتكفّل بالترجمة في المستوى التركيبيّ السطحيّ لمحوِّر من نوع الوظيفة المعجميّة (و. م.) للفعل:



مثال نورم يحب [س] بجنون [ي] زوجته مارج

رسم 8 قاعدة تركيبية عميقة للفرنسية (مبسطة)

ليس من الصعب تأويل هذه القاعدة. فهي تشير إلى أنّ النظير الشقيق **الوصفية** الخاص بفعل من الأفعال **س** والذي يتمثل في وظيفة معجمية **ي** يتحقق على المستوى التركيبي السطحي عن طريق مركب بالجر مفيد للحالية ويمثل هذا المركب بالجر إحدى القيم الممكنة للوظيفة المعجمية **ي** بالنسبة إلى الفعل **س**

يبيّن مثال قاعدة الرسم 8 بوضوح أنّ نحو معنى–نصّ هو قبل كلّ شيء منوال ترجمة يضمن، بمراحل متتالية، الانتقال من المعنى إلى النصّ.

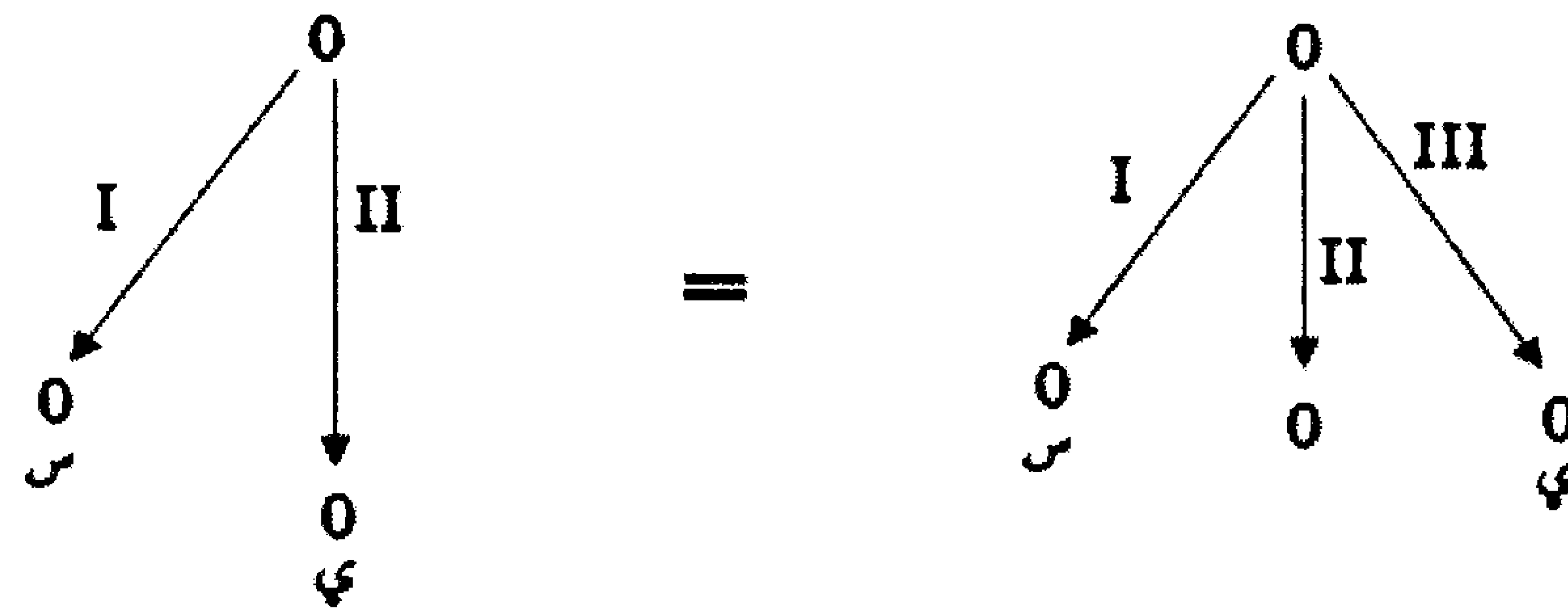
وبما أنّ **نمن** تسلّم بسبعة مستويات من التمثيل، فإنّ الأنحاء معنى – نصّ تمتلك ستّة مكوّنات (من الانتقال):

مكوّنات النحو	تطابقات مؤمَّنة
1) دلالة	تم دل ⇔ تم تر عم
2) تركيب عميق	تم ترعم ⇔ تم تر سط
3) تركيب سطحيّ	تم تر سط ⇔ تم صر عم
4) صرف عميق	تم صر عم ⇔ تم صر سط

5) صرف سطحيّ	تم صر سط ⇔ تم صو عم
6) صوتيّات عميقة	تم صو عم ⇔ تم صو سط

وسيجد القارئ المهتمّ في ملشوك وبرتسوف (1987) تركيبا سطحيّا (المكوّن 3) للانكليزية مكتملا نسبيّا. ولا توجد للأسف إلى حدّ اليوم دراسة معادلة منشورة خاصّة بالفرنسية.

وإضافة إلى القواعد المؤمّنة للانتقال بين مستويات التمثيل، فإنّ نحو معنى - نصّ يحتوي قواعد تشتغل في المستوى نفسه، وهي على هذا النحو قواعد تحويل تركيبيّ. والمثال الجيّد لقاعدة مثل هذه هي قاعدة القول الشارح التي تسمح بمنولة علاقة الترادف الموجودة بين تراكيب من نوع aimer أي أحبّ وéprouver de l'amour أي أحسّ بالحبّ، المعالجة سابقا في 3.2 :



رسم 9 مثال لقاعدة القولية الشارحة

مثال: نورم [س] يحبّ [.ع..] زوجته [ي] = نورم [س] يشعر [مفعولية...] من الحبّ[معنى$_0$...] نحو زوجته [ي]

وأوقف هنا هذه الخلاصة الموجزة للمكوّن النحوي لمناويل معنى - نصّ مع تذكير القارئ أنّه يستطيع أن يجد عدّة إحالات ببليوغرافيّة في هذا الموضوع في خاتمة المقال (قسم 4).

ونمرّ الآن إلى تجسيد موجز للقواعد الإجرائيّة الضروريّة لتفعيل مناويل **معنى-نصّ**.

2.3 المكوّنات الإجرائيّة:

تخيّلوا أنّنا نريد كتابة برنامج معلوماتيّ، باستعمال الإعلام المتواصل في **متت** ونحو معنى – نصّ للفرنسيّة، يقترن بـ **تم.دل**. من الرسم 2 (3 أ) وجميع أقواله الشارحة. فبالنسبة إلى كلّ مستوى من الانتقال (الدلاليّ، التركيبي العميق، التركيبي السطحي، إلخ.) ويجب تكوين مجموعة إجراءات تسمح بتحقيق على الأقلّ للعمليّات الأربع التالية:

1. مسار (قراءة) تمثيل الانطلاق قصد التعريف بالبنى الصغرى التي ستترجم.

2. النفاذ إلى القواعد المعجميّة والنحويّة التي تصف ترجمة البنى الصغرى المعرّفة.

3. تكوين بنى صغرى للتمثيل المقصود.

4. اجتماع هذه البنى الصغرى في كلّ واحد متماسك.

يمكن أن تكون مثل هذه الإجراءات معقّدة جدّا في تحديدها وكيفية زرعها بطريقة شكليّة. ويمكن أن نلاحظ أنّ إجراءات تفعيل المكوّنات الدلاليّة والتركيبيّة السطحيّة ستكون الأكثر إتقانا. وبالفعل، فإنّ [هذه الإجراءات] تتكفّل بالانتقال بين مستويات التمثيل المختلفة جدّا شكليّا: من شبكات بأشجار التّعلّق ومن أشجار علاقات التعلّق إلى السلاسل (الخطّيّة).

ولا يمكن لضيق المجال أن ألتزم هنا بوصف حقيقيّ للمظاهر الإجرائيّة للسانيّات معنى – نصّ. ومرّة أخرى أقترح على القارئ المهتمّ أن يعود إلى المراجع الببليوغرافية المذكورة في الخلاصة التالية مباشرة.

4. خلاصة

وكما وعدت، سأعطي الآن عوضا عن الخلاصة بعض المراجع الببليوغرافيّة التي تسمح للقارئ بتعميق فهم مقاربة معنى – نصّ. وهذه المؤشّرات الببليوغرافيّة مجمّعة في ستّة أصناف: نصوص أخرى عامّة للمقدّمة، معجميّة /

قاموسيّة معنى – نصّ والوظائف المعجميّة، تركيب، صرف، وأخيرا نصوص تناسب المَعلَمَة والتفعيل الإجرائيّ لمناويل معنى – نصّ.

مراجع

إنّ القائمة المعطاة أعلاه ليست من الشموليّة في شيء. فقد اقتصرت على النصوص المكتوبة بالفرنسيّة والانكليزيّة والتي بدت لي قادرة على الإفادة بشكل واف من وجهة مدخل إلى أدب معنى – نصّ. وسنجد عند ملشوك وآل (1992: 66-59) فهرسا مفصّلا للنصوص الباحثة في لسانيّات معنى- نصّ أعدّته سوزان ومنتا.

شكر

لا بدّ أن أشكر زملائي سلفان كهان، ماري كلود سوزان منتا وإيقور ملشوك لتعاليقهم على النسخة الأولى لهذا النصّ الذي أصبح تحريره ممكنا بفضل مساعدة ماليّة FCAR 97 –ER-2741 حكومة كباك، وكذلك بفضل مساعدة ماليّة لمجلس البحث في العلوم الإنسانيّة بكندا.

المراجع:

إيغور ملتشوك- أندري كلاس- آن بولغار،مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ترجمة هلال بن حسين، المركز الوطني للترجمة تونس 2010.

- MEL'ČUK Igor A.

- 1981a, «Meaning - Text models : A recent trend in Soviet linguistics», *Annual Review of Anthropology* , vol. 10, pp. 27- 62.

- 1982. *Towards a Language of Linguistics. A System of formal Notions for Theoretical Morphology*, München; Z: Fink.

- 1987. From Meaning to text : Semantic representation in the Meaning - Textlinguistic theory and a new type of monolingual dictionnary, in :*Work papers* [The Summer institute of linguistics], 31, Grand forks, ND : University of North Dakota , pp. 73- 125.

- 1988b, Paraphrase et lexique dans la théorie linguistique Sens-Texte : vingt ans après, *Cahiers de lexicologie* 52, 1, pp. 5-50, 52, 2, pp. 5-53.

- 1993. *Cours de morphologie générale*, V. 1, Les Presses de l'université de Montréal, CNRS Editions 1995.

- Vers une linguistique Sens-Texte, (leçon inaugurale, pp. 143-

- MEL'ČUK Igor, CLAS André, POLGUÈRE Alain, 1995, *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, Louvain-la-Neuve, Duculot, 125-153.

-POLGUÈRE Alain, *La théorie Sens – Texte*...

- يحيل صاحب المقال على المرجع التالي، ننقله كما ورد في قائمة مراجعه:

ŽOLKOVŠKIJ Aleksander et Igor MEL'ČUK

1965 - O vozmožnom metode i instrumentax semantičeskogo sinteza [A propos d'une méthode possible pour la synthèse sémantique et des instruments correspendants]. *NTI*, n° 5 , PP 23- 28 .

لمزيد التعمّق في هذه النظريّة أُنظر مثلا:

MEL'ČUK, I. A.

1981 - Meaning – Text models : A recent trend in Soviet linguistics. *Annual Review of Anthropology*, vol. 10 , pp. 27- 62.

1987 - From Meaning to text : Semantic representation in the Meaning – Text linguistic theory and a new type of monolingual dictionnary. in : *Work papers* [The Summer institute of linguistics] 31, Grand forks , ND, University of North Dakota , pp. 73- 125.

1988b - Paraphrase et lexique dans la théorie linguistique Sens-Texte : vingt ans après. *Cahiers de lexicologie* 52 : 1, pp. 5-50, 52 : 2, pp. 5-53.

- POLGUÈRE Alain, *La théorie Sens – Texte* ...

وهذا المقال هو نصّ هذا المقال المعرّب

- MEL'ČUK Igor, *Cours de morphologie générale*, V. 1, Les Presses de l'université de Montréal, CNRS Editions, 1993, p. 45. .

- MEL'ČUK , 1993, p. 46.

- أُنظر في هذا:

- POLGUÈRE Alain, *La théorie sens-texte*, pp. 10-12, pp 19-20.

- MEL'ČUK Igor, CLAS André, POLGUÈRE Alain, 1995, *Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire*, Louvain-la-Neuve, Duculot, 125-153, 192-203, 222-223.

- Mel'čuk , 1993, p. 46, P. 56.

- Mel'čuk, *Vers une linguistique Sens-Texte*, (Leçon inaugurale), pp. 23-25.

دونالد ديفدسن

الصورة المنطقية لجمل العمل (1)

د. شكري السعدي

التقديم

يعتبر مقال ديفدسن الموسوم بـ«الصورة المنطقية لجمل العمل»، في باب الحدث، من أشهر المقالات التي فاضت عن الحوض المعرفي الأصلي الذي أُلِّفت فيه، فتعدى أثرها نطاق فلسفة اللغة إلى التفكير اللساني. فـ«من أجَلِّ الرسائل في دلالة الأحداث والعمل رسالة ديفدسن 1967 «الصورة المنطقية لجُمَل العمل»، وفيها يعرض صاحبها برنامجا لتمثيل الاستلزام المناسب بين قضايا تتضمن عبارات عن العمل والحدث» (2)، وهو مقال جعل مسألة علاقة

(1) DAVIDSON, Donald,1980, *Essays on Actions and Events*.
© Clarendon Press, Oxford.
ظهر مقال "The logical form of action sentences" أول مرة في المؤلَّف الذي ضم أعمال ندوة [منطق القرار والعمل] المنعقدة في آذار / مارس 1966 بجامعة بتسبورغ N. *RESCHER* (ed.), *The Logic of Decision and Action*, University of Pittsburgh Press, 1967 ثم نشر سنة 1980 في مصنف [رسائل في الأعمال والأحداث] Donald DAVIDSON, *Essays on Actions and Events*, Oxford University Press 1980, pages 105_122. وهو عبارة عن الرسالة السادسة. واعتمدنا في ترجمته النص الأصلي مستعينين بالنص الفرنسي المعنون بـ « La forme logique des phrases d'action» الذي نقله عن الإنقليزية باسكال إنجال ـ فيما نقل من المقالات التي يشتمل عليها مصنف ديفدسن المذكور ـ في الكتاب الذي وسمه المترجم بـ[الأعمال والأحداث]: Donald DAVIDSON, *Actions et événements*, Trad. franç. Pascal ENGEL, PUF, Paris, 1993, pp. 149-171 [المترجم].

(2) TENNY, Carol & PUSTEJOVSKY, James, 2000, «A History of Events in Linguistic Theory». In Carol & Pustejovsky (ed.), *Events as Grammatical Objects: The Converging Perspectives of Lexical Semantics and Syntax*, Center for the Study of Language and Information, Leland Stanford Junior University, U.S.A., p. 7.

الأحداث بالنحو «في صميم الجدل اللساني».[1] وقد انصرفت فيه عناية صاحبه إلى دراسة الحدث في بنيته الخارجية ومحيطه العاملي environnement actanciel ومن ثم كانت معالجته لمسائل تتعلق بالفاعليةالحقيقية والجعل والقصد والإرادة وما إليها من متعلقات الحدث الخارجية المتصلة بالفاعل الحقيقي خاصة.

وقد كان غرض المؤلِّف من مقاله توضيح الصورة المنطقية لجمل العمل، فانطلق من نقد ما اعتبره قصورا في الصور المنطقية التي كان يسندها من سبَقه من المناطقة والفلاسفة إلى مثل هذا النوع من الجمل، إذ دأب هؤلاء على تجاهل إحالة الفعل على الحدث خلافا لما كانوا يعتبرونه في الاسم (= المصدر) المعوض لذلك الفعل في الجملة نفسها، وذلك لأن الفعلَ عندهم محمول، والمحمول لا يكون لفظا خاصا يحيل إحالة الاسم على الجزئي المعين؛ وكانوا يرون من ثم أن الجملة المشتملة على فعل ونظيرتها التي يعوَّض فيها ذلك الفعل باسم تقتضيان صورتين منطقيتين مختلفتين رغم إقرارهم بترادفهما في المعنى وتساويهما منطقيا.

أما ديفدسن فقد جعل في الصورة المنطقية للجملة المشتملة على محمول فعلي موضعا للحدث باعتباره معمولا من المعمولات، بالإضافة إلى ما يقتضيه ذلك المحمول من مواضع أخرى تشغلها الأسماءُ التي يعمَلُ فيها. ويُسوِّرُ المعمول الحدثي الداخل من جهة الفعل تسويرا وجوديا يُشعِرُ بأن الجمل نفسها تُقرر وجود الأحداث، وبأن الأحداث أفراد لا تقل في تعيُّنها وتشخُّصها عن الذوات والأشياء المادية التي تحيل عليها الأسماء في الجملة، وهذا مثال جيد عن دور الاعتبارات الدلالية اللغوية في تحديد المقولة الأنطولوجية عند ديفدسن بحيث يكون تصوره للمنزلة الأنطولوجية للأحداث مؤصلا في تحليله لجمل اللغة الطبيعية.

(1) ROTHSTEIN, Susan. 1998. «Introduction», in Susan Rothstein (ed.), *Events and Grammar: Proceedings of the Conference on Events and Grammar*, Bar-Ilan University, «Israel», 28 Oct 1993, The Netherlands, Kluwer, p. 1.

وقد عكفت طائفة من المناطقة واللسانيين على تطوير الصورة المنطقية التي اقترحها ديفدسن حتى تلائم المبحث المعروف بمبحثِ الوظائف المعنوية أو الأدوار الدلالية بحيث يتضح دور كل ذات من الذوات المشاركة في الحدث وكذلك الظروف والأحوال التي يقع فيها ذلك الحدث. وقد سَمَّى دُوتي *Dowty* ما آل إليه مقترَح ديفدسن عند اللاحقين بالنظرية «الديفدسونية الجديدة».

التعريب

إنها لأحداث غريبة! لقد فعَلها البغدادي ببطْء، متعمدا، في غرفة الاستحمام، بالسكين، منتصفَ الليل. وما فعلهُ هو أنه دَهنَ [بالزبدة] قطعةً من الخبزِ المُحمَّصِ. إنّ لغة العمل مألوفة لدينا حتى إننا لا ننتبه من أوَّلِ وهلة إلى هذا الشذوذ[1]: فضمير النصب المتصل «ها» من قولنا: «لقد فعَلها البغدادي ببطْء، متعمدا،...» يبدو كأنه يحيل على ذات ما، هي في الظاهر عمل يوصف لاحقا بعدة طرق. فإن سُئلنا عن الصورة المنطقية لهذه الجملة فقد نقترح شيئا من قبيل: «يوجد عمل هو س بحيث يكون البغدادي قد أوقع س ببطْء ويكون البغدادي قد أوقع س متعمدا ويكون البغدادي قد أوقع س في غرفة الاستحمام...» وهكذا

(1) مأتى الشذوذ anomaly استعمال الضمير وهو اسم أو قائم مقام الاسم لا للدلالة على ما يفترض أن يدل عليه الاسمُ «في الأصل» وهو الذات (أو الجوهر أو الجثة أو الشخص...) بل للدلالة على ما يدل عليه الفعل عادة وهو الحدث، وفي هذا الاستعمال ما يشعر بأن الأحداث يمكن أن تعامل معاملة سائر الذوات الراسخة القدم في هذه المقولة؛ وهو رأي يشير إليه ديفدسن في مواضع أخرى من رسائله منها قوله في مفتتح الرسالة التاسعة من مصنفه المذكور: «تتغير الأشياء؛ لكن هل توجد أشياءُ من قبيل التغير؟ تتحركُ حصاةٌ، ويولد ظبي وتنزَلِقُ أرْضٌ وينفجرُ نَجمٌ. فهل توجَدُ، فضلا عن الحصى والنجوم، حركات وولاداتٌ وانزلاقاتٌ أرضية وانفجاراتٌ؟ إن لغتنا تحفِزُنا إلى القولِ بوجود تلك الأشياء لا بتوفيرها الألفاظَ الخاصةَ المناسِبةَ فحسبُ، بل كذلك بتوفير جميعِ اللوازم من أدوات التعريف والتنكير والمحمولات المبينة للنوع، والعدِّ والتسوير والعبارات الدالة على الهُويَّة، أي جميعِ لوازم الإحالة فيما يبدو»، (DAVIDSON, 1980, 225). [المترجم].

دواليك. إلا أننا نحتاج عندئذ إلى لفظ خاص[1] مناسب نعوض به «س». ذلك أننا نعرف أن البغدادي قد دهن قطعة من الخبز المحمص. ويمكننا، مع شيء من التسمّح، أن نعوض «س» وأن نحصل على هذه الصورة: «دهن البغدادي قطعة من الخبز المحمص ببطْء، ودهن البغدادي قطعة من الخبز المحمص متعمدا، ودهن البغدادي قطعة من الخبز المحمص في غرفة الاستحمام...» إلى آخره. غير أن مورد الإشكال هو أننا نعدَم هنا ما يمكن أن نعتبره في العادة لفظا خاصا. ومما يبين لك أيضا أننا لم نقف على الصورة المنطقية للجملة أنه لا وجود في هذه الصورة الأخيرة لما يقتضي كونَ العمل عملا واحدا وقع بطيئا، متعمَّدا، في غرفة الاستحمام، رغم أنه من الواضح أن هذا الاستلزام جزء من المقصود بالجملة الأصلية.

إن الغرض من هذه الرسالة هو السعي إلى فهم الصورة المنطقية للجمل البسيطة المتعلقة بالأحداث حق الفهم. ذلك أني أروم شرح الدور المنطقي

---

(1) «اللفظ الخاص» أو«اللفظ الشخصي» singular term هو «عبارة تعيينية الغرض منها تسمية شيء واحد فحسب قصد تشخيصه» (Cf. BANNOUR A. 1995, *Dictionnaire de logique pour linguistes*, Conseil international de la langue française, Paris, p. 146) وهو يقابل بهذا «اللفظَ العامَّ» terme général (اطلب م. ن.) كما يقابل «لفظ الجنس» أو «اللفظ الشائعَ «terme commun (Cf. LYONS John, 1977, *Semantics I*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç., Jacques DURAND, *Eléments de sémantique*, Larousse, Paris, 1978) وهو يناسبُ عند النحاة اسمَ العلم الذي يعرفه ابن يعيش بقوله: «اعلم أن العلَم هو الاسم الخاصُّ الذي لا أخصَّ منه. ويُرَكَّب على المُسمَّى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيُفرَّق بينه وبين مسمَّيات كثيرة بذلك الاسم؛ ولا يتناولُ مماثلَه في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمَّى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنًى في الاسم» (ابن يعيش، ت. 643 هـ شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت. I، 27). ولكن اللفظ الخاص لا يقتصرُ على مناسبة اسم العلم بل يوافق كذلك كل لفظ أو مركب دلّ على معينٍ وعرفه تعريفا حقيقيا بأن دلّ على شيء بعينه فيدخلُ في الأسماء الخاصة ما دخلت عليه اللامُ العهدية واتصل باسم الإشارة وكل ما دل على خُصوصه وتعيُّنه السياقُ أو المقامُ عموما [المترجم].

أو النحوي لأقسام مثل هذه الجمل أو كلماتها بحيث يكون هذا الشرح موافقا لعلاقات الاستلزام بين هذه الجمل ومناسبا لما هو معروف عن دور هذه الأقسام أو الكلمات نفسها في جمل أخرى (غير جمل العمل). وإني أعتبر هذا الذي اعتزمته عديلا لبيان الكيفية التي تتوقف بها معاني جمل العمل على بناها. ولست أُعْنَى بالتحليل الدلالي للعبارات البسيطة منطقيا ما خرج ذلك عن مسألة الصورة المنطقية. فإذا قستُ هذا على ما نحن بسبيله، مثلا، قلت إني لا أهتم بمعنى كلمة «متعمدا» deliberately باعتبار أنه قد يكون مقابلا لمعنى عبارة «من تلقاء نفسه» voluntary، ولكني معني بالدور المنطقي لهاتين العبارتين كلتيهما. ولأُمَثِّلْ للتمييز الذي أعنيه من طريق آخر: ذلك أنه لا ضرورة لأن ننظر إلى الفرق بين قولنا: «يظن يوسفُ أنه توجد حياة على المريخ» وقولنا: «يَعرف يوسفُ أنه توجد حياة على المريخ» على أنه فرق في الصورة المنطقية. ذلك أن استلزام القول الثاني، دون الأول، لقول آخر هو: «توجد حياة على المريخ»، حقيقةٌ منطقية راجحة؛ ولكنها حقيقة لا تظهر إلا بالنظر إلى تحليل معنيَيْ «يظن» و«يَعرف». ومن المسلم به أنه يوجد شيء من الاعتباط في حظ الصورة المنطقية من المنطق؛ ولكن الحدودَ سرعان ما تنضبط إذا تعلقت همتنا بتقديم تحليل متين وبنَّاء للمعنى: ذلك أنه علينا أن نكشف ما يكفي من البنية لنتيح ضبط الكيفية التي يتوقف بها معنى جملة ما على تلك البنية، وعلينا ألا نسند من البنية أكثر مما تحتمله مثل هذه النظرية في المعنى.

فلننظر في هذه الجملة:

(1) دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ ببطْء، متعمدا، في غرفة الاستحمام، بالسكين، منتصفَ الليل. وسأبين لاحقا أنه لا يمكن أن نعامل كلمة «متعمدا» معاملة سائر العبارات المخصِّصة، خلافا لما يقتضيه النحو السطحي؛ فإنما هي التي تُعيِّن القصد من جهة أنه من الجائز بداهة أن يكون البغدادي قد دهن الخبزَ المُحمَّصَ ببطْء، في غرفة الاستحمام، بالسكين، منتصفَ الليل، ودون أي قصد لأنه حسِب الخبز المحمص مُشْطَه الذي كان ينوي دهنه. فلنرجئ النظر في كلمة «متعمدا» وما جرى مجراها من العبارات القصدية.

أما عبارة «ببطْء» فتقْصُر عن إقحام ذات جديدة (من قبيل المكان والآلة والزمان) خلافا لسائر العبارات المخصصة للفعل، كما أنها قد تنطوي أيضا على صعوبة خاصة.فهب أننا حملنا قولنا: «دَهَن البغداديُّ الخبزَ المُحمَّصَ ببطْء» على معنى أنَّ دَهْنَ البغداديِّ للخبز المحمَّصِ كان بطيئا. فهل من البيِّن أنه يجوز تمام الجواز أن نقول أيضا عن العمل الذي أوقعه البغدادي إنه كان بطيئا، وذلك مهما يكن وصفنا لهذا العمل؟ ولعل تغيير المثال يكون مفيدا: تقول سوسنُ «لقد عبَرتُ القنال[1] في خمسَ عشْرةَ ساعةً». «يا إلهي، لقد كان ذلك بطيئا». ولتلاحظ أن قولنا: «بطيئا» أوفَقُ معنًى من قولنا: «ببطء» وألْيَقُ بهذا الموضع. لكن ما الذي كان بطيئا؟ وعلى أي شيء يحيل اسم الإشارة «ذلك»؟ فما من لفظ خاص مناسب يظهر في قولنا: «لقد عبَرتُ القنال في خمسَ عشْرةَ ساعةً»)[2]. غير أن سوسن تستأنف كلامها قائلة: «ولكني سبحت».«يا إلهي،

---

(1) هو القنال الإنقليزي English Channel أو بحر المانش la Manche [المترجم].

(2) ولا يُعترضنَّ على هذا بالفعل، فليس الفعل لفظا خاصا في عرف أوائل الفلاسفة التحليليين، إذ هو دال عندهم على الكلي العام لا على الجزئي الخاص. وهذا هو مذهب رسل في قوله: «... وزيادة على إلمامنا بالموجودات الجزئية فإنَّ لنا أيضا إلماما بما نسميه كليات أي بالمعاني العامة نحو البياض والاختلاف والأخوة وما جرى مجراها. وأقَلُّ ما ينبغي أن تشتمل عليه الجملةُ الكاملةُ كلمةٌ واحدة تدل على كُليٍّ مِنْ قِبَلِ أن لجميع الأفعال معنىً كُلِّيًّا» (RUSSELL, Bertrand. 1912 / 1985. *The Problems of Philosophy*, 12th impression, Oxford University Press, p. 28)؛ وقوله في موضع آخر: «ستقف على حقيقة أنه لا يمكن أن تُبنى جملةٌ دون أن تتضمن، في الأقل، كلمة واحدة تفيد كُليا من الكليات. وربما كان أقربَ شيْءٍ إلى الجملة العارية من الكُلِّي قولُك: «أُحِبُّ هذا». بيد أن لفظَ «أُحِبُّ» يفيدُ ههنا كلِّيا من قِبَلِ أنك يمكنُ أن تحب أشياءَ أُخَرَ، وأنَّ أناسا آخرين يمكن أن يحبوا أشياءَ أخرى غيرَ تلكَ. ومن ثم كانت جميعُ الحقائقِ مشتملة على كلياتٍ، وكانت كلّ معرفة بالحقائق مقتضيةً للإلمام بالكليات (م. ن.، 53). وإلى هذا الرأي ذهب ابن جني (ت. 392 هـ) من النحاة إذ قالَ: «ألا ترى أن الفعل يُفادُ منه معنَى الجنسيةِ؟ فقولك: «قام زيد» معناه: كان منه القيامُ أي هذا الجنسُ من الفعل. ومعلومٌ أنه لم يكن منه جميعُ القيام، وكيفَ يكون ذلك وهو جنسٌ؟ والجنسُ يُطَبِّقُ جميعَ الماضي وجميعَ الحاضر وجميعَ الآتي الكائناتِ مِنْ كلِّ مَنْ وُجد منه القيامُ. ومعلومٌ أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألفِ سنةٍ مضاعَفَةٍ القيامُ كلُّه الداخل تحتَ الوَهْم؛ هذا محالٌ عندَ كلِّ ذي لُبٍّ» (الخصائص،3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار، د.ت، II، 447 ـ 448)[المترجم].

لقد كان ذلك سريعا». فنحن لا نتراجع عن القول بأنه كان عبورا بطيئا؛ وهذا موافق لكونه سباحة سريعة. وأظن أن في هذا المثال ما يكفي لبيان أنه لا يمكن أن نفهم قولنا: «لقد كان عبورا بطيئا» على أنه يعني: «كان عبورا وكان بطيئا» من قِبَلِ أن العبور يمكن أن يكون أيضا سباحة، وهي ليست بالبطيئة، فَيُرتَّبَ على هذا قولُنا حينئذ: «لقد كان ذلك عبورا وكان بطيئا وكان سباحة ولم يكن بطيئا»[1]. بيد أن المشكل لا يختص بالكلام على الأعمال، فهو يظهر أيضا عندما نطلب تفسير الدور المنطقي للصفات النعتية[2] كما في قولنا: «كان التميمي لاعبا قصيرا لكرة السلة ولكنه كان رجلا طويلا» وقولنا: «هذا تَذكار حسن من مخلفات جريمة القتل ولكنه سكين غير جيدة لقطع شرائح اللحم». فمشكل العبارات النعتية [3]هو حقا مشكل ذو صلة بالصورة المنطقية، بَيْدَ أنه يُمكنُنا أن نَضرب عنه صفْحا في هذا الموضع لأنه لا يختص بجمل العمل.

(1) وفي هذا تناقض ظاهر، غير أن بارسنز يرى أنه لا تناقض بين الحكمين لأن كل واحد منهما يستند إلى مقارنة ضمنية بنوع من أنواع العبور، فقولنا: «لقد كان ذلك بطيئا» يقارن بالعبور عامة (بواسطة الباخرة مثلا)؛ وقولنا: «لقد كان ذلك سريعا» يقارن بحالات مماثلة من العبور سباحة (Cf. Parsons, Terence, 1990, *Events in the Semantics of English: A Study in Subatomic Semantics*,The MIT Press, Cambridge, Massachusetts and London, England, p. 42) [المترجم].

(2) الصفة النعتية attributive adjective هي الصفة الواقعة نعتا كما في قولنا: «زيد الكريم...» وهي تقابل الصفة الخبرية أو الإسنادية أو الحملية predicative adjective التي تقع خبرا كما في قولنا: «زيدٌ كريمٌ»؛ ويناسب هذا التمييزُ الفرقَ في الفرنسية بين adjectif épithète و adjectif attribut [المترجم].

(3) تشمل العبارة النعتية attributive في استعمال ديفدسن الصفة النعتية والصفة المخصصة للفعل من قبيل slowly ومنها الصفة الواقعة حالا، مثلا، في العربية (Cf. Parsons, 1990, 42) [المترجم].

لقد رأينا أن نُغفِلَ مُخصِّصَيْ الفعل الأولَيْن[1] في (1) إلى حينٍ في الأقل، ويجوز لنا الآن أن نعالج مشكل الصورة المنطقية لهذه الجملة:

(2) دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ في غرفة الاستحمام بالسكين منتصفَ الليل.

يشير أنتوني كني، الذي يرجع إليه الفضل في التنبيه صراحة إلى هذا المشكل[2]، إلى أن أكثر الفلاسفة اليوم يحللون هذه الجملة، رأسا، على أنها تشتمل على محمول ذي خمسة مواضع، بحيث تملأ مواضع معمولاته على النحو المعهود بالألفاظ الخاصة أو بالمتغيرات المقيَّدة. فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى تحليل «دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ» على أنها تحتوي على محمول ذي موضعين، و«دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ في غرفة الاستحمام»على أنها تحتوي على محمول ذي ثلاثة مواضع وهكذا دواليك، طمسنا العلاقات المنطقية بين هذه الجملِ: أعني لزومَ هاتين الجملتين من(2). فإذا عبرنا عن هذا الاعتراض من طريق آخر قلنا إن الجمل الأصلية تتضمن عنصرا إعرابيا مشتركا («دهَن») نُقِرُّ حدسيا بأهميته في العلاقات الدلالية بين هذه الجمل. لكن التحليلاتِ المقترحةَ لا تُظهِر مثل هذا العنصر المشترك.

يُنكر كني الرأي الذي يَعتبر قولنا: «دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ» اختزالا لقولنا: «دهن البغدادي الخبزَ المُحمَّصَ في مكان ما بأداة ما في زمان ما» وهو ما من شأنه أن يستعيد الاستلزامات المطلوبة. وقد ذهب هذا المذهب بناء على أنه يتعذر علينا تماما أن نستيقن عددَ المواضع الممكنة التي يقتضيها كل محمول

(1) أُغفِل المخصص الأول: «متعمدا» لتعلقه بفاعل العمل لا بالعمل نفسه، وأُغفلَ المخصص الثاني: «ببطء» لما فيه من نسبية قد تؤدي إلى المناقضة، «ولما كان كثير من مخصصات الفعل، في حقيقة أمره، عبارات نعتية فإن من شأن هذا أن يُشعِرَ بأن لنظرية [ديفدسن] مجالَ تطبيق ضيقا بعضَ الضيق» (Cf. PARSONS, 1990, 42). وباستبعاد هذين النوعين من المخصصات لم يبق سوى ما يعتبره ديفدسن ذواتًا ويشمل ذلك عنده مفاهيم من قبيل المكان والزمان والآلة [المترجم].

(2) Anthony KENNY, *Action, Emotion and Will*, London, Routeledge & Kegan Paul, 1963, Ch. VII.

من محمولات العمل. أفلا يمكننا مثلا أن نضيف إلى (2) عبارة «بإمساكه بين أصابع قدمه اليسرى»؟إلا أن هذه العبارة لا تضيف موضعا إلى المحمول إلا إذا اختلفت عن عبارة «بينما كان يمسكه بين أصابع قدمه اليسرى»[1] في المعنى، وليس من الواضح تمام الوضوح أن الأمر كذلك.

وأنا أَمِيل إلى موافقة كني في قوله بأنه لا يمكننا أن نعتبرَ أن أفعال العمل تشتمل عادة على كثير من مواضع المعمولات الممكنة، غير أنه يُعوزني ما أَعُدُّه حجة دامغة. (فالحجة الدامغة قد تقوم على طريقة في زيادة عدد المواضع زيادة لا حد لها)[2].

ويرى كني أنه يمكن إبراز الصورة المنطقية لـ (2)، في وجه من الوجوه، على النحو التالي:

(3) جعل البغداديُّ الخبزَ المُحمَّصَ مدهونا في غرفة الاستحمام بالسكين منتصفَ الليل.

ومهما تكن مزايا هذا الرأي الأخرى (وأنا ناظر في بعضها عُقيب هذا) فإنه من الواضح أنه لا يَحُلّ المشكل الذي يثيره كني. بل إن لزومَ قولنا: «جعل البغداديُّ الخبزَ المُحمَّصَ مدهونا» أو قولنا: «الخبزُ المُحمَّصُ مدهون» من القول (3) أشدُّ غموضا من لزوم قولنا: «دهن البغداديُّ الخبزَ المُحمَّصَ» من القول (2).ويبدو أن كني خلط بين مشكلين مختلفين: أحدهما هو كيفية تمثيل معنى الفاعلية الحقيقية: فهذا هو الذي حداه على أن يخصَّ «البغداديُّ» بدور

(1) لأنها إذا كانت بمعناها كانت دالة على الزمان، وهو من المعمولات المصرح بها في (2): «... منتصفَ الليل» [المترجم].

(2) يبدو أن كني يعتقد في وجود مثل هذه الطريقة إذ كتب يقول: «إذا وسّعنا شبكتنا بما فيه الكفاية أمكننا أن نجعل قولنا: «قتل بروتس قيصرَ» جملة تصف تاريخ العالم بأكمله، مع بعض النقص في التحديد» (المرجع المذكور، 160). ولكنه لا يبين كيفَ نجعل من كل إضافةٍ إلى الجملة إضافةً تُخَصص القتلَ ـ في مقابل بروتس، أو قيصر أو المكان أو الزمان على سبيل المثال ـ تخصيصا لا يقبل الرد إلى غيره [أي لا يقبل الرد إلى مقولة من المقولات المشهورة المقررة باعتبار أن لها مواضعَ معمولات في جملة العمل، وذلك من قبيل مقولات الآلة والمكان والزمان على حد ما سلف بيانه في هـ 1، ص 306].

متميز منطقيا؛ والثاني هو مشكل «تعدد المواضع المتغير» (كما يسميه كني) لأفعال العمل. ومن الواضح أن هذا المشكل مستقل عن الأول من قِبَلِ أنه يُثارُ بالنظر إلى الجُمَل التي تُعوض «ق» في قولنا: «جعل س ق»[1].

إذا قلت إني اشتريت منزلا يقع وسط المدينة ويشتمل على أربع غرف نوم ومدفأتين وثُريَّا زجاجية في المطبخ، فمن البديهي أنه يمكنني أن أسترسل طويلا في زيادة التفاصيل. بيد أنه لا إشكال (من هذه الجهة) في الصورة المنطقية للجمل التي أستعملها. فهي شيء من قبيل: «يوجد منزل بحيث اشتريته، وبحيث يقع وسط المدينة، ويشتمل على أربع غرف...» وهلُمّ جَرًّا. فمن الممكن أن نضيف عبارة جديدة متى شئنا ذلك من قِبَل أن الضمير المكرر يعود بالإحالة إلى الذات نفسها ما شاء المرء ذلك. (ولا شك في أننا نعرف كيف نضبط ذلك على نحو أدق بكثير). إن جانبا لا بأس به من كلامنا على العَمَلِ يُشعر بالمعنى نفسه: أي بوجود أشياء مثلِ الأعمالِ وأنَّ جُملةً من قبيل (2) تصفُ العَمَل بطرق شتى. «لقد فعل البغداديُّ هذا بالسكينِ». «بربِّكَ زدني حديثا عن هذا». فاسم الإشارة «هذا» لا يدلُّ في هذا الموضع على البغدادي ولا على السكين ولكنه يدل على ما فعلهُ البغدادي، وهذا هو الظاهرُ في الأقل.

لقد كتب أوستن يقول: «... من المتاح لنا دوما، من الناحية المبدئية، وعبر وسائل مختلفة، أن نصف «ما يفعله المرء» أو نحيلَ عليه بطرق شتى»[2]. ومن

(1) العبارة في الأصل الإنقليزي: «x brings it about that p» أي «سَبَّبَ س كَوْنَ ق»، وفي الترجمة الفرنسية «x fait en sorte que p» أي «فَعَل س ما من شأنه أنَّ ق»، وهو ما قد يُؤدِّي إلى بعض الغرابة التعبيرية خصوصا عند تحويل هذه الدالَّة القضوية إلى قضية أي عند استبدال المتغير «س» بلفظ خاص يدل على الفاعل الحقيقي والمتغير «ق» بقضية ملائمة، كقولنا في ترجمة (2): «سبَّب البغداديُّ كونَ الخبز المحمَّص مدهونا إلخ.»، والترجمة التي اقترحناها («جعل س ق») تُظهر جميع العناصر المراد إظهارُها في التحليل، وفيها تناسب «ق» مفعولَيْ جعلَ وهما مفعولان أصلهما المبتدأ والخبر أي ما يمكن أن يؤلف قضية بالمعنى المنطقي [المترجم].

(2) J. L. Austin, «A Plea for Excuses», *in Philosophical Papers*, Oxford, Clarendon Press, 1961, p.148.

الواضح أن أوستن كان محترزا عن اللفظ الخاص الظاهر الذي جعله بين ظفرين دالين على الاحتراز؛ غير أن نحوَ جملته يقتضي لفظا خاصا. وإِخال أن أوستن كان يكون قليل الميل إلى ما أتولاه ههنا من البحث في الصورة المنطقية، رغم أن المطلب من وراء ذلك، وهونظرية في المعنى بناءةٌ ومقبولة حدسيا، بدأت تلوح مَخايله في الفصول الأخيرة من كتابه الموسوم بـ«كيف نعمل الأشياء بالكلمات»[1]. ومهما يكن من أمر فإن دراسة أوستن للأعذار تُبيِّن مرارا وتكرارا حقيقةَ أن كلامنا وتفكيرنا المتداوَلين المتعلقين بالأعمال يُحلّلان على نحو أَدْخَلَ في الصفة الطبيعية إذا سلمنا بوجود هذا الضرب من الذوات.

إن قول القائل:«لم أكن أعرف أنه كان محشوّا بالرصاص» ينتسب إلى نمط شائع من الأعذار. إنني لا أُنكر أني صوبت السلاح الناري وضغطت على الزِّناد، ولا أنكر أيضا أني رميت الضحية بالرصاص. إن جهلي بالأمر يفسر كيف حدث أن صوبت السلاحَ وضغطت على الزِّناد عن قصد، ولكني لم أرمِ الضحية بالرصاص قاصدا. فاختراق الرصاصة للضحية كان نتيجة لتصويبي السلاحَ وضغطي على الزِّناد. ومن الواضح أن هذين حدثان مختلفان من جهةِ أن أحدهما بدأ عُقَيْبَ الآخر. ولكن ما العلاقة بين تصويبي السلاحَ وضغطي على الزِّناد وبين رميي الضحية بالرصاص؟ إن الجواب البديهي، والصحيحَ في ظني، هو أنَّ العلاقةَ علاقةُ هُوِيَّة. ويبدو أن منطق هذا الضرب من الأعذار يتضمن، في الأقل، هذه البنية: أنا متهم بفعل **ب** وهو أمر مؤسف، وأنا أقر بفعل أ وهو أمر يُغتفر. فعُذري في فعل **ب** يستند إلى ما أزعمه من أني لم أكن أعرف أن أ = **ب**.

ويخولني نمط آخر من الأعذار أن أكون قد رميت الضحية بالرصاص عن قصد، ولكن دفاعا عن النفس. وفي هذه الحالة تشتمل البنية على أمر زائد. فأنا ما زلت متهما بِـ ب (رميي الضحية بالرصاص) وهو أمر مؤسف. وأنا أقر بفعلي

(1) Austin, J. L. *How to Do Things with Words*, Oxford, Clarendon Press, Oxford, New York, 1962, tr. fr. par G. Lune, *Quand dire c'est faire*, Seuil, Paris, 1970, réédition Points-Seuil, 1991 [المترجم].

لـ ج (رميي الضحية بالرصاص دفاعا عن النفس) وهو أمر يُغتفر. وعُذري في فعل ب يستند إلى ما أزعمه من أني كنت أعرف (أو أظن) أن ب = ج.

ويمكن أن ننحوَ بالقصة منحًى آخر: فأنا أرمي الضحية بالرصاص في هذه الحال أيضا، ويكون ذلك أيضا عن قصد. وما يُطلب مني تبريره هو رميي لرئيس المصرف بالرصاص (د) لأن الضحية هو هذا السيد الأنيق. وعذري هو أني رميت بالرصاص القاتل الفارَّ (هـ)، وكان رميي بالرصاص للقاتل الفارّ ولرئيس المصرف عملا واحدا بعينه (هـ = د)، على ما في ذلك من دواعي الدهشة وعدم السرور، من قِبَلِ أن رئيسَ المصرف والقاتلَ الفارَّ هما شخص واحد بعينه. ولعله يحسن بنا ـ تبريرا لقولنا «من قِبَلِ» أن ننظر إلى عبارة «رميي لـ س [بالرصاص]» على أنها عبارةُ دالَّةٍ[1] تسمِّي العمل عندما تعوَّض س بلفظ خاص مناسب. ومن ثم يكون الاستدلالُ المناسبُ تطبيقَ هذا المبدإ:

س = ص ← دس = دص.

فالأعذار تُمِدُّنا بما لانهاية له من أمثلة الحالات التي نرى فيها أنفسنا مجبرين على أن ننظر إلى الكلام على «ضروب مختلفة من الوصف للعمل الواحد» بعينِ الجدِّ: أي أن نحمله على الحقيقة. بيد أنه توجد سياقات أخرى كثيرة تظهر فيها الحاجة الملحة نفسها. فتفسير عمل من الأعمال بذكر القصد من فعله يُقدِّم وصفا جديدا لهذا العمل: إني أكتب اسمي على جذاذة من الورق وأنا أنوي كتابة صك قَصْد دفعِ ما علي من دَين القِمَارِ. لِنذكرْ جميعَ ضروب الوصف المختلفة لما فعلتُه، وإليك شيئا منها نستهل به القائمةَ: أكتب اسمي؛ أكتب اسمي على جذاذة من الورق؛ أكتب اسمي على جذاذة من الورق قصد كتابة صك؛ أكتب صكا. أدفعُ ما عليَّ من دَين القِمَار. من العسير أن نتصور كيف يمكن أن تكون لنا نظرية متينة في العمل إذا لم يجز لنا القول إن عملا بعينه هو الذي يجعل كل

(1) الدالة أو التابع (function, fonction) في المنطق والرياضيات «هي المتغير [variable] الذي تتوقف قيمته على متغير آخر فتسمى ص دالةً للمتغير س إذا توقفت قيمتها على س ويرمز لها بالرمز ص = د(س)»(خياط، يوسف، معجم المصطلحات العلمية والفنية، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، 1988) [المترجم].

جملة من هذه الجمل صادقة. فإعادة الوصف قد تفيدنا بالباعث: («لقد أخذت بثأري»)؛ أو تجعل العمل في سياق قاعدة: («أُرَخِّخُ »)[1]،أو تقدم النتيجة: («لقد قتلته»)، أو تُقوِّمُ ما فعله الفاعل: («لقد فعلت ما ينبغي فعله»).

إن لجمل العمل عند كني صورةَ القول: «جعل البغدادي ق»، على ما أسلفناه قريبا.وينبغي أن تكون الجملة التي تُعوِّض «ق» في زمن الحال، وأن تصف نتيجة ما فعله الفاعل: فهي جملة «تصدق من جهة أخرى على المُنفَعِل[2]. وعلى هذا فإنه ينبغي أن يُعَبر عن قولنا: «استأصل الطبيب زائدة المريض الدودية» بقولنا:«جعل الطبيب المريض بلا زائدةٍ دودية». وبتأكيد كون الجملة التي تعوض «ق» تصف هيئة نهائية حاصلة لا حدثا قد يظن ظان أن كني يمكنه أن يتجنب النقد المذكور فيما تقدم، وهو نقد مُفاده أن مشكل الصورة المنطقية لجمل العمل يظهر داخل الجملة التي تعوض «ق»، وبهذا الوجه نُجوِّز ألا يكون في قولنا: «المريض بلا زائدةٍ دودية» أيُّ مشكل ذي بال. ووجه الصعوبة أن التحليل لا يستقيم بهذه الصورة أيضا. فقد يجعل الطبيب المريض بلا زائدة دودية بأن يعهَدَ به إلى طبيب آخر يُجري له العملية، أو بأن يَدْهَس المريض بسيارته الـ«لنكولن كونتينانتال» Lincoln Continental. ولا يَسَعُنا أن نقول في أيٍّ من الحالين إن الطبيب قد استأصل زائدة المريضِ الدوديةَ. وقد يكون قولنا: «جعل الطبيبُ الطبيبَ يستأصلُ زائدة المريضِ الدودية»، وربما قولُنا أيضا: «جعل الطبيبُ المريضَ زائدتَهُ الدوديةَ تُستأصلُ من قبل الطبيب»، من الأقوال التي تقترب من التحليل الصحيح. وأظن أنه قد تبقى في نفس المرء بعضُ الشكوك فيما إذا كانت لهذه الجمل نفس شروط الصدق التي لِجملة «استأصل الطبيبُ زائدة المريض الدودية». ومهما يكن من أمر فإنه من البيِّن في هذه الصور أنَّ مشكل الصورة المنطقية لجمل العمل يبرز في الجمل التي تعوض «ق» بروزا: فليس قولُنا: «المريضُ زائدتُهُ الدوديةُ تُستأصلُ من قبل

(1) «رخَّخ» to castle, roquer (في لعبة الشطرنج): نقَلَ الرُّخَّ إلى المربع المحاذي لمربع الشاه، ونقلَ الشاه إلى المربع الواقع في الجانب الآخر من ذلك الرخ [المترجم].

(2) كني، المرجع المذكور،181.

الطبيب» أو قولنا: «الطبيبُ يستأصلُ زائدة المريضِ الدودية»، قطعا، بـأيسرَ تحليلا من قولنا: «استأصل الطبيبُ زائدة المريض الدودية». وعلى النحو نفسه لا يمكن أن يُعبَّرَ عن قولنا: «سار عمرٌو إلى الدكان» بقولنا: «جعلَ عمرٌو عَمْرًا في الدكان» من قِبَل أن هذا يُغفِلُ معنى المسير. وليس من البين أيضا أن قولنا: «جعلَ عمرٌو عَمْرًا في الدكان وأنه ثَمَّ بواسطة مَشْيِه» يمكن أن يفيدنا بشيء. ومهما يكن من أمر فإنَّ الجملة المضمَّنَة هي، مرة أخرى، أسوأ من الجملة التي انطلقنا منها.

وليس من اليسير أن نقرر كيف تكون المعاملة مع قولنا: «سَعَل البصري»، فهل نقول: «جعل البصريُّ البصريَّ في هيئة كونه سَعَل لتوه»؟ إن هذا لا يكون صحيحا، في أحسن الأحوال، إلا إذا سَعَل البصري عن قصد.

ويمكن أن يُعبر عن الإشكال فيما نتناوله من رأي كني على هذا النحو: إنه يروم تمثيل كل عملٍ (تام) بالاقتصار على الفاعل الحقيقي، ومعنى جعلِ هيئة من هيئات الأشياء تحصُل، وهيئةِ الأشياء التي يوجدها الفاعل. غير أن كثيرا من جمل العمل لا يتضمن أي وصف لهيئة الأشياء التي يوجدُها العمل ما عدا كونَها هيئةَ الأشياء التي أوجدها العمل. فالخطوة الطبيعية، من ثم، هي أن نُجيز كونَ الجملة التي تعوض «ق» في قولنا: «جعل س ق» يمكن (وربما يجب) أن تصف حدثا.

لقد اقترح شيزهولم، إن صَدَق ظنِّي، تحليلا يُجيزُ، في الأقل، أن تصف الجملة التي تعوض «ق» حدثا (على نحو ما نذهب إليه ونقول به)[1]. وعبارته

(1) Roderick CHISHOLM, «The Descriptive Element in the Concept of Action», (*Journal of Philosophy* 61 [1964], 613-24, واطلب أيضا CHISHOLM «The Ethics of Requirement» [أخلاق الاقتضاء] *American Philosophical Quarterly*, 1 [1964], 1-7).

المفضلة هي «أحدث س ق»[1] رغم أنه يستعمل بعض البدائل من قبيل «جعل س ق» أو «جعل س من الصادق أنَّ ق». ويتحدث شيزهولم عن الذوات التي تحيل عليها العبارات المعوضة لـ «ق» باعتبار هذه الذوات «هيئات للأشياء»، ثم يُردِفُ ذلك بصريح قوله إن هيئات الأشياء قد تكون تغيرات أو أحداثا (كما تكون «انتفاء للتغير» أيضا). وإليك مثالا يذكره شيزهولم: إذا رفع إنسان ذراعه فقد نقول إنه جعل ذراعه تعلو. ولا أدري إن كان شيزهولم يرى في قولنا: «جعل البغداديُّ ذراعَ البغداديِّ تعلو» تحليلا لقولنا: «رفع البغداديُّ ذراعه»، ولكني أظن أنه رأي فاسدٌ من قِبَلِ أنه وإن جاز أن تَلْزمَ أُولى الجُملتين من الثانية فإن الثانية لا تَلْزَمُ من الأولى. وتزدادُ المسألة وضوحا إذا نظرنا في مثالٍ: «جعل البغداديُّ البغداديَّ يَطرِفُ بعينيه» (أو ما جرى مجراه من الأمثلة التي تختلف عنه اختلافا طفيفا)، وهذا لا يُسَمّى تقدما في كشف الصورة المنطقية لقولنا: «طَرَفَ البغداديُّ بعينيه».

وفي تحليل شيزهولم لجمل العمل أمرٌ آخرُ قد يحيرنا، وهو أمر مستقل عن مسألة الجملة التي تُعوِّض «ق». فمهما تكن الجملة التي تعوض «ق» علينا أن نُؤولها على أنها تصف حدثا ما. وأظن أنه من البديهي القول إن جُمَلا بأكملها[2] لها صورةُ «أحدث س ق» هي أيضا جملٌ تصف أحداثا. فهل نقول إن هذه الأحداثَ[3] حدثٌ واحد بعينه أم نقول إنها أحداثٌ مختلفةٌ؟ فإن كانت حدثا واحدا بعينه على ما قد يزعمه كثير من الناس (وربما كان شيزهولم في عدادهم)، فإننا مهما يكنْ ما نُعوِّض به «ق» ـ لا نكون قد حللنا المشكل العامَّ للصورة

(1) العبارة في الأصل الإنقليزي: «x makes p happen» وفي الترجمة الفرنسية «x fait arriver que p» واستعمال الفعل «أحدث» يؤدي إلى ثقل في العبارة عند تعويض «س» و«ق» بالعبارات المناسبة، لذلك نستعمل «جعل» بدلا منه في مثل هذا السياق (اطلب ص 837م، هـ 15 فيما تقدم).

(2) المقصود بذلك الجملة التي تعوض «ق» والجملة الكبرى التي تعد «ق» جزءا منها.

(3) المقصود هو المقارنة بين الحدثين (أو الأحداث) داخل كل جملة من هذا القبيل: أي مجموع الأحداث التي تفيدها الجملة الكبرى والجملة الصغرى: «ق».

المنطقية للجمل المتعلقة بالعمل ما لم نعالج الجمل التي تعوض «ق». وإن كانت أحداثا مختلفة فعلينا أن نستفسر عن الكيفية التي دخل بها عنصُرُ الفاعلية الحقيقية إلى الجملة الكبرى رغم خلو الجملة التي تدل عليها «ق» منه، وذلك من قِبَل أن الفاعل الحقيقي هو المسند إليه في كل واحدة من الجملتين. وأظن أن جواب شيزهولم هو أن مفهوم الإِحْداثِ المخصوصَ الذي يعنيه هو مفهوم قصدي، وأنه ينبغي تمييزه، من ثَمَّ، من مجرد تسبيب وقوع شيء. فهب أننا أردنا أن نقول إن زينبَ هشَّمت المرآةَ دون أن نُشْعِرَ بأنها فعلت ذلك عن قصد. إننا لا نحتاج عندئذ إلى عبارة شيزهولم الخاصة؛ بيد أنه يمكن أن نقول: «سببت زينبُ حدوثَ كون المرآة تهشمت». وهَب أننا نريدُ الآن أن نُردفَ هذا بقولنا إنها فعلت ذلك عن قصد. إن جملة شيزهولم تكون حينئذ: «جعلت زينبُ زينبَ تُسبب حدوثَ كون المرآة تهشمت». ونريد الآن أن نعرف الحدث الذي تفيده الجملة بأكملها ولا تفيده الجملة المضمَّنة.إنه، في الظاهر، نفْسُ ما تعودنا على تسميته بفعل الإرادة. ولن أُذَكِّر بالاعتراضات الشائعة على الرأي القائل بأن أفعال الإرادة أحداث مخصوصة متميزة، على سبيل المثال، عن حركاتنا الجسمانية، وأنها ربما كانت أسبابا لهذه الحركات. غير أن مشكل الصورة المنطقية للجمل التي تعوض «ق» - حتى إذا مال شيزهولم إلى هذا الرأي - يظل قائما، وهي جملٌ تصفُ أشياءَ يفعلُها الناس على النحو الذي نصفها به عندما لا نُسند إليهم النية والقصد.

وثمة رأي آخرُ مختلفٌ بعض الاختلاف بسط فيه فون رايت القولَ بعناية ودقة»[1]. وفعلا فإن فون رايت يصوغ جمل العمل على الصورة التالية: «جعل س الهيئة التي فيها ق تتغير إلى الهيئة التي فيها ف». وعلى هذا يكون الاختلاف المهم والمفيد بين تحليل فون رايت والتحاليل التي نظرنا فيها كامنا في بنية أعقَدَ من الوصف تتعلق بما يحدثه الفاعل من تغيير أو حدث. ففي الموضع

(1) Georg Henrik von Wright, *Norm and action*, London, Routeledge & Kegan Paul, 1963.

الذي اكتفى فيه كني وشيزهولم بوصف نتيجة التغيير زاد فون رايت وصفا لهيئة البدء.

يُعنى فون رايت بالبحث في منطق التغير والعمل ولا يُعنى، في المقام الأول على الأقل، بتقديم الصورة المنطقية لما نتداوله من جُمل تتعلق بالأفعال والأحداث. وقد يكون من عظيم النفع وغزير الفائدة، طبقا لأغراض دراسته، أن ننظر إلى الأحداث على أنها أزواج مرتبة من الهيئات. بيد أني أظن أنه من البيِّن تماما كذلك أن هذا لا يُمِدنا بطريقة مثلى في ترجمة صور أغلب الجُمل المتعلقة بالأفعال والأحداث أو تمثيلها. فإذا سرت من تونس إلى طرابلس، مثلا، فهيئة البدء هي كوني في تونس، وهيئةُ المنتهى هي كوني في طرابلس. ولكنَّ الأمر عينَه يكونُ أقربَ إلى قَبول النفس صِحَّةً وصدقًا إذا امتطيتُ الطائرة. ولا شك في أنه يمكنُنا أن نصف هيئة المنتهى بأنها سَيْرِي إلى طرابلس من تونس، إلا أننا لا نحتاج بعد هذا إلى العبارة المنفصلة عن هيئة البدء. والحق أن رأي فون رايت، باعتباره تحليلا للجمل العادية المتعلقة بالأحداث، يبدو مَورِدًا لجميع ما أجْملتُه من إشكالات فيما تقدم، مع إشكال آخر إضافي هو أن أكثر جمل العمل لا تتضمن وصفا يُعتد به لهيئة البدء (انظر إلى قولنا: «طاف بالحقل» و«أنشَدَ المعلقات» و«خَادَنَ هندا»). بيد أنه يبدو لي أن فون رايت يقترح تعديلات مهمة وقيمة في منوال التحليل الذي نظرنا فيه حتى الآن، أو على الأقل في تأويلنا لهذا المنوال، وذلك في مسألتين. أولاهما أنه يقول إن العمل ليس بحدث وإنما هو إيقاعُ الحدث. ولا أراه صحيحا. فإذا سقطتُّ فإن سقوطي حدثٌ سواء فعلت ذلك قاصدا أو لا؛ وإذا ظننتَ أن سقوطي كان عرضًا ثم تبينتَ بعد ذلك أني فعلته متعمدا، فإنه لا تخالجك فكرةُ التراجع عن قولك إنك شَهِدت حدثا. وإني أرى إعراض فون رايت عن تسمية العمل حدثا مُبِينا عما نجده في أنفسنا من حرج مترتب على قولنا بأن الفعل act حدث، معتبرين أن الفاعلية الحقيقية إنما تدخل بواسطة عبارات من قبيل «جعل...». بيد أن الحل لا يكمن في تمييز الأفعال من الأحداث، بل في العثور على صورة منطقية مختلفة لجمل العمل. أما الفكرة المهمة الثانية التي جاء بها فون رايت فترد في سياق تمييزه بين القضايا

العامة والقضايا الشخصية المتعلقة بالأحداث[1]». وليس التمييز، على النحو الذي أجراه فون رايت، واضحا تمام الوضوح، وذلك من قِبَل أنه يقول بقولين: فهو يقول إن القضية الشخصية تختلف عن القضية العامة في أن لها قيمةَ صدق محددةً على سبيل التواطؤ، على حين أنه ليس للقضية العامة قيمةُ صدق إلا اقترنت بمقام؛ ويقول أيضا إن كونَ بروتس قتل قيصر قضية شخصية خلافا لكون بروتس قبَّل قيصر، فهي قضية عامة «لأن الشخص قد يُقَبِّل شخصا آخرَ أكثر من مرة». والحقُّ أنه يبدو أن للقضية التي مُفادُها أن بروتس قبَّل قيصر قيمةَ صدق محددةً على سبيل التواطؤ على نحو ما للقضية التي مفادها أن بروتس قتل قيصر. غير أني أظن أن ما ذهب إليه من أن قولنا: «قبَّل بروتس قيصر» قولٌ لا يصف فعلا وحيدا أوحد بمقتضى معناه وحدَه[2]، هو عبارة عن ملاحظة من الأهمية بمكان.

ومن اليسير أن نلاحظ أن الآراء التي نظرنا فيها حتى الآنَ والمتعلقةَ بالصورة المنطقية لجمل العمل لا تتضمن حلولا للمشاكل التي انطلقنا منها. وقد تقدمت الإشارة إلى أن مشكل كني ـ ومُفاده أنّ لأفعال العمل «تعددا متغيرا للمواضع» في الظاهر ـ يُثارُ داخل الجمل التي تعوض «ق» في صيغ[3] من قبيل «جعل س ق». وتصدق ملاحظةٌ مماثلة على صيغة فون رايت، وهي صيغة أكثر تعقيدا. أما المشكل الرئيسي الآخر فيمكن أن يُعبَّر عنه بكونه مشكِلَ إسناد صورة منطقية إلى جمل العملِ من شأنها أن تبرِّر الرأي القائل بأن الجملتين [المختلفتين قد] تصفان «العملَ نفسه». وتُظهر دراستنا لبعض طرق تبرير الأعمال ـ أو السعي إلى تبريرها ـ أننا نميل إلى

---

(1) المرجع المذكور، ص 23.

(2) أي بمقتضى ما تقوله العبارة اللغوية (المعنى)؛ وبقطع النظر عما تُقال عليه تلك العبارة (الإحالة أو الماصَدَق)، خلافا لقولنا: «قتل بروتس قيصر» فإنه يدل على حدث بعينه بقطع النظر عن الإحالة لأن الإنسان لا يموت إلا مرة واحدة [المترجم].

(3) الصيغة formula / formule اسم جامع للقضية وصورة القضية (اطلب على سبيل المثال: عادل فاخوري، المنطق الرياضي، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص 15).

إجراء استدلالات من هذا القبيل: أَطَرْتُ مركبتي الفضائيةَ إلى نجم الصباح، ونجم الصباح هو نجم المساء، فعلى هذا أكون قد أطرتُ مركبتي الفضائيةَ إلى نجم المساء. (نَهَانِي قائدي عن الذهاب إلى نجم المساء، فتوجهت إلى نجم الصباح غيرَ عارف بالأمر). لكن هب أننا ترجمنا جمل العمل على النحو الذي اقترحه كني أو شيزهولم أو فون رايت، فإننا نتحصل حينئذ على شيء من قبيل «جعلتُ مركبتي الفضائية في نجم الصباح». فكيف يمكننا أن نستنتج من ذلك قولنا: «جعلتُ مركبتي الفضائية في نجم المساء» باعتبار الاتحاد المشهور في الهوية [بين «نجم الصباح» و«نجم المساء»]؟ونحن نعلم أننا إذا عوضنا «نجم الصباح» بـ«نجم المساء» في قولنا: «مركبتي الفضائية في نجم الصباح» فإن ذلك لا يؤثر في قيمة الصدق؛ وكذلك إذا كان ورود هذه الجملة في قولنا: «جعلتُ مركبتي الفضائية في نجم الصباح» مقتضيا للتبعية في الصدق، فإن الاستنتاج يكونُ مبرَّرا. بيد أنه من البديهي أن هذا الورود لا يمكن أن يكون مقتضيا للتبعية في الصدق[1]: وإلا فإنه يلزم من كوني أحدثت هيئة واحدة فعلية للأشياء أني أحدثت كل هيئة فعلية للأشياء. ولا يحسن أن تقول إن

(1) إذا كان تعويض«نجم الصباح» بـ«نجم المساء» في قولنا: «مركبتي الفضائية في نجم الصباح» غيرَ مؤثر في قيمة الصدق باعتبارِ أن نجم الصباح هو نجم المساء، فإن الأمر بخلاف هذا في قولنا: «جعلتُ مركبتي الفضائية في نجم الصباح» من قِبَل أن «جعل» (أو ما جرى مجراها) في هذا السياق هي أمارة الفاعلية الحقيقية المقترنة بالإرادة والقصد، والإرادة والقصد لم يتعلقا بالذهاب إلى نجم المساء بل بالذهاب إلى نجم الصباح (وإن كان نجم الصباح هو نجم المساء)، ويسمى هذا السياق الذي تذكر فيه الإرادة والقصد والدواعي والبواعث (وكذلك السياقات التي يعبر فيها عن الاعتقاد من ظن ويقين وما إليهما) سياقا مفهوميا contexte intensionnel وفيه يتعذر استبدال «أ» بـ «ب» إذا كانت «أ» = «ب»، وذلك خلافا للسياق الماصدَقي contexte extensionnel الذي يخلو من ذكر المقاصد والدواعي وسائر المواقف القضوية attitudes propositionnelles، والذي يجوز فيه استبدال «أ» بـ «ب» دون أن تتأثر بذلك قيمة الصدق على حد ما يتضح من المثال الذي قدمه المؤلف قُبيل هذا (اطلب في هذا باسكال إنجال 1993، XIII، وكذلك LYONS, John, 1977. *Semantics I*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques DURAND. *Eléments de sémantique*, Larousse, Paris, 1978, p.121. [المترجم].

الجمل بعد عبارة «جعل...» تصف شيئا ما متوسطا بين قيم الصدق والقضايا، هو هيئات أشياء. فمثل هذا الزعم ينبغي أن تعضُده نظرية دلالية تبين لنا كيف تحدِّدُ كل جملة ما تحدده من هيئةٍ للأشياء، وإلا كان زعما باطلا.

وقد قدم إسرائيل شفلر تحليلا للجمل المتعلقة بالاختيار يمكن تطبيقه دون تحوير ذي بال على الجمل المتعلقة بالأفعال القصدية(1). ولا يقول شفلر شيئا في شأن جمل العمل التي تخلو من إسناد القصد، ومن ثم فهو يعدَمُ الحل لأمهات المشكلات التي أنا بصدد معالجتها. إلا أن تحليله يتضمن سمة أود ذكرها. فشفلر يريدنا على أن نُعَبر عن قولنا: «دهن البغدادي الخبز المحمص عن قصد» بقولنا: «جعل البغداديُّ جملةَ كونِ البغدادي ـ دهنَ ـ الخبزَ ـ المحمصَ جملةً صادقةً». ولا يمكن لهذا [القول الثاني] أن يُعتبرَ صورةً مَرْضِيَّةً في حاصل الأمر لمثل هذه الجمل لأسبابٍ ألحثُ في شأنها على سبيل التفصيل في غير هذا الموضع(2)، وذلك أنها تتضمن محمولا بسيطا لا ينحل إلى ما هو أبسط منه منطقيا، وهو «جملةُ كونِ البغدادي ـ دهنَ ـ الخبزَ ـ المحمصَ»، وفي اللغة ما لا نهاية له من هذه الأوَّليات الدلالية. غير أني أظن أن تحليل شفلر يفوق في وجه من الوجوه سائر التحاليل على نحو واضح، من جهة أنه يقتضي ألا يلزَمَ من إدخال عنصر القصدية اختزالُ مضمون الجملة التي تفيد ما فُعل قصدا. ويبين هذا الأمرُ حقيقةً لولاه لأُغفلت وهي، إذا اعتمدنا مثالنا، أن «البغدادي» يَظهر مرتين: مرة داخل حيز العامل المفهومي ومرة خارجه. ولنا عودة إلى هذه المسألة.

(1) Israel SCHEFFLER, *The Anatomy of Inquiry*, New York, Knopf, 1963, p. 104-105.

(2) Donald DAVIDSON, «Theories of Meaning and Learnable Languages», [نظريات المعنى واللغات القابلة للتعلم] in Proceedings of the 1964 International Congress [أعمال مؤتمر سنة 1964 الدولي *of Logic, Methodology and Philosophy of Science* للمنطق والمنهجية وفلسفة العلم] Amsterdam, North Holland Publishing Company, 1965, 383-394, p. 390-1.

وتوجد معالجة للصورة المنطقية في اللغة العادية في الباب السابع، المشهور عن استحقاق، من مصنف ريخنباخ الموسوم بـأصول المنطق الرمزي[1]. وبحسَب مذهب ريخنباخ يمكن تحويل جملة من قبيل:

(4) طار أموندسن إلى القطب الشمالي

إلى:

(5) (E س) (تتمثل س في كون أموندسن طار إلى القطب الشمالي).

وينبغي أن يُنظَر إلى عبارة «هو حدثٌ يتمثل في كَوْنٍ» على أنها عامل يُكَوِّنُ محمولا على الأحداث عندما يتقدم جملة. ولا يرى ريخنباخ أن (5) تظهر البنية المنطقية لـ (4) أو تكشف عنها لأنه يظن أنه لا إشكال في (4). بل يقول إن (5) مكافئة لـ (4). ولـ(5) ما يعادلها في عبارة أكثر شيوعا وتداولا:

(6)حصل طيرانٌ لأموندسن إلى القطب الشمالي.

وعلى هذا يبدو أن ريخنباخ يرى أن لنا طريقتين في التعبير عن المعنى نفسه هما (4) و(6)؛ ذلك أن لهما صورتين منطقيتين مختلفتين تمام الاختلاف، ولكن الجملتين متكافئتان منطقيا. فإحداهما تتحدثُ عن الأحداثِ على سبيل الحقيقة، أما الأخرى فلا[2]. وأظن أن هذا الرأي يُفسد كثيرا من مزايا مقترح ريخنباخ، وأنه ينبغي أن نترك القول بأن لـ(4) صورةً منطقيةً لا إشكال فيها متميزةً عن (5) و(6). وباتباع صيغة رايشنباخ التي تجعل كل جملة عمل على صورة (5) نترجم

(7) طار أموندسن إلى القطب الشمالي في أيار 1926

إلى:

(1) Hans Reichenbach, *Elements of Symbolic Logic*, New York, Macmillan Co., 1947, § 48.

(2) الجملة (6) دون الجملة (4) هي التي تتحدث عن الحدث حقا لتضمنها اسما يمكن أن يرشحه السياق أو المقام ليكون لفظا خاصا، أما الجملة الرابعة فلا كلام فيها على الحدث في عرف المتداول من الكتابات المنطقية قبل ديفدسن لأنها لا تتضمن لفظا خاصا يحيل على الحدث، وليس الفعل ذلك اللفظ الخاص لأن المحمول لا يكون لفظا خاصا [المترجم].

(8) (E س) (تتمثل س في كون أموندسن طار إلى القطب الشمالي في أيار 1926).

وليس لزوم (5) من (8) بأوضحَ من لزوم (4) من (7)، فما هو مبهم يظل مبهما. والطريقة الصحيحة للتعبير عن (7) هي:

(9) (E س) (تتمثل س في كون أموندسن طار إلى القطب الشمالي وحصلت س في أيار 1926).

ولكن (9) لا تتضمن ما تتضمنه (8) من الصلة البسيطة بالطريقة الشائعة في تأويل (7). ولا نعرف عملية منطقية تُجرَى على (7) على النحو الذي تُصَوْرَنُ به عادة (مع محمول ذي ثلاثة مواضع) بحيث تجعلها تلك العملية مكافئة منطقيا لـ(9). ولهذا السبب أقترح معاملة(9) وحْدَها على أنها تُمدنا بالصورة المنطقية لـ(7). فإذا اتبعنا هذه الخُطة كان مشكل «تعدد المواضع المتغير» لأفعال العمل عند كني قاب قوسين أو أدنى من الحل، فلا وجود طبعا لأي تعدد متغير للمواضع. ويُحل المشكل على نحو طبيعي بإدخال الأحداث من حيث هي ذوات يمكن أن تقال عنها أشياء لا حد لها.

ولمقترح ريخنباخ سمة أخرى مغرية: فهو يزيل ضربا مخصوصا من الإبهام بدا متعلقا بالفكرة التي مؤداها أن الجُمل التي هي من قبيل (7) «تصف حدثا». ومأتى الصعوبة أن المرء يتردد بين اعتبار الجملة واصفة لما أوقعه أموندسن من طيران في أيار 1926 أو محيلة عليه، وبين اعتبارها واصفة لضرب من الأحداث، وربما اعتبارها واصفة (بالقوة؟) لأحداث كثيرة. ذلك أن جملة مثل «قبَّل بروتس قيصر» يمكن أن تصف أي عدد من الأحداث على حد ما أومأ إليه فون رايت. وتَنْجابُ غِشاوة الاستِرابة على نحو أجده مقنعا تمام الإقناع بمقترح ريخنباخ القائل بأن لجمل العمل، حقا، سورا وجوديا يُقيِّد متغيِّر العمل. وقد كنا ضالين عندما خالجتنا فكرة كون جملة من قبيل (7) تصف حدثا وحيدا أوحدَ: فهي لا تصف حدثا البتة. ولكن إذا كانت (7) صادقة فإنه يوجد حدث يجعلها صادقة. (وأظن أن هذا العموم الذي لا يُلتفتُ إليه في جمل العمل هو عموم على غاية من الأهمية في فهم العلاقة بين الأعمال والرغبات).

وعلى تحليل ريخنباخ لجمل العمل اعتراضان ربما لا يكون أولهما حاسما. وذلك أن التحليل، والحال على ما هي عليه، يمكن أن ينطبق على أي جملة مهما كانت، سواء كانت متعلقة بالأعمال أو الأحداث أو أي شيء آخر. فحتى عبارة «2 + 3 = 5» تصبح «(E س) (تتمثل س في أن 2 + 3 = 5)». ولم لا نقول إن حقيقة عبارة «2 + 3 = 5» لا تظهر إلا إذا مرت على الصراط؟ وأيضا، فهل ينتهي الأمر إذا خطونا الخطوة الأولى؟أفلا ينبغي أن ننتقل بعد ذلك إلى «(E ص) (تتمثل ص في أنه (E س) (تتمثل س في أن 2 + 3 = 5))»، وهكذا دواليك. فالمبدأ الذي يقوم عليه قرار تطبيق التحليل ليس مبدأ واضحا.

أما الاعتراض الثاني فهو أدهى وأمر. وذلك أن لنا:

(10) (E س) (تتمثل س في كوني أَطَرْتُ مركبتي الفضائيةَ إلى نجم الصباح)

و

(11) نجم الصباح = نجم المساء

ونريد أن نصل بالاستدلال إلى

(12) (E س) (تتمثل س في كوني أَطَرْتُ مركبتي الفضائيةَ إلى نجم المساء).

ومن المحتمل أن يكون المبدأ الراجح في تبرير الاستدلال هو:

(13) (س) (تتمثل س في كون ج ↔ تتمثل س في كون ج′).

حيث نتحصل على «ج′» انطلاقا من «ج»بتعويض لفظ خاص بشريك له في الإحالة في موضع أو أكثر. ومن المستحسن أن نزيد إلى ذلك أن (13) تصح إذا كانت «ج» و«ج′» متكافئتين منطقيا. بيد أن (13) والافتراض الأخير يقودان إلى الإشكال، من قِبَل أننا نتحصل على

(14) (س) (تتمثل س في كون ج ↔ تتمثل س في كون (ش(ص = ص&ج) = ش(ص = ص)))

وذلك بالنظر إلى أن «ج» مكافئة منطقيا لـ«ش (ص = ص&ج) = ش (ص = ص)». ولنفترض الآن أن «ت»جملة مكافئة ماديا لـ«ج» ففي هذه الحالة

تحيل «**ش** (ص = ص&ج)» و«**ش** (ص = ص&**ت**)» على الشيء نفسه. وبتعويضهما في (14) نتحصل على

(15) (س) (تتمثل س في كون ج ↔ تتمثل س في كون (**ش** (ص = ص&**ت**) = **ش** (ص = ص)))،

وهو ما يقود إلى

(16) (س) (تتمثل س في كون ج ↔ تتمثل س في كون **ت**).

حيث نلاحظ التكافؤ المنطقي بين «**ت**» و«(**ش** (ص = ص&**ت**) = **ش** (ص = ص)». فقد تؤول (16) على أنها تقول (باعتبار أن الافتراض الوحيد هو أن «**ت**» و«ج» متكافئتان ماديا) إن جميع ما يقع من أحداث (= جميع الأحداث) متحد في الهوية. وأظن أن هذا يبرهن على أن تحليل ريخنباخ متهافت أشد التهافت.

وأود الآن أن أقدم تحليلا لجُمَلِ العمَلِ يبدو لي أنه يحوزُ أكثر مزايا مختَلِفِ التحاليل التي تناولناها فيما تقدم ويتجنب ما فيها من إشكالات. والفكرة التي يقوم عليها تحليلي هي أن أفعالَ العملِ ـ أي الأفعالَ التي تفيدُ «ما فعله الفاعلُ» ـ ينبغي أن تُفهمَ على أنها تشتملُ على مواضع تشغلها ألفاظٌ خاصَّة أو متغيراتٌ لا يبدو أن تلكَ الأفعالَ تشتَمِلُ عليها. فمن ذلك أننا نسلم عادة بأن قولنا: «ركَل زيدٌ عمرا» يقوم على اسمين ومحمول ذي موضعين. غير أني أقترحُ أن نعتبر «ركَل» محمولا ذا ثلاثة مواضع وأن تؤدى الجُملةُ بهذه الصورة:

(17) (E س) (ركَل (زيد، عمرو، س)).

ولو طلبناجملةعربية تعكس هذه الصورةَ مباشرةً لشقَّ علينا ذلك. وقولنا: «يوجَدُ حدثٌ ما هو س بحيث تكون س ركْلَ زيدٍ لعمرو» هو تقريبا أفضلُ ما يُمكنني الإتيان به. بيد أنه ينبغي ألا يعزُب عن أذهاننا أن «ركْلاً» ليس لفظا خاصا. وقد يبدو رأيي، بالنظر إلى هذه القراءة العربية، شديد الشبه برأي ريخنباخ، غير أن له طبعا خصائصَ منطقيةً مختلفة تمام الاختلاف. فـجملة «ركَل زيدٌ عمرا» لا تظهر في أي موضع داخل جملتي التحليلية، وهذا ما يجعله مختلفا عن جميع النظريات التي تناولناها.

وليست المبادئ التي تُتيح الاستدلال المتعلق بنجم الصباح ونجم المساء، الآن، مَوردا لأي إشكال: فهي مبادئُ الماصَدَقيةِ المعهودةُ المتعارفةُ[1]. والحاصل من ذلك أنه لا شيءَ يَحول بعد هذا دون تقديم نظرية نموذجية في المعنى تتعلق بجمل العمل، على صورة تعريف للصدق من جنس تعريف تارسكي؛ ومعنى ذلك أنه لا شيءَ يَحول دون تقديمِ تحليل متين وبنَّاء للكيفية التي تتوقف بها معاني (شروط صدق) هذه الجمل على بناها. وحتى نتبين الآن الكيفية التي يصبح بمقتضاها أحد الاستدلالات المُشكلة فعالا، لننظر في (10) وقد أعيدت كتابتها على هذا النحو:

(18) (E س) (أَطَار (أنا، مركبتي الفضائية، س) & إلى (نجم الصباح، س)).

وهي التي يلزم منها ومن (11) معا:

(19) (E س) (أَطَار (أنا، مركبتي الفضائية، س) & إلى (نجم المساء، س)).

وليس من الضروري، في تمثيل هذا الاستدلال، أن نَفْصِل العلاقة التي تفيدها «إلى»؛ فقد كان من الممكن، عوضا عما قدمناه، أن نعتبر «أَطَار» محمولا ذا أربعة مواضع. ولكن هذا كان سيحجب استدلالا آخر هو الاستدلال الذي ينطلق من (19) إلى

(20) (E س) (أَطَار (أنا، مركبتي الفضائية، س)).

فنحن نحجب، في الغالب الأعم، البنية المنطقية عندما نعامل حروف الجر باعتبارها أجزاءً لا تتجزأ من الأفعال. وإنها لمزية لهذا الرأي الذي نحن بسبيله أن يقترح طريقة في معاملة حروف الجر على أنها بنية مُسهِمة [في الصورة المنطقية]. ذلك أن فائدته لا تقتصر على استنباط (20) من (19)، بل تتعدى ذلك إلى كونها تتيحُ تتبُّعَ العنصر المشترك بين «أَطَارَه إلى» و«طَارَ مِن»، وهذا لا يجوز طبعا إذا عاملنا هاتين العبارتين معاملة المحمول البسيط الذي لا ينحل إلى ما هو أبسط منه.

(1) اطلب الهامش 317، هـ 1 [المترجم].

وللمشكل الذي كان يُقض مضاجعنا في تحليل ريخنباخ ـ وهو مشكل الانتفاء الظاهر لمبدإ نُحجم على أساسه عن تعميم تطبيق التحليل على جميع الجمل ـ حلٌّ طبيعي إذا قُبِل مقترَحي. فمما ينبغي تعلمه عندما نتعلم دلالة أي محمول من المحمولات هو عددُ المواضع التي له، ونوعُ الذوات الذي تتناوله المتغيراتُ الواقعة في تلك المواضع. فلبعض المحمولات مواضع للحدث، أما البعض الآخر فلا.

فما هو نوع المحمولات التي تكون لها مواضع للأحداث في الغالب الأعم؟ أظن، دون استقصاء للمسألة، أنه من البين أنه إذا كان لمحمولات العمل مواضع للأحداث، فإن كثيرا من المحمولات التي لها رائحةُ علاقةٍ بالأعمال، لها مواضعُ للأحداث أيضا. والحق أن المشاكل التي عَنَتْنا على نحو رئيسي لا تختص البتة بالكلام على الأعمال، فهي شائعة في الكلام على الأحداث مهما كان نوعها. فالعمل الذي هو طيرانٌ إلى نجم الصباح مطابق في الهوية للعمل الذي هو طيران إلى نجم المساء؛ ولكنَّ كسوفَ نجم الصباح هو أيضا كسوف نجم المساء. ويقتضي كلامنا العادي على الأحداث، وعلى الأسباب والمسبَّبات، استعمالا مطردا لمفهوم الضروب المختلفة من الوصف للحدث الواحد. فعندما يُشارُ إلى أن فَرْكَ عُودِ الثقاب لم يكن كافيا لإشعاله، فإن ما هو غيرُ كاف ليس الحدثَ وإنما هو وصفهُ، وذلك من قبيل قولك: «لقد كان عودا جافا» وما إليه. ومن البديهي أن مشكل «تعدد المواضع المتغير» عند كني يعمُّ جميع الأفعال التي تصف أحداثا، رغم أن الرَّجُلَ يعتبره أمارة على أفعال العمل.

وقد يبدو بذلك أن النجاح الظاهر للتحليل المقترح ههنا راجع إلى أنه إنما أغفل ما تختص به جمل العمل مقابل جمل أخرى متعلقة بالأحداث. بيد أني لا أذهب هذا المذهب. فمُتصوَّر الفاعلية الحقيقية يشتمل على عنصرين أظن أننا إذا فصلنا بينهما فصلا واضحا وقفنا على أن هذا التحليل لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. فأول هذين العنصرين هو ما نسعى إلى تعريفه، على نحو يفتقر إلى شيء من الدقة، بقولنا: إن الفاعل الحقيقي يفعَلُ، أو يعمل شيئا، لا أنَّ الفعلَ يقع عليه أو أن شيئا يحدُثُ له؛ أو بقولنا: إن الفاعل الحقيقي مؤثر لا

متأثر، وربما سعينا إلى الاستعانة بصيغ الفعل باعتبارها قرينة نحوية، وقد نسعى إلى التعويل على بعض العبارات المقرَّرة من قبيل «جعل كذا» أو «أوجدَ كونَ كذا». غير أنه يتبين بأدنى تأمُّل أنه لا يوجد اختبار نحوي مُقنِعٌ يتعلق بالأفعال التي نميل إلى القول بأنها تتضمن الفاعلية الحقيقية. وربما كان شرطا ضروريا في إسناد الفاعلية الحقيقية أن يُملأ موضعُ معمول من معمولات الفعل بالإحالة على الفاعل الحقيقي باعتباره شخصا؛ ولا يصِح في هذا الموضع أن تحيل على بدنه أوِ أعضائه أو أي شخص آخر، غير أنه من العسير أن نذهب في هذا إلى أبعد مما ذكرنا. فقد أقول: أنام، وأشخِرُ، وأضغَط على الأزرار، وأُنشِد شعرا، وأُزْكَمُ، كما قد أقول أيضا: إن الناس شُتِموا من قِبَلي، وضُربوا من قِبَلي، وأُعجِبتُ بهم، وما جرى هذا المجرى. ولست أعرف اختبارا نحويا يتعلق بالأشياء التي قد يُقال إننا نعملها، أو بصيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، أو بأي شيء آخر، من شأنه أن يميز الحالات التي نميل فيها ههنا إلى الكلام على الفاعلية الحقيقية. وقد يكون من الصحيح أن قولنا: «جعلَ كذا» يَكفل الفاعلية الحقيقية، غير أنه تقدم أن كثيرا من الجمل التي تُسنِد الفاعلية الحقيقية لا تندرج في هذه الصورة النحوية.

وأظن أن القول السديدَ في هذا العنصر من مُتَصور الفاعلية الحقيقية أنه إنما يدخل من جهة بعض الأفعال دون البعض الآخر؛ فإذا فهمنا الفعل تبيَّنا أنه يتضمن معنى الفاعل الحقيقي أو يعدَمه. وعلى هذا يُسنِدُ قولنا: «قاتلتُ» و«شتمتُه» الفاعليةَ الحقيقية إسنادا إلى الشخص الذي يحيل عليه اللفظ الخاص الأول[1]، خلافا لقولنا: «زُكِمتُ» أو «بلغت الثالثةَ عشْرةَ من عُمري» فإنه لا يُسندها. ويبدو أن الأمر يتعلق في هذه الحالات بالاختبار التالي: إننا لا نسند الفاعلية الحقيقية إلا إذا صح أن نسأل أأَوقع الفاعل فعله عن قصد أم لا؟ غير أنه ثمة حالات أخرى، وهذا ما يبدو لي، لا نسند فيها الفاعلية الحقيقية إلا إذا أُجيب عن سؤال السائل: هل أوقع الفاعل فعله عن قصد؟ بـ«نعم». فإذا سقط

(1) وهو في الجملتين المذكورتين ضمير الرفع المتصل بالفعل [المترجم].

إنسان عرضا أو لأن شاحنة طرحته أرضا، فإننا لا نسند إليه الفاعلية الحقيقية، ولكننا نسندها إليه إن هو سقط متعمدا[1].

ويتيح لنا هذا أن نُدرج العنصرَ الثاني في متصور الفاعلية الحقيقية من قِبَلِ أننا نسند الفاعلية الحقيقية قطعا عندما نقول تصريحا أو تلميحا إن العمل مقصود. ولعله يكون من الأفضل أن نقول إنه توجد طريقتان يمكن أن نُشْعِرَ بواسطتهما أن شخصا أوقع الفعل على سبيل الفاعلية الحقيقية، وذلك عوضا عن الكلام على عنصرين في متصور الفاعلية الحقيقية: فقد نستعمل فعلا يُشعِر بها إشعارا مباشرا، وقد نستعمل فعلا لا يُشعر بها، ثم نُردف ذلك بقولنا إن الفعل أُوقِعَ عن قصد. بيد أنه من المهم ألا نعتبر، عندما نسلك ثانيَ السبيلين، أن القصدية تضيف عملا زائدا يوقعه الفاعل؛ ذلك أنه ينبغي ألا نجعل من العبارة التي تَدخُل النِّيَة من جهتها فِعْلا يفيد العَمَل. ولا يجوز لنا على نحو خاص أن نستعمل قولنا «جَعَلَ كذا... متعمدا» على أنه عبارة يدخل من جهتها القصد وذلك لأن قولنا «جَعَلَ كذا» هو نفسه فِعلُ عَمَلٍ، وهو يسند الفاعلية الحقيقية، ولكنه محايد بالنظر إلى مسألة كون العمل مقصودا أو لا على النحو الذي وصف به.

ويُغفِلُ هذا مسألة معرفة الصورة المنطقية التي ينبغي أن تكون للعبارة التي يدخل من جهتها القصد. وأرجو أن يكون من الواضح أنه لا شك في كون صورة مخصص الفعل صورة مضللة في وجه من الوجوه؛ فالأعمال القصدية ليست صنفامن الأعمال، بل قل إن فعل شيء ما عن قصد ليس طريقة في فعله. فقولك إن أحدهم قد فعل شيئا ما عن قصد معناه وصفُ العمل بطريقة ترتبط ارتباطا خاصا باعتقاد الفاعل الحقيقي ومواقفه؛ بل ربما كان معنى ذلك وصفَ العمل باعتبار أن ذلك الاعتقادَ وتلك المواقفَ سببته[2]. غير أنه من البديهي أنه لا يلزم من وصف عمل الفاعل باعتباره قد أُوقِعَ على نحو ما أن يوصف

(1) اطلب الرسالة الثالثة [«الفاعلية الحقيقية»] [«Agency» in Donald DAVIDSON, *Essays on Actions and Events*, Oxford University Press 1980, p. 43-62].

(2) اطلب الرسالة الأولى [«الأعمال والبواعث والأسباب»] [«Actions, Reasons, and Causes» in Donald DAVIDSON, op. cit.,p. 3–20].

الفاعل باعتباره قد أوقع عملا زائدا. وعلى هذا توجد من الجهة المنطقية هذه الشروط المهمة المتسلطة على العبارة التي يدخل من جهتها القصد: وهي أنه لا ينبغي تأويلها باعتبارها فعلَ عملٍ، وينبغي أن تكون عبارة مفهومية، وينبغي أن يرتبط القصد بشخص. ومن ثم فإني أقترح أن نستعمل بعض الصيغ من قبيل «كان من قصد س أن ق» حيث تدل س على الفاعل الحقيقي، وحيث ق جملة تفيد أن الفاعل الحقيقي قد فعل شيئا ما. ومن المفيد، بل لعله من الضروري، أن يُسمَّى الفاعل الحقيقي مرتين عندما نسعى إلى تجلية الصورة المنطقية. ووجه الفائدة في هذا أنه يذكرنا بأن وصف عمل من الأعمال باعتباره مقصودا يعني وصف ذلك العمل في ضوء بعض مواقف شخص بعينه واعتقاداته؛ وقد يكون هذا ضروريا في توضيح ما يقع عندما يَغلَط الفاعل الحقيقي في هويته. فقد كان مقصودا من أوديب، ومن ثم من قاتل لايوس، أن يبحث أوديب عن قاتل لايوس؛ ولكن لم يكن مقصودا من أوديب (قاتل لايوس) أن يبحث قاتلُ لايوس عن قاتلِ لايوس.

دونالد ديفدسون

Donald Davidson

بيتر فريديريك ستراوسن

«الجزئيات الأساسية»[1]

د. شكري السعدي

التقديم

ينتسب ستراوسن (شأنه في ذلك شأن فندلر وديفدسن) إلى تيار الفلسفة التحليلية، ويُعَدُّ، في صلب هذا التيار، من اللغويين linguistes المنتصرين للغة الطبيعية والقائلين بأن معالجة هذه اللغة وتوضيح قضاياها يمكن أن يكون أصلا لتمييزات أنطولوجية وفلسفية ذات بال، وذلك خلافا للصوريين formalistes الذين يرون أن اللغة الصورية المبنية، هي الأقدر على تجلية بنية الواقع والتعبير عن حقائق الأشياء تعبيرا لا إبهام فيه ولا غموض.

أما مقاله الموسوم بـ«الجزئيات الأساسية» فهو عبارة عن فصل منتزع من كتاب «الأفراد» *Individuals* الذي وقفه مؤلفه على تحليل البنية التي نتصور بها العالم انطلاقا من اللغة الطبيعية والكلام العادي وذلك بالنظر في الشروط التي ينبغي استيفاؤها حتى يتسنى لنا تشخيصُ الجُزئيات (الموجودات المعينة

(1) هذا النص عبارة عن فصل مقتطف من كتاب *Individuals. An Essay in Descriptive* Metaphysics, Methuen, London, 1959, pp.31-58 لفيلسوف اللغة الإنقليزي بيتر فريديريك ستراوسن (2006 - 1919) P. F. STRAWSON، وقد اعتمدنا في ترجمته الأصل الإنقليزي مستعينين بالترجمة الفرنسية *Les individus. Essai de métaphysique descriptive,* Seuil, Trad. fr. A. Shalom & Paul Drong, Paris. 1973, pp. 33-64.

المخصوصة). وقد خصص ستراوسن المقال المذكور لبيان مركزية الفصل بين الجثث bodies (= الذوات) والأحداث في بنيتنا الذهنية التصورية وأولية الذوات على الأحداث في عملية التشخيص من حيثُ كونُ الطائفة الثانية عبارة عن جزئيات لا تقوم بنفسها وتحتاج إجمالا في وجودها وتعريفها إلى الطائفة الأولى، وهو ما يترتب عليه القول بثانوية المنزلة الأنطولوجية للأحداث قياسا إلى الجثث والأشخاص. وقد نقد ديفدسن هذا الرأي نقدا شديدا مبينا أن مقولتي الذات والحدث مقولتان متضايفتان لا يمكن تصور إحداهما بمعزلٍ عن الأخرى[1].

وقد كان للتصور الذي ينقله هذا المقال وقعٌ في الأعمال الدلالية اللاحقة تتجلى بعض مظاهره مثلا في إقرار لاينز صراحة بتأثره بتقسيم ستراوسن للموجودات التي يمكن أن تكون أسسا أنطولوجية دلالية لأقسام الكلام والبنى النحوية[2]، كما يلوح هذا الوقع في سُنَّة من البحوث الدائرة على دراسة مواطن التماثل والتباين بين الذوات (والتمثلات المكانية عموما) وبين الأحداث (والتمثلات الزمانية عموما).

---

(1) Davidson, Donald, 1980, *Essays on Actions and Events*, Clarendon Press, Oxford, Trad. franç., Pascal Engel, *Actions et événements*, PUF, Paris, 1993, p. 233 sq.

(2) Lyons, John, 1977, *Semantics II*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand et D. Boulonnais, *Sémantique linguistique*, Paris, Larousse, 1980, p. 78, n.7.

التعريب

[6] وإنما جاز أن يُبيِّن بعضُنا لبعض الأشياء الجزئية التي يتعلق بها خطابه، لأنه يمكن لبعضنا أن يُدرِج ما ينقُله البعض الآخر ويروِيه في لوحة واحدة نرسمها للعالم؛ وإطار هذه اللوحة هو إطار مكاني زماني موحد ذو بعد زماني واحد وأبعاد مكانية ثلاثة. فمن ثم كان تشخيص الجزئي - والحالة هذه - قائما في الغالب الأعم، وفي نهاية المطاف، على إمكان وضع الأشياء الجزئية التي نتحدث عنها في نظام مكاني زماني واحد وموحد. وتتناول عبارة «في نهاية المطاف» كثيرا من الفروق المعنوية الدقيقة. فمن ذلك أنه يسوغ أن نتجادل في شأن رجل بعينه رغم اختلافنا في شأن تاريخه، وأنه يسوغ أن نتحدث عن شيء بعينه رغم اختلافنا في وضعه موضعه من المكان في أزمنة مختلفة. غير أن مثل هذه الاختلافات لا تجوز إلا في سياق اتفاق أوسع وإن كان أقل إحكاما - على علاقة هذه الذوات بذوات أخرى لا نختلف في شأنها.

وقد أمكنك بهذا أن تستشف السؤالَ الذي أود الآن أن أسأله: فهل يوجد صنف من الجزئيات أو مقولة منها يمكن تمييزهما بحيث يكون ذلك الصنف أو هذه المقولة أساسيا من جهة تشخيص الجزئي، وذلك باعتبار الطابع العام للرسم التصوري الذي وصفته. وينحل هذا السؤال إلى سؤالين. الأول: هل يوجد صنف أو مقولة من الجزئيات بحيث يتعذر - والحالة هذه - إجراء جميع الإحالات المشخِّصة التي نحيل بمقتضاها فعلا على أقسام أخرى إلا إذا أحلنا إحالاتٍ مشخِّصَة على جزئيات ذلك الصنف، بينما يكون من الممكن إجراءُ جميع الإحالات المشخصة التي نحيل بمقتضاها على جزئيات ذلك الصنف دون أن نحيل إحالة مشخصة على جزئيات أصناف أخرى؟ الثاني: هل يمكن أن نستخلص حججا تؤيد الجواب بالإثبات عن هذا السؤال من الطابَع العام للرسم التصوري الذي وصفته؟

ويبدو أنه من الممكن بناء حجة انطلاقا من المقدمة القائلة بأن التشخيص يقوم في جملة الأمر على وضع الشيء موضعَه من إطار مكاني زماني موحد ذي أربعة أبعاد، وانتهاء بالنتيجة التي مُفادُها أن بعض أقسام الجزئياتِ أساسي بالمعنى الذي شرحته. ذلك أن هذا الإطار ليس بأجنبي عن واقع الأشياء التي نتحدث عنها. فإذا سألنا عن مقومات الإطار وجب علينا صرف النظر إلى هذه الأشياء نفسها أو إلى بعضها. غير أنه ليس من شأن كل مقولة من الأشياء الجزئية التي نتبينها أن تُكَوِّنَ هذا الإطار. فلا تكونه إلا الأشياء التي تمنحه خصائصه الأساسية المخصوصة به. ومعنى هذا أنه ينبغي أن تكون أشياءَ ثلاثية الأبعاد تستمر في الزمان بعض الاستمرار، وأن يمكن الوصول إليها بما لنا من وسائل الملاحظة. ولما كانت هذه الوسائل قاصرة كل القصور، فقد وجب أن تكون لجملة الأشياء المذكورة من التنوع والثراء والثبات والاستمرار ما يكفي لجعل تصورنا ـ هذا التصور القائم على إطار واحد وموحد ـ تصورا ممكنا وطبيعيا. ولا تفي بهذه المتطلَّبات، من بين أصناف الأشياء التي نتبينها، إلا تلك التي هي جثث أو لها جثث بالمعنى العام للكلمة. فالجثث هي مقومات الإطار. ومن ثم ينبغي أن تكون الجثث أو الأشياء التي لها جثث هي الجزئيات الأساسية، وذلك باعتبار بعض السمات العامة لرسمنا التصوري وباعتبار خاصية المقولات الكبرى المتاحة.

وسأفصل القول لاحقا في شأن هذه العبارة المقيِّدةِ: «باعتبار خاصية المقولات الكبرى المتاحة». ولكني ذاكر الآن أمرا. فقد نذهب إلى أن الشيء ينبغي أن ينزِعَ إلى إبداء مقاومة محسوسة للَّمس، وربما ذهبنا، على نحو أعمَّ، إلى القول بضرورة أن تكون له بعض الصفات المتصلة بمجال اللمس باعتبار ذلك شرطا ضروريا لدخوله في باب الجثث. ولو فعلنا لكان ذلك الشرطُ أشد إعناتا مما قصده ديكارت DESCARTES بـ«الامتداد» ولوك Locke بـ«الصلابة»؛ومعنى ذلك أنه أشد إعناتا من شرط شَغْلِ المكان شَغْلا ثلاثي الأبعاد. ذلك أن هذا الشرط الأخير الذي يظهر أن الاستدلال يفضي إليه يمكن أن تفيَ به اختباريا، فيما يبدو، شواغلُ المكان المرئية فحسبُ. (وهو ما تفي

به في حقيقة الأمر شواغِلُ المكان الملموسة فحسبُ عند المكفوفين). ولا نظفر في الواقع بكثير من شواغل المكان المرئية بأتم معنى الكلمة: فبعض الحالات التي يمكن أن ينصرف إليها الوهمُ كالأشباح مثلا هي حالات مُريبةٌ تماما لا يمكن القطع فيها برأي؛ وبعض الحالات الأخرى من قبيل أشعة الضوء وأحجام الغاز الملون لا تفي قطعا بمقتضيات الثراء والتنوع والدوام والثباتِ. غير أننا متى وجدناها ترددنا ترددا في تسميتها جثثا. فظهر بذلك أنه يوجد إمكان نظري مفاده أن مقتضيات الاستدلال قد تفي بها مقولة من الذوات لا نسميها جثثا؛ رغم أن هذه المقتضيات، والحال على ما هي عليه، لا يفي بها إلا ما نحن مستعدون لتسميته جثثا. فهذا الإمكان النظري، إن وجد،يبدو قليل الجدوى، ومن ثم فإني أُمسِكُ عن استقصائه. ومهما يكن من أمر فإنه يمكن أن نرضي أنفسنا شكليا باعتماد معنى فضفاض لـ«لجثة» يتسع لما افترضناه من أشياءَ ثلاثية الأبعاد مرئية بالمعنى التام للكلمة. ثم يمكننا بعد ذلك أن نعيد صياغة نتيجة الاستدلال على نحو أبسط كما يلي: يترتب على اعتبار بعض السمات العامة لما لنا من رسم تصوري يتعلق بتشخيص الجزئي أن الجثث هي الجزئيات الأساسية.

وربما كان شكل هذا الاستدلال مضللا. فليس معنى ذلك أن لنا، من جهة، رسما تصوريا يطرح مشكلا معلوما يتصل بتشخيص الجزئي؛ وأنه توجد، من جهة أخرى، جثث من الثراء والقوة بحيث تتيح حل مثل هذا المشكل. فالمشكل لا يوجد لو لم يكن الحل ممكنا. وهذا شأن كل حجة مفارِقة.

[7] وربما لم يكن من المستحب إقامة موقف فلسفي على حجة هي من العموم والغموض بمكان. ولسنا محتاجين في الحقيقة إلى أن نذهب هذا المذهب. ذلك أنه من الممكن أن نبحث، على نحو أكثر مباشرة وأوغل في التفصيل، فيما إذا كان يوجد سبب يحملنا على افتراض توقف تشخيص الجزئيات المنتمية إلى بعض المقولات، حقا، على تشخيص جزئيات تنتسب إلى مقولات أخرى؛ وفيما إذا كانت توجد مقولة من الجزئيات تكون أساسية من هذه الجهة.

وقد أومأت فيما تقدم إلى أن المتكلم والسامع غالبا ما يشخصان الجزئي الواحد بالإحالة على جزئي آخر، ومعنى ذلك أن الإحالة المشخِّصة على جزئي من الجزئيات، إذا عضدها عند الضرورة السياق اللغوي، كثيرا ما تشتمل على ذكر لجزئي آخر، وأن توفق السامع لتشخيص الأول قد يتوقف من ثم على توفقه لتشخيص الثاني. ولعل أوضح حالة ممكنة من حالات التبعية العامة التي يتوقف فيها تشخيص نوع من الجزئيات على تشخيص نوع آخر منها هي الحالة التي يتعذر فيها تشخيص جزئي من نوع ما دون هذا الضرب من التبعية لتشخيص جزئي من نوع آخر. وربما لا توجد حالة محضة من حالات مثل هذه التبعية المباشرة في التشخيص. غير أنه توجد في الأقل حالة من الأهمية بمكان تقترب من هذا النوع. ذلك أنه يوجد نوعان أو مقولتان عامتان مهمتان من الجزئيات يتوقف تشخيص أفراد إحداهما، بهذه الصورة تقريبا، على تشخيص أفراد الأخرى. فالنوع التابع الذي يتوقف تشخيصه على غيره هو صنف ما يمكن تسميته بـ«الجزئيات الخاصة»[1]؛ وهو يشمَل مجموعات الأحاسيس والأحداث الذهنية ومعطيات الحواس بمعنى من المعاني المشهورة المتداولة لهذا المصطلح، وكلها مجموعات يجوز أن تكون متداخلة متشابكة. أما النوع المتبوع فهو صنف الأشخاص (وربما كان من اللازم أن نضيف إلى ذلك قولنا: «أو الحيوانات» لأننا قد نحيل أحيانا إحالاتٍ مشخِّصةً على تجارب الحيوان الجزئية، غير أن هذا تعقيد يجدر إغفاله). وكثيرا ما عُدَّت التجاربُ الخاصة، وَفقا لمعاييرَ غيرِ المعاييرِ المعتمدة ههنا، أفضلَ ما يرشَّح لمنزلة الجزئيات «الأساسية»؛ غير أنه من الواضح أنها، حسب المقاييس المعتمدة في هذا المصنف، أبعدُ ما يكون عن نيل تلك المرتبة. ذلك أن مبادئ تشخُّص مثلِ هذه

(1) يطلق ستراوسن عبارة الـ«جزئياتِ الخاصة» private particulars على الأحداث الشعورية إجمالا وهي أحداث الإحساس والوجدان والمعرفة وذلك لأن مردَّها إلى «تجارب خاصة»، ولأنها لا تخضع في أكثر الأحوال للمشاهدة والمعاينة، وهي تقابل عنده ضربا آخر من الأحداث هي الأحداث التي تتناولها المشاهدة والعيان publicly observable أو التي يقع عليها الإدراك الحسي لجمهور الناس publicly perceptible [المترجم].

التجارب تتوقف أساسا على هوية الأشخاص الذين تنتمي تلك التجارب إلى تاريخهم. فالسَّوْرة من وجع الأسنان أو الإحساس الشخصي باللون الأحمر لا يمكن، في الغالب، أن يشخصا في لغتنا المتداولة إلا باعتبار السورة سورة تألم منها أو يتألم منها هذا الشخص المعين أو ذاك، وإلا باعتبار الإحساس إحساسا أحسه أو يحسه هذا الشخص المعين أو ذاك. فالإحالات المشخصة على «الجزئيات الخاصة» تتوقف إجمالا على إحالات مشخصة على جزئيات من نوع آخر هي الأشخاص.

وقد يُعترض على هذا الرأي باعتراض وجيه. فإذا كان بعضهم يتلوى على الأرض ويقول: «هذا (الـ) أَلَم مُبرِّحٌ»، أفلا يكون بذلك قد أحال إحالة مشخصة على جزئي خاص أي على إحساسه بالألم، دون أن يذكر الشخص المتألمَ (أي نفسَه) أو يحيل عليه؟ ولا شك أنه لا حاجة إلى سياق لغوي يتضمن الإحالة على جزئي آخر بحيث يحتاج السامع معه إلى ما يتمم الإحالة حتى يشخص الجزئي المعني، فهو يشخصه دون تردد باعتباره الألم الذي يعانيه المتكلم. وعلى هذا النحو يمكن للطبيب أن يضغط على جسم المريض وأن يسأله بعد ذلك: «كم كانت درجة ذلك الألم؟» ويمكن للمريض أن يوفق في تشخيص الألم الذي يحيل عليه الطبيب باعتباره الألم الذي يشعر به أو الذي شعر به المريض (أي السامع) لتوِّه. غير أنه يمكن في هاتين الحالتين أن يقال، عن صواب، إن للعبارات الإشارية، فعلا، الوظيفةَ التي يقال أحيانا، على وجه الخطإ، إنها وظيفتُها التي لا تفارقها في كل الأحوال. ومعنى ذلك أنها تشتمل فعلا على إحالة ضمنية على شخص بعينه. فهي حقا ضرب من الاختصار لعبارة «الألم الذي أعانيه» في المثال الأول وعبارة «الألم الذي شعرتَ به لتوك» في المثال الثاني. فإن قال قائل:«لمَ لا يصح هذا على جميع العبارات الإشارية المشخِّصة التي تحيل الأعيان؟، ولم لا يكون قولنا مثلا «هذه الشجرة» اختزالا لقولنا «هذه الشجرة التي يمكن أن تراها (أو أراها) هناك؟ فالجواب أن العبارة الإشارية المشخِّصة «هذه الشجرة» المستعملة في شجرة بعينها يمكن أن يقولها أي شخص لأي شخص آخر في المقام المناسب دون أن تتغير القوة

التشخيصية. فقوتها التشخيصية لا تحتاج إلى أي إحالة ضمنية على شخص بعينه؛ وكل ما تحتاجه هو أن يكون المقام والسياق على نحو يحال معه إحالة واضحة على شجرة بعينها. غير أن الإحالة الضمنية على شخص بعينه ضرورية للقوة التشخيصية في العبارات الإشارية المحيلة على التجارب الخاصة. وهذا سبب كاف لتمييز هذين الضربين من الحالات على النحو الذي اقترحته، وهو من ثم سبب كاف للقول بأن ما يبدو استثناء ليس كذلك حقا.

ويعبَّرُ عن هذه المسألة من طريق آخر قد تكون له لاحقا بعض الفوائد، وهو الآتي: فقد نسلم إن شئنا بأن أيَّ إحالةٍ إشارية مشخِّصة تجري في حضور الشيء المحال عليه تشتمل على إحالة ضمنية على المتكلم والسامع؛ ونقولُ بعد ذلك إنه لا يُعتَدُّ بهذه الإحالة الضمنية على الأشخاص في سياق هذا التناول ـ وهي إحالة عامة عموما مطلقا في مثل هذه المقامات ـ لأنها مجردُ نتيجة مترتبة على حقيقة أن الشخصين المعنيَّيْن هما على التوالي المتكلم والسامع. غير أن الإحالة الضمنية على الشخص فيما نحن فيه ـ أي في حالة التجربة الخاصة ـ ليست مجرد نتيجة مترتبة على هذه الحقيقة فحسب، بل هي مترتبة أيضا على حقيقة أنه هو الشخص الذي نحن بصدد الإحالة على تجربته الخاصة. وربما تبين لك هذا الوجه من الحالة التي يقول فيها الشخص أَلِلشخصِ ب عن الشخص ج الذي يتألم تألما ظاهرا، والذي هو بحضرتهما: «لا شك في أن الألمَ مبرِّحٌ». فالإحالة الضمنية على ج هاهنا مستقلة تمام الاستقلال عن أداء الشخص لدور المتكلم أو دور السامع لأنه لا يضطلع بأي واحد منهما.

فلم قيدت إذن صياغتي الأولى لعلاقة التبعية في التشخيص بين الجزئيات «الخاصة» والأشخاص؟ لقد قيدتها لسبب أنا ذاكره لك وهو أنه من الممكن أن تُشخَّص تجربة ما باعتبارها تجربة من نوع ما، عونيت في مكان معين وفي زمان ما؛ ومن الجائز أن يقول من يوثق به لبعضهم إن لمثل هذا الوصف ما يصدق عليه، فيمكنُه من ثم تشخيص التجربة عندما يحال عليها، دون معرفة مستقلة بهوية من يحس تلك التجربة. فتكون هذه حالة لا تستقيم فيها أكثر علاقات التبعية في التشخيص بين التجارب والأشخاص مباشرةً. غير أن التقييد الذي

يتطلبه مثل هذا الإمكان ليس من الأهمية بمكان ولا هو بغزير النتائج، لأنه قد يُعلَم أن مثل هذا الوصف المشخِّص إنما يكون له ما يصدق عليه بشروط معلومة. وقد يلزَمُ هذا الشخصَ الذي يُجري وصف التجربةِ أو ذاك أن يكون قادرا أيضا على تشخيص من يُحِس التجربة تشخيصا مستقلا وذلك حتى يتسنى له إجراء وصفها. فلئن كان تشخيص التجربة الخاصة، في مقام ما من مقامات الإحالة، لا يحتاج إلى أن يكون تابعا مباشرة لتعيين الشخص صاحب التجربة فلا بد مع ذلك من أن يكون تابعا له تبعية غير مباشرة.

فمن ثم يجوز أن نقول، مع أخذ هذا القيد القليل القيمة عمليا، إن الجزئياتِ الخاصةَ تُبدي أكثرَ أنواع التبعيَّةِ في التشخيص مباشرةً لجزئيات من نوع آخر. وعلى النقيض تماما من صنف التجارب الخاصة يوجد صنف آخر من الجزئيات تلحقه هو أيضا على نحو جلي التبعيةُ في التشخيص، وإن كان أقل من الصنف الأول حظا من جهة دقة التعريف. وهذا هو صنف الجزئيات الذي أن يقال له «الأبنيةُ النظريةُ». وقد تمدنا بعض جُزَيْئاتِ الفيزياء بجملة من الأمثلة؛ ذلك أن هذه الجُزَيْئاتِ ليست أشياء خاصة بأي حال من الأحوال، غير أنها أشياءُ لا تلاحظ. وعلينا أن نعتبر أنه من الممكن أن نجري مبدئيا إحالات مشخصة على مثل هذه الجزئيات في زمر أو مجموعات، في الأقل، إن تعذرت الإحالة عليها فُرادَى؛ وإلا فإنها تفقد منزلتها باعتبارها جزئيات معترف بها. وربما كنا لا نجري مثل هذه الإحالات كثيرا في واقع الأمر. فهذه العناصر تضطلع بدور خاص بها في اقتصادنا الذهني، وهو دور لا يعنيني وصفه. غير أنه من الوضوح بمكان أنه متى أحلنا فعلا إحالاتٍ مشخصة على جزئيات من هذا القبيل، فإنه لا مناص لنا في النهاية من تشخيصها أو تشخيص مجموعات منها بالإحالة المشخصة على تلك الأجسام المنظورة التي هي أضخم منها، والتي قد نرى، على غرار لوك، أن تلك الجزئياتِ هي مقوماتها الدقيقة التي تستعصي على الملاحظة.

فجُزَيْئاتُ الفيزياء هي نوع من أمثلة الجزئِيَّات من هذا الصنف. وقد قدمت ذكرها لأنها تبدي أكثرَ أنواع التبعيَّةِ في التشخيص مباشرةً شأنُها في ذلك شأنُ التجارب الخاصة. وتوجدُ أنواعٌ أخرى كثيرة لا تحتاج إلى إظهار أكثرَ من تبعية

عامة في التشخيص. وتحدثت عن الصنف المذكور باعتباره يفتقر إلى الدقة في التعريف؛ ومن البين أنه، إلى حدِّ الآن، ليس معرفا تعريفا أحسن من تعريف متصوَّر قابلية الملاحظة، وهو متصور غامض أشد الغموض. ذلك أننا نتكلم على وضع سياسي معين أو ركود اقتصادي ما، بل إننا قد نتحدث عن ملاحظة مثل هذه الظواهر. لكن من الواضح أنه من غير المجدي الأمل في العثور على جزئيات أساسية بين أشياءَ مثلِ هذه. فالأخذ بناصية المتصورات التي تدخل تحتها أمثال هذه الجزئيات يقتضي على نحو واضح وضوحا لا مزيد عليه الأخذ بناصية متصورات أخرى تدخل تحتها جزئيات من أنواع تختلف تمام الاختلاف وتنحط درجة دقتها كثيرا عن النوع الأول، إذ لا يمكن أن يحصُلَ لنا مثلا مُتصور الإضراب أو إغلاق [المصنع] إلا إذا حصَلت لنا متصورات من قبيل متصورات الناس والأدوات والمصانع. ويلزم من ذلك لزوما مباشرا تبعيةٌ عامة في التشخيص من الجزئيات المنتسبة إلى النوع الأكثر دقة للجزئيات التي هي من النوع الأقل دقة. ذلك أنه يتعذر علينا الكلامُ على الجزئيات التي هي من النوع الأكثر دقة، ومن ثم تشخيصُها، إلا إذا أمكننا الحديث عن الجزئيات التي هي من النوع الأقلِّ دقة، ومن ثم تشخيصُها. ولا يعني هذا أننا مضطرون في جميع مقامات الإحالة إلى أن نتوسل إلى الإحالة المشخِّصة على الجزئي الذي هو من النوع الأكثرِ دقةً بإحالة مشخِّصة على جزئي من النوع الأقل دقة. فقد نحيل مثلا إحالة مباشرة تماما على «الركود الاقتصادي الحالي».

فإن وجدت من ثم جزئيات أساسية بالمعنى الذي أومأت إليه، فالظاهر أن المعنى الذي ينبغي أن تكون هذه الجزئياتُ وَفقهُ قابلة للملاحظة ليس مجرد هذا المعنى: أن يصح الكلامُ على ملاحظتها. بل الغالب على الظن، فيما يبدو، أنه ينبغي أن تكون أعيانا يتناولها الإدراك الحسي، أي أشياءَ جزئية من الأنواع التي يمكن لأناس مختلفين أن يروا مثلها رأي العين أو يسمعوه أو يحسوه باللمس أو الذوق أو الشم. ويلزم، في الظاهر، أن تكون أشياء تنتمي إلى أنواع بحيث يتأتى للسامع والمتكلم كليهما أن يضعا الأشياء التي هي من هذه الأنواع مباشرة في موضعها [من المكان والزمان]، في مقامات معلومة من مقامات الخطاب. بيد

أني سأفهم حدود صنف ما يتناوله العيان والمشاهدة فهْمًا فيه بعض التسمُّح. وكلما تسمَّحت في فهم هذه الحدود قل تعويلي على الاستدلال المنتزَع من افتراض المتصورات افتراضا ما قبليا. ومن المستحسن التقليل من تعويلي على هذا الاستدلال ما استطعت إلى ذلك سبيلا: ذلك أن تطبيقه قد يكون مسألة تفصيلية ومحل جدال، وأن طاقته التفسيرية ضئيلة. وسأعود لاحقا للنظر نظرا أبعدَ في صورة أدقَّ لهذا الاستدلال.

فظهر بهذا أن كل عُنصُر يمكن تحديده [في المكان والزمان] على نحو مباشر، يمكن أيضا تشخيصه في هذه الحالة دون التوسل إلى ذلك بإحالة على جزئي آخر البتة، ومن ثم دون الإحالة على أي جزئي من نوع آخر أو مقولة أخرى غيرِ نوعه ومقولته. إلا أنه لا يلزَمُ من ذلك طبعا أن تكون المقولة التي ينتسب إليها مثلُ هذا العنصر مقولةَ جزئياتٍ أساسية. وذلك لأن مجال عناصر الجزئيات الفعلية التي يمكن تحديدها تحديدا مباشرا في كل مقام من مقامات التخاطب المعلومة هو مجال محدود على نحو صارم. ومن الجائز كل الجواز أن تتوقف، في مقام ما، قابلية تشخيص بعض العناصر الواقعة خارج ذلك المجال على قابلية تشخيص عناصر أخرى تختلف أنواعها ومقولاتها عن أنواع العناصر الأولى ومقولاتها. فكون عنصر من العناصر مندرجا في صنف ما يقع عليه الإدراك الحسي لجمهور الناس ـ وهو صنف عام ـ لا يحول دون انتمائه إلى مقولة تلحقها التبعية في التشخيص لمقولة أخرى تندرج هي أيضا في الصنف العام صنفِ ما يقع عليه الإدراك الحسي لجمهور الناس.

ولكن كيف نقسم الجزئيات التي يقع عليه الإدراك الحسي لجمهور الناس، أو التي تتناولها المشاهدة والعيان إلى أنواع ومقولات؟ من الواضح أنه توجدطرائق عدة في إجراء هذا التقسيم تلائم أغراضا فلسفية مختلفة. وأنا أجتزئ بأكثر التقسيمات إجمالا، فأتكلمُ مثلا على الأحداث والحدثانات، وعلى الهيئات والأوضاع من جهة، وعلى الجُثثِ أو الأشياء التي لها جثثٌ من جهة أخرى. وسأتسمَّحُ في استعمال هذه الألفاظ، فمن ذلك أن الحقل والنهر يدخلان في عداد الجثث أو الأشياء التي لها جثث. وأنا لا أزعم، إجمالا، أن

التمييزات التي أجريها من الوضوح بمكان، ولا أدعي أنها دقيقة أو مستقصية، غير أنها يمكن أن تفيَ بغرضي. ويوجد تمييز آخر سأتحدث عنه لاحقا ويحسُن الآنَ ذكرُه وهو التمييز القائم مثلا بين الأحداث والحدثانات التي هي بالضرورة أحداث وحدثانات تقع لِلجثث أو الأشياء التي لها جثث، أو تقع منها أو تقع عليها ـ وذلك على النحو الذي نسمي به هذه الأحداث والحدثاناتِ ونتصورها به، وبين الأحداث والحدثانات التي ليست من هذا النوع. فالموت هو بالضرورة موتُ مخلوق ما، لكنه لا يلزم من حصول الوميضِ أو الدويِّ أن شيئا وَمَضَ أو دَوَى، وقولهم: «ليكن نورٌ»[1] لا يعني: «لِيَلْمَعْ شيءٌ».

وقد مر بنا أنه يجوز كلَّ الجواز، في بعض المقامات، تشخيص الأحداث والحدثانات مثلا دون أن يتوقف ذلك أدنى توقف على تشخيص جزئيات من أنواع أخرى. ذلك أنه يمكن وضع الأحداث والحدثانات المشاهدة بالعيان موضعها [من المكان والزمان] على نحو مباشر. فالعبارات التي هي من قبيل عبارة «هذا الوميض» التي تقال عُقَيْبَ حدوثِ الوميض بلا فصل، وعبارة «هذا الضجيج المزعج» التي تقال والضجيج قائم مستمر، تخوِّل السامعَ مباشرة أن يحددَ الجزئيَّ المتحدَّثَ عنه. وهي عبارات لا تتضمن أي إحالة على جزئي آخر، إلاَّ ـ وهذا أقصى ما في الباب ـ الإحالةَ الضمنية على السامع والمتكلم، وهي إحالة سبق أن خضنا في شأنها، ولا نعتبرها أو نعتد بها؛ فمن بابٍ أولى ألا تتضمن هذه العبارات الإحالة على جزئيات من أنواع أخرى. وليست هذه قطعا الحالة الوحيدة التي يمكن فيها تشخيص مثل هذا الجزئي دون الإحالة على جزئيات من أنواع أخرى. فهب مثلا أنه يمكن ترتيب جميع الومضات والانفجارات التي حدثت في سلسلة زمنية واحدة. من الممكن مبدئيا حينئذ تشخيص كل عنصر من عناصر السلسلة دون الإحالة على شيء آخر ليس عنصرا من السلسلة: فمن الممكن تشخيصه، على سبيل المثال، على أنه الانفجار الذي سبق، بلا فصل، الومضة الواقعة في عدد رتبي ما، قبل الومضة الأخيرة. واعلم أنه يمكننا إذا احتجنا أن نعمل بفكرةِ المتتالية أو السلسلة

(1) الكتابُ المقدس، سفر التكوين، الأصحاحُ 1، من الآية 3. [المترجم].

الجزئية لنوع ما شبيه بما ذكرنا، إذ يمكن أن نعمل بها في حالة ما أسميه المتتالية القابلة للتحديد مباشرة. وينبغي أن يُفهم هذا المتصوَّر على أنه نسبي في تطبيقه بالنظر إلى الزمان وبالنظر إلى الزوج المؤلَّف من المتكلم والسامع. وعلى هذا فإن متتالية الانفجارات القابلة للتحديد مباشرة بالنسبة إلى الزوج المؤلَّف من المتكلم والسامع في زمن معلوم هي سلسلة الانفجارات التي حصلت في ذلك الوقت، أو التي انقطعت لتوها في ذلك الوقت، والتي كان كل عنصر فيها مسموعا للمتكلم والسامع كليهما. ويمكن تشخيص كل من عناصر السلسلة، على المنوال المذكور آنفا دون الإحالة على أي جزئي من نوع غير النوع الذي ينتسب إليه ذلك العنصر، وذلك ما دام مجال الإحالة يُفهَمُ على أنه محصور في حدود السلسلة.

ولكن من البديهي أنَّ الومضاتِ والانفجاراتِ التي يمكن أن يحال عليها إحالة مشخِّصة، وقْتَ الإحالة، ليست كلُّها عناصرَ لمتتالية قابلة لأن يحدِّدَها من يحيل عليها تحديدا مباشرا، كما أنه لا يوجد أي ضرب آخر من متتالية الومضة والانفجار يبنيها الذهن البشري وتكون لها الخاصيتان التاليتان: (1) أن يمكن دوما تشخيص عنصر واحد من مثل هذه المتتالية، في الأقل، تشخيصا مباشرا أي دون الإحالة بتاتا على أي جزئي آخر، و(2) أن يمكن لكل إحالة على أي جزئي آخر من هذا القبيل أن تشخِّصَه بمفرده اعتمادا على موقعه من عناصر أخرى تنتسب إلى مثل هذه المتتالية. وربما كان هذا مجرد قصور عارض تقتضيه المنزلة البشرية، فإن صح هذا كان ذلك قصورا يحدد طبيعة إحالتنا المشخصة على الومضات والانفجارات. فإذا رمنا، عمليا، أن نحيل إحالة مشخِّصة على ظاهرة معينة من هذا القبيل، ولم نكن في الوضع المصطنع الملائم الذي نستطيع فيه ذلك بأن نجعل تلك الظاهرة في متتالية قابلة للتحديد المباشر، فإننا نُجري ذلك بإحالة، عادة ما تكون ضمنية في السياق اللغوي، على جزئي من نوع آخر مختلف تمام الاختلاف، كالإحالة مثلا على مكان تكون فيه تلك الظاهرة مسموعة أو مرئية، أو الإحالة على جثة ما ترتبط بها ارتباطا سببيا. ومعنى هذا، من الناحية العملية، أنه تدخل في الاعتبار أبعاد أخرى من

التشخيص زيادة على مجرد الموقع الزماني داخل سلسلة واحدة من الجزئيات المتجانسة بعض التجانس والقابلة للتحديد.

ويمكن أن نزيد هذه المسألة إيضاحا بالنظر في مثال أو مثالين مقنعين بعض الإقناع، يتعلقان بسلسلة هيئات أو حدثانات معينة يمكن أن يبنيَها الذهنُ البشري، وذلك على نحوٍ نعدَمُ معهُ جزئياتٍ من النوع المعني لا تكون عناصرمن هذه السلسلة الواحدة، وبحيث يمكن لعنصر واحد من السلسلة أن يشخَّص دوما تشخيصا مباشرا. فمتتالية الأيام والليالي منظورا إليها ببساطة على أنها تناوب فترات من الضوء والظلمة الممتدين والعامين، هي أحد المثالين؛ وسلسلة الأعوام منظورا إليها ببساطة على أنها حلَقات الفصول هي المثال الثاني. ويجب أن يفهم هذا مع اعتبار بعض القيود: فمن ذلك أنه ينبغي إغفال النتائجِ المحيرة المترتبة على الرحيل حول العالم. فمع أخذ هذه الاحترازات يجوز لنا القول إنه لما كنا نعدَم أياما ولياليَ أو حلقات موسمية ليست عناصر من مثل هذه السلسلة الواحدة، فإن أي عنصر يمكن أن يشخص على أنه واقع في عدد رتبي قبل العنصر الذي نحن بصدده أو بعده. وليس من قبيل الصدفة أن يستعمل نظامنا التأْريخي مثل هذه الظواهر الملائمة.

فإن سأل سائل عن الأسباب المضمرة لهذا الاختلاف بين النوعين من الظواهر فإن جزءا ـ وإن كان جزءا فحسب ـ من الجواب هو التالي: إن عناصر متتاليةِ الأيام والليالي هي عناصر عامة نسبيا بمعنى أنها قابلة للتمييز تمييزا عاما عبر نواحي المكان التي تعنينا (وهاهنا أيضا ينبغي إبداء بعض الاحترازات الواضحة). ولكن هذا لا يصدق بأية حال على عناصر أي متتالية افتراضية من الومضات والانفجارات، يمكن أن يذهب إليها الوهم. فالنهار الذي يطلُع في انقلترا يطلُع أيضا في اسكتلندا، لكن الدوي الذي يحدثه انفجارُ إطار عجلة في لندن لا يُسمع في إدنبره.

وإذا استثنينا هذه الحالاتِ الخاصة التي هي محل جدال، من قبيل متتالية الأيام والليالي فإن ما قلناه في شأن مثال الومضات والانفجارات ـ وهو مثال قليل الحظ من الإقناع ـ يصدق على أحداث وحدثانات، وعلى هيئات وأوضاع

أخرى تتناولها المشاهدة والعيان. وهذا في ظني صحيح مهما تسمَّحْنا في تفسير متصور سلسلة التشخيص التي يبنيها الذهن البشري، والتي يجب ألا تكون عناصرها سوى جزئيات من هذه الأنواع، وأن يكون فيها عنصر واحد في الأقل قابلا دوما للتشخيص دون الإحالة على أي جزئي آخر البتة. ومن ثم فقد يجوز أن نعتبر سلسلة من المعارك مكونة لمثل هذه السلسلة عند قائدين بصدد خوض حرب ما؛ وأن نعتبر سلسلة من الامتحانات الشفوية مكونة لسلسلة أخرى عند الممتحِنِين القيِّمين عليها. وعلى هذا فإن أي معركة معلومة أو امتحان شفوي معين داخل السلسلة يمكن أن يشخص بموقعه من السلسلة. وينبغي، فضلا عن ذلك، أن نُدخل في الاعتبار مبدئيا بناء سلاسلَ مركبة، سلاسلَ من الأحداث أو الحدثانات غير المتجانسة بحيث تتشكل فيها الإحالات المشخِّصة على نحو شبيه بهذه الصورة: «أول ج قبل آخر ي قبل ثاني س قبل الأخير». بَيْدَ أنه من الواضح أن هذه الطريقة في تشخيص الأحداث والحدثانات والهيئات، رغم تجنُّبها الإحالة على جزئيات من أنواع أخرى غيرِ هذه الأنواع، طريقةٌ يلحقها في الغالب الأعم قصور عملي شديد من النوع الذي سبق أن اعترضنا. فباستثناء الحالات الخاصة التي هي من قبيل حالة المتتالية القابلة للتحديد المباشر، لا يوجد أي سبب يحملنا على افتراض أن تكون أي سلسلة من هذا القبيل أمكن لشخص ما أن يستخدمها لأغراض التشخيص، هي نفس السلسلة المشابهة التي أمكن لشخص آخر أن يستعملها لهذه الأغراض. ومن غير المجدي الاستعانة بمفهوم نظري من قبيل سلسلة الأحداث الكاملة التي يعُمُّها نوع واحد مخصوص كسلسلة المَوْتَاتِ[1] مثلا، لأنه من الواضح

(1) جاء في إكمال الإعلام بتثليث الكلام (ج2، ص703، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984) لابن مالك النحوي (ت 672 هـ): «"المَوْتَةُ": المرة من الموت... و"المِيتة" بالكسر: هيئة الموت»؛ وفي الآية 56 من سورة الدخان: «لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتَةَ الأولى...»؛ وفي معجم الأدباء (ج2، ص95، دار الكتب العلمية، بيروت 1993) لياقوت الحموي (ت 626 هـ) على لسان نسيم جارية أحمد بن يوسف كاتب المأمون (من البسيط):

وللورى موتَةٌ في الدهر واحدة *** ولي من الهم والأحزان موتاتُ

أنه لا يمكن لأي أحد يروم الإحالة على مَوْتَة بعينها أن يعْرِف موقعها من هذه السلسلة. ولعل هذا أمر عارض كما أسلفنا، غير أنه أمر يكيف طبيعة الإحالة المشخصة من أساسها.

وقد يبدو، وأنا مُنْكَبٌّ على ما قد يبدو قصورا عارضا للقدرات البشرية، أني أغفلت حجتين نظريتين ساطعتين تناقضان القول بالإمكان العام لتشخيص الأحداث والحدثانات والهيئات والأوضاع بواسطة الطريقة التي وصفتها ودون الإحالة على جزئيات من أنواع أخرى. فأُولى الحُجتين أنَّ هذه الطريقة في تشخيص الأحداث وما إليها لا توفر أية وسيلة لتمييز الأحداث المتشابهة والمقترنة في الزمان في أي سلسلة من السلاسل، من قِبَلِ أنَّ هذه الأحداث تشخص دوما بموقعها في الترتيب الزماني فحسب. والجواب عن هذه المسألة يسيرٌ من جهة أنه لا وجود لسبب منطقي يقتضي أن تكون العلاقات المعتبرة في بناء مثل هذه السلسلة علاقاتِ ترتيب زماني فحسب. فمن ذلك أننا كثيرا ما نقول إن حدثا ما كان السبب في حدث آخر؛ ومن البيِّن أنه يكون، على وجه التحقيق، لأحد الحدثين المنتسبين إلى نوع واحد مخصوص والمقترنين في الزمان من المقدَّمات والنتائج ما ليس لآخر. كما أن كون الإحالةِ مقصورة على الأحداث والحدثانات مثلا لا يحول دون استعمال التمييزات المكانية. فإذا نظرنا مرة أخرى في الحالة الملائمة: حالة المتتالية القابلة للتحديد المباشر، فإنه يجوز تماما التمييزُ، في مثل هذه المتتالية، بين عناصر متشابهة ومقترنة في الزمان، اعتمادا على علاقاتها المكانية ودون الإحالة على جزئيات من أنواع أخرى. فلنتصور على سبيل المثال سلسلة من الحركات التي تجري في لعبة الشطرنج بحيث تُكوِّن، في حقيقة أمرها، لعبتين مختلفتين يؤديهما زوجان مختلفان من اللاعبين، وبحيث تكون الحركات في كلتا اللعبتين متماثلة ومقترنة في الزمان. ويمكن للمتكلم والسامعَ المشاهِديْنِ، رغم هذا، أن يميِّزا بين تياري الحركات على أنهما مثلا التيارُ الأيمن والتيار الأيسر، ويمكنهما، من ثم، أن يحيلا إحالة مشخصة على الحركة قبل الأخيرة في التيار الأيسر. فالاعتراض غير حاسم

ولكنه ليس عديم القيمة من قِبَل أنه يصلح لكي نؤكد مرة أخرى القصور العملي الشديد للطريقة المتوخاة.

أما الحجة النظرية الثانية التي قد يبدو أني أهملتها فهي هذه: يصدق على طائفة مهمة، وربما على جَمْهرةٍ من أنواع الأحداث والحدثانات والهيئات والأوضاع التي نُسميها، كونُ هذه الأحداث والحدثانات بالضرورة أفعالا أو انفعالات لأشياء ليست هي نفسُها حدثانات أو هيئات أو أحداثا؛ وكونُ هذه الهيئات والأوضاع بالضرورة هيئات أو أوضاعا لِأشياء ليست هي نفسها هيئات أو أوضاعا أو حدثانات أو أحداثا. ومن الجائز أن نرى أنه من الممكن الاستدلال مباشرة، استنادا إلى هذه الحقيقة وحدَها، على أن تشخيص معظم الأحداث والهيئات والحدثانات ينبغي أن يجري من خلال تشخيص تلك الجزئيات التي هي من أنواع أخرى، والتي تنتمي الأحداثُ وما إليها إلى تاريخها؛ وعلى أنه متى كان حدث مخصوص من نوع ما، مثلا، بحيث تقع جميع الأحداث من هذا النوع بالضرورة لأشياء من نوع آخر، فتشخيص ذلك الحدث المخصوص يقتضي على وجه الضرورة تشخيص الشيء المخصوص الذي وقع له ذلك الحدث. وعلى هذا لا يمكن الإحالة على مَوْت مخصوص إحالة مشخصة دون إحالة مشخصة ضمنية، في الأقل، على مخلوق كان ذلك الموتُ موته، من جهة أن جميع الموتَاتِ هي بالضرورة موتاتُ مخلوقات. وحتى يحدد شخص ما موتة تشخيصا مباشرا، عليه أن يحدد مباشرة المخلوق الذي تعلقت به تلك الموتة. فمن ثم تكون لعبارة «هذا الموت» قوةُ عبارةِ «موت هذا المخلوق» وذلك إذا استعملت باعتبارها إحالة إشارية حقيقية مشخِّصة أي في مقام الإشارة الحضورية إلى الموت المذكور.

فالحجة، على ما هي عليه، غير مقنعة من قِبَل أنه ليس من الصحيح أنه يتعذر علينا الإحالة على نحو مشخِّص على حدث قابل للملاحظة يكون من نوع بحيث يقتضي وقوعُ الأحداث من ذلك النوع وجودَ جزئيات من نوع مختلف، دون أن يلزَمَ من ذلك تبعيةٌ لإحالة مشخِّصة ضمنية على جزئي من ذلك النوع المختلف. فإحالتي على صيحةٍ إحالةً مُشخِّصَة لا تحتاج بأي حال من الأحوال

إلى أن تتوقف، من حيث قوَّتُها التشخيصية، على إحالةٍ مشخِّصة ضمنية على الصائِحِ. فالحجة الأصلية تجانب الصواب وهي تحاول أن تستنتج من التبعية التصورية ضربا من التبعية الموغلة في المباشَرة في تشخيص الجزئيات.

بيد أنه يمكن تعويض هذه الحجة بحجة أخرى ذات نتيجة أضعف. لنفرض أن وت هي بالضرورة وت لِـ ح ت [1] (أن الولادات مثلا هي بالضرورة ولادات لحيوانات). فرغم أنه يمكنني في هذه الحال، أن أُشخِّص، في مقام معين، و مخصوصة دون تشخيص ح الذي تتعلق به، فإنه لا يكون من الممكن في الغالب الأعم تشخيص وت ما لم يكن من الممكن عموما تشخيص ح ت، وذلك من جهة أنه يتعذر علينا الكلام على وت على النحو الذي نتكلم به عليها فعلا، أو على النحو الذي يحصل لنا به المتصور الفعلي لِلْـ وت إلا إذا تكلمنا على ح ت؛ ومن قِبَل أنه يتعذر علينا الحديث عن ح ت ما لم يكن من الممكن مبدئيا تشخيص ح [واحدٍ]. وعلى هذا فإن وت تبدي، على نحو عام، تبعية في التشخيص لِـ ح ت.

غير أن الحجة المنقحة تبدو وكأنها تبرهن على أكثرَ مما ينبغي لها أن تبرهن عليه، من قِبَلِ أنه إذا قلنا إنَّ امتلاكنا لمتصوَّر الولادة الذي لنا فعلا يقتضي امتلاك متصور الحيوان الذي لنا فعلا، بناء على أنه يلزَمُ من قولنا: «هذه ولادة» قولُنا: «يوجد حيوان ما، هذه الولادة ولادتُه»؛ فإنه ينبغي لنا أيضا، فيما يبدو، أن نقول: إنه يلزَمُ من امتلاكنا متصور الحيوان الذي لنا فعلا امتلاكُ متصور الولادة الذي لنا فعلا، وذلك أنه يلزَم من قولنا: «هذا حيوان» قولُنا: «توجد ولادة ما هي ولادة هذا الحيوان». ومن ثم تُبين هذه الحجة، بمقتضى التساوي في الاستدلال، تبعيةً متبادَلَة في التشخيص بين الولادات والحيوانات. وعلى هذا لا فائدة لنا من هذه الحجة من جهة أننا لا نُعنَى إلا بعلاقات التبعية غير المتناظرة.

بيد أني أظنُ أنه يمكن تقرير الحجة المنقَّحةِ بعبارة أخرى حتى تُتَجنَّب هذه النتيجة من قِبَل أنه يوجد، في حاصل الأمر، ضرب من اللاتناظر في العلاقات

(1) و: ولادة؛ ح: حيوان؛ ت: علامة الجمع (المؤنث السالم)، [المترجم].

بين متصور الحيوان ومتصور الولادة. ذلك أنه من الصحيح أنه يلزَم من قولنا: «هذا حيوان» قولُنا: «توجد ولادة ما هي ولادة هذا». غير أن هذا الاستلزام يجيز أن نؤدي هذا بعبارة أخرى هي: يلزَمُ من قولنا: «هذا حيوان» قولُنا: «هذا وُلِدَ». وبينما قد يبدو من المعقول القول بأن ما لنا من متصوَّر عن الحيوان ربما كان يكون مختلفا لو تعذر علينا التعبير عن الاستلزام في صورته الثانية، فإنه يبدو من المعقول أيضا أن نُنْكِر أنَّ ما لنا من متصور عن الحيوان كان يكون مختلفا لو أننا عَدِمْنا، بكل بساطة، وسيلة نعبر بها عن الاستلزام في صورته الأولى. وبعبارة أخرى يمكن أن نرى، على وجه معقول، أنه ينبغي لنا أن نجد في خطابنا محلا لمتصوَّر الكونِ مولودا [1] حتى نتحدث عن الحيواناتِ بالمعنى الذي تعنيه لنا هذه الكلمة فعلا؛ ولكن لا سببَ يحملنا على أن نستنتج من حقيقة أننا

(1) «الكونُ مولودا» أو «كون الشيء مولودا» أو «المولودية» هي العبارات التي يمكن أن نقابل بها عبارة being born الواردة في الأصل الإنقليزي، وعبارة être né الواردة في الترجمة الفرنسية التي استعنا بها. وبعض الهيئات التي وردت عليها هذه العبارات مستعمل في العربية. فمن ذلك قول الصبان (ت. 1206 هـ) في حاشيته: «والحاصل أن المصدر يطلق... على نحو الضاربية والمضروبية: أي الكونِ ضارباً والكونِ مضروباً.» (حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، II، 162)؛ ومنه أيضا ما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، وهو قوله نقلا عن بعضهم: «... ككون الضرب بمعنى الضاربية أي كون الشيء ضاربا... وكونه بمعنى المضروبية أي كونه مضروبا» (التهانوي، محمد علي بن علي. 1745 / 1996، كشاف اصطلاحات الفنون، مجلدان، حققه رفيق العجم وجماعته، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص 1556 ـ 1557). واستعمالنا لهذه المقابِلات موافق لمُراد المؤلف وقصده إلى تخَيُّر عبارات لا تقتصر على إفادة الحدث المحض بل تتعداه إلى إفادة الذات التي يتعلق بها الحدث. وهذا بيِّن في المقابلَيْن الأولَيْن، غيرُ خفيٍّ في المقابل الثالث الذي هو عبارة عن صيغة الحاصل بالمصدر الدالة على هيئة قارة ثابتة للذات المتعلقة بالحدث ذلك أنَّ «صيغ المصادر تستعمل إما في أصل النسبةِ ويسمى مصدرا، وإما في الهيئة الحاصلة للمتعلق... كهيئة المُتحرِّكيَّةِ الحاصلة من الحركة، ويسمّى الحاصل بالمصدر» (التهانوي، م. ن.) [المترجم].

نتكلم على الحيواناتِ بالمعنى الذي تعنيه لنا هذه الكلمة، أنه ينبغي لنا أيضا أن نجد في خطابنا محلا للفكرة المتعلقة بطائفة ما من الجزئيات هي الولادات. وسواء أكنا نفعل هذا أيضا أم لا، فإنه لا علاقة بين هذا الأمر وامتلاكنا لمتصور الحيوان الذي لنا فعلا. وفي هذا لا تناظرٌ حقيقيٌ، من جهة أنه لا توجد عبارة أخرى مناسبة يؤدَّى بها الاستلزام الذي يُستخْلَصُ بمقتضاه قولُنا: «يوجد حيوان هذه الولادة ولادتُه» من قولنا: «هذه ولادة». ذلك أنه يمكننا أن نؤدي أحد هذين الاستلزامَين بعبارة أخرى بحيث نطَّرِحُ ما قد يسمية المناطقة بالتسوير المتعلق بالولادات؛ لكن يتعذر علينا تأدية الاستلزام الثاني بعبارة أخرى بحيثُ نطَّرِحُ التسوير المتعلق بالحيوانات. ومعنى ذلك أن قَبول طائفة الجزئيات التي هي الولادات، في خطابنا، على الصورة التي نتصورها بها، يقتضي قبولَ طائفة الجزئيات التي هي الحيوانات، في خطابنا، اقتضاءً؛ ولكن قَبول طائفة الجزئيات التي هي الحيوانات، في خطابنا، على الصورة التي نتصورها بها، لا يقتضي قبولَ طائفة الجزئيات التي هي الولادات، في خطابنا.

وأظن أن الحجةَ على النحو الذي نُقحت به تنقيحا أخيرا حجة سليمة. ذلك أن صنفا كبيرا من الهيئات والأوضاع والأحداث والحدثانات المخصوصة تُتَصوَّرُ بالضرورة على أنها هيئات وأوضاع لجزئيات من أنواع أخرى لا سيما الأشياء التي هي جثث أو التي لها جثث، أو على أنها أفعال أو انفعالات لها. فالحجة تقرر تبعية القسم الأول للقسم الثاني في التشخيص، وهي تبعية عامةٌ غير منعكسةٌ وذلك بقصر النظر على ما لنا من متصورات. والسبب الذي يُستحسنُ معه ألا نعتدَّ كثيرا بهذه الحجة هو أن طاقتها التفسيريةَ ضئيلة أو معدومة، رغم سلامتها، كما أومأت إلى ذلك متقدما. فهذه الحجة لا تفسر وجود ما تقرره من تبعية عامة في التشخيص. فمن الأسئلة التي تظل بلا أجوبة: لماذا ينبغي للجزئيات التي تَظهر في رسمنا التصوري أن تُظهِر العلاقة التي تستند إليها الحجة؟، ولِمَ ينبغي لنا أن نتصوَّرَ الجزئياتِ المعنية على هذا النحو دون غيره؟

فلنرجع إذن إلى ما تقدم ذكره من قصور عام يَلْحَقُ الأحداث والحدثاناتِ والهيئات والأوضاع من حيث كونها مرشحة للتشخيص دون الإحالة على

أنواع أخرى من الأشياء. ولألخِّصْ ما ذكرته في شأن هذا القصور: إن الشرطين الأدنيَيْن لقابلية التشخيص المستقل لنوع ما من الجزئيات هي ألا تكون أفراد هذا النوع خاصة أو يتعذر إدراكها حسيا. وتفي أنواع كثيرة من الهيئة والحدثان والحدث والوضع بهذين الشرطين. وفي الظروف الملائمة يمكن تحديد مثل هذا الجزئي تحديدا مباشرا ومن ثمَّ تشخيصُه دون الإحالة البتةَ على أي جزئي آخر. وحتى إذا لم يكن مثل هذا الجزئي قابلا للتحديد فإنه يمكن أن يُشخَّص دون أي إحالة صريحة أو ضمنية على أي جزئي لا يكون هو نفسه هيئة أو حدثانا أو حدثا أو وضعا، وذلك حسب الحالة. غير أن الحالاتِ التي يمكن فيها هذا التشخيص داخل النوع الواحد حالات محدودة جدا من جهة أنها تستوجبُ أن تعملَ الأطرافُ التي تحيل إحالة مشخِّصة بالاعتماد على نفس الإطار المرجعي الواحد ذي النوع المتجانس. والقصور الأساسي في الهيئات والحدثانات والأحداث والأوضاع، باعتبارها جزئياتٍ تُشخَّصُ تشخيصا مستقلا، هو عجزها عن توفير أطُرٍ من هذا النوع تلائمُ أدنى ملاءمة حاجتنا إلى الإحالة. فمن بابٍ أولى أن تعجِز عن أن توفر بنفسها إطارا واحدا أوحد شاملا من هذا النوع يُستعمَل على نحو مستمر. وعلى هذا فإننا نبسُط أيَّمَا بسط حيز إحالاتنا المشخصة الممكنة على الهيئات والحدثانات وما إليها، وذلك بأن نسمح بأنَ تتوسط هذه الإحالاتِ إحالاتٌ على الأماكن والأشخاص والأشياء المادية.

فبالنظر إلى الاعتبارات التي ذكرناها لتوِّنا تبدو الجثث أمْثَلَ ما يُرشَّحُ لمنزلة الجزئياتِ الأساسيةِ، وهي تفضُلُ في ذلك جميعَ ما نظرنا فيه من أنواع الجزئيات حتى الآن. فهي تُمِدُّنا بجغرافيَّتنا الطبيعية، وبالسمات التي نُظهِرها على خرائطنا بالمعنيين الحقيقي والمجازي كليهما، وفي الزمنين العاجل والآجل معا، وعلى النحوين المطلق والمقيد على حدٍّ سواءٍ. ومعنى ذلك أنها تتضمن ما يكفي من الأشياء الثابتة نسبيا (كالخصائص الجغرافية والمباني إلخ.) التي يرتبط بعضها ببعض بمقتضى علاقات مكانية ثابتة نسبيا أو متغيرة على نحو منتظم. وتشير عبارتا «ما يكفي» و«نسبيا» ههنا إلى وضعنا وحاجاتنا البشرية. وقد لاحظنا عندما كنا ننظر في الهيئات والحدثانات وما إليها انتفاء ثراء التركيب في الأشياء

التي تَتَلبَّسُ بالزمان، وهي أشياء تُميَّز تمييزا عاما وترتبط على نحو متشابه خلال نواحي المكان التي تعنينا. ولاحظنا، بضد ذلك، ثراء تركيب الأشياء التي تتلبَّسُ بالمكان، وهي أشياء ثابتة بعض الثبات وترتبط على نحو متشابه خلال فترات الزمان التي تعنينا. فالجثث في معنى عام من معاني الكلمة تكفل لنا إطارا مرجعيا واحدا مشتركا قابلا للتوسيع على نحو مستمر يمكن الإحالة على أي مكون من مكوناته إحالة مشخِّصة دون الرجوع إلى أي جزئي من نوع آخر. فهذا هو إطار التحديد المكاني عموما. ويتغير التكوين التفصيلي لهذا الإطار لكن دون الإخلال بوَحدته. وتختلف معرفة تفاصيل تكوينه من شخص إلى آخر، ولكن دون الإضرار بهويته. ولا تُعَد جميعُ الجُثَثِ أو الأشياءِ التي لها جُثَثٌ، قطعا، أجزاء، متساوية في عُروضها وتنقُّلها، لمثل هذا الإطار: إذ أن كثيرا من الأجسام لا تستقر على حال أو هي سريعةُ الزوال أو هي هذا وذاك؛ فلا نكادُ نستعملها باعتبارها معالِمَ ومراجع يُعْرَفُ بها المكانُ إلا إذا لوحظت في حينها وموضعها. غير أن هذا لا يحول دون تشخيصها عند الضرورة بإحالةِ بعضِها على بعضٍ أولا، وعلى العناصر المقوِّمة للإطار أخيرا. فإن اعتبرنا كون الشيء جثةً أَوْ له جثةٌ شرطا كافيا للتجانس في النوع يحقق هذه الأغراض، فقد نجازف بالقول بأن جميع الأشياء التي تفي بهذا الشرط تُؤهَّل لأن تكون جزئيات أساسية. ولا يُعترَض على هذا بحقيقة أن للتشخيص عموما مظهرا زمانيا مثلما أنَّ له مظهرا مكانيا، فإنَّ الجثثَ أو الأشياءَ التي لها جثثٌ تُبدِي فيما بينها علاقاتٍ ذاتَ مظهر زماني. والشيءُ يَحُلُّ محلَّ الشيءِ أو يسببُ شيئا آخر، والأشياء تمرّ عبر الأماكن. ومن ثم فإن إمكان تشخيص الجثث بالمعنى العام الذي أستعمل فيه هذه الكلمة ـ دون الإحالة على جزئيات أخرى من أنواع غير نوعها، لا يقتصرُ على مقامات خاصة. ذلك أن الشرط الأساسي للتشخيص دون التبعية لأنواع أجنبية ـ أي تكوينُ إطار إحالة من نوع متجانس وشامل وعلى درجة كافية من الثراء ـ شرطٌ تفي به حالة الجثث. وبضد ذلك فقد مر بنا أن تشخيص الجزئيات التي هي من أنواع أخرى لا يمكنه أن يتجنب التبعية للإحالة على الأشياء التي

هي جثث أو التي لها جثث إلا في مقامات خاصة. فالجثث إذن أساسية في تشخيص الجزئي.

ويمكن دعم هذه النتيجة بتوجيه الاستدلال وجهة أخرى. فقد ذهبت إلى أن الشرط الأساسي للإحالة المشخِّصة دون التبعية لأنواع أجنبية هو توفُّر إطار إحالة من نوع مشترك ومتجانس وشامل وعلى درجة كافية من الثراء. وقد زعمت أن هذا الشرط مستوفًى في حالة الجثث، وليس كذلك في عموم الحالات الأخرى. غير أني ذهبت قبل ذلك في القسم الثاني من هذا الباب إلى أن شرط توفر إطار موحد من هذا النوع يُستعمل على نحو مستمر هو، في المقابل، القدرةُ على إعادة تشخيص بعض عناصر الإطار، في الأقل، وتَعرُّفِها مجددا رغم ما يتخلل الملاحظة من انقطاع: ومعنى ذلك أنه ينبغي لنا أن نكون قادرين على تشخيص بعض الجزئيات على أنها هي الجزئيات عينها التي صادفناها في مقام سابق. ومن البديهي أن القدرة على إجراء هذا الأمر تقتضي وجود مقاييسَ أو مناهجَ عامةٍ في إعادة تشخيص مختلف أنواع الجزئيات وتعرُّفها مجددا. وتوحي هذه الاعتبارات مجتمعةً بأن الجثث إذا كانت أساسية من جهة التشخيص الإحالي، فإنه ينبغي أيضا أن تكون أساسية من جهة إعادة التشخيص. ومعنى هذا أن مقاييس إعادة تشخيص الجثث ينبغي ألا تستند إلى هُوِيَّات جزئيات أخرى غير تلك التي هي نفسها جثث أو لها جثث، أما مقاييس إعادة تشخيص الجزئيات التي هي من مقولات أخرى فينبغي أن تستند في جزء منها إلى هُويَّة الجُثث. ويصح هذا التوقع إلى حد بعيد. فلو أننا نظرنا مثلا في أي اسم حدثان مألوف من قبيل «الذوبان، أو «المعرَكة» لوجدنا أنه يتعذر علينا تفصيل القول في وسائل تشخيص حدثان مخصوص من النوع المذكور على أنه هو نفسُه مرة أخرى، دون أن يقتضي ذلك أيَّ إحالة على بعض الجثث، سواء تلك التي تُكَوِّن إطار الحدث ومحيطه، أو الأماكنُ التي مرَّ بها، أو بعضُ ما يقترن به اقترانا سببيا ما، أو بعض ما يقتضيه الحدثانُ اقتضاء أكثر مباشرة من قبيل الجسم أو الأجسام الفاعلة فيه أو الواقع عليها الفعل، أو بعض ما يرتبط بهوية الحدثان على نحو آخر. فإذا نظرنا من جهة أخرى إلى هُوية الجثث نفسها

في الزمان وجدنا فعلا أن شرطا أساسيا من شروط هذه الهوية هو ما تقدمت الإشارة إليه، أعني استمرار الوجود في المكان؛ وقد يتوقف تحديدُ كون هذا الشرط مستوفًى أوْ لاَ على تشخيص الأماكن؛ غير أن هذا الأمر يستند بدوره إلى تشخيص الجثث.

فنحن نقف علىُ أنَّ للجثَثِ دورا فريدا وأساسيا في تشخيص الجزئيات، وذلك من الجهتين جميعا: جهة تمييز جزئيٍّ من الجزئيات محال عليه بطريقة غير إشارية من جزئيات أخرى تشاركه في النوع العام؛ وجهة اعتبار جزئيٍّ نصادفُه في مقام معيَّن أو يوصَف بالنظر إلى مقام معيَّن هو بعينه الجزئيَّ الذي نصادفُه في مقام آخر أو يوصَف بالنظر إلى مقام آخر. وينبغي ألا تكون هذه النتيجة، بأية حال، مفاجئة أو غير متوقَّعة إذا تذكرنا أن ما ارتضيناه من إطار عام للإحالة على الجزئي هو نظام مكاني زماني موحد ذو بعد زماني واحد وأبعاد مكانية ثلاثة، وإذا تدبرنا مرة أخرى حقيقة أن مقولة الجثث هي، من بين المقولات الكبرى المتاحة، الوحيدةُ القادرةُ على تكوين مثل هذا الإطار؛ وذلك مِن قِبَلِ أن هذه المقولة وحدَها تقدِّمُ شواغِلَ دائمةً للمكانِ، لها من العلاقات الثابتة ما يكفي لقضاءِ الحاجاتِ الناجمةِ عن استعمال مثل هذا الإطار، ومن ثمَّ خلقِ هذه الحاجات.

ويمكننا أن نذكر الآن اعتراضين ذكرا موجزا.

فقد يُعْتَرَضُ، أولا، على استدلالنا بأنه يقومُ على تقابل أو تعارُضٍ أساسي، ولكنه مُثير للجدال في حقيقة الأمر، بين الجُثَثِ والحدثانات. ذلك أنه يجوزُ، في حاصل الأمر، القولُ إنَّ تآكُلَ جُرفٍ ما يمكن أن يدومَ دوام الجُرفِ نفسه، وإنَّه يجوز أن يُحافِظَ على علاقة مكانية بتآكُلِ الجُرفِ المجاور له، ويكون لهذه العلاقة من الثباتِ ما للعلاقة بين الجُرفين. وكذا نموُّ الإنسانِ وشيخوخَتُهُ فإنهما يدومان دوام الإنسان نفسه. ويسوغ القولُ أيضا إن لهذا الحدَثانِ، في أوقات مختلفة، علاقاتٍ مكانيةً بحدثانات أخرى هي العلاقات نفسها التي نقول إنها تربط الإنسان بأشياءَ أخرى. إذ هو حَدَثانٌ يجري حيث يوجدُ الإنسانُ على وجه التحديد. فما الذي يبرر تسليمنا بتمييز مقولي أساسي بين الأشياءِ والحدثانات؟

لقد ذهب بعض الفلاسفة هذا المذهب قائلين في شرح ذلك مثلا إنَّ «قيصرَ» هو اسمُ سلسلة من الأحداث أي: اسمُ سِيرَة. ويمكن القولُ إنهم بذهابهم هذا المذهبَ يُنَبِّهون إلى إمكان تَبيُّنِ مقولة لأشياءَ، لا نتبينُها في الحقيقة: أي مقولةِ أشياءَ ذاتِ أبعاد أربعةٍ يُمكِنُ أن تُسَمَّى «أشياءَ ـ حدثاناتٍ» بحيث يكونُ كُلُّ جزءٍ من أجزائها المتعاقِبةِ في الزمنِ ذا ثلاثةِ أبعادٍ، وبحيثُ يكونُ ذلك، على وجه التقريب، الشيءَ منظورا إليه في مراحل متعاقبة من تاريخه، من البدء إلى النهاية. غير أن الطريقة التي ينبغي أن أصِف بها هذه الأشياءَ تبيِّنُ أنه يجبُ ألا تُلْحقَ بالحدثاناتِ التي تحصُلُ للأشياءِ، ولا بالأشياء التي تحصُلُ لها الحدَثاناتُ. وقد أشرتُ فيما تقدَّمَ إلى أن غرضي هو البحث في علاقات التبعية في التشخيصِ بين المقولاتِ الكبرى المتاحة، المقولاتِ التي لنا فعلاً. وليست مقولة «الأشياء الحدثانات» من مقولاتنا ولا نحتاجُ إليها البتة. فنحن نفرق، في حقيقة الأمر، تفريقا بين الشيء وتاريخِه أو أطوار تاريخه؛ ولا يمكننا أن نتحدث، على نحو ملائم، عن أحد الأمرين بطريقة تناسب الأمرَ الثانِيَ. ولا نتحدث عن الشيءِ ولا عن تاريخه على النحو الذي يناسِبُ مقولةَ الأشياء الحدثانات. وبالتسليم بما أجريناه من تمييز تَجِدُ أنَّ الحدثاناتِ التي تحصُلُ للأشياء تتوقَّفُ عُموما في تشخيصِها على الأشياءِ التي تحصُلُ لها تلك الحدثاناتُ، ولا ينعكِسُ، على ما تقدم بيانُه. وهذا راجع في جانب منه ـ ودون أن يقتصر الأمر على هذا الجانب ـ إلى أن أهمَّ ما يشغَلُ المكانَ، مع الإقرار بالتمييز المذكور، هو الأشياءُ نفسُها لا الحدثاناتُ التي تحصُلُ للأشياءِ؛ وإلى أنه ليس للأشياء موقع مكاني فحسبُ، ولكنْ لها أبعادٌ مكانية أيضا. ولو طلبنا تحديد الأبعاد المكانية لحدثانٍ من قبيل الموت أو المعركةِ فقُصارانا أن نرسُمَ مُحيطَ الإنسانِ الميِّتِ أو أن نُشيرَ إلى امتداد الأرضِ التي خِيضْت فيها المعركة.

وقد يَرِدُ علينا إشكالٌ عرضيٌّ ولكنه أدعى إلى التدبر. فقد استهللنا كلامنا بالنظرِ في ضرب من مقامات الخطاب، وهو المقام الذي تجري فيه الإحالةُ المشخِّصةُ على الجزئياتِ وتُفهَمُ. وقد كان لزاما علينا أن ننظُر في شروط التشخيص الموفَّق في هذا النوع من المقامات. غير أننا أبعدُ ما يكون عن أن

نتبين، على نحو جلي، الكيفية التي يتعلق بها (أو يَعْكِس بها) ما ذهبنا إليه في هذه الحجج من اعتبارات عامة نظرية، مغرقة في عموميتها ونظريتها، بالأساليب الفعلية في كلامنا. ومن ثم فإننا أبعد ما يكون عن تبين وجه التسليم، إن كان ثمة وجهٌ للتسليم، بتقدُّمِ الجُثث والأشياء التي لها جثث وأوَّليتها من جهة التشخيص. ويجب أن يؤخذ هذا الاعتراض بعين الاعتبار في وجه من الوجوه. وربما كان البيانُ الدقيق لكيفية تعلق هذه الاعتبارات العامة بأساليبنا الفعلية في التعلم والتكلم مهمَّةً شديدة التعقيد. ولو طلبنا ذلك لضاعتِ الجملة في التفصيل. غير أنه ربما أمكننا التنبيهُ إلى أمرٍ يُخفف من إحجامنا عن الطلب. ذلك أنه من البين أننا لا نصرح في الحديث العادي بإطار الإحالة الذي نستعمله. فالحق أننا غالبا ما نستعمل أدواتِ الإشارة[1] للإحالة على الأشياء في محيطنا المباشر. ولكن عندما يتعدى كلامُنا هذه الأشياءَ فإننا لا نجتهد في ربط الأشياء التي نتحدث عنها بالأشياء التي نراها. ذلك أن ما يعوِّضُ هذا الإطار الصريح من العلاقات هو، في وجه من الوجوه، هذه الوسيلةُ اللغوية التي غالبا ما استرعت عن صواب انتباه المناطقة وهي الاسمُ العَلَم. فإذا استثنينا أدوات الإشارة وما أشبَهها فإن أسماء الأعلام هي التي تنزِعُ إلى أن تكون مرتكز الإحالة على الجزئياتِ ومدارَ عباراتنا الوصفية. وأنت ترى أنَّ أَمْثَلَ ما يُعَلَّقُ عليه اسمُ العلَم من الجزئياتِ هو الأشخاصُ والأماكن. وقد تقدم أن تعريف الأماكن اعتمادا على العلاقات بين الجثث إنما هو حقيقة تصورية؛ وإنه لمن الحقيقة التصورية أيضا أنَّ للأشخاص جثثا، وهي حقيقة سيتضح لنا خطرها على نحو أجلى فيما يأتي.

---

(1) يبدو أن ستراوسن يستعمل عبارة «أدوات الإشارة» démonstratifs / demonstratives في معنى أعمّ من أسماء الإشارةِ في العربية ومن النعوت الإشارية adjectifs démonstratifs / demonstrative adjectives والضمائر الإشارية pronoms démonstratifs / demonstrative pronouns في بعض الألسنة الأوروبية، فهو يشمل ضمائر الشخص pronoms personnels / personal pronouns والصفاتِ وضمائرَ المِلك pronoms possessifs / possessive pronouns (اطلب Ricœur, Paul. 1990. *Soi-même comme un autre*. Editions du Seuil. Paris, p. 44) ومن ثم فهو يقترب كثيرا من مدلول مصطلح المشيرات المقامية déictiques / deictic words اللساني [المترجم].

زينو فندلر

الأفعال والأزمنة(1)

د. شكري السعدي

التقديم:

يعد زينو فندلر من فلاسفة اللغة الذين توخوا في معالجتهم للظواهر اللغوية منهجا قريبا من المعالجة اللسانية على نحو ما يمكن أن يستشف من عنوان مؤلَّفه الشهير «اللسانيات في الفلسفة» الذي يُعَد مقال «الأفعال والأزمنة» بابَه الرابع؛ وهو مقال شهِد بعمق أثره أكثر من كتب في مبحث الحدث. فمن ذلك قول تنّي وبوستويوفسكي: «لقد ألّف أرسطو في تصنيفٍ للأحداث قائم على بنيتها الزمانية الداخلية... وقد عولجت هذه المسائل في الأدبيات الفلسفية (كني KENNY 1963، رايل RYLE 1949) ومن ثم سلكت سبيلها إلى الأدبيات اللسانية. وتؤْذِن الرسالة الجليلة التي وضعها فندلر سنة 1967 ببداية هذه السُّنة في أدبيات الدلالة المعجمية»(2)؛ وقول كوزلوفسكا عن كتاب «اللسانيات في

---

(1) يَنقُل هذا الفصل مقالا بنفس العنوان ظهر في [المجلة الفلسفية] *The Philosophical Review*, LXVI (1957), 143-160، مع تغيير طفيف لا غير [المؤلف]. والفصل المذكور هو الفصل الرابع من كتاب فندلر الموسوم بـ[اللسانيات في الفلسفة].

Z. VENDLER, «Verbs and Times», ch. 4 of *Linguistics in Philosophy* (Ithaca, NY, Cornell University Press, 1967), pp. 97–121.

 [المترجم]

(2) TENNY, Carol & PUSTEJOVSKY, James. 2000. «A History of Events in Linguistic Theory». In Carol & Pustejovsky (ed.), *Events as Grammatical Objects: The Converging Perspectives of Lexical Semantics and Syntax*.Center for the Study of Language and Information, Leland Stanford Junior University, U.S.A, p.5.

الفلسفة» الذي يعتبر هذا المقال واسطة العِقد فيه: «نستهل دراسة الأصناف المظهرية classes aspectuelles بكتاب فندلر (1967) الذي صار بعدُ في عداد الكتب الأصول المعتمدة في هذا الفن. وإنما ابتدأنا به لعلتين: أولاهما أنه كتاب إِمَامٌ إليه مَفْزَع جميع من عُنِي بتحليل الأصناف المظهرية من المؤلفين وإن نَقَدوا بعض مسائله؛ والثانية أنه مرجع ثري من قِبَلِ أن له امتدادا وصلات مختلفة»[1].

وقد عقد فندلر هذا المقال على النظر في بنية الحدث الداخلية وخصائصه المظهرية والزمانية التي تقع في حيز المبحث المعروف في اللسانيات بالمظهر المعجمي أو نوع الحدث Aktionsart. وفيه تعميق للنظر في مسائل عُنِيَ بها من اصطُلِحَ على تسميتهم بخَلف أرسطو وهم ثلة من الفلاسفة اللغويين الذين عكفوا على دراسة تراث المعلم الأول في مبحث الحدث وانطلقوا من ثنائية الفعل والحركة عنده ليقترحوا تصنيفات متنوعةً للأحداث اعتمادا على جملة من الاختبارات اللغوية. وكان رايل، من بين المصنفين في غرض الحدث، أولَ من جدد النظر في التمييز الأرسطي بين الفعل والحركة وأول من سبَق إلى تصنيف الأحداث إلى حوادث events وحدثانات processes وهيئات states، واتبعه في ذلك كني وفندلر. غير أن تناول كني وفندلر تميز من الناحية المنهجية باستناده إلى جملة من الاختبارات اللغوية الإعرابية والدلالية الصريحة. فقد ميز كني بين الأفعالِ (أو المركبات الفعلية) الدالة على النشاط activity verbs (ويرادفه في أدبيات الحدث مصطلح الحَدَثان process) وهو ما يناسب الفعل عند أرسطو، والأفعالِ الدالة على الإنجاز performance verbs وهو ما يناسب الحركة عنده، وزاد نوعا ثالثا استنتجه من بعض المواضع في نصوص أرسطو، وهو الأفعال الدالة على الهيئة state verbs أما فندلر فقد اقترح تقسيما رباعيا قريبا من تقسيم كني الثلاثي، فأبقى على قسمي الهيئة والنشاط عند كني وفرَّعَ أفعالَ الإنجازِ عنده إلى فرعين هما أفعال الأداء accomplishment verbs

(1) KOZLOWSKA, Monika. 1998. «Aspect, modes d'actions et classes aspectuelles». In Moeschler, Jacques et al., *Le temps des événements, Pragmatique de la référence temporelle*. Editions Kimé, Paris, p. 103.

وأفعال الإتمام achievement verbs والفرق بين الفرعين أن مدلول أفعال الأداء هو أحداث تشبه أحداث النشاط في كونها ممتدة في الزمن وتختلف عنها في كونها محدودة مُوَقَّتة تجري إلى غاية معلومة تنتهي عندها، وهي أشبه ما يكون بالحركة عند أرسطو. أما أفعال الإتمام فمن خصائصها الدلالة على أحداث آنية لا تمتد، بل يكون وقت بدئها هو نفسه وقت انتهائها.

التعريب

1.4 ـ إن اشتمال الأفعال على صيغ زمانية حقيقةٌ تدل على أن للاعتباراتِ المتضمنةِ مُتصورَ الزمان صلةً باستعمال الأفعال المشار إليها. ولا تقتصر هذه الاعتبارات على التمييز الواضح بين الماضي والحال والاستقبال فحسب؛ إذ يوجد اعتبار آخر وهو عبارة عن تعلُّقٍ أدقَّ وألطف بهذا المتصور: ذلك أن استعمال الفعل قد يُشعِرُ أيضا بالكيفية المخصوصة التي يقتضي بها ذلك الفعل مفهوم الزمان ويتضمنه.

وقد صُرِفَ شيءٌ من العناية في بعض المنشورات الحديثة إلى هذه المظاهر الدقيقة، وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها هذا الأمر على نحو منهجي. وقد أجريت تمييزات بين الأفعال ترى التفريق بين الحدثان والهيئة والحال والنازلة والشغل والإتمام وهلم جرا. ومن البيِّن أن هذه الاختلافات لا يمكن أن تُفسر بالنظر إلى الزمن فحسب: فالعوامل الأخرى من قبيل اشتمال الكلام على مفعول به أو خلوه منه، وملابِساتِ المقام، وهيئاتِ الأشياء المرادِ بلوغُها، لها أيضا مدخل في الاعتبار. بيد أن المرء يشعر بأن عنصر الزمن يظل قطب الرحى، وهو، في الأقل، من عظم القدر وجلال الخطر بحيث يستحق معالجة منفصلة. والحق أننا لو دققنا النظر رأسا ـ على النحو الذي أعتزم بيانه ـ في رسوم الزمان التي تقتضيها أفعال مختلفة[1] لأمكننا تجلية بعض الغوامض التي لا تزال قائمة في هذه المسائل. وستَظهر رسوم الزمان هذه باعتبارها مقوماتٍ مهمةً للمتصورات التي تحدونا على استعمال تلك المصطلحات على النحو الذي نستعملها به باستمرار.

(1) إنني أعي أن من واجبي تفسير ما أعنيه على وجه الدقة بعبارة رسم الزمان في هذا السياق. وسأبين هذا في موضعه اللائق به.

ويوجد عدد قليل من مثل هذه الرسوم، له تطبيق واسع جدا؛ فإن نحن تبيناها في بعض الأمثلة النموذجية، أمكننا استعمالها باعتبارها مناويلَ للمقارنة في استكشاف تصرف أيِّ فعل من الأفعال مهما كان وتوضيحه.

ولست أزعمُ، بإشارتي إلى هذه الرسوم، أنها تمثل كل الطرائق الممكنة التي يجوز أن تُستعمل وَفقها الأفعال استعمالا صحيحا من جهة تعيين الزمان، كما أنني لا أدعي أنه يتعذر أن يكون لفعلٍ يجري به استعمالٌ ينصرف إليه رسمٌ ما انصرافا تاما، من الاستعمالات المتباينة ما يمكن بدوره أن يوصف باعتبار الرسوم الأخرى. والحق أن تلك الأفعال التي تقتضي رسمين من رسوم الزمان أو أكثر هي نفسها التي ستمدنا بأهم أمثلة التباين التصوري في هذا الباب؛ وهذا التباين عبارة عن التباس قد يفضي بنا إلى الاضطراب إن لم يُتَفطن له. وعلى هذا فليس غرضي سنَّ قواعد في كيفية استعمال بعض المصطلحات، بل هو اقتراح طريقة في وصف استعمال تلك المصطلحات؛ ذلك أني سأقدم بعض «موضوعات المقارنة[1]، والقصد منها هو تجلية بعض حقائق لغتنا لا ببيان أوجه التشابه والائتلاف فحسب بل ببيان أوجه التباين والاختلاف أيضا... وموضوعات المقارنة هذه عبارة عن معيار وليست فكرة متصورة على نحو مسبَّق، ينبغي للواقع أن يناسبها»[2].

(1) موضوعات المقارنة عند فيتقنشتاين هي الصور المختلفة التي تجسم ما يسميه بالألعاب اللغوية. وقد تكون هذه الموضوعات قواعد أو تعريفات أو أمثلة أو طرقا أخرى في الكلام أو لعبة تستعمل الكلمات وفقا لقواعد مخترعة؛ وربما كانت لعبة ذات قواعد ثابتة من قبيل الشطرنج مثلا. والقصدُ من هذه الموضوعات أن تكون معيارا يقارن به الاستعمال الفعلي للغة. وليس هذا المعيار مثالا ينبغي احتذاؤه فيما يجب أن تكون عليه اللغة، ولكنه مرآة تكشف هُوية اللغة وخصائصها بالوقوف على وجوه التماثل والتباين بينها وبين المعيار [المترجم].

(2) ل. فيتقنشتاين، [بحوث فلسفية] L. WITTGENSTEIN, *Philosophical Investigations*, I, (Oxford, Blackwell, 1953), 130–131.

2.4. ـ وعلى هذا فإن أُولى مهامنا ستكون تحديدَ أشهَرِ رسوم الزمان التي يقتضيها استعمال الأفعال الإنقليزية، ووصفَ هذه الرسومِ. وأنا أحتاج، لبلوغ هذه الغاية، إلى بعض الأمثلة الدقيقة التي تُظهر، في استعمالها الغالب على الأقل، هذه الرسوم في صورها الخالصة. وسأسعى إلى تجنب المصطلحات الغامضة وإغفال الاستعمالات المُتعسَّفِ فيها أو الهامشية.

وأبدأ بذكر الاختلاف المعهود المتعارف بين الأفعال التي تقبل التصريف بحسب الصيغ الزمانية الدالة على الاستمرار والأفعال التي لا تقبل هذا التصريف. فقولنا:

What are you doing ? أي: «ماذا تصنع؟»

يمكن أن يجاب عنه بقولنا:

I am running (or writing, working ...). أي: «أنا أركُض» أو «أنا بصدد الركض» (أو الكتابة أو العمل، وما إلى ذلك).

ولكن لا يُجابُ عنه بقولنا:

I am knowing (or loving, recognizing ...) أي: «أنا بصدد المعرفة (أو الحب أو التبيُّن، وما إلى ذلك)[1].

وليس لقولنا سؤالا وجوابا من ناحية أخرى:

Do you know... ? أي: «هل تعرف...؟»

Yes, I do أي: «نعم (أعرفُ).

ما يضارعُه من قبيل:

Do you run ? أي: «هل تركض؟»

(1) لا عِبرة ههنا باشتمال الكلام على مفعول به أو خلوه منه. فقولك: I am pushing a cart أي: «أنا أدفعُ عربة» أو «أنا بصدد دفع عربةٍ» جملة مستقيمة، بينما يظل قولك: I am loving you أي: «أنا بصدد حبك» مُحالاً فاسدَ المعنى.

Yes, I do أي: «نعم (أركض)»[1].

فهذا الاختلاف يُشعِرُ بأن الركض والكتابة وما أَشبَهَهُما حدثانات تجري في الزمان، ومعنى ذلك، على وجه التقريب، أنها تقوم على أطوار متعاقبة يتلو بعضها بعضا في الزمان. وفعلا، فإن الشخص الذي يركُض يرفع رجله اليمنى في وقت ما، ويضعها في الوقت الموالي، ثم يرفع رجله الأخرى ويضعها، وهكذا دواليك. إلا أنه وإن كان يصدق على شخص من الأشخاص أنه يعرف شيئا ما في وقت ما أو طَوال مدة ما، فإن المعرفة وأخواتِها ليست بحدثانات تجري في الزمان.فقد يجوز أنْ أعرف الجغرافيا الآن، لكنَّ هذا لا يعني أن حدثانا يتعلق بمعرفة الجغرافيا بصدد الجريان في الوقت الحاضر وأنه يقوم على أطوار يتبَع بعضُها بعضا في الزمان.

ولنُنعِم النظرَ بادئ ذي بدء في مجموعة الأفعال التي يجوز ورودها على صيغ الاستمرار الزمانية. ذلك أنه يوجد انقسام ملحوظ داخل المجموعة نفسها. فإذا صدقَ على بعضِهم كونُه يركض الآن أو يدفع عربة، فإنه يظل من الصادق كونُه ركَض فعلا أو دفع عربة فعلا، وإن توقف في الوقت الموالي. وبضد ذلك فإنه وإن كان يصدق على بعضهم كونه الآن بصدد رسم دائرة أو ركض ميل، فإنه يجوز ألا يصدُق عليه كونُه رسم دائرة فعلا أو ركض ميلا فعلا إذا توقف في الوقت الموالي[2]. وبعبارة أخرى إذا توقف بعضهم عن ركض

(1) إلا إذا تعلق الأمر بمعنى مختلف تماما للركض، وهو ما أتناوله فيما سيأتي [المؤلف].
والملاحظ أن السؤال الأخير وجوابه استعمال ملحونٌ غيرُ مستقيم على طريق النحو في الإنقليزية، إذ الركض من الحدثانات التي تقتضي استعمال صيغة من صيغ التدريج، ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي يكون فيها الركض سنة وعادة بمنزلة الطبيعة والغريزة والأوصاف الثابتة على ما يذكره المؤلف لاحقا [المترجم].

(2) اطلب صياغة أوضح لهذا المقياس في مقال س. برومبرقر S. BROMBERGER الموسوم بـ«مقاربة للتفسير» «An Approach to Explanation» في منشورات ر. ج. بوتلر R.J. BUTLER، الفلسفة التحليلية *Analytical Philosophy*, Oxford, Basil Blackwell, 1965 السلسلة الثانية، ص ص72-105 .وقد نبه برومبرقر عن صواب إلى غلَط وقعت فيه في تقديمي لهذا المقياس في المقال الأصلي (ص ص 75-74).

ميل فإنه لا يكون قد ركض الميل؛ وإذا توقف بعضهم عن رسم دائرة فإنه لا يكون قد رسم الدائرة. لكنَّ من يتوقفُ عن الركض يكون قد ركض حقا، ومن يتوقفُ عن دفع العربة يكون قد دفعها حقا. فلا بد لركض الميل ورسم الدائرة من أن يبلغا منتهاهما، ولا معنى لكلامنا عن بلوغ الركض ودفع العربة منتهاهما. وعلى هذا ترى أنه إذا كان الركض ودفع العربة يعدَمان حدا ثابتا فإن لركض الميل أو رسم الدائرة «ذروة» ينبغي أن تبلغ حتى يكون العمل ما يُزعمُ أنه هو.

ومن ثم فإن قولنا:

For how long did he push the cart? أي: «كم استمر في دفع العربة؟»

سؤال ذو معنى، أما قولنا:

How long did it take to push the cart? أي: «كم استغرق دفع للعربة؟»

فإنه يبدو سؤالا غريبا. وبضد ذلك يبدو قولنا:

How long did it take to draw the circle? أي: «كم استغرق رسم الدائرة؟»

السؤال المناسب. أما قولنا:

For how long did he draw the circle? أي: «كم استمر في رسم الدائرة؟»

فيبدو مستغربا بعض الشيء. ومن البديهي عندئذ أن الجوابين المناسبين هما:

He was pushing it for half an hour أي: «كان يدفعها طَوال نصفِ ساعة».

و

It took him twenty seconds to draw the circle أي: «استغرق رسمه للدائرة عشرين ثانية».

أو

He did it in twenty seconds أي: «رسمها في عشرين ثانية».

ولا ينعكس[1]. فقد يستمر دفع العربة فترة من الزمان، لكنه لا يستغرق زمنا محددا؛ وقد يستمر نشاط الرسم فترة من الزمان أيضا، غير أن رسم دائرة يستغرق زمنا معلوما.

ويترتب على هذا نتيجة على غاية من الأهمية. فإذا صدقَ على بعضهم أنه كان يجري طَوال نصف ساعة، فإنه ينبغي أن يصدق عليه كونُه كان يجري طَوال كل فترة من فترات نصف الساعة المشار إليه. إلا أنه وإن صدق على الراكض أنه ركض ميلا في أربعِ دقائق، فإنه لا يصدق عليه كونه ركض ميلا في أي فترةٍ هي جزء حقيقي من ذلك الزمن، رغم أنه يبقى من الصحيح أنه كان يركُض، أو كان مِنْ ركضِ المِيل بِسَبِيل في كل بُرهة صغرى من هذه الدقائق الأربع. وكذلك إذا كتبتُ خطابا في ساعة، فإني لا أكون كتبته مثلا في الربع الأول من تلك الساعة. فظهر بذلك أن الركض وما أشبهه يجري في الزمان على نحو متجانس؛ فكل جزء من الحدَثانِ هو من طبيعة الحدثان الكلي. والأمر بخلاف ذلك في حال ركضِ ميلٍ أو كتابة خطاب: فهما أيضا يجريان في الزمان، بيد أنهما يتجهانِ إلى حد هو ضروري منطقيا حتى يكونا هما هما. فهذه الذروة تلقي بظلالها على نحو رَجعي ما، ملونة كلَّ ما مضى قبلها بلون جديد.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى رسمَيْن زمانيين لنوعين مهمين من أنواع الفعل. ولنُسمِّ النوعَ الأول، نوعَ الركضِ ودفعِ العربةِ وما إليهما: «ألفاظ النشاط»،

(1) يبدو الفرق بين الضربين من الأسئلة والأجوبة أوضح في الإنقليزية والفرنسية منه في العربية. فالحدثانُ غير المحدود الذي لا يجري إلى غاية من قبيل الركض ودفع العربة يستفهم عنه بـ ?...For how long في الإنقليزية و?...Pendant combien de temps في الفرنسية؛ ويُستفهمُ عن الحدثان المحدود الذي يجري إلى غاية من قبيل ركض الميل ورسم الدائرة بـ ?...How long did it take و?...En combien de temps ويناسبُ ذلك في جُمل الجوابِ التقابلُ في الإنقليزية بين الحرفين (الظرفين) in و for وفي الفرنسية بين pendant وen وهو ما يمكن التعبير عنه في العربية بالتقابل بين «في» و«طَوالَ» أو «مُدَّةَ». ولهذا التقابل دلالة متصلة بنوعِ الحدث إذ يستعمل الحرف الأول من الثنائية (أو ما جرى مجرى الحرف) فيما هو مُوَقَّت محدود من الأحداث، ويستعمل الثاني فيما هو غير مُوَقَّتٍ [المترجم].

والنوع الثانيَ: نوعَ ركض الميل ورسم الدائرة وماجرى مجراهما «ألفاظ الأداء»[1]. ويوضحُ وصف هاتين المقولتين الأوليين أيضا ما أعنيه بإظهار «الرسوم الزمانية» للأفعال.

فإذا التفتنا إلى الضرب الآخرِ ضربِ الأفعال التي تعدَمُ صيغ الاستمرار ألفينا اختلافا في النوع ثَمَّ أيضا. فالأفعال التي هي من قبيل المعرفة والتبين لا تدل على حدثانات تجري في الزمان، على ما ذكرنا متقدما، غير أنها قد تُسند إلى مسند إليه في زمان محصل محتملة الصدق والكذب. إلا أن بعض هذه الأفعال قد يسندُ مُدةَ آناتٍ فريدة من الزمان (على الحقيقة)، وقد يسند البعض الآخر، خلافا لذلك، طَوال فترات من الزمان تقصر أو تطول. فالمرء يبلغ قمة التلِّةِ، ويفوز بالسباق ويلمَحُ شيئا أو يتبينه في آن محدد. وقد يعرف المرء، بخلاف ذلك، شيئا أو يؤمن به، وقد يحب شخصا أو يسيطر عليه فترةَ تقصر أو تطول. وتُبين صيغ الأسئلة والأجوبة المناسبةِ المسألة بيانا واضحا:

At what time did you reach the top? At noon sharp. أي: «متى بلغتَ القمة (على وجه التحديد)؟ في منتصف النهار تماما».

At what moment did you spot the plane? At 10:53 A.M. أي: «متى لمحتَ الطائرة (على وجه الدقة)؟ على الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والخمسين صباحا».

وبخلاف ذلك قولنا:

For how long did you love her ? For three years. أي: «كم دام حبك إياها؟ ثلاث سنوات».

(1) نظرا إلى عدم وجود مصطلحات «بحتة» أراني مضطرا إلى الاكتفاء بهذين الاسمين (والاسمين الآخرين اللذين سأذكرهما) اللذين يُشْعِران أيضا بمظاهرَ تتعدى بنية الزمان (من قبيل التوفق والظفر بالبُغية مثلا). على أنه إذا لم يعزُبْ عن أذهاننا أنّ نظرنا منحصر في الرسوم الزمانية، فإننا لا نستغرب إذا تبين لنا مثلا أن الصيرورة إلى حال الكَلال getting exhausted لفظ أداء وأنّ الموت لفظ إتمام في نظرنا.

أي: «منذ متى How long did you believe in the stork? Till I was seven تؤمن باللقلق[1]؟ مُذْ كنت في السابعة من عمري».

ولا ينعكسُ[2].

ولنُسمّ، قبل التوغل في هذه المسألة، الفصيلة الأولى (فصيلة بلوغ القمة) «ألفاظ الإتمام»، والفصيلة الثانية (فصيلة الحب) «ألفاظ الهيئة». ثم يجوز لنا القولُ بعد ذلك إن الإتمامَ يقع في آن واحد، وإن الهيئة، بخلاف ذلك، تدوم مدة من الزمن.

3.4. ويعضد النتيجة التي انتهينا إليها في شأن الإتمام سمةٌ لافتة للنظر نبَّه إليها قلبارت رايل Gilbert Ryle (متبعا في ذلك أرسطو) أعني حقيقة أنه «يسوغ لي أن أقول: «قد رأيتُهُ» ما إن يمكنني قولُ: «أراه»»[3]. والحق أنه يمكن أن نزيد في تقوية هذا الرأي: ففي حالات ألفاظ الإتمام البحتة تكادُ لا تُستعمل إلا صيغة الحال الزمانيةُ باعتبارها صيغة الحال التاريخي أو باعتبارها دالة على المستقبل القريب، فقولنا:

(1) باعتباره طائرا خرافيا يُزعمُ أنه هو الذي يأتي بالمواليد الجدد [المترجم].

(2) وحتى في قولنا: I knew it only for a moment أي: «عرفته مدةَ لحظة لا غير» فإنه يُفهمُ من استعمال for أي: «مدة» معنى الفترة وإن كانت فترة متناهية في القِصَرِ.

(3) [مسائل محرجة]

Gilbert Ryle, *Dilemmas* (Cambridge: Cambridge University Press, 1954) 102.

وهو يستشهد بكتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو Met. 1048b. وهذا المثال بعينه مضلل بعض الشيء، على ما سنقف عليه لاحقا [المؤلف].

وفي هذا الموضع الذي أشار إليه المؤلف يقول أرسطو: «فأنتَ مثلا ترى وتكون قد رأيتَ، وتفهم وتكون قد فهمت، وتُفكِّر وتكون قد فكرت في حال واحدة. غير أنه لا يمكنك أن تتعلم وتكون قد تعلمت، ولا أن تتعافى وتكون قد تعافيت...». وهو موضع يورد فيه المعلم الأول الفعل الواحد في صيغتين تدل إحداهما على الحال المقترن بمعنى الاستمرار، وتدل الثانية على الانقضاء. ثم يَنظر في مدى صدق الصيغة الدالة على الانقضاء ومطابقتها للواقع: فإذا كنت بصدد الرؤية، مثلا، كان قولك «رأيتُ» صادقا، وإذا كنت بصدد بناء بيت كان قولك: «بنيت بيتا» كاذبا لأنك لم تبن البيت وإن كنت أوقعت جزءا من حدث البناء [المترجم]

أي: «ها هو يعثر الآن Now he finds the treasure (or wins the race ...)
على الكنز (أو يفوز بالسباق، وما إلى ذلك)»

لا يُستعمل لإفادة العثور أو الفوز الفعليين[1]؛ أما قولنا:

أي: «ها هو قد عثر عليه الآن». Now he has found it

أو قولنا:

«لقد فاز في هذه اللحظة بالسباق» At this moment he has won the race

اللذان يشتمل كل واحد منهما على مفارقة في الظاهر[2] فيفيدان ذلك.

وكونُنا كثيرا ما نتلفظ بأقوال من قبيل:

«لقد اقتضاه بلوغُ القمةِ ثلاثَ ساعات»

«لقد عَثَر عليه في خمس دقائق»

قد يَحملُ الريِّض على تلبيس الإتمام (وهو من الضرب الثاني) بالأداء (وهو من الضرب الأول). وحسبُنا شيءٌ من التأمل حتى نكشف المغالطة. فعندما أقول إن كتابة الخطابِ اقتضتني ساعة (وهو ما يُعَد أداءً) أعني أن كتابة الخطاب استغرقت تلك الساعة. وليس هذا شأنَ الإتمام، فحتى إذا قال بعضهم إن بلوغ القمةِ قد اقتضاه ثلاث ساعات فإنه لا يعني أن «بُلُوغَ» القمة قد استغرقَ تلك الساعاتِ[3]. فمن الواضح أن التسلق هو الذي استغرق ثلاث ساعات حتى بلوغ القمة. ولنعبر عن ذلك من طريق آخر: إذا كتبت خطابا في ساعة فإنه يسَعُني أن أقول:

«أنا بصدد كتابة خطاب»

---

(1) بل المفهوم من المثال قرب وقوع الحدثين في مستقبل قريب من زمن التكلم [المترجم].

(2) مأتى المفارقة استعمال صيغة الحال التام فيما لا تستعمل فيه عادة وهو الزمن المحدد على وجه دقيق، ومسوِّغ استعمالها في هذين المثالين أن الحدثين في المثالين المذكورين حدثان آنيان من نوع الإتمام [المترجم].

(3) وهذه نُتْفةٌ من الشوارد لمن أُولِعَ بها: It took the battalion twenty minutes to cross the border أي: «لقد اقتضى عبورُ الحدود الكتيبةَ عشرين دقيقة»؛ They are crossing the border أي: «إنهم بصدد عبور الحدود». فهذه هي الحالات الهامشية التي أرومُ إغفالها في هذا الموضع.

في أي وقت طيلة تلك الساعة؛ ولكن إذا استغرق بلوغ القمة ثلاث ساعات، فإنه لا يَسعُني أن أقول:

«أنا بصدد بلوغ القمة»

في أي لحظة من تلك الفترة(1).

أما الهيئة فإن افتقارها إلى صيغ الاستمرار (كما في قولنا مثلا: I am knowing، أي:» أنا بصدد المعرفة» وI am loving أي: أنا «بصدد الحب»، وما إلى ذلك) كاف لتمييزها من النشاط والأداء؛ وينبغي أن تكون صورة تعيين الزمان (How long...? أي: «كم دام...؟» For such and such period أي: «دام مدة كذا وكذا») كافية لئلا تلتبس الهيئة بالإتمام.

بيد أني أظن أنه قد يكون من المفيد أن أذكر على سبيل الاستطراد سمة عجيبة من سمات الهيئة ليس لها علاقة وثيقة بالاعتبارات الزمانية.

فإذا قلت: I could run if my legs were not tied أي: «لو لا أن رِجليَّ مقيدتان لقدِرت على الركضِ »، لم أَعْنِ بذلك: I would run if my legs were not tied أي: «لو لا أن رِجليَّ مقيدتان لركضت» [حرفيا: «سـأركض لو لا أن رِجليَّ مقيدتان»]. ويوجد، بخلاف ذلك، مدلولٌ لِلَفظ can يعني بمقتضاه قولنا: He could know the answer if he had read Kant أي: «لو أنه قرأ كانط لاستطاع معرفةَ الجواب» أنه سـيعرِف الجواب في تلك الحالة. وكذلك يعني قولك، في دلالة صريحة، I could like her if she were not selfish أي: «لو لم تكن أنانية لأحببتها» [حرفيا: «لو لم تكن أنانية لأمكنني أن أحبها»]: I would like her if she were not selfish أي: [حرفيا] أنني سأحبها لو لم تكن أنانية. فنحن نحس ببعض الغرابة في قولنا:

Even if I could like her I would not like her أي: «لن أحبها رغم أنه يمكنني أن أحبها»(2).

---

(1) ويجوز لي، بخلاف ذلك، أن أقول: «أنا بصدد التسلق»، في كل وقت من تلك الفترة [المترجم].

(2) وهي غرابة يخلو منها قولنا مثلا: «لن أركُض رغم أني قادر على الركض» [المترجم].

ويظهر بذلك أن could وwould في البنى الشرطية كثيرا ما يقومُ أحدهما مقام الآخر فيما يتعلق بالهيئات. وللسبب نفسه قد تُصبح can حشوا في الجملِ الإخبارية [1]التي من هذا القبيل، وهذا هو مأتى هذا الإحساس الخفيف الذي نحسه في شأن عبارات من قبيل I can know أي: «أستطيع أن أعرف»، وI can love أي: «أستطيع أن أهوى»، وI can like أي: «أستطيع أن أحب» وما إلى ذلك. ويفسر لك هذا أيضا سبب كثرة استعمال عبارة I can believe it أي «يمكنني تصديقه» بدلا من عبارة I believe it أي: «أصدقه». ولنذكر على سبيل الاستباق أن قولنا: ? Do you see the rabbit أي: «هل ترى الأرنب؟» يمكن أن يُجاب عنه على حدٍّ سواءٍ بقولنا: Yes, I can see it أي: «نعم، أستطيع أن أراه» أو بقولنا: Yes, I see it أي: «نعم، أراه». وسأعود إلى هذا الأمر في موضع لاحق أتناول فيه مثالا محسوسا وأسعى فيه إلى تدقيق أكثر.

ويكفيني أن أذكر في هذا الموضع أن القدرة على الركض والركضَ ليسا شيئا واحدا البتة، وأن القدرة على كتابة خطاب أمر يختلف تمام الاختلاف عن كتابته. وخلافا لذلك يبدو من الصحيح في وجه من الوجوه أن قدرة المرء على أن يعرف هي أن يعرف، وأن قدرته على أن يحب هي أن يحب، وأن قدرته على أن يرى هي أن يرى.

ويجوز لنا أن ننبه إلى أن بعض الإتمامات تشارك الهيئات في هذه السمة أيضا. فالحق أن قدرة المرء على أن يتبين شيئا هي أن يتبينه، وقدرته على أن يلمح الطائرة هي أن يلمحها. وبضد ذلك فإن القدرةَ على الشروعِ في الركض أو الانقطاعِ عنه ليست بأي حال من الأحوال هيَ والشروعَ في الركض أو الانقطاعَ عنه شيئا واحدا رغم أنه من الواضح أن الشروعَ في الركض والانقطاعَ

(1) تناسب صيغة الإخبار indicative / indicatif إجمالا صيغتي الماضي والمضارع المرفوع في العربية، وهي تستعمل في بعض الألسنة الأوروبية مقابل صيغ أخرى من قبيل صيغة الأمر والصيغة الشرطية التي تقابل في العربية المضارع المجزوم في بعض استعمالاته، والصيغة المسماة subjunctive / subjonctif وهي تقابل في العربية المضارع المنصوب [المترجم].

عنه إتمامان بحسب رسمهما الزماني. فاعتبار العنصر الزماني ههنا ليس كافيا، ولا مناص لنا من البحث عن مقياس آخر. فإذا اعتبرنا أنه يمكن لبعضنا أن يشرع في الركض أو ينقطع عنه عن قصد أو بعناية، وأنه يمكن أيضا أن يُتَّهم بالشروع في الركض أو الانقطاع عنه وأن يُحمَّلَ مسؤولية ذلك ـ خلافا لِلَمح شيء أو تبيُّنه فإنه لا يجوز أن يُتهَم به أو أن يُحمَّل مسؤوليته ـ أدركنا أن السلوك اللافت للنظر الذي تقدم ذكره والمتعلق بـ can هو تصرف مخصوص بالأفعال الدالة على الإتمامات التي لا يمكن أن تعد أعمالا مقصودة (أو غير مقصودة).

وبالنسج على هذا المنوال رجوعا إلى الهيئات نتبين حقا أن المرء لا يمكنه أن يعرف أو يعتقد أو يحب عن قصد أو بعناية، وأنه لا يمكن أن يُتهم أي واحد منا أو يُحمَّل المسؤولية لأنه «فَعَل» مثل هذا[1]. ويجوز أن نختم هذا الاستطراد بالقول إن الهيئاتِ وبعضَ أحداث الإتمام لا يمكن أن توصف بكونها أعمالا البتة[2].

وأضيفُ، على سبيل التمثيل لهذا القسم، أربعة أمثلة تبين رسومنا الزمانية من زاوية أخرى.

فيما يتعلق بالنشاط: يعني قولنا: «كان أ يركض في الزمن ز» أن الوقتَ «ز» يقع في برهـةٍ من الزمان كان «أ» يجري خلالها.

فيما يتعلق بالأداء: يعني قولنا: «كان أ يرسم دائرة في ز» أن «ز» يقع في البرهة الزمانية التي رسمَ فيها «أ» تلك الدائرة.

فيما يتعلق بالإتمام: يعني قولنا: «فاز أ بالسباق بين ز1 وز2» أن الـوقت الذي فاز فيه «أ» بالسباق يقع بين ز1 وز2.

فيما يتعلق بالهيئة: يعني قولنا: «أحبَّ أ إنسانا ما من ز1 إلى ز2» أن «أ» أحب ذلك الإنسان في كل لحظة من اللحظات الواقعة بين ز1 وز2.

(1) فهي لا «تُفعلُ» ولا «تُوقَعُ» البتة.

(2) اعتمدت في كلامي على can وفي اتخاذي لعبارتي «عن قصد» و«بعناية» مقياسين للأعمال الحقيقية ما أسعفتني به ذاكرتي (التي لا يُعوَّلُ عليها كثيرا) من محاضرات ج. ل. أوستن J.L. AUSTIN التي ألقاها في هارفارد سنة 1955.

ويبين لك هذا أن متصور النشاط يقتضي مُددا من الزمان ليست بالفريدة ولا المعينة الحدود. ويستلزم الأداء خلافا لذلك، مفهوم المدد الزمانية الفريدة والمعينة الحدود. وعلى نحو شبيه بهذا تَلزَم من الإتمام آنات زمانية فريدة ومعينة الحدود بخلاف الهيئة التي تستوجب آناتٍ زمانيةً على نحو غير معين الحدود وغير وغير فريد[1].

وتبدو هذه القسمة تامة كاملة. وربما كان قولنا بأن جميع الأفعال يمكن أن تحلل بالنظر إلى هذه الرسوم الأربعة قولا يتعدى مجرد الظن والتخمين.

4.4. ـ وسأسعى في الأقسام الموالية إلى بيان كيفية استخدام أدواتنا التصورية من الناحية العملية وذلك بعد أن كونّا هذه الأدوات وهذبناها على هذا النحو. وقد يكون من السخف، بلا ريب، أن أدَّعِيَ ههنا أي تمام أو كمال: فقُصاراي أن أبدي بعض الملاحظات في شأن بعض الأفعال أو مجموعات الأفعال، وأن أرجوَ أن يستطيع القارئُ الانتقال إلى أفعال أخرى تهمه إن هو قدَّر أنها جديرة بالعناية.

ويوجد عدد لا يُستهان به من الأفعال التي تدخل دخولا تاما تحت مقولة من هذه المقولات أو التي تكون كذلك في استعمالها الغالب على الأقل[2].

(1) نلاحظ أن الأحداث التي وسمت بأنها غير معينة الحدود (الهيئة والنشاط) وُسِمَت أيضا بأنها أحداث غير فريدة. أما الأحداث التي وصفت بكونها معينة الحدود (الأداء والإتمام) فقد وصفت أيضا بكونها فريدة. ويفهمُ من التفرد في الأداء والإتمام أن الحدث عبارة عن كتلة واحدة لا تنقسم إلى أجزاء فإذا رُمْتَ تقسيمها إلى أجزاء لم تجد في تلك الأجزاء ما يعكس ماهية الكل. كما يفهم من عدم التفرد في الهيئة والنشاط أن الحدث يمكن تقسيمه إلى أجزاء مع بقاء ماهية الكل في تلك الأجزاء. ومعنى ذلك أن التفرد نظيرُ التغاير والتنوع في مكونات الحدث، وأن عدمَ التفرد عديلُ التجانس في المقومات [المترجم].

(2) لا أبالي كثيرا، فيما يلي، بـ«استعمال الأفعال مقابلَ ذكرها» وذلك طلبا للبساطة الأسلوبية [المؤلف] وعن الفرق بين مفهومي الاستعمال والذِّكر اطلب: LYONS, John, 1977, *Semantics I*, Cambridge University Press, Cambridge. Trad. franç. Jacques Durand. *Eléments de sémantique*, Larousse, Paris, 1978, p. 12, sqq. [المترجم].

ويتبين بأدنى تأمُّل أن الركض والمشي والسباحة ودفعَ شيءٍ أو جذبَهُ وما أشبه ذلك تكاد تكون حالات لا شُبهة فيها من النشاط. ومن الواضح أن رسم الصورة وصنع الكرسي وبناء البيت وكتابة القصة أو قراءتها والوعظ وإلقاءَ الدرس أو حضوره ولعبَ دورٍ من الشطرنج وما إليه، وكذلك النموَّ والتعافيَ من المرض والاستعداد لشيء ما وما جرى هذا المجرى، من باب الأداء. ويقع التبينُ والإدراكُ ولمحُ الشيء وتعرُّفُه وفقدان الشيء والعثور عليه وبلوغ القمة والفوز بالسباق وعبور الحد والشروع والتوقف واستئناف الشيء وكونُ الشيء مولودا وحتى الموتُ، رأسا في صنف الإتمام. ومن الجلي أنَّ المِلكَ والحيازةَ والرغبةَ وإرادةَ الشيء والاستحسانَ والنفور والحب والكره والسيادة والسيطرة على شخص أو شيء ومعرفة الأشياء أو اعتقادَها، طبعا، من قبيل الهيئات.

وتخطر ببالنا فكرة جلية لها صلة بالمجموعة الأخيرة. فكون المرء متزوجا، وكونه حاضرا أو غائبا، صحيحا أو عليلا وما إلى ذلك [أحداثٌ] تتصرف أيضا تصرف الهيئات من جهة الرسوم الزمانية. غير أنه يمكن أن نخطوَ بعدَ ذلكَ خطوة أخرى وندركَ أن هذا يصدُقُ أيضا عل جميع الصفات. وفعلا فإن الشيء يكون صُلبا أو ساخنا أو أصفرَ مدة من الزمن؛ لكنَّ كونَ الشيء أصفر مثلا لا يعني أن حدثانَ اصفرار بصدد الجريان. وأيضا فرغم أن التصلب حدثان (نشاط أو أداء) فإنَّ كون الشيء صلبا هيئةٌ. وربما فهمنا الآن السببَ الذي يمكن أن تكون من أجله الرغبة والمعرفة والحب وما جرى هذا المجرى ـ أي ما يسمى الأعمال المستقرة في الفلسفة القديمة ـ صفاتٍ، والسببَ الذي من أجله نُظر إليها على أنها صفات.

أما العادات (بالمعنى العام الذي يشمل المشاغل والأحوال والقدُرات وما إليها) فهي أيضا هيئات في رأينا. فلتُقارن بين هذين السؤالين: Are you smoking ? أي: «هل أنت بصدد التدخين؟» و Do you smoke ? أي: «هل أنت تدخن؟» فالأول يُستفهم به عن النشاط والثاني عن الهيئة. ويفسِّر هذا الفرقُ السببَ الذي يخوِّلُ لاعب الشطرنج أن يقولَ في جميع الأزمنة إنه يلعب

الشطرنج، والذي يخول العامل في شركة الكهرباء العامة General Electric Company، وهو يتشمَّس على الشاطئ، أن يقولَ إنه يعمل في تلك الشركة.

وليس النشاط وحده هو الذي يكوِّنُ العادة بهذا المعنى، فالكُتَّاب أُناسٌ يكتبون الكتبَ أو المقالاتِ، وكتابةُ الكتاب أداءٌ؛ وصائدو الكلاب السائبة هم رجال يصيدونَ الكلابَ وصيدُ الكلبِ إتمام.

غير أن الأمر اللافت للنظر أن سائقي سيارات الأجرة ـ أي الناسَ الذين يجوز دوما أن يُقالَ عنهم إنهم يقودون سياراتِ الأجرة ـ يكونون أحيانا بصدد قيادة سياراتهم فعلا؛ وذلك خلافا للحاكمين ـ أي القومِ الذين يسوغ دوما أن يقال عنهم إنهم يحكمون البلاد ـ فإن هؤلاء لا يكونون أَبدا بصدد حكم البلاد أي أنهم لا ينخرطون البتة في نشاط مخصوص من حكم البلاد يقارَن بالنشاط المخصوص الذي «هو» قيادة سيارة الأجرة. ذلك أنه يجوز لقائد سيارة الأجرة أن يقول إنه كان يقود سيارته الصباحَ كلَّه، ولكن لا يسعُ ملكَ كمبوديا أن يقول إنه كان يحكم كمبوديا الصباحَ كله. والتفسير الواضح لهذا أنَّ قيادة سيارة الأجرة هو شيء متجانس بعضَ التجانس شأنُه في ذلك شأنُ التدخين والرسم والكتابة، بخلاف الأعمال التي يُفترضُ أن يأتيَها الحاكم باعتباره حاكما فإنها متعددة ومختلفة في طبيعتها[1]. فهل هو «يَحكُم» عندما يخطب في المجلس ويتفقد الجُندَ فحسب؟ أم هل هو يحكم أيضا عندما يأكل سرطان البحر في عَشاء رسمي؟ فنحن نشعر أن بعض أعماله أكثرُ ملاءمة لمنزلته باعتباره حاكما من البعض الآخر. ولكننا نحس أيضا أنه لا يمكن لأي عمل من هذه الأعمال أن يسمى، على وجه خاص، «حُكما». ولا شك في أن الرسام أيضا يأتي أفعالا مختلفة تتفاوت في درجة تعلقها بمهنته (وذلك من قبيل مشاهدة غروب الشمس أو اقتناء قماش الرسم)؛ غير أنه يوجد نشاطٌ واحد، نشاطُ الرسم على وجه التحقيق، هو نشاطُ الرسام.

---

(1) على حد ما نبه إليه رايل في مؤلفه الموسوم بـ[مفهوم الذهن]، ص ص 44، 118.
Gilbert RYLE, *The Concept of Mind*, (Chicago: University of Chicago Press, 1949), pp. 44, 118.

وسأسمي، معتمدا مصطلحات رايل [1]، هيئاتِ المدخنين والرسامين وصائدي الكلاب السائبة وما أشبهَها هيئاتٍ خاصة؛ وأسمي هيئاتِ الحكام والخدم والمربين (والبقالين[2]: لا أولئك الذين لا يَكونون أبدا بصدد «التبقل» فحسب، بل الذين لا «يتبقلون» أيضا: فليس لفعل «تبقّل» groce وجود[3]) هيئاتٍ عامةً.

هذا ما بدا لنا قولُه ضروريا في شأن الهيئاتِ تلك المقولةِ المحيرة التي ينصهرُ فيها دور الفعل بدور المحمولِ المسندِ، وتتلاشى الأعمال في الصفات والنسب.

5.4. فالتمييز بين معنى النشاط ومعنى الهيئة في «دخّن» و«رسَمَ» وما جرى مجراهُما، هو كما ترى، تمييز عام لا يختص بمتصور التدخين وحدَه أو الرسم وحدَهُ. ذلك أن لكثير من النشاط (ولبعض الأداء والإتمام) معنى هيئةٍ «مشتقا».بيد أنه توجد مجموعة لها اختلافاتها التصورية الخاصة بها. ذلك أنه يعسر، بالنظر إلى الكثير من هذه الأفعال، تقريرُ المقولةِ التي تنتسب إليها الأفعال المذكورة انتسابا «أصليا». وتشتمل مجموعة الأفعال التي أعنيها، من الناحية الفلسفية، على نماذج مشهورة مثلِ to think أي: «فكّر» أو «ظن» وto know أي «عرَف» وto understand أي: «فهِمَ» من جهة، وto see أي: «رأى» وto hear أي «سمِع» وما هو من قبيلهما، من جهة أخرى[4]. وقد نجح عدد من المنشورات الجيدة، في السنوات القريبة الماضية، في التنبيه إلى أن المشاكل الابستيمولوجيةَ المزعومة التي تحف بهذه الفصيلة من الأفعال تبدو أقل

(1) المرجع نفسه، ص 118.

(2) أو العطارين grocers, épiciers [المترجم].

(3) الفعل في الإنقليزية معدوم، ومن ثم أورده المؤلف بصيغة النفي، وإلا فالأولى إيراده بصيغة الإثباتِ حتى يناسب النشاطُ المزاوَل الاسم الذي يطلق على من يمارس ذلك النشاط؛ والمقابل العربي الذي اقترحناه لهذا الفعل غير مستعمل في معنى مزاولة البقال لمهنته وإن كان مستعملا في معنى آخر هو الخروج لطلب البقْل [المترجم].

(4) سنقف على حقيقة أن المعرفة knowing وإن ظلت هيئة نموذجية إلى حد مافإنها تستحق في هذا الموضع نظرة أخرى.

صعوبة بكثير عندما نعي ما تنطوي عليه صياغةُ هذه المشاكلِ نفسُها من أخطاء في المقولة؛ ذلك أنه يتعذر على المرء أن يصوغ المشكل ما دام يُعرض عن التكلم بالإنقليزية غير المستقيمةِ.

وأُجازف بالقول إن مقولاتِنا القائمةَ على الرسوم الزمانية لا تُنصِفُ هذه الاكتشافاتِ الحديثة فحسبُ ولكنها تتعدى ذلك ليُمكن استعمالُها في كشف بعض ما من شأنه أن يُخل بالمنهج كله من الأخطاء والتبسيطات المبالغ فيها، وفي التخلص من هذه الأخطاء والتبسيطات. ولنبدأ بـ thinking التي معناها «التفكير» أو «الظن»[1]، فمن الواضح أن هذه الكلمة (وما تصرف منها) تستعمل في معنيين أصليين، فهي تتصرف تصرفا يختلف بين قولنا:

He is thinking about Jones أي «هو يفكر في زيد»

وقولنا:

He thinks that Jones is a rascal أي: «يَظن أن زيدا نَذْلٌ».

فهي في استعمالها الأول حدثانٌ، وفي الثاني هيئة. ذلك أنه يُمكنُ استعمال الجملة الأولى لوصف ما يفعله المرء، ويتعذر ذلك في الثانية. ويتضح هذا عندما نرى أنَ قولنا:

He thinks that Jones is a rascal

يمكن أن يقال، عن صواب، على شخص يغُطُّ في سبات عميق.

بخلاف قولنا:

He is thinking about Jones

فإن ذلك ممتنع فيه. فهذا يُظهِرُ أن التفكير في شيء ما thinking about something حدثان يجري في الزمان ونشاط يمكن أن يستمر فيه المرء عن قصد وبعناية، ولكن هذا لا يصدق بأي حال على الظن بأن شيئا ما هو على هيئة ما thinking that something is the case. فإن صح أنه كان يفكر في زيد نصفَ

(1) «الظَّنُّ: في مَعْنى الشَّكِّ واليَقِيْنِ. وقَوْلُه عَزَّ وجَلَّ: «وظَنُّوا أنْ لا مَلْجَأَ من اللهِ إلاَّ إلَيْه» يَقِيْنٌ وعِلمٌ» (الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ج 2، ص 387، وثيقة إلكترونية: http://www.alwarraq.com) [المترجم].

ساعة، فإنه لا بد أن يصح أيضا أنه كان يفكر في زيد طوال جميع أجزاء تلك المدة. وبضد ذلك فإنه وإن كان من الصادق أنه ظن أن زيدا نذل طيلة سنةٍ، فإنه لا يلزَم من ذلك على سبيل الضرورة أنه كان يفكر في زيد النذلِ في كل لحظة من ذلك الوقت.

وتُظهرُ هذه الحقيقة الأخيرة أن عبارة thinking that أي «الظن أنَّ» لا تتعلق بـعبارة thinking about أي «التفكير في» على النحو الذي يتعلق معه «التدخين» في معناه المفيدِ للعادة بـ«التدخين» في معناه المفيدِ للنشاط. بل إن «الظن أنَّ» أقربُ إلى معنى «الحُكم والسيادة» ruling أي أنه قائم على أعمال مختلفة في النوع. ولنتدبر في ذلك سلوك الفلاح الذي يظن أن المطر سينزل. فمن ثم يجوز لنا القول إن «الظن أنَّ» هيئة عامة، بخلاف هيئة «المفكر» فإنها هيئة خاصة: فهو شخص كثيرا ما يستغرق في التفكير في مسائل جليلة[1].

ومن اليسير أن نرى أن believing that أي: «الاعتقاد أن» هو هيئة عامة. وفعلا فإن قولهم: he believes that أي «يَعتقد أن» يمكن أن يُعوض بقولهم: he thinks that أي «يظن أن» في أغلب الأحوال. أما عبارة believing in أي «الاعتقاد في» فتنتمي إلى نفس المقولة وإن كانت مختلفة في المعنى؛ فقد يعتقد الإنسان في القضية العادلة وإن كان نائما.

ومن الواضح أن knowing أي «المعرفة» هيئة في استعمالها الغالب (knowing that أي «معرفة أن» وknowing how أي «معرفة كيف» وknowing something [somebody] أي «معرفة شيء [شخص]).

زد على ذلك أنه لما كان قولهم: I am knowing أي «أنا بصدد المعرفة» معدوما في الإنقليزية فإن المعرفة knowing تبدو هيئة عامة. فمن ذلك أن معرفتي بأن هارفارد في كمبريدج هي السبب في عدد وافر من أعمالي التي تتراوح بين

(1) إني في حيرة من أمر thinking of something [التي معناها حضور شيء في الذهن]، فاستعمالها غير مستقر استقرارا كافيا. غير أنه يبدو لي أن لها في أكثر الأحوال معنى الإتمام: Every time I see that picture I think of you أي: «كلما رأيت تلك الصورةَ فكرت فيك».

توجيه الخطابات وامتطاء الحافلات، لكن لا يمكن لأي عمل من هذه الأعمال أن يوصف على وجه الخصوص بأنه معرفة. غير أن الاستعمالاتِ التي هي من قبيل قولهم: !And then suddenly I knew أي: «ثم إني عرفت بعد ذلك فجأة»، وقولهم: !Now I know it أي: «والآن عرفت ذلك» والتي تبدو كأنها إتمامات، قد تكون مبعثا على الشك. والحق أن هذا الاستعمال للمعرفة بمعنى الفطنة والإدراك قد يندرج إلى حد ما في هذه المقولة. بيد أنه قد يكون من الغلط الظنُّ بأن هذا النوع من المعرفة يرتبط بمعنى الهيئة على النحو الذي يرتبط معه صيد الكلاب السائبة بالهيئة المخصوصة لصائدي هذه الكلاب، بل يتبين بأدنى تأمُّل أنه يرتبط به على النحو الذي يرتبط معه التزوج getting married (وهو إتمام)[1] بكون المرء متزوجا being married (وهو هيئة عامة). وبالمثال يتضح الحال: فهب أن بعضهم يحاول حل مشكل في الرياضيات وأنه يصيح فجأة قائلا: «والآن عرفت الحل!»، ثم يشرح لي ذلك بعد عشر دقائق. فمن الواضح أنه لا يزال يعرف الحل، ومعنى ذلك أنه لا يحتاج إلى ومضات من الفهم ليشرح لي ذلك. والحق أنه ما دام يعرفه (بمعنى المعرفة التي هي عبارة عن هيئة) فمن المحال منطقيا أنه سـ«يعرفه» (بمعنى المعرفة التي هي عبارة عن إتمام). فقولنا: «والآن عرفت الحل» يدل على أنه لم يكن يعرفه قبل ذلك.

وقد يستهوينا ههنا أن نقول إن «المعرفة» تعني الشروع في المعرفة، وهو استهواء خطير لأنه يحملنا على الظن بأن نشاط المعرفة يُستهَلّ بالشروع في المعرفة كما أن نشاط الركض يستهلُّ بالشروع في الركض. وكونُ الشروع في

(1) يذكر الأحمد نكري التزوج ضمن الأحداث غير الممتدة التي تناسب، عند الفقهاء، مفهوم الإتمام عند فندلر فـ«الفعل الممتد عند الفقهاء ما يقبل التوقيت [أي التقدير بالمدة] كـ... الصوم والسكنى... تقول: «صمت يوما أو يومين»، وقس عليه. وغيرُ الممتد ما لا يقبله كالطَلاق والتزوج» (الأحمد نكَري، عبد النبي بن عبد الرسول. 1760 / 1975، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، ط 2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، III، 37)، ولا شبهة في أن المقصود بالطلاق والتزوج إنشاؤهما وحدوثهما لا كونُ المرء مطلَّقا أو متزوجا [المترجم].

المعرفة (أو الانقطاع عنها) غيرَ ذي معنى هو حقيقةٌ تبرهنُ بداهةً على أن «المعرفة» ليست بدايةَ نشاط ولكنها بدايةُ هيئة. ومن المهم عموما تمييز الإتمام الذي يُبتدأُ به النشاطُ من الإتمام الذي تُستهلُّ به الهيئة.

ويصدق هذا التمييز نفسهُ على الفهم understanding. غير أنه قد يكون أكثر تداولا في معنى الإتمام من المعرفة؛ وقد ذكرنا قريبا «ومضات» الفهم. إلا أن هذه الومضات هي أيضا إتمامات تُبتَدأُ بها هيئة الفهم العامة[1].

6.4. وينبغي ألا تعزُب هذه النُّكَتُ جميعُها عن أذهاننا ونحن مقبلون على مهمة شاقة هي مهمة تحليل متصور الرؤية seeing من جهة البنية الزمانية. ذلك أن رايل دأب في مؤلَّفَيه: *The concept of Mind*[2] [«مفهوم الذهن»] و[3] *Dilemmas* [«مسائل محرجة»] دأبا لا يكاد يفتُر على القول بأن الرؤية

---

(1) ذكر الصبان «فهِمَ» في جملة من الأفعال المُشكِلة التي قد يتردد الذهنُ بين عدها حالة (ما يقرب من مفهوم الإتمام عند فندلر) واعتبارها صفة (ما يناسب مفهوم الهيئة العامة عند فندلر) إذ يدخُلُ في تعريف العَرَضِ (= الحالة الطارئة) عنده «فهِمَ» و«عَلِمَ»... فإن أخرجتَهما منه بجَعلِهما ثابتينِ أو مُنزَّلينِ منزِلةَ الثابتِ أشكلا على أفعال السجايا [أي الصفات والهيئات الثابتة]» (الصَّبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت. 1206 هـ) / 1997، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4 أجزاء، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، II، 129). وهو إشكالٌ قد يفسر في بعض وجوهه بالمنطقة الحدثية التي يتجه الذهنُ إلى تصورها عند اللفظ بمثل هذه الأفعال. فاتجاهُ الذهن إلى نقطة البدء التي يحصلُ فيها الفهمُ والعلمُ بعد أن لم يكونا يغلِّبُ تصورَ الحدثِ باعتباره عرضا أو حالةً طارئة؛ واتجاهه إلى ما يعقبُ تلك النقطةَ أي الهيئة الحاصلة من حدثَي الفهمِ والعلمِ العارضينِ يغلِّبُ تصور الحدث باعتباره صفةً ثابتة وهيئة قارة [المترجم].

(2) الباب الخامس.

(3) الباب السابع.

ليست نشاطا ولا هي هيئة ولكنها ضرب من الإتمام والتوصل [1] شبيه في كثير من الوجوه بالفوز في السباق أو العثور على شيء. وقد نبه ف. ن. سبلي F. N. SIBLEY في عملٍ أحدثَ إلى أن الرؤية تتصرف في عدد من استعمالاتها الغالبة تصرفا يختلف بعض الاختلاف عن ألفاظ الإتمام لا سيما من جهة البنية الزمانية [2]. وخلاصة كلامه أنه لما لم تكن الرؤيةُ إتماما ـ أو، في الأقل، لما لم تكن كذلك دوما ـ فإنه يتبينُ كونها نشاطا في جملة الأمر.

ولا مراء في أن الرؤية يمكن أن تكون إتماما فيما نذهب إليه. فالاستعمالات التي هي من قبيل At that moment I saw him التي معناها «رأيته في تلك اللحظة»، وكذلك ما مر بنا من أنه يمكن للواحد منا أن يقول: «رأيته» ما إن يتسنى له أن يقول: «أراه»، استعمالات تُبين ذلك أحسن بيان. وسأشير بهذا الاصطلاح: «الرؤية» «seeing» إلى معنى «اللَّمْحِ» في الرؤية (وهو يشبه في بعض الوجوه معنى الفطنة والإدراك في المعرفة، أو معنى الفهم، على وجه الدقة).

بيد أني أظن أن «الرؤية» ليس المعنى الوحيد للرؤية؛ فقولنا:

How long did you see the killer ?

Oh, I am quite tall, I saw him all the time he was in the courtroom. I was watching him.

أي: ـ كم طول المدة التي رأيتَ فيها القاتل؟

---

(1) التوصل success بمعنى بلوغ الشيء والانتهاء إليه. والملاحظ قربُ هذا المصطلح في معناه اللغوي في الإنقليزية من مصطلحي achievement [الإتمام] وaccomplishment [الأداء]، وكذلك من مصطلح performance [الإنجاز] الذي يجمع فيه معاصر فندلر: أنطوني كني Anthony KENNY المفهوم من الإتمام والأداء كليهما (اطلب [العمل والعاطفة والإرادة] KENNY, A., *Action, Emotion and Will*, Routeledge & Kegan Paul, London. 1963, p.175). [المترجم].

(2) [«البحث وتدقيق النظر والرؤية»] «*Seeking, Scrutinizing and Seeing*». *Mind*, LXIV (1955), 455-478.

وهو يذهب في ص. 472 إلى قول أشياء من قبيل: «one must throughout that length of time be seeing it» «الذي معناه»: ينبغي للمرء أن يكون بصدد رؤيته طَوال تلك المدة من الزمن».

ـ حسنا، إني من الطول بمكان، وقد رأيته طَوال الوقت الذي كان فيه بقاعة المحكمة، فقد كنت أنظر إليه.

قولٌ يُشعِر بإمكانٍ آخر. وينحو قولنا:

Do you still see the plane? أي: «هل ما زالتَ ترى الطائرة؟»

المنحى نفسه. زد على ذلك أن قولنا:

I spotted him crossing the street أي: «لمحته وهو يعبر الشارع»

I spotted him running أي: «لمحته وهو يركض»

ينبغي ألا يُحمل إلا على معنى:

I spotted him while he (or I) was crossing the street أي: «لمحته عندما كان يعبر (أو كنت أعبر) الشارع»

I spotted him while he (or I) was running أي: «لمحته عندما كان يركض (أو كنت أركض)».

وبخلاف ذلك فإن قولنا:

I saw him crossing the street أي «رأيته وهو يعبر الشارع»

I saw him running أي «رأيته وهو يركض»

يمكن أن يحمل على معنى:

I saw him cross the street أي «رأيته وقد عبر الشارع»

I saw him run أي «رأيته وقد ركض»[1]

ولا تقبل spot هذا النقل:

*I spotted him cross the street أي: «لمحته وقد عبر الشارع»

* I spotted him run أي: «لمحته وقد ركض».

---

(1) غير أنه يوجد بين الاستعمالين فويرق معنوي محصله أن قولنا مثلا: I saw him crossing the street لا يعني بالضرورة أن الرؤية تعلقت بالعبور من مبدئه إلى منتهاه خلافا لقولنا: I saw him cross the street فإنه يفيد ذلك. ولذلك قابلنا الفعل الثاني من المثال الثاني بفعل في صيغة الماضي (عبَر) التي تصور الحدث في تمامه وكماله [المترجم].

وتفسر رسومنا الزمانية هذا الفرق. فاللمح (وهو إتمام) يُشعر بآنٍ زماني فريدٍ لا يتجزأُ. أما الركض وعبور الشارع فحدثانان يجريان في الزمان (الحدث الثاني أيضا يستغرق الزمان)، فلا يمكن، وهما بهذه الحال، أن يُقسَّما إلى آنات زمانية لا تتجزأ[1]. ذلك أن معناهما الحقيقيَّ يفيد برهة من الزمان. ومن ثم فإنه توجد صعوبة منطقية في لمح شخص قد ركض أو عبر الشارع. فقد يلمح المرء شخصا وهو يجري while he is running أو يلمحه وهو في الشارع on the street، إلا أن while وon يفيدان ههنا هيئتين، ويجوز في الهيئات أن تُقسم إلى آنات من الزمان[2]. وعلى هذا يتضح أن الرؤية في قولنا:

I saw him while he was running (or crossing the street)

قد تعني مجرد «الرؤية»، أما في قولنا:

I saw him run (or cross the street) فلا بد أن يكون لها معنى ما يقبل الامتداد في الزمان: أي معنى الحدثان أو الهيئة.

بيد أن الرؤية لا يمكن أن تكون حدثانا. فقولك مستفهما : What are you doing? أي: «ماذا تفعل؟» لا يجوز البتة أن يجاب عنه في الإنقليزية الجيدة بقولنا: ...I am seeing أي: «أنا بصدد رؤية...». وعلى هذا، فرغم أن المرء يمكن أن يرى شيئا ما مدةً طويلة من الزمن، فإن ذلك لا يعني أنه «بصدد رؤية»

(1) المقصود أن الركض والعبور لا يمكن أن ينقسما إلى أجزاء دنيا مع بقاء ماهيتهما: فمجرد رفع الرِّجل الذي هو جزء من الركض ليس ركضا؛ وعبور جزء من الشارع ليس عبورا للشارع [المترجم].

(2) فالجزء من حالة المرض مرض ومن صفة الكرم كرم خلافا لما تقدم من الركض والعبور [المترجم].

is seeing [1]ذلك الشيء في برهة ما، وإن ظل من الصحيح أنه يراه طَوال جميع آنات تلك المدة. زد على ذلك أن عبارتَي «عن قصد» و«بعناية» تقصُران عن وصف الرؤية وصفا صالحا أو غير صالح من جهة أنه لا يجوز اتهامُ أحدٍ برؤية شيء أو تحميلُه مسؤولية ذلك، وإن جاز اتهامُه بالنظر إلى looking at شيء أو مشاهدتِهِ watching وتحميلُه مسؤولية ذلك[2]. وعلى هذا فليست الرؤية قطعا عملا «يُفعلُ» أو «يُوقَع». وأخيرا فإن التكافؤ اللافت للنظر بين قولنا: I see it أي: «أراه» وبين قولنا: I can see it أي:»يمكنني أن أراه»، وحتى بين I saw him all the time أي: «رأيته طول الوقت» وبين I could see him all the time أي: «أمكنني رؤيته طول الوقت» يؤيد أيضا زعمنا بأن الرؤية ليست حدثانا بل هيئةً أو إتماما. فلا يمكنُ تَصور القدرة على الرؤية على أنها حدثان.

4 .7 ـ غير أن عقبة كأْداءَ تنجُمُ في هذا الموضع. فقد يقول الطبيب بعد عملية جراحية على العين إنَّ المريض يمكنه الآن أن يرى دون أن يُشعِر كلامُه بأنه يرى من خلال العصابة المشدودة على عينيه، رغم أنه قد يقول عن مريض بعد عملية تقويم للأعضاء إنه يقدر عن المشي دون أن يلزَم من كلامه أنه يمشي

(1) المقصود أن الرؤية لا تقع الوقوع المتدرج الذي تُشعِر به صيغة التدريج في الإنقليزية لأن في التدريج تقطعا يميز الحدثان عن الهيئة التي تشاركه في الامتداد، ومفهوم التدريج قريب مما عناه الجرجاني بالحدوث والتجدد في تعريف دلالة الفعل بقوله: «... وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء... فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق. فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويُزجِّيه» (الجرجاني، عبد القاهر (ت. 471 هـ) / 1988، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبده ومحمد الشنقيطي ومحمد رشيد رضا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 134-133)[المترجم].

(2) مرد الاختلاف بين الرؤية من ناحية والنظر والمشاهدة من ناحية أخرى أن الأولى حدث عفوي غيرُ مقصودٍ لا يتكلف الفاعل إيقاعه ولا يجتهد في حصوله خلافا للثانيين ففيهما قصد وتكلف واجتهاد، ويقابل هذا الفرق بين voir و regarder في الفرنسية [المترجم].

فعلا[1]. ويمكن تَمشِيَةُ هذا الاعتراض بقولنا إنه لما كانت الهيئةُ الجسمانية التي هي القدرة على المشي تختلف عن المشي فكذلك تختلف الهيئة الجسمانية التي هي القدرة على الرؤية عن الرؤية. زد على ذلك أن الأمرين يتعلقان التعلق نفسه: فهيئة القدرة على المشي ضرورية لنشاط المشي، وهيئةُ القدرة على الرؤية ضرورية لنشاط الرؤية. ويمكننا فضلا عن ذلك، وعلى حد ما أومأنا إليه متقدما، أن نقول عن شخص قد استغرق في نوم ثقيل إنه يعرف الجغرافيا أو إنه يظن أن زيدا نذلٌ أو إنه يحب هندا. ولكن ليس لأحد أن يقول عمن يغط في سبات عميق إنه يرى شيئا بأي معنى من المعاني المعهودة المتعارفة للرؤية[2]. غير أن المرء قد يقول: إنه يرى وهو يعني أنه ليس مكفوفا. وعلى هذا فإن القدرة على الرؤية هيئة كالمعرفة، أما الرؤية فلا.

وينطوي هذا الاستدلال على التباس بين معنيين من معاني can أي: «استطاع» أو «قدِر»: فمن الناس من يستطيع شرب غالون [3]من الخمر في جرعة واحدة. فهب أن واحدا منهم عمِل هذه المأثرة الفذة منذ دقيقة مضت، فإنه يكون من المستبعدِ تماما أن يستطيع إعادة ذلك الآن. فهل نقول عندئذ إنه يستطيع أن يشرب غالونا من الخمر في جرعة واحدة أم نقول إنه لا يستطيع ذلك؟ إنه يستطيع ولا يستطيع. ولنشر إلى الاستطاعة الأولى (في قولنا: «يستطيع») بـ«استطاع^2» وإلى الثانية (في قولنا: «لايستطيع») بـ«استطاع^1». ومن البديهي أن قولنا: «هو يستطيع^2»يعني أنه يستطيع^1 لو كانت معدته خاوية. وعندما تكون معدته خاوية فإنه يستطيع^2 ويستطيع^1. ومن ثم فإن استطاع^2 تتضمن استطاع^1

(1) وهو ما قد يغري بالقول إن الرؤية حدثان كالمشي وليست هيئة كما يستفاد مما تقدم هذا الموضع من تحليل المؤلف، وهذا هو المقصود في كلامه بـ«العقبة الكأداء» [المترجم].

(2) المقصود بذلك الرؤية الحسية أساسا، إذ قد يقال: «رأى في منامه رؤيا» في العربية؛ وvoir quelque chose en rêve في الفرنسية وto see something in a dream في الإنقليزية [المترجم].

(3) مكيال يساوي حوالي أربعةِ لترات إلا ربعا في الولايات المتحدة، وأربعةِ لترات ونصف في بريطانيا وكندا [المترجم].

تضمنا شرطيا: فهو يستطيع[1] إذا استُوفِيت شروط معلومة. أما استطاع[1] فلا تتضمن أي **استطاعة** (أو استطاعات) أخرى: إذ هو يستطيع بالفعل. وهذا رغم أن قولنا: «**يستطيع**[1] شرب غالون من الخمر» لا يعني أنه يشرب هذه الجرعة العجيبة فعلا أو أنه بصدد شربها.

فـ«**استطاع**» **التي** لفظ بها الطبيب في قوله: «والآن يستطيع أن يرى»، والمريض ما يزال معصوب العينين هي استطاع[2]: فلو نُزعت العصابة وانفتحت عيناه (مع بقاء الأشياء الأخرى ـ من قبيل الضوء في الغرفة وما إليه ـ على حاله) لاستطاع⁽¹⁾ إذن أن يُبصِر أشياء في الغرفة؛ ومعنى ذلك أنه سـيُبصرُ he would see شيئا في الغرفة. وعلى هذا فإن التكافؤ الذي تقدمت الإشارة إليه يظل قائما بين «رأى» و«استطاع[1] أن يرى» أي «استطاع» في مستواها الأدنى الذي لا يتضمن شرطيا أي استطاعة (أو استطاعات) أخرى، ولا يصدق هذا التكافؤ على النشاط، فالمريض الثاني يستطيع[2] المشي وإن كانت رجلاه لا تزالان مشدودتين إلى السرير، ولو أُطلِق لاستطاع[1] المشي وإن جاز ألا يَمشِيَ⁽¹⁾.

غير أن الخصم قد يقول مستأنفا: «لا جَرَمَ أنك أغفلت فرقا بينا. فالمشي عمل إرادي خلافا للرؤية فإنها عمل عفوي. فإذا لم تكن أعمى وكان ثمة شيء من النور وفتحت عينيك فإنك لا تستطيع إلا أن ترى شيئا: فنشاط الرؤية العفوي يبدأ حينئذ. وأنت توافقني في أن الهضم حدثان، ومع ذلك فإن التكافؤ الذي تتحدث عنه قائم في هذا الموضع أيضا لأن الهضم كذلك نشاط عفوي. فعندما أقول إني أستطيع هضم لحم الخنزير فإني أعني أني إذا أكلتُ لحم الخنزير فإني أستطيع هضم لحم الخنزير، ومعنى ذلك أني أكون هاضما للحم الخنزير. ولو لم آكل لحم الخنزير لما استطعت هضم لحم الخنزير. فمن ثم يوجد وجه يكون فيه قولُنا: «يستطيعُ هضمَ لحم الخنزير» can digest pork وقولُنا: «هو بصدد هضم لحم الخنزير» is digesting pork بمعنى واحد.

(1) فقد ظهر بذلك أن قولنا مثلا: He could[1] know the answer if he had read Kant يعني أنه سـيعرِف الجواب في تلك الحالة خلافا لقولنا: ...He could know فإنه لا يعني أنه سـيعرِف الجواب في تلك الحالة.

وهو اعتراض ينم عن دهاء. فمن الصحيح تماما أنه لا أحد يمكنه أن يكون راكضا can be running إذا لم يكن راكضا if he is not running، كما أنه لا شيء يمكنه أن يكون قِطًّا إذا لم يكن قِطًّا. لكنَّ can هذه جِهَةٌ منطقية مثلُ must أي «ينبغي» أو «لا بد» في قولنا:

All cats must be cats أي: «جميع القطط لا بد أن تكون قططا».

فلا شك أن قولنا: can be digesting، بهذا المعنى، مساو في الدلالة لقولنا: digesting. لكن can التي تعنينا هي، إن شئت، جهة مادية [1]. ذلك أنه من السخافة أن تشير إلى قطعة من لحم الخنزير وتقول:

لا أستطيع الآن هضمه، ولكن عندما آكله أكون قادرا على هضمه إلى حينٍ، حتى أهضِمه، فإذاهضمتُه فإني لا أعود بعد ذلك قادرا على هضمه.

ولكن ليس من البلادة في شيء أن تقول:

لا يمكنني أن أرى القمر الآن، ولكن عندما ينقشع الضباب أكون قادرا على رؤيته.

8.4. ـ وعلى هذا يجوز لنا أن نستنتج مطمئنين أنَّ للرؤية معنى الهيئة أيضا. غير أنه لما كان الحدثان الذي هو من قبيل الرؤية معدوما، وكانت «الرؤية» التي هي عبارة عن إتمام، بخلاف ذلك، موجودة (معنى «اللمح») فإن السؤال الذي يثار هو: أترتبط «الرؤية» بالرؤية كما يرتبط صيد الكلاب السائبة بهيئة صائدي الكلاب السائبة، أم ترتبط بها ارتباط «المعرفة» (التي هي عبارة عن إتمام) بالمعرفة (التي هي عبارة عن هيئة)؟ من البيِّن تماما أن الإمكان الثاني هو الوارد، فقولنا:

At that moment I saw him (spotted him). أي: «رأيته في تلك اللحظة (لمحته)»

(1) هذا في الإمكان، أما في الاستحالة فتختلف الجهة المنطقية logical modality عن الجهة المادية physical modality ـ كما تختلف استحالة إحصاء جميع الأعداد الطبيعية (استحالة منطقية) عن استحالة قطع المحيط الأطلسي سباحة وعن استحالة طفو كرة من الحديد الصلب على الماء (استحالة مادية) [المترجم].

يعني أنني لم أرهُ قبل تلك اللحظة. فـ«الرؤية» إذن إتمام يَستهِل هيئة الرؤية العامة.

وقد مر بنا أن مفهوم الحُكم أو معرفةِ أن شيئا ما هو على هيئة ما، يشتمل على كثير من ألوان النشاط والأداء والإتمام. وعلى هذا يظل المشكل قائما: فما هي الأنشطة والأداءات والإتمامات المرتبطة على هذا النحو بمفهوم الرؤية؟ إني إذا لم أعرف أن هارفارد في كمبريدج لم يمكني إيقاع كثير من الأعمال على النحو الذي أوقعها به. كذلك الشأن إذا لم أكن أرى يدي، فإنه لا يمكنني النظرُ إليها وفحصُها وملاحظتُها وتدقيقُ النظر فيها؛ ولا يمكنُ أن يَشخَص فيها بصري، وأن أجعلها نُصْبَ عينيَّ، وأن أحدِّق إليها وأن أُتْئِرَها بصَري [1]؛ ولا يمكنني أن أرى أنها متسخة، ولا يمكنني أن ألاحظ لونها وأن أعرفه وأذكره وأصفه بيسر، وأن أذكر الهيئة التي هي عليها الآن. ثم إني (في وجه من الوجوه) لا أستطيع أن أنظر إليها وأراها باعتبارها أداةً أو حيوانا ذا خمسِ مِجَسَّات، وما إلى ذلك.

ومن البديهي أنه ليس لهذه الأعمال، ونحن نرى شيئا ما، أن يتقارن وقوعها جميعا في الزمان، ولا أن تقع جميعُها: الواحدُ منها تلو الآخر. فإذا كنت أكتبُ فإني أرى قلم الرصاص طَوالَ الوقت، وإلا لما أمكنني أن أكتب على النحو الذي أكتب به فعلا. غير أني لا أشاهده ولا ألاحظه ولا أُدقق فيه النظر؛ وربما لم أنظر إليه البتة؛ بل ربما لم أنتبه إلى لونه. وكذلك الشأن عندما أَذرَعُ غرفتي جيئة وذهابا مستغرقا في التفكير، فإني لا أنتبه أدنى انتباه إلى الأثاث من حولي وإن كنت أراه أكثرَ الوقت، ولو لم أكن أراه لكنت اصطدمت بالطاولات والكراسي بين الفينة والأخرى. ولنتفكر في الكيفية التي نرى بها أنوفنا وإطارات نظاراتنا.

ولنلاحظ أنه ليس من الأعمال التي عدَّدتُها عمل غامض غموض الرؤية في زعمهم. ذلك أنه يمكن لأي قاموس جيد أن يفيدنا بمعنى **watching** أي

(1) «أَتْأَرَه بصرَه: أتبعَهُ إياه» (ابن منظور ـ ت. 711 هـ ـ/ 1988. لسان العرب، 6 أجزاء، دار الجيل & دار لسان العرب، بيروت، 306 ،II)؛ و«لأَطه لأْطاً: أَتْبَعه بصرَه فلم يَصْرِفْه عنه حتى يَتوارى» (م. ن.، V،327) [المترجم].

«المشاهدة» أو «النظر» ومعنى scrutinizing أي «التفرس» أو «تدقيق النظر»، وما إليهما من الأحداث دون ذكر الرؤية[1]. وخلافا لذلك، ودون أن يبلغ الأمر مبلغ اللغز الغامض، لا يمكن أن يُستفاد معنى الرؤية دون إدراك «هيئتها» باعتبارها من ألفاظ الهيئة أي دون تقديم ذلك الضرب من التفسير الذي سعينا إلى تقديمه. وعلى نفس النحو تقريبا يظل معنى المعرفة شيئا غامضا إلى أن يُقدَّمَ ذلك الضرب من التفسير الذي نعثر عليه مثلا في مُصنَّفِ *The concept of Mind*؛ كما يظل التدبير المنزلي أيضا نشاطا يستعصي على الفهم ما لم نعرِف أنواع الأعمال (وهي أعمال ليست من الاستعصاء على الفهم في شيء) التي يُفترَض في مدبري المنازل إيقاعُها.

4.9. وأنا ذاكر لك معنيين هامشيين من معاني الرؤية وذلك قبل الفراغ من أمرها. فإذا قال بعضهم إنه رأى «كارمان»[2] Carmen الليلة البارحة فإنما قصْدُه أنه رأى جميع فصول «كارمان» الأربعةِ. وفضلا عن ذلك فإنه قد يقول إن رؤية «كارمان» قد اقتضته ثلاث ساعات[3]. بل ربما أجاب بعضهم عن سؤال: «ماذا تصنع؟» بقوله: «أنا بصدد رؤية «كارمان» على شاشة التلفاز»[4]. وعلى هذا يوجد معنى أداءٍ مستغربٌ للرؤية. وثمة استعمال آخر فيه تعسُّف: فـ«الرائي» يرى الأشياء، بل إنه يرى الأشباح أو الجِرْذانَ الوردية الفينةَ بعد الفينة. وينبغي ألا يُزعجنا هذا الاستعمال الذي فيه تعسف أو تكلف. فإنه من

(1) من ذلك أن [قاموس أكسفورد الوجيز] *The Concise Oxford Dictionary*، ط 4، يعرف watching (في المعنى الذي نحن منه بسبيل) بقوله: «هو تثبيت البصر في»، و«هو أن تجعل الشيء نصب عينيك» و«هو أن تُتْبِعَ البصر بانتباه»؛ ويُعَرِّف scrutinizing بقوله: «هو أن تنظر إلى الشيء عن كثب» و«أن تفحَصه مدققا».

(2) مسرحية غنائية هزلية للفرنسي جورج بيزاي (1838 - 1875) Georges BIZET مؤلفة من أربعة فصول مقتبسة من رواية موسومة بالعنوان نفسه للفرنسي بروسبير ماريماي Prosper MÉRIMÉE (1803 - 1870) [المترجم].

(3) وهو ما يجعل من الرؤية أداء لا هيئة [المترجم].

(4) وهو ما يجعل من الرؤية نشاطا [المترجم].

الخطإ الفادح الجسيم أن نسعى إلى تفسير مجموع استعمالات الرؤية بناء على مثل هذا الاستعمال.

وعلى هذا لا يتعلق بالرؤية أي سر عظيم رغم أن بعض الألغاز الصغيرة تظل قائمة، وهذا هو شأن observing أي «الملاحظة» وwatching أي «النظر» أو «المشاهدة» وما جرى هذا المجرى. إذ يمكن أن نشير مثلا إلى كونهما نشاطين، وإلى أن لهما، مع ذلك، أحيانا معنى الأداء؛ وهو أمر أظهر في observing منه في watching: فقد تستغرق ملاحظةُ عبورِ كوكبِ الزُّهَرة لقرص الشمس أو مشاهدةُ نملة تحمل ذبابة ميتة إلى مسكنها، بعض الوقت. ويوجد شبه قوي بين متصوري الرؤية والسمع hearing ومتصوري المشاهدة والاستماع listening وما إليهما. فمن ثم يجوز لنا الاستمرار في هذا الضرب من البحث، إلا أنه سيكون بحثا عديم الجدوى يُخرِجُ إلى الملَل إن هو افتقر إلى مشكل بعينه مخصوص.

وأظن، في الختام، أنه ليس من المبالغة في شيء القول بأن مقولاتنا قد تعيننا على توضيح الفروق داخل صنف غيرِ الحدثان[1]، وهي فروق مقلقة قلَّت العناية بها والالتفات إليها؛ وهذا فضلا عن أن المقولات المذكورة تؤكد الفروق المقررة بين الحدثان وغير الحدثان. فلا داعيَ لأن نتوجس خيفة من الرأي القائل، مثلا، بأنه لمَّا لم تكن الرؤية إتماما دوما فقد يتبينُ كونها نشاطا في جملة الأمر، مُنعِشين بذلك جميع أشباح الابستيمولوجيا. «ما الذي يحصل عندما نُدرك إدراكا حسيا؟ وما الذي يجعل ذلك يحصُل؟ ذلك هو مشكل الإدراك الحسي» [2]. فالملاح الواقف على ظهر السفينة ناظرا أمامه يقول: «إنها ظلمة حالكة، فأنا لا أرى شيئا»، ثم يقول بعد برهة: «والآن أرى نجما». فإذا سألناه: «ما الذي حدث؟» أجاب: «لقد انقشعت الغمامة»؛ فإذا سألناه مرة

---

(1) الحدثان عند فندلر: النشاط والأداء، وغيرُ الحدثان: الهيئة والإتمام [المترجم].

(2) «بورينق» و«لنقفلد» و«ولْد»:[أسس علم النفس]، ص 216 Edwin Garrigues Boring, Herbert Sidney Langfeld, and Harry Porter Weld, *Foundations of Psychology* (New York/London, John Wiley & Sons), 216.

أخرى: «ثم ماذا حدث أيضا؟» أجاب:«لم يحدث أي شيء آخرُ». ومن البديهي أن أشياءَ كثيرةً حدثت في الخارج وفي نفس الملاح، ولكن ليست الرؤية واحدا منها[1].

(1) أود الاعتراف بالجميل للأستاذ إسرائيل شفلر Israel SCHEFFLER لتعليقاته المفيدة على المُسَوَّدة الأولى من هذا الفصل [المؤلف].

وليس المقصود بالجملة الأخيرة أن الرؤية ليست حدثا بالمعنى العام الشامل للهيئات وغير الهيئات، وإنما المقصود بها أنها هيئة ثابتة، وأنها ليست من ثم حدثا بالمعنى الخاص أي من الأحداث النموذجية التي توجد بعد أن لم تكن، والتي يكون بين أجزائها تفاوت، والتي تكون لبداياتها ونهاياتها حدود معلومة، وهي التي يسميها فندلر حدثانات تمييزا لها عن غير الحدثانات. ويناسب هذا عند لاينز الفرقَ بين ما يحدث ويحصل ويقع happen, take place, survenir, avoir lieu وبين ما يوجد exist, exister: فـ«سمة الوضع الثابت (أو هيئة الأشياء أو قل «الهيئة» تبسيطا) هي أن يوجدَ لا أن يقع... وبضد ذلك فإن الوضع الحادث هو شيء يقع (أي يحدُث ويحصُل)...» (LYONS, 1977 / 1980, 116) [المترجم].

مسرد المصطلحات العام
فرنسي - انجليزي عربي

A

1	ablative	1	ablative	حالة المفعول فيه/ عنه	1
2	abstraction	2	abstraction /ab-stractness	تجريد	2
3	acceptabilité	3	acceptability	مقبولية	3
4	accomplissement (verbe)	4	accomplishment	أداء(فعل)	4
5	accusatif	5	accusative	حالة نصب	5
6	acoustique	6	acoustic	سمعي	6
7	act	7	act	عمل	7
8	actant	8	actant	مشارك في الحدث	8
9	acte de langage	9	speech act	عمل لغوي	9
10	active (voix)	10	active	البناء للفاعل	10
11	actualisation	11	actualization	تحيين	11
12	adéquation	12	adequacy	ملاءمة	12
13	adjaçant (niveau de representation)	13	adjacency	تجاور	13
14	adjectif	14	adjective	صفة	14
15	adverbe	15	adverb	مخصص الحدث	15
16	affirmation	16	affirmation	إثبات	16
17	affixe	17	affix	سابقة	17
18	agent	18	agent	منفذ	18
19	agentif	19	agentive	فاعلية حقيقية	19
20	agglutination	20	agglutination	إلصاق	20
21	agrammatical	21	ungrammatical / ill-formed	لاحن / غيرنحوي	21
22	allocutaire	22	allocator	مخاطب	22
23	ambiguïté	23	ambiguity	لبس	23

24 analogie	24 analogy	قياس 24
25 analyse	25 analysis	تحليل 25
26 analytique (vérité)	26 analytic	تحليلي 26
27 anaphore	27 anaphor	عائد 27
28 anaphorique	28 anaphoric	عائدي 28
29 ancre/ancrage	29 anchor /anchoring	مرساة/ إرساء 29
30 anontif	30 third person	ضمير الغائب 30
31 antécédent	31 antecedent	مفسر 31
32 antéposition	32 fronting/preposing	تصدير 32
33 antiontif	33 second person	ضمير المخاطب 33
34 antonyme/ antonymie	34 antonym/antonymy	ضد/ تضاد 34
35 aoriste	35 aorist	ماض مبهم 35
36 arbitraire	36 arbitrariness	اعتباطية 36
37 argument	37 argument	حد (محمول) 37
38 articulation	38 articulation	تقطيع 38
39 articulation (double)	39 duality	تقطيع مزدوج 39
40 assertion	40 assertion	تقرير 40
41 atélique	41 atelic	غيرمؤقت 41
42 atone(pronom)	42 atonic	متصل 42
43 autoontif	43 first person	ضمير المتكلم 43
44 auxiliaire (verbe)	44 auxiliary	مساعد(فعل) 44
45 avalent (verbe)	45 avalent /zero valent	منعدم التعلق (فعل) 45

B

46 base	46 base	أساس/ قاعدة 46
47 base / profil	47 base / profile	أساس / جانب 47
48 bijection (principe de)	48 bijection principle	التفريع المزدوج (مبدأ) 48

C

49	calcul	49	calculus	حساب	49
50	carré sémiotique	50	semiotic square	مربع سيميائي	50
51	cas	51	case	حالة إعرابية	51
52	catégorie	52	category	مقولة	52
53	catégorie vide	53	empty categorie	مقولة فارغة	53
54	catégorisation	54	categorization	مقْولة	54
55	causatif	55	causative	جعلي	55
56	champ (prédicat)	56	scope (predicate)	حيز، مدى (محمول)	56
57	circonstant	57	circonstant	ظرف / مخصص الحدث	57
58	code (linguistique)	58	code	قانون/ شفرة/ سنن	58
59	cognitif	59	cognitive	عرفاني	59
60	cohérence	60	coherence	التناسق/ التماسك	60
61	cohésion	61	cohesion	الانسجام	61
62	coïndicé	62	coindexed	تقارني	62
63	collocation	63	collocation	متلازمة	63
64	combinatoire	64	combinatory	تأليفي	64
65	communication	65	communication	تواصل	65
66	commutation	66	commutation	استبدال	66
67	complémentiseur	67	complementizer	مصدري	67
68	compétence	68	competence	كفاءة / قدرة	68
69	complément	69	complement	متمم	69
70	complémenteur	70	complementizer	موصول	70
71	componentiel (analyse)	71	componential (an-lysis)	سماتي (تحليل)	71
72	computationnel (analyse)	72	computational	محوسب	72
73	conatif (fonction)	73	conative (function)	إفهامية (وظيفة)	73
74	conceptualisation	74	conceptual frame-work	عملية التصور/ مقوَلة	74

75	concomitance	75	concomitance	مقارنة في الزمان	75
76	configuration	76	configuration	تشكل	76
77	configurationnel	77	configurational	تشكلي	77
78	congruence	78	conformity / congruence	ملاءمة	78
79	connecteur	79	connector	رابط	79
80	connexion	80	junction	ترابط	80
81	connexité	81	connexity / connectedness	الترابط	81
82	continuum	82	continuum	استرسال / مسترسل	82
83	contrainte	83	constraint	قيد	83
84	contraire	84	contrary	ضد	84
85	contrariéte	85	contrariety, contrariness	المعاكسة / العكس	85
86	contrefactuel	86	counter(-) factual, irrealis	شرط امتناعي	86
87	conventionel	87	conventional	وضعي	87
88	conversation	88	conversation	محادثة	88
89	converse	89	converse (term)	عكس	89
90	cooccurrence	90	co-occurrence	توارد	90
91	coopération (principe)	91	co-operative (principle)	التعاون (مبدأ)	91
92	coréférence	92	co-reference	تقارن إحالي	92
93	corrélation	93	correlation	تعالق	93
94	correspondance	94	correspondence	تطابق	94
95	cotexte	95	co-texte	مقال	95
			D		
96	datif	96	dative	حالة المعطى إليه	96
97	déclaratif (phrase)	97	declarative	إخبار	97
98	décodage	98	decoding	فك الشفرة	98
99	déductif	99	deductive	استنباطي	99
100	défectif (verbe)	100	defective (verb)	جامد (فعل)	100

101	déictique	101	deictic	إشاري	101
102	deixis	102	deixis	إشاريات	102
103	délocutif	103	delocutive /, derived from an expression	اقتوالي / مشتق من تعبير	103
104	déontique	104	deontic	واجب	104
105	dépendance	105	dependency	ارتباط / تعلق	105
106	dérivation/dérivé	106	derivation	اشتقاق / مشتق	106
107	désambiguïsation	107	disambiguation	رفع اللبس	107
108	descriptif	108	descriptive	وصفي	108
109	destinataire	109	addressee	مخاطب	109
110	déterminant	110	determiner	مخصص / معين	110
111	diachronie /diachronique	111	diachrony /diachronic	زمانية / زماني	111
112	diacritique	112	diacritic	تمايزي	112
113	dialogue	113	dialogue/ intrelocution	حوار	113
114	diathèse	114	diathesis/voice	توجيه البناء	114
115	diathèse active	115	active voice	توجيه البناء للفاعل	115
116	diathèse passive	116	passive voice	توجيه البناء للمفعول	116
117	diathèse réciproque	117	reciprocal voice	توجيه البناء للتشارك	117
118	diathèse réfléchie	118	reflexive diathesis	توجيه البناء المنعكس	118
119	différenciel	119	differential	خلافي	119
120	discours	120	discourse	خطاب	120
121	discret	121	discrete	منفصل	121
122	disjonction	122	disjunction	انفصال	122
123	dislocation	123	dislocation	تفكيك	123
124	distanciation	124	social distance	تبعيد	124
125	distinctif	125	distinctive	تمييزي	125

126	distribution / distributionnel	126	distribution distributional	توزيع / توزيعي	126
127	divalent (verbe)	127	bivalent / divalent	ثنائي التعلق	127
128	domaine	128	domain	حيز / ميدان/ مجال	128
129	D-structure	129	D-structure	بنية عميقة	129
130	duratif (verbe)	130	durative	ديمومة (فعل)	130

E

131	élément nul (pro)	131	pro	ضم / عنصر معدوم صوتيا	131
132	émetteur	132	transmitter / sender	باث	132
133	enchainement	133	concatenation / chaining	تعاقب	133
134	enchâssement	134	embedding / downgrading	الدمج	134
135	encoder	135	encode	شفّر	135
136	énonciation	136	enunciation / utterance act	تلفظ / إلقاء قول	136
137	épistémique	137	epistemic	معرفي	137
138	érotatif (acte)	138	question	استفهام (عمل)	138
139	état (verbe d')	139	state (verb)	هيأة (فعل)	139
140	évènement	140	event	حادث	140
141	exclusif	141	exclusive	إقصائي (ضمير)	141
142	extension ≠ intension	142	extension ≠ intension	ماصدق شمول ≠ مفهوم	142

F

143	faculté	143	faculty	ملكة	143
144	fait	144	fact	واقعة	144
145	figement	145	fixation	تكلس	145
146	figure	146	figura / figure	صورة،شكل	146
147	flou	147	fuzzy	ضبابي	147

148	foncteur	148	operator	عامل	148
149	fonctif	149	functive	وظيف	149
150	fonction	150	function	دالة/ وظيفة	150
151	fond / figure	151	ground / figure	خلفية/ شكل	151
152	formalisé	152	formalize / formalization	شكلن / شكلنة	152
153	forme logique	153	logical form	صورة منطقية	153
154	forme proposition-nelle	154	propositional form	شكل قضوي	154
155	fréquence	155	frequency	تواتر	155
156	futur (temps)	156	future tense	الاستقبال (زمن)	156

G

157	génération / génératif	157	generation	توليد	157
158	génitif	158	genitive	حالة الإضافة	158
159	gérondif	159	gerundive	اسم الفاعل اللاتيني	159
160	gouvernement	160	government / rection	عمل [نحوي]	160
161	gradation/gradable	161	/gradation / gradable /scalar	تدريج / قابل للتدريج	161
162	grammaire /	162	grammar	نحو	162
163	grammaticalité	163	grammaticality	نحوية	163

H

164	héritage	164	inheritance	إرث	164
165	hiérarchie	165	hierarchy	سلمية	165
166	holonymie / méronymie	166	holonymy / meronymy	كل/ جزء (علاقة)	166
167	homonymie	167	homonym	اشتراك لفظي	167
168	homophonie	168	homophony	اشتراك صوتي	168
169	hypéronymie/ hypéronyme	169	hyperonym / hyperonymy	احتواء (علاقة)	169
170	hyponymie / hyponyme	170	hyponymy / hyponym	انضواء	170

I

171	I.C.M.	171	idealized cognitive model	المنوال العرفاني المؤثل	171
172	idiolecte	172	idiolect	لسان فردي	172
173	idiom	173	idiom	تعبير جاهز	173
174	illocutoire	174	illocutionary (act)	متضمن في القول	174
175	imparfait	175	imperfect tense	ماض مستمر	175
176	impératif	176	imperative	الأمر	176
177	imperfectif (process) / perfectif	177	imperfective/ perfective	غير تام (حدثان)/ تام	177
178	impersonnel (mode)	178	impersonal	مبني للمجهول	178
179	implication explicitation	179	implication / explicature	تضمين/ تصريح	179
180	implicature, implicitation	180	implicature	تضمين/ استلزام	180
181	inchoatif	181	inchoative	الشروع (فعل)	181
182	inclusion	182	inclusion	انضواء/ اندراج	182
183	inclusive (pronom)	183	inclusive (pronoun)	احتوائي (ضمير)	183
184	indexical	184	indexical	إشاري	184
185	indicateur	185	marker	مؤشر	185
186	indicatif	186	indicative	صيغة الإخبار	186
187	indicatif	187	indicative	صيغة الإخبار	187
188	indirect (acte)	188	indirect (speech act)	غير مباشر (عمل)	188
189	inférence / inférentiel (moteur)	189	inference/ inferential	استدلال / استدلالي	189
190	infinitif	190	infinitive	صيغة المصدر	190
191	INFL	191	inflexion	صرفة	191
192	inflexion	192	umlaut	تناوب حركي	192
193	informatif	193	informative	إخباري	193

194	informatisé	194	computational	محوسب	194
195	intension ≠ extension	195	intension ≠ extension	مفهوم ≠ ما صدق	195
196	interconnection	196	interconnection	ترابط	196
197	inversion sujet-verbe	197	inversion	قلب	197
198	irréel	198	counter(-) factual, irrealis	شرط امتناعي	198
199	isomorphisme	199	isomorphism	تشاكل	199
200	isotopie	200	isotopy	تشاكل [دلالي]	200
			J		
201	jussif	201	jussive	أمر	201
			L		
202	site	202	landmark	موقع	202
203	langage	203	language	لغة	203
204	langue	204	language system / langue	لسان	204
205	lemmatisation	205	lemmatization	عنونة معجمية	205
206	lemme (du mot)	206	lemma	عنوان معجمي	206
207	lexème	207	lexeme	عنصر معجمي / مَعْجم	207
208	lexicalisation	208	lexicalization	تعجيم	208
209	liage	209	binding	ربط	209
210	linéaire/linéarité	210	linear/linearity	خطي / خطية	210
211	litote	211	meiosis	تلطيف	211
212	littéral	212	literal	حرفي	212
213	locuteur	213	locutor	قائل	213
214	locution	214	expression	عبارة	214
215	locutionnaire	215	locutionary	قولي	215
			M		
216	macro-acte	216	macroact	عمل لغوي أكبر	216
217	marquage casuel	217	case-marker	وسم إعرابي	217

218	marqueur (linguistique)	218	marker (linguistic)	واسم لغوي	218
219	maxime	219	maxim	قاعدة	219
220	méronymie	220	meronymy	الانضواء (علاقة)	220
221	message	221	message	رسالة	221
222	métalangue	222	metalanguage	ماوراء لغوي / ميتالغوي	222
223	méta-prédicat	223	meta-predicate	ميتا محمول	223
224	modalisation	224	modalization	توجيه	224
225	modalité	225	modality	جهة	225
226	mode	226	mood	صيغة	226
227	modèle	227	model	منوال	227
228	modificateur	228	modifier	محوّر	228
229	modularité	229	modularity	منظومية	229
230	module	230	module	منظومة	230
231	monde possible	231	possible world	عالم ممكن	231
232	monème	232	moneme/ morpheme	فردم / لفظم	232
233	monosemie	233	monosemy	أحادي الدلالة	233
234	monovalent (verbe)	234	monovalent	أحادي التعلق	234
235	morphe	235	morph	بديل اللفظم	235
236	morphème	236	morpheme	لفظم	236
237	mouvement (verbe)	237	movement verb	حركة (فعل)	237
			N		
238	noeud	238	node	عقدة/ عجرة	238
239	nomenclature	239	nomenclature	مصطلحية	239
240	nominalisation	240	nominalization	إسماء	240
241	nominatif	241	nominative	حالة الرفع	241
242	normatif / prescriptif	242	normative/ prescriptive	معياري/ تقعيدي	242
243	nucleus	243	nucleus	نواة	243

O

244	occurence	244	occurrence/token	موطن ذكر	244
245	opacité	245	opacity	معتم / تعتيم	245
246	opérateur	246	operator	عامل/ رابط	246

P

247	paradigme / paradigmatique	247	paradigm / paradigmatic	جدول / جدولي	247
248	paramètre	248	parameter	مقياس	248
249	paraphrase	249	paraphrase	شرح	249
250	parataxe	250	parataxis	عطف	250
251	parfait	251	perfect	المنقضي	251
252	parole	252	parole/speech	كلام	252
253	passif	253	passive	مبني للمفعول	253
254	perfectif (procès)	254	perfective	تام (حدثان) / مُنْقضٍ	254
255	performance	255	performance	إنجاز	255
256	performatif	256	performative	إنجازي/ إنشائي	256
257	perlocutionnaire	257	perlocutionary	التأتير بالقول (عمل)	257
258	pertinence (principe)	258	relevance	الإفادة/ الملاءمة	258
259	phatique	259	phatic	تنبيهي/ نظمي	259
260	phonème	260	phoneme	صوتم	260
261	phonologie	261	phonology	صوتمية	261
262	place	262	place	موقع	262
263	polysémie	263	polysemy	تعدد دلالي	263
264	posé /présupposé	264	asserted, assumed./ presupposed	منطوق/ مقتضى	264
265	position	265	position	موضع	265
266	pragmatique	266	pragmatics	تداولية	266
267	prédicat	267	predicate	محمول	267

268	prédicat approprié	268	appropriate predicate	محمول ملابس	268
269	prédication	269	predication	حمل / إسناد	269
270	présent	270	present tense	الحال/ الحاضر	270
271	présupposition	271	presupposition	اقتضاء	271
272	préverbe	272	preverb	سابقة فعلية	272
273	primitif (sémantique)	273	primitive	أول (دلالي) أوائل	273
274	procès	274	process	حدث/ مسار	274
275	profil /profiling	275	profile/profiling	جانب/ "إبراز الجانب	275
276	projection	276	mapping	إسقاط	276
277	pronom clitique	277	clitic pronoun/ conjunctive pronoun	ضمير منفصل/ متصل	277
278	pronominalisation	278	pronominalization	إضمار	278
279	proposition / propositionnel	279	proposition/ propositional	قضية/ قضوي	279
280	prosodie	280	prosody	تنغيم	280
281	prototype (théorie)	281	prototype theory	طراز (نظرية)	281
			Q		
282	quantificateur	282	quantifier	مسور	282
283	quantification	283	quantification	تسوير	283
			R		
284	radical (verbal)	284	stem	جذع (فعلي)	284
285	rapport rhétique	285	rhetic act	تبليغي	285
286	récursivité	286	recursivity	تكرارية	286
287	redondance	287	redundancy/ pleonasm	إطناب / تكرار	287
288	réécriture (règles de)	288	rewrite rule	إعادة الكتابة	288
289	référence / référentiel	289	reference/ referential	إحالة / إحالي	289
290	référence disjointe	290	disjoint reference	الانفصال الإحالي	290

291	réfléchi (pronom)	291	reflexive pronoun	منعكس	291
292	réflexivisation	292	reflexifization	الانعكاس	292
293	régime direct	293	direct object	نظام التعدية	293
294	règle	294	rule	قاعدة	294
295	régularité	295	regularity	اطراد	295
296	réification	296	reification	تشيئة	296
297	replicabilite	297	replicability	التكرر/ التعدد	297
298	représentation syntaxique	298	syntactic representation	تمثيل إعرابي	298
299	rhème	299	rheme / comment	المخبر به	299
300	rhétique	300	rhetic	تبليغي	300
301	rôle thématique	301	semantic role	دور دلالي	301
			S		
302	saillance	302	salience	بروز	302
303	saturation	303	saturation	إشباع	303
304	schéma (prédicatif)	304	schema	رسم / خطاطة	304
305	schème (morphologique)	305	pattern	صيغة (صرفية)	305
306	sémantique	306	semantics	علم الدلالة/ دلالي	306
307	sémantisme	307	semantic content	مضمون دلالي	307
308	sème	308	seme	معنم	308
309	sémiotique	309	semiotics	سيميائية	309
310	sens	310	meaning	معنى	310
311	signe	311	sign	علامة	311
312	signifiance	312	significance	تدلال	312
313	signifiant	313	signifiant	دال	313
314	signification	314	signification	دلالة	314
315	signifié	315	significatum / signifie	مدلول	315
316	site	316	landmark	موقع	316
317	sous-entendu	317	understood/ implication	ضمني	317

U

362	univers de croyance	362	set of background assumptions	كون اعتقادي	362
363	univers de discours	363	universe of discourse	كون الخطاب	363
364	universel	364	universal	كلي/ كليات (لغوية)	364

V

365	vague	365	vague	إبهام	365
366	valence	366	valence	تعلق	366
367	valeur	367	value	قيمة	367
368	virtuel	368	virtual/ potential	احتمالي	368
369	voix	369	voice	بناء(للفعل أو للمفعول)	369

مسرد للمصطلحات الانجليزية
مرقمة حسب ظهورها في المسرد العام للمصطلحات

A

Q

R

S

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

مصادر النصوص المعربة

- André MARTINET 1960, *Eléments de linguistique générale*, p6-36.
© Editions Armand Colin, Paris.
- Lucien TESNIERE 1959, *Eléments de syntaxe structurale*, chapitre la valence , pp 238-313
© Editions Klincksieck, Paris.
- HARRIS Z.S. 1988 *Language and Information*, Tome 1,pp 1-32
© Colombia University Press, New York
- HARRIS Z.S. 1991. *A Theory of Language and Information: Mathematical approach* pp. 1-29.
© Clarendon Press Oxford
- Noam CHOMSKY 1955/1975, *The logical structure of linguistic theory*, pp. 1-46.
© The University of Chicago Press Chicago and London.
- Noam CHOMSKY, *La nouvelle syntaxe*, chapitre 1, pp. 80-96.
© Editions du Seuil
- Noam CHOMSKY, 1995/1997, *The Minimalist Program, Introduction*, pp. 1-11.
© The M.I.T.Press
- Jean Yves POLLOCK, 1997, *Langage et cognition*, chapitre 1 et 2, pp. 1-19 et chapitre 15, pp. 199-217.
©Editions Presses Universitaires de France.
- Jean Claude MILNER, 1989, Introduction à une science du langage, La théorie des positions, pp. 357-408.
© Editions du Seuil.
- J. C. MILNER, 1990, article grammaire *Encyclopédie Universalis.*
© Editions du Seuil.
- George LAKOFF 1985. *Women Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the mind.*, preface & case study 1, pp. 380-389
© Editions. The University of Chicago Press, Chicago and London.
- Claude VANDELOISE, 1991, Autonomie du langage et cognition, *Communications* 53, 69-101, arguments contre l'analyse structurale en sémantique.
©, Editions du Seuil.
- Gilles FAUCONNIER (1984), *Espaces mentaux, aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*, Paris, (la référence) (pp. 32-54).
©, Editions Minuit, Paris.
- Leonard TALMY, *Toward a Cognitive Semantics,* V1 MIT Press 2000, chapter 5, «Figure and groud in language», pp. 311-321.
©Editions MIT Press.

- Anna -WIERZBICKA, 1993.:La quête des primitifs sémantiques :1965-1992. Langue française ,n°98,mai 1993,pp 9-23
©, Editions du Seuil.
- Robert MARTIN.1983.Pour une logique du sens. Chapitre: «Sémantique et vérité».pp 26-57.
© Presses Universitaires de France.
- Pierre Larcher, Une pragmatique :Médiévale, arabe et islamique, In :H.E.L. ,n°20/, pp : 101-116 (16pages)
© Editions S.H.E.L.
- Emile BENVENISTE 1966, Structure des relations de personne dans le verbe pp 224-236 (13p), Problèmes de linguistique générale. t 2,.
© Editions Gallimard
- Emile BENVENISTE 1970,1 «Appareil formel de l'énonciation , Langages n°17,1970, pp 12-18
© Editions Gallimard.
- Oswald DUCROT ,1984 , Le Dire et le dit (chapitre 5, Les lois de discours, pp 95-114)
©, Editions de Minuit, Paris.
- Dan SPERBER &Deidre WILSON , 1986 , Relevance Communication and cognition. Second chapter 3, p118-133 :relevance
© Editions Blackwell.
- GRICE H.P. 1979 «Logique et conversation»,Communications 30, 57-72.
- Logic and conversation in conditionals Edited by Frank Jackson chapter 8 p. 155/175
© Editions , Oxford University Press ,New York 1991.
- François RECANATI. qu'est-ce qu'un acte locutionnaire ? Communications n°32 ,1980 ,pp191-215
©:Editions du Seuil.
- Jean Michel ADAM, Dimensions séquentielle et configurationnelle du texte, Degrés , n°46-47,1986, b1-b21.
- Robert MARTIN, Sémantique et automate pp 51-66, les finalités et les moyens.
© Editions Presses Universitaires de France
- Denis LE PESANT,Mathieu COLAS , Introduction aux classes d'objets, LANGAGES 1998, n.131; p 6-33
© Editions Larousse.
- Alain POLGUÈRE,La théorie Sens-Texte, pp1-23.
© Observatoire de Linguistique Sens –Texte (OLST).
- DAVIDSON, Donald,1967.The logical form of action sentences », in N.Rescher (ed.) The Logic of Decision and Action University of Pittsburg, Press.PA,81-95; Reprinted in Davidson,Donald,1980., «1980 Essays on Actions and Events», Clarendon Press,Oxford.
© Clarendon Press, Oxford STRAWSON P.F., 1959, *Individuals.An Essay in Descriptive Metaphysics*, Methuen, London.

الفهرس العام

المجلد الأوّل

المجلد الثاني